

للإمام محيي الدين أبي زكريا محيي بن شرف النووي
٦٣١ - ٦٧٦ هـ

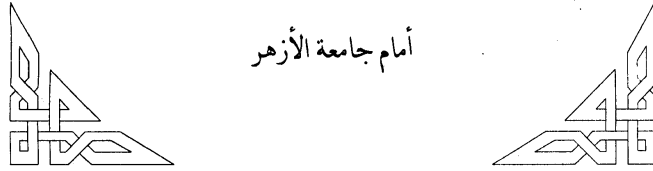
طبعة جديدة موافقة لترقيم الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي
ومُخرَجة الأحاديث المتفق عليها بين البخاري ومسلم

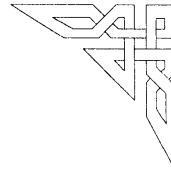
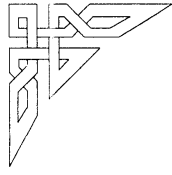
الجزء الرابع

من حديث (٩١٦) إلى حديث (١٢٥٥)

الناشر
مكتبة الإيمان - المنصورة

أمام جامعة الأزهر

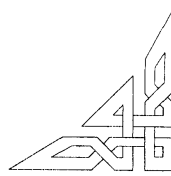
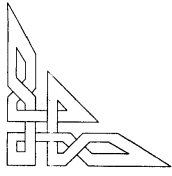




حقوق الطبع محفوظة
مكتبة الإيمان - المنصورة

أمام جامعة الأزهر

ت: ٠٥٠/٢٢٥٧٨٨٢



١١- كِتَابُ الْجَنَائِزِ

(١) بَابُ تَلْقِينِ الْمَوْتَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

١ - (٩١٦) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَعْدَرِيُّ فَضِيلُ بْنُ حَسَنٍ وَغُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ كِلَاهُمَا عَنْ يَشْرِ قَالَ أَبُو كَامِلٍ: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا غُمَارَةُ بْنُ غَرْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ غُمَارَةَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِي يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ يَغْنِي الدَّرَاوَزْدِيَّحَ وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ حَدَّثَنَا شُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ جَمِيعًا بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٢ - (٩١٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ وَغُثْمَانُ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَفْوُ النَّاقِدِ قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ عَنْ أَبِي حَارِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

* * *

كِتَابُ الْجَنَائِزِ

(بَابُ تَلْقِينِ الْمَوْتَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ)

الشرح: الجنائزة مشتقة من جنز إذا ستر، ذكره ابن فارس وغيره، والمضارع يجنز بكسر النون والجنائزة بكسر الجيم وفتحها والكسر أفصح، ويقال: بالفتح: للميت وبالكسر للنعش عليه ميت، ويقال عكسه، حكاه صاحب المطالع. والجمع جنايز بالفتح لا غير.

قوله ﷺ: (لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) معناه من حضره الموت، والمراد دُكِّرَوه لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لتكون آخر كلامه كما في الحديث (من كان آخر كلامه لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ دخل الجنة) والأمر بهذا التلقين أمر ندب، وأجمع العلماء على هذا التلقين، وكرهوا الإكثار عليه والمبالاة لئلا يضجر بضيق حاله وشدة كربه فيكره ذلك بقلبه، ويتكلم بما لا يليق. قالوا: وإذا قاله مرة لا يكرر عليه إلا أن يتكلم بعده بكلام آخر، فيعاد التعريض به ليكون آخر كلامه، ويتضمن الحديث الحضور عند المحتضر لتذكيره وتأنيسه وإغماض عينيه والقيام بحقوقه وهذا مجمع عليه.

(٢) بَابُ مَا يُقَالُ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ

٣ - (٩١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي أُيُوبَ وَفُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ جَعْفَرٍ قَالَ: ابْنُ أَبِي أُيُوبَ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحَ عَنْ ابْنِ سَفِينَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ فَيَقُولُ مَا أَمَرَهُ اللَّهُ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ. اللَّهُمَّ! أَجْزِنِي فِي مُصِيبَتِي وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا - إِلَّا أَخْلَفَ اللَّهُ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا». قَالَتْ: فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ: أَيُّ الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ؟ أَوَّلُ بَيْتٍ هَاجَرَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ إِنِّي قُلْتُهَا. فَأَخْلَفَ اللَّهُ لِي رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

قَالَتْ: أُرْسِلَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاطِبُ بْنُ أَبِي بَلْتَعَةَ يَخْطُبُنِي لَهُ. فَقُلْتُ: إِنَّ لِي بَنَاتًا وَأَنَا غَيُورٌ. فَقَالَ: «أَمَا ابْنَتُهَا فَتَدْعُو اللَّهَ أَنْ يُغْنِيَهَا عَنْهَا. وَأَدْعُو اللَّهَ أَنْ يَذْهَبَ بِالْغَيْرَةِ».

٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ كَثِيرٍ بْنِ أَفْلَحَ. قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ سَفِينَةَ يُحَدِّثُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ فَيَقُولُ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ. اللَّهُمَّ! أَجْزِنِي فِي مُصِيبَتِي وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا - إِلَّا أَجَزَهُ اللَّهُ فِي مُصِيبَتِي. وَأَخْلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا» قَالَتْ: فَلَمَّا تُوُفِّيَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ مَا أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَأَخْلَفَ اللَّهُ لِي خَيْرًا مِنْهُ. رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

٥ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنِي عُمَرُ (يَعْنِي ابْنَ كَثِيرٍ) عَنْ ابْنِ سَفِينَةَ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِمِثْلِ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ. وَزَادَ: قَالَتْ فَلَمَّا تُوُفِّيَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ: مَنْ خَيْرٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ ثُمَّ عَزَمَ اللَّهُ لِي فَقُلْتُهَا. قَالَتْ: فَتَزَوَّجْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ.

(بَابُ مَا يُقَالُ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ)

الشرح: قوله: (وحدثنا قتيبة حدثنا عبد العزيز الدراوردي وروح وحدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة أخبرنا خالد بن مخلد أخبرنا سليمان بن بلال جميعًا بهذا الإسناد) هكذا هو في جميع النسخ، وهو صحيح قال أبو علي الغساني وغيره معناه عن عمارة بن

غزية الذي سبق فيه الإسناد الأول. ومعناه روى عنه الدراوردي وسليمان بن بلال وهو كما قاله أبو علي، ولو قال مسلم جميعاً عن عمارة بن غزية بهذا الإسناد لكان أحسن وأوضح، وهو المعروف من عادته في الكتاب لكنه حذفه هنا لوضوحه عند أهل هذه الصنعة.

قوله ﷺ: (ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول ما أمره الله عز وجل: إنا لله وإنا إليه راجعون) فيه فضيلة هذا القول وفيه دليل للمذهب المختار في الأصول أن المندوب مأمور به لأنه ﷺ مأمور به مع أن الآية الكريمة تقتضي ندبه وإجماع المسلمين منعقد عليه.

قوله ﷺ: (أجرني في مصيبي وأخلف لي خيراً منها) قال القاضي: أجرني بالقصر والمد. حكاهما صاحب الأفعال: وقال الأصمعي وأكثر أهل اللغة: هو مقصور لا يمد ومعنى أجره الله أعطاه أجره، وجزاء صبره وهمه في مصيبيته.

وقوله ﷺ: (وأخلف لي) هو بقطع الهمزة وكسر اللام. قال أهل اللغة: يقال لمن ذهب له مال أو ولد قريب أو شيء يتوقع حصول مثله أخلف الله عليك أي رد عليك مثله فإن ذهب ما لا يتوقع مثله بأن ذهب والد أو عم أو أخ لمن لا جد له ولا والد له قيل: خلف الله عليك بغير ألف أي كان الله خليفة منه عليك.

وقولها: (وأنا غيور) يقال: امرأة غيرة وغيور، ورجل غيور وغيوران قد جاء فعول في صفات المونث كثيراً كقوله: امرأة عروس وعروب وضحوك لكثيرة الضحك، وعقبة كعود وأرض صعود وهبوط وحدود وأشباهها.

قوله ﷺ: (وأدعو الله أن يذهب بالغيرة) هي بفتح الغين، ويقال: أذهب الله الشيء وذهب به كقوله تعالى: ﴿ذهب الله بنورهم﴾.

قوله ﷺ: (إلا أجره الله) هو بقصر الهمزة ومدها، والقصر أفصح وأشهر كما سبق. قولها: (ثم عزم الله لي فقلتها) أي خلق في عزمًا، وقد سبق في شرح أول خطبة مسلم أن فعل الله تعالى لا يسمى عزمًا من حيث إن حقيقة العزم حدوث رأي لم يكن، والله منزّه عن هذا، فتأولوا قول أم سلمة على أن معناه خلق لي أو في عزمًا.

* * *

(٣) بَابُ مَا يُقَالُ عِنْدَ الْمَرِيضِ وَالْمَيِّتِ

٦ - (٩١٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا حَضَرْتُمُ الْمَرِيضَ، أَوْ الْمَيِّتَ، فَقُولُوا خَيْرًا. فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ» قَالَتْ: فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَبَا سَلَمَةَ قَدْ مَاتَ. قَالَ: «قُولِي:

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلَهُ. وَأَعِزَّنِي مِنْهُ عَقَبَى حَسَنَةً قَالَ: فَقُلْتُ. فَأَعَقَبَنِي اللَّهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ لِي مِنْهُ. مُحَمَّدًا ﷺ

(بَابُ مَا يُقَالُ عِنْدَ الْمَرِيضِ وَالْمَيِّتِ)

الشرح: قوله ﷺ (إذا حضرتم المريض أو الميت فقولوا خيراً فإن الملائكة يؤمنون على ما تقولون) فيه الندب إلى قول الخير حينئذ من الدعاء والاستغفار له وطلب اللطف به والتخفيف عنه ونحوه، وفيه حضور الملائكة حينئذ وتأمينهم.

* * *

(٤) بَابُ فِي إِغْمَاضِ الْمَيِّتِ وَالِدُعَاءِ لَهُ إِذَا حُضِرَ

٧ - (٩٢٠) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَقَ الْفَزَارِيُّ عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ دُوَيْبٍ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَلَمَةَ وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ. فَأَغْمَضَهُ. ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ». فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ. فَقَالَ «لَا تَدْعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ. فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤْمِنُونَ عَلَى مَا تَقُولُونَ». ثُمَّ قَالَ: «اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ وَاخْلُقْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْغَابِرِينَ. وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ. وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ. وَنَوِّزْ لَهُ فِيهِ».

٨ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْقَطَّانُ الْوَابِئِيُّ حَدَّثَنَا الْمُثَنَّى بْنُ مُعَاذِ بْنِ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَسَنِ حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَدَّاءُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَاخْلُقْهُ فِي تَرْكِيهِ» وَقَالَ: «اللَّهُمَّ! أَوْسِعْ لَهُ فِي قَبْرِهِ» وَلَمْ يَقُلْ: «افْسَحْ لَهُ». وَزَادَ: قَالَ خَالِدُ الْحَدَّاءِ: وَدَعَا أُخْرَى سَابِعَةً نَسِيْتُهَا.

* * *

(بَابُ فِي إِغْمَاضِ الْمَيِّتِ وَالِدُعَاءِ لَهُ إِذَا حُضِرَ)

الشرح: قوله ﷺ: (وقد شق بصره) هو بفتح الشين ورفع بصره وهو فاعل شق هكذا ضبطناه، وهو المشهور، وضبطه بعضهم (بصره) بالنصب، وهو صحيح أيضاً والشين مفتوحة بلا خلاف. قال القاضي: قال صاحب الأفعال: يقال شق بصر الميت وشق الميت بصره ومعناه شخص كما في الرواية الأخرى وقال ابن السكيت في الإصلاح، والجوهري حكاية عن ابن السكيت: يقال: شق بصر الميت، ولا تقل: شق الميت بصره، وهو الذي حضره الموت، وصار ينظر إلى الشيء لا يرتد إليه طرفه.

قولها: (فأغمضه) دليل على استحباب إغماض الميت، وأجمع المسلمون على ذلك. قالوا: والحكمة فيه ألا يقبح بمنظره لو ترك إغماضه.

قوله ﷺ: (إن الروح إذا قبض تبعه البصر) معناه إذا خرج الروح من الجسد يتبعه البصر ناظرًا أين يذهب وفي (الروح) لغتان والتأنيث وهذا الحديث دليل للتذكير، وفيه دليل لمذهب أصحابنا المتكلمين ومن وافقهم أن الروح أجسام لطيفة متخللة في البدن، وتذهب الحياة من الجسد بذهابها وليس عرضًا كما قاله آخرون، ولا دماً كما قاله آخرون، وفيها كلام متشعب للمتكلمين.

* * *

(٥) باب في شُحُوصِ بَصَرِ الْمَيِّتِ يَتَّبِعُ نَفْسَهُ

٩ - (٩٢١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ الْعَلَاءِ ابْنِ يَعْقُوبَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَمْ تَرَوْا الْإِنْسَانَ إِذَا مَاتَ شَخَّصَ بَصَرَهُ؟» قَالُوا: بَلَى. قَالَ: «فَذَلِكَ جِئْنَ يَتَّبِعُ بَصَرَهُ نَفْسَهُ». (...). وَحَدَّثَنَا فَتْيَبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي الدَّرَّازِي) عَنِ الْعَلَاءِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(باب في شُحُوصِ بَصَرِ الْمَيِّتِ يَتَّبِعُ نَفْسَهُ)

الشرح: قولها: (ثم قال: اللهم اغفر لأبي سلمة) إلى آخره فيه استحباب الدعاء للميت عند موته ولأهله وذريته بأمور الآخرة والدنيا. قوله ﷺ: (وأخلفه في عقبه في الغابرين) أي الباقيين كقوله تعالى: ﴿إِلَّا امْرَأَتُهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾.

قوله ﷺ: (شخص بصره) بفتح الخاء أي ارتفع ولم يرتد.

قوله ﷺ: (يتبع بصره نفسه) المراد بالنفس هنا الروح: قال القاضي: وفيه أن الموت ليس بإفناء وإعدام، وإنما هو انتقال وتغير حال وإعدام الجسد دون الروح إلا ما استثنى من عجب الذنب قال: وفيه حجة لمن يقول: الروح والنفس بمعنى.

* * *

(٦) باب الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ

١٠ - (٩٢٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ

عُمَيْرٍ. قَالَ: قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: لَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ قُلْتُ: غَرِيبٌ وَفِي أَرْضٍ غُرَبَةٍ. لِأَبِيكِتُهُ
بُكَاءٍ يُتَحَدَّثُ عَنْهُ. فَكُنْتُ قَدْ تَهَيَّأْتُ لِلْبُكَاءِ عَلَيْهِ. إِذْ أَقْبَلَتِ امْرَأَةٌ مِنَ الصَّعِيدِ تُرِيدُ أَنْ
تُسْعِدَنِي. فَاسْتَقْبَلَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «أَتُرِيدِينَ أَنْ تُذْجِلِي الشَّيْطَانَ بَيْنَنَا أَخْرَجَهُ
اللَّهُ مِنْهُ؟» مَرَّتَيْنِ فَكَفَفْتُ عَنِ الْبُكَاءِ فَلَمْ أَتُكِّمْ.

١١ - (٩٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو كَابِلٍ الْجَحْدَرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ عَنْ عَاصِمِ
الْأَخْوَلِ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ التَّهْدِي عَنْ أَسَمَةَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ. فَأَرْسَلَتْ
إِلَيْهِ إِخْدَى بَنَاتِهِ تَدْعُوهُ. وَتُخْبِرُهُ أَنَّ صَبِيًّا لَهَا، أَوْ ابْنًا لَهَا، فِي الْمَوْتِ. فَقَالَ لِلرَّسُولِ:
«ارْجِعْ إِلَيْهَا. فَأَخْبِرْهَا: أَنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أُعْطِيَ. وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ
مُسَمًّى. فَمَرَّهَا فَلْتَضْمِرْ وَلْتَحْتَسِبْ» فَعَادَ الرَّسُولُ فَقَالَ: إِنَّهَا قَدْ أَقْسَمَتْ لَتَأْتِيَنَّهَا. قَالَ
فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ. وَقَامَ مَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ. وَانْطَلَقَتْ مَعَهُمْ. فَوَفَّعَ إِلَيْهِ
الصَّبِيُّ وَنَفْسُهُ تَقَعَّقُ كَأَنَّهَا فِي شَيْءٍ. فَقَاضَتْ عَيْتَاهُ. فَقَالَ لَهُ سَعْدُ: مَا هَذَا يَا رَسُولَ
اللَّهِ؟ قَالَ: «هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ. وَإِنَّمَا يَزْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ
الرُّحَمَاءُ». [خ: ١٢٨٤]

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ
أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ جَمِيعًا عَنْ عَاصِمِ الْأَخْوَلِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ غَيْرَ. أَنَّ حَدِيثَ
حَمَّادٍ أَتَمَّ وَأَطْوَلَ.

١٢ - (٩٢٤) حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى الصَّدُوقِيُّ وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ قَالَا:
أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ. أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ. قَالَ: اشْتَكَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ شَكْوَى لَهُ. فَأَتَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
يَعُودُهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ. فَلَمَّا
دَخَلَ عَلَيْهِ وَجَدَهُ فِي غَشِيَةٍ. فَقَالَ: «أَقْدَ قَضَى؟» قَالُوا: لَا. يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَبَكَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمُ بُكَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَكَوْا. فَقَالَ: «أَلَا تَسْمَعُونَ؟ إِنَّ
اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ، وَلَا بِحُزْنِ الْقَلْبِ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا (وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ)
أَوْ يَزْحَمُ». [خ: ١٣٠٤]

(بَابُ الْبُكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ)

- الشرح : قولها: (غريب وفي أرض غربة) معناه أنه من أهل مكة ومات بالمدينة.
- قولها: (أقبلت امرأة من الصعيد) المراد بالصعيد هنا عوالي المدينة، وأصل الصعيد ما كان على وجه الأرض. قولها: (تسعدني) أي تساعدني في البكاء والنوح.
- قوله ﷺ: (إن لله ما أخذ وله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى) معناه الحث على الصبر والتسليم لقضاء الله وتقديره إن هذا الذي أخذ منكم كان له لا لكم فلم يأخذ إلا ما هو له فينبغي ألا تجزعوا كما لا يجزع من استردت منه ودعة أو عارية.
- وقوله ﷺ: (وله ما أعطى) عناء أن ما وهبه لكم ليس خارجاً عن ملكه بل هو سبحانه وتعالى يفعل فيه ما يشاء.
- وقوله ﷺ: (وكل شيء عنده بأجل مسمى) معناه اصبروا ولا تجزعوا فإن كل من يأت قد انقضى أجله المسمى فمحال تقدمه أو تأخره عنه، فإذا علمتم هذا كله فاصبروا واحتسبوا ما نزل بكم. والله أعلم.
- وهذا الحديث من قواعد الإسلام المشتملة على جمل من أصول الدين وفروعه والآداب.
- قوله: (ونفسه تقع كأنها في شنة) هو يفتح التاء والقافين والشنة القرية البالية ومعناه لها صوت وحشجة كصوت الماء إذا ألقى في القرية البالية.
- قوله: (ففاضت عيناه فقال له سعد: ما هذا يا رسول الله؟ قال: هذه رحمة جعلها الله في قلوب عباده وإنما يرحم الله من عباده الرحماء) معناه أن سعداً ظن أن جميع أنواع البكاء حرام، وأن دمع العين حرام، وظن أن النبي ﷺ نسي ذكره، فأعلمه النبي ﷺ أن مجرد البكاء ودمع بعين ليس بحرام ولا مكروه بل هو رحمة وفضيلة وإنما المحرم النوح والتندب والبكاء المقرون بهما أو بأحدهما كما سيأتي في الأحاديث (أن الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا أو يرحم وأشار إلى لسانه) وفي الحديث الآخر (العين تدمع والقلب يحزن ولا نقول ما يسخط الله) وفي الحديث الآخر (ما لم يكن لقع أو لقلقة).
- قوله: (وجده في غشية) هو يفتح الغين وكسر الشين وتشديد الياء قال القاضي: هكذا رواية الأكثرين. قال: وضبطه بعضهم بإسكان الشين وتخفيف الياء. وفي رواية البخاري (في غاشية) وكله صحيح، وفيه قولان أحدهما من يغشاه من أهله، والثاني ما يغشاه من كرب الموت.
- قوله: (فأتى رسول الله ﷺ يعمده مع عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود) فيه استحباب عيادة المريض وعبادة الفاضل المفضول

(٧) بَاب فِي عِيَادَةِ الْمَرْضَى

١٣ - (٩٢٥) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنَزِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ) عَنْ عُمَارَةَ يَغْنِي ابْنَ عَزِيَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الْمُعَلِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ. ثُمَّ أَذْبَرَ الْأَنْصَارِيَّ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَخَا الْأَنْصَارِ! كَيْفَ أَخِي سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ؟» فَقَالَ: صَالِحٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَعُوذُ مِنْكُمْ؟» فَقَامَ وَقَفْنَا مَعَهُ. وَنَحْنُ بِضَعَةِ عَشْرٍ. مَا عَلَيْنَا نِعَالَ وَلَا خِفَافَ وَلَا قَلَانِسَ وَلَا قُمُصَ. نَمِشِي فِي تِلْكَ السَّبَاحِ حَتَّى جِئْنَا. فَاسْتَأْخَرَ قَوْمُهُ مِنْ حَوَالِهِ. حَتَّى دَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ الَّذِينَ مَعَهُ.

(بَاب فِي عِيَادَةِ الْمَرْضَى)

الشرح: قوله: (ما علينا نعال ولا خفاف ولا قلانس ولا قمص) فيه ما كانت الصحابة رضي الله عنهم من الزهد في الدنيا والتقلل منها وإطراح فضولها وعدم الاهتمام بفاخر اللباس ونحوه، وفيه جواز المشي حافياً وعبادة الإمام والعالم المريض مع أصحابه.

(٨) بَاب فِي الصَّبْرِ عَلَى الْمُصِيبَةِ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى

١٤ - (٩٢٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ الْعَبْدِيُّ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ يَغْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى».

١٥ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ ثَابِتِ الْبُتَّانِيِّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى عَلَى امْرَأَةٍ تَبْكِي عَلَى صَبِيٍّ لَهَا. فَقَالَ لَهَا: «اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي» فَقَالَتْ: وَمَا تَبَالِي بِمُصِيبَتِي! فَلَمَّا ذَهَبَ قِيلَ لَهَا: إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخَذَهَا بِثَلِّ الْمَوْتِ. فَأَتَتْ بَابَهُ فَلَمْ تَجِدْ عَلَى بَابِهِ بَوَائِبِينَ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَمْ أَعْرِفْكَ. فَقَالَ: «إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ أَوَّلِ صَدْمَةٍ» أَوْ قَالَ: «عِنْدَ أَوَّلِ الصَّدْمَةِ». [ج: ١٢٨٣]

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْخَارِثِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدٌ (بَغْنِي ابْنَ الْحَارِثِ) ح وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعُمِّيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو إِسْرَاهِيمَ الدُّورِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالُوا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. نَحْنُ حَدِيثُ عُثْمَانَ ابْنِ عُمَرَ، بِقِصَّتِهِ. وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِامْرَأَةٍ عِنْدَ قَبْرِ.

(بَابُ فِيهِ الصَّبْرُ عَلَى الْمُصِيبَةِ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الدُّلَى)

الشرح: قوله ﷺ: (الصبر عند الصدمة الأولى) وفي الرواية الأخرى (إنما الصبر معناه الصبر الكامل الذي يترتب عليه الأجر الجزيل لكثرة المشقة فيه، وأصل الصدم الضرب في شيء صلب، ثم استعمل مجازاً في كل مكروه حصل بغتة.

قوله: (أتى على امرأة تبكي على صبي لها فقال لها: اتقي الله واصبري) فيه: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مع كل أحد.

قولها: (وما تبالي بمصيبتي) ثم قالت في آخره: (لم أعرفك) فيه الاعتذار إلى أهل الفضل إذا أساء الإنسان أدبه معهم، وفيه صحة قول الإنسان ما أبالي بكذا، والرد على من زعم أنه لا يجوز إثبات الباء، يقال: ما باليت كذا، وهو غلط، بل الصواب جواز إثبات الباء وحذفها، وقد كثر في ذلك الأحاديث.

قوله: (فلم تجد على بابي بوابين) فيه ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع، وأنه ينبغي للإمام والقاضي إذا لم يحتج إلى بواب أن لا يتخذ، وهكذا قال أصحابنا.

(٩) بَابُ الْمَيِّتِ يُعَذَّبُ بِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ

١٦ - (٩٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ بَشِيرٍ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْعَيْدِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ حَفْصَةَ بَكَتْ عَلَى عُمَرَ. فَقَالَ: مَهْلًا يَا بُنَيَّةُ! أَلَمْ تَعْلَمِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ؟».

١٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نَبَحَ عَلَيْهِ». [خ: ١٢٩٢]

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ قَتَادَةَ عَنْ

سعيد بن المسيب عن ابن عمر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «الْمَيْتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِه بِمَا نَبِيحَ عَلَيْهِ».

١٨ - (...) وحدثني علي بن حجر الشافعي حدثنا علي بن مشهور عن الأعمش عن أبي صالح عن ابن عمر قال: لما طعن عمر أغيم عليه، فصيح عليه، فلما أفاق قال: أما علمتُم أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الْمَيْتَ لَيُعَذَّبُ بِكَاءِ النَّحْيِ»؟

١٩ - (...) حدثني علي بن حجر حدثنا علي بن مشهور عن الشيباني عن أبي بريدة عن أبيه قال: لما أصيب عمر جعل صهيبت يقول: وا أخاه! فقال له عمر: يا صهيبت! أما علمت أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ الْمَيْتَ لَيُعَذَّبُ بِكَاءِ النَّحْيِ»؟ [١٢٩٠ ح]

٢٠ - (...) وحدثني علي بن حجر أخبرنا شعيب بن صفوان أبو يحيى عن عبد الملك بن عُمير عن أبي بريدة بن أبي موسى عن أبي موسى قال: لما أصيب عمر أقبل صهيبت من منزله، حتى دخل على عمر، فقام يجياله يبيكي، فقال عمر: علام تبكي؟ أعلني تبكي؟ قال: إي والله! لعليك أبكي يا أمير المؤمنين! قال: والله لقد علمت أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ يَبْكِي عَلَيْهِ يُعَذَّبُ».

قال: فذكرت ذلك لموسى بن طلحة، فقال: كانت عائشة تقول: إنما كان أولئك اليهود.

٢١ - (...) وحدثني عمرو الناقد حدثنا عفان بن مسلم حدثنا حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس أن عمر بن الخطاب لما طعن، عوكت عليه حفصة، فقال: يا حفصة! أما سمعت رسول الله ﷺ يقول: «الْمُعْوَلُ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ؟» وعوّل عليه صهيبت، فقال عمر: يا صهيبت! أما علمت أن المعوّل عليه يُعَذَّبُ؟

٢٢ - (٩٢٨) حدثنا داود بن رشيد حدثنا إسماعيل بن علفية حدثنا أيوب عن عبد الله بن أبي مليكة قال: كنت جالسا إلى جنب ابن عمر ونحن ننتظر جنازة أم أبان بنت عثمان، وعنده عمرو بن عثمان، فجاء ابن عباس بقودة فائذ، فأراه أخبره بمكان ابن عمر، فجاء حتى جلس إلى جثتي، فكنت بينهما، فإذا صوت من الدار، فقال ابن عمر (كأنه يعرض على عمرو أن يقوم فينهاهم): سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّ

الْمَيِّتَ لِيَعْدَبَ بِكَاءِ أَهْلِهِ، قَالَ: فَأَرْسَلَهَا عَبْدُ اللَّهِ مُوسَلَةً. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: كُنَّا مَعَ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ. حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ، إِذَا هُوَ بِرَجُلٍ نَارِلٍ فِي ظِلِّ شَجَرَةٍ. فَقَالَ لِي: أَذْهَبَ فَأَعْلَمَ لِي مِنْ ذَلِكَ الرَّجُلِ. فَذَهَبْتُ فَإِذَا هُوَ صَهْبَيْتُ. فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ. فَقُلْتُ إِنَّكَ أَمَرْتَنِي أَنْ أَعْلَمَ لَكَ مِنْ ذَلِكَ. وَإِنَّهُ صَهْبَيْتُ. قَالَ: مَرُّهُ فَلْيَلْحَقْ بِنَا. فَقُلْتُ: إِنَّ مَعَهُ أَهْلَهُ. قَالَ: وَإِنْ كَانَ مَعَهُ أَهْلُهُ. (وَرُبَّمَا قَالَ أَيُّوبُ: مَرُّهُ فَلْيَلْحَقْ بِنَا) فَلَمَّا قَدِمْنَا لَمْ يَلْبِثْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ أُصِيبَ. فَجَاءَ صَهْبَيْتُ يَقُولُ: وَآ أَخَاهُ! وَآ صَاحِبَتَاهُ! فَقَالَ عُمَرُ: أَلَمْ تَعْلَمْ، أَوْ لَمْ تَسْمَعْ (قَالَ أَيُّوبُ: أَوْ لَمْ تَعْلَمْ أَوْ لَمْ تَسْمَعْ) أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعْدَبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ». فَأَرْسَلَهَا عَبْدُ اللَّهِ مُوسَلَةً. (ج: ١٢٨٦)

(٩٢٧) فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَدْ كَانَ عُمَرُ يَقُولُ بَعْضَ ذَلِكَ. ثُمَّ حَدَّثَ فَقَالَ: صَدَرْتُ مَعَ عُمَرَ مِنْ مَكَّةَ. حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ إِذَا هُوَ بِرُكْبٍ تَحْتَ ظِلِّ شَجَرَةٍ. فَقَالَ: أَذْهَبَ فَأَنْظُرْ مَنْ هُوَ لِأَيِّ الرُّكْبِ؟ فَتَنَظَّرْتُ فَإِذَا هُوَ صَهْبَيْتُ. قَالَ: فَأَخْبِرْتُهُ. فَقَالَ: ادْعُهُ لِي. قَالَ: فَرَجَعْتُ إِلَى صَهْبَيْتٍ. فَقُلْتُ: ارْتَجِلْ فَالْحَقْ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ. فَلَمَّا أَنْ أُصِيبَ عُمَرُ، دَخَلَ صَهْبَيْتُ يَبْكِي يَقُولُ: وَآ أَخَاهُ! وَآ صَاحِبَتَاهُ! فَقَالَ عُمَرُ: يَا صَهْبَيْتُ! أَتَبْكِي عَلَيَّ؟ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعْدَبُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». قَالَ: فَأَمَّا عَبْدُ اللَّهِ فَأَرْسَلَهَا مُوسَلَةً. وَأَمَّا عُمَرُ فَقَالَ: يَبْغِضُ.

(٩٢٩) فَقَعْتُ فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ. فَحَدَّثْتُهَا بِمَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ فَقَالَتْ: لَا وَاللَّهِ! مَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَطُّ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعْدَبُ بِبُكَاءِ أَحَدٍ». وَلَكِنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْكَافِرَ يَزِيدُهُ اللَّهُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَذَابًا». وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى. وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى. قَالَ أَيُّوبُ: قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: لَمَّا بَلَغَ عَائِشَةُ قَوْلُ عُمَرَ وَابْنِ عُمَرَ قَالَتْ: إِنَّكُمْ لَتُحَدِّثُونِي عَنْ غَيْرِ كَاذِبِينَ وَلَا مُكَذِّبِينَ. وَلَكِنَّ الشَّعْغَ يُخْطِئُ.

٢٣ - (٩٢٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبِيدُ بْنُ حَمِيدٍ قَالَ: ابْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: ثَوَفِيَّتُ ابْنَةُ لُغْمَانَ ابْنِ عَفَّانَ بِمَكَّةَ. قَالَ: فَجِئْنَا لِنَشْهَدَهَا. قَالَ: فَحَضَرَهَا ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ. قَالَ: وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا. قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِي.

فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ لِعُمَرَوِ بْنِ عُثْمَانَ، وَهُوَ مُوَاجِهُهُ: أَلَا تَنْتَهِي عَنِ الْبُكَاءِ؟ فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». [خ: ١٢٨٦]

(٩٢٩) فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ. فَقَالَتْ: يَوْحُمُ اللَّهُ عُمَرَ. لَا وَاللَّهِ! مَا حَدَّثْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذَّبُ الْمُؤْمِنِينَ بِبُكَاءِ أَحَدٍ» وَلَكِنْ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ يَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». قَالَ: وَقَالَتْ عَائِشَةُ: حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾. قَالَ: وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ عِنْدَ ذَلِكَ: وَاللَّهِ أَضْحَكَ وَأَبْكَى.

قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: فَوَاللَّهِ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ مِنْ شَيْءٍ.

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بَشِيرٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ عُمَرُو عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: كُنَّا فِي جَنَازَةِ أُمِّ أَبَانَ بَنَاتِ عُثْمَانَ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ. وَلَمْ يَنْصُرْ رَفَعَ الْحَدِيثَ عَنْ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا نَصَّهُ أَبُو ثَوْبٍ وَابْنُ جُرَيْجٍ. وَحَدِيثُهُمَا أَتَمُّ مِنْ حَدِيثِ عُمَرَوِ.

٢٤ - (٩٣٠) وَحَدَّثَنِي خُوَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ أَنَّ سَالِمًا حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ».

٢٥ - (٩٣١) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَانِيُّ جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ قَالَ خَلَفُ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ عَائِشَةَ قَوْلُ ابْنِ عُمَرَ: الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ. فَقَالَتْ: رَجِمَ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ. سَمِعَ شَيْئًا فَلَمْ يَحْفَظْهُ. إِنَّمَا مَرَّتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ. وَهُمْ يَبْكُونَ عَلَيْهِ. فَقَالَ: «أَنْتُمْ تَبْكُونَ وَإِنَّهُ لَيُعَذَّبُ».

٢٦ - (٩٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامِ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ عَائِشَةَ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ يَرْتَفِعُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». فَقَالَتْ: وَهَلْ. إِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّهُ لَيُعَذَّبُ بِخَطِيئَتِهِ أَوْ بِذَنْبِهِ، وَإِنَّ أَهْلَهُ لَيَبْكُونَ عَلَيْهِ الْآنَ». وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ عَلَى الْقَلْبِ يَوْمَ بَدْرٍ. وَفِيهِ قَتْلَى بَدْرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ. فَقَالَ لَهُمْ مَا قَالَ: «إِنَّهُمْ لَيَسْمَعُونَ مَا أَقُولُ» وَقَدْ وَهَلَ. إِنَّمَا قَالَ: «إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقٌّ» ثُمَّ قَرَأَتْ: ﴿إِنَّكَ لَا

تُسْمِعُ الْمَوْتَى. ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾. يَقُولُ: حِينَ تَبْزُغُوا مَقَاعِدَهُمْ مِنَ النَّارِ. [خ: ٣٩٧٨]

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُزُوزَةَ بِهَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ. بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ. وَحَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ أَيْضًا.

٢٧ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ، وَذُكِرَ لَهَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ يَقُولُ: إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ. أَمَا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ. وَلَكِنَّهُ نَسِيَ أَوْ أَخْطَأَ إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيَّةٍ يُبْكِي عَلَيْهَا. فَقَالَ: «إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا. وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا». [خ: ١٢٨٩]

٢٨ - (٩٣٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبيدٍ الطَّائِي وَمُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: أَوَّلُ مَنْ نَبَحَ عَلَيْهِ بِالْكُوفَةِ قَرْظَةُ بْنُ كَعْبٍ. فَقَالَ الْمُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نَبَحَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُعَذَّبُ بِمَا نَبَحَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [خ: ١٢٩١]

(...) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ قَيْسٍ الْأَشْدِيُّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ الْأَشْدِيِّ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ. (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا مَرْوَانُ يَعْنِي الْقَزَارِيَّ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبيدٍ الطَّائِي عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ.

(بَابُ الْمَيِّتِ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ)

الشرح: قوله ﷺ: (إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه) وفي رواية (ببعض بكاء أهله عليه) وفي رواية (ببكاء الحي) وفي رواية (يعذب في قبره بما نبح عليه) وفي رواية (من يبكي عليه يعذب) وهذه الروايات من رواية عمر بن الخطاب وابنه عبد الله رضي الله عنهما، وأنكرت عائشة ونسبتها إلى النسيان والاشتباه عليهما، وأنكرت أن يكون النبي ﷺ قال ذلك، واحتجت بقوله تعالى ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ قالت: وإنما قال النبي ﷺ في يهودية أنها تعذب وهم يبكون عليها يعني تعذب بكفرها في حال بكاء أهلها لا بسبب البكاء واختلف العلماء في هذه الأحاديث فتأولها الجمهور على من وصى بأن يبكي عليه ويناح بعد موته فنفذت وصيته، فهذا يعذب ببكاء أهله عليه

ونوحهم؛ لأنه بسببه ومنسوب إليه. قالوا فأما من بكى عليه أهله وناحوا من غير وصية منه فلا يعذب لقول الله تعالى ﴿ولا تزر وازرةٌ وزر أخرى﴾ قالوا: وكان من عادة العرب الوصية بذلك ومنه قول طرفة بن العبد:

إذا مت فأنعيني بما أنا أهله وشقي علي الجيب يا ابنة مبد
قالوا: فخرج الحديث مطلقاً حملاً على ما كان معتاداً لهم. وقالت طائفة: هو محمول على من أوصى بالبكاء والنوح أو لم يوص بتركهما. فمن أوصى بهما أو أهمل الوصية بتركهما يعذب بهما لتفريطه بإهمال الوصية بتركهما فأما من وصى بتركهما فلا يعذب بهما إذ لا صنع له فيهما ولا تفريط منه. وحاصل هذا القول لإيجاب الوصية بتركهما، ومن أهملهما عذب بهما.

وقالت طائفة: معنى الأحاديث أنهم كانوا ينوحون على الميت ويندبونه بتعدد شمائله ومحاسنه في زعمهم، وتلك الشمائل قبائح في الشرع يعذب بها كما كانوا يقولون: يا مويد النسوان، وموتم الولدان ومخرب العمران ومفرق الأخدان، ونحو ذلك مما يروونه شجاعة وفخراً وهو حرام شرعاً. وقالت طائفة: معناه أنه يعذب بسماعه بكاء أهله ويرق لهم وإلى هذا ذهب محمد بن جرير الطبري وغيره. وقال القاضي عياض: وهو أولى الأقوال، واحتجوا بحديث فيه أن النبي ﷺ زجر امرأة عن البكاء على أبيها وقال: (إن أحدكم إذا بكى استعبر له صويحه فيا عباد الله لا تعذبوا إخوانكم).

وقالت عائشة رضي الله عنها: معنى الحديث أن الكافر أو غيره من أصحاب الذنوب يعذب في حال بكاء أهله عليه بذنبه لا ببكائهم والصحيح من هذه الأقوال ما قدمناه عن الجمهور وأجمعوا كلهم على اختلاف مذاهبهم على أن المراد بالبكاء هنا البكاء بصوت ونيابة لا مجرد دمع العين.

قوله ﷺ في حديث محمد بن بشار: (يعذب في قبره بما نبح عليه) و (ما نبح عليه) بإثبات الباء وحذفها وهما صحيحان وفي رواية بإثبات (في قبره) وفي رواية بحذفه.

قوله: (فقام بحباله يبيكي) أي حذاه وعنده.

قوله ﷺ: (من يبكي عليه يعذب) هكذا هو في الأصول (يبكي) بالياء وهو صحيح ويكون (من) بمعنى الذي ويجوز على لغة أن تكون شرطية وتثبت الياء ومنه قول الشاعر: ألم يأتيك والأنباء تنمي.

قوله: (فذكرت ذلك لموسى بن طلحة) القائل فذكرت ذلك هو عبد الملك بن عمير.

قوله: (عولت عليه حفصة فقال: يا حفصة أما سمعت رسول الله ﷺ يقول المعول عليه يعذب) قال محققو أهل اللغة: يقال عول عليه وأعول لغتان، وهو البكاء

بصوت. وقال بعضهم: لا يقال إلا أعول، وهذا الحديث يرد عليه.

قوله: (عن ابن أبي مليكة: كنت جالسا إلى جنب ابن عمر ونحن ننتظر جنازة أم أبان ابنة عثمان وعنده عمرو بن عثمان فجاء ابن عباس يقوده قائد فأراه أخبره بمكان ابن عمر فجاء حتى جلس إلى جنبي فكنت بينهما) فيه دليل لجواز الجلوس والاجتماع لانتظار الجنازة واستجابته. وأما جلوسه بين ابن عمر وابن عباس - وهما أفضل بالصحة والعلم والفضل والصلاح والنسب والسن وغير ذلك مع أن الأدب أن المفضل لا يجلس بين الفاضلين إلا لعذر - فمحمول على عذر: إما لأن ذلك الموضع أرفق بابن عباس وإما لغير ذلك.

قوله: (عن ابن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن الميت ليعذب ببكاء أهله فأرسلها عبد الله مرسله) معناه أن ابن عمر أطلق في روايته تعذيب الميت ببكاء الحي ولم يقيد بيهودي كما قيدته عائشة ولا بوصية كما قيده آخرون، ولا قال: ببعض بكاء أهله، كما رواه أبوه عمر.

قوله: (عن عائشة فقالت: لا والله ما قاله رسول الله ﷺ قط إن الميت يعذب ببكاء أحد) في هذه جواز الحلف بغلبة الظن بقرائن وإن لم يقطع الإنسان، وهذا مذهبننا، ومن هذا قالوا له الحلف بدين رآه بخط أبيه الميت على فلان إذا ظنه فإن قيل فلعل عائشة لم تحلف على ظن بل على علم وتكون سمعته من النبي ﷺ في آخر أجزاء حياته قلنا: هذا بعيد من وجهين أحدهما: أن عمر وابن عمر سمعاه ﷺ يقول: فيعذب ببكاء أهله والثاني لو كان كذلك لاحتجت به عائشة وقالت سمعته في آخر حياته ﷺ ولم تحتج به إنما احتجت بالآية. والله أعلم.

قولها: (وهل) هو بفتح الواو وكسر الهاء وفتحها أي غلط ونسي. وأما قولها في إنكارها سماع الموتى فسيأتي بسط الكلام فيه في آخر الكتاب حيث ذكر مسلم أحاديثه.

(١٠) بَابُ التَّشْدِيدِ فِي النَّيَاحَةِ

٢٩ - (٩٣٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا أَبَانُ بْنُ يَزِيدَ ح وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَخْبَرَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ. حَدَّثَنَا أَبَانُ. حَدَّثَنَا يَحْيَى؛ أَنَّ زَيْدًا حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلَامٍ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ أَبَا مَالِكٍ الْأَشْعَرِيَّ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَزِيعٌ فِي أُمْتِي مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ، لَا يَنْزُكُونَهُنَّ: الْفَخْرُ فِي الْأَخْسَابِ، وَالطُّغْنُ فِي الْأَنْسَابِ، وَالْإِسْتِشْقَاءُ بِالشُّجُومِ، وَالنَّيَاحَةُ» وَقَالَ: «النَّيَاحَةُ إِذَا لَمْ تَنْبُ قَبْلَ مَوْتِهَا، تُقَامُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَعَلَيْهَا سِرْبَالٌ مِنْ قَطْرَانٍ، وَدِرْعٌ مِنْ جَرَبٍ».

٣٠ - (٩٣٥) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرْتَنِي عَمْرُو؛ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ تَقُولُ: لَمَّا جَاءَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَتْلُ ابْنِ خَارِثَةَ وَجَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ، جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْرِفُ فِيهِ الْخَزْنَ. قَالَتْ: وَأَنَا أَنْظُرُ مِنْ صَابِرِ الْبَابِ (شَقَّ الْبَابَ) فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ وَذَكَرَ بُكَاءَهُنَّ. فَأَمَرَهُ أَنْ يَذْهَبَ فَيُتَهَاوَنَ. فَذَهَبَ. فَأَتَاهُ فَذَكَرَ أَنَّهُنَّ لَمْ يُطِيعْنَهُ. فَأَمَرَهُ الثَّانِيَةَ أَنْ يَذْهَبَ فَيُتَهَاوَنَ. فَذَهَبَ. ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: وَاللَّهِ! لَقَدْ عَلَيْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَتْ: فَرَعَمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اذْهَبْ فَاخُذْ فِي أَفْوَاهِهِنَّ مِنَ الشَّرَابِ». قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ أَرَعَمَ اللَّهُ أَفْكَتَ. وَاللَّهِ! مَا تَفْعَلُ مَا أَمَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَمَا تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَنَاءِ.

[خ: ١٢٩٩]

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُثَمْرِ ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ صَالِحٍ ح وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ) كُلُّهُمُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ نَحْوَهُ. وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: وَمَا تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَنَاءِ.

٣١ - (٩٣٦) حَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرُّهْرَانِيُّ. حَدَّثَنَا حَمَّادُ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ الْبَيْعَةِ، أَلَّا تَنْتَوَخَ. فَمَا وَقَّتْ مِنَّا امْرَأَةً. إِلَّا خَمْسَ: أُمِّ سَلِيمٍ، وَأُمِّ الْعَلَاءِ، وَابْنَةَ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةَ مُعَاذٍ، وَابْنَةَ أَبِي سَبْرَةَ وَامْرَأَةَ مُعَاذٍ.

[خ: ١٣٠٦]

٣٢ - (...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا أَشْبَاطُ حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ خَفْصَةَ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْبَيْعَةِ، أَلَّا تَنْتَوَخَ. فَمَا وَقَّتْ مِنَّا عَيْرٍ خَمْسَ، مِنْهُنَّ أُمُّ سَلِيمٍ.

٣٣ - (٩٣٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ زُهَيْرُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ. حَدَّثَنَا عَاصِمٌ عَنْ خَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ. قَالَتْ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿يُنَادِيْعَنكَ عَلَى أَنْ لَا يُبْشِرَنَّ بِاللَّهِ شَيْئًا... وَلَا يُغْصِنَكَ فِي مَغْرُوفٍ﴾ قَالَتْ: كَانَ مِنْهُ النَّبَاحَةُ. قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِلَّا

آلَ فُلَانٍ فَإِنَّهُمْ كَانُوا أَشْعَدُونِي فِي الْجَاهِلِيَّةِ. فَلَا بُدَّ لِي مِنْ أَنْ أُسْعِدَهُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِلَّا آَلَ فُلَانٍ». [خ: ٤٨٩٢]

(بَابُ التَّشْرِيدِ فِي النَّيَاحَةِ)

الشرح: قوله ﷺ: (والاستسقاء بالنجوم) قد سبق بيانه في كتاب الإيمان في حديث مطرنا بنوء كذا.

قوله ﷺ: (النائحة إذا لم تتب قبل موتها) إلى آخره فيه دليل على تحريم النياحة وهو مجمع عليه، وفيه صحة التوبة ما لم يمت المكلف ولم يصل إلى الغرغرة.

قولها: (أنظر من صائر الباب شق الباب) هكذا هو في روايات البخاري ومسلم صائر الباب شق الباب، وشق الباب تفسير للصائر، وهو بفتح الشين، وقال بعضهم: لا يقال: (صائر) وإنما يقال: (صير) بكسر الصاد وإسكان الياء.

قوله ﷺ: (أذهب فاحث في أفواههم من التراب) هو بضم التاء وكسرها يقال: حثا يحثو وحتى يحثي، لغتان. وأمره ﷺ بذلك مبالغة في إنكار البكاء عليهن ومنعهن منه، ثم تأوله بعضهم على أنه كان بكاء بنوح وصياح ولهذا تأكد النهي، ولو كان مجرد دمع العين لم ينه عنه لأنه ﷺ فعله وأخير أنه ليس بحرام، وأنه رحمة. وتأوله بعضهم على أنه كان بكاء من غير نياحة ولا صوت. قال: ويبعد أن الصحابييات يتمادين بعد تكرار نهيهن على محرم وإنما كان بكاء مجرداً، والنهي عنه تنزيه وأدب لا للتحريم، فلهذا أصررن عليه متأولات.

قوله (أرغم الله أنفك والله ما تفعل ما أمرك رسول الله ﷺ وما تركت رسول الله ﷺ من العناء) معناه أنك قاصر لا تقوم بما أمرت به من الإنكار لنقصك وتقصيرك، ولا تخبر النبي ﷺ بقصورك عن ذلك حتى يرسل غيرك ويستريح من العناء. والعناء بالمد المشقة والتعب. وقولهم: أرغم الله أنفه أي ألصقه بالرغام وهو التراب، وهو إشارة إلى إذلاله وإهانته.

قوله: (وفي حديث عبد العزيز وما تركت رسول الله ﷺ من العي) هكذا هو في معظم نسخ بلادنا هنا العي بكسر العين المهملة أي التعب، وهو بمعنى العناء السابق في الرواية الأولى. قال القاضي: ووقع عند بعضهم (الغي) بالمعجمة، وهو تصحيف. قال: ووقع عند أكثرهم (العناء) بالمد وهو الذي نسبته إلى الأكثرين خلاف سياق مسلم لأن مسلماً روى الأول العناء، ثم روى الرواية الثانية، وقال: إنها بنحو الأولى إلا في هذا اللفظ فيتعين أن يكون خلافاً.

قولها: (أخذ علينا رسول الله ﷺ مع البيعة أن لا ننوح) وفي الرواية الأخرى (في البيعة) فيه تحريم النوح وعظيم قبحه والاهتمام بإنكاره والزجر عنه لأنهم هيج للحزن ورافع

للصبر، وفيه مخالفة التسليم للقضاء والإذعان لأمر الله تعالى. قولها: (فما وقت منا امرأة إلا خمس) قال القاضي: معناه لم يف ممن بايع مع أم عطية في الوقت الذي بايعت فيه من النسوة إلا خمس لا أنه لم يترك النياحة من المسلمات غير خمس.

قوله: (عن أم عطية) حين نهين عن النياحة (فقلت يا رسول الله إلا آل فلان) هذا محمول على الترخيص لأم عطية في آل فلان خاصة كما هو ظاهر، ولا تحل النياحة لغيرها، ولا لها في غير آل فلان، كما هو صريح في الحديث. وللشارع أن يخص من العموم ما شاء فهذا صواب الحكم في هذا الحديث. واستشكل القاضي عياض وغيره هذا الحديث، وقالوا فيه أقوالاً عجبية. ومقصودي التحذير من الاعتزاز بها حتى إن بعض المالكية قال: النياحة ليست بحرام بهذا الحديث وقصة نساء جعفر. قال: وإنما المحرم ما كان معه شيء من أفعال الجاهلية كشق الجيوب وخمش الحدود ودعوى الجاهلية. والصواب ما ذكرناه أولاً وأن النياحة حرام مطلقاً وهو مذهب العلماء كافة، وليس فيما قاله هذا القائل دليل صحيح لما ذكره. والله أعلم.

* * *

(١١) بَابُ نَهْيِ النِّسَاءِ عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ

٣٤ - (٩٣٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي أُيُوبَ. حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ. أَخْبَرَنَا أَبُو ثَابِتٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ. قَالَ: قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: كُنَّا نُنْهَى عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا. [ج: ١٢٧٨]

٣٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ. كِلَاهُمَا عَنْ هِشَامٍ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ. قَالَتْ: نُهَيْتَا عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا.

(بَابُ نَهْيِ النِّسَاءِ عَنِ اتِّبَاعِ الْقَبَائِرِ)

الشرح: قوله: (عن أم عطية: نهينا عن اتباع الجنائز ولم يعزم علينا) معناه: نهانا رسول الله ﷺ عن ذلك نهى كراهة تنزيه، لا نهى عزيمة تحريم. ومذهب أصحابنا أنه مكروه، ليس بحرام لهذا الحديث، قال القاضي: قال جمهور العلماء بمنعهم من اتباعها، وأجازة علماء المدينة، وأجازة مالك، وكرهه للشابة.

* * *

(١٢) بَابُ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ

٣٦ - (٩٣٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ. قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ. فَقَالَ:

«اغسلنها ثلاثاً، أو خمساً، أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك بماء وسدر. واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور. فإذا فرغتهن فأدنيني» فلما فرغنا أدناه. قال: «فألقينا حقوه». فقال: «أشعرنهما إياه». [ج: ١٢٥٣]

٣٧ - (...) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ. قَالَتْ: مَسَّطَنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.

٣٨ - (...) وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ. ح. وحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْزَانِيُّ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّاد. ح. وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ. كُلُّهُمُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ. قَالَتْ: تُؤَفِّتُ بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُثَيْمٍ قَالَتْ. أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ. وَفِي حَدِيثِ مَالِكٍ قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ جِئَ تُوَفِّتُ ابْنَتَهُ. بِمِثْلِ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ.

٣٩ - (...) وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا حَمَّادُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، بِتَحْوِيهِ غَيْرِ أَنَّهُ قَالَ: «ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا. أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، إِنْ رَأَيْتُهُنَّ ذَلِكَ» فَقَالَتْ حَفْصَةُ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ: وَجَعَلْنَا رَأْسَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.

(...) وحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ. حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ. وَأَخْبَرَنَا أَيُّوبُ. قَالَ: وَقَالَتْ حَفْصَةُ: عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، قَالَتْ: اغْسِلْنَهَا وَثَرًا. ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا. قَالَ: وَقَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: مَسَّطَنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.

٤٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الثَّاقِفُ. جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ. قَالَ عَمْرُو: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَارِجٍ أَبُو مُعَاوِيَةَ. حَدَّثَنَا عَاصِمُ الْأَحْوَلُ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ. قَالَتْ: لَمَّا مَاتَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْسِلْنَهَا وَثَرًا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا، وَاجْعَلْنَ فِي الْخَامِسَةِ كَافُورًا. أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ. فَإِذَا غَسَلْتُنَّهَا فَأَعْلِمْنِي» قَالَتْ: فَأَعْلَمْنَاهُ. فَأَعْطَانَا حَقَّوهُ وَقَالَ: «أشعرنهما إياه».

٤١ - (...) وحَدَّثَنَا عَمْرُو الثَّاقِفُ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ. أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ. قَالَتْ: أَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَغْسِلُ إِحْدَى

بَنَاتِهِ. فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا وِتْرًا: خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ» بَنَحْوِ حَدِيثِ أُيُوبَ وَعَاصِمٍ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَتْ: فَصَفَرْنَا شَفَرَهَا ثَلَاثَةَ أَثْلَاثٍ: فَوَيْفَهَا وَنَاصِيَتَهَا.

٤٢ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، حَيْثُ أَمَرَهَا أَنْ تُغْسِلَ ابْنَتَهُ قَالَ لَهَا: «ابْدَأِي بِمَيَامِينِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا».

٤٣ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أُيُوبَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَغَمَزُو الثَّاقِدُ. كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُثَيْمَةَ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُثَيْمَةَ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهَا فِي غَسْلِ ابْنَتِهِ: «ابْدَأِي بِمَيَامِينِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا».

(بَابُ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ)

الشرح: قوله ﷺ: (اغسلنها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك)، وفي رواية: (ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً أو أكثر من ذلك إن رأيتهن ذلك)، وفي رواية: (اغسلنها وتراً ثلاثاً أو خمساً). وفي رواية: (اغسلنها وتراً خمساً أو أكثر).

هذه الروايات متفقة في المعنى، وإن اختلفت ألفاظها، والمراد: اغسلنها وتراً، وليكن ثلاثاً، فإن احتجتن إلى زيادة عليها للإبقاء فليكن خمساً، فإن احتجتن إلى زيادة الإبقاء فليكن سبعاً، وهكذا أبداً. وحاصله أن الإتيار مأمور به والثلاث مأمور بها ندباً، فإن حصل الإبقاء بثلاث لم تشرع الرابعة، وإلا زيد حتى يحصل الإبقاء، ويندب كونها وتراً. وأصل غسل الميت فرض كفاية، وكذا حملة وكفنه والصلاة عليه ودفنه كلها فروض كفاية، والواجب في الغسل مرة واحدة عامة للبدن، هذا مختصر الكلام فيه.

قوله ﷺ: (إن رأيتهن ذلك) بكسر الكاف خطاب لأم عطية، ومعناه: إن احتجتن، وليس معناه التخيير وتفويض ذلك إلى شهوتهن، وكانت أم عطية غاسلة للميتات، وكانت من فاضلات الصحابيات أنصارية. واسمها نسيبة بضم النون، وقيل: بفتحها، وأما بنت رسول الله ﷺ هذه التي غسلتها فهي زينب رضي الله عنها هكذا قاله الجمهور، قال القاضي عياض: وقال بعض أهل السير: إنها أم كلثوم، والصواب: زينب كما صرح به مسلم في روايته التي بعد هذه.

قوله ﷺ: (بماء وسدر) فيه دليل على استحباب السدر في غسل الميت، وهو متفق على استحبابه، ويكون في المرة الواجبة. وقيل: يجوز فيهما.

قوله ﷺ: (واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور) فيه: استحباب شيء من

الكافور في الأخيرة، وهو متفق عليه عندنا، وبه قال مالك وأحمد وجمهور العلماء، وقال أبو حنيفة: لا يستحب، وحجة الجمهور هذا الحديث؛ ولأنه يطيب الميت، ويصلب بدنه ويرده، ويمنع إسراع فساد، أو يتضمن إكرامه.

قولها: (فألقى إلينا حقوه فقال: أشعرنها إياه) هو بكسر الحاء وفتحها لغتان، يعني: إزاره. وأصل الحقو معقد الإزار وجمعه، أحق وحقق، وسمي به الإزار مجازاً؛ لأنه يشد فيه. ومعنى (أشعرنها إياه) اجعلنه شعراً لها، وهو الثوب الذي يلي الجسد، سمي شعراً؛ لأنه يلي شعر الجسد، والحكمة في إشعارها به تبريكها به. ففيه التبرك بآثار الصالحين ولباسهم. وفيه: جواز تكفين المرأة في ثوب الرجل.

قولها: (فمشطناها ثلاثة قرون) أي: ثلاث ضفائر، جعلنا قرنيها ضفيرتين وناصبتها ضفيرة كما جاء مبيناً في غير هذه الرواية. ومشطناها بتخفيف الشين. فيه: استحباب مشط رأس الميت وضفره، وبه قال الشافعي وأحمد وإسحاق، وقال الأوزاعي والكوفيون: لا يستحب المشط ولا الضفر، بل يرسل الشعر على جانبيها مفرقاً. ودليلنا عليه الحديث، والظاهر إطلاع النبي ﷺ على ذلك واستدانه فيه كما في باقي صفة غسلها.

قوله ﷺ: (إبدان بميامنها ومواضع الوضوء منها) فيه استحباب تقديم الميامن في غسل الميت وسائر الطهارات، ويلحق بها أنواع الفضائل. والأحاديث في هذا المعنى كثيرة في الصحيح مشهورة. وفيه: استحباب وضوء الميت، وهو مذهبنا ومذهب مالك والجمهور، وقال أبو حنيفة: لا يستحب، ويكون الوضوء عندنا في أول الغسل، كما في وضوء الجنب. وفي حديث أم عطية هذا دليل لأصح الوجهين عندنا: أن النساء أحق بغسل الميتة من زوجها، وقد تمنع دلالة حتى يتحقق أن زوج زينب كان حاضراً في وقت وفاتها ولا مانع له من غسلها، وأنه لم يفوز الأمر إلى النسوة. ومذهبنا ومذهب الجمهور أن له غسل زوجته، وقال الشعبي والثوري وأبو حنيفة: لا يجوز له غسلها، وأجمعوا أن لها غسل زوجها، واستدل بعضهم بهذا الحديث على أنه لا يجب الغسل على من غسل ميتاً، ووجه الدلالة أنه موضع تعليم، فلو وجب لعلمه. ومذهبنا ومذهب الجمهور: أنه لا يجب الغسل من غسل الميت لكن يستحب، قال الخطابي: لا أعلم أحداً قال بوجوبه، وأوجب أحمد وإسحاق الوضوء منه، والجمهور على استحبابه، ولنا وجه شاذ أنه واجب، وليس بشيء، والحديث المروي فيه من رواية أبي هريرة «من غسل ميتاً فليغتسل ومن مسه فليتوضأ» ضعيف بالاتفاق.

* * *

(١٣) بَاب فِي كَفْنِ الْمَيِّتِ

٤٤ - (٩٤٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ:

حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ خُبَابِ بْنِ الْأَرْتِّ. قَالَ: هَاجَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. تَبَتَّعِي وَجْهَ اللَّهِ. فَوَجَبَتْ أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ. فَمِمَّا مِنْ مَضَى لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا. مِنْهُمْ مُضْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ. قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ. فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ شَيْءٌ يُكْفَرُ فِيهِ إِلَّا نَمْرَةٌ. فَكُنَّا، إِذَا وَضَعْنَاهَا عَلَى رَأْسِهِ. خَرَجَتْ رِجْلَاهُ. وَإِذَا وَضَعْنَاهَا عَلَى رِجْلَيْهِ، خَرَجَ رَأْسُهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ضَعُوهَا مِمَّا يَلِي رَأْسَهُ. وَاجْعَلُوا عَلَى رِجْلَيْهِ الْإِذْخَرَ وَمِمَّا مِنْ أَيْتَنَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ، فَهُوَ يَهْدِيهَا». [خ: ٤٠٨٢]

(...) وَحَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ. ح وَحَدَّثَنَا مِثْجَابُ بْنُ الْحَارِثِ الثِّمِيمِيُّ. أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ. جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٤٥ - (٩٤١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: كُفِّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضَ سَحُولِيَّةٍ، مِنْ كُرْشِبٍ. لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ. أَمَّا الْخُلَّةُ فَإِنَّمَا شُبِّهَ عَلَى النَّاسِ فِيهَا، أَنَّهُ اشْتَرَيْتَ لَهُ لِيُكْفَنَ فِيهَا. فَتَرَكْتَ الْخُلَّةَ. وَكُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضَ سَحُولِيَّةٍ. فَأَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ. فَقَالَ: لَأُخَيِّسَنَّهَا حَتَّى أَكْفَنَ فِيهَا نَفْسِي. ثُمَّ قَالَ: لَوْ رَضِيَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَتَبَّيَّهَ لَكُفْنُهُ فِيهَا. فَبَاعَهَا وَتَصَدَّقَ بِمِثْلِهَا. [خ: ١٢٦٤]

٤٦ - (...) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ. أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ. حَدَّثَنَا هِشَامُ ابْنُ غَزْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: أُدْرِجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي خُلَّةٍ يَمِينِيَّةٍ كَانَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ. ثُمَّ نَزَعَتْ عَنْهُ، وَكُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سَحُولِيَّةٍ يَمَانِيَّةٍ. لَيْسَ فِيهَا عِمَامَةٌ وَلَا قَمِيصٌ. فَرَفَعَ عَبْدُ اللَّهِ الْخُلَّةَ فَقَالَ: أَكْفَنُ فِيهَا. ثُمَّ قَالَ: لَمْ يُكْفَنَ فِيهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَكْفَنُ فِيهَا! فَتَصَدَّقَ بِهَا.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا خَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَابْنُ عُيَيْنَةَ وَابْنُ إِدْرِيسَ وَعَبْدَةُ وَوَكَيْعٌ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ. كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ قِصَّةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ.

٤٧ - (...) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عُمَرَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ عَنْ يَزِيدَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ

إبراهيم. عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ فَقُلْتُ لَهَا: فِي كَمْ كَفَّنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَتْ: فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ سَحْوَلِيَّةٍ.

(بَابُ فِي كَفْنِ الْمَيِّتِ)

الشرح: قوله: (فوجب أجرنا على الله) معناه: وجوب إنجاز وعد بالشرع لا وجوب بالعقل كما تزعمه المعتزلة، وهو نحو ما في الحديث «حق العباد على الله» وقد سبق شرحه في كتاب الإيمان.

قوله: (فمنا من مضى لم يأكل من أجره شيئاً) معناه: لم يوسع عليه في الدنيا، ولم يعجل له شيء من جزاء عمله.

قوله: (فلم يوجد له شيء يكفن فيه إلا نمرة) هي كساء، وفيه: دليل على أن الكفن من رأس المال وأنه مقدم على الديون؛ لأن النبي ﷺ أمر بتكفينه في نمرته ولم يسأل هل عليه دين مستغرق أم لا؟ ولا يبعد من حال من لا يكون عنده إلا نمرة أن يكون عليه دين. واستثنى أصحابنا من الديون الدين المتعلق بعين المال، فيقدم على الكفن، وذلك كالعبد الجاني والمرهون، والمال الذي تعلق به زكاة أو حق بائعه بالرجوع يافلاس ونحو ذلك.

قوله ﷺ: (ضعوها مما يلي رأسه واجعلوا على رجله من الإذخر) هو بكسر الهمزة والخاء، وهو حشيش معروف طيب الرائحة. وفيه: دليل على أنه إذا ضاق الكفن عن ستر جميع البدن ولم يوجد غيره جعل مما يلي الرأس، وجعل النقص مما يلي الرجلين ويستر الرأس، فإن ضاق عن ذلك سترت العورة فإن فضل شيء جعل فوقها، فإن ضاق عن العورة سترت السواتان؛ لأنهما أهم وهما الأصل في العورة. وقد يستدل بهذا الحديث على أن الواجب في الكفن ستر العورة فقط، ولا يجب استيعاب البدن عند التمكن. فإن قيل: لم يكونوا متمكنين من جميع البدن لقوله: لم يوجد له غيرها، فجوابه: أن معناه: لم يوجد مما يملك الميت إلا نمرة، ولو كان ستر جميع البدن واجباً لوجب على المسلمين الحاضرين تميمه إن لم يكن له قريب تلزمه نفقته، فإن كان وجب عليه. فإن قيل: كانوا عاجزين عن ذلك؛ لأن القضية جرت يوم أحد وقد كثرت القتلى من المسلمين واشتغلوا بهم وبالخوف من العدو وغير ذلك، فجوابه: أنه يبعد من حال الحاضرين المتولين دفنه ألا يكون مع واحد منهم قطعة من ثوب ونحوها. والله أعلم.

قوله: (منا من أينعت له ثمرته) أي: أدركت ونضجت.

قوله: (فهو يهدبها) هو بفتح أوله وبضم الدال وكسرها، أي يجتنيها. يقال: ينح الثمر وأينع ينعا وينوعاً فهو يانع. وهدبها يهدبها إذا جناها، وهذه استعارة لما فتح عليهم من الدنيا.

قولها: (كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة) السحولية بفتح السين وضمها، والفتح أشهر، وهو رواية الأكثرين. قال ابن الأعرابي وغيره: هي ثياب بيض نقية لا تكون إلا من القطن، وقال ابن قتيبة: ثياب بيض، ولم يخصصها بالقطن، وقال آخرون: هي منسوبة إلى سحول قرية باليمن تعمل فيها، وقال الأزهري: السحولية - بالفتح - منسوبة إلى سحول مدينة باليمن، يحمل منها هذه الثياب، وبالضم ثياب بيض، وقيل: إن القرية أيضًا بالضم، حكاه ابن الأثير في النهاية.

في هذا الحديث - وحديث مصعب بن عمير السابق وغيرهما - وجوب تكفين الميت، وهو إجماع المسلمين، ويجب في ماله، فإن لم يكن له مال فعلى من عليه نفقته، فإن لم يكن ففي بيت المال، فإن لم يكن وجب على المسلمين يوزعه الإمام على أهل اليسار وعلى ما يراه.

وفيه: أن السنة في الكفن ثلاثة أثواب للرجل، وهو مذهبننا ومذهب الجماهير، والواجب ثوب واحد كما سبق، والمستحب في المرأة خمسة أثواب، ويجوز أن يكفن الرجل في خمسة، لكن المستحب ألا يتجاوز الثلاثة، وأما الزيادة على خمسة فإسراف في حق الرجل والمرأة.

قولها: (بيض) دليل لاستحباب التكفين في الأبيض، وهو مجمع عليه، وفي الحديث الصحيح في الثياب البيض «وكفنتوا فيها موتاكم» ويكره المصبغات ونحوها من ثياب الزينة.

وأما الحرير، فقال أصحابنا: يحرم تكفين الرجل فيه، ويجوز تكفين المرأة فيه مع الكراهة. وكره مالك وعامة العلماء التكفين في الحرير مطلقًا، قال ابن المنذر: ولا أحفظ خلافه.

وقولها: (ليس فيها قميص ولا عمامة) معناه: لم يكفن في قميص ولا عمامة، وإنما كفن في ثلاثة أثواب غيرهما، ولم يكن مع الثلاثة شيء آخر، هكذا فسره الشافعي وجمهور العلماء، وهو الصواب الذي يقتضيه ظاهر الحديث. قالوا: ويستحب ألا يكون في الكفن قميص ولا عمامة، وقال مالك وأبو حنيفة: يستحب قميص وعمامة. وتناولوا الحديث على أن معناه: ليس القميص والعمامة من جملة الثلاثة، وإنما هما زائدان عليهما، وهذا ضعيف، فلم يثبت أنه ﷺ كفن في قميص وعمامة.

وهذا الحديث يتضمن أن القميص الذي غسل فيه النبي ﷺ نزع عنه عند تكفينه، وهذا هو الصواب الذي لا يتجه غيره؛ لأنه لو بقي مع رطوبته لأفسد الأكفان. وأما الحديث الذي في سنن أبي داود عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ كفن في ثلاثة أثواب: الحلة ثوبان، وقميصه الذي توفي فيه، فحديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به؛ لأن يزيد بن أبي زياد أحد رواة مجمع على ضعفه، لا سيما وقد خالف بروايته

الثقات.

قوله: (من كرسف) هو القطن. وفيه: دليل على استحباب كفن القطن. قولها: (أما الحلة فإنما شبه على الناس فيها) هو بضم الشين وكسر الباء المشددة، ومعناه: اشتبه عليهم. قال أهل اللغة: ولا تكون الحلة إلا ثوبين: إزارًا ورداءً.

قولها: (حلة يمنية كانت لعبد الله بن أبي بكر) ضبطت هذه اللفظة في مسلم على ثلاثة أوجه حكاهما القاضي، وهي موجودة في النسخ، أحدها (يمنية) بفتح أوله منسوبة إلى اليمن. والثاني (يمانية) منسوبة إلى اليمن أيضًا. والثالث (يمنة) بضم الياء وإسكان الميم وهو أشهر. قال القاضي وغيره: وهي على هذا مضافة: حلة يمنية، قال الخليل: هي ضرب من برود اليمن.

قولها: (وكفن في ثلاثة أثواب سحول يمانية) هكذا هو في جميع الأصول (سحول) أما (يمانية) فيتخفيف الياء على اللغة الفصحى المشهورة، وحكى سيويه والجوهري وغيرهما لغة في تشديدها، ووجه الأول: أن الألف بدل ياء النسب فلا يجتمعان، بل يقال: يمنية أو يمانية بالتخفيف.

وأما قوله: (سحول) فيضم السين وفتحها، والضم أشهر، والسحول - بضم السين - جمع سحل، وهو ثوب القطن.

* * *

(١٤) بَابُ تَسْجِيَةِ الْمَيِّتِ

٤٨ - (٩٤٢) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَحَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (قَالَ عَبْدُ:

أَخْبَرَنِي. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ) حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، أَنَّ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَائِشَةَ أُمَ الْمُؤْمِنِينَ قَالَتْ: سَجَّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ مَاتَ بِثَوْبٍ جَبَرَةٍ. [ج: ٥٨١٤]

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ. أَخْبَرَنَا أَبُو الْيَمَانِ أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، سَوَاءً.

(بَابُ تَسْجِيَةِ الْمَيِّتِ)

الشرح: قولها: (سجى رسول الله ﷺ حين مات بثوب جبرة) معناه: غطي جميع بدنه. والجبرة - بكسر الحاء وفتح الباء الموحدة - وهي ضرب من برود اليمن. وفيه: استحباب تسجية الميت، وهو مجمع عليه، وحكمته: صيانته من الانكشاف وستر عورته

المتغيرة عن الأعين، قال أصحابنا: ويلف طرف الثوب المسجي به تحت رأسه، وطرفه الآخر تحت رجله؛ لئلا ينكشف عنه قالوا: تكون التسجية بعد نزع ثيابه التي توفي فيها؛ لئلا يتغير بدنه بسببها.

* * *

(١٥) بَاب فِي تَحْسِينِ كَفْنِ الْمَيِّتِ

٤٩ - (٩٤٣) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَخِجْلَانُ بْنُ الشَّاعِرِ. قَالَا: حَدَّثَنَا خُجْلَانُ بْنُ مُحَمَّدٍ. قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يُحَدِّثُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ يَوْمًا. فَذَكَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِهِ قُبِضَ فَكُنْ فِي كَفَنٍ غَيْرِ طَائِلٍ. وَفُيِّرَ لَيْلًا. فَزَجَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُفَيِّرَ الرَّجُلَ بِاللَّيْلِ حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ إِنْسَانٌ إِلَى ذَلِكَ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا كُنْ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُحَسِّنْ كَفَنَهُ».

(بَاب فِي تَحْسِينِ كَفْنِ الْمَيِّتِ)

الشرح: قوله: (أن النبي ﷺ خطب يومًا فذكر رجلًا من أصحابه قبض فكفن في كفن غير طائل وقبر ليلًا؛ فزجر النبي ﷺ أن يقبر الرجل بالليل حتى يصلى عليه، إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك، وقال النبي ﷺ: إذا كن أحدكم أخاه فليحسن كفته) قوله: (غير طائل) أي: حقير غير كامل الستر. وقوله ﷺ: (حتى يصلى عليه) هو بفتح اللام.

وأما النهي عن القبر ليلًا حتى يصلى عليه فقليل: سببه أن الدفن نهارًا يحضره كثيرون من الناس ويصلون عليه، ولا يحضره في الليل إلا أفراد. وقيل: لأنهم كانوا يفعلون ذلك بالليل لرداءة الكفن فلا يبين في الليل، ويؤيده أول الحديث وآخره، قال القاضي: العلتان صحيحتان، قال: والظاهر أن النبي ﷺ قصدهما معًا، قال: وقد قيل هذا. قوله ﷺ: (إلا أن يضطر إنسان إلى ذلك) دليل أنه لا بأس به في وقت الضرورة.

وقد اختلف العلماء في الدفن في الليل فكرهه الحسن البصري إلا لضرورة، وهذا الحديث مما يستدل له به. وقال جماهير العلماء من السلف والخلف: لا يكره، واستدلوا بأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه وجماعة من السلف دفنوا ليلًا من غير إنكار، وبحديث المرأة السوداء، والرجل الذي كان يقيم المسجد، فتوفي بالليل فدفنوه ليلًا، وسألهم النبي ﷺ عنه فقالوا: توفي ليلًا فدفناه في الليل، فقال: «ألا آذنتموني؟» قالوا: كانت ظلمة، ولم ينكر عليهم. وأجابوا عن هذا الحديث أن النهي كان لترك الصلاة، ولم ينه عن مجرد الدفن بالليل، وإنما نهى لترك الصلاة أو لقلة المصلين أو عن إساءة الكفن أو عن المجموع كما سبق.

وأما الدفن في الأوقات المنهي عن الصلاة فيها والصلاة على الميت فيها. فاختلف العلماء فيها، فقال الشافعي وأصحابه: لا يكرهان إلا أن يتعمد التأخير إلى ذلك الوقت لغير سبب، به قال ابن عبد الحكم المالكي، وقال مالك: لا يصلي عليها بعد الإسفار والاصفرار حتى تطلع الشمس أو تغيب إلا أن يخشى عليها. وقال أبو حنيفة: عند الطلوع والغروب ونصف النهار. وكره الليث الصلاة عليها في جميع أوقات النهي.

وفي الحديث: الأمر بإحسان الكفن. قال العلماء: وليس المراد بإحسانه السرف فيه والمبالاة ونفاسته، وإنما المراد: نظافته ونقاؤه وكثافته وستره وتوسطه، وكونه من جنس لباسه في الحياة غالباً، لا أفخر منه ولا أحقر.

وقوله: (فليحسن كفنه) ضبطه بوجهين، فتح الحاء وإسكانها، وكلاهما صحيح. قال القاضي: والفتح أصوب وأظهر وأقرب إلى لفظ الحديث.

(١٦) باب الإسراع بالجنائز

٥٠ - (٩٤٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ. فَإِنْ تَكَ صَالِحَةٌ فَخَيِّرُوا (لَعَلَّهُ قَالَ): تُقَدِّمُونَهَا عَلَيْهِ. وَإِنْ تَكُنْ غَيْرَ ذَلِكَ، فَتَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ».

[خ: ١٣١٥]

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبِيدُ بْنُ حَمِيدٍ. جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ. حَدَّثَنَا زَوْجُ بْنُ عُبَادَةَ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ. كِلَاهُمَا عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ مَعْمَرٍ قَالَ: لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا رَفَعَ الْحَدِيثَ.

٥١ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَخُزَيْمَةُ بْنُ يَحْيَى وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ (قَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ). أَخْبَرَنِي يُونُسُ ابْنُ يَزِيدَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو أُمَامَةَ بْنُ سَهْلٍ بْنُ حَنْثَلٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَسْرِعُوا بِالْجَنَازَةِ. فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَرْنُومُهَا إِلَى الْخَيْرِ. وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ كَانَ شَرًّا تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ».

(بَابُ الْإِسْرَاعِ بِالْجَنَازَةِ)

الشرح: قوله ﷺ: (أسرعوا بالجنائز) فيه الأمر بالإسراع للحكمة التي ذكرها ﷺ. قال أصحابنا وغيرهم: يستحب الإسراع بالمشي بها ما لم ينته إلى حد يخاف انفجارها ونحوه، وإنما يستحب بشرط أن لا يخاف من شدته انفجارها أو نحوه. وحمل الجنائز فرض كفاية قال أصحابنا: ولا يجوز حملها على الهيئة المزرية ولا هيئة يخاف معها سقوطها. قالوا: ولا يحملها إلا الرجال وإن كانت الميتة امرأة؛ لأنهم أقوى لذلك والنساء ضعفات، وربما انكشف من الحامل بعض بدنه. وهذا الذي ذكرناه من استحباب الإسراع بالمشي بها وأنه مراد الحديث هو الصواب الذي عليه جماهير العلماء. ونقل القاضي عن بعضهم أن المراد الإسراع بتجهيزها إذا استحق موتها، وهذا قول باطل مردود بقوله ﷺ: «فَسُرَّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ». وجاء عن بعض السلف كراهة الإسراع، وهو محمول على الإسراع المفرط الذي يخاف معه انفجارها أو خروج شيء منها.

قوله ﷺ: (فَسُرَّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ) معناه أنها بعيدة من الرحمة فلا مصلحة لكم في مصاحبتها. ويؤخذ منه ترك صحبة أهل البطالة غير الصالحين.

* * *

(١٧) بَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ وَاتِّبَاعِهَا

٥٢ - (٩٤٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَخَزَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ (وَاللَّفْظُ لِهَارُونَ وَخَزَمَلَةَ) (قَالَ هَارُونُ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ). أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هُرَيْرَةَ الْأَعْرَجِيُّ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُصَلِّيَ عَلَيْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ. وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ فَلَهُ قِيرَاطَانِ» قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ». [ج: ١٣٢٥] انْتَهَى حَدِيثُ أَبِي الطَّاهِرِ. وَزَادَ الْآخَرَانِ: قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: قَالَ سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُصَلِّي عَلَيْهَا ثُمَّ يَنْصَرِفُ. فَلَمَّا بَلَغَهُ حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: لَقَدْ ضَيَعْنَا قَرَارِيطَ كَثِيرَةً.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ ابْنِ حَمِيدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ. كِلَاهُمَا عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى قَوْلِهِ: الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ. وَلَمْ يَذْكُرَا مَا بَعْدَهُ. وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الْأَعْلَى: حَتَّى يُفْرَغَ مِنْهَا. وَفِي حَدِيثِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: حَتَّى

نُوضَع فِي اللَّحْدِ.

(...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ. حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَنَّهُ قَالَ: حَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعْمَرٍ. وَقَالَ: «وَمَنْ اتَّبَعَهَا حَتَّى تُدْفَنَ».

٥٣ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا تَهْزُ. حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ. حَدَّثَنِي سَهْلٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ وَلَمْ يَتَّبِعْهَا فَلَهُ قِيرَاطٌ. فَإِنْ تَبِعَهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ» قِيلَ وَمَا الْقِيرَاطَانِ؟ قَالَ: «أَضْعَفُهُمَا مِثْلُ أَحَدٍ».

٥٤ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ. حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَلَهُ قِيرَاطٌ. وَمَنْ اتَّبَعَهَا حَتَّى تُوَضَعَ فِي الْقَبْرِ فَقِيرَاطَانِ» قَالَ: قُلْتُ: يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! وَمَا الْقِيرَاطُ؟ قَالَ: «مِثْلُ أَحَدٍ».

٥٥ - (...) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ. حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ). حَدَّثَنَا نَافِعٌ قَالَ: قِيلَ لِابْنِ عُصَمَرٍ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ تَبِعَ جَنَازَةَ فَلَهُ قِيرَاطٌ مِنَ الْأَجْرِ» فَقَالَ ابْنُ عُصَمَرٍ: أَكْثَرَ عَلَيْنَا أَبُو هُرَيْرَةَ. فَبَعَثَ إِلَى عَائِشَةَ فَسَأَلَهَا فَصَدَّقَتْ أَبَا هُرَيْرَةَ. فَقَالَ ابْنُ عُصَمَرٍ: لَقَدْ فَرَّطْنَا فِي قِرَارِيطٍ كَثِيرَةٍ. [خ: ١٣٢٤]

٥٦ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ حَدَّثَنِي حَيْوَةُ حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قُسَيْطٍ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ، أَنَّ دَاوُدَ بْنَ عَامِرٍ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ كَانَ قَاعِدًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُصَمَرٍ. إِذْ طَلَعَ خَبَابٌ صَاحِبُ الْمَقْصُورَةِ. فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُصَمَرَ! أَلَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ؟ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ خَرَجَ مَعَ جَنَازَةٍ مِنْ بَيْتِهَا وَصَلَّى عَلَيْهَا. ثُمَّ تَبِعَهَا حَتَّى تُدْفَنَ كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ مِنَ الْأَجْرِ. كُلُّ قِيرَاطٍ مِثْلُ أَحَدٍ. وَمَنْ صَلَّى عَلَيْهَا ثُمَّ رَجَعَ كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أَحَدٍ؟ فَأَرْسَلَ ابْنُ عُصَمَرَ خَبَابًا إِلَى عَائِشَةَ يَسْأَلُهَا عَنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ. ثُمَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِ فَيُخْبِرُهُ مَا قَالَتْ. وَأَخَذَ ابْنُ عُصَمَرَ قَبِيضَةً مِنْ حَضْبَاءِ الْمَسْجِدِ يُقْلِبُهَا فِي يَدِهِ. حَتَّى رَجَعَ إِلَيْهِ الرَّسُولُ. فَقَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: صَدَقَ أَبُو هُرَيْرَةَ. فَضَرَبَ ابْنُ عُصَمَرَ بِالْحَصَى الَّذِي كَانَ فِي يَدِهِ الْأَرْضَ. ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ فَرَّطْنَا فِي قِرَارِيطٍ كَثِيرَةٍ.

٥٧ - (٩٤٦) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى (يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ) حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. حَدَّثَنِي قَتَادَةُ عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ الْيَعْمَرِيِّ، عَنْ ثَوْبَانَ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فَلَهُ قِيرَاطٌ. فَإِنْ شَهِدَ دَفْنَهَا فَلَهُ قِيرَاطَانِ. الْقِيرَاطُ مِثْلُ أُخْدٍ».

(...) وَحَدَّثَنِي ابْنُ بَشَّارٍ. حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ. حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ ح. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا عَفَّانُ. حَدَّثَنَا أَبَانُ. كُلُّهُمْ عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ. وَفِي حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ هِشَامٍ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْقِيرَاطِ؟ فَقَالَ: «مِثْلُ أُخْدٍ».

(بَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ وَاتِّبَاعِهَا)

الشرح: قوله ﷺ: (من شهد الجنائزة حتى يصلي عليها فله قيراط، ومن شهدا حتى تدفن) فيه: الحث على الصلاة على الجنائزة واتباعها ومصاحبتهما حتى تدفن. وقوله ﷺ: (من شهدا حتى تدفن فله قيراطان) معناه بالأول، فيحصل بالصلاة قيراط، وبالاتباع مع حضور الدفن قيراط آخر، فيكون الجميع قيراطين، تبينه رواية البخاري في أول صحيحه في كتاب الإيمان: «من شهد جنازة وكان معها حتى يصلي عليها ويفرغ من دفنها رجع من الأجر بقيراطين» فهذا صريح في أن المجموع بالصلاة والاتباع وحضور الدفن قيراطان. وقد سبق بيان هذه المسألة ونظائرها والدلائل عليها في مواقيت الصلاة في حديث «من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل، ومن صلى الفجر في جماعة فكأنما قام الليل كله». وفي رواية البخاري هذه مع رواية مسلم التي ذكرها بعد هذا من حديث عبد الأعلى «حتى يفرغ منها» دليل على أن القيراط الثاني لا يحصل إلا لمن دام معها من حين صلى إلى أن فرغ وقتها. وهذا هو الصحيح عند أصحابنا. وقال بعض أصحابنا: يحصل القيراط الثاني إذا ستر الميت في القبر باللين وإن لم يلق عليه التراب، والصواب الأول. وقد يستدل بلفظ الاتباع في هذا الحديث وغيره من يقول: المشي وراء الجنائزة أفضل من أمامها، وهو قول علي بن أبي طالب، ومذهب الأوزاعي وأبي حنيفة، وقال جمهور الصحابة والتابعين ومالك والشافعي وجمهور العلماء: المشي قدامها أفضل، وقال الثوري وطائفة: هما سواء.

قال القاضي: وفي إطلاق هذا الحديث وغيره إشارة إلى أنه لا يحتاج المنصرف عن اتباع الجنائزة بعد دفنها إلى استئذان، وهو مذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وهو المشهور عن مالك، وحكى ابن عبد الحكم عنه: أنه لا ينصرف إلا بإذن، وهو قول جماعة من الصحابة.

قوله: (قيل: وما القيراطان قال: مثل الجيلين العظيمين) القيراط: مقدار من الثواب معلوم عند الله تعالى، وهذا الحديث يدل على عظم مقداره في هذا الموضع، ولا يلزم من هذا أن يكون هو القيراط المذكور فيمن اقتنى كلبًا إلا كلب صيد أو زرع أو ماشية نقص من أجره كل يوم قيراط، وفي روايات: (قيراطان)، بل ذلك قدر معلوم، ويجوز أن يكون مثل هذا وأقل وأكثر.

قوله: (عن ابن عمر لقد ضيعنا قرارات كثيرة) هكذا ضبطناه، وفي كثير من الأصول أو أكثرها (ضيعنا في قرارات) بزيادة (في) والأول هو الظاهر، والثاني صحيح على أن ضيعنا بمعنى فرطنا كما في الرواية الأخرى. وفيه ما كان الصحابة عليه من الرغبة في الطاعات حين يبلغهم، والتأسف على ما يفوتهم منها وإن كانوا لا يعلمون عظم موقعه. قوله: (وفي حديث عبد الأعلى حتى يفرغ منها) ضبطناه بضم الباء وفتح الراء، وعكسه، والأول أحسن وأعم. وفيه دليل لمن يقول: القيراط الثاني لا يحصل إلا بفرغ الدفن كما سبق بيانه.

وقوله في حديث عبد الرزاق: (حتى توضع في اللحد) وفي رواية بعده: (حتى توضع في القبر) فيه دليل لمن يقول: يحصل القيراط الثاني بمجرد الوضع في اللحد وإن لم يلق عليه التراب، وقد سبق أن الصحيح أنه لا يحصل إلا بالفراغ من إهالة التراب؛ لظاهر الروايات الأخرى حتى يفرغ منها، تتأول هذه الرواية على أن المراد: يوضع في اللحد ويفرغ منها، ويكون المراد الإشارة إلى أنه لا يرجع قبل وصولها القبر.

قوله: (فقال ابن عمر: أكثر علينا أبو هريرة) معناه: أنه خاف لكثرة رواياته أنه اشتبه عليه الأمر في ذلك واختلط عليه حديث بحديث لا أنه نسبه إلى رواية ما لم يسمع؛ لأن مرتبة ابن عمر وأبي هريرة أجل من هذا.

قوله: (عبد الله بن قسيط) هو بضم القاف وفتح السين المهملة وإسكان الباء.

قوله: (وأخذ ابن عمر قبضة من حصباء المسجد يقلبها في يده) وقال في آخره: (فضرب ابن عمر بالحصى الذي كان في يده الأرض) هكذا ضبطناه الأول (حصباء) بالباء، والثاني (بالحصى) مقصور جمع حصاة، وهكذا هو في معظم الأصول، وفي بعضها عكسه، وكلاهما صحيح، والحصباء هو الحصى.

وفيه: أنه لا بأس بمثل هذا الفعل، وإنما بعث ابن عمر إلى عائشة يسألها بعد إخبار أبي هريرة؛ لأنه خاف على أبي هريرة النسيان والاشتباه كما قدمنا بيانه، فلما وافقته عائشة علم أنه حفظ وأتقن.

(١٨) بَاب مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مِائَةٌ شَفَعُوا فِيهِ

٥٨ - (٩٤٧) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عِيسَى. حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ. أَخْبَرَنَا سَلَامُ بْنُ أَبِي مُطِيعٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ رَضِيَ عَائِشَةُ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ مَيِّتٍ تُصَلِّيَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْلُغُونَ مِائَةً. كُلُّهُمْ يَشْفَعُونَ لَهُ. إِلَّا شَفَعُوا فِيهِ». قَالَ: فَحَدَّثْتُ بِهِ شُعَيْبَ بْنَ الْحَبِيبِ. فَقَالَ: حَدَّثَنِي بِهِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

(بَاب مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مِائَةٌ شَفَعُوا فِيهِ)

الشرح: قوله ﷺ: (ما من ميت يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة كلهم يشفعون له إلا شفعوا فيه). وفي رواية: (ما من رجل ميت فيقوم على جنازته أربعون رجلاً لا يشركون بالله شيئاً إلا شفّعهم الله فيه). وفي حديث آخر: «ثلاثة صفوف»، رواه أصحاب السنن. قال القاضي: قيل هذه الأحاديث خرجت أجوبة لسائلين سألوها عن ذلك، فأجاب كل واحد منهم عن سؤاله. هذا كلام القاضي، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ أخبر بقبول شفاعته مائة فأخبر به، ثم بقبول شفاعته أربعين، ثم ثلاثة صفوف وإن قل عددهم، فأخبر به، ويحتمل أيضاً أن يقال: هذا مفهوم عدد، ولا يحتج به جماهير الأصوليين فلا يلزم من الإخبار عن قبول شفاعته مائة منع قبول ما دون ذلك، وكذا في الأربعين مع ثلاثة صفوف، وحينئذ كل الأحاديث معمول بها ويحصل الشفاعته بأقل الأمرين من ثلاثة صفوف وأربعين.

قوله: (فحدثت به شعيب بن الحبحاب فقال: حدثني به أنس بن مالك عن النبي ﷺ) القائل: فحدثت به هو: سلام بن أبي مطيع الراوي أولاً عن أيوب، هكذا بينه النسائي في روايته. وهذا الحديث (ما من ميت يصلي عليه أمة من المسلمين يبلغون مائة) قال القاضي عياض: رواه سعيد بن منصور موقوفاً على عائشة، فأشار إلى تعليقه بذلك وليس معللاً؛ لأن من رفعه ثقة، وزيادة الثقة مقبولة، وقد قدمنا بيان هذه القاعدة في الفصول في مقدمة الكتاب ثم في مواضع.

* * *

(١٩) بَاب مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ شَفَعُوا فِيهِ

٥٩ - (٩٤٨) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَالْوَلِيدُ ابْنُ شُجَاعٍ السَّكُونِيُّ (قَالَ الْوَلِيدُ: حَدَّثَنِي). وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي أَبُو صَخْرٍ عَنْ شَرِيكَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

بْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ مَاتَ ابْنُ لَهُ بِقَدِيدٍ أَوْ بِعُشْقَانٍ. فَقَالَ: يَا كُرَيْبُ! انْظُرْ مَا اجْتَمَعَ لَهُ مِنَ النَّاسِ. قَالَ: فَخَرَجْتُ فَإِذَا نَاسٌ قَدِ اجْتَمَعُوا لَهُ. فَأَخْبَرْتُهُ. فَقَالَ: تَقُولُ هُمْ أَرَبَعُونَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: أَخْرَجُوهُ. فَأَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ يَمُوتُ فَيَقُومُ عَلَى جَنَازَتِهِ أَرَبَعُونَ رَجُلًا، لَا يُشْرِكُونَ بِاللَّهِ شَيْئًا إِلَّا شَفَعَهُمُ اللَّهُ فِيهِ». وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ مَعْرُوفٍ: عَنْ شَرِيكِ بْنِ أَبِي نَمِرٍ، عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ.

* * *

(٢٠) بَابُ فِيمَنْ يُنْتَى عَلَيْهِ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ مِنَ الْمَوْتَى

٦٠ - (٩٤٩) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي كَبِيرٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ. كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عَلِيَّةَ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عَلِيَّةَ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ: مَرَّ بِجَنَازَةٍ فَأَنَّنِي عَلَيْهَا خَيْرًا. فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ» وَمَرَّ بِجَنَازَةٍ فَأَنَّنِي عَلَيْهَا شَرًّا. فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ». قَالَ عُمَرُ: فَدَى لَكَ أَبِي وَأُمِّي! مَرَّ بِجَنَازَةٍ فَأَنَّنِي عَلَيْهَا خَيْرًا فَقُلْتُ: وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ؟ وَمَرَّ بِجَنَازَةٍ فَأَنَّنِي عَلَيْهَا شَرًّا فَقُلْتُ: وَجِبَتْ وَجِبَتْ وَجِبَتْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَتَيْنْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ. وَمَنْ أَتَيْنْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا وَجِبَتْ لَهُ النَّارُ. أَنتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ. أَنتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ». [خ: ١٣٦٧]

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهَرَانِيُّ. حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ) ح وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ. كِلَاهُمَا عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ. قَالَ: مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ بِجَنَازَةٍ. فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِ عَبْدِ الْعَزِيزِ عَنْ أَنَسٍ. غَيْرَ أَنَّ حَدِيثَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَتَمُّ.

(بَابُ فِيمَنْ يُنْتَى عَلَيْهِ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ مِنَ الْمَوْتَى)

الشرح: قوله: (مر بجنازة فأنني عليها خيرًا فقال النبي ﷺ: وجبت وجبت وجبت، ومر بجنازة فأنني عليها شرًا فقال نبي الله ﷺ: وجبت وجبت وجبت، فقال عمر رضي الله عنه: فدَى لك أبي وأمي مر بجنازة فأنني عليها خيرًا فقلت: وجبت وجبت وجبت، ومر بجنازة فأنني عليها شرًا فقلت: وجبت وجبت وجبت؟ فقال رسول الله ﷺ: من أتيتم عليه خيرًا وجبت له الجنة، ومن أتيتم عليه شرًا وجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض، أنتم شهداء الله في الأرض، أنتم شهداء الله في الأرض) هكذا وقع هذا الحديث في الأصول: وجبت وجبت وجبت

ثلاث مرات في المواضع الأربعة، وأنتم شهداء الله في الأرض ثلاث مرات.
وقوله في أوله: (فأثني عليها خيرًا فأثني عليها شرًا) هكذا هو في بعض الأصول (خيرًا وشرًا) بالنصب وهو منصوب بإسقاط الجار أي فأثني بخير وبشر، وفي بعضها مرفوع.

وفي هذا الحديث استحباب تأكيد الكلام المهم بتكراره ليحفظ، وليكون أبلغ. وأما معناه ففيه قولان للعلماء:

أحدهما: أن هذا الثناء بالخير لمن أثني عليه أهل الفضل فكان ثناؤهم مطابقًا لأفعاله فيكون من أهل الجنة، فإن لم يكن كذلك فليس هو مرادًا بالحديث.

والثاني: وهو الصحيح المختار أنه على عمومته وإطلاقه وأن كل مسلم مات فألهم الله تعالى الناس أو معظمهم الثناء عليه كان ذلك دليلًا على أنه من أهل الجنة، سواء كانت أفعاله تقتضي ذلك أم لا، وإن لم تكن أفعاله تقتضيه فلا تحتم عليه العقوبة، بل هو في خطر المشيئة، فإذا ألهم الله عز وجل الناس الثناء عليه استدللنا بذلك على أنه سبحانه وتعالى قد شاء المغفرة له، وبهذا تظهر فائدة الثناء.

وقوله ﷺ: (وجبت وأنتم شهداء الله) ولو كان لا ينفعه ذلك إلا أن تكون أعماله تقتضيه لم يكن للثناء فائدة، وقد أثبت النبي ﷺ له فائدة. فإن قيل: كيف مكثوا بالثناء بالشر مع الحديث الصحيح في البخاري وغيره في النهي عن سب الأموات؟ فالجواب: أن النهي عن سب الأموات هو في غير المنافق وسائر الكفار، وفي غير المتظاهرين بفسق أو بدعة، فأما هؤلاء فلا يحرم ذكرهم بشر التحذير من طريقتهم، ومن الاقتداء بآثارهم والتخلق بأخلاقهم، وهذا الحديث محمول على أن الذي أثنوا عليه شرًا كان مشهورًا بنفاق أو نحوه مما ذكرناه. هذا هو الصواب في الجواب عنه، وفي الجمع بينه وبين النهي عن السب، وقد بسطت معناه بدلائله في كتاب الأذكار.

قوله: (فأثني عليها شرًا) قال أهل اللغة (الثناء) بتقديم الثاء وبالمد يستعمل في الخير ولا يستعمل في الشر، هذا هو المشهور، وفيه لغة شاذة أنه يستعمل في الشر أيضًا، وأما الثنا بتقديم النون وبالقصر فيستعمل في الشر خاصة، وإنما استعمل الثناء الممدود هنا في الشر مجازًا لتجانس الكلام كقوله تعالى: ﴿وَجَزَاء سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ﴾ و﴿مَكْرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾.

قوله: (فَدَى لَكَ) مقصور بفتح الفاء وكسرها.

* * *

(٢١) بَاب مَا جَاءَ فِي مُسْتَرِيحٍ وَمُسْتَرَاكِحٍ مِنْهُ

٦١ - (٩٥٠) وَخَذُّنَا قُتَيْبَةَ بْنَ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ خَلْحَلَةَ، عَنْ مَعْبُدِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ بْنِ رِبْعِيٍّ،

أَنَّهُ كَانَ يُخَدِّثُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرُّ عَلَيْهِ بِجَنَازَةٍ. فَقَالَ: «مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاخٌ مِنْهُ»
قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا الْمُسْتَرِيحُ وَالْمُسْتَرَاخُ مِنْهُ؟ فَقَالَ: «الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ يَسْتَرِيحُ مِنْ
نَصَبِ الدُّنْيَا. وَالْعَبْدُ الْفَاجِرُ يَسْتَرِيحُ مِنْهُ الْعِبَادُ وَالْبِلَادُ وَالشَّجَرُ وَالْدُّوَابُّ». [خ: ٦٥١٢]

(...) وَخَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ. ح وَخَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ
إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ أَبِي هِنْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ
عَمْرٍو، عَنْ ابْنِ لِكَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.
وَفِي حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ «يَسْتَرِيحُ مِنْ أَدَى الدُّنْيَا وَنَصَبِهَا إِلَى رَحْمَةِ اللَّهِ».

(بَابُ مَا هَاءَ فِيهِ مُسْتَرِيحٌ وَمُسْتَرَاخٌ مِنْهُ)

الشرح: قوله: (أن رسول الله ﷺ مر عليه بجنازة فقال: مستريح ومستراح ثم
فسره بأن المؤمن يستريح من نصب الدنيا، والفاجر يستريح منه العباد والبلاد
والشجر والدواب) معنى الحديث أن الموتى قسمان: مستريح ومستراح منه، ونصب
الدنيا: تعبها. وأما استراحة العباد من الفاجر معناه: اندفاع أذاه عنهم، وأذاه يكون من وجوه
منها: ظلمه لهم، ومنها ارتكابه للمنكرات فإن أنكروها قاسوا مشقة من ذلك، وربما نالهم
ضرره، وإن سكتوا عنه أثموا. واستراحة الدواب منه كذلك؛ لأنه كان يؤذيها ويضربها
ويحملها ما لا تطيقه، ويجيعها في بعض الأوقات وغير ذلك. واستراحة البلاد والشجر،
فقليل: لأنها تمنع القطر بمصبيته، قاله الداودي. وقال الباجي: لأنه يغصبها ويمنعها حقها
من الشرب وغيره.

(٢٢) بَابُ فِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ

٦٢ - (٩٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ
سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى لِلنَّاسِ التَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ
الَّذِي مَاتَ فِيهِ. فَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى. وَكَثُرَ أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتٍ. [خ: ١٢٤٥]

٦٣ - (...) وَخَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ. حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي.
قَالَ: حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ بْنِ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُمَا خَدَّاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: نَعَى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ التَّجَاشِيَّ
صَاحِبَ الْحَبَشَةِ. فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ. فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَجِيكُمْ». [خ: ١٣٢٧]
قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: وَخَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ خَدَّاهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ

ﷺ صَفَّ بِهِمْ بِالْمُصَلَّى. فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ.

(...) وَحَدَّثَنِي عُمَرُو الثَّاقِدُ وَحَسَنُ الْحُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا يَغْفُوبُ (وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ). حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ. كَرَوَاتِهِ عَقِيلٍ بِالْإِسْنَادَيْنِ جَمِيعًا.

٦٤ - (٩٥٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ سَلِيمِ بْنِ خَيْثَانَ. قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى أَصْحَمَةَ النَّجَاشِيِّ. فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا. [ج: ١٣٣٤]

٦٥ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَاتَ الْيَوْمَ عَبْدُ اللَّهِ صَالِحٌ: أَصْحَمَةُ» فَقَامَ فَأَمَّنَّا وَصَلَّى عَلَيْهِ. [ج: ١٣٢٠]

٦٦ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ الْعُبَيْرِيُّ. حَدَّثَنَا حَمَّادُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الرُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. ح. وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ. حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الرُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَا لَكُمْ قَدْ مَاتَ. فَفَقُّمُوا فَصَلُّوا عَلَيْهِ» قَالَ: فَفَقُّمْنَا فَصَلَّيْنَا.

٦٧ - (٩٥٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ. ح. وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ. حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ، عَنْ أَبِي الْمُهَلَّبِ، عَنْ عَمْرِانَ بْنِ حُصَيْنٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَا لَكُمْ قَدْ مَاتَ. فَفَقُّمُوا فَصَلُّوا عَلَيْهِ» يَغْنِي النَّجَاشِيِّ. وَفِي رَوَايَةِ زُهَيْرٍ: «إِنَّ أَخَاكُمْ.»

(بَابُ فِي التَّكْبِيرِ عَلَى الْمَنَارَةِ)

الشرح: قوله: (أن رسول الله ﷺ نعى للناس النجاشي في اليوم الذي مات فيه فخرج إلى المصلى وكبر أربع تكبيرات) فيه: إثبات الصلاة على الميت، وأجمعوا على أنها فرض كفاية، والصحيح عند أصحابنا أن فرضها يسقط بصلاة رجل واحد، وقيل: يشترط اثنان. وقيل: ثلاثة، وقيل: أربعة. وفيه: أن تكبيرات الجنائز أربع، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور. وفيه دليل للشافعي وموافقيه في الصلاة على الميت الغائب، وفيه معجزة ظاهرة لرسول الله ﷺ لإعلامه بموت النجاشي وهو في الحبشة في اليوم الذي مات فيه. وفيه: استحباب الإعلام بالميت لا على صورة نعي الجاهلية، بل مجرد إعلام الصلاة عليه وتشيعه وقضاء حقه في ذلك، والذي جاء من النهي عن النعي ليس المراد به

هذا، وإنما المراد نعي الجاهلية المشتغل على ذكر المفاجر وغيرها، وقد يحتج أبو حنيفة في أن صلاة الجنازة لا تفعل في المسجد بقوله: (خرج إلى المصلى)، ومذهبنا ومذهب الجمهور جوازها فيه، ويحتج بحديث سهل بن بيضاء، ويتأول هذا على أن الخروج إلى المصلى أبلغ في إظهار أمره المشتغل على هذه المعجزة، وفيه أيضًا إكثار المصلين، وليس فيه دلالة أصلاً لأن الممتنع عندهم إدخال الميت المسجد لا مجرد الصلاة.

قوله: (عن سليم بن حيان) هو بفتح السين وكسر اللام، وليس في الصحيحين سليم - بفتح السين - غيره، ومن عدها بضمها مع فتح اللام.

قوله: (صلى على أوصحة النجاشي) هو بفتح الهمزة وإسكان الصاد وفتح الحاء المهملتين، وهذا الذي وقع في رواية مسلم هو الصواب المعروف فيه، وهكذا هو في كتب الحديث والمغازي وغيرها، ووقع في مسند ابن أبي شيبة في هذا الحديث تسميته: صحمه، بفتح الصاد وإسكان الحاء، وقال: هكذا قال لنا يزيد، وإنما هو صحمه يعني بتقديم الميم على الحاء، وهذان شاذان، والصواب أوصحة بالالف. قال ابن قتيبة وغيره: ومعناه بالعربية: عطية. قال العلماء: والنجاشي لقب لكل من ملك الحبشة. وأما أوصحة فهو اسم علم لهذا الملك الصالح الذي كان في زمن النبي ﷺ، قال المطرز وابن خالويه وآخرون من الأئمة كلاماً متداخلاً حاصله أن كل من ملك المسلمين يقال له: أمير المؤمنين، ومن ملك الحبشة: النجاشي، ومن ملك الروم: قيصر، ومن ملك الفرس: كسرى، ومن ملك الترك: خاقان، ومن ملك القبط: فرعون، ومن ملك مصر: العزيز، ومن ملك اليمن: تبع، ومن ملك حمير: القيل. بفتح القاف، وقيل: القيل أقل درجة من الملك. قوله ﷺ: (قوموا فصلوا عليه). فيه: وجوب الصلاة على الميت، وهي فرض كفاية بالإجماع كما سبق.

(٢٣) بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ

٦٨ - (٩٥٤) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ بَعْدَ مَا دُفِنَ. فَكَثَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا. قَالَ الشَّيْبَانِيُّ: قُلْتُ لِلشَّعْبِيِّ: مَنْ حَدَّثَكَ بِهَذَا؟ قَالَ: الثَّقَفُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ. هَذَا لَفْظُ حَدِيثِ حَسَنٍ. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ نُمَيْرٍ قَالَ: انْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى قَبْرِ رُطْبٍ. فَصَلَّى عَلَيْهِ. وَصَفَّوْا خَلْفَهُ. وَكَبَّرَ أَرْبَعًا. قُلْتُ لِغَامِرٍ: مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: الثَّقَفُ، مَنْ شَهِدَهُ، ابْنُ عَبَّاسٍ. [ج: ٨٥٧]

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ. ح. وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ وَأَبُو كَامِلٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ. ح.

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. حَدَّثَنَا شُعْبَانُ. ح. وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ. عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَبَّرَ عَلَيْهِ أَوْبَعًا.

٦٩ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. جَمِيعًا عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ. ح. وَحَدَّثَنِي أَبُو عَاشَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو الرَّازِيُّ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ الصَّرَّيْسِ. حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَبِي حَصِينٍ كِلَاهُمَا عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي صَلَاتِهِ عَلَى الْقَبْرِ. نَحْوُ حَدِيثِ الشَّيْبَانِيِّ. لَيْسَ فِي حَدِيثِهِمْ: وَكَثَّرَ أَوْبَعًا.

٧٠ - (٩٥٥) وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَزْزَةَ الشَّامِيُّ. حَدَّثَنَا عُثْدَرُ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى قَبْرِ.

٧١ - (٩٥٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ قُضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَعْدَرِيُّ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي كَامِلٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ) عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَتْ تَقُمُ الْمَسْجِدَ (أَوْ سَائِبًا) فَقَفَقَدَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَ عَنْهَا (أَوْ عَنْهُ) فَقَالُوا: مَاتَ. قَالَ: «أَفَلَا كُنْتُمْ أَذْنُنُمُونِي» قَالَ فَكَاتَبْتُمْ صَعْرُوًا أَفْرَعًا «أَوْ أَمْرَهُ» فَقَالَ: «ذُلُونِي عَلَى قَبْرِهِ» فَذَلُّوهُ. فَصَلَّى عَلَيْهَا. ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا. وَإِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُنَوِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ». [ج: ١٣٣٧]

٧٢ - (٩٥٧) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ (وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: عَنْ شُعْبَةَ) عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى. قَالَ: كَانَ زَيْدٌ يُكَبِّرُ عَلَى جَنَائِزِنَا أَوْبَعًا وَإِنَّهُ كَبَّرَ عَلَى جَنَازَةِ خَمْسًا. فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكَبِّرُهَا.

(ثَابِتُ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ)

الشرح: قوله في حديث النجاشي: (وكبر أربع تكبيرات) وكذا في حديث ابن عباس (كبر أربعاً)، وفي حديث زيد بن أرقم بعد هذا (خمساً)، قال القاضي: اختلفت الآثار

في ذلك فجاء من رواية ابن أبي خيثمة: أن النبي ﷺ كان يكبر أربعاً وخمسة وستاً وسبعاً وثمانيناً حتى مات النجاشي فكبر عليه أربعاً، وثبت على ذلك حتى توفي ﷺ. قال: واختلف الصحابة في ذلك من ثلاث تكبيرات إلى تسع، وروي عن علي رضي الله عنه أنه كان يكبر على أهل بدر ستاً، وعلى سائر الصحابة خمسة، وعلى غيرهم أربعاً، وقال ابن عبد البر: وانعقد الإجماع بعد ذلك على أربع، وأجمع الفقهاء وأهل الفتوى بالأمصار على أربع، على ما جاء في الأحاديث الصحاح، وما سوى ذلك عندهم شذوذ لا يلتفت إليه، قال: ولا نعلم أحداً من فقهاء الأمصار يخمس إلا ابن أبي ليلى، ولم يذكر في روايات مسلم السلام، وقد ذكره الدارقطني في سننه، وأجمع العلماء عليه، ثم قال جمهورهم: يسلم تسليمه واحدة،

وقال الثوري وأبو حنيفة والشافعي وجماعة من السلف: تسليمتين، واختلفوا هل يجهر الإمام بالتسليم أم يُسر؟ وأبو حنيفة والشافعي يقولان: يجهر. وعن مالك روايتان، واختلفوا في رفع الأيدي في هذه التكبيرات، ومذهب الشافعي الرفع في جميعها، وحكاها ابن المنذر عن ابن عمر وعمر بن عبد العزيز وعطاء وسالم بن عبد الله وقيس بن أبي حازم والزهري والأوزاعي وأحمد وإسحاق، واختاره ابن المنذر، وقال الثوري وأبو حنيفة وأصحاب الرأي: لا يرفع إلا في التكبيرة الأولى. وعن مالك ثلاث روايات: الرفع في الجميع. وفي الأولى فقط. وعنده في كلها.

قوله: (انتهى رسول الله ﷺ إلى قبر رطب فضلى عليه) يعني جديداً وترابه رطب بعد لم تطل مدته فيببس. فيه دليل لمذهب الشافعي وموافقيه في الصلاة على القبور.

قوله: (من شهده ابن عباس) وابن عباس بدل، وقوله: (تقم المسجد) أي تكبسه، وفي حديث السوداء هذه التي صلى النبي ﷺ على قبرها، وحديث ابن عباس السابق، وحديث أنس دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه في الصلاة على الميت في قبره، سواء كان صلى عليه أم لا، وتأوله أصحاب مالك حيث منعوا الصلاة على القبر بتأويلات باطلة لا فائدة في ذكرها لظهور فسادها. والله أعلم.

وفيه بيان ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع والرفق بأمتة. وتفقد أحوالهم، والقيام بحقوقهم، والاهتمام بمصالحهم في آخرتهم وديارهم. قوله ﷺ: (أفلا كنتم آذنتموني) أي أعلمتموني، وفيه دلالة لاستحباب الإعلام بالميت، وسبق بيانه.

قوله ﷺ: (إن هذه القبور مملوءة ظلمة على أهلها وإن الله تعالى ينورها لهم بصلاتي عليهم).

قوله: (كان زيد يكبر على جنازتنا أربعاً، وأنه كبر على جنازة خمساً؛ فسألته فقال: كان رسول الله ﷺ يكبرها) زيد هذا هو: زيد بن أرقم، وجاء مبيئاً في رواية أبي داود، وهذا الحديث عند العلماء منسوخ، دل الإجماع على نسخه، وقد سبق أن ابن عبد

البر وغيره نقلوا الإجماع على أنه لا يكبر اليوم إلا أربعاً، وهذا دليل على أنهم أجمعوا بعد زيد بن أرقم، والأصح أن الإجماع بعد الخلاف يصح. والله أعلم.

(٢٤) باب القيام للجنائز

٧٣ - (٩٥٨) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعمرو الناقد وزهير بن حرب وابن نمير. قالوا: حدثنا شفيان عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن عامر ابن ربيعة. قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا رأيتم الجنائز فقوموا لها، حتى تحلفكم أو توضع». [خ: ١٣٠٧]

٧٤ - (...) وحدثناه قتيبة بن سعيد. حدثنا ليث. ح وحدثنا محمد بن رافع. أخبرنا الليث. ح وحدثني حرملة. أخبرنا ابن وهب. أخبرني يونس. جميعاً عن ابن شهاب، بهذا الإسناد. وفي حديث يونس، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول. وحدثنا قتيبة بن سعيد. حدثنا ليث. ح وحدثنا ابن رافع. أخبرنا الليث عن نافع، عن ابن عمر، عن عامر بن ربيعة، عن النبي ﷺ قال: «إذا رأى أحدكم الجنائز، فإن لم يكن ماشياً معها، فليقم حتى تحلفه أو توضع من قبل أن تحلفه». [خ: ١٣٠٨]

٧٥ - (...) وحدثني أبو كامل. حدثنا حماد. ح وحدثني يعقوب بن إبراهيم. حدثنا إسماعيل. جميعاً عن أيوب. ح وحدثنا ابن المثنى. حدثنا يحيى ابن سعيد عن عبيد الله. ح وحدثنا ابن المثنى. حدثنا ابن أبي عدي عن ابن عوف. ح وحدثني محمد بن رافع. حدثنا عبد الرزاق. أخبرنا ابن جريج. كلهم عن نافع، بهذا الإسناد، نحو حديث الليث بن سعد. غير أن حديث ابن جريج: قال النبي ﷺ: «إذا رأى أحدكم الجنائز فليقم حين يراها: حتى تحلفه إذا كان غير متبعها».

٧٦ - (٩٥٩) حدثنا عثمان بن أبي شيبة. حدثنا جرير عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي سعيد. قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا اتبعتم جنازة فلا تجلسوا حتى توضع».

٧٧ - (...) وحدثني سريج بن يونس وعلي بن حجر. قالوا: حدثنا إسماعيل (وهو ابن غليظة) عن هشام الدستوائي. ح وحدثنا محمد بن المثنى (واللفظ له) حدثنا معاذ ابن هشام. حدثني أبي عن يحيى بن أبي كثير. قال: حدثنا أبو سلمة بن عبد

الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا. فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَّعَ». [خ: ١٣١٠]

٧٨ - (٩٦٠) وَحَدَّثَنِي سُورِجُ بْنُ يُونُسَ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ عَلِيَّةَ) عَنْ هِشَامِ الدُّسْتَوَائِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: مَرَّتْ جَنَازَةٌ. فَقَامَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَقُفْنَا مَعَهُ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهَا يَهُودِيَّةٌ. فَقَالَ: إِنَّ الْمَوْتَ فَرَّغَ. فَإِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا. [خ: ١٣١١]

٧٩ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ لَجَنَازَةٍ مَرَّتْ بِهِ، حَتَّى تَوَارَتْ. ٨٠ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ. قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَيْضًا، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرًا يَقُولُ: قَامَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لَجَنَازَةٍ، يَهُودِيٍّ حَتَّى تَوَارَتْ.

٨١ - (٩٦١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عُثْدَةُ عَنْ شُعْبَةَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، أَنَّ قَيْسَ بْنَ سَعْدٍ وَسَهْلَ بْنَ حَنْثَلٍ كَانَا بِالْقَادِسِيَّةِ. فَمَرَّتْ بِهِمَا جَنَازَةٌ. فَقَامَا. فَقِيلَ لَهُمَا: إِنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْأَوْصِ فَقَالَا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ. فَقِيلَ: إِنَّهُ يَهُودِيٌّ. فَقَالَ: «أَلَيْسَتْ نَفْسًا». [خ: ١٣١٢]

(...) وَحَدَّثَنِيهِ الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْبَانَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِيهِ: فَقَالَا: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَرَّتْ عَلَيْنَا جَنَازَةٌ.

(بَابُ الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ)

الشرح: قوله ﷺ: (إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا حَتَّى تَخْلُفَكُم أَوْ تُوَضَّعَ). وفي رواية: (إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ الْجَنَازَةَ فَلْيَقُمْ حِينَ يَرَاهَا حَتَّى تَخْلُفَهُ). وفي رواية: (إِذَا اتَّبَعْتُمُ جَنَازَةَ فَلَا تَجْلِسُوا حَتَّى تُوَضَّعَ)، وفي رواية: (إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَجْلِسُ حَتَّى تُوَضَّعَ)، وفي رواية: (أَنَّهُ ﷺ وَأَصْحَابُهُ قَامُوا لَجَنَازَةٍ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا يَهُودِيَّةٌ، فَقَالَ: «إِنَّ الْمَوْتَ فَرَّغَ فَإِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا»). وفي رواية: (قَامَ النَّبِيُّ ﷺ

وأصحابه لجنّازة يهودي حتى توارت). وفي رواية: (قيل: إنه يهودي فقال: أليست نفساً؟).

قوله ﷺ: (حتى تخلفكم) بضم التاء وكسر اللام المشددة، أي تصيرون وراءها غائبين عنها.

قوله ﷺ: (فليقم حين يراها) ظاهره أنه يقوم بمجرد الرؤية قبل أن تصل إليه.

قوله: (إنها من أهل الأرض) معناه: جنازة كافر من أهل تلك الأرض.

* * *

(٢٥) بَابُ نَسْخِ الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ

٨٢ - (٩٦٢) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ. بْنُ الْمُهَاجِرِ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ وَاقِدِ بْنِ عَمْرٍو ابْنِ سَعْدٍ. ابْنِ مُعَاذٍ، أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ، وَنَحْنُ فِي جَنَازَةٍ، فَأَيْمًا. وَقَدْ جَلَسَ يُنْتَظَرُ أَنْ تُوضَعَ الْجَنَازَةُ. فَقَالَ لِي: مَا يَفْعَلُ؟ فَقُلْتُ: أُنْتَظَرُ أَنْ تُوضَعَ الْجَنَازَةُ. لِمَا يُحَدِّثُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ. فَقَالَ نَافِعٌ: فَإِنْ مَشَعُودَ بْنِ الْحَكَمِ حَدَّثَنِي عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، أَنَّهُ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَعَدَ.

٨٣ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا عَنْ الثَّقَفِيِّ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ. قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ. قَالَ: أَخْبَرَنِي وَاقِدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ سَعْدٍ ابْنُ مُعَاذٍ الْأَنْصَارِيُّ، أَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ، أَنَّ مَشَعُودَ بْنَ الْحَكَمِ الْأَنْصَارِيَّ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ يَقُولُ، فِي شَأْنِ الْجَنَائِزِ. إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ ثُمَّ قَعَدَ. وَإِنَّمَا حَدَّثَ بِذَلِكَ لِأَنَّ نَافِعَ بْنَ جُبَيْرٍ رَأَى وَاقِدَ بْنَ عَمْرٍو قَامَ، حَتَّى وَضِعَتِ الْجَنَازَةُ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٨٤ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ: سَمِعْتُ مَشَعُودَ بْنَ الْحَكَمِ يُحَدِّثُ عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ، فَقَعَدْنَا. وَقَعَدَ، يَغْنِي فِي الْجَنَازَةِ.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ وَعَبِيدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(بَابُ نَسْخِ الْقِيَامِ لِلْمَهْتَارَةِ)

الشرح: في رواية علي رضي الله عنه: (قام رسول الله ﷺ ثم قعد). وفي رواية: (رأينا رسول الله ﷺ قام فقمنا، وقعد فقعدنا). قال القاضي: اختلف الناس في هذه المسألة؛ فقال مالك وأبو حنيفة والشافعي: القيام منسوخ. وقال أحمد وإسحاق وابن حبيب وابن الماجشون المالكيان: هو مخير، قال: واختلفوا في قيام من يشيعها عند القبر. فقال جماعة من الصحابة والسلف: لا يقعد حتى توضع، قالوا: والنسخ إنما هو في قيام من مرت به، وبهذا قال الأوزاعي وأحمد وإسحاق ومحمد بن الحسن، قال: واختلفوا في القيام على القبر حتى تدفن، فكرهه قوم وعمل به آخرون، روي ذلك عن عثمان، وعلي، وابن عمر، وغيرهم رضي الله عنهم، هذا كلام القاضي. والمشهور في مذهبتنا أن القيام ليس مستحباً، وقالوا: هو منسوخ بحديث علي، واختار المتولي من أصحابنا أنه مستحب. وهذا هو المختار فيكون الأمر به للندب والقعود بياناً للجواز، ولا يصح دعوى النسخ في مثل هذا؛ لأن النسخ إنما يكون إذا تعذر الجمع بين الأحاديث، ولم يتعذر. والله أعلم.

* * *

(٢٦) بَابُ الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ فِي الصَّلَاةِ

٨٥ - (٩٦٣) وحدثني هارون بن سعيد الأيلي، أخبرنا ابن وهب. أخبرني معاوية بن صالح عن حبيب بن عبيد، عن جبير بن نفير. سمعته يقول: سمعت عوف بن مالك يقول: صلى رسول الله ﷺ على جنازة فحفظت من دُعَائِهِ وَهُوَ يَقُولُ: «اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ وَعَافِهِ. وَاعْفُ عَنْهُ. وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ. وَوَسِّعْ مُدْخَلَهُ. وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالثَّلْجِ وَالْبَرْدِ. وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ. وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ. وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ. وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ. وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ وَأَعِذْهُ مِنَ عَذَابِ الْقَبْرِ (أَوْ مِنْ عَذَابِ النَّارِ). قَالَ: حَتَّى تَمُوتَ أَنْ أَكُونَ أَنَا ذَلِكَ الْمَيِّتُ.

(...) قَالَ: وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جُبَيْرٍ. حَدَّثَهُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ هَذَا الْحَدِيثِ أَيْضًا.

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ. حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ

بْنُ صَالِحٍ، بِإِسْنَادَيْنِ جَمِيعًا، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ وَهَبٍ.

٨٦ - (...) وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضِيُّ، وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. كِلَاهُمَا عَنْ عَيْسَى بْنِ يُونُسَ عَنْ أَبِي حَفْزَةَ الْجَفْضِيِّ. ح وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ

الْأَيْلِي (وَاللَّفْظُ لِأَبِي الطَّاهِرِ) قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ بْنِ سُلَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْوَحْمَنِ بْنِ جُبَيْرٍ بْنِ نُفَيْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكِ الْأَشْجَعِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ (وَصَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ) يَقُولُ: «اللَّهُمَّ! اغْفِرْ لَهُ وَارْحَمْهُ. وَاعْفُ عَنْهُ وَعَافِهِ. وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ. وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ. وَاغْسِلْهُ بِمَاءٍ يُنَجِّسُ وَتَلْجُ وَبَرْدٍ. وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا يَنْقَى الثَّوْبُ الْأَبْيَضُ مِنَ الدَّنَسِ. وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ. وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ. وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ. وَقِهِ فِتْنَةَ الْقَبْرِ وَعَذَابَ النَّارِ». قَالَ عَوْفٌ: فَتَمَثَّلْتُ أَنْ لَوْ كُنْتُ أَنَا الْمَيِّتُ. لِدُعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى ذَلِكَ الْمَيِّتِ.

(بَابُ الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ فِي الصَّلَاةِ)

الشرح: قوله: (صلى ﷺ على جنازة فحفظت من دعائه إلى آخره) فيه: إثبات الدعاء في صلاة الجنازة، وهو مقصودها ومعظمها. وفيه: استحباب هذا الدعاء، وفيه إشارة إلى الجهر بالدعاء في صلاة الجنازة. وقد اتفق أصحابنا على أنه إن صلى عليها بالنهار أسر بالقراءة، وإن صلى بالليل ففيه وجهان: الصحيح الذي عليه الجمهور: بسر، والثاني: يجهر، وأما الدعاء فيسبغ به بلا خلاف، وحينئذ يتأول هذا الحديث على أن قوله: (حفظت من دعائه) أي علمنيه بعد الصلاة فحفظته.

قوله: (وحدثني عبد الرحمن بن جبير) القائل: وحدثني هو: معاوية بن صالح الراوي في الإسناد الأول عن حبيب.

(٢٧) بَابُ أَيْنَ يَقُومُ الْإِمَامُ مِنَ الْمَيِّتِ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ

٨٧ - (٩٦٤) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ حُسَيْنِ بْنِ ذَكْوَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ النَّبِيِّ ﷺ وَصَلَّى عَلَى أُمِّ كَعْبٍ. مَاتَتْ وَهِيَ نَفْسَاءُ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهَا وَسَطَّهَا. [ج: ١٣٣١]

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَبُرَيْدُ بْنُ هَارُونَ ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ. أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ وَالْفَضْلُ بْنُ مُوسَى. كُلُّهُمَا عَنْ حُسَيْنٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا: أُمَّ كَعْبٍ.

٨٨ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَغَفِيَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْعَمِّي. قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ حُسَيْنٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، قَالَ: قَالَ سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ: لَقَدْ كُنْتُ

عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَلَامًا. فَكُنْتُ أَحْفَظُ عَنْهُ. فَمَا يَمْنَعُنِي مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا أَنَّ هَا هُنَا رَجَالًا هُمْ أَسَنُّ مِنِّي: وَقَدْ صَلَّيْتُ وَرَاءَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا. فَقَامَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلَاةِ وَسَطَهَا. وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ الْمُثَنَّى قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ. قَالَ: فَقَامَ عَلَيْهَا لِلصَّلَاةِ وَسَطَهَا.

(بَابُ أَتَى يَقْرَأُ الْإِنشَاءَ مِنَ الْمَيِّتِ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ)

الشرح: قوله: (إن النبي ﷺ صلى على النفساء وقام وسطها) هو بإسكان السين. وفيه إثبات الصلاة على النفساء، وأن السنة أن يقف الإمام عند عجيرة الميتة.

* * *

(٢٨) بَابُ رُكُوبِ الْمُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ إِذَا انْصَرَفَ

٨٩ - (٩٦٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ مَالِكِ بْنِ يَغُولٍ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ. قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِفَرَسٍ مُغْرُورٍ. فَرَكِبَهُ حِينَ انْصَرَفَ مِنْ جَنَازَةِ ابْنِ الدَّخْدَاحِ. وَنَحْنُ نَمِشِي حَوْلَهُ.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِ الدَّخْدَاحِ. ثُمَّ أَتَى بِفَرَسٍ عُزِيٍّ. فَعَقَلَهُ رَجُلٌ فَرَكِبَهُ. فَجَعَلَ يَتَوَقَّصُ بِهِ. وَنَحْنُ نَتَّبِعُهُ. نَسْعِي خَلْفَهُ. قَالَ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «كَمْ مِنْ عَذَقٍ مَعْلَقٍ (أَوْ مُدَلَّى) فِي الْجَنَّةِ لِابْنِ الدَّخْدَاحِ!» أَوْ قَالَ شُعْبَةُ: «لِأَبِي الدَّخْدَاحِ!»

(بَابُ رُكُوبِ الْمُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ إِذَا انْصَرَفَ)

الشرح: قوله: (أتى النبي ﷺ بفرس مغرور فركبه) معناه: بفرس عري، وهو بضم الميم وفتح الراء قال أهل اللغة: اعروريت الفرس إذا ركبته عربيا فهو معروزي. قالوا: ولم يأت أفعولي معدي إلا قولهم: اعروريت الفرس، واحلوليت الشيء.

قوله: (فركبه حين انصرف من جنازة ابن الدخداح) فيه: إباحة الركوب في الرجوع من الجنازة، وإنما يكره الركوب في الذهاب معها. وابن الدخداح بدالين وحاءين مهملات، ويقال: أبو الدخداح. ويقال: أبو الدخداحة. قال ابن عبد البر: لا يعرف اسمه.

قوله: (ونحن نمشي حوله) فيه: جواز مشي الجماعة مع كبيرهم الراكب، وأنه لا كراهة فيه في حقه ولا في حقهم إذا لم يكن فيه مفسدة، وإنما كره ذلك إذا حصل فيه انتهاك للتابعين أو خيف إعجاب ونحوه في حق التابع، أو نحو ذلك من المفاسد.

قوله: (فعقله رجل فركبه) معناه: أمسكه له وحبسه. وفيه: إباحة ذلك، وأنه لا بأس بخدمة التابع متبوعه برضاه.

قوله: (فجعل يتوقص به) أي يتوثب.

قوله: (كم من عذق معلق) العذق هنا بكسر العين المهملة، وهو الغصن من النخلة. وأما العذق بفتحها فهو النخلة بكاملها وليس مرادًا هنا.

قوله ﷺ: (كم من عذق معلق في الجنة لأبي الدحداح) قالوا: سببه أن يتيمًا حاصم أبا لبابة في نخلة فبكى الغلام؛ فقال النبي ﷺ له: «أعطه إياها ولك بها عذق في الجنة»، فقال: لا، فسمع بذلك أبو الدحداح، فاشتراها من أبي لبابة بحديقة له، ثم قال للنبي ﷺ: ألي بها عذق إن أعطيتها اليتيم؟ قال: «نعم»، فقال النبي ﷺ: (كم عذق معلق في الجنة لأبي الدحداح).

(٢٩) بَابُ فِي اللَّحْدِ وَنَضْبِ اللَّبَنِ عَلَى الْمَيِّتِ

٩٠ - (٩٦٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ الْمَشْهُورِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ. عَنْ غَايِرِ بْنِ سَعْدٍ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَّاصٍ قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي هَلَكَ فِيهِ: الْحَدُوا لِي لَحْدًا. وَانْصَبُوا عَلَيَّ اللَّبْنَ نَضْبًا. كَمَا ضَنَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

(بَابُ فِي اللَّحْدِ وَنَضْبِ اللَّبَنِ عَلَى الْمَيِّتِ)

الشرح: قوله: (الحدوا لي لحدا) بوصل الهمزة وفتح الحاء، ويجوز بقطع الهمزة وكسر الحاء يقال: لحد يلحد كذهب يذهب، وألحد يلحد إذا حفر اللحد. واللحد - بفتح اللام وضمها - معروف وهو الشق تحت الجانب القبلي من القبر. وفيه دليل لمذهب الشافعي والأكثرين في أن الدفن في اللحد أفضل من الشق إذا أمكن اللحد، وأجمعوا على جواز اللحد والشق.

قوله: (الحدوا لي لحدا، وانصبوا علي اللبن نضبا كما ضنع رسول الله ﷺ). فيه: استحباب اللحد ونصب اللبن، وأنه فعل ذلك برسول الله ﷺ باتفاق الصحابة رضي الله عنهم، وقد نقلوا أن عدد لبناته ﷺ تسع.

* * *

(٣٠) بَابُ جَعْلِ الْقَطِيفَةِ فِي الْقَبْرِ

٩١ - (٩٦٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عُثْمَرُ بْنُ وَكِيعٍ. جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: جُعِلَ فِي قَبْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَطِيفَةٌ خَمْرَاءُ (قَالَ مُسْلِمٌ) أَبُو جَعْفَرٍ اسْمُهُ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ. وَأَبُو التَّيَّاحِ وَاسْمُهُ يَزِيدُ بْنُ حَمَيْدٍ. مَا نَا بِسَرَخْسٍ.

(بَابُ هَبْلِ الْقَطِيفَةِ فِي الْقَبْرِ)

الشرح: قوله: (جعل في قبر النبي ﷺ قطيفة حمراء) هذه القطيفة ألقاها شقران مولى رسول الله ﷺ وقال: كرهت أن يلبسها أحد بعد رسول الله ﷺ. وقد نص الشافعي وجميع أصحابنا وغيرهم من العلماء على كراهة وضع قطيفة أو مضربة أو مخدة ونحو ذلك تحت الميت في القبر، وشذ عنهم البيهقي من أصحابنا فقال في كتابه التهذيب: لا بأس بذلك لهذا الحديث. والصواب كراهته، كما قاله الجمهور، وأجابوا عن هذا الحديث بأن شقران انفرد بفعل ذلك لم يوافقه غيره من الصحابة ولا علموا ذلك، وإنما فعله شقران لما ذكرناه عنه من كراهته أن يلبسها أحد بعد النبي ﷺ لأن النبي ﷺ كان يلبسها ويفترشها فلم تطلب نفس شقران أن يستبدلها أحد بعد النبي ﷺ، وخالفه غيره فروى البيهقي عن ابن عباس أنه كره أن يجعل تحت الميت ثوب في قبره، والله أعلم، والقطيفة: كساء له حمل.

قوله: (قال مسلم: أبو جمرة اسمه نصر بن عمران الضبيعي، وأبو التياح: يزيد ابن حميد ماتا بسرخس) وهو أبو جمرة بالجيم، والضبيعي بضم الضاد المعجمة وفتح الباء الموحدة. وأما سرخس فمدينة معروفة بخراسان، وهي بفتح السين والراء وإسكان الخاء المعجمة، ويقال أيضًا بإسكان الراء وفتح الخاء والأول أشهر. وإنما ذكر مسلم ابن جمرة وأبا التياح جميعًا مع أن أبا جمرة مذكور في الإسناد ولا ذكر لأبي التياح هنا؛ لاشتراكهما في أشياء قل أن يشترك فيها اثنان من العلماء؛ لأنهما جميعًا ضبيعيان بصريان تابعيان فقتان ماتا بسرخس في سنة واحدة، سنة ثمان وعشرين ومائة، وذكر ابن عبد البر وابن منده وأبو نعيم الأصبهاني عمران والد أبي جمرة في كتبهم في معرفة الصحابة، قالوا: واختلف العلماء هل هو صحابي أم تابعي؟ قالوا: وكان قاضيًا على البصرة، روى عنه ابنه أبو جمرة وغيره، قال الحاكم أبو أحمد في كتابه في الكنى: ليس في الرواة من يكنى أبا جمرة بالجيم غير أبي جمرة هذا.

* * *

(٣١) باب الأمر بتسوية القبر

٩٢ - (٩٦٨) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ. ح وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ (فِي رِوَايَةِ أَبِي الطَّاهِرِ) أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْهَمْدَانِيَّ حَدَّثَهُ. (وَفِي رِوَايَةِ هَارُونُ)، أَنَّ ثُمَامَةَ بْنَ شَفِيٍّ حَدَّثَهُ. قَالَ: كُنَّا مَعَ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ بِأَرْضِ الرُّومِ. يَرُودُنَ. فَتَوَفَّيَ صَاحِبٌ لَنَا. فَأَمَرَ فَضَالَةُ بْنُ عُبَيْدٍ بِقَبْرِهِ فَمُسَّوًى. ثُمَّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِتَسْوِيَتِهَا.

٩٣ - (٩٦٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) عَنْ شُعْبَانَ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي وَإِلٍ، عَنْ أَبِي الْهَيْجَاجِ الْأَسَدِيِّ. قَالَ: قَالَ لِي عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: أَلَا أُنَعِّتُكَ عَلَى مَا يَعْتَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ أَنَّهُ لَا تَدَعُ تَعْنَالًا إِلَّا طَمَسْتَهُ. وَلَا قَبْرًا مُشْرِئًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ.

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ الْبَاهِلِيُّ. حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) حَدَّثَنَا شُعْبَانُ. حَدَّثَنِي حَبِيبٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: وَلَا صُورَةَ إِلَّا طَمَسْتَهَا.

(باب الأمر بتسوية القبر)

الشرح: قوله: (أن أبا علي الهمداني حدثه) وفي رواية هارون (أن ثمامة بن شفي حدثه) فأبو علي هو ثمامة بن شفي، بضم الشين المعجمة وفتح الفاء وتشديد الياء، والهمداني بإسكان الميم وبالدال المهملة.

قوله: (كنا مع فضالة بأرض الروم برودس) هو براء مضمومة ثم واو ساكنة ثم دال مهملة مكسورة ثم سين مهملة. هكذا ضبطناه في صحيح مسلم، وكذا نقله القاضي عياض في المشارق عن الأكثرين، ونقل عن بعضهم بفتح الراء، وعن بعضهم بفتح الدال، وعن بعضهم بالشين المعجمة. وفي رواية أبي داود في السنن بذال معجمة وسين مهملة، وقال: هي جزيرة بأرض الروم، قال القاضي عياض رضي الله عنه: ذكر مسلم رضي الله عنه تكفين النبي ﷺ وإقباره، ولم يذكر غسله والصلاة عليه. ولا خلاف أنه غسل، واختلف هل صلي عليه؟ فقيل: لم يصل عليه أحد أصلاً، وإنما كان الناس يدخلون أرسالا يدعون وينصرفون، واختلف هؤلاء في علة ذلك، فقيل: لفضيلته فهو غني عن الصلاة عليه، وهذا ينكسر بغسله، وقيل: بل لأنه لم يكن هناك إمام، وهذا غلط فإن إمامة الفرائض لم تتعطل، ولأن بيعة أبي بكر كانت قبل دفنه، وكان إمام الناس قبل الدفن، والصحيح

الذي عليه الجمهور أنهم صلوا عليه فرائد، فكان يدخل فوج يصلون فرائد ثم يخرجون، ثم يدخل فوج آخر فيصلون كذلك، ثم دخلت النساء بعد الرجال ثم الصبيان، وإنما أخرجوا دفنه ﷺ من يوم الاثنين إلى ليلة الأربعاء أواخر نهار الثلاثاء للاشتغال بأمر البيعة ليكون لهم إمام يرجعون إلى قوله إن اختلفوا في شيء من أمور تجهيزه ودفنه، وينقادون لأمره، لئلا يؤدي إلى النزاع واختلاف الكلمة، وكان هذا أهم الأمور. والله أعلم.

قوله: (يأمر بتسويتها) وفي الرواية الأخرى: (ولا قبراً مشرفاً إلا سويته). فيه أن السنة أن القبر لا يرفع على الأرض رفعا كثيرا، ولا يسمن، بل يرفع نحو شبر ويسطح، وهذا مذهب الشافعي ومن وافقه، ونقل القاضي عياض عن أكثر العلماء أن الأفضل عندهم تسويتها وهو مذهب مالك.

قوله: (ألا تدع تمثالا إلا طمسته) فيه الأمر بتغيير صور ذوات الأرواح.

قوله: (عن أبي الهياج) هو بفتح الهاء وتشديد الياء، واسمه حيان بن حصين.

* * *

(٣٢) بَابُ التَّهْيِ عَنْ تَجْصِصِ الْقَبْرِ وَالْبِنَاءِ عَلَيْهِ

٩٤ - (٩٧٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُجْصَّصَ الْقَبْرُ. وَأَنْ يُقْعَدَ عَلَيْهِ. وَأَنْ يُنْتَى عَلَيْهِ.

(...) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. حَدَّثَنَا حُجَّالُ بْنُ مُحَمَّدٍ. حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَمْنُلُهُ.

٩٥ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، قَالَ: نُهِيَ عَنْ تَقْصِصِ الْقُبُورِ.

(بَابُ التَّهْيِ عَنْ تَجْصِصِ الْقَبْرِ وَالْبِنَاءِ عَلَيْهِ)

الشرح: قوله: (نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر وأن يبنى عليه وأن يقعد عليه). وفي الرواية الأخرى: (نهى عن تقصيص القبور). التقصيص - بالقاف وصادين - هو التجصيص. والقصة - بفتح القاف وتشديد الصاد - هي الجص، وفي هذا الحديث كراهة تجصيص القبر والبناء عليه وتحريم القعود، والمراد بالقعود الجلوس عليه. هذا مذهب الشافعي وجمهور العلماء، وقال مالك في الموطأ: المراد بالقعود الجلوس، ومما يوضحه الرواية المذكورة بعد هذا: (لا تجلسوا على القبور). وفي الرواية الأخرى:

(لأن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبر) قال أصحابنا: تجصيص القبر مكروه، والقعود عليه حرام، وكذا الاستناد إليه والانتكاء عليه. وأما البناء عليه فإن كان في ملك الباني فمكروه، وإن كان في مقبرة مسيلة فحرام. نص عليه الشافعي والأصحاب. قال الشافعي في الأم: ورأيت الأئمة بمكة يأمرؤن بهدم ما يبنى، ويؤيد الهدم قوله: (ولا قبرًا مشرفًا إلا سويته).

* * *

(٣٣) بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى الْقَبْرِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ

٩٦ - (٩٧١) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْ يَجْلِسَ أَحَدُكُمْ عَلَى جَمْرَةٍ فَتُحْرَقَ ثِيَابُهُ، فَتَخْلُصَ إِلَى جُلْدِهِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ».

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي الدَّرَاوَزِيَّ). ح وَحَدَّثَنِيهِ عَمْرُو بْنُ النَّافِدِ. حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. كِلَاهُمَا عَنْ سُهَيْلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

٩٧ - (٩٧٢) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ. حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ ابْنِ جَابِرٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ وَائِلَةَ، عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْعَنْبُؤِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا عَلَيْهَا».

٩٨ - (...) وَحَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ الْجَبَلِيُّ. حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ وَائِلَةَ بْنِ الْأَشَقْعِ، عَنْ أَبِي مَرْثَدٍ الْعَنْبُؤِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا تُصَلُّوا إِلَى الْقُبُورِ. وَلَا تَجْلِسُوا عَلَيْهَا».

(بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى الْقَبْرِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ)

الشرح: قوله: (عن بسر بن عبيد الله) هو بضم الباء وبالسین المهملة.

قوله: (عن أبي مرثد) هو بالمثلثة واسمه كنانز بفتح الكاف وتشديد النون وآخره زاي.

قوله ﷺ: (لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها) فيه تصريح بالنهي عن الصلاة إلى قبر. قال الشافعي - رحمه الله -: وأكره أن يعظم مخلوق حتى يجعل قبره مسجدًا مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس.

(٣٤) بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ

٩٩ - (٩٧٣) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ (وَاللَّفْظُ لِإِسْحَاقَ) (قَالَ عَلِيُّ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ) عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ بْنِ حَفْصَةَ، عَنْ عُبَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرَّثِيمِ، أَنَّ عَائِشَةَ أَمَرَتْ أَنْ يُعْمَرُ بِجَنَازَةِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ فِي الْمَسْجِدِ. فَتُصَلَّى عَلَيْهِ فَأَتَكَرَّ النَّاسُ ذَلِكَ عَلَيْهَا. فَقَالَتْ: مَا أَسْرَعَ مَا نَبِيَّ النَّاسِ! مَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ بْنِ الْبَيْضَاءِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ.

١٠٠ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا يَهُزُّ. حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ. حَدَّثَنَا مُوسَى ابْنُ عُقَيْبَةَ عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ، عَنْ عُبَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الرَّثِيمِ. يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا لَمَّا تُوفِّيَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، أَرْسَلَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُعْمَرُوا بِجَنَازَتِهِ فِي الْمَسْجِدِ. فَصَلَّيْنَ عَلَيْهِ. فَفَعَلُوا. فَوَقَفَ بِهِ عَلَى حُجْرِهِنَّ يُصَلِّينَ عَلَيْهِ. أَخْرَجَ بِهِ مِنْ بَابِ الْجَنَائِزِ الَّذِي كَانَ إِلَى الْمَقَاعِدِ. فَبَلَغَهُنَّ أَنَّ النَّاسَ عَابُوا ذَلِكَ. وَقَالُوا: مَا كَانَتِ الْجَنَائِزُ يُدْخَلُ بِهَا الْمَسْجِدُ. فَبَلَغَ ذَلِكَ عَائِشَةَ. فَقَالَتْ: مَا أَسْرَعَ النَّاسُ إِلَيَّ أَنْ يَعْبُوهَا مَا لَا عِلْمَ لَهُمْ بِهِ! عَابُوا عَلَيْنَا أَنْ يُعْمَرَ بِجَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ! وَمَا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاءَ إِلَّا فِي جَوْفِ الْمَسْجِدِ.

١٠١ - (...) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ رَافِعٍ) قَالَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ. أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ (يَعْنِي ابْنَ عُثْمَانَ) عَنْ أَبِي النَّضْرِ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَائِشَةَ، لَمَّا تُوفِّيَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَتْ: ادْخُلُوا بِهِ الْمَسْجِدَ حَتَّى أَصَلِّيَ عَلَيْهِ. فَأَتَكَرَّ ذَلِكَ عَلَيْهَا. فَقَالَتْ: وَاللَّهِ! لَقَدْ صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ابْنِ بَيْضَاءَ فِي الْمَسْجِدِ، سُهَيْلٍ وَأَخِيهِ. (قَالَ مُسْلِمٌ): سُهَيْلُ بْنُ دَعْدٍ وَهُوَ ابْنُ الْبَيْضَاءِ. أُمُّهُ بَيْضَاءُ.

بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ

الشرح: قولها: (ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد). وفي الرواية الأخرى: (والله لقد صلى رسول الله ﷺ على ابني بيضاء في المسجد). وفي الرواية الأخرى: (والله لقد صلى رسول الله ﷺ على ابني بيضاء في المسجد سهيل وأخيه) قال العلماء: بنو بيضاء ثلاثة إخوة سهيل وسهيل وصفوان، وأمههم البيضاء

اسمها دعد، والبيضاء وصف، وأبوهم وهب بن ربيعة القرشي الفهري، وكان سهيل قديم الإسلام هاجر إلى الحبشة ثم عاد إلى مكة ثم هاجر إلى المدينة وشهد بدرًا وغيرها، توفي سنة تسع من الهجرة رضي الله عنه.

وفي هذا الحديث دليل للشافعي والأكثرين في جواز الصلاة على الميت في المسجد، وممن قال به أحمد وإسحاق، قال ابن عبد البر: ورواه المدنيون في الموطأ عن مالك، وبه قال ابن حبيب المالكي، وقال ابن أبي ذئب وأبو حنيفة ومالك على المشهور عنه: لا تصح الصلاة عليه في المسجد بحديث في سنن أبي داود (من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له).

ودليل الشافعي والجمهور حديث سهيل بن البيضاء، وأجابوا عن حديث سنن أبي داود بأجوبة:

أحدها: أنه ضعيف لا يصح الاحتجاج به، قال أحمد بن حنبل: هذا حديث ضعيف تفرد به صالح مولى التوأمة، وهو ضعيف.

والثاني: أن الذي في النسخ المشهورة المحققة المسموعة من سنن أبي داود «ومن صلى على جنازة في المسجد فلا شيء عليه» ولا حجة لهم حينئذ فيه.

الثالث: أنه لو ثبت الحديث وثبت أنه قال: «فلا شيء» لوجب تأويله على «فلا شيء عليه» ليجمع بين الروایتين وبين هذا الحديث وحديث سهيل بن البيضاء، وقد جاء (له) بمعنى (عليه)، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾.

الرابع: أنه محمول على نقص الأجر في حق من صلى في المسجد ورجع ولم يشيعها إلى المقبرة لما فاتته من تشييعه إلى المقبرة وحضور دفنه. والله أعلم.

وفي حديث سهيل هذا دليل لطهارة آدمي الميت، وهو الصحيح في مذهبنا.

قوله: (وحدثني هارون بن عبد الله ومحمد بن رافع قالوا: حدثنا ابن أبي فديك أخبرنا الضحاك - يعني ابن عثمان - عن أبي النضر عن أبي سلمة عن عائشة) هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم، وقال: خالف الضحاك حافظان مالك والماجشون؛ فرواه عن أبي النضر عن عائشة مرسلاً، وقيل: عن الضحاك عن أبي النضر عن أبي بكر بن عبد الرحمن، ولا يصح إلا مرسلاً. هذا كلام الدارقطني وقد سبق الجواب عن مثل هذا الاستدراك في الفصول السابقة في مقدمة هذا الشرح في مواضع منه، وهو أن هذه الزيادة التي زادها الضحاك زيادة ثقة وهي مقبولة؛ لأنه حفظ ما نسيه غيره فلا تقدر فيه. والله أعلم.

(٣٥) بَابُ مَا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْقُبُورِ وَالْدُعَاءِ لِأَهْلِهَا

١٠٢ - (٩٧٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ (قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شَرِيكٍ (وَهُوَ ابْنُ أَبِي نَجْرٍ) عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (كُلَّمَا كَانَ لَيْلَتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) يَخْرُجُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ إِلَى الْبَقِيعِ. فَيَقُولُ: «السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ. وَأَتَاكُمْ مَا نُوْعِدُونَ غَدًا. مُؤَجَّلُونَ. وَإِنَّا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَاجِقُونَ. اللَّهُمَّ! اغْمِزْ لَأَهْلِ بَقِيعِ الْغَرْقَدِ» (وَلَمْ يَقُمْ قَتَيْبَةُ قَوْلَهُ: «وَأَتَاكُمْ»).

١٠٣ - (...) وَحَدَّثَنِي هَازُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَثِيرٍ بْنِ الْمُطَّلِبِ، أَنَّهُ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ قَيْسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ تُحَدِّثُ فَقَالَتْ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَعَنِّي! قُلْنَا: بَلَى ح وَحَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ حُجَّاجًا الْأَعْوَرُ (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ (رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ قَيْسٍ بْنِ مَخْرَمَةَ بْنِ الْمُطَّلِبِ، أَنَّهُ قَالَ يَوْمًا: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِّي وَعَنْ أُمِّي! قَالَ: فَطَنَّا أَنَّهُ يُرِيدُ أَنَّهُ النَّبِيُّ وَلَدَنَّهُ. قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ: أَلَا أُحَدِّثُكُمْ عَنِّي وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ! قُلْنَا: بَلَى: قَالَ: قَالَتْ: لَمَّا كَانَتْ لَيْلَتِي الَّتِي كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا عِنْدِي، انْقَلَبَ فَوَضَعَ رِجْلَهُ، وَخَلَعَ نَعْلَيْهِ، فَوَضَعَهُمَا عِنْدَ رِجْلَيْهِ، وَبَسَطَ طَرَفَ إِزَارِهِ عَلَى فِرَاشِهِ فَاضْطَجَعَ فَلَمْ يَلْبَثْ إِلَّا رَيْثَمًا ظَنُّوا أَنَّهُ قَدْ رَقَدْتُ، فَأَخَذَ رِجْلَهُ وَوَيْدَا وَانْتَعَلَ وَوَيْدَا، وَفَتَحَ الْبَابَ فَخَرَجَ. ثُمَّ أَجَافَهُ وَوَيْدَا. فَجَعَلْتُ دِرْعِي فِي رَأْسِي، وَاخْتَمَرْتُ، وَتَقَنَعْتُ إِزَارِي. ثُمَّ انْطَلَقْتُ عَلَى إِثْرِهِ. حَتَّى جَاءَ الْبَقِيعَ فَقَامَ. فَأَطَالَ الْقِيَامَ. ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ثُمَّ انْحَرَفَ فَأَنْحَرَفْتُ. فَأَسْرَعَ فَأَسْرَعْتُ. فَهَوَّوْلَ فَهَوَّوْلْتُ. فَأَخْضَرُ فَأَخْضَرْتُ. فَسَبَقْتُ فَدَخَلْتُ. فَلَيْسَ إِلَّا أَنْ اضْطَجَعْتُ فَدَخَلَ. فَقَالَ: «مَا لَكَ يَا عَائِشُ! حَشِيشًا رَابِيَةً!» قَالَتْ: قُلْتُ: لَا شَيْءَ. قَالَ: «لَتُخْبِرَنِي أَوْ لَتُخْبِرَنِي اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ» قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! بِأَيِّ أَنْتَ وَأُمِّي! فَأَخْبَرْتُهُ. قَالَ: «فَأَنْتِ السَّوَادُ الَّذِي رَأَيْتِ أَمَامِي؟» قُلْتُ: نَعَمْ. فَلَهَدَنِي فِي صَدْرِي لَهْدَةً أَوْجَعَنِي ثُمَّ قَالَ: «أَظَنَنْتِ أَنَّ يَحْيَى اللَّهُ عَلَيْكَ وَرَسُولُهُ؟» قَالَتْ: مَهْمَا يَكُنُّمُ النَّاسُ يَعْلَمُهُ اللَّهُ. نَعَمْ. قَالَ: «فَإِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي حِينَ رَأَيْتُ فَنَادَانِي

فَأَخْفَاهُ مِنْكَ. فَأَجَبْتُهُ. فَأَخْفَيْتُهُ مِنْكَ. وَلَمْ يَكُنْ يَدْخُلُ عَلَيْكَ وَقَدْ وَضَعْتَ يَدَيْكَ. .
وَلَمْ تَنْتَهِ أَنْ تَقْرَأْ. فَكَرِهْتُ أَنْ أَوْقِظَكَ. وَخَشِيتُ أَنْ تَسْتَوْجِبَنِي فَقَالَ: إِنَّ رَبَّكَ
يَأْمُرُكَ أَنْ تَأْتِيَ أَهْلَ الْبَقِيعِ فَتَسْتَغْفِرَ لَهُمْ. قَالَتْ: قُلْتُ: كَيْفَ أَقُولُ لَهُمْ؟ يَا رَسُولَ
اللَّهِ. قَالَ «قُولِي: السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ وَبِرَحْمَةِ اللَّهِ
الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأْخِرِينَ. وَإِنَّا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، بِكُمْ لِلْآحِقُونَ»

١٠٤ - (٩٧٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ
بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَسَدِيُّ عَنْ شُعْبَانَ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ
أَبِيهِ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ. فَكَانَ قَائِلُهُمْ يَقُولُ
(فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ): السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ. (وَفِي رِوَايَةِ زُهَيْرٍ): السَّلَامُ عَلَيْكُمْ
أَهْلَ الدِّيَارِ، مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ. وَإِنَّا، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، لَلْآحِقُونَ. أَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ
الْعَافِيَةَ.

(بَابُ مَا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْقُبُورِ وَالشَّعَاءِ لِأَهْلِهَا)

الشرح: قوله ﷺ: (السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارُ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ) دَارُ مَنْصُوبٌ عَلَى الدُّعَاءِ، أَيْ يَا
أَهْلَ دَارٍ فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأَقَامَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَقِيلَ: مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، قَالَ
صَاحِبُ الْمَطَالَعِ: وَيَجُوزُ جَرُّهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الضَّمِيرِ فِي عَلَيْكُمْ. قَالَ الْخَطَّابِيُّ: وَفِيهِ أَنْ
اسْمُ الدَّارِ يَقَعُ عَلَى الْمَقَابِرِ قَالَ: وَهُوَ صَحِيحٌ فَإِنَّ الدَّارَ فِي اللُّغَةِ يَقَعُ عَلَى الرَّبْعِ الْمَسْكُونِ
وَعَلَى الْخَرَابِ غَيْرِ الْمَأْهُولِ، وَأُنْشِدَ فِيهِ.

وقوله ﷺ: (وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآحِقُونَ) التَّقْيِيدُ بِالْمَشِيعَةِ عَلَى سَبِيلِ التَّيَكُّنِ وَامْتِنَانِ
قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ وَقِيلَ: الْمَشِيعَةُ
عَائِدَةٌ إِلَى تِلْكَ التَّرْبَةِ بَعِينَهَا، وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ.

وفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ لِمُسْتَحَابِّ زِيَارَةِ الْقُبُورِ وَالسَّلَامِ عَلَى أَهْلِهَا وَالدُّعَاءِ لَهُمْ وَالتَّرْحَمِ
عَلَيْهِمْ.

قولها: (يُخْرِجُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ إِلَى الْبَقِيعِ) فِيهِ فَضِيلَةُ زِيَارَةِ قُبُورِ الْبَقِيعِ. قَوْلُهُ ﷺ:
(السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارُ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ) قَالَ الْخَطَّابِيُّ وَغَيْرُهُ: فِيهِ أَنْ السَّلَامَ عَلَى الْأَمْوَاتِ
وَالْأَحْيَاءِ سَوَاءٌ فِي تَقْدِيمِ (السَّلَامِ) عَلَى (عَلَيْكُمْ) بِخِلَافِ مَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْجَاهِلِيَّةُ مِنْ
قَوْلِهِمْ:

عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ قَيْسُ بْنُ عَاصِمٍ وَرَحِمَتُهُ مَا شَاءَ أَنْ يَتَرَحَّمَا
قَوْلُهُ ﷺ: (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَهْلِ بَقِيعِ الْغُرَقَدِ) الْبَقِيعُ هُنَا بِالْبَاءِ بِلَا خِلَافٍ، وَهُوَ مَدْفُونٌ

أهل المدينة، سمي بقيق الغرق؛ لفرقته كان فيه، وهو ما عظم من العوسج. وفيه: إطلاق لفظ الأهل على ساكن المكان من حي وميت.

قوله: (حدثنا هارون بن سعيد الأيلي حدثنا عبد الله بن وهب أخبرنا ابن جريج عن عبد الله بن كثير بن المطلب أنه سمع محمد بن قيس يقول: سمعت عائشة تحدث فقالت: ألا أحدثكم عن النبي ﷺ وعني؟ قلنا: بلى ح وحدثني من سمع حجاجاً الأعور واللفظ له، قال: حدثنا حجاج بن محمد عن ابن جريج أخبرني عبد الله رجل من قريش عن محمد بن قيس بن مخزومة بن المطلب أنه قال يوماً: ألا أحدثكم عني وعن أمي) إلى آخره. قال القاضي: هكذا وقع في مسلم في إسناده حديث حجاج عن ابن جريج أخبرني عبد الله رجل من قريش، وكذا رواه أحمد بن حنبل، وقال النسائي وأبو نعيم الجرجاني وأبو بكر النيسابوري وأبو عبد الله الجرجاني كلهم: عن يوسف بن سعيد المصيصي، حدثنا حجاج عن ابن جريج أخبرني عبد الله بن أبي مليكة. وقال الدارقطني: هو عبد الله بن كثير بن المطلب بن أبي وداعة، قال أبو علي الفسائي الجبائي: هذا الحديث أحد الأحاديث المقطوعة في مسلم قال: وهو أيضاً من الأحاديث التي وهم في روايتها، وقد رواه عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج، قال أخبرني محمد بن قيس بن مخزومة أنه سمع عائشة قال القاضي: قوله: إن هذا مقطوع لا يوافق عليه، بل هو مسند وإنما لم يسم رواته فهو من باب المجهول لا من باب المنقطع، إذ المنقطع ما سقط من رواته راوٍ قبل التابعي.

قال القاضي: ووقع في مسنده إشكال آخر وهو: أن قول مسلم: (وحدثني من سمع حجاجاً الأعور واللفظ له قال: حدثنا حجاج بن محمد) يوهم أن حجاجاً الأعور حدث به عن آخر يقال له: حجاج بن محمد، وليس كذا، بل حجاج الأعور هو حجاج بن محمد بلا شك، وتقدير كلام مسلم حدثني من سمع حجاجاً الأعور قال هذا المحدث: حدثني حجاج بن محمد؛ فحكى لفظ المحدث. هذا كلام القاضي، قلت: ولا يقدح رواية مسلم لهذا الحديث عن هذا المجهول الذي سمعه منه عن حجاج الأعور؛ لأن مسلماً ذكره متابعة لا متأسلاً معتمداً عليه، بل الاعتماد على الإسناد الصحيح قبله.

قولها: (فلم يلبث إلا ريثماً) هو بفتح الراء وإسكان الياء وبعدها ثاء مثلثة أي قدر ما. قولها: (فأخذ رداءه رويداً) أي قليلاً لطيفاً لئلا يبينها.

قولها: (ثم أجافه) بالجيم أي أغلقه، وإنما فعل ذلك ﷺ في خفية لئلا يوقظها ويخرج عنها، فربما لحقها وحشة في انفرادها في ظلمة الليل.

قولها: (وتقنعت إزارى) هكذا هو في الأصول (إزارى) بغير باء في أوله، وكأنه بمعنى لبست إزارى فلها عدي بنفسه.

قولها: (جاء البقيع فأطال القيام ثم رفع يديه ثلاث مرات) فيه: استحباب إطالة

الدعاء وتكريره، ورفع اليدين فيه. وفيه: أن دعاء القائم أكمل من دعاء الجالس في القبور.

قولها: (فأحضر فأحضرت) الإحضار: العدو. قولها: (فقال: ما لك يا عائش حشيا رابية) يجوز في عائش فتح الشين وضمها، وهما وجهان جاريان في كل المرخمات. وفيه: جواز ترخيم الاسم إذا لم يكن فيه إيذاء للمرخم (وحشيا) بفتح الحاء المهملة وإسكان الشين المعجمة مقصور معناه: وقد وقع عليك الحشا وهو الربو والتهيج الذي يعرض للمسرع في مشيه والمحتد في كلامه من ارتفاع النفس وتواتره. يقال: امرأة حشياء وحشية ورجل حشيان وحشش، قيل: أصله من أصاب الربو حشاه.

وقوله: (رابية) أي مرتفعة البطن. قولها: (لا بي شيء) وقع في بعض الأصول (لا بي شيء) بياء الجر، وفي بعضها (لأي شيء) بتشديد الياء وحذف الباء على الاستفهام، وفي بعضها (لا شيء) وحكاها القاضي قال: وهذا الثالث أصوبها.

قوله ﷺ (فأنت السواد) أي الشخص. قولها: (فلهديني) هو بفتح الهاء والبدال المهملة، وروي (فلهزني) بالزاي وهما متقاربان. قال أهل اللغة: لهذه ولهذه بتخفيف الهاء وتشديدها أي دفعه، ويقال: لهزه إذا ضربه بجمع كفه في صدره، ويقرب منهما لكره ووكزه.

قوله: (قالت: مهما يكتنم الناس يعلمه الله؟ نعم) هكذا هو في الأصول، وهو صحيح، وكأنها لما قالت: مهما يكتنم الناس يعلمه الله صدقت نفسها فقالت: نعم.

قولها: (قلت: كيف أقول يا رسول الله؟ قال: قل: السلام على أهل الديار من المؤمنين والمسلمين، ويرحم الله المستقدمين منكم ومنا والمستأخرين وإنا إن شاء الله تعالى بكم للاحقون) فيه: استحباب هذا القول لزائر القبور. وفيه: ترجيح لقول من قال: في قوله (سلام عليكم دار قوم مؤمنين) أن معناه أهل دار قوم مؤمنين. وفيه: أن المسلم والمؤمن قد يكونان بمعنى واحد، وعطف أحدهما على الآخر لاختلاف اللفظ وهو بمعنى قوله تعالى: ﴿فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين﴾ ولا يجوز أن يكون المراد بالمسلم في هذا الحديث غير المؤمن؛ لأن المؤمن إن كان منافقاً لا يجوز السلام عليه والترحم. وفيه: دليل لمن جوّز للنساء زيارة القبور، وفيها خلاف للعلماء وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا:

أحدها: تحريمها عليهن لحديث: «لعن الله زوارات القبور».

والثاني: يكره.

والثالث: يباح، ويستدل له بهذا الحديث وبحديث «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» ويجاب عن هذا بأن نهيتكم ضمير ذكور فلا يدخل فيه النساء على المذهب الصحيح المختار في الأصول. والله أعلم.

(٣٦) بَابُ اسْتِئْذَانِ النَّبِيِّ ﷺ رَبُّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ

١٠٥ - (٩٧٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى) قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ يَزِيدَ (يَعْنِي ابْنَ كَيْسَانَ) عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لِأُمِّي فَلَمْ يَأْذَنْ لِي. وَاسْتَأْذَنْتُهُ أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَأَذَّنَ لِي.»

١٠٥ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ يَزِيدَ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: زَارَ النَّبِيُّ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ. فَبَكَى وَأَبْكَى مَنْ حَوْلَهُ. فَقَالَ: «اسْتَأْذَنْتُ رَبِّي فِي أَنْ أَسْتَغْفِرَ لَهَا فَلَمْ يُؤْذَنْ لِي. وَاسْتَأْذَنْتُهُ فِي أَنْ أَزُورَ قَبْرَهَا فَأَذَّنَ لِي. فَزُورُوا الْقُبُورَ. فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْمَوْتَ.»

١٠٦ - (٩٧٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ وَابْنِ نُمَيْرٍ). قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ أَبِي سِنَانٍ (وَهُوَ ضِرَارُ بْنُ مَرْثَةَ) عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَزُورُوهَا. وَنَهَيْتُكُمْ عَنْ لُحُومِ الْأَضَاجِيِ فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَأَمْسِكُوا مَا بَدَا لَكُمْ. وَنَهَيْتُكُمْ عَنِ النَّبِيدِ إِلَّا فِي سِقَاءٍ، فَأَشْرَبُوا فِي الْأَسْقِيَةِ كُلِّهَا. وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا». قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ فِي رَوَاتِيهِ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ.

(...) ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ زُبَيْدِ الْيَامِيِّ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ لَا أَرَاهُ عَنْ أَبِيهِ (الشُّكُّ مِنْ أَبِي خَيْثَمَةَ) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَطَاءِ الْخُرَاسَانِيِّ. قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. كُلُّهُمْ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي سِنَانٍ.

(بَابُ اسْتِئْذَانِ النَّبِيِّ ﷺ رَبُّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ)

الشرح: قوله: ﷺ: (استأذنت ربي أن أستغفر لأمي فلم يأذن لي، واستأذنته أن أزور قبرها فأذن لي) فيه جواز زيارة المشركين في الحياة، وقبورهم بعد الوفاة؛ لأنه إذا جازت زيارتهم بعد الوفاة ففي الحياة أولى، وقد قال الله تعالى: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا

معروفًا وفيه: النهي عن الاستغفار للكفار. قال القاضي عياض رحمه الله: سبب زيارته ﷺ قبرها أنه قصد قوة الموعظة والذكرى بمشاهدة قبرها، ويؤيده قوله ﷺ في آخر الحديث: (فزوروا القبور فإنها تذكركم الموت).

قوله: (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب قال: حدثنا محمد بن عبيد عن يزيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة قال: زار النبي ﷺ قبر أمه فبكى وأبكى من حوله فقال: استأذنت ربي في أن أستغفر لها فلم يؤذن لي، واستأذنته في أن أزور قبرها فأذن لي فزوروا القبور فإنها تذكركم الموت) هذا الحديث وجد في رواية أبي العلاء ابن ماهان لأهل المغرب، ولم يوجد في روايات بلادنا من جهة عبد الغافر الفارسي، ولكنه يوجد في كثير من الأصول في آخر كتاب الجنائز ويصيب عليه، وربما كتب في الحاشية رواه أبو داود في سننه عن محمد بن سليمان الأنباري عن محمد بن عبيد بهذا الإسناد، ورواه النسائي عن قتيبة عن محمد بن عبيد، ورواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن محمد ابن عبيد، وهؤلاء كلهم ثقات، فهو حديث صحيح بلا شك.

قوله: (فبكى وأبكى من حوله) قال القاضي: بكاءه ﷺ على ما فاتها من إدراك أيامه، والإيمان به.

قوله: (محارب بن دثار) هو بكسر الدال وتخفيف المثلثة.

قوله ﷺ: (كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها) هذا من الأحاديث التي تجمع الناسخ والمنسوخ، وهو صريح في نسخ نهى الرجال عن زيارتها، وأجمعوا على أن زيارتها سنة لهم، وأما النساء ففيهن خلاف لأصحابنا قدمناه، وقدمنا أن من منعهن قال: النساء لا يدخلن في خطاب الرجال، وهو الصحيح عند الأصوليين، وأما الانتباه في الأسقية فسبق بيانه في كتاب الإيمان في حديث وفد عبد القيس، وستأتي بقيته في كتاب الأشربة إن شاء الله تعالى، وأما الأضاحي فسيأتي إيضاحها في بابها إن شاء الله تعالى.

* * *

(٣٧) بَابُ تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَاتِلِ نَفْسَهُ

١٠٧ - (٩٧٨) حَدَّثَنَا عَوْْنُ بْنُ سَلَامٍ الْكُوفِيُّ. أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ عَنْ سِمَاكِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَهْرَةَ، قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَرْجُلٌ قَتَلَ نَفْسَهُ بِمَشَاقَصٍ. فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ.

(بَابُ تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَاتِلِ نَفْسَهُ)

الشرح: قوله: (أتى النبي ﷺ برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه) المشاقص: سهام عراض، واحدها مشقص بكسر الميم وفتح القاف، وفي هذا الحديث دليل لمن يقول: لا يصلى على قاتل نفسه لعصيانه، وهذا مذهب عمر بن عبد العزيز

والأوزاعي، وقال الحسن والنخعي وقتادة ومالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء: يصلى عليه، وأجابوا عن هذا الحديث بأن النبي ﷺ لم يصل عليه بنفسه زجراً للناس عن مثل فعله، وصلت عليه الصحابة، وهذا كما ترك النبي ﷺ الصلاة في أول الأمر على من عليه دين زجراً لهم عن التساهل في الاستدانة وعن إهمال وفائه، وأمر أصحابه بالصلاة عليه فقال ﷺ: «صلوا على صاحبكم».

قال القاضي: مذهب العلماء كافة الصلاة على كل مسلم ومحدود ومرجوم وقتل نفسه وولد الزنا. وعن مالك وغيره: أن الإمام يجتنب الصلاة على مقتول في حد، وأن أهل الفضل لا يصلون على الفساق زجراً لهم. وعن الزهري: لا يصلى على مرجوم، ويصلى على المقتول في القصاص. وقال أبو حنيفة: لا يصلى على محارب، ولا على قتل الفقة الباغية. وقال قتادة: لا يصلى على ولد الزنا. وعن الحسن: لا يصلى على النفساء تموت من زناً ولا على ولدها. ومنع بعض السلف الصلاة على الطفل الصغير.

واختلفوا في الصلاة على السقط، فقال بها فقهاء المحدثين وبعض السلف إذا مضى عليه أربعة أشهر، ومنعها جمهور الفقهاء حتى يستهل وتعرف حياته بغير ذلك. وأما الشهيد المقتول في حرب الكفار فقال مالك والشافعي والجمهور: لا يغسل ولا يصلى عليه، وقال أبو حنيفة: لا يغسل و يصلى عليه، وعن الحسن: يغسل ويصلى عليه. والله أعلم.

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١٢) كِتَابُ الزَّكَاةِ

١ - (٩٧٩) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ بَكْرِ بْنِ الْثَّاقِدِ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ. قَالَ: سَأَلْتُ عَمْرُو بْنَ يَحْيَى بْنَ عُمَارَةَ. فَأَخْبَرَنِي عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ. وَلَا فِيْمَا دُونَ خُمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ. وَلَا فِيْمَا دُونَ خُمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ». [ج: ١٤٠٥]

٢ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ. ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو الْثَّاقِدِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ. كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَمْرُو ابْنِ يَحْيَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَمِثْلُهُ.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي عَمْرُو ابْنُ يَحْيَى بْنُ عُمَارَةَ عَنْ أَبِيهِ، يَحْيَى بْنُ عُمَارَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: وَأَشَارَ النَّبِيُّ ﷺ بِكَفِّهِ بِخُمْسِ أَصَابِعِهِ. ثُمَّ ذَكَرَ بِوَسْطِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

٣ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَعْدَرِيُّ. حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ (يَعْنِي ابْنَ مُفَضَّلٍ) حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ غَرْفَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ. وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسِ دَوْدٍ صَدَقَةٌ. وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ.»

٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو الْثَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسَاقٍ مِنْ تَمْرٍ. وَلَا حَبِّ صَدَقَةٌ.»

٥ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ (يَعْنِي ابْنَ مَهْدِيٍّ) حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِي حَبِّ وَلَا تَمْرٍ صَدَقَةٌ.»

حَتَّى يَبْلُغَ خُمْسَةَ أَوْسُقٍ. وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدِ صَدَقَةٌ. وَلَا فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ».

(...) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ مَهْدِيٍّ.

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ وَمُعَمَّرٌ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ مَهْدِيٍّ وَيَحْيَى بْنِ آدَمَ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: (بَدَلَ الثَّمَرِ) ثَمَرٍ.

٦ - (٩٨٠) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَرْوُوفٍ وَهَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ. قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي عِيَّاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ أَبِي الرَّثِيرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ. وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدِ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ. وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ الثَّمَرِ صَدَقَةٌ»

كتاب الزكاة

هي في اللغة: النماء والتطهير، فالمال ينمى بها من حيث لا يرى، وهي مطهرة لمؤديها من الذنوب، وقيل: ينمى أجرها عند الله تعالى. وسميت في الشرع زكاة لوجود المعنى اللغوي فيها، وقيل: لأنها تزكي صاحبها وتشهد بصحة إيمانه، كما سبق في قوله ﷺ: «الصدقة برهان». قالوا: وسميت صدقة؛ لأنها دليل لتصديق صاحبها وصحة إيمانه بظواهره وباطنه، قال القاضي عياض: قال المازري - رحمه الله - : قد أفهم الشرع أن الزكاة وجبت للمواساة، وأن المواساة لا تكون إلا في مال له بال وهو النصاب، ثم جعلها في الأموال الثابتة؛ وهي العين والزرع والماشية، وأجمعوا على وجوب الزكاة في هذه الأنواع، واختلفوا فيما سواها كالعروض، فالجمهور يوجبون زكاة العروض، وداود يمنعها تعلقاً بقوله ﷺ: «ليس على الرجل في عبده ولا فرسه صدقة» وحمله الجمهور على ما كان للقبية، وحدد الشرع

نصاب كل جنس بما يحتمل المواساة؛ فنصاب الفضة: خمس أواق، وهي مائتا درهم، بنص الحديث والإجماع. وأما الذهب: فعشرون مثقالاً. والمعمول فيه على الإجماع قال: وقد حكى فيه خلاف شاذ، وورد فيه أيضاً حديث عن النبي ﷺ.

وأما الزروع والثمار والماشية فنصبها معلومة، ورتب الشرع مقدار الواجب بحسب المؤنة والتعب في المال، فأعلاها وأقلها تعباً الركاز وفيه الخمس لعدم التعب فيه، ويليها

الزعر والتمر، فإن سقي بماء السماء ونحوه ففيه العشر، وإلا فنصفه، ويليه الذهب والفضة والتجارة وفيها ربع العشر، لأنه يحتاج إلى العمل فيه جميع السنة، ويليه الماشية فإنه يدخلها الأوقاص بخلاف الأنواع السابقة. والله أعلم.

قوله عليه السلام: (ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) الأوسق جمع وسق، فيه لغتان: فتح الواو وهو المشهور، وكسرهما. وأصله في اللغة الحمل، والمراد بالوسق ستون صاعاً كل صاع خمسة أرتال وثلاث بالبغدادي. وفي رطل بغداد أقوال أظهرها: أنه مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً وأربعة أسباع درهم، وقيل: مائة وثمانية وعشرون بلا أسباع، وقيل: مائة وثلاثون، فالأوسق الخمسة ألف وستمائة رطل بالبغدادي.

وهل هذا التقدير بالأرتال تقريب أم تحديد؟ فيه وجهان لأصحابنا: أحدهما: تقريب، فإذا نقص عن ذلك يسيراً وجبت الزكاة، والثاني: تحديد، فمتى نقص شيئاً وإن قل لم تجب الزكاة.

وفي هذا الحديث فائدتان:

إحداهما: وجوب الزكاة في هذه المحدودات.

الثانية: أنه لا زكاة فيما دون ذلك، ولا خلاف بين المسلمين في هاتين إلا ما قال أبو حنيفة وبعض السلف: إنه تجب الزكاة في قليل الحب وكثيره، وهذا مذهب باطل منابذ لصريح الأحاديث الصحيحة، وكذلك أجمعوا على أن في عشرين مثقالاً من الذهب زكاة إلا ما روي عن الحسن البصري والزهري أنهما قالاً: لا تجب في أقل من أربعين مثقالاً، والأشهر عنهما الوجوب في عشرين كما قاله الجمهور.

قال القاضي عياض: وعن بعض السلف وجوب الزكاة في الذهب إذا بلغت قيمته مائتي درهم وإن كان دون عشرين مثقالاً، قال هذا القائل: ولا زكاة في العشرين حتى تكون قيمتها مائتي درهم.

وكذلك أجمعوا فيما زاد في الحب والتمر أنه يجب فيما زاد على خمسة أوسق بحسابه، وأنه لا أوقاص فيها، واختلفوا في الذهب والفضة فقال مالك والليث والثوري والشافعي وابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وأكثر أصحاب أبي حنيفة وجماعة أهل الحديث: إن فيما زاد من الذهب والفضة ربع العشر في قليله وكثيره ولا وقص، وروي ذلك عن علي وابن عمر، وقال أبو حنيفة وبعض السلف: لا شيء فيما زاد على مائتي درهم حتى يبلغ أربعين درهماً ولا فيما زاد على عشرين ديناراً حتى يبلغ أربعة دنانير، فإذا زادت ففي كل أربعين درهماً درهم؛ وفي كل أربعة دنانير درهم فجعل لها وقصاً كالماشية، واحتج الجمهور بقوله عليه السلام: في صحيح البخاري: «في الرقة ربع العشر»، والرقة الفضة، وهذا عام في النصاب وما فوقه بالقياس على الحبوب ولأبي حنيفة في المسألة حديث ضعيف لا يصح الاحتجاج به، قال القاضي: ثم إن مالكا والجمهور يقولون بضم

الذهب والفضة بعضهما إلى بعض في إكمال النصاب، ثم إن مالكا يراعي الوزن ويضم على الأجزاء لا على القيم، ويجعل كل دينار كعشرة دراهم على الصرف الأول، وقال الأوزاعي والثوري وأبو حنيفة: يضم على القيم في وقت الزكاة، وقال الشافعي وأحمد وأبو ثور وداود: لا يضم مطلقاً.

قوله ﷺ: (ولا فيما دون خمس ذود صدقة). الرواية المشهورة: (خمس ذود) بإضافة ذود إلى خمس، وروي بتنوين خمس ويكون ذود بدلاً منه، حكاه ابن عبد البر والقاضي وغيرهما، والمعروف الأول، ونقله ابن عبد البر والقاضي عن الجمهور، قال أهل اللغة: الذود من الثلاثة إلى العشرة لا واحد له من لفظه، وإنما يقال في الواحد بعير، وكذلك النفر والرهط والقوم والنساء وأشباه هذه الألفاظ لا واحد لها من لفظها.

قالوا: وقوله: (خمس ذود) كقوله: خمسة أبعرة، وخمسة جمال، وخمس نوق، وخمس نسوة، قال سيبويه: تقول ثلاث ذود؛ لأن الذود مؤنث وليس باسم كسر عليه مذكروه، ثم الجمهور على أن الذود من ثلاثة إلى العشرة، وقال أبو عبيد: ما بين ثلاث إلى تسع، وهو مختص بالإناث، وقال الحربي: قال الأصمعي: الذود: ما بين الثلاث إلى العشرة، والصبية: خمس أو ست، والصرمة: ما بين العشرة إلى العشرين، والعكرة: ما بين العشرين إلى الثلاثين، والهجمة: ما بين الستين إلى السبعين، والهنية: مائة، والحظر نحو مائتين، والعرج: من خمسمائة إلى ألف.

وقال أبو عبيدة وغيره: الصرمة: ما بين العشر إلى الأربعين. وأنكر ابن قتيبة أن يقال: خمس ذود، كما لا يقال: خمس ثوب، وغلطه العلماء، بل هذا اللفظ شائع في الحديث الصحيح، ومسموع من العرب معروف في كتب اللغة، وليس هو جمعاً للفرد بخلاف الأنواب، قال أبو حاتم السجستاني: تركوا القياس في الجمع؛ فقالوا: خمس ذود لخمس من الإبل، وثلاث ذود لثلاث من الإبل، وأربع ذود وعشر ذود على غير قياس كما قالوا: ثلاثمائة وأربعمائة، والقياس مئين ومئات، ولا يكادون يقولونه، وقد ضبطه الجمهور خمس ذود، ورواه بعضهم خمسة ذود، وكلاهما لرواة كتاب مسلم، والأول أشهر، وكلاهما صحيح في اللغة، فإثبات الهاء لانطلاقه على المذكر والمؤنث، ومن حذفها قال الداودي: أراد أن الواحدة منه فريضة.

قوله ﷺ: (وليس فيما دون خمس أواق صدقة) هكذا وقع في الرواية الأولى: (أواقي) بالياء، وفي باقي الروايات بعدها (أواقي) بحذف الياء، وكلاهما صحيح. قال أهل اللغة: الأوقية بضم الهمزة وتشديد الياء وجمعها أواقي بتشديد الياء وتخفيفها، وأواقي بحذفها، قال ابن السكيت في الإصلاح: كل ما كان من هذا النوع واحده مشدداً جاز في جمعه التشديد والتخفيف، فالأوقية والأواقي والسرية والسراري والخنية والعلية والأنفية ونظائرها، وأنكر جمهورهم أن يقال في الواحدة: (وقية) بحذف الهمزة، وحكى اللحياني جوازها بحذف الواو وتشديد الياء وجمعها (وقايا)، وأجمع أهل الحديث والفقه وأئمة

أهل اللغة على أن الأوقية الشرعية أربعون درهماً، وهي أوقية الحجاز. قال القاضي عياض: ولا يصح أن تكون الأوقية والدراهم مجهولة في زمن النبي ﷺ، وهو يوجب الزكاة في أعداد منها، ويقع بها البياعات والأنكحة كما ثبت في الأحاديث الصحيحة، قال: وهذا يبين أن قول من زعم أن الدراهم لم تكن معلومة إلى زمان عبد الملك بن مروان، وأنه جمعها برأي العلماء وجعل كل عشرة وزن سبعة مثاقيل، ووزن الدرهم ستة دنانير قول باطل، وإنما معنى ما نقل من ذلك أنه لم يكن منها شيء من ضرب الإسلام وعلى صفة لا تختلف، بل كانت مجموعات من ضرب فارس والروم وصغارا وكبارا، وقطع فضة غير مضروبة ولا منقوشة، وبعينية ومغربية، فأرأوا صرفها إلى ضرب الإسلام ونقشه وتصييرها وزناً واحداً لا يختلف، وأعياناً ليستغنى فيها عن الموازين، فجمعوا أكبرها وأصغرها وضربوه على وزنهم، قال القاضي، ولا شك أن الدراهم كانت حينئذ معلومة، وإلا فكيف كانت تعلق بها حقوق الله تعالى في الزكاة وغيرها وحقوق العباد؟ ولهذا كانت الأوقية معلومة، هذا كلام القاضي. وقال أصحابنا: أجمع أهل العصر الأول على التقدير بهذا الوزن المعروف، وهو أن الدرهم ستة دنانير وكل عشرة دراهم سبعة مثاقيل ولم يتغير المثقال في الجاهلية ولا الإسلام.

قوله ﷺ في رواية أبي بكر بن أبي شيبة: (ليس فيما دون خمسة أوساق) هكذا هو في الأصول (خمس أوساق)، وهو صحيح جمع وسق بكسر الواو، كحمل وأحمال، وقد سبق أن الوسق يفتح الواو وبكسرها.

قوله ﷺ: (من تمر أو حب) هو تمر يفتح التاء المثناة وإسكان الميم. وفي رواية محمد بن رافع عن عبد الرزاق (ثمر) يفتح المثناة وفتح الميم.

قوله ﷺ: (ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة) قال أهل اللغة: يقال: ورق وورق بكسر الراء وإسكانها، والمراد به هنا الفضة كلها مضروبوها وغيره. واختلف أهل اللغة في أصله فقيل: يطلق في الأصل على جميع الفضة، وقيل: هو حقيقة للمضروب دراهم، ولا يطلق على غير الدراهم إلا مجازاً، وهذا قول كثير من أهل اللغة، وبالأول قال ابن قتيبة وغيره منهم، وهو مذهب الفقهاء، ولم يأت في الصحيح بيان نصاب الذهب، وقد جاءت فيه أحاديث بتحديد نصابه بعشرين مثقالاً وهي ضعاف، ولكن أجمع من يعتد به في الإجماع على ذلك، وكذا اتفقوا على اشتراط الحول في زكاة الماشية والذهب والفضة دون المعشرات.

وفي هذا الحديث دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه في الفضة إذا كانت دون مائتي درهم رائجة أو نحوها لا زكاة فيها لقوله ﷺ: «ليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة»، وقد سبق أن الأوقية أربعون درهماً، وهي أوقية الحجاز الشرعية، وقال مالك: إذا نقصت شيئاً يسيراً بحيث تروج رواج الوازنة وجبت الزكاة. ودليلنا أنه يصدق أنها دون خمس أواق، وفيه دليل للشافعي وموافقيه في الدراهم المغشوشة أنه لا زكاة فيها حتى تبلغ

الفضة المحضنة منها مائتي درهم.

* * *

(١) بَاب مَا فِيهِ الْعُشْرُ أَوْ نِصْفُ الْعُشْرِ

٧ - (٩٨١) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنُ سَدِّحٍ، وَهَارُونَ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ، وَعَمْرُو بْنُ سَوَادٍ وَالْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ. كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ وَهْبٍ. قَالَ أَبُو الطَّاهِرِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ الْحَارِثِ، أَنَّ أَبَا الرَّثِيمِ حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ يَذْكُرُ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْغَيْمُ الْعُشُورُ. وَفِيمَا سَقَى بِالسَّانِيَةِ نِصْفُ الْعُشْرِ». [ج: ١٤٨٣]

(بَاب مَا فِيهِ الْعُشْرُ أَوْ نِصْفُ الْعُشْرِ)

الشرح: قوله ﷺ: (فيما سقت الأنهار والغيمة العشور وفيما سقى بالسانية نصف العشر) ضبطناه (العشور) بضم العين جمع عشر، وقال القاضي عياض: ضبطناه عن عامة شيوخنا بفتح العين جمع، وهو اسم للمخرج من ذلك، وقال صاحب مطالع الأنوار: أكثر الشيوخ يقولونه بالضم وصوابه الفتح، وهذا الذي ادعاه من الصواب ليس بصحيح، وقد اعترف بأن أكثر الرواة رَوَوْهُ بالضم وهو الصواب جمع عشر، وقد اتفقوا على قولهم: عشور أهل الذمة بالضم وهو الصواب جمع عشر، ولا فرق بين اللفظين. وأما الغيم - هنا فيفتح الغين المعجمة - وهو المطر، وجاء في غير مسلم (الغيل) باللام، قال أبو عبيد: هو ما جرى من المياه في الأنهار، وهو سيل دون السيل الكبير. وقال ابن السكيت: هو الماء الجاري على الأرض.

وأما السانية: فهو البعير الذي يسقى به الماء من البئر، ويقال له: الناضح، يقال منه: سنا يسنو إذا أسقى به.

وفي هذا الحديث وجوب العشر فيما سقى بماء السماء والأنهار ونحوها مما ليس فيه مؤنة كثيرة، ونصف العشر فيما سقى بالنواضح وغيرها مما فيه مؤنة كثيرة، وهذا متفق عليه. ولكن اختلف العلماء في أنه هل تجب الزكاة في كل ما أخرجت الأرض من الثمار والزرع والرياحين وغيرها إلا الحشيش والحطب ونحوهما؟ أم يختص؟ فعمم أبو حنيفة، وخصص الجمهور على اختلاف لهم فيما يختص به، وهو معروف في كتب الفقه.

* * *

(٢) بَاب لَا زَكَاةَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ وَفَرَسِهِ

٨ - (٩٨٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

ابن دينار عن سليمان بن يسار، عن عراك بن مالك، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة». [خ: ١٤٦٣]

٩ - (...) وحديثي عمرو الثقفي وزهير بن حبيب. قالوا: حدثنا شفيان ابن عيينة. حدثنا أيوب بن موسى عن مكحول، عن سليمان بن يسار، عن عراك بن مالك، عن أبي هريرة، (قال عمرو): عن النبي ﷺ. (وقال زهير: يبلغ به) «ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة».

(...) حدثنا يحيى بن يحيى. أخبرنا سليمان بن بلال. ح وحدثنا قتيبة. حدثنا حماد بن زيد. ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. حدثنا حاتم بن إسماعيل كلهم عن نعيم بن عراك بن مالك، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. بمثله.

١٠ - (...) وحديثي أبو الطاهر وهارون بن سعيد الأيلي وأحمد بن عيسى قالوا: حدثنا ابن وهب. أخبرني مخزومة عن أبيه، عن عراك بن مالك. قال: سمعت أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ قال: «ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر».

(باب لا زكاة على المسلم في عبده وفسره)

الشرح: قوله ﷺ: (ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة) هذا الحديث أصل في أن أموال القنية لا زكاة فيها، وأنه لا زكاة في الخيل والرقيق إذا لم تكن للتجارة، وبهذا قال العلماء كافة من السلف والخلف، إلا أن أبا حنيفة وشيخه حماد بن أبي سليمان ونفراً أوجبوا في الخيل إذا كانت إناثاً، أو ذكوراً في كل فرس ديناراً، وإن شاء قومها وأخرج عن كل مائتي درهم خمسة دراهم، وليس لهم حجة في ذلك، وهذا الحديث صريح في الرد عليهم.

وقوله في العبد: (إلا صدقة الفطر) صريح في وجوب صدقة الفطر على السيد عن عبده، سواء كان للقنية أم للتجارة، وهو مذهب مالك والشافعي والجمهور، وقال أهل الكوفة: لا يجب في عبيد التجارة، وحكي عن داود أنه قال: لا تجب على السيد، بل تجب على العبد، ويلزم السيد تمكينه من الكسب ليؤديها، وحكاها القاضي عن أبي ثور أيضاً، ومذهب الشافعي والجمهور العلماء أن المكاتب لا فطرة عليه ولا على سيده، وعن عطاء ومالك وأبي ثور وجوبها على السيد. وهو وجه لبعض أصحاب الشافعي لقوله ﷺ: «المكاتب عبد ما بقي عليه درهم». وفيه وجه أيضاً لبعض أصحابنا أنها تجب على المكاتب؛ لأنه كالحر في كثير من الأحكام.

* * *

(٣) بَاب فِي تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ وَمَنْعِهَا

١١ - (٩٨٣) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَفْصٍ حَدَّثَنَا وَزْقَاءُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْزَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ عَلَى الصَّدَقَةِ. فَقِيلَ: مَنَعَ ابْنُ جُمَيْلٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَالْعَبَّاسُ عَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَنْقُمُ ابْنُ جُمَيْلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ. وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا. قَدْ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَادَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلَيَّ. وَمِثْلُهَا مَعَهَا». ثُمَّ قَالَ: «يَا عُمَرُ أَمَا شَعَرْتَ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُو أَبِيهِ؟» [خ: ١٤٦٨]

(بَاب فِي تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ وَمَنْعِهَا)

الشرح: قوله: (منع ابن جميل) أي منع الزكاة وامتنع من دفعها. قوله ﷺ: (ما ينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيرًا فأغناه الله). قوله: ينقم بكسر القاف وفتحها والكسر أفصح. قوله ﷺ: (وأما خالد فإنكم تظلمون خالدًا فقد اختبس أذراعه وأعتاده في سبيل الله) قال أهل اللغة: الأعتاد: آلات الحرب من السلاح والدواب وغيرها، والواحد عتاد بفتح العين، ويجمع أعتادًا وأعتدة.

ومعنى الحديث: أنهم طلبوا من خالد زكاة أعتاده ظنًا منهم أنها للتجارة، وأن الزكاة فيها واجبة، فقال لهم: لا زكاة لكم علي، فقالوا للنبي ﷺ: إن خالدًا منع الزكاة، فقال لهم: إنكم تظلمونه؛ لأنه حبسها ووقفها في سبيل الله قبل الحول عليها، فلا زكاة فيها. ويحتمل أن يكون المراد: لو وجبت عليه زكاة لأعطأها ولم يشح بها؛ لأنه قد وقف أمواله لله تعالى متبرعًا فكيف يشح بواجب عليه؟ واستنبط بعضهم من هذا وجوب زكاة التجارة، وبه قال جمهور العلماء من السلف والخلف خلافاً لداود. وفيه دليل على صحة الوقف، وصحة وقف المنقول، وبه قالت الأمة بأسرها إلا أبا حنيفة وبعض الكوفيين. وقال بعضهم: هذه الصدقة التي منعها ابن جميل وخالد والعباس لم تكن زكاة إنما كانت صدقة تطوع. حكاه القاضي عياض قال: ويؤيده أن عبد الرزاق روى هذا الحديث، وذكر في روايته أن النبي ﷺ ندب الناس إلى الصدقة وذكر تمام الحديث.

قال ابن القصار من المالكية: وهذا التأويل أليق بالقصة فلا يظن بالصحابة منع الواجب، وعلى هذا فعذر خالد واضح؛ لأنه أخرج ماله في سبيل الله فما بقي له مال يحتمل المواساة بصدقة التطوع، ويكون ابن جميل شح بصدقة التطوع فعتب عليه. وقال في العباس: هي علي ومثلها معها، أي أنه لا يمتنع إذا طلبت منه. هذا كلام ابن القصار.

وقال القاضي: لكن ظاهر الأحاديث في الصحيحين أنها في الزكاة لقوله: بعث رسول الله ﷺ عمر على الصدقة، وإنما كان يبعث في الفريضة، قلت: الصحيح المشهور

أن هذا كان في الزكاة لا في صدقة التطوع، وعلى هذا قال أصحابنا وغيرهم.
قوله ﷺ: (هي علي ومثلها معها) معناه: أني تسلفت منه زكاة عامين، وقال الدين لا يجوزون تعجيل الزكاة: معناه: أنا أؤديها عنه، قال أبو عبيد وغيره: معناه: أن النبي ﷺ أخرها عن العباس إلى وقت يساره؛ من أجل حاجته إليها، والصواب أن معناه: تعجلتها منه، وقد جاء في حديث آخر في غير مسلم «إنا تعجلنا منه صدقة عامين».
قوله ﷺ: (عم الرجل صنو أبيه) أي مثل أبيه، وفيه تعظيم حق العم.
* * *

(٤) بَابُ زَكَاةِ الْفِطْرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ

١٢ - (٩٨٤) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكٌ. ح. وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى النَّاسِ. صَاعًا مِنْ تَمْرٍ. أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ. عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ. ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى. مِنَ الْمُسْلِمِينَ. [خ: ١٥٠٤]

١٣ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (وَاللَّفْظُ لَهُ) قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ عَنْ عُثَيْدٍ اللَّهِ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ: قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ. أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ. عَلَى كُلِّ عَبْدٍ أَوْ حُرٍّ. صَغِيرٍ أَوْ كَبِيرٍ.

١٤ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، قَالَ: فَرَضَ النَّبِيُّ ﷺ صَدَقَةَ رَمَضَانَ عَلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ. قَالَ: فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُزٍّ.

١٥ - (...) حَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ. صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ. قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَجَعَلَ النَّاسُ عِدْلَهُ مُدَّيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ. [خ: ١٥٠٧]

١٦ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْلٍ. أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى

كُلُّ نَفْسٍ مِنَ الْمُتَمَلِّكِينَ، حُرٌّ أَوْ عَبْدٌ، أَوْ رَجُلٌ أَوْ امْرَأَةٌ. صَغِيرٌ أَوْ كَبِيرٌ. صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ.

١٧ - (٩٨٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْجٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ. [ج: ١٥٠٦]

١٨ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ. حَدَّثَنَا دَاوُدُ (يَعْنِي ابْنَ قَيْسٍ) عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ، إِذْ كَانَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ. حُرٌّ أَوْ مَمْلُوكٌ. صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ. فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجْهُ حَتَّى قَدِمَ عَلَيْنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ خَاجًا، أَوْ مُغْتَمِرًا. فَكَلَّمَنَا النَّاسُ عَلَى الْمُنْتَبِرِ. فَكَانَ فِيمَا كَلَّمَنَا بِهِ النَّاسُ أَنْ قَالَ: إِنِّي أَرَى أَنَّ مُدَّيْنِ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ تَغْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ. فَأَخَذَ النَّاسُ بِذَلِكَ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أُخْرِجُهُ، كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ أَبَدًا، مَا عِشْتُ.

١٩ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ. قَالَ: أَخْبَرَنِي عِيَاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْجٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ، وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِينَا، عَنْ كُلِّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ. حُرٌّ وَمَمْلُوكٌ. مِنْ ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: صَاعًا مِنْ تَمْرٍ. صَاعًا مِنْ أَقِطٍ. صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ. فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجْهُ كَذَلِكَ حَتَّى كَانَ مُعَاوِيَةُ. فَرَأَى أَنَّ مُدَّيْنِ مِنْ بُرٍّ تَغْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ. قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَمَّا أَنَا فَلَا أَزَالُ أُخْرِجُهُ كَذَلِكَ. [ج: ١٥٠٨]

٢٠ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنِ الْخَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ. عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْجٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَصْنَافٍ: الْأَقِطِ، وَالتَّمْرِ، وَالشَّعِيرِ.

٢١ - (...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ الْوَلِيدِ. حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْجٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ، أَنَّ مُعَاوِيَةَ لَمَّا جَعَلَ يَصِفُ

الصَّاعَ مِنَ الْجُنْطَةِ غَدَلٍ صَاعٍ مِنْ تَمْرٍ، أَنْكَرَ ذَلِكَ أَبُو سَعِيدٍ. وَقَالَ: لَا أُخْرِجُ فِيهَا إِلَّا الَّذِي كُنْتُ أُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ.

(تَابَ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ التَّمْرِ وَالشَّعِيرِ)

الشرح: قوله: (أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير على كل حر أو عبيد ذكر أو أنثى من المسلمين).
اختلف الناس في معنى (فرض) هنا، فقال جمهورهم من السلف والخلف: معناه أُلزم وأوجب، فزكاة الفطر فرض واجب عندهم لدخولها في عموم قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا الزَّكَاةَ﴾. ولقوله: (فرض) وهو غالب في استعمال الشرع بهذا المعنى. وقال إسحاق بن راهويه: إيجاب زكاة الفطر كالإجماع. وقال بعض أهل العراق وبعض أصحاب مالك وبعض أصحاب الشافعي وداود في آخر أمره: إنها سنة، ليست واجبة، قالوا: ومعنى (فرض) قدر على سبيل الندب. وقال أبو حنيفة: هي واجبة ليست فرضاً بناء على مذهبه في الفرق بين الواجب والفرض. قال القاضي: وقال بعضهم: الفطرة منسوخة بالزكاة، قلت: هذا غلط صريح، والصواب أنها فرض واجب.

قوله: (من رمضان) إشارة إلى وقت وجوبها، وفيه خلاف للعلماء، فالصحيح من قول الشافعي: أنها تجب بغروب الشمس ودخول أول جزء من ليلة عيد الفطر، والثاني: تجب لطلوع الفجر ليلة العيد. وقال أصحابنا: تجب بالغروب والطلوع معاً، فإن ولد بعد الغروب أو مات قبل الطلوع لم تجب. وعن مالك روايتان كالقولين، وعند أبي حنيفة: تجب بطلوع الفجر. قال المازري: قيل: إن هذا الخلاف مبني على أن قوله: الفطر من رمضان هل المراد به الفطر المعتاد في سائر الشهر فيكون الوجوب بالغروب أو الفطر الطارئ بعد ذلك فيكون بطلوع الفجر؟ قال المازري: وفي قوله: (الفطر من رمضان) دليل لمن يقول: لا تجب إلا على من صام من رمضان ولو يوماً واحداً، قال: وكان سبب هذا أن العبادات التي تطول ويشق التحرز منها من أمور تفوت كمالها، جعل الشرع فيها كفارة مالية بدل النقص كالهدي في الحج والعمرة، وكذا الفطرة لما يكون في الصوم من لغو وغيره، وقد جاء في حديث آخر أنها طهرة للصائم من اللغو والرفث.

واختلف العلماء أيضاً في إخراجها عن الصبي، فقال الجمهور: يجب إخراجها للحدث المذكور بعد هذا صغير أو كبير، وتعلق من لم يوجبها بأنها تطهير والصبي ليس محتاجاً إلى التطهير لعدم الإثم، وأجاب الجمهور عن هذا بأن التعليل بالتطهير لغالب الناس، ولا يمتنع ألا يوجد التطهير من الذنب، كما أنها تجب على من لا ذنب له، كصالح محقق الصلاح، وككافر أسلم قبل غروب الشمس بلحظة، فإنها تجب عليه مع عدم الإثم، وكما

أن القصر في السفر جوز للمشقة، فلو وجد من لا مشقة عليه فله القصر.
وأما قوله ﷺ: (على كل حر أو عبد) فإن داود أخذ بظاهره فأوجبها على العبد بنفسه، وأوجب على السيد تمكينه من كسبها، كما يمكنه من صلاة الفرض. ومذهب الجمهور وجوبها على سيده عنه. وعند أصحابنا في تقديرها وجهان:
أحدهما: أنها تجب على السيد ابتداء.

والثاني: تجب على العبد ثم يحملها عنه سيده. فمن قال بالثاني، فلفظة (على) على ظاهرها، ومن قال بالأول قال: لفظة (على) بمعنى (عن).

وأما قوله: (على الناس على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى). ففيه دليل على أنها تجب على أهل القرى والأمصار والبوادي والشعاب وكل مسلم حيث كان، وبه قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وجمهور العلماء، وعن عطاء والزهري وربيعة والليث أنها لا تجب إلا على أهل الأمصار والقرى دون البوادي. وفيه دليل للشافعي والجمهور في أنها تجب على من ملك فاضلاً عن قوته وقوت عياله يوم العيد. وقال أبو حنيفة: لا تجب على من يحل له أخذ الزكاة، وعندنا أنه لو ملك من الفطرة المعجلة فاضلاً عن قوته ليلة العيد ويومه لزمته الفطرة عن نفسه وعياله، وعن مالك وأصحابه في ذلك خلاف.

وقوله: (ذكر أو أنثى)، حجة للكوفيين في أنها تجب على الزوجة في نفسها، ويلزمها إخراجها من مالها. وعند مالك والشافعي والجمهور يلزم الزوج فطرة زوجته؛ لأنها تابعة للنفقة، وأجابوا عن الحديث بما سبق في الجواب لداود في فطرة العيد.

وأما قوله: (من المسلمين). فصريح في أنها لا تخرج إلا عن مسلم، فلا يلزمه عن عبده وزوجته وولده الكفار، وإن وجبت عليه نفقتهم. وهذا مذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء. وقال الكوفيون وإسحاق وبعض السلف: تجب عن العبد الكافر. وتأول الطحاوي قوله: (من المسلمين) على أن المراد بقوله: (من المسلمين) السادة دون العبيد. وهذا يردده ظاهر الحديث.

وأما قوله: (صاعاً من كذا وصاعاً من كذا) ففيه دليل على أن الواجب في الفطرة عن كل نفس صاع، فإن كان في غير حنطة وزبيب وجب صاع بالإجماع، وإن كان حنطة وزبيباً وجب أيضاً صاع عند الشافعي ومالك والجمهور، وقال أبو حنيفة وأحمد: نصف صاع بحديث معاوية المذكور بعد هذا، وحجة الجمهور حديث أبي سعيد بعد هذا في قوله: (صاعاً من طعام أو صاعاً من شعير أو صاعاً من تمر أو صاعاً من أقط أو صاعاً من زبيب)، والدلالة فيه من وجهين: أحدهما: أن الطعام في عرف أهل الحجاز اسم للحنطة خاصة، لا سيما وقد قرنه بباقي المذكورات. والثاني: أنه ذكر أشياء قيمها مختلفة، وأوجب في كل نوع منها صاعاً، فدل على أن المعتبر صاع ولا نظر إلى قيمته، ووقع في رواية لأبي داود أو صاعاً من حنطة، قال: وليس بمحفوظ، وليس للقائلين

بنصف صاع حجة إلا حديث معاوية، وسنجيب عنه - إن شاء الله تعالى - واعتمدوا أحاديث ضعيفةً وضعفها أهل الحديث وضعفها بيّن. قال القاضي: واختلف في النوع المخرج، فأجمعوا أنه يجوز البر والزبيب والتمر والشعير إلا خلافاً في البر لمن لا يعتد بخلافه، وخلافاً في الزبيب لبعض المتأخرين وكلاهما مسبوق بالإجماع مردود به. وأما الأقط فأجازه مالك والجمهور، ومنعه الحسن، واختلف فيه قول الشافعي، وقال أشهب: لا تخرج إلا هذه الخمسة، وقاس مالك على الخمسة كل ما هو عيش أهل كل بلد من القطاني وغيرها، وعن مالك قول آخر أنه لا يجزي غير المنصوص في الحديث وما في معناه، ولم يجز عامة الفقهاء إخراج القيمة، وأجازه أبو حنيفة. قلت: قال أصحابنا: جنس الفطرة كل حب وجب فيه العشر، ويجزي الأقط على المذهب، والأصح أنه يتعين عليه غالب قوت بلده. والثاني: يتعين قوت نفسه. والثالث: يتخير بينهما، فإن عدل عن الواجب إلى أعلى منه أجزاءه، وإن عدل إلى ما دونه لم يجزه.

قوله: (من المسلمين) قال أبو عيسى الترمذي وغيره: هذه اللفظة انفرد بها مالك دون سائر أصحاب نافع، وليس كما قالوا ولم ينفرد بها مالك، بل وافقه فيها ثقتان وهما: الضحاك بن عثمان، وعمر بن نافع. فالضحاك ذكره مسلم في الرواية التي بعد هذه، وأما عمر ففي البخاري.

قوله: (عن معاوية أنه كلم الناس على المنبر، فقال: إني أرى أن مدين من سمراء الشام يعدل صاعاً من تمر، فأخذ الناس بذلك، قال أبو سعيد: فأما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت أخرجه أبداً ما عشت). فقوله: (سمراء الشام) هي الحنطة، وهذا الحديث هو الذي يعتمد عليه أبو حنيفة وموافقه في جواز نصف صاع حنطة، والجمهور يجيبون عنه بأنه قول صحابي، وقد خالفه أبو سعيد وغيره ممن هو أطول صحة وأعلم بأحوال النبي ﷺ، وإذا اختلفت الصحابة لم يكن قول بعضهم بأولى من بعض، فنرجع إلى دليل آخر، وجدنا ظاهر الأحاديث والقياس متفقاً على اشتراط الصاع من الحنطة كغيرها، فوجب اعتماده، وقد صرح معاوية بأنه رأيي رآه لا أنه سمعه من النبي ﷺ، ولو كان عند أحد من حاضري مجلسه مع كثرتهم في تلك اللحظة علم في موافقة معاوية عن النبي ﷺ لذكره كما جرى لهم في غير هذه القصة.

قوله في حديث أبي سعيد: (أو صاعاً من أقط). صريح في إجزائه وإبطال لقول من منعه.

قوله: (حدثنا محمد بن رافع حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن إسماعيل بن أمية قال: أخبرني عياض بن عبد الله بن سعد بن أبي سرح أنه سمع أبا سعيد الخدري) هذا الحديث مما استدركه الدارقطني على مسلم فقال: خالف سعيد بن مسلمة معمرًا فيه؛ فرواه عن إسماعيل بن أمية عن الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن عياض، قال الدارقطني: والحديث محفوظ عن الحارث، قلت: وهذا الاستدراك ليس

بلازم، فإن إسماعيل بن أمية صحيح السماع عن عياض. والله أعلم.
 وقوله: (ابن أبي ذباب) هو بضم الذال المعجمة وبالباء الموحدة.
 وقوله: (عن كل صغير وكبير حر ومملوك) فيه دليل على وجوبها على السيد عن عبده لا على العبد نفسه، وقد سبق الكلام فيه ومذاهيبهم بدلائلها.

* * *

(٥) باب الأمر بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة

٢٢ - (٩٨٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا أَبُو حَازِمَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ.

٢٣ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ. أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمرَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِإِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُؤَدَّى، قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ. [ج: ١٥٠٩]

(باب الأمر بإخراج زكاة الفطر قبل الصلاة)

الشرح: قوله: (أمر بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة) فيه دليل للشافعي والجمهور في أنه لا يجوز تأخير الفطرة عن يوم العيد، وأن الأفضل إخراجها قبل الخروج إلى المصلى. والله أعلم.

* * *

(٦) باب إثم مانع الزكاة

٢٤ - (٩٨٧) وَحَدَّثَنِي سُؤْدَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا حَفْصُ (يَعْنِي ابْنَ مَيْسَرَةَ الصُّنْعَانِي) عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، أَنَّ أَبَا صَالِحٍ ذَكْوَانَ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ، فَأُخِيِمَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ. فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ، كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ. فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ. حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ. فَيَرَى سَبِيلَهُ. إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ وَإِمَّا إِلَى النَّارِ» قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالِ إِبْرَاهِيمُ؟ قَالَ: «وَلَا صَاحِبَ إِبِلٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا. وَمِنْ حَقِّهَا حَلْبُهَا يَوْمَ وَرْدِهَا. إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. يُطَخَّ لَهَا بِقَاعٍ فَرَقَرٍ. أَوْفَرَ مَا كَانَتْ. لَا يَفْقِدُ

منها فصيلاً واحداً. تطوؤه بأخفافها وتعضه بأفواهها. كلما مرّ عليه أولاً رُدّ عليه أخرها. في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة. حتى يقضى بين العباد. فيرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار. قيل: يا رسول الله! فالبقر والغنم؟ قال: «ولا صاحب بقر ولا غنم لا يؤدي منها حقها إلا إذا كان يوم القيامة يطخ لها بقال قزقر. لا يفقد منها شيئاً. ليس فيها عصفاء ولا جلحاء ولا عضباء تنطخه بقرونها وتطوؤه بأظلافها كلما مرّ عليه أولاً رُدّ عليه أخرها. في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة حتى يقضى بين العباد. فيرى سبيله: إما إلى الجنة وإما إلى النار». قيل: يا رسول الله! فالخيل؟ قال: «الخيل ثلاثة: هي لرجل وزر. وهي لرجل ستر. وهي لرجل أجر. فأما التي هي له وزر، فرجل ربطها رياء وفخراً ونواء على أهل الإسلام. فهي له وزر. وأما التي هي له ستر، فرجل ربطها في سبيل الله ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها. فهي له ستر. وأما التي هي له أجر، فرجل ربطها في سبيل الله لأهل الإسلام. في مزج وروضة. فما أكلت من ذلك المزج أو الروضة من شيء. إلا كتب له، - عدد ما أكلت - حسنات، وكتب له، عدد أروائها وأبوالها، حسنات. ولا تقطع طولها فاستنت شرفاً أو شرفين إلا كتب الله له، عدد آثارها، وأروائها حسنات. ولا مرّ بها صاحبها على نهر فشربت منه ولا يريد أن يشقيها، إلا كتب الله له، عدد ما شربت، حسنات». قيل: يا رسول الله! فالخمر؟ قال: «ما أنزل علي في الخمر شيء إلا هذه الآية الفأدة الجامعة: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾» [الزلزلة: ٧، ٨]. [خ: ٢٣٧١ مختصراً]

٢٥ - (...) وحدثني يونس بن عبيد الأعلى الصدفي. أخبرنا عبد الله ابن وهب. حدثني هشام بن سعيد عن زيد بن أسلم، في هذا الإسناد، بمعنى حديث خفص بن ميسرة، إلى آخره. غير أنه قال: «ما من صاحب إبل لا يؤدي حقها» ولم يقل: «منها حقها» وذكر فيه «لا يفقد منها فصيلاً واحداً» وقال: «يكون بها جنباه وجنبهته وظهره».

٢٦ - (...) وحدثني محمد بن عبيد الملك الأموي حدثنا عبد العزيز بن المختار حدثنا شهيد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من

صاحب كنز لا يؤدي زكاته إلا أحيمى عليه في نار جهنم. فيجعل صفائح. فيكوى بها جنباه وجبينه. حتى يحكم الله بين عباده. في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة. ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار. وما من صاحب إبل لا يؤدي زكاتها إلا يطع لها بقاع قرقر. كأوفر ما كانت. تستل عليه كلما مضى عليه أخرها ردت عليه أولها. حتى يحكم الله بين عباده. في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة. ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار. وما من صاحب غنم لا يؤدي زكاتها. إلا يطع لها بقاع قرقر. كأوفر ما كانت. فتطوه بأطرافها وتنطحه بقرونها. ليس فيها عقضاء ولا جلهاء. كلما مضى عليه أخرها ردت عليه أولها. حتى يحكم الله بين عباده. في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة مما تعدون. ثم يرى سبيله إما إلى الجنة وإما إلى النار.

قال سهيل: فلا أدري أذكر البقر أم لا. قالوا: فالحيل؟ يا رسول الله! قال: «الحيل في نواصيها (أو قال) الحيل مغفود في نواصيها (قال سهيل: أنا أشك) الخير إلى يوم القيامة. الحيل ثلاثة: فهي لرجل أجز. ولرجل يستر. ولرجل ورز. فأما التي هي له أجز. فالرجل يتخذها في سبيل الله ويعدّها له. فلا تعب شيئا في بطونها إلا كتب الله له أجزا. ولو رعاها في مزج، ما أكلت من شيء إلا كتب الله له بها أجزا. ولو سقاها من نهر، كان له بكل قطرة نعيمها في بطونها أجز. (حتى ذكر الأجز في أبوابها وأزوايتها) ولو استئت شرفا أو شرفين كتب له بكل خطوة تحطوها أجز. وأما الذي هي له يستر فالرجل يتخذها تكروما وتجملا. ولا ينسى حق ظهورها ويطورها. في عشرينها ويسترها؟ وأما الذي عليه ورز فالذي يتخذها أشرا ويطرها ويدّنها ورياء الناس. فذاك الذي هي عليه ورز». قالوا: فالحمر؟ يا رسول الله! قال: «ما أنزل الله علي فيها شيئا إلا هذه الآية الجامعة الفادة: ﴿مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ. وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾» [الزلة: ٧، ٨] (خ: ٢٨٦٠).

(...) وحدثناه قتيبة بن سعيد. حدثنا عبد العزيز (يعني الدراوردي) عن سهيل، بهذا الإسناد، وساق الحديث.

(...) وحدثني محمد بن عبد الله بن بريع. حدثنا يزيد بن زريع. حدثنا روح بن القاسم. حدثنا سهيل بن أبي صالح، وبهذا الإسناد. وقال: (بدل عقضاء) «عقضاء»

وَقَالَ: «فَيَكُونُ بِهَا جَنَّةٌ وَظَهْرُهُ» وَلَمْ يَذْكُرْ: جَبِيئُهُ.

(...) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ، أَنَّ بُكَيْرًا حَدَّثَهُ عَنْ ذَكْوَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «إِذَا لَمْ يُوَدَّ الْمَرْءُ حَقَّ اللَّهِ أَوْ الصَّدَقَةُ فِي إِبِلِهِ» وَسَأَقِ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ شَهْبِيلٍ عَنْ أَبِيهِ.

٢٧ - (٩٨٨) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ مَرْجِنٍ. أَخْبَرَنِي أَبُو الرَّبِيعِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيَّ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا. إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُ مَا كَانَتْ قَطْرًا. وَقَعْدَ لَهَا بِقَاعُ قَرْقَرٍ. تَسْتَنْتُ عَلَيْهِ بِقَوَائِمِهَا وَأَخْفَافِهَا. وَلَا صَاحِبٍ يَقْرَ لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا، إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُ مَا كَانَتْ. وَقَعْدَ لَهَا بِقَاعُ قَرْقَرٍ. تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَطْوُهُ بِقَوَائِمِهَا. وَلَا صَاحِبٍ عَنَمَ لَا يَفْعَلُ فِيهَا حَقَّهَا. إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْثَرُ مَا كَانَتْ. وَقَعْدَ لَهَا بِقَاعُ قَرْقَرٍ. تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا. وَتَطْوُهُ بِأُظْلَافِهَا لَيْسَ فِيهَا جَمَاءٌ وَلَا مُنَكْسِرٌ قَرْنُهَا. وَلَا صَاحِبٌ كَنَزَ لَا يَفْعَلُ فِيهِ حَقَّهُ. إِلَّا جَاءَ كَنْزُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ. يَنْبَعُهُ فَاتِحًا فَاهُ. فَإِذَا أَتَاهُ فَرٌّ مِنْهُ. فَيُنَادِيهِ: خُذْ كَنْزَكَ الَّذِي خَبَأْتَهُ. فَأَنَا عَنْهُ غَنِيٌّ. فَإِذَا رَأَى أَنْ لَا بَدَّ مِنْهُ. سَلَكَ يَدَهُ فِي فِيهِ. فَيَقْضِمُهَا قَضَمَ الْفَحْلِ».

قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ هَذَا الْقَوْلَ. ثُمَّ سَأَلْنَا جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ مِثْلَ قَوْلِ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ. وَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: سَمِعْتُ عُبَيْدَ بْنَ عُمَيْرٍ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، مَا حَقُّ الْإِبِلِ؟ قَالَ: «حَلَبُهَا عَلَى الْمَاءِ. وَإِعَارَةُ دَلْوِهَا. وَإِعَارَةُ فَحْلِهَا. وَمَيْبَحُهَا. وَحَمْلُ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ.»

٢٨ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ عَنْ أَبِي الرَّبِيعِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ صَاحِبٍ إِبِلٍ وَلَا بَقَرٍ وَلَا عَنَمٍ، لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا. إِلَّا أَفْعِدَ لَهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِقَاعُ قَرْقَرٍ. تَطْوُهُ ذَاتُ الظِّلْفِ بِظُلْفِهَا. وَتَنْطَحُهُ ذَاتُ الْقَرْنِ بِقَرْنِهَا. لَيْسَ فِيهَا يَوْمَئِذٍ جَمَاءٌ وَلَا مَكْسُورَةٌ الْقَرْنِ». قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: «إِطْرَافُ فَحْلِهَا. وَإِعَارَةُ دَلْوِهَا. وَمَيْبَحُهَا. وَحَلَبُهَا عَلَى الْمَاءِ. وَحَمْلُ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَلَا مِنْ صَاحِبٍ مَالٍ

لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهُ إِلَّا تَحَوَّلَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَجَاعًا أَفْرَعًا. يَتَّبِعُ صَاحِبُهُ حَيْثُمَا ذَهَبَ. وَهُوَ يَفِرُّ مِنْهُ. وَيُقَالُ: هَذَا مَالُكَ الَّذِي كُنْتَ تَبْخُلُ بِهِ. فَإِذَا رَأَى أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْهُ. أَذْخَلَ يَدَهُ فِي فِيهِ. فَجَعَلَ يَقْضُمُهَا كَمَا يَقْضُمُ الْفَحْلُ.»

(بَابُ إِتْمَانِ الزَّكَاةِ)

الشرح: قوله ﷺ: (ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي منها حقها) إلى آخر الحديث. هذا الحديث صريح في وجوب الزكاة في الذهب والفضة، ولا خلاف فيه وكذا باقي المذكورات من الإبل والبقر والغنم.

قوله ﷺ: (كلما بردت أعيدت له) هكذا هو في بعض النسخ (بردت) بالباء، وفي بعضها (ردت) بحذف الباء وبضم الراء، وذكر القاضي الروائين وقال: الأولى هي الصواب، قال: والثانية رواية الجمهور.

قوله ﷺ: (حلبها يوم وردها) هو بفتح اللام على اللغة المشهورة، وحكي إسكانها، وهو غريب ضعيف وإن كان هو القياس.

قوله ﷺ: (يطح لها بقاع قرقر) القاع: المستوي الواسع من الأرض يعلوه ماء السماء فيمسكه، قال الهروي: وجمعه قيعا وقيعان، مثل جابر وجيرة وجيران. والقرقر: المستوي أيضا من الأرض الواسع وهو بفتح القافين.

قوله: (بطح) قال جماعة: معناه: ألقي على وجهه، قال القاضي: قد جاء في رواية للبخاري يخطط وجهه بأخفافها، قال: وهذا يقتضي أنه ليس من شرط البطح كونه على الوجه، وإنما هو في اللغة بمعنى البسط والمد، فقد يكون على وجهه، وقد يكون على ظهره، ومنه سميت بطحاء مكة لانبساطها.

قوله ﷺ: (كلما مر عليه أولاها رد عليه أخرها) هكذا هو في جميع الأصول في هذا الموضع، قال القاضي عياض قالوا: هو تغيير وتصحيف، وصوابه ما جاء بعده في الحديث الآخر من رواية سهيل عن أبيه، وما جاء في حديث المعرور بن سويد عن أبي ذر (كلما مر عليه أخرها رد عليه أولاها) وبهذا ينتظم الكلام.

قوله ﷺ: (فيري سبيله) ضبطناه بضم الباء وفتحها ورفع لام (سبيله) ونصبها. قوله ﷺ: (ليس فيها عقصاء ولا جلهاء ولا عضباء) قال أهل اللغة: العقصاء: ملتوية القرنين، والجلهاء: التي لا قرن لها، والعضباء: التي انكسر قرننها الداخِل.

قوله ﷺ: (تنطحه) بكسر الطاء وفتحها لغتان، حكاهما الجوهري وغيره، والكَسْر أَفْصَحُ وهو المعروف في الرواية.

قوله ﷺ: (ولا صاحب بقر) إلى آخره. فيه دليل على وجوب الزكاة في البقر، وهذا

أصح الأحاديث الواردة في زكاة البقر.

قوله ﷺ: (أوفر ما كانت لا يفقد منها فصيلاً واحداً) في الرواية الأخرى (أعظم ما كانت) هذا للزيادة في عقوبته بكثرتها وقوتها وكمال خلقها، فتكون أثقل في وطئها، كما أن ذوات القرون تكون بقرونها ليكون أنكى وأصوب لطلعنها ونطحها.

قوله ﷺ: (وتطؤه بأظلافها) الظلف للبقر والغنم والظباء، وهو المنشق من القوائم، والخف للبعير، والقدم للأدمي، والحافر للفرس والبغل والحصار.

قوله ﷺ في الخيل: (فأما التي هي له وزر) هكذا هو في أكثر النسخ (التي) ووقع في بعضها (الذي) وهو أوضح وأظهر. قوله ﷺ: (ونواء لأهل الإسلام) هو بكسر النون وبالممد أي مناواة ومعاداة.

قوله ﷺ: (ربطها في سبيل الله) أي أعدها للجهاد، وأصله من الربط، ومنه الرباط، وهو حبس الرجل نفسه في الثغر وإعداده الأهبة لذلك.

قوله ﷺ في الخيل: (ثم لم ينس حق الله في ظهورها ولا رقابها) استدل به أبو حنيفة على وجوب الزكاة في الخيل، ومذهبه أنه إن كانت الخيل كلها ذكوراً فلا زكاة فيها، وإن كانت إناثاً، أو ذكوراً وإناثاً وجبت الزكاة، وهو بالخيار إن شاء أخرج عن كل فرس ديناراً، وإن شاء قومها وأخرج ربع عشر القيمة. وقال مالك والشافعي وجماعير العلماء: لا زكاة في الخيل بحال للحديث السابق «ليس على المسلم في فرسه صدقة» وتأولوا هذا الحديث على أن المراد أنه يجاهد بها، وقد يجب الجهاد بها إذا تعين، وقيل: يحتمل أن المراد بالحق في رقابها الإحسان إليها، والقيام بعلفها وسائر مؤناتها. والمراد بظهورها: إطراق فحلها إذا طلبت عاريتها، وهذا على النذب. وقيل: المراد حق الله مما يكسب من مال العدو على ظهورها وهو خمس الغنيمة.

قوله ﷺ: (ولا تقطع طولها) هو بكسر الطاء وفتح الواو، ويقال: (طيلها) بالياء، كذا جاء في الموطأ، والطول والطيل: الحبل الذي تربط فيه. قوله ﷺ: (ولا تقطع طولها فاستننت شرقاً أو شرفين) معنى استننت: أي جرت. والشرف - بفتح الشين المعجمة والراء - وهو العالي من الأرض، وقيل: المراد هنا طلقاً أو طلقين.

قوله ﷺ: (فشربت ولا يريد أن يسقيها إلا كتب الله له عدد ما شربت حسنات) هذا من باب التنبيه؛ لأنه إذا كان تحصل له هذه الحسنات من غير أن يقصد سقيها فإذا قصده فأولى بإضعاف الحسنات.

قوله ﷺ: (ما أنزل الله علي في الحمر شيء إلا هذه الآية الفاذة الجامعة) معنى الفاذة: القليلة النظير، والجامعة: أي العامة المتناولة لكل خير ومعروف. وفيه إشارة إلى التمسك بالعموم.

ومعنى الحديث: لم ينزل علي فيها نصٌ بعينها، لكن نزلت هذه الآية العامة، وقد يحتج

به من قال: لا يجوز الاجتهاد للنبي ﷺ، وإنما كان يحكم بالوحي، ويجب للجمهور القائلين بجواز الاجتهاد بأنه لم يظهر له فيها شيء.

قوله ﷺ: (ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته) قال الإمام أبو جعفر الطبري: الكنز كل شيء مجموع بعضه على بعض، سواء كان في بطن الأرض أم على ظهرها، زاد صاحب العين وغيره: وكان مخزوناً، قال القاضي: واختلف السلف في المراد بالكنز المذكور في القرآن والحديث، فقال أكثرهم: هو كل مال وجبت فيه الزكاة فلم تؤد، فأما مال أخرجت زكاته فليس بكنز، وقيل: الكنز هو المذكور عن أهل اللغة، ولكن الآية منسوخة بوجوب الزكاة، وقيل: المراد بالآية أهل الكتاب المذكورون قبل ذلك، وقيل: كل ما زاد على أربعة آلاف فهو كنز وإن أدبت زكاته، وقيل: هو ما فضل عن الحاجة. ولعل هذا كان في أول الإسلام وضيق الحال. واتفق أئمة الفتوى على القول الأول، وهو الصحيح لقوله ﷺ: (ما من صاحب كنز لا يؤدي زكاته...) وذكر عقابه، وفي الحديث الآخر: «من كان عنده مال فلم يؤد زكاته مثل له شجاعاً أقرع» وفي آخره «فيقول: أنا كنزك».

قوله ﷺ: (الخيال في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) جاء تفسيره في الحديث الآخر في الصحيح «الأجر والمغنم» وفيه دليل على بقاء الإسلام والجهاد إلى يوم القيامة. والمراد قبيل القيامة بيسير، أي حتى تأتي الرياح الطيبة من قبل اليمن تقيض روح كل مؤمن ومؤمنة. كما ثبت في الصحيح. قوله ﷺ: (وأما التي هي عليه وزر فالذي يتخذها أشراً وبطراً وبذخاً ورياء الناس) قال أهل اللغة: الأشر - بفتح الهمزة والشين - وهو المرح واللجاج. وأما البطر: فالطغيان عند الحق. وأما البذخ: فيفتح الباء والذال المعجمة، وهو بمعنى الأشر والبطر.

قوله ﷺ: (إلا جاءت يوم القيامة أكثر ما كانت قط وقعد لها) وكذلك في البقر والغنم، هكذا هو في الأصول بالثاء المثلثة. (وقعد) بفتح القاف والعين. وفي (قط) لغات حكاهن الجوهري، والفصيحة المشهورة (قط) مفتوحة القاف مشددة الطاء، قال الكسائي: كانت (قطط) بضم الحروف الثلاثة فأسكن الثاني ثم أدغم. والثانية (قط) بضم القاف تتبع الضمة كقولك: مد يا هذا. والثالثة (قط) بفتح القاف وتخفيف الطاء. والرابعة (قط) بضم القاف والطاء المخففة، وهي قليلة، هذا إذا كانت بمعنى الدهر، فأما التي بمعنى (حسب) وهو الاكتفاء فمفتوحة ساكنة الطاء، تقول: رأيته مرة (فقط) فإن أضفت قلت: (قطك) هذا الشيء أي حسبك (وقطني) و (قطي) و (قطه) و (قطاه).

قوله ﷺ: (شجاعاً أقرع) الشجاع: الحية الذكر، والأقرع: الذي تمعط شعره لكثرة سمه، وقيل: الشجاع الذي يواثب الراجل والفارس ويقوم على ذنبه، وربما بلغ رأس الفارس ويكون في الصحاري. قوله ﷺ: (مثل له شجاعاً أقرع) قال القاضي: ظاهره أن الله تعالى خلق هذا الشجاع لعذابه، ومعنى (مثل) أي نصب وصير بمعنى أن ماله يصير

على صورة الشجاع. قوله ﷺ: (سلك بيده في فيه فيقضمها قضم الفحل) معنى (سلك) أدخل ويقضمها بفتح الضاد يقال: قضمت الدابة شعيرها - بكسر الضاد - تقضمه - بفتحها - إذا أكلته.

قوله ﷺ: (ليس فيها جماء) هي التي لا قرن لها.

قوله: (قلنا: يا رسول الله وما حقها؟ قال: إطراق فحلها وإعارة دلوها ومنيحتها وحبها على الماء وحمل عليها في سبيل الله) قال القاضي: قال المازري: يحتمل أن يكون هذا الحق في موضع تتعين فيه المواساة. قال القاضي: هذه الألفاظ صريحة في أن هذا الحق غير الزكاة، قال: ولعل هذا كان قبل وجوب الزكاة. وقد اختلف السلف في معنى قول الله تعالى: ﴿ففي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم﴾ فقال الجمهور: المراد به الزكاة وأنه ليس في المال حق سوى الزكاة، وأما ما جاء غير ذلك فعلى وجه النذب ومكارم الأخلاق؛ ولأن الآية إخبار عن وصف قوم أثنى عليهم بخصال كريمة فلا يقتضي الوجوب كما لا يقتضيه قوله تعالى: ﴿كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون﴾ وقال بعضهم: هي منسوخة بالزكاة، وإن كان لفظه لفظ خبر فمعناه أمر، قال: وذهب جماعة - منهم الشعبي والحسن وطاوس وعطاء ومسروق وغيرهم - إلى أنها محكمة، وأن في المال حقاً سوى الزكاة من فك الأسير وإطعام المضطر والمواساة في العسرة وصلة القرابة.

قوله ﷺ: (ومنيحتها) قال أهل اللغة: المنيحة ضربان: أحدهما: أن يعطي الإنسان آخر شيئاً هبة، وهذا النوع يكون في الحيوان والأرض والأثاث وغير ذلك. الثاني: أن المنيحة نافذة أو بكرة أو شاة ينتفع بلبنها ووبرها وصوفها وشعرها زماناً ثم يردّها، ويقال: منحه يمنحه بفتح النون في المضارع وكسرّها، فأما حلبها يوم وردّها ففيه رفق بالماشية وبالمساكين؛ لأنه أهون على الماشية وأرفق بها وأوسع عليها من حلبها في المنازل، وهو أسهل على المساكين، وأمكن في وصولهم إلى موضع الحلب ليواسوا. والله أعلم.

(٧) بَابُ إِزْضَاءِ السَّعَةِ

٢٩ - (٩٨٩) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضَيْلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَعْدَرِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي إِسْمَاعِيلَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ هَلَالٍ الْعَيْبِيُّ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: إِنَّ نَاسًا مِنَ الْمُصَدِّقِينَ يَأْتُونَنَا فَيَطْلِمُونَنَا. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرْضُوا مُصَدِّقَكُمْ». قَالَ جَرِيرٌ: مَا صَدَرَ عَنِّي مُصَدِّقٌ، مُنْذُ سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِلَّا وَهُوَ عَنِّي رَاضٍ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ. أَخْبَرَنَا أَبُو أُسَامَةَ. كُلُّهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ. بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوُهُ.

(بَابُ إِرْضَاءِ السَّعَاءِ)

الشرح: قوله: (إن ناساً من المتصدقين يأتوننا فيظلموننا فقال رسول الله ﷺ: أرضوا مصدقيكم) المصدقون - بتخفيف الصاد - وهم السعاة العاملون على الصدقات. وقوله ﷺ: (أرضوا مصدقيكم) معناه: ببذل الواجب وملاطفتهم وترك مشاققتهم، وهذا محمول على ظلم لا يفسد به الساعي، إذ لو فسق لانعزل ولم يجب الدفع إليه، بل لا يجرى. والظلم قد يكون بغير معصية فإنه مجاوزة الحد، ويدخل في ذلك المكروهات.

* * *

(٨) بَابُ تَغْلِيظِ عُقُوبَةِ مَنْ لَا يُؤَدِّي الزَّكَاةَ

٣٠ - (٩٩٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ عَنْ أَبِي ذَرٍّ. قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ. فَلَمَّا رَأَيْتِي قَالَ: «هُمُ الْأَخْسَرُونَ. وَرَبُّ الْكَعْبَةِ!» قَالَ: فَجِئْتُ حَتَّى جَلَسْتُ. فَلَمْ أَتَقَارَّ أَنْ قُمْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي! مَنْ هُمْ؟ قَالَ: «هُمُ الْأَكْثَرُونَ أَمْوَالًا. إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا (مَنْ بَيَّنَّ يَدِيهِ وَمَنْ خَلْفَهُ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ) وَقَلِيلٌ مَا هُمْ. مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ وَلَا بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي زَكَاتَهَا إِلَّا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا كَانَتْ وَأَسْمَنَهُ. تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَنْطَوُّهُ بِأُظْلَافِهَا. كُلَّمَا نَفَذَتْ أَخْرَاها عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا. حَتَّى يَقْضَى بَيْنَ النَّاسِ». [خ: ٦٦٣٨]

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ. حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ الْمَعْرُورِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ جَالِسٌ فِي ظِلِّ الْكَعْبَةِ. فَذَكَرَ نَحْوَ حَدِيثِ وَكِيعٍ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا عَلَى الْأَرْضِ رَجُلٌ يَمُوتُ. فَيَدْعُ إِبِلًا أَوْ بَقَرًا أَوْ غَنَمًا، لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا.»

٣١ - (٩٩١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمْعِيُّ حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ (يَعْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا يُسْرِنِي أَنْ لِي أَخْذًا ذَهَبًا، تَأْتِي عَلَيَّ ثَالِثَةً وَعِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ، إِلَّا دِينَارٌ أَرْضَدُهُ لِذَيْنِ عَلَيَّ». [خ: ٧٢٢٨]

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِهِ.

(بَابُ تَقْلِيظِ عَقْرِيَّةٍ مِنْ لَدَى يُؤَدِّيهِ الرَّكَّةُ)

الشرح: قوله: (لم أتقار) أي لم يمكنني القرار والنيات. قوله ﷺ: (هم الأخسرون ورب الكعبة) ثم فسر (هم) فقال: (هم الأكثرون أموالاً إلا من قال هكذا وهكذا وهكذا من بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن شماله وقليل ما هم) فيه: الحث على الصدقة في وجوه الخير، وأنه لا يقتصر على نوع من وجوه البر، بل ينفق في كل وجه من وجوه الخير يحضر. وفيه: جواز الحلف بغير تحليف، بل هو مستحب إذا كان فيه مصلحة كتوكيد أمر وتحقيقه ونفي المجاز عنه. وقد كثرت الأحاديث الصحيحة في حلف رسول الله ﷺ في هذا النوع لهذا المعنى، وأما إشارته ﷺ إلى قدام ووراء والجانبين فمعناها ما ذكرنا أنه ينبغي أن ينفق متى حضر أمر مهم.

قوله ﷺ: (كلما نفدت أخرها عادت عليه أولها) هكذا ضبطناه (نفدت) بالبدال المهملة (ونفدت) بالذال المعجمة وفتح الفاء، وكلاهما صحيح.

(٩) بَابُ التَّرْغِيبِ فِي الصَّدَقَةِ

٣٢ - (٩٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ. كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ. قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: كُنْتُ أُمِيشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرَّةِ الْمَدِينَةِ، عِشَاءً. وَنَحْنُ نَنْظُرُ إِلَى أُخَيْدٍ. فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ» قَالَ: قُلْتُ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ «مَا أَحْبَبُّ أَنْ أُحْدَا ذَاكَ عِنْدِي ذَهَبٌ. أَمْسَى ثَالِثَةً عِنْدِي مِنْهُ دِينَارٌ. إِلَّا دِينَارًا أَرْضَدُهُ لِدَيْنٍ. إِلَّا أَنْ أَقُولَ بِهِ فِي عِبَادِ اللَّهِ. هَكَذَا (حَتَّى بَيْنَ يَدَيْهِ) وَهَكَذَا (عَنْ يَمِينِهِ) وَهَكَذَا (عَنْ شِمَالِهِ) قَالَ: ثُمَّ مَشَيْتَا فَقَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ» قَالَ: قُلْتُ: لَيْتَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «إِنَّ الْأَثَرَيْنِ هُمُ الْأَقْلَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا» بِمِثْلِ مَا صَنَعَ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى. قَالَ: ثُمَّ مَشَيْتَا. قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ! كَمَا أَنْتَ حَتَّى آتِيكَ» قَالَ: فَأَنْطَلَقَ حَتَّى تَوَارَى عَنِّي قَالَ: سَمِعْتُ لَغَطًا وَسَمِعْتُ صَوْتًا. قَالَ: فَقُلْتُ: لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ غَرَضَ لهُ. قَالَ: فَهَمَمْتُ أَنْ أَتَّبِعُهُ. قَالَ: ثُمَّ ذَكَرْتُ قَوْلَهُ: «لَا تَبْرَحْ حَتَّى آتِيكَ» قَالَ: فَأَنْتَظِرُهُ. فَلَمَّا جَاءَ ذَكَرْتُ لهُ الَّذِي سَمِعْتُ قَالَ: فَقَالَ: «ذَاكَ جَبْرِيلُ. أَتَانِي فَقَالَ: مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ» قَالَ:

قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ». [خ: ٦٢٦٨]

٣٣ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا جَبْرِ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ (وَهُوَ ابْنُ رُفَيْعٍ) عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: خَرَجْتُ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي. فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي وَحْدَهُ. لَيْسَ مَعَهُ إِنْسَانٌ. قَالَ: فَطَلْتُ أَنَّهُ يَكْرَهُ أَنْ يَمْشِيَ مَعَهُ أَحَدٌ، قَالَ: فَجَعَلْتُ أَتَمَشِي فِي ظِلِّ الْقَمَرِ. فَالْتَفَتَ فَرَأَنِي. فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» فَقُلْتُ: أَبُو ذَرٍّ. فَجَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ. قَالَ: «يَا أَبَا ذَرٍّ! تَعَالَهُ» قَالَ: فَتَمَشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً. فَقَالَ: «إِنَّ الْمَكْثُرِينَ هُمُ الْمُقْبِلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ. إِلَّا مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ خَيْرًا. فَتَفَحَّ فِيهِ يَمِينُهُ وَشِمَالُهُ، وَبَيَّنَّ يَدَيْهِ وَوَرَاءَهُ، وَعَمِلَ فِيهِ خَيْرًا» قَالَ: فَتَمَشَيْتُ مَعَهُ سَاعَةً. فَقَالَ: «اجْلِسْ هَا هُنَا» قَالَ: فَأَجْلَسَنِي فِي قَاعٍ حَوْلَهُ جِجَارَةً. فَقَالَ لِي: «اجْلِسْ هَا هُنَا حَتَّى أَرْجِعَ إِلَيْكَ» قَالَ: فَانْطَلَقَ فِي الْحَرَّةِ حَتَّى لَا أَرَاهُ. فَلَبِثَ عَنِّي. فَأَطَالَ اللَّبْثُ. ثُمَّ إِنِّي سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُقْبِلٌ وَهُوَ يَقُولُ: «وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى» قَالَ: فَلَمَّا جَاءَ لَمْ أَصْبِرْ فَقُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! جَعَلَنِي اللَّهُ فِدَاكَ. مَنْ تُكَلِّمُ فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ؟ مَا سَمِعْتُ أَحَدًا يَرْجِعُ إِلَيْكَ شَيْئًا. قَالَ: «ذَلِكَ جَبْرِيلُ. عَرَضَ لِي فِي جَانِبِ الْحَرَّةِ. فَقَالَ: بَشِّرْ أَمْتَكَ أَنَّهُ مِنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ فَقُلْتُ: يَا جَبْرِيلُ وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: قُلْتُ: وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: نَعَمْ وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى؟ قَالَ: نَعَمْ وَإِنْ شَرِبَ الْخَمْرَ». [خ: ٦٤٤٣]

(بَابُ التَّوْبَةِ فِي الصَّارِقِ)

الشرح: قوله: (سمعت لفظاً) هو بفتح الغين وإسكانها لغتان، أي جلبه وصوتاً غير مفهوم.

قوله ﷺ: (يا أبا ذر) فيه مناداة العالم والكبير صاحبه بكنيته إذا كان جليلاً.

قوله: (من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق) فيه: دلالة لمذهب أهل الحق: أنه لا يخلد أصحاب الكبائر في النار خلافاً للخوارج والمعتزلة، وخص الزنا والسرقة بالذكر لكونهما من أفحش الكبائر، وهو داخل في أحاديث الرجاء.

قوله: (فالتفت فرأني فقال: من هذا؟ فقلت: أبو ذر) فيه: جواز تسمية الإنسان نفسه بكنيته إذا كان مشهوراً بها دون اسمه، وقد كثر مثله في الحديث. قوله ﷺ: (إلا من أعطاه الله خيراً فنفع فيه يمينه وشماله وبين يديه ووراءه وعمل فيه خيراً)

المراد بالخير الأول المال، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ﴾ أي المال، والمراد بالخير الثاني: طاعة الله تعالى، والمراد بيمينه وشماله ما سبق أنه جميع وجوه المكارم والخير. ونفخ بالحاء المهملة أي ضرب يديه فيه بالعطاء. والنفخ: الرمي والضرب.

قوله: (فانطلق في الحرة) هي الأرض الملبسة حجارة سوداء. قوله ﷺ: (قلت: وإن سرق وإن زنا؟ قال: نعم، وإن شرب الخمر) فيه تغليظ تحريم الخمر.

* * *

(١٠) باب في الكنازين للأموال والتغليظ عليهم

٣٤ - (٩٩٢) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِدْرِاهِيمَ عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ، عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ. قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ. فَبَيْنَا أَنَا فِي خَلْقَةٍ فِيهَا مَلَأٌ مِنْ قُرَيْشٍ. إِذْ جَاءَ رَجُلٌ أَحْسَنُ الثِّيَابِ. أَحْسَنُ الْجَسَدِ. أَحْسَنُ الْوَجْهِ. فَقَامَ عَلَيْهِمْ فَقَالَ: بَشِّرِ الْكَانِزِينَ بِرَضْفٍ يُحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارٍ جَهَنَّمَ. فَيُوضَعُ عَلَى خَلْمَةٍ تُذَيِّ أَحَدِهِمْ. حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نَغْصٍ كَيْفِيٍّ. وَيُوضَعُ عَلَى نَغْصٍ كَيْفِيٍّ. حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ خَلْمَةٍ تُذَيِّهِ يَنْزَلُ. قَالَ: فَوَضَعَ الْقَوْمُ رُءُوسَهُمْ. فَمَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ رَجَعَ إِلَيْهِ شَيْئًا. قَالَ: فَأَذْبِرْ. وَاتَّبِعْتُهُ حَتَّى جَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ فَقُلْتُ: مَا رَأَيْتُ هَؤُلَاءِ إِلَّا كَرِهُوا مَا قُلْتُ لَهُمْ. قَالَ: إِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا. إِنَّ خَلِيلِي أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ دَعَانِي فَأَجَبْتُهُ فَقَالَ: «أَتَرَى أَحَدًا؟» فَتَنَظَّرْتُ مَا عَلَيَّ مِنَ الشَّمْسِ وَأَنَا أَطُرُّ أَنَّهُ يَبْعَثُنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ فَقُلْتُ: أَرَاهُ. فَقَالَ: «مَا يَسْرُرُنِي أَنْ لِي مِثْلُهُ ذَهَبًا أَنْفَقَهُ كُلَّهُ. إِلَّا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ» ثُمَّ هَؤُلَاءِ يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا. لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا. قَالَ: قُلْتُ: مَا لَكَ وَلِإِخْوَتِكَ مِنْ قُرَيْشٍ، لَا تَغْتَرِبُهُمْ وَتُصِيبُ مِنْهُمْ. قَالَ: لَا. وَرَبُّكَ! لَا أَسْأَلُهُمْ عَنْ دُنْيَا. وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ. حَتَّى أَلْحَقَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ. [خ: ١٤٠٧]

٣٥ - (...) وَحَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ. حَدَّثَنَا أَبُو الْأَشْهَبِ. حَدَّثَنَا خُلَيْدُ الْعَصْرِيُّ عَنْ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ. قَالَ: كُنْتُ فِي نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ. فَمَرُّ أَبُو ذَرٍّ وَهُوَ يَقُولُ: بَشِّرِ الْكَانِزِينَ بِكَيٍّ فِي ظُهُورِهِمْ. يَخْرُجُ مِنْ جُنُوبِهِمْ. وَيَكِيٍّ مِنْ قِبَلِ أَفْئِدَتِهِمْ. يَخْرُجُ مِنْ جَنَابِهِمْ. قَالَ: ثُمَّ تَنَحَّى فَقَعَدَ. قَالَ: قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالُوا: هَذَا أَبُو ذَرٍّ. قَالَ: فَقُمْتُ إِلَيْهِ فَقُلْتُ: مَا شَيْءٌ سَمِعْتُكَ تَقُولُ فَبَيْتِل؟ قَالَ مَا قُلْتُ إِلَّا شَيْئًا قَدْ سَمِعْتُهُ مِنْ نَبِيِّهِمْ ﷺ. قَالَ: قُلْتُ: مَا تَقُولُ فِي هَذَا الْعَطَاءِ؟ قَالَ: أَخُذْهُ؛ فَإِنَّ فِيهِ الْيَوْمَ مَعُونَةً. فَإِذَا كَانَ

ثُمَّ نَأْتِي لِدِينِكَ فَدَعُهُ.

(تَابَ فِي الْكَتَائِبِ لِأَمْثَالِ التَّقْلِيظِ عَلَيْهِمْ)

الشرح: قوله: (فبينما أنا في حلقة فيها ملأ من قریش) الملاء: الأشراف، ويقال أيضًا للجماعة، والحلقة بإسكان اللام، وحكى الجوهري لغة رديئة في فتحها. وقوله: (بينما أنا في حلقة) أي بين أوقات قعودي في الحلقة.

قوله: (إذ جاء رجل أخشن الثياب أخشن الجسد أخشن الوجه) هو بالخاء والشين المعجمتين في الألفاظ الثلاثة، ونقله القاضي هكذا عن الجمهور، وهو من الخشونة قال: وعند ابن الحذاء في الأخير خاصة حسن الوجه من الحسن، ورواه القابسي في البخاري حسن الشعر والثياب والهيئة، من الحسن، ولغيره: خشن من الخشونة وهو أصوب.

قوله: (فقام عليهم) أي وقف.

قوله: (عن أبي ذر قال: بشر الكانزين برضف يحمى عليه في نار جهنم فيوضع على حلمة ثدي أحدهم حتى يخرج من نغض كتفيه ويوضع على نغض كتفيه حتى يخرج من حلمة ثدييه يتزلزل).

أما قوله: (بشر الكانزين) فظاهره أنه أراد الاحتجاج لمذهبه في أن الكنز كل ما فضل عن حاجة الإنسان، هذا هو المعروف من مذهب أبي ذر، وروي عنه غيره، والصحيح الذي عليه الجمهور أن الكنز هو المال الذي لم تؤد زكاته، فأما إذا أدبت زكاته فليس بكنز، سواء كثر أم قل، وقال القاضي: الصحيح أن إنكاره إنما هو على السلاطين الذين يأخذون لأنفسهم من بيت المال ولا ينفقونه في وجوهه، وهذا الذي قاله القاضي باطل؛ لأن السلاطين في زمنه لم تكن هذه صفتهم ولم يخونوا في بيت المال، إنما كان في زمنه أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم وتوفي في زمن عثمان سنة ثنتين وثلاثين.

قوله: (برضف) هي الحجارة المحماة.

وقوله: (يحمى عليه) أي يوقد عليه. وفي جهنم مذهبان لأهل العربية أحدهما: أنه اسم عجمي فلا ينصرف للعجمة والعلمية، قال الواحدي: قال يونس وأكثر النحويين: هي أعجمية لا تنصرف للتعريف والعجمة، وقال آخرون: هو اسم عربي سميت به لبعدها، ولم ينصرف للعلمية والتأنيث، قال قطرب عن رؤية يقال: بر جهنم أي بعيدة القعر، وقال الواحدي في موضع آخر: قال بعض أهل اللغة: هي مشتقة من الجهومة وهي الغلظ، يقال: جهم الوجه أي غلظه، وسميت جهنم لغلظ أمرها في العذاب.

وقوله: (ثدي أحدهم) فيه جواز استعمال الثدي في الرجل وهو الصحيح، ومن أهل اللغة من أنكره وقال: لا يقال ثدي إلا للمرأة، ويقال في الرجل: ثدوؤة، وقد سبق بيان هذا

مبسوطاً في كتاب الإيمان في حديث الرجل الذي قتل نفسه بسيفه فجعل ذبابه بين يديه، وسبق أن الثدي يذكر ويؤث.

قوله: (نغض كتفيه) هو بضم النون وإسكان العين المعجمة وبعدها ضاد معجمة، وهو العظم الرقيق الذي على طرف الكتف، وقيل: هو أعلى الكتف، ويقال له أيضاً: الناعض. وقوله: (يتزلزل) أي يتحرك، قال القاضي: قيل معناه أنه بسبب نضجه يتحرك لكونه يهترى، قال: والصواب أن الحركة والتزلزل إنما هو للرضف، أي يتحرك من نغض كتفه حتى يخرج من حلمة ثديه، ووقع في بعض النسخ (على حلمة ثدي أحدهم إلى قوله: حتى يخرج من حلمة ثديه). يافراد الثدي في الأول، وتثنيته في الثاني، وكلاهما صحيح.

قوله: (لا تعترتهم) أي تأتيتهم وتطلب منهم، يقال: عروته واعتريته واعترته إذا أتيت تطلب منه حاجة.

قوله: (لا أسألهم عن دنيا ولا أستفتيهم عن دين) هكذا هو في الأصول (عن دنيا)، وفي رواية البخاري: «لا أسألهم دنيا» بحذف (عن) وهو الأجود. أي لا أسألهم شيئاً من متاعها.

قوله: (حدثنا خليل المعصري) هو بضم الخاء المعجمة وفتح اللام وإسكان الياء، والمعصري بفتح العين والصاد المهملتين منسوب إلى بني عصر.

* * *

(١١) بَابُ الْحَثِّ عَلَى التَّفَقُّهِ وَتَبْيِثِ الْمُنْفِقِ بِالْخَلْفِ

٣٦ - (٩٩٣) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. يُبَلِّغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ قَالَ: «قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: يَا ابْنَ آدَمَ! أَتَفِقُ أَتَفِقُ عَلَيْكَ». وَقَالَ: «يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى» (وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ مَلَأَنُ) سَخَاءً. لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ.

٣٧ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَشَامٍ. حَدَّثَنَا مَعْمَرُ بْنُ زَائِدٍ عَنْ هَشَامِ بْنِ مُتَبِّهِ، أَجَبِي وَهَبُ بْنُ مُتَبِّهِ. قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا. وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَالَ لِي: أَتَفِقُ أَتَفِقُ عَلَيْكَ». وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَمِينُ اللَّهِ مَلَأَى لَا يَغِيضُهَا سَخَاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ. أَرَأَيْتُمْ مَا أَتَفِقُ مَذْ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ. فَإِنَّهُ لَمْ يَغِيضْ مَا فِي يَمِينِهِ» قَالَ: «وَعَرَّشَهُ عَلَى الْمَاءِ وَبَيَّهَ الْأُخْرَى الْقَبْضُ. يَزْفَعُ وَيُخْفِضُ». [ج: ٤٦٨٤]

(بَابُ النَّصَبِ عَلَى التَّفَقُّهِ وَتَبْيِيزِ الْمُنْفَعِ بِالْمَلَأَةِ)

الشرح: قوله عز وجل: (أنفق أنفق عليك) هو معنى قوله عز وجل: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ فيتضمن الحث على الإنفاق معنى في وجوه الخير والتبشير بالخلف من فضل الله تعالى. قوله ﷺ: (يمين الله ملأى). وقال ابن نمير: ملآن) هكذا وقعت رواية ابن نمير بالنون. قالوا: وهو غلط منه، وصوابه (ملأى)، كما في سائر الروايات، ثم ضبطوا رواية ابن نمير من وجهين: أحدهما، إسكان اللام وبعدها همزة، والثاني، (ملان) بفتح اللام بلا همزة.

قوله ﷺ: (يمين الله ملأى سحاء لا يغيضها شيء الليل والنهار) ضبطوا (سحاء) بوجهين أحدهما: سحاء بالتثنية على المصدر، وهذا هو الأصح الأشهر، والثاني: حكاة القاضي (سحاء) بالمد على الوصف، ووزنه فعلاء صفة لليد، والسح: الصب الدائم، والليل والنهار في هذه الرواية منصوبان على الظرف.

ومعنى (لا يغيضها شيء) أي لا ينقصها، يقال: غاض الماء وغاضه الله، لازم ومتعدي. قال القاضي: قال الإمام المازري: هذا مما يتأول؛ لأن اليمين إذا كانت بمعنى المناسبة للشمال لا يوصف بها الباري سبحانه وتعالى؛ لأنها تتضمن إثبات الشمال، وهذا يتضمن التحديد، ويتقدس الله سبحانه عن التجسيم والحد، وإنما خاطبهم رسول الله ﷺ بما يفهمونه، وأراد الإخبار بأن الله تعالى لا ينقصه الإنفاق، ولا يمسك خشية الإملاق جل الله عن ذلك. وعبر ﷺ عن توالي النعم بسح اليمين؛ لأن الباذل منا يفعل ذلك بيمينه، قال: ويحتمل أن يريد بذلك أن قدرة الله سبحانه وتعالى على الأشياء على وجه واحد لا يختلف ضعفاً وقوة، وأن المقدورات تقع بها على جهة واحدة، ولا تختلف قوة وضعفاً كما يختلف فعلنا باليمين والشمال تعالى الله عن صفات المخلوقين ومثابته المحدثين.

وأما قوله ﷺ في الرواية الثانية: (وبيده الأخرى القبض) فمعناه: أنه وإن كانت قدرته سبحانه وتعالى واحدة فإنه يفعل بها المختلفات ولما كان ذلك فينا لا يمكن إلا بيدتين، عبر عن قدرته على التصرف في ذلك باليدتين ليفهمهم المعنى المراد بما اعتادوه من الخطاب على سبيل المجاز. هذا آخر كلام المازري.

قوله في رواية محمد بن رافع: (لا يغيضها سحاء الليل والنهار) ضبطناه بوجهين: نصب الليل والنهار ورفعهما، نصب على الظرف، والرفع على أنه فاعل.

قوله ﷺ: (وبيده الأخرى القبض يخفض ويرفع) ضبطوه بوجهين أحدهما:

(القبض) بالفاء والياء المثناة تحت. والثاني: (القبض) بالقاف والياء الموحدة، وذكر القاضي أنه بالقاف، وهو الموجود لأكثر الرواة، قال: وهو الأشهر والمعروف، قال: ومعنى القبض الموت، وأما القبض - بالفاء - فالإحسان والعطاء والرزق الواسع، قال: وقد يكون

بمعنى القبض بالقاف أي الموت، قال البكرائي: والفيض: الموت. قال القاضي قيس: يقولون: فاضت نفسه - بالضاد - إذا مات، وطئ يقولون: فاضت نفسه بالطاء. وقيل: إذا ذكرت النفس فبالضاد، وإذا قيل: فاض من غير ذكر النفس فبالطاء.

وجاء في رواية أخرى: «وبيده الميزان يخفض ويرفع». فقد يكون عبارة عن الرزق ومقاديره، وقد يكون عبارة عن جملة المقادير. ومعنى (يخفض ويرفع) قيل: هو عبارة عن تقدير الرزق يقتره على من يشاء، ويوسع على من يشاء، وقد يكونان عبارة عن تصرف المقادير بالخلق بالعز والذل. والله أعلم.

* * *

(١٢) باب فضل الثقة على العيال والمملوك وإثم من ضيعهم أو حبس نفقتهم عنهم

٣٨ - (٩٩٤) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهَرَانِيُّ وَقَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. كِلَاهُمَا عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ. قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ. حَدَّثَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي أَسْمَاءَ، عَنْ ثَوْبَانَ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ دِينَارٍ يُنْفَقُهُ الرَّجُلُ. دِينَارٌ يُنْفَقُهُ عَلَى عِيَالِهِ، وَدِينَارٌ يُنْفَقُهُ الرَّجُلُ عَلَى ذَاتِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَدِينَارٌ يُنْفَقُهُ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ».

قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: وَبَدَأَ بِالْعِيَالِ. ثُمَّ قَالَ أَبُو قِلَابَةَ: وَأَيُّ رَجُلٍ أَغْظَمَ أَجْرًا مِنْ رَجُلٍ يُنْفِقُ عَلَى عِيَالٍ صَغَارٍ. يُعْمَلُهُمْ، أَوْ يُنْفِقُهُمُ اللَّهُ بِهِ، وَيُعْطِيهِمْ.

٣٩ - (٩٩٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي كُرَيْبٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَانَ عَنْ مُزَاجِمٍ عَنْ زُفَرٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ. وَدِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ فِي رَقَبَةٍ. وَدِينَارٌ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَى مَسْكِينٍ. وَدِينَارٌ أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ. أَغْظَمُهَا أَجْرًا الَّذِي أَنْفَقْتَهُ عَلَى أَهْلِكَ».

٤٠ - (٩٩٦) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْجَرَمِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ابْنُ أَبِيزٍ الْكِنَانِيُّ عَنْ أَبِيهِ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ عَنْ خَيْثَمَةَ، قَالَ: كُنَّا جُلُوسًا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. إِذْ جَاءَهُ قَهْرَمَانٌ لَهُ، فَدَخَلَ. فَقَالَ: أَعْطَيْتَ الرِّقِيقَ قُوَّتَهُمْ؟ قَالَ: لَا. قَالَ: فَأَنْطَلِقْ فَأَعْطِهِمْ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَخْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ، قُوَّتَهُ».

بَابُ نَضْلِ النَّفَقَةِ عَلَى الْعِيَالِ وَالْمَمْلُوكِ وَإِثْمُ مَنْ ضَيَّقَهُمْ أَوْ حَبَسَ نَفَقَتَهُمْ عَنْهُمْ

الشرح: مقصود الباب: الحث على النفقة على العيال، وبيان عظم الثواب فيه؛ لأن منهم من تجب نفقته بالقرابة ومنهم من تكون مندوبة وتكون صدقةً وصلَةً، ومنهم من تكون واجبة بملك النكاح أو ملك اليمين، وهذا كله فاضل محتوٍ عليه، وهو أفضل من صدقة التطوع، ولهذا قال ﷺ في رواية ابن أبي شيبه: (أعظمها أجرًا الذي أنفقته على أهلك) مع أنه ذكر قبله النفقة في سبيل الله وفي العتق والصدقة، ورجح النفقة على العيال على هذا كله لما ذكرناه، وزاده تأكيدًا بقوله ﷺ في الحديث الآخر: (كفى بالمرء إثمًا أن يحبس عمن يملك قوته) فقوته مفعول يحبس.

قوله: (حدثنا سعيد بن محمد الجرمي) هو بالجيم. قوله (قهرمان) بفتح القاف وإسكان الهاء وفتح الراء وهو الخازن القائم بحوائج الإنسان، وهو بمعنى الوكيل، وهو بلسان الفرس.

(١٣) بَابُ الْإِنْتِدَاءِ فِي النَّفَقَةِ بِالنَّفْسِ ثُمَّ أَهْلِهِ ثُمَّ الْقَرَابَةِ

٤١ - (٩٩٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ. قَالَ: أَعْتَقَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي عُذْرَةَ عَبْدًا لَهُ عَنْ ذُبُرٍ. فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَلَا مَالٌ غَيْرُهُ؟» فَقَالَ: لَا. فَقَالَ: «مَنْ يَشْتَرِيهِ مِنِّي؟» فَاشْتَرَاهُ نَعِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ بِثَمَانِ مِائَةِ دِرْهَمٍ. فَجَاءَ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ: «إِبْدَأْ بِنَفْسِكَ فَتَصَدَّقْ عَلَيْهَا. فَإِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِأَهْلِكَ. فَإِنْ فَضَلَ عَنْ أَهْلِكَ شَيْءٌ فَلِلَّذِي قَرَابَتِكَ. فَإِنْ فَضَلَ عَنْ ذِي قَرَابَتِكَ شَيْءٌ فَهَكَذَا وَهَكَذَا» يَقُولُ: فَبَيْنَ يَدَيْكَ وَعَنْ يَمِينِكَ وَعَنْ شِمَالِكَ. [خ: ٧١٨٦]

(...) وَحَدَّثَنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِسْرَاهِيمَ الدُّورَقِيُّ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ) عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ، أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ (يُقَالُ لَهُ: أَبُو مَذْكُورٍ) أَعْتَقَ غُلَامًا لَهُ عَنْ ذُبُرٍ. يُقَالُ لَهُ: يَغْقُوبُ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ.

(بَابُ الْإِنْتِدَاءِ فِي النَّفَقَةِ بِالنَّفْسِ ثُمَّ أَهْلِهِ ثُمَّ الْقَرَابَةِ)

الشرح: فيه حديث جابر (أن رجلاً أعتق عبدًا له عن دبر فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: ألك مال غيره؟ فقال: لا. فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله العدوي بثمانمائة درهم، فجاء بها رسول الله ﷺ فدفعها إليه ثم قال: ابدأ بنفسك

فتصدق عليها؛ فإن فضل شيء فلاهلك، فإن فضل عن أهلك شيء فلذي قرابتك، فإن فضل عن قرابتك شيء فهكذا وهكذا يقول فيبين يديك، وعن يمينك وعن شمالك). في هذا الحديث فوائد منها: الابتداء في النفقة بالمذكور على هذا الترتيب، ومنها: أن الحقوق والفضائل إذا تزاخمت قدم الأوكد فالأوكد، ومنها: أن الأفضل في صدقة التطوع أن ينوعها في جهات الخير ووجوه البر بحسب المصلحة، ولا ينحصر في جهة بعينها، ومنها: دلالة ظاهرة للشافعي وموافقيه في جواز بيع المدير، وقال مالك وأصحابه: لا يجوز بيعه إلا إذا كان على السيد دين فيباع فيه. وهذا الحديث صريح أو ظاهر في الرد عليهم؛ لأن النبي ﷺ إنما باعه لينفقه سيده على نفسه، والحديث صريح أو ظاهر في هذا، ولهذا قال ﷺ: (ابدأ بنفسك فتصدق عليها...) إلى آخره. والله أعلم.

* * *

(١٤) باب فضل الثقة والصدقة على الأقربين والزوج والأولاد والوالدين ولو كانوا مشركين

٤٢ - (٩٩٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ إِسْحَقَ ابْنِ عُبَيْدٍ اللَّهُ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ أَنْصَارِي بِالْمَدِينَةِ مَالًا. وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُخَى. وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ. قَالَ أَنَسُ: فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ فِي كِتَابِهِ: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. وَإِنَّ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُخَى. وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ. أَرْجُو بَرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ. فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! حَيْثُ شِئْتَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَخْ! ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ. ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ. قَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ فِيهَا. وَإِنِّي أَرَى أَنَّ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ» فَتَقَسَّمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ. (خ: ١٤٦١)

٤٣ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا بِهِزٌ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾. قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَرَى رَبَّنَا يَسْأَلُنَا مِنْ أَمْوَالِنَا. فَأَشْهَدُكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَنِّي قَدْ جَعَلْتُ أَرْضِي، بَيْرُخَا، لِلَّهِ. قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اجْعَلَهَا فِي قَرَابَتِكَ» قَالَ: فَجَعَلَهَا فِي

حَسَنَ بْنِ قَابِثٍ وَأُتِيَ بْنِ كَعْبٍ.

٤٤ - (٩٩٩) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي عُمَرُو عَنْ بُكَيرٍ. عَنْ كُرَيْبٍ، عَنْ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ، أَنَّهَا أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «لَوْ أَعْطَيْتُهَا أَخْوَالَكَ، كَانَ أَعْظَمَ لِأَجْرِكَ». [خ: ٢٥٩٤]

٤٥ - (١٠٠٠) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ الرَّبِيعِ. حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عُمَرُو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقْنَ، يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ! وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ» قَالَتْ: فَرَجَعْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ فَقُلْتُ: إِنَّكَ رَجُلٌ خَفِيفُ ذَاتِ الْيَدِ. وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ. فَأُتِيَ فَاسْأَلْهُ. فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يَجْزِي عَنِّي وَإِلَّا صَرَفْتُهَا إِلَى غَيْرِكُمْ. قَالَتْ: فَقَالَ لِي عَبْدُ اللَّهِ: بَلِ اثْبِتِي أَتْب. قَالَتْ: فَانْطَلَقْتُ. فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِنَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. حَاجَتْنِي حَاجَتُهَا. قَالَتْ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَلْقَيْتُ عَلَيْهِ الْمَهَابَةَ. قَالَتْ: فَخَرَجَ عَلَيْنَا بِلَالٍ فَقُلْنَا لَهُ: اثْبِتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَأَخْبِرَهُ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ بِالْبَابِ تَسْأَلَانِكَ: أَتُجْزَى الصَّدَقَةُ عَنْهُمَا، عَلَى أَرْوَاحِهِمَا، وَعَلَى أَيْتَامٍ فِي حُجُورِهِمَا؟ وَلَا تُخْبِرُهُ مَنْ نَحْنُ. قَالَتْ: فَدَخَلَ بِلَالٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَسَأَلَهُ: فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هُمَا؟» فَقَالَ: امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ وَزَيْنَبُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّ الرِّبَايِبِ؟» قَالَ: امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَهُمَا أَجْرَانِ. أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ». [خ: ١٤٦٦]

٤٦ - (...) حَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ. حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ. حَدَّثَنِي شَقِيقٌ عَنْ عُمَرُو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: فَذَكَرْتُ لِإِبْرَاهِيمَ. فَحَدَّثَنِي عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عُمَرُو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ. بِمِثْلِهِ. سَوَاءٌ. قَالَ: قَالَتْ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ. فَوَآئِي النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ «تَصَدَّقْنَ. وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ». وَسَاقَ الْحَدِيثَ. بِتَخْوِ حَدِيثِ أَبِي الْأَخْوَصِ.

٤٧ - (١٠٠١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ. حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ لِي أَجْرٌ فِي بَيْتِي أَبِي سَلَمَةَ؟ أَنْفَقَ عَلَيْهِمْ. وَلَسْتُ بِقَارِئَتِهِمْ هَكَذَا وَهَكَذَا إِنَّمَا هُمْ بَيْتِي.

فَقَالَ: «نَعَمْ. لَكَ فِيهِمْ أَجْرٌ مَا أَنْفَقْتَ عَلَيْهِمْ». [خ: ٥٣٦٩]

(...) وَحَدَّثَنِي سُؤْدَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ. جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ.

٤٨ - (١٠٠٢) حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَدِيِّ (وَهُوَ ابْنُ ثَابِتٍ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا أَنْفَقَ عَلَى أَهْلِيهِ نَفَقَةً، وَهُوَ يَحْتَسِبُهَا، كَانَتْ لَهُ صَدَقَةً». [خ: ٥٣٥١]

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ. كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ جَعْفَرٍ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٩ - (١٠٠٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَشْمَاءَ. قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أُمِّي قَدِمَتْ عَلَيَّ. وَهِيَ رَاغِبَةٌ (أَوْ رَاهِبَةٌ) أَفَأَصِلُهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ».

٥٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ. حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ عَنْ هِشَامِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَشْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ. قَالَتْ: قَدِمَتْ عَلَيَّ أُمِّي، وَهِيَ مُشْرِكَةٌ، فِي عَهْدِ فُرَيْشٍ إِذْ عَاهَدَهُمْ. فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدِمَتْ عَلَيَّ أُمِّي وَهِيَ رَاغِبَةٌ. أَفَأَصِلُ؟ أُمِّي قَالَ: «نَعَمْ. صَلِّي أُمَّكِ». [خ: ٢٦٢٠]

(بَابُ فَضْلِ النَّفَقَةِ وَالصَّدَقَةِ عَلَى الْأَقْرَبِينَ وَالزَّوْجِ وَالْأَوْلَادِ وَالزَّوَالِدِينَ وَلَوْ كَانُوا مُشْرِكِينَ)

الشرح: قوله: (وكان أحب أمواله إليه بيرحاء) اختلفوا في ضبط هذه اللفظة على أوجه: قال القاضي رحمه الله: رويها هذه اللفظة عن شيوخنا بفتح الراء وضمها مع كسر الباء، وفتح الباء والراء، قال الباجي: قرأت هذه اللفظة على أبي ذر الهروي بفتح الراء على كل حال قال: وعليه أدركت أهل العلم والحفظ بالمشرك وقال لي الصوري: هي بالفتح، واتفقا على أن من رفع الراء وألزمها حكم الإعراب فقد أخطأ. قال: وبالرفع قرأناه على شيوخنا بالأندلس، وهذا الموضع يعرف بقصر بني جديلة قبلي المسجد، وذكر مسلم رواية حماد بن سلمة هذا الحرف (بيرحاء) بفتح الباء وكسر الراء، وكذا سمعناه من أبي

بحر عن العذري والسمرقندي، وكان عند ابن سعيد عن البحري من رواية حماد (ببرحاء) بكسر الباء وفتح الراء، وضبطه الحميدي من رواية حماد (ببرحاء) بفتح الباء والراء، ووقع في كتاب أبي داود: جعلت أرضي (باريحا لله). وأكثر رواياتهم في هذا الحرف بالقصر، ورويناه عن بعض شيوخنا بالوجهين، وبالمد وجدته بخط الأصيلي، وهو حائط يسمى بهذا الاسم، وليس بشر والحديث يدل عليه. والله أعلم. هذا آخر كلام القاضي.

قوله: (قام أبو طلحة إلى رسول الله ﷺ فقال: إن الله تعالى يقول في كتابه) إلى آخره. فيه دلالة للمذهب الصحيح وقول الجمهور أنه يجوز أن يقال: إن الله يقول، كما يقال: إن الله قال. وقال مطرف بن عبد الله بن شخير التابعي لا يقال: الله يقول، وإنما يقال: قال الله، أو الله قال، ولا يستعمل مضارعاً. وهذا غلط والصواب جوازه، وقد قال الله تعالى: ﴿والله يقول الحق وهو يهدي السبيل﴾ وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة باستعمال ذلك، وقد أشرت إلى طرف منها في كتاب الأذكار، وكأن من كرهه ظن أنه يقتضي استئناف القول، وقول الله تعالى قديم، وهذا ظن عجيب، فإن المعنى مفهوم ولا لبس فيه.

وفي هذا الحديث استحباب الإنفاق مما يحب، ومشاورة أهل العلم والفضل في كيفية الصدقات ووجوه الطاعات وغيرها.

قوله ﷺ: (بخ ذلك مال رايح ذلك مال رايح) قال أهل اللغة: يقال: (بخ) بإسكان الخاء وتنوينها مكسورة، وحكى القاضي الكسر بلا تنوين، وحكى الأحمر التثنية فيه. قال القاضي: وروي بالرفع فإذا كررت فالاختيار تحريك الأول منوناً، وإسكان الثاني قال ابن دريد: معناه تعظيم الأمر وتفخيمه، وسكنت الخاء فيه كسكون اللام في هل وبل. ومن قال: (بخ) بكسره منوناً شبهه بالأصوات كصه ومه، قال ابن السكيت: بخ بخ. وبه به بمعنى واحد، وقال الداودي: بخ كلمة تقال إذا حمد الفعل، وقال غيره: يقال عند الإعجاب.

وأما قوله ﷺ: (مال رايح). فضبطناه هنا بوجهين بالياء المثناة وبالموحدة، وقال القاضي: روايتنا فيه في كتاب مسلم: بالموحدة، واختلفت الرواة فيه عن مالك في البخاري والموطأ وغيرهما، فمن رواه بالموحدة فمعناه ظاهر، ومن رواه (رايخ) بالمثناة فمعناه رايخ عليك أجره ونفعه في الآخرة.

وفي هذا الحديث من الفوائد غير ما سبق من أن الصدقة على الأقارب أفضل من الأجانب إذا كانوا محتاجين.

وفيه أن القرابة يرعى حقها في صلة الأرحام وإن لم يجتمعوا إلا في أب بعيد؛ لأن النبي ﷺ أمر أبا طلحة أن يجعل صدقته في الأقربين فجعلها في أبي بن كعب وحسان

بن ثابت، وإنما يجتمعان معه في الجد السابع.

قوله عليه السلام في قصة ميمونة حين أعتقت الجارية: (لو أعطيتها أخوالك كان أعظم لأجرك) فيه: فضيلة صلة الأرحام، والإحسان إلى الأقارب وأنه أفضل من العتق، وهكذا وقعت هذه اللفظة في صحيح مسلم أخوالك باللام، ووقعت في رواية غير الأصيلي في البخاري، وفي رواية الأصيلي: أخواتك بالناء، قال القاضي: لعله أصح، بدليل رواية مالك في الموطأ: أعطيتها أختك، قلت: الجميع صحيح ولا تعارض، وقد قال عليه السلام ذلك كله. وفيه: الاعتناء بأقارب الأم إكرامًا بحقها وهو زيادة في برها. وفيه: جواز تبرع المرأة بمالها بغير إذن زوجها.

قوله عليه السلام: (يا معشر النساء تصدقن) فيه: أمر ولي الأمر رعيته بالصدقة وفعال الخير، ووعظه النساء إذا لم يترتب عليه فتنة. والمعشر: الجماعة الذين صفتهم واحدة.

قوله عليه السلام: (ولو من حليكن) هو بفتح الحاء وإسكان اللام مفرد، وأما الجمع فيقال بضم الحاء وكسرهما واللام مكسورة فيهما والياء مشددة.

قولها: (فإن كان ذلك يحجزني عني) هو بفتح الياء أي يكفي، وكذا قولها بعد: أتجزني الصدقة عنهما؟ بفتح التاء.

وقولها: «أتجزني الصدقة عنهما على زوجيهما» هذه أفصح اللغات، فيقال: على زوجيهما، وعلى زوجهما، وعلى أزواجهما وهي أفصحهن، وبها جاء القرآن العزيز في قوله تعالى: «فقد صغت قلوبكما» وكذا قولها: (وعلى أيتام في حجورهما) وشبه ذلك مما يكون لكل واحد من الاثنين منه واحد.

قولهما: (ولا تخيره من نحن ثم أخبر بهما) قد يقال: إنه إخلافٌ للوعد، وإفشاءٌ للسر. وجوابه: أنه عارض ذلك جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وجوابه عليه السلام واجب محتم لا يجوز تأخير، ولا يقدم عليه غيره، وقد تقرر أنه إذا تعارضت المصالح بدئ بأهمها.

قوله عليه السلام: (لهما أجران أجر القرابة وأجر الصدقة) فيه: الحث على الصدقة على الأقارب، وصلة الأرحام وأن فيها أجرين.

قوله: (فذكرت لإبراهيم فحدثني عن أبي عبيدة) القائل فذكرت لإبراهيم هو الأعمش، ومقصوده أنه رواه عن شيخين: شقيق وأبي عبيدة، وهذا المذكور في حديث امرأة ابن مسعود والمرأة الأنصارية، من النفقة على أزواجهما وأيتام في حجورهما ونفقة أم سلمة على بنيتها، المراد به كله صدقة تطوع، وسياق الأحاديث يدل عليه.

قوله عليه السلام: (إن المسلم إذا أنفق على أهله نفقة يحاسبها كانت له صدقة) فيه: بيان أن المراد بالصدقة والنفقة المطلقة في باقي الأحاديث إذا احتسبها، ومعناه أراد بها وجه الله تعالى. فلا يدخل فيه من أنفقها ذاهلاً، ولكن يدخل المحتسب، وطريقه في الاحتساب أن يتذكر أنه يجب عليه الإنفاق على الزوجة وأطفال أولاده والمملوك وغيرهم

ممن تجب نفقته على حسب أحوالهم. واختلاف العلماء فيهم، وأن غيرهم ممن ينفق عليه مندوب إلى الإنفاق عليهم فينفق بنية أداء ما أمر به، وقد أمر بالإحسان إليهم. والله أعلم.

قوله: (عن أسماء بنت أبي بكر قالت: قدمت علي أمي وهي راغبة أو راغبة) وفي الرواية الثانية: (راغبة) بلا شك. وفيها: وهي مشركة، فقلت للنبي ﷺ: أفأصل أمي؟ قال: نعم. صلي أمك. قال القاضي: الصحيح (راغبة) بلا شك. قال: قيل: معناه راغبة عن الإسلام وكارهة له، وقيل: معناه طامعة فيما أعطيتها. وحريصة عليه. وفي رواية أبي داود (قدمت علي أمي راغبة في عهد قريش، وهي راغمة مشركة) فالأول: (راغبة) بالباء أي طامعة طالبة صلتني. والثانية: بالميم معناه كارهة للإسلام ساخطته. وفيه: جواز صلة القريب المشرك، وأم أسماء اسمها (قيلة) وقيل: (قتيلة) بالقاف وتاء مثناة من فوق، وهو قيلة بنت عبد العزى القرشية العامرية، واختلف العلماء في أنها أسلمت أم ماتت على كفرها، والأكثرون على موتها مشركة.

(١٥) بَابُ وُضُوءِ ثَوَابِ الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ إِلَيْهِ

٥١ - (١٠٠٤) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَشْرٍ. حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ أُمِّي أَفْتَلَيْتْ نَفْسَهَا وَلَمْ تُوص. وَأَطْنَهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ. أَفَلَهَا أَجْرٌ، إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ». [خ: ١٣٨٨]

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ. حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ. أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ. حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى. حَدَّثَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ. كُلُّهُمْ عَنْ هِشَامٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ: وَلَمْ تُوص. كَمَا قَالَ ابْنُ يَشْرٍ. وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ الْبَاقُونَ.

(بَابُ وُضُوءِ ثَوَابِ الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ إِلَيْهِ)

الشرح: قوله: (يا رسول الله إن أمي افتلنت نفسها) ضبطناه: نفسها ونفسها بنصب السين ورفعها، فالرفع على أنه مفعول ما لم يسم فاعله، والنصب على أنه مفعول ثانٍ. قال القاضي: أكثر روايتنا فيه بالنصب.

وقوله: (افتلنت) بالغاء، هذا هو صواب الذي رواه أهل الحديث وغيرهم، ورواه ابن قتيبة (افتلنت نفسها) بالقاف، قال: وهي كلمة تقال لمن مات فجأة، ويقال أيضًا لمن قتله الجن والعشق. والصواب الفاء. قالوا: ومعناه ماتت فجأة، وكل شيء فعل بلا تمكث فقد افتلنت، ويقال: افتلنت الكلام واقترحه واقتضيه إذا ارتجله.

وقولها: (أفلها أجر إن تصدقت عنها؟ قال: نعم.) فقوله: (إن تصدقت) هو بكسر الهمزة من (إن) وهذا لا خلاف فيه، قال القاضي: هكذا الرواية فيه، قال: ولا يصح غيره، لأنه إنما سأل عما لم يفعله بعد.

وفي هذا الحديث: أن الصدقة تنفع الميت ويصله ثوابها، وهو كذلك بإجماع العلماء، وكذا أجمعوا على وصول الدعاء وقضاء الدين بالنصوص الواردة في الجميع، ويصح الحج عن الميت إذا كان حج الإسلام، وكذا إذا وصى بحج التطوع على الأصح عندنا، واختلف العلماء في الصواب إذا مات وعليه صوم، فالراجح جوازه عنه للأحاديث الصحيحة فيه. والمشهور في مذهبنا أن قراءة القرآن لا يصله ثوابها، وقال جماعة من أصحابنا: يصله ثوابها، وبه قال أحمد بن حنبل. وأما الصلاة وسائر الطاعات فلا تصله عندنا ولا عند الجمهور، وقال أحمد: يصله ثواب الجميع كالحي.

(١٦) باب بيان أن اسم الصدقة يقع على كل نوع من المعروف

٥٢ - (١٠٠٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عُبَادُ بْنُ الْعَوَّامِ. كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي مَالِكٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ رَبِيعِ بْنِ جِرَاشٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ، (في حديث قُتَيْبَةَ. قَالَ: قَالَ نَبِيُّكُمْ ﷺ. وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: عَنْ الشَّيْبِيِّ ﷺ) قَالَ: «كُلُّ مَعْرُوفٍ صَدَقَةٌ.» [خ: ٦٠٢١ من حديث جابر]

٥٣ - (١٠٠٦) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَشْمَاءَ الضَّبْعِيُّ. حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ. حَدَّثَنَا وَاصِلُ مَوْلَى أَبِي غُنَيْمَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ عُقَيْلٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرٍ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدَّيْلِيِّ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ، أَنَّ نَاسًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ذَهَبَ أَهْلُ الدُّثُورِ بِالْأَجُورِ. يُصَلُّونَ كَمَا نُصَلِّي. وَيُصُومُونَ كَمَا نَصُومُ. وَيَتَصَدَّقُونَ بِفُضُولِ أَمْوَالِهِمْ. قَالَ: «أَوْ لَيْسَ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ مَا تَصَدَّقُونَ؟ إِنْ بِكُلِّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ. وَكُلِّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ. وَكُلِّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ وَكُلِّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ. وَأَمَرَ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ. وَنَهَى عَنْ مُنْكَرٍ صَدَقَةٌ. وَفِي بَضْعٍ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَأْتِي أَحَدُنَا شَهَوَتُهُ وَيَكُونُ لَهُ فِيهَا أَجْرٌ؟ قَالَ: «أَرَأَيْتُمْ لَوْ وَضَعَهَا فِي حَرَامٍ أَكَانَ عَلَيْهِ فِيهَا وَزْرٌ؟ فَكَذَلِكَ إِذَا وَضَعَهَا فِي الْحَلَالِ كَانَ لَهُ أَجْرٌ».

٥٤ - (١٠٠٧) حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ. حَدَّثَنَا أَبُو تَوْبَةَ الرَّبِيعِيُّ بْنُ نَافِعٍ. حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ (يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ) عَنْ زَيْدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَلَامٍ يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قُرُوحٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّهُ خُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْ

بَنِي آدَمَ عَلَى سِتِّينَ وَثَلَاثَ مِائَةٍ مَفْصِلٍ. فَمَنْ كَبَّرَ اللَّهَ، وَحَمِدَ اللَّهَ، وَهَلَّلَ اللَّهَ، وَسَبَّحَ اللَّهَ، وَاسْتَغْفَرَ اللَّهَ، وَعَزَلَ حَجَرًا عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ، أَوْ شَوْكَةً أَوْ عَظْمًا عَنْ طَرِيقِ النَّاسِ، وَأَمَرَ بِمَغْرُوفٍ، أَوْ نَهَى عَنْ مُنْكَرٍ، عَدَدَ تِلْكَ السِّتِّينَ وَالثَّلَاثِ مِائَةٍ السَّلَامَى، فَإِنَّهُ يَمْشِي يَوْمَئِذٍ وَقَدْ زُخِرَخَ نَفْسُهُ عَنِ النَّارِ. قَالَ أَبُو تَوْبَةَ: وَرُبَّمَا قَالَ: «يُنْسِي».

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ خُثَيْمٍ حَدَّثَنَا حُشَيْنُ بْنُ حَسَّانَ حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ: أَخْبَرَنِي أَبِي، زَيْدٌ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلُهُ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «أَوْ أَمَرَ بِمَغْرُوفٍ» وَقَالَ: «فَإِنَّهُ يَمْشِي يَوْمَئِذٍ».

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ الْعَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ (يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ) حَدَّثَنَا يَحْيَى عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَامٍ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي سَلَامٍ. قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ فَرُّوخَ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ تَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ» بِنَحْوِ حَدِيثِ مُعَاوِيَةَ عَنْ زَيْدٍ. وَقَالَ: «فَإِنَّهُ يَمْشِي يَوْمَئِذٍ».

٥٥ - (١٠٠٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ» قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «يَعْتَمِلُ بِيَدَيْهِ فَيَنْتَفِعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ» قَالَ: قِيلَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ: «يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ» قَالَ: قِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ؟ قَالَ: «يَأْمُرُ بِالْمَغْرُوفِ أَوْ الْخَيْرِ» قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَمْ يَفْعَلْ؟ قَالَ: «يُنْسِيكَ عَنِ الشَّرِّ. فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ». [خ: ٦٠٢٢]

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٥٦ - (١٠٠٩) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ. قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِثْلَهَا. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كُلُّ سَلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ». قَالَ: «تَعْدِلُ بَيْنَ الْإِثْنَيْنِ صَدَقَةٌ. وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهِ أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهَا مَنَاعَهُ صَدَقَةٌ». قَالَ: «وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ. وَكُلُّ خُطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ. وَتُمْبِطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ». [خ: ٢٩٨٩]

(بَابُ بَيَانِ أَنَّ اسْمَ الصَّدَقَةِ يَفْعُ عَلَى كُلِّ نَزْعٍ مِنَ الْمُفْرَوَاتِ)

الشرح: قوله ﷺ (كل معروف صدقة) أي له حكمها في الثواب. وفيه بيان ما ذكرناه في الترجمة، وفيه: أنه لا يحتقر شيئاً من المعروف، وأنه ينبغي ألا يخل به، بل ينبغي أن يحضره.

قوله: (ذهب أهل الدثور بالأجور) الدثور بضم الدال جمع دثر بفتحها، وهو المال الكثير. قوله ﷺ (أوليس قد جعل الله لكم ما تصدقون إن بكل تسبيحة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليل صدقة، وأمر بالمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة) أما قوله ﷺ (ما تصدقون) فالرواية فيه بتشديد الصاد والدال جميعاً، ويجوز في اللغة تخفيف الصاد. وأما قوله: (وكل تكبيرة صدقة، وكل تحميدة صدقة وكل تهليل صدقة) فروبناه بوجهين: رفع (صدقة) ونصبه، فالرفع على الاستئناف، والنصب عطف على أن بكل تسبيحة صدقة، قال القاضي: يحتمل تسميتها صدقة أن لها أجراً كما للصدقة أجر، وأن هذه الطاعات تماثل الصدقات في الأجور، وسماها صدقة على طريق المقابلة وتجنيس الكلام، وقيل: معناه: أنها صدقة على نفسه.

قوله ﷺ (وأمر بالمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة) فيه: إشارة إلى ثبوت حكم الصدقة في كل فرد من أفراد الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولهذا نكره، والثواب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أكثر منه في التسبيح والتحميد والتهليل؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض كفاية، وقد يتعين ولا يتصور وقوعه نفلًا، والتسبيح والتحميد والتهليل نوافل، ومعلوم أن أجر الفرض أكثر من أجر النفل لقوله عز وجل: «وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي من أداء ما افترضت عليه». رواه البخاري من رواية أبي هريرة. وقد قال إمام الحرمين من أصحابنا عن بعض العلماء: إن ثواب الفرض يزيد على ثواب النافلة بسبعين درجة. واستأنسوا فيه بحديث.

قوله ﷺ (وفي نضع أحدكم صدقة) هو بضم الباء، ويطلق على الجماع، ويطلق على الفرع نفسه، وكلاهما تصح إرادته هنا، وفي هذا دليل على أن المباحات تصير طاعات بالنيات الصادقات، فالجماع يكون عبادة إذا نوى به قضاء حق الزوجة ومعاشرتها بالمعروف الذي أمر الله تعالى به، أو طلب ولي صالح، أو إعفاف نفسه أو إعفاف الزوجة ومنعهما جميعاً من النظر إلى حرام، أو الفكر فيه، أو الهم به، أو غير ذلك من المقاصد الصالحة.

قوله: (قالوا: يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه فيها وزر، فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر) فيه: جواز القياس وهو مذهب العلماء كافة، ولم يخالف فيه إلا أهل الظاهر ولا يعتد بهم. وأما المنقول عن التابعين ونحوهم من ذم القياس، فليس المراد به القياس

الذي يعتمد عليه الفقهاء المجتهدون، وهذا القياس المذكور في الحديث هو من قياس العكس، واختلف الأصوليون في العمل به. وهذا الحديث دليل لمن عمل به، وهو الأصح. والله أعلم.

وفي هذا الحديث فضيلة التسبيح، وسائر الأذكار، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإحضار النية في المباحات، وذكر العالم دليلاً لبعض المسائل التي تخفى وتنبه المفتي على مختصر الأدلة، وجواز سؤال المستفتي عن بعض ما يخفى من الدليل إذا علم من حال المستؤل أنه لا يكره ذلك، ولم يكن فيه سوء أدب. والله أعلم.

قوله ﷺ: (فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر) ضبطنا (أجزاً) بالنصب والرفع وهما ظاهران.

قوله ﷺ: (خلق كل إنسان من بني آدم على ستين وثلاثمائة مفصل) هو بفتح الميم وكسر الصاد.

قوله ﷺ: (عدد تلك الستين والثلاثمائة السلامي) قد يقال: وقع هنا إضافة ثلاث إلى مائة مع تعريف الأول وتنكير الثاني، والمعروف لأهل العربية عكسه، وهو تنكير الأول وتعريف الثاني، وقد سبق بيان هذا والجواب عنه وكيفية قراءته في كتاب الإيمان في حديث حذيفة في حديث «أحصوا لي كم يلفظ بالإسلام قلنا: أتخاف علينا ونحن بين الستمائة» وأما السلامي - فبضم السين المهملة وتخفيف اللام - وهو المفصل، وجمعه سلاميات، بفتح الميم وتخفيف الباء.

قوله ﷺ: «زحزح نفسه عن النار» أي باعدها. قوله: (فإنه يمشي يومئذٍ وقد زحزح نفسه عن النار) قال أبو توبة: وربما قال: (يمشي)، ووقع لأكثر رواة كتاب مسلم الأول (يمشي) بفتح الياء وبالشين المعجمة والثاني بضمها وبالسین المهملة، ولبعضهم عكسه، وكلاهما صحيح. وأما قوله بعده في رواية الدارمي (وقال: إنه يمشي) فبالهملة لا غير. وأما قوله بعده في حديث أبي بكر بن نافع: (وقال: فإنه يمشي يومئذٍ) فبالمعجمة باتفاقهم.

قوله ﷺ: (تعين ذا الحاجة الملهوف) الملهوف عند أهل اللغة يطلق على المتحسر، وعلى المضطر، وعلى المظلوم. وقولهم: يا لهف نفسي على كذا. كلمة يتحسر بها على ما فات، ويقال: (لهف) بكسر الهاء يلهف بفتحها لهفًا بإسكانها أي حزن وتحسر، كذلك التلهف. قوله ﷺ: (تمسك عن الشر فإنها صدقة) معناه: صدقة على نفسه كما في غير هذه الرواية، والمراد أنه إذا أمسك عن الشر لله تعالى كان له أجر على ذلك، كما أن للمتصدق بالمال أجرًا.

قوله ﷺ: (كل سلامي من الناس عليه صدقة كل يوم تطلع فيه الشمس) قال العلماء: المراد صدقة ندب وترغيب لا إيجاب وإلزام. قوله ﷺ: (يعدل بين الاثنين

صدقة) أي يصلح بينهما بالعدل.

(١٧) بَاب فِي الْمُنْفِقِ وَالْمُمْسِكِ

٥٧ - (١٠١٠) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّا. حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ. حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ (وَهُوَ ابْنُ بِلَالٍ) حَدَّثَنِي مُعَاوِيَةُ بْنُ أَبِي مُرْزُودٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ، إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ. فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ! أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا. وَيَقُولُ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ! أَعْطِ مُمْسِكًا تَلْفًا» [خ: ١٤٤٢]

(بَاب فِي الْمُنْفِقِ وَالْمُمْسِكِ)

الشرح: قوله: (عن معاوية بن أبي مزرود) هو بضم الميم وفتح الزاي وكسر الراء المشددة واسم أبي مزرود عبد الرحمن بن يسار.

قوله ﷺ: (ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقًا خلفًا، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكًا تلفًا) قال العلماء: هذا في الإنفاق في الطاعات ومكارم الأخلاق وعلى العيال والضيغان والصدقات ونحو ذلك، بحيث لا يذم ولا يسمى سارقًا، والإمساك المذموم هو الإمساك عن هذا.

(١٨) بَاب التَّرْغِيبِ فِي الصَّدَقَةِ قَبْلَ أَنْ لَا يُوْجَدَ مَنْ يَقْبَلُهَا

٥٨ - (١٠١١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى (وَاللَّفْظُ لَهُ). حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مَعْبُدِ بْنِ خَالِدٍ. قَالَ: سَمِعْتُ خَارِثَةَ بْنَ وَهَبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا. فَيُوشِكُ الرَّجُلُ يَمْشِي بِصَدَقَتِهِ، فَيَقُولُ الَّذِي أُعْطِيَهَا: لَوْ جِئْتَنَا بِهَا بِالْأَنْسِ قَبْلُهَا. فَأَمَّا الآنَ، فَلَا حَاجَةَ لِي بِهَا. فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا». [خ: ١٤١١]

٥٩ - (١٠١٢) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَرَادٍ الْأَشْعَرِيُّ، وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ. قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ. ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ. وَيَرَى الرَّجُلُ الْوَاحِدَ يَتَّبِعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً. يَلْذَنُ بِهِ. مِنْ قِلَّةِ الرُّجَالِ

وَكَثْرَةُ النِّسَاءِ». وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ بَرَادٍ: «وَتَرَى الرَّجُلَ». [خ: ١٤١٤]

٦٠ - (١٥٧) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا ثَعْلَبَةُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ الْمَالُ وَيَفِيضَ. حَتَّى يَخْرُجَ الرَّجُلُ بِزَكَاةٍ مَالِهِ فَلَا يَجِدُ أَحَدًا يَقْبَلُهَا مِنْهُ. وَحَتَّى تَعُودَ أَرْضُ الْعَرَبِ مُرُوجًا وَأَنْهَارًا.»

٦١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ أَبِي يُوسُفَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ. فَيَفِيضَ حَتَّى يَهْمَ رَبُّ الْمَالِ مَنْ يَقْبَلُهُ مِنْهُ صَدَقَةً. وَيُدْعَى إِلَيْهِ الرَّجُلُ فَيَقُولُ: لَا أَرَبَ لِي فِيهِ». [خ: ١٤١٢]

٦٢ - (١٠١٣) وَحَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى وَأَبُو كُرَيْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ الرَّفَاعِيُّ (وَاللَّفْظُ لِوَاصِلٍ) قَالُوا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَقِيءُ الْأَرْضُ أَفْلَاحَ كَبِدِهَا. أَشْثَالُ الْأَسْطُوانِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ. فَيَجِيءُ الْقَاتِلُ فَيَقُولُ: فِي هَذَا قَتَلْتُ. وَيَجِيءُ الْفَاطِعُ فَيَقُولُ: فِي هَذَا قَطَعْتُ رَجَبِي. وَيَجِيءُ السَّارِقُ فَيَقُولُ: فِي هَذَا قَطَعْتُ يَدِي. ثُمَّ يَدْعُوهُ نَلَا يَأْخُذُونَ مِنْهُ شَيْئًا.»

(بَابُ التَّزْغِيَةِ فِي الصَّدَقَةِ قَبْلَ أَنْ لَا يُرْجَى مِنْ يَقْبَلُهَا)

الشرح: قوله ﷺ: (تصدقوا فيوشك الرجل يمشي بصدقته فيقول الذي أعطيتها: لو جئتنا بها بالأمس قبلتها، فأما الآن فلا حاجة لي بها، فلا يجد من يقبلها) معنى أعطيتها أي عرضت عليه.

وفي هذا الحديث والأحاديث بعده - مما ورد في كثرة المال في آخر الزمان، وأن الإنسان لا يجد من يقبل صدقته - الحث على المبادرة بالصدقة، واغتنام إمكانها قبل تعذرها. وقد صرح بهذا المعنى بقوله ﷺ في أول الحديث: (تصدقوا فيوشك الرجل... إلى آخره)، وسبب عدم قبولهم الصدقة في آخر الزمان لكثرة الأموال وظهور كنوز الأرض، ووضع البركات فيها، كما ثبت في الصحيح بعد هلاك يأجوج ومأجوج وقلة آمالهم، وقرب الساعة وعدم ادخارهم المال، وكثرة الصدقات. والله أعلم.

قوله ﷺ: (يطوف الرجل بصدقته من الذهب) إنما هذا يتضمن التنبيه على ما سواه؛ لأنه إذا كان الذهب لا يقبله أحد، فكيف الظن بغيره؟ وقوله ﷺ: (يطوف) إشارة إلى أنه

يتردد بها بين الناس، فلا يجد من يقبلها فتحصل المبالغة والتنبية على عدم قبول الصدقة بثلاثة أشياء: كونه يعرضها، ويطوف بها، وهي ذهب.

قوله: (ويرى الرجل الواحد) ثم قال: وفي رواية ابن براد (وترى) هكذا هو في جميع النسخ، الأول (يرى) بضم الياء المثناة تحت، والثاني بفتح المثناة فوق. قوله ﷺ: (ويرى الرجل الواحد يتبعه أربعون امرأة يلذن به من قلة الرجال وكثرة النساء) معنى (يلذن به) أي ينتمين إليه، ليقوم بحوائجهم ويذب عنهن كقبيلة بقي من رجالها واحد فقط وبقيت نساؤها، فيلذن بذلك الرجل ليذب عنهن ويقوم بحوائجهم، ولا يطمع فيهن أحد بسببه. وأما سبب قلة الرجال وكثرة النساء، فهو الحروب والقتال الذي يقع في آخر الزمان وتراكم الملاحم، كما قال ﷺ: «ويكثر الهرج»، أي القتل.

قوله: (حدثنا يعقوب، وهو ابن عبد الرحمن القاري) هو بتشديد الياء منسوب إلى القارة القبيلة المعروفة، وسبق بيانه مرات.

قوله ﷺ: (حتى تعود أرض العرب مروجاً وأنهاراً) معناه - والله أعلم - أنهم يتركونها ويعرضون عنها، فتبقى مهملة لا تزرع ولا تسقى من مياهها؛ وذلك لقلة الرجال وكثرة الحروب وتراكم الفتن وقرب الساعة وقلة الآمال وعدم الفراغ لذلك والاهتمام به.

قوله ﷺ: (حتى يهيم رب المال من يقبل صدقته) ضبطوه بوجهين أجودهما وأشهرهما (يُهم) بضم الياء وكسر الهاء، ويكون رب المال منصوباً مفعولاً، والفعل (من) وتقديره: يحزنه ويهتم له، والثاني: (يُهم) بفتح الياء، وضم الهاء، ويكون رب المال مفعولاً فاعلاً، وتقديره يهيم رب المال من يقبل صدقته أي بقصده، قال أهل اللغة: يقال: أحزنك إذا أحزنه، وهمه إذا أذابه، ومنه قولهم: همك ما أهمك، أي أذابك الشيء الذي أحزنك، فأذهب شحمك، وعلى الوجه الثاني هو من هم به إذا قصده. قوله ﷺ: (لا أرب لي فيه) بفتح الهمزة والراء، أي لا حاجة.

قوله: (محمد بن يزيد الرفاعي) منسوب إلى جد له وهو محمد بن يزيد بن محمد ابن كثير ابن رفاعه بن سماعة أبو هشام الرفاعي قاضي بغداد.

قوله ﷺ: (تقيء الأرض أفلاذ كبدها أمثال الأسطوان من الذهب والفضة) قال ابن السكيت: الفلذ: القطعة من كبد البعير، وقال غيره: هي القطعة من اللحم، ومعنى الحديث التشبيه، أي تخرج ما في جوفها من القطع المدفونة فيها. والأسطوان - بضم الهمزة والطاء وهو جمع أسطوانة - وهي السارية والعمود، وشبهه بالأسطوان لعظمه وكثرته.

(١٩) بَابُ قَبُولِ الصَّدَقَةِ مِنَ الْكَسْبِ الطَّيِّبِ وَتَرْبِيتِهَا

٦٣ - (١٠١٤) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ سَعِيدٍ. بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ

سعيد بن يسار، أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ «مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِبَيْمِيهِ. وَإِنْ كَانَتْ تَمْرَةً. فَتَرَبُّو فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ حَتَّى تَكُونَ أَكْظَمَ مِنَ الْجَبَلِ. كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ أَوْ فَصِيلُهُ».

٦٤ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (يَعْنِي ابْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَارِي) عَنْ شَهِيلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَتَصَدَّقُ أَحَدٌ بِتَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ. إِلَّا أَخَذَهَا اللَّهُ بِبَيْمِيهِ. فَتَرَبُّو بِهَا كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ أَوْ قُلُوصَةٌ. حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ، أَوْ أَكْظَمَ» [ع: ٧٤٣٠]

(...) وَحَدَّثَنِي أُمِّيَّةُ بْنُ يَسْطَافٍ. حَدَّثَنَا يَزِيدُ (يَعْنِي ابْنَ زُرَيْعٍ) حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ. ح وَحَدَّثَنِيهِ أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ الْأَوْدِيُّ. حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ. حَدَّثَنِي شَلِيمَانُ (يَعْنِي ابْنَ بِلَالٍ). كِلَاهُمَا عَنْ شَهِيلٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. فِي حَدِيثِ رَوْحٍ «مِنْ الْكَسْبِ الطَّيِّبِ فَيَضُمُّهَا فِي حَقِّهَا» وَفِي حَدِيثِ شَلِيمَانَ «فَيَضُمُّهَا فِي مَوْضِعِهَا».

(...) وَحَدَّثَنِيهِ أَبُو الطَّاهِرِ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ. أَخْبَرَنِي هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ يَعْقُوبَ عَنْ شَهِيلٍ.

٦٥ - (١٠١٥) وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ. حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ مَرْزُوقٍ. حَدَّثَنِي عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا. وَإِنَّ اللَّهَ أَمَرَ الْمُؤْمِنِينَ بِمَا أَمَرَ بِهِ الْمُرْسَلِينَ. فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [المؤمنون: ٥١] وَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ٥١] ثُمَّ ذَكَرَ الرَّجُلُ يُطِيلُ السَّفَرَ. أَشْعَثَ أَغْبَرَ. يُمَدُّ يَدَيْهِ إِلَى السَّمَاءِ. يَا رَبِّ يَا رَبِّ! وَمَطْعَمُهُ حَرَامٌ، وَمَشْرَبُهُ حَرَامٌ، وَمَلْبَسُهُ حَرَامٌ. وَغُلْبِي بِالْحَرَامِ. فَأَنَّى يُسْتَجَابَ لِذَلِكَ؟».

(بَابُ تَبَرُّكِ الصَّدَقَةِ مِنْ الْكَسْبِ الطَّيِّبِ وَتَرْبِيَّتِهَا)

الشرح: قوله ﷺ: (ولا يقبل الله إلا الطيب) المراد بالطيب هنا الحلال.

قوله ﷺ: (إلا أخذها الرحمن بيمينه وإن كانت تمرة فتربو في كف الرحمن حتى تكون أعظم من الجبل) قال المازري: قد ذكرنا استحالة الجارحة على الله سبحانه وتعالى، وأن هذا الحديث وشبهه إنما عبر به على ما اعتادوا في خطابهم ليفهموا، فكفى هنا عن قبول الصدقة بأخذها في الكف، وعن تضعيف أجرها بالتربية، قال القاضي عياض: لما كان الشيء الذي يرتضى ويعز يتلقى باليمين ويؤخذ بها استعمل في مثل هذا، واستعير للقبول والرضا كما قال الشاعر:

إذا ما راية رفعت لمجدٍ تلقاها عرابة باليمين

قال: وقيل عبر باليمين هنا عن جهة القبول والرضا إذ الشمال بضده في هذا. قال: وقيل المراد بكف الرحمن هنا ويمينه كف الذي تدفع إليه الصدقة، وإضافتها إلى الله تعالى إضافة ملك واختصاص لوضع هذه الصدقة فيها لله عز وجل. قال: وقد قيل في تربيتها وتعظيمها حتى تكون أعظم من الجبل، أن المراد بذلك تعظيم أجرها وتضعيف ثوابها. قال: ويصح أن يكون على ظاهره وأن تعظم ذاتها وبيارك الله تعالى فيها ويزيدها من فضله حتى تثقل في الميزان، وهذا الحديث نحو قول الله تعالى: ﴿يُمحِقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾.

وقوله ﷺ: (كما يربي أحدكم فلوه أو فصيله) قال أهل اللغة: (الفلو) المهر سمي بذلك؛ لأنه فلي عن أمه، أي: فصل وعزل. والفصيل: ولد الناقة إذا فصل من إرضاع أمه، فعيل بمعنى مفعول، كجريح، وقتيل: بمعنى مجروح ومقتول. وفي (الفلو) لغتان فصيحتان أفصحهما وأشهرهما: فتح الفاء وضم اللام وتشديد الواو، والثانية: كسر الفاء وإسكان اللام وتخفيف اللام.

قوله ﷺ: (فلوه أو قلوصه) هي بفتح القاف وضم اللام، وهي الناقة الفتية ولا يطلق على الذكر.

قوله ﷺ: (إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً) قال القاضي: الطيب في صفة الله تعالى بمعنى المنزه عن النقائص، وهو بمعنى القدوس، وأصل الطيب الزكاة والطهارة والسلامة من الخبث. وهذا الحديث أحد الأحاديث التي هي قواعد الإسلام ومباني الأحكام، وقد جمعت منها أربعين حديثاً في جزء، وفيه: الحث على الإنفاق من الحلال، والنهي عن الإنفاق من غيره.

وفيه: أن المشروب والمأكول والملبوس ونحو ذلك ينبغي أن يكون حلالاً خالصاً لا شبهة فيه، وأن من أراد الدعاء كان أولى بالاعتناء بذلك من غيره. قوله: (ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء يا رب يا رب) إلى آخره. معناه - والله أعلم - أنه يطيل السفر في وجوه الطاعات كحج وزيارة مستحبة وصلة رحم وغير ذلك.

قوله ﷺ : (وَعُذِّي بِالْحَرَامِ) هو بضم الغين وتخفيف الذال المكسورة. قوله ﷺ : (فَأَنَّى يَسْتَجَابُ لِلذَّكَ) أي من أين يستجاب لمن هذه صفته؟ وكيف يستجاب له؟.

* * *

(٢٠) بَابُ الْحَثِّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ أَوْ كَلِمَةِ طَيِّبَةٍ وَأَنَّهَا حِجَابٌ مِنَ النَّارِ

٦٦ - (١٠١٦) حَدَّثَنَا عَوْْنُ بْنُ سَلَامٍ الْكُوفِيُّ. حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُعْفِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَتِرَ مِنَ النَّارِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَلْيَفْعَلْ.»

٦٧ - (...) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ الشَّعْبِيُّ وَإِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حُسَيْنٍ (قَالَ ابْنُ حُجْرٍ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يُونُسَ) حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا سَيَكْلُمُهُ اللَّهُ. لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تَرْجُمَانٌ. فَيَنْظُرُ أَيَمَنَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ. وَيَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ فَلَا يَرَى إِلَّا مَا قَدَّمَ وَيَنْظُرُ بَيْنَ يَدَيْهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ تَلْقَاءُ وَجْهِهِ. فَاتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ.» [خ: ٦٥٣٩] زَادَ ابْنُ حُجْرٍ: قَالَ الْأَعْمَشُ: وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ عَنْ خَيْثَمَةَ بِمِثْلِهِ. وَزَادَ فِيهِ «وَلَوْ بِكَلِمَةِ طَيِّبَةٍ» وَقَالَ إِسْحَقُ: قَالَ الْأَعْمَشُ: عَنْ عَمْرُو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ خَيْثَمَةَ.

٦٨ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرُو بْنِ مُرَّةٍ، عَنْ خَيْثَمَةَ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ. قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّارَ فَأَغْرَضَ وَأَشَاخَ. ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ» ثُمَّ أَغْرَضَ وَأَشَاخَ حَتَّى طَنَّنَا أَنَّهُ كَأَنَّمَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ. فَمَنْ لَمْ يَجِدْ، فَبِكَلِمَةِ طَيِّبَةٍ.» [خ: ٦٥٣٩] وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو كُرَيْبٍ: كَأَنَّمَا. وَقَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرُو بْنِ مُرَّةٍ عَنْ خَيْثَمَةَ عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ ذَكَرَ النَّارَ فَتَقَوَّذَ مِنْهَا. وَأَشَاخَ بِوَجْهِهِ. ثَلَاثَ مَرَارٍ. ثُمَّ قَالَ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ. فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا، فَبِكَلِمَةِ طَيِّبَةٍ.»

٦٩ - (١٠١٧) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى الْعَنْزِيُّ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَوْْنِ بْنِ أَبِي جَحْفَةَ، عَنِ الْمُثَنَّى بْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «كُنَّا عِنْدَ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صَدْرِ النَّهَارِ. قَالَ: فَجَاءَهُ قَوْمٌ حَفَاءُ غُرَاءُ مُجْتَابِي الثَّمَارِ أَوْ الْعَبَاءِ. مُتَقَلِّدِي الشُّيُوفِ. عَامُّهُمْ مِنْ مُضَرٍّ. بَلْ كُلُّهُمْ مِنْ مُضَرٍّ. فَتَمَعَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِمَا رَأَى بِهِمْ مِنَ الْفَاقَةِ. فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ. فَأَمَرَ بِلَالًا فَأَذَّنَ وَأَقَامَ. فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ» [النساء: ١] إِلَى آخِرِ آيَةٍ. «إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا». وَالآيَةُ الَّتِي فِي الْحَشْرِ: «اتَّقُوا اللَّهَ وَلَنْظُرُوا نَفْسَ مَا قَدَّمْتُمْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ» [الحشر: ١٨] تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ، مِنْ تَوْبِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ نَعْمِهِ (حَتَّى قَالَ): وَلَوْ بِشِقِّ نَعْمَةٍ» قَالَ: فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِصُرَّةٍ كَادَتْ كَفُّهُ تَعْجِزُ عَنْهَا. بَلْ قَدْ عَجَزَتْ. قَالَ: ثُمَّ تَنَاقَعَ النَّاسُ. حَتَّى رَأَيْتُ كَوْمَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَثِيَابٍ. حَتَّى رَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَهْتَلِلُ كَأَنَّهُ مُذْهَبَةٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً، فَلَهُ أَجْرُهَا، وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ. مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ. وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً شَيْئَةً، كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ. . . مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. ح وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ. حَدَّثَنَا أَبِي. قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. حَدَّثَنِي عَوْذُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ. قَالَ: سَمِعْتُ الْمُثَنِّبَ بْنَ جَرِيرٍ عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ صَدْرَ النَّهَارِ. يَمِثُّلُ حَدِيثُ ابْنِ جَعْفَرٍ. وَفِي حَدِيثِ ابْنِ مُعَاذٍ مِنَ الزُّبَايْدَةِ قَالَ. ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرُ ثُمَّ خَطَبَ.

٧٠- (...) حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الْأُمَوِيُّ. قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ الْمُثَنِّبِ ابْنِ جَرِيرٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَأَتَاهُ قَوْمٌ مُجْتَابِي الثَّمَارِ. وَسَاقُوا الْحَدِيثَ بِقِصَّتِهِ. وَفِيهِ: فَصَلَّى الظُّهْرَ ثُمَّ صَعِدَ مِثْبَرًا صَغِيرًا. فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ. فَإِنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ فِي كِتَابِهِ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ» الْآيَةَ».

٧١- (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ وَأَبِي الصُّحَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هِلَالٍ الْعَبْسِيِّ، عَنْ جَرِيرٍ بْنِ

عَبْدُ اللَّهِ، قَالَ: جَاءَ نَاسٌ مِنَ الْأَغْرَابِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. عَلَيْهِمُ الصُّوْفُ. فَرَأَى شَوْءَ خَالِهِمْ قَدْ أَصَابَتْهُمْ حَاجَةٌ. فَذَكَرَ بِمَعْنَى حَدِيثِهِمْ.

(بَابُ الْفَتَى عَلَى الصَّدَقَةِ دَلِيلُ بَيِّنَةٍ أَوْ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ وَأَنَّهَا حِقَابٌ مِنَ النَّارِ)
الشرح: قوله ﷺ: (من استطاع منكم أن يستتر من النار ولو بشق تمرة فليفعل) شق التمرة - بكسر الشين - نصفها وجانبها، وفيه: الحث على الصدقة، وأنه لا يمتنع منها لقلتها، وأن قليلها سبب للنجاة من النار.

قوله: (ليس بينه وبينه ترجمان) هو بفتح التاء وضمها، وهو المعبر عن لسان بلسان. قوله: (ولو بكلمة طيبة) فيه: أن الكلمة الطيبة سبب للنجاة من النار، وهي الكلمة التي فيها تطيب قلب إنسان إذا كانت مباحة أو طاعة.

قوله: (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب قالاً: حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن عمرو بن مرة عن خيثمة عن عدي بن حاتم) هذا الإسناد كله كوفيون، وفيه ثلاثة تابعيون بعضهم عن بعض الأعمش وعمرو وخيثمة.

قوله: (فأعرض وأشاح) هو بالشين المعجمة والحاء المهملة، ومعناه: قال الخليل وغيره: معناه نحاه وعدل به، وقال الأكثرون: المشيح: الحذر والجاد في الأمر، وقيل: المقبل، وقيل: الهارب، وقيل: المقبل إليك المانع لما وراء ظهره. فأشاح هنا يحتمل هذا المعنى أي حذر النار كأنه ينظر إليها، أو جد في الإيضاح بإيقانها، أو أقبل إليك خطاباً أو أعرض كالهارب.

قوله: (مجتابي النمار أو العباء) النمار بكسر النون جمع نمرة بفتحها، وهي ثياب صوف فيها تنمير، و (العباء) بالمد وفتح العين جمع عباءة وعباية لغتان. وقوله: مجتابي النمار أي خرقوها وقوّروا وسطها.

قوله: (فتمعر وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم) هو بالعين المهملة أي تغير.

قوله: (فصلى ثم خطب) فيه: استحباب جمع الناس للأمور المهمة ووعظهم وحثهم على مصالحهم وتحذيرهم من القبائح.

قوله: (فقال: يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة) سبب قراءة هذه الآية أنها أبلغ في الحث على الصدقة عليهم، ولما فيها من تأكيد الحق لكونهم إخوة.

قوله: (رأيت كومين من طعام وثياب) هو بفتح الكاف وضمها، قال القاضي: ضبطه بعضهم بالفتح وبعضهم بالضم. قال ابن سراج: هو بالضم اسم لما كومه، وبالفتح المرة الواحدة. قال: والكومة - بالضم - الصبرة، والكوم العظيم من كل شيء، والكوم المكان المرتفع كالرابية. قال القاضي فالفتح هنا أولى، لأن مقصوده الكثرة والتشبيه

بالراية. قوله: (حتى رأيت وجه رسول الله ﷺ يتهلل كأنه مذهب)، فقوله: (يتهلل) أي يستنير فرحاً وسروراً.

وقوله (مذهب) ضبطه بوجهين: أحدهما -، وهو المشهور وبه جزم القاضي والجمهور - (مذهب) بدالٍ معجمة وفتح الهاء وبعدها باءٌ موحدة، والثاني - ولم يذكر الحميدي في الجمع بين الصحيحين غيره - (مدنه) بدالٍ مهملة وضم الهاء وبعدها نون، وشرحه الحميدي في كتابه «غريب الجمع بين الصحيحين» فقال هو وغيره ممن فسر هذه الرواية إن صحت: المدهن: الإناء الذي يدهن فيه، وهو أيضاً اسم للنقرة في الجبل التي يستجمع فيها ماء المطر؛ فشبه صفاء وجهه الكريم بصفاء هذا الماء، وبصفاء الدهن والمدهن. وقال القاضي عياض في المشارق وغيره من الأئمة: هذا تصحيف، وهو بالذال المعجمة والباء الموحدة، وهو المعروف في الروايات، وعلى هذا ذكر القاضي وجهين في تفسيره أحدهما: معناه: فضة مذهب، فهو أبلغ في حسن الوجه وإشراقه، والثاني: شبهه في حسنه ونوره بالمذهبة من الجلود، وجمعها مذاهب، وهي شيء كانت العرب تصنعه من جلود، وتجعل فيها خطوطاً مذهبة يرى بعضها أثر البعض، وأما سبب سروره ﷺ ففرحاً بمبادرة المسلمين إلى طاعة الله تعالى، وبذل أموالهم لله وامتنال أمر رسول الله ﷺ، ولدفع حاجة هؤلاء المحتاجين وشفقة المسلمين بعضهم على بعض، وتعاونهم على البر والتقوى، وينبغي للإنسان إذا رأى شيئاً من هذا القبيل أن يفرح ويظهر سروره، ويكون فرحه لما ذكرناه.

قوله ﷺ: (من سن في الإسلام سنة حسنة فله أجرها) إلى آخره، فيه: الحث على الابتداء بالخيرات وسن السنن الحسنة، والتحذير من اختراع الأباطيل والمستقبحات، وسبب هذا الكلام في هذا الحديث أنه قال في أوله: (فجاء رجل بصرة كادت كفه تعجز عنها، فنتابع الناس) وكان الفضل العظيم للبادي بهذا الخير، والقاتح لباب هذا الإحسان. وفي هذا الحديث تخصيص قوله ﷺ: «كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة»، وأن المراد به المحدثات الباطلة والبدع المذمومة، وقد سبق بيان هذا في كتاب صلاة الجمعة، وذكرنا هناك أن البدع خمسة أقسام: واجبة ومندوبة ومحرومة ومكروهة ومباحة.

قوله: (عن عبد الرحمن بن هلال العبسي) هو بالباء الموحدة.

(٢١) بَابُ الْحَمْلِ بِأَجْرَةٍ يُتَصَدَّقُ بِهَا وَالنَّهْيُ الشَّدِيدُ عَنْ تَنْقِصِ الْمُتَصَدِّقِ بِقَلِيلٍ

٧٢ - (١٠١٨) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ. حَدَّثَنَا عُثْمَرُ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. حَوْحَدَّثَنِيهِ بِشُرِّ ابْنِ خَالِدٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ (يَعْنِي ابْنَ حَقْفَرٍ) عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ. قَالَ: أُمِرْنَا بِالصَّدَقَةِ. قَالَ: كُنَّا نُحَامِلُ. قَالَ: فَتَصَدَّقَ أَبُو

عَقِيلٍ يَنْصِفُ صَاحٍ. قَالَ: وَجَاءَ إِنْسَانٌ بِشَيْءٍ أَكْثَرَ مِنْهُ. فَقَالَ الْمُنَافِقُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ صَدَقَةِ هَذَا. وَمَا فَعَلَ هَذَا الْآخَرُ إِلَّا رِيَاءً. فَتَنَزَّلَتْ: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾ [التوبة: ٧٩] وَلَمْ يَلْفِظْ بِشَرٍّ: ﴿بِالْمُطَّوِّعِينَ﴾. [ج: ٤٦٦٨]

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ. حَدَّثَنِي سَعِيدُ بْنُ الرَّبِيعِ. ح وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ. أَخْبَرَنَا أَبُو دَاوُدَ. كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَفِي حَدِيثِ سَعِيدِ بْنِ الرَّبِيعِ قَالَ: كُنَّا نُحَامِلُ عَلَى ظَهْرِنَا.

(بَابُ الْمَصْلِ بِأَجْرَةٍ يُتَصَدَّقُ بِهَا وَالشَّيْبِ السَّرِيدِ عَنْ تَفْصِيلِ الْمَتَصَدِّقِ بِقَلِيلٍ)

الشرح: قوله: (كنا نحامل) وفي الرواية الثانية: (كنا نحامل على ظهورنا) معناه: نحمل على ظهورنا بالأجرة ونصدق من تلك الأجرة أو نصدق بها كلها، ففيه التحريض على الاعتناء بالصدقة، وأنه إذا لم يكن له مال يتوصل إلى تحصيل ما يتصدق به من حمل بالأجرة أو غيره من الأسباب المباحة.

* * *

(٢٢) بَابُ فَضْلِ الْمَنِيحَةِ

٧٣ - (١٠١٩) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الرُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. يَتْلُغُ بِهِ: «أَلَا رَجُلٌ يَمْنَحُ أَهْلَ بَيْتِ نَاقَةٍ. تَغْدُو بِعَسٍّ. وَتَرَوْحُ بِعَسٍّ. إِنَّ أَجْرَهَا لَعَظِيمٌ». [ج: ٢٦٢٩]

٧٤ - (١٠٢٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلْفٍ. حَدَّثَنَا زَكَرِيَاءُ بْنُ عَدِيٍّ. أَخْبَرَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عَدِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ نَهَى فَذَكَرَ خِصَالًا وَقَالَ: «مَنْ مَنَحَ مَنِيحَةً، غَذَتْ بِصَدَقَةٍ، وَرَاحَتْ بِصَدَقَةٍ صَبُوحَهَا وَعَبُوقُهَا». [ج: ٢٦٢٩]

(بَابُ فَضْلِ الْمَنِيحَةِ)

الشرح: قوله ﷺ: (ألا رجل يمنح أهل بيت ناقة تغدو بعس وتروح بعس) (العس) بضم العين وتشديد السين المهملة، وهو القدح الكبير، هكذا ضبطناه، وروى (بعشاء) بشين معجمة ممدودة، قال القاضي: وهذه رواية أكثر رواة مسلم، قال: والذي

سمعناه من متقني شيوخنا (بعض) وهو القدر الضخم. قال: وهذا هو الصواب المعروف، قال: وروي من رواية الحميدي في غير مسلم (بعساء) بالسین المهملة، وفسره الحميدي بالعين الكبير، وهو من أهل اللسان. قال: وضبطنا عن أبي مروان بن سراج بكسر العين وفتحها معاً، ولم يقيد الجياني وأبو الحسن بن أبي مروان عنه إلا بالكسر وحده. هذا كلام القاضي، ووقع في كثير من نسخ بلادنا أو أكثرها من صحيح مسلم (بعساء) بسین مهملة ممدودة والعين مفتوحة.

وقوله: (يمنح) بفتح النون أي يعطيهم ناقة يأكلون لبنها مدة ثم يردونها إليه. وقد تكون المنحة عطية للرقبة بمنافعها مؤبدة مثل الهبة.

قوله ﷺ (من منح منيحة غدت بصدقة وراحت بصدقة صبوحتها وغبوقها) وقع في بعض النسخ (منيحة) وبعضها (منحة) بحذف الياء، قال أهل اللغة: المنحة بكسر الميم والمنيحة بفتحها مع زيادة الياء هي العطية، وتكون في الحيوان وفي الثمار وغيرها، وفي الصحيح أن النبي ﷺ منح أم أيمن عذاقاً أي نخيلاً. ثم قد تكون المنيحة عطية للرقبة بمنافعها وهي الهبة، وقد تكون عطية اللبن أو الثمرة مدة، وتكون الرقبة باقية على ملك صاحبها ويردها إليه إذا انقضى اللبن أو الثمر المأذون فيه.

وقوله: (صبوحتها وغبوقها) الصبح - بفتح الصاد - الشرب أول النهار، والغبوق - بفتح الغين - أول الليل، والصبح والغبوق منصوبان على الظرف، وقال القاضي عياض: هما مجروران على البدل من قوله: (صدقة) قال: ويصح نصبهما على الظرف. وقوله: (عن أبي هريرة يبلغ به ألا رجل يمنح) معناه: يبلغ به النبي ﷺ فكأنه قال: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ألا رجل يمنح؟ ولا فرق بين هاتين الصيغتين باتفاق العلماء. والله أعلم.

* * *

(٢٣) باب مثل المُنْفِقِ وَالْبَخِيلِ

٧٥ - (١٠٢١) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ عَمْرُو: وَحَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ. قَالَ: وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُشْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: «مَثَلُ الْمُنْفِقِ وَالْمُتَصَدِّقِ. كَمَثَلِ رَجُلٍ عَلَيْهِ جُبَّتَانِ أَوْ جُبَّتَانِ. مِنْ لَدُنْ تَلِيَّهِمَا إِلَى تَرَايِهِمَا. فَإِذَا أَرَادَ الْمُنْفِقُ (وَقَالَ الْآخَرُ: فَإِذَا أَرَادَ الْمُتَصَدِّقُ) أَنْ يَتَصَدَّقَ سَبَعَتْ عَلَيْهِ أَوْ مَرَّتْ. وَإِذَا أَرَادَ الْبَخِيلُ أَنْ يُنْفِقَ. قَلَصَتْ عَلَيْهِ وَأَخَذَتْ كُلَّ خَلْقَةٍ مَوْضِعَهَا. حَتَّى تُجِبَ بَنَاتُهُ وَتَغْفُو أُنْثَاهُ» قَالَ: فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَقَالَ: يُؤَسِّفُهَا فَلَا تَنْتَفِعُ.

(...) حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عُثَيْدٍ أَنَّ اللَّهَ أَوْ أَيْبُوبَ الْغِيلَانِيَّ. حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ (يَغْنِي الْعَقْدِيَّ). حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ. كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُنَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ. قَدْ اضْطُرَّتْ أَيْدِيهِمَا إِلَى ثِيْبَيْهِمَا وَتَرَاقِيهِمَا. فَجَعَلَ الْمُتَصَدِّقُ كُلَّمَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ انْبَسَطَتْ عَنْهُ. حَتَّى تُغْفَى أَنَامِلُهُ وَتُغْفَى أَثَرُهُ وَجَعَلَ الْبَخِيلُ كُلَّمَا هَمَّ بِصَدَقَةٍ قَلَصَتْ. وَأَخَذَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ مَكَانَهَا». قَالَ: فَأَنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ بِإِضْطِغَاعِهِ فِي جَنْبِهِ. فَلَوْ رَأَيْتُهُ يُوسِعُهَا وَلَا تَوْشَعُ. [خ: ٥٧٩٧]

٧٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَاقَ الْخَضْرَمِيُّ عَنْ وَهَيْبٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ مَثَلُ رَجُلَيْنِ عَلَيْهِمَا جُنَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ. إِذَا هَمَّ الْمُتَصَدِّقُ بِصَدَقَةٍ انْبَسَجَتْ عَلَيْهِ. حَتَّى تُغْفَى أَثَرُهُ. وَإِذَا هَمَّ الْبَخِيلُ بِصَدَقَةٍ تَقَلَصَتْ عَلَيْهِ. وَانْقَصَمَتْ يَدَاهُ إِلَى تَرَاقِيهِ. وَانْقَبَضَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ إِلَى صَاحِبَتَيْهَا» قَالَ: فَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «فَيَجْهَدُ أَنْ يُوسِعَهَا فَلَا يَسْتَطِيعُ».

(بَابُ مَثَلِ الْمُنْفِقِ وَالْبَخِيلِ)

الشرح: قوله: (قال عمرو: حدثنا سفيان بن عيينة قال وقال ابن جريج) هكذا هو في النسخ، وقال ابن جريج بالواو وهي صحيحة مليحة، وإنما أتى بالواو لأن ابن عيينة قال لعمرو: قال ابن جريج كذا فإذا روى عمرو الثاني من تلك الأحاديث أتى بالواو؛ لأن ابن عيينة قال في الثاني: وقال ابن جريج كذا، وقد سبق التنبيه على مثل هذا مرات في أول الكتاب.

قوله ﷺ في حديث عمرو الناقد: (مثل المنفق والمتصدق كمثال رجل عليه جنتان أو جنتان من لدن ثدييهما إلى تراقيهما) ثم قال: (فإذا أراد المنفق أن يتصدق سبغت وإذا أراد البخيل أن ينفق قلصت) هكذا وقع هذا الحديث في جميع النسخ من رواية عمرو (مثل المنفق والمتصدق) قال القاضي وغيره: هذا وهم، وصوابه مثل ما وقع في باقي الروايات مثل البخيل والمتصدق، وتفسيرهما آخر الحديث يبين هذا، وقد يحتمل أن صحة رواية عمرو هكذا أن تكون على وجهها، وفيها محذوف تقديره: مثل المنفق والمتصدق وقسيمهما وهو البخيل، وحذف البخيل لدلالة المنفق والمتصدق عليه كقول الله تعالى: ﴿سَرَابِيلٌ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ أي والبرد، وحذف ذكر البرد لدلالة الكلام عليه. وأما قوله: (والمصدق) فوقع في بعض الأصول (المصدق) بالتاء، وفي بعضها (المصدق)

بحذفها وتشديد الصاد، وهما صحيحان. وأما قوله: (كمثل رجل) فهكذا وقع في الأصول كلها (كمثل رجل) بالإفراد، والظاهر أنه تغيير من بعض الرواة، وصوابه: (كمثل رجلين).

وأما قوله: (جبتان أو جنتان)، فالأول بالباء والثاني بالنون، ووقع في بعض الأصول عكسه.

وأما قوله: (من لدن ثديهما) فكذا هو في كثير من النسخ المعتمدة أو أكثرها (ثديهما) بضم الثاء وبياء واحدة مشددة على الجمع، وفي بعضهما (ثدييهما) بالثنية، قال القاضي عياض: وقع في هذا الحديث أوهاج كثيرة من الرواة وتصحيف وتحريف وتقدير وتأخير، ويعرف صوابه من الأحاديث التي بعده، فمنه: مثل المنفق والمتصدق، وصوابه: المتصدق والبخل، ومنه: كمثل رجل، وصوابه: رجلين عليهما جنتان، ومنه قوله: جنتان أو جبتان بالشك، وصوابه (جنتان) بالنون بلا شك، كما في الحديث الآخر بالنون بلا شك. والجنة: الدرع، ويدل عليه في الحديث نفسه قوله: (فأخذت كل حلقة موضعها) وفي الحديث الآخر: (جنتان من حديد)، ومنه قوله سبغت عليه أو (مرت) كذا هو في النسخ (مرت) بالراء، قيل: إن صوابه (مدت) بالدال بمعنى سبغت، وكما قال في الحديث الآخر (انيسطت)، لكنه قد يصح مرت على نحو هذا المعنى. والسايغ: الكامل، وقد رواه البخاري (مادت) بدالٍ منقفة من (ماد) إذا مال، ورواه بعضهم (مارت) ومعناه: سالت عليه وامتدت .

وقال الأزهري: معناه: ترددت وذهبت وجاءت يعني لكمالها، ومنه قوله: (وإذا أراد البخل أن ينفق قلصت عليه وأخذت كل حلقة موضعها حتى تجن بنانه، ويعفو أثره، قال: فقال أبو هريرة: يوسعها فلا تنسج). وفي هذا الكلام اختلال كثير، لأن قوله: (تجن بنانه ويعفو أثره) إنما جاء في المتصدق لا في البخل، وهو على ضد ما هو وصف البخل في قوله: (قلصت كل حلقة موضعها) وقوله: (يوسعها فلا تنسج) وهذا من وصف البخل، فأدخله في وصف المتصدق فاختل الكلام وتناقض، وقد ذكر في الأحاديث على الصواب، ومنه رواية بعضهم: «تجن ثيابه» بالحاء والزاي وهو وهم، والصواب رواية الجمهور (تجن) بالجيم والنون أي تستر، ومنه رواية بعضهم (ثيابه) بالثاء المثناة وهو وهم، والصواب (بنانه) بالنون، وهو رواية الجمهور كما قال في الحديث الآخر (أنامله) ومعنى تقلصت: انقبضت، ومعنى (يعفو أثره) أي يمحي أثر مشيه بسبوغها وكمالها، وهو تمثيل لنماء المال بالصدقة والإنفاق، والبخل بضد ذلك.

وقيل: - هو تمثيل لكثرة الجود والبخل، وأن المعطي إذا أعطى انيسطت يده بالعطاء وتعود ذلك، وإذا أمسك صار ذلك عادة له، وقيل: معنى يمحو أثره أي يذهب بخطايه ويمحوها، وقيل: في البخل (قلصت ولزمت كل حلقة مكانها) أي يحمي عليه يوم القيامة فيكوى بها، والصواب الأول، والحديث جاء على التمثيل لا على الخبر عن كائن.

وقيل: ضرب المثل بهما؛ لأن المنفق يستره الله تعالى بنفقته، ويستر عوراته في الدنيا والآخرة كستر هذه الجنة لابسها، والبخيل كمن لبس جبة إلى ثدييه فيبقى مكشوفاً بادي العورة مفتضحاً في الدنيا والآخرة. هذا آخر كلام القاضي عياض رحمه الله تعالى.

قوله ﷺ في الروایتين الأخريين: (كمثل رجلين ومثل رجلين عليهما جنتان) هما بالنون في هذين الموضعين بلا شك ولا خلاف.

قوله: (فأنا رأيت رسول الله ﷺ يقول بإصبعه في جيبه، فلو رأيته يوسعها فلا توسع) فقوله: (رأيت) بفتح التاء قوله: (توسع) بفتح التاء وأصله تتوسع،

وفي هذا دليل على لباس القميص، وكذا ترجم عليه البخاري: باب جيب القميص من عند الصدر. لأنه المفهوم من لباس النبي ﷺ في هذه القصة مع أحاديث صحيحة جاءت به. والله أعلم.

* * *

(٢٤) بَابُ ثُبُوتِ أَجْرِ الْمُتَصَدِّقِ وَإِنْ وَقَعَتِ الصَّدَقَةُ فِي يَدِ غَيْرِ أَهْلِهَا

٧٨ - (١٠٢٢) حَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنِي حُفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ، عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ: لَأَتَصَدَّقَ اللَّيْلَةَ بِصَدَقَةٍ. فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ زَانِيَةٍ. فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ. قَالَ: اللَّهُمَّ! لَكَ الْحَمْدُ عَلَى زَانِيَةٍ. لَأَتَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ. فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ غَنِيٍّ. فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ عَلَى غَنِيٍّ. قَالَ: اللَّهُمَّ! لَكَ الْحَمْدُ عَلَى غَنِيٍّ. لَأَتَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ. فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ. فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ عَلَى سَارِقٍ. فَقَالَ: اللَّهُمَّ! لَكَ الْحَمْدُ عَلَى زَانِيَةٍ وَعَلَى غَنِيٍّ وَعَلَى سَارِقٍ. فَأَتَى فَقِيلَ لَهُ: أَمَا صَدَقْتِكَ فَقَدْ قِيلَتْ. أَمَا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا تَسْتَعْفُ بِهَا عَنْ زَنَاهَا. وَلَعَلَّ الْغَنِيَّ يَغْتَبِرُ فَيَنْفِقُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ. وَلَعَلَّ السَّارِقَ يَسْتَعْفُ بِهَا عَنْ سَرِقَتِهِ. » [خ: ١٤٢١]

(بَابُ ثُبُوتِ أَجْرِ الْمُتَصَدِّقِ وَإِنْ وَقَعَتِ الصَّدَقَةُ فِي يَدِ غَيْرِ أَهْلِهَا)

الشرح: فيه حديث المتصدق على سارق وزانية وغني، وفيه: ثبوت الثواب في الصدقة وإن كان الآخذ فاسقاً وغنياً؛ ففي كل كبد خزي أجر، وهذا في صدقة التطوع، وأما الزكاة فلا يجزي دفعها إلى غني.

* * *

(٢٥) بَابُ أَجْرِ الْخَازِنِ الْأَمِينِ وَالْمَرْأَةِ إِذَا تَصَدَّقَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ بِإِذْنِهِ الصَّرِيحِ أَوْ الْغُرْفِيِّ

٧٩ - (١٠٢٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو عَامِرٍ الْأَشْعَرِيُّ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ. كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي أَسَامَةَ. قَالَ أَبُو عَامِرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ. حَدَّثَنَا بُرَيْدٌ عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الْخَازِنَ الْمُسْلِمَ الْأَمِينَ الَّذِي يُنْفِقُ (وَزَوْجًا قَالَ يُعْطِي) مَا أَمَرَ بِهِ، فَيُعْطِيهِ كَامِلًا مُوَفَّرًا، طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ، فَيُذْفَعُ إِلَى الَّذِي أَمَرَ لَهُ بِهِ - أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ». [خ: ١٤٣٨]

٨٠ - (١٠٢٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ. قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مِثْصُورٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَشْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ. وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ. لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا». [خ: ١٤٢٥]

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ. حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ عَنْ مِثْصُورٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: «مِنْ طَعَامِ زَوْجِهَا».

٨١ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ مَشْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ. كَانَ لَهَا أَجْرُهَا. وَلَهُ مِثْلُهُ. بِمَا اكْتَسَبَ. وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ. وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ. مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْئًا». (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي وَأَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

(بَابُ أَجْرِ الْخَازِنِ الْأَمِينِ وَالْمَرْأَةِ إِذَا تَصَدَّقَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ بِإِذْنِهِ الصَّرِيحِ أَوْ الْغُرْفِيِّ)

الشرح: قوله ﷺ في الخازن الأمين الذي يعطي ما أمر به أحد المتصدقين وفي رواية: (إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة كان لها أجرها بما أنفقت، ولزوجها أجره بما كسب، وللخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم أجر بعض شيئا). وفي رواية: (من طعام زوجها). وفي رواية: (في العبد إذا أنفق من مال ماله قال: الأجر بينكما

نصفان). وفي رواية: (ولا تصم المرأة وبعملها شاهد إلا بإذنه، ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه، وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له).

معنى هذه الأحاديث أن المشارك في الطاعة مشارك في الأجر، ومعنى المشاركة أن له أجرًا كما لصاحبه أجر، وليس معناه أن يزاحمه في أجره، والمراد المشاركة في أصل الثواب، فيكون لهذا ثواب ولهذا ثواب، وإن كان أحدهما أكثر، ولا يلزم أن يكون مقدار ثوابهما سواء، بل قد يكون ثواب هذا أكثر وقد يكون عكسه، فإذا أعطى المالك لخازنه أو امرأته أو غيرهما مائة درهم أو نحوها ليوصلها إلى مستحق الصدقة على باب داره أو نحوه فأجر المالك أكثر، وإن أعطاه رمانة أو رغيًا ونحوهما مما ليس له كثير قيمة ليذهب به إلى محتاج في مسافة بعيدة بحيث يقابل مشي الذهاب إليه بأجرة تزيد على الرمانة والرغي فأجر الوكيل أكثر، وقد يكون عمله قدر الرغي مثلًا فيكون مقدار الأجر سواء.

وأما قوله ﷺ: (الأجر بينكما نصفان) فمعناه: قسمان، وإن كان أحدهما أكثر كما قال الشاعر:

• إذا مت كان الناس نصفان بيننا •

وأشار القاضي إلى أنه يحتمل أيضًا أن يكون سواء، لأن الأجر فضل من الله تعالى يؤتيه من يشاء ولا هو يدرك بقياس ولا هو بحسب الأعمال، بل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والمختار الأول.

وقوله ﷺ: (الأجر بينكما) ليس معناه أن الأجر الذي لأحدهما يزدهمان فيه، بل معناه أن هذه النفقة والصدقة التي أخرجها الخازن أو المرأة أو المملوك ونحوهم بإذن المالك، يترتب على جملتها ثواب على قدر المال والعمل، فيكون ذلك مقسومًا بينهما، لهذا نصيب بماله، ولهذا نصيب بعمله، فلا يزاحم صاحب المال العامل في نصيب عمله، ولا يزاحم العامل صاحب المال في نصيب ماله. واعلم أنه لا بد للعامل - وهو الخازن - وللزوجة والمملوك من إذن المالك في ذلك، فإن لم يكن إذن أصلًا فلا أجر لأحد من هؤلاء الثلاثة، بل عليهم وزر بتصرفهم في مال غيرهم بغير إذن. والإذن ضربان: أحدهما: الإذن الصريح في النفقة والصدقة، والثاني: الإذن المفهوم من اطراد العرف والعادة كإعطاء السائل كسرة ونحوها مما جرت العادة به واطرد العرف فيه، وعلم بالعرف رضا الزوج والمالك به، فإذا علم في ذلك حاصل وإن لم يتكلم، وهذا إذا علم رضا لاطراد العرف وعلم أن نفسه كنفوس غالب الناس في السماح بذلك والرضا به، فإن اضطرب العرف وشك في رضا أو كان شخصًا يشح بذلك وعلم من حاله ذلك أو شك فيه لم يجز للمرأة وغيرها التصديق من ماله إلا بصريح إذنه.

وأما قوله ﷺ: (وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له) فمعناه: من

غير أمره الصريح في ذلك القدر المعين، ويكون معها إذن عامٌّ سابقٌ متناولٌ لهذا القدر وغيره، وذلك الإذن الذي قد أولناه سابقاً إما بالصريح وإما بالعرف، ولا بد من هذا التأويل، لأنه ﷺ جعل الأجر مناصفة، وفي رواية أبي داود (فلها نصف أجره)، ومعلوم أنها إذا أنفقت من غير إذن صريح ولا معروف من العرف فلا أجر لها، بل عليها وزر، فمعين تأويله.

واعلم أن هذا كله مفروض في قدر يسير يعلم رضا المالك به في العادة، فإن زاد على المتعارف لم يجز، وهذا معنى قوله ﷺ: (إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها غير مفسدة) فأشار ﷺ إلى أنه قدر يعلم رضا الزوج به في العادة، ونبه بالطعام أيضاً على ذلك؛ لأنه يسمح به في العادة بخلاف الدراهم والدنانير في حق أكثر الناس، وفي كثير من الأحوال. واعلم أن المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال صاحب المال وغلماؤه ومصالحه وقاصديه من ضيف وابن سبيل ونحوهما، وكذلك صدقتهم المأذون فيها بالصريح أو العرف. والله أعلم.

وقوله ﷺ: (الخازن المسلم الأمين) إلى آخره. هذه الأوصاف شروط لحصول هذا الثواب، فينبغي أن يعتني بها ويحافظ عليها. قوله ﷺ: (أحد المتصدقين) هو بفتح القاف على التثنية، ومعناه له أجر متصدقٍ وتفصيله كما سبق.

وقوله ﷺ: (إذا أنفقت المرأة من طعام بيتها) أي من طعام زوجها الذي في بيتها كما صرح به في الرواية الأخرى.

قوله ﷺ: (إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان لها أجرها، وله مثله بما اكتسبت، ولها بما أنفقت وللخازن مثل ذلك من غير أن ينتقص من أجورهم شيئاً) هكذا وقع في جميع النسخ (شيئاً) بالنصب، فيقدر له ناصب فيحتمل أن يكون تقديره من غير أن ينقص الله من أجورهم شيئاً، ويحتمل أن يقدر من غير أن ينقص الزوج من أجر المرأة والخازن شيئاً، وجمع ضميرهما مجازاً على قول الأكثرين: إن أقل الجمع ثلاثة، أو حقيقة على قول من قال: أقل الجمع اثنان.

(٢٦) بَابُ مَا أَتَّفَقَ الْعَبْدُ مِنْ مَالِ مَوْلَاهُ

٨٢ - (١٠٢٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. جَمِيعًا عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ. قَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا حَفْصٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ غُمَيْرِ مَوْلَى أَبِي اللَّحْمِ. قَالَ: كُنْتُ مَمْلُوكًا. فَتَأَلَّتُ رِشْوَةَ اللَّهِ ﷺ: أَتَصَدَّقُ مِنْ مَالِ مَوَالِيِّ بَشِيٍّ؟ قَالَ: «نَعَمْ وَالْأَجْرُ بَيْنَكُمَا نِصْفَانِ».

٨٣ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا حَاتِمٌ (يَعْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ) عَنْ يَزِيدَ

(يعني ابن أبي عبيد) قَالَ: سَمِعْتُ عُمَيْرًا مَوْلَى أَبِي اللُّحَم قَالَ: أَمَرَنِي مَوْلَايَ أَنْ أَقْدَدَ لَحْمًا. فَجَاءَنِي مِسْكِينٌ. فَأَطْعَمْتُهُ مِنْهُ. فَعَلِمَ بِذَلِكَ مَوْلَايَ فَضَرَبَنِي. فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ. فَدَعَاهُ فَقَالَ: «لَمْ ضَرَبْتَهُ؟» فَقَالَ: يُعْطِي طَعَامِي بِغَيْرِ أَنْ أَمُرُهُ. فَقَالَ: «الْأَجْرُ بَيْنَكُمَا».

٨٤ - (١٠٢٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ ابْنِ مُنْبِيٍّ. قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَصُمْ الْمَرْأَةُ وَبَعْلُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ. وَلَا تَأْذُنُ فِي بَيْتِهِ وَهُوَ شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ. وَمَا أَنْفَقَتْ مِنْ كَسْبِهِ مِنْ غَيْرِ أَمْرِهِ فَإِنَّ نِصْفَ أَجْرِهِ لَهُ».

[خ: ٥٣٦٠]. [خ: ٥١٩٥]

(بَابُ مَا أَنْفَقَ الْقَبِيلُ مِنْ مَالِ مَوْلَاهُ)

الشرح: قوله: (مولى أبي اللحم) هو بهمة ممدودة وكسر الباء، قيل: لأنه كان لا يأكل اللحم، وقيل: لا يأكل ما ذبح للأصنام، واسم (أبي اللحم) عبد الله، وقيل: خلف. وقيل: الحويرث الغفاري. وهو صحابي استشهد يوم حنين، روى عمير مولاة قوله: (كنت مملوكًا فسألت رسول الله ﷺ: أتصدق من مال موالي بشيء؟ قال: نعم، الأجر بينكما نصفان) هذا محمول على ما سبق أنه استأذن في الصدقة بقدر يعلم رضا سيده به.

وقوله: (أمرني مولاي أن أقدد لحماً، فجاءني مسكين فأطعمته، فعلم ذلك مولاي فضربني، فأتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له، فدعاه فقال: لم ضربته؟ فقال: يعطي طعامي بغير أن أمره، فقال: الأجر بينكما) هذا محمول على أن عميراً تصدق بشيء يظن أن مولاة يرضى به ولم يرض به مولاة، فلعمير أجر؛ لأنه فعل شيئاً يعتقده طاعةً بنية الطاعة، ولمولاة أجر؛ لأن ماله تلف عليه، ومعنى (الأجر بينكما) أي لكل منكما أجر، وليس المراد أن أجر نفس المال يتقاسمانه، وقد سبق بيان هذا قريباً، فهذا الذي ذكرته من تأويله هو المعتمد، وقد وقع في كلام بعضهم ما لا يرتضى من تفسيره.

قوله ﷺ: (لا تصم المرأة وبعْلها شاهد إلا بإذنه) هذا محمول على صوم التطوع والمندوب الذي ليس له زمن معين، وهذا النهي للتحريم صرح به أصحابنا، وسببه أن الزوج له حق الاستمتاع بها في كل الأيام، وحقه فيه واجب على الفور فلا يفوته بتطوع ولا بواجب على التراخي، فإن قيل: فينبغي أن يجوز لها الصوم بغير إذنه، فإن أراد الاستمتاع بها كان له ذلك ويفسد صومها، فالجواب: أن صومها يمنع من الاستمتاع في العادة؛ لأنه يهاب انتهاك الصوم بالإفساد.

وقوله ﷺ: (وزوجها شاهد) أي مقيم في البلد، أما إذا كان مسافراً فلها الصوم؛ لأنه لا يتأتى منه الاستمتاع إذا لم تكن معه. قوله ﷺ: (ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا بإذنه) فيه إشارة إلى أنه لا يفتات على الزوج وغيره من مالكي البيوت وغيرها بالإذن في أملاكهم إلا بإذنهم، وهذا محمول على ما لا يعلم رضا الزوج ونحوه به، فإن علمت المرأة ونحوها رضاه به جاز كما سبق في النفقة.

(٢٧) بَاب مَنْ جَمَعَ الصَّدَقَةَ وَأَعْمَالَ الْبِرِّ

٨٥ - (١٠٢٧) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَخَرَّمَلَةُ بْنُ يَحْيَى التَّجِيبِيُّ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي الطَّاهِرِ) قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ نُودِيَ فِي الْجَنَّةِ: يَا عَبْدَ اللَّهِ! هَذَا خَيْرٌ. فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ. وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ. وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ. وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ، دُعِيَ مِنْ بَابِ الرِّثَانِ». [خ: ١٨٩٧] قَالَ أَبُو بَكْرٍ الصَّدِيقُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا عَلَى أَحَدٍ يُدْعَى مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ مِنْ ضَرُورَةٍ. فَهَلْ يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الْأَبْوَابِ كُلِّهَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ. وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ».

(...) حَدَّثَنِي عُمَرُو التَّائِدُ وَالْحَسَنُ الْخُلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا يَغْقُوبُ (وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ) حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحِ بْنِ وَهْبٍ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ كَلَاهَمَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ. بِإِسْنَادِ يُونُسَ، وَمَعْنَى حَدِيثِهِ.

٨٦ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ. حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ حَزَمٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ. حَدَّثَنِي شَيْبَانُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ دَعَاهُ خَزَنَةُ الْجَنَّةِ. كُلُّ خَزَنَةٍ بَاب: أَيْ قُلْ! هَلُمَّ». فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ذَلِكَ الَّذِي لَا تَوَى عَلَيْهِ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ». [خ: ٢٨٩١]

٨٧ - (١٠٢٨) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ. حَدَّثَنَا مَرْوَانُ (يَعْنِي الْفَزَارِيَّ) عَنْ يَزِيدَ (وَهُوَ ابْنُ كَيْسَانَ) عَنْ أَبِي حَازِمٍ الْأَشْجَعِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ

أَصْبَحَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ صَائِمًا؟ قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَا. قَالَ: «فَمَنْ نَبِعَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ جَنَازَةً؟» قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَا. قَالَ: «فَمَنْ أَطْعَمَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ مِسْكِينًا؟» قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَا. قَالَ: «فَمَنْ عَادَ مِنْكُمْ الْيَوْمَ مَرِيضًا؟» قَالَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَا اجْتَمَعْنَ فِي امْرِئٍ، إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ».

(بَاب مَنْ جَمَعَ الصَّدَقَةَ وَأَعْمَالَ الْبِرِّ)

الشرح: قوله ﷺ (من أنفق زوجين في سبيل الله نودي في الجنة: يا عبد الله هذا خير) قال القاضي: قال الهروي في تفسير هذا الحديث: قيل: وما زوجان؟ قال: فرسان أو عبدان أو يعيران. وقال ابن عرفة: كل شيء قرن بصاحبه فهو زوج، يقال: زوجت بين الإبل إذا قرنت بعيرًا ببعير، وقيل: درهم ودينار، أو درهم وثوب. قال: والزوج يقع على الاثنين ويقع على الواحد، وقيل: إنما يقع على الواحد إذا كان معه آخر، ويقع الزوج أيضًا على الصنف، وفسر بقوله تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أَزْوَاجًا ثَلَاثَةً﴾ وقيل: يحتمل أن يكون هذا الحديث في جميع أعمال البر من صلاتين أو صيام يومين، والمطلوب تشجيع صدقة بأخرى، والتنبيه على فضل الصدقة والنفقة في الطاعة والاستكثار منها. وقوله: (في سبيل الله) قيل: هو على العموم في جميع وجوه الخير، وقيل: هو مخصوص بالجهاد، والأول أصح وأظهر. هذا آخر كلام القاضي.

قوله ﷺ (نودي في الجنة: يا عبد الله هذا خير) قيل: معناه: لك هنا خير وثواب وغبطة. وقيل: معناه هذا الباب فيما نعتقده خير لك من غيره من الأبواب لكثرة ثوابه ونعيمه، فتعال فادخل منه، ولا بد من تقدير ما ذكرناه أن كل منادٍ يعتقد ذلك الباب أفضل من غيره. قوله ﷺ (فمن كان من أهل الصلاة دعي من باب الصلاة) وذكر مثله في الصدقة والجهاد والصيام. قال العلماء: معناه: من كان الغالب عليه في عمله وطاعته ذلك. قوله ﷺ (في صاحب الصوم) (دعي من باب الريان) قال العلماء: سمي باب الريان تنبيهًا على أن العطشان بالصوم في الهواجر سيروى وعاقبته إليه، وهو مشتق من الري.

قوله ﷺ: (دعاه خزنة الجنة كل خزنة باب أي فُلْ هلم) هكذا ضبطناه أي (فل) بضم اللام وهو المشهور، ولم يذكر القاضي وآخرون غيره، وضبطه بعضهم بإسكان اللام، والأول أصوب، قال القاضي: معناه (أي فلان) فرحم ونقل إعراب الكلمة على إحدى اللغتين في الترخيم، قال: وقيل (فل) لغة في فلان في غير النداء والتخيم. قوله: (لا تَوَى عليه) وهو بفتح المثناة فوق مقصور، أي: هلاك. قوله ﷺ لأبي بكر رضي الله عنه: (إنني لأرجو أن تكون منهم) فيه: منقبة لأبي بكر رضي الله عنه. وفيه: جواز الثناء على

الإنسان في وجهه إذا لم يخف عليه فتنة بإعجاب وغيره. والله أعلم.

قوله ﷺ: (من باب كذا ومن باب كذا) فذكر باب الصلاة والصدقة والصيام والجهاد، قال القاضي: وقد جاء ذكر بقية أبواب الجنة الثمانية في حديث آخر في باب التوبة، وباب الكاظمين الغيظ والعافين عن الناس، وباب الراضين، فهذه سبعة أبواب جاءت في الأحاديث، وجاء في حديث السبعين ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب. أنهم يدخلون من الباب الأيمن فلعله الباب الثامن.

(٢٨) بَابُ الْحَثِّ عَلَى الْإِنْفَاقِ وَكَرَاهَةِ الْإِحْصَاءِ

٨٨ - (١٠٢٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا حَفْصُ (يَعْنِي ابْنَ غِيَاثٍ) عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَنْفِقِي (أَوْ أَنْصَحِي، أَوْ أَنْفِجِي) وَلَا تُحْصِي. فَيُخْصِي اللَّهُ عَلَيْكَ».

(...) وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْوَيْلِيِّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ. قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَارِزِمٍ. حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمْرٍو عَنْ عَبْدِ ابْنِ حَمْرَةَ، وَعَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ الْمُثَنَّى، عَنْ أَسْمَاءَ. قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «أَنْفِجِي (أَوْ أَنْصَحِي، أَوْ أَنْفِقِي) وَلَا تُحْصِي. فَيُخْصِي اللَّهُ عَلَيْكَ. وَلَا تُوعِي فَيُوعِي اللَّهُ عَلَيْكَ».

[خ: ٢٥٩١]

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ. حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ عَبْدِ ابْنِ حَمْرَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهَا نَحْوَ حَدِيثِهِمْ.

٨٩ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَا: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ ابْنُ مُحَمَّدٍ. قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، أَنَّ عُبَادَةَ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ، أَنَّهَا جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! لَيْسَ لِي شَيْءٌ إِلَّا مَا أَذْخَلَ عَلَيَّ الزُّبَيْرُ. فَهَلْ عَلَيَّ جَنَاحٌ أَنْ أَرْضَعَ مِمَّا يُدْخِلُ عَلَيَّ؟ فَقَالَ: «ارْضَعِي مَا اسْتَطَعْتَ. وَلَا تُوعِي فَيُوعِي اللَّهُ عَلَيْكَ».

(بَابُ النَّصِ عَلَى الْإِنْفَاقِ وَكَرَاهَةِ الْإِحْصَاءِ)

الشرح: قوله ﷺ: (أنفقي وأنفحي وأنصحي) أما (أنفحي) فبفتح الفاء وبجاء مهملة وأما (أنصحي) فبكسر الضاد. ومعنى أنفحي وأنصحي: أعطني، والنفح والنضح: العطاء، ويطلق النضح أيضاً على الصب فلعله المراد هنا، ويكون أبلغ من النفح.

قوله ﷺ: (انفحي وانضحى وأنفقي ولا تحصى فيحصى الله عليك ولا توعي فيوعي الله عليك) معناه: الحث على النفقة في الطاعة، والنهي عن الإمساك والسخل وعن ادخار المال في الوعاء.

قوله: (عن أسماء بنت أبي بكر أنها جاءت النبي ﷺ فقالت: يا نبي الله ليس لي من شيء إلا ما أدخل عليّ الزبير، فهل علي جناح أن أرضخ مما يدخل علي؟ فقال: (أرضخي ما استطعت ولا توعي فيوعي الله عليك) هذا محمول على ما أعطاهما الزبير لنفسها بسبب نفقة وغيرها، أو مما هو ملك الزبير، ولا يكره الصدقة منه، بل رضي بها على عادة غالب الناس. وقد سبق بيان هذه المسألة قريباً. قوله ﷺ: (أرضخي ما استطعت) معناه: مما يرضى به الزبير، وتقديره: أن لك في الرضخ مراتب مباحة بعضها فوق بعض، وكلها يرضاها الزبير فافعلي أعلاها، أو يكون معناه ما استطعت مما هو ملك لك.

وقوله ﷺ: (ولا تحصى فيحصى الله عليك ويوعي فيوعي الله عليك) هو من باب مقابلة اللفظ باللفظ للتجنيس كما قال تعالى: ﴿وَمَكْرُوا اللَّهَ﴾ ومعناه: يمنعك كما منعت، ويقتري عليك كما قترت، ويمسك فضله عنك كما أمسكته. وقيل: معنى لا تحصى: أي لا تعديه فتستكثريه فيكون سبباً لانقطاع إنفاقك.

* * *

(٢٩) بَابُ الْحَثِّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَلَوْ بِالْقَلِيلِ وَلَا تَمْتَنِعْ مِنَ الْقَلِيلِ لِاحْتِقَارِهِ

٩٠ - (١٠٣٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ. ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقُولُ: «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ! لَا تَحْقِرْنَ جَارَةَ لِحَارَتِهَا. وَلَوْ فَرَسَنَ شَاةً».

[خ: ٢٥٦٦]

(بَابُ النَّهْيِ عَلَى الصَّدَقَةِ دَلْوً بِالْقَلِيلِ وَلَا تَمْتَنِعْ مِنَ الْقَلِيلِ لِاحْتِقَارِهِ)

الشرح: قوله ﷺ: (لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة) قال أهل اللغة: هو بكسر الفاء والسين وهو الظلف، قالوا: وأصله في الإبل، وهو فيها مثل القدم في الإنسان، قالوا: ولا يقال إلا في الإبل، ومرادهم أصله مختص بالإبل، ويطلق على الغنم استعارة. وهذا النهي عن الاحتقار نهى للمعطية المهدية، ومعناه: لا تمتنع جارة من الصدقة والهدية لجارتها لاستقلالها واحتقارها الموجود عندها، بل تجود بما تيسر وإن كان قليلاً كفرسن شاة، وهو خير من العدم، وقد قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾

وقال النبي ﷺ: «واتقوا النار ولو بشق تمرة» قال القاضي: هذا التأويل هو الظاهر، وهو تأويل مالك لإدخاله هذا الحديث في باب الترغيب في الصدقة، قال: ويحتمل أن يكون نهياً للمعطاة عن الاحتقار.

قوله ﷺ: (يا نساء المسلمين) ذكر القاضي في إعرابه ثلاثة أوجه: أحدها وأشهرها نصب النساء وجر المسلمين على الإضافة، قال الباجي: وبهذا رواية عن جميع شيوخنا بالمشرق، وهو من باب إضافة الشيء إلى نفسه، والموصوف إلى صفته، والأعم إلى الأخص كمسجد الجامع، وجانب الغربي، ولدان الآخرة، وهو عند الكوفيين جائز على ظاهره، وعند البصريين يقدرون فيه محذوفاً أي مسجد المكان الجامع، وجانب المكان الغربي، ولدان الحياة الآخرة، وتقدر هنا: يا نساء أنفس المسلمين أو الجماعات المؤمنات وقيل: تقديره: يا فاضلات المؤمنات، كما يقال: هؤلاء رجال القوم أي ساداتهم وأفاضلهم. والوجه الثاني: رفع النساء ورفع المسلمين أيضاً على معنى النداء والصفة أي: يا أيها النساء المسلمين، قال الباجي: وهكذا يرويه أهل بلدنا. والوجه الثالث: رفع نساء وكسر التاء من المسلمين، على أنه منصوب على أنه الصفة على الموضع، كما يقال: يا زيد العاقل برفع زيد ونصب العاقل. والله أعلم.

* * *

(٣٠) بَابُ فَضْلِ إِخْفَاءِ الصَّدَقَةِ

٩١ - (١٠٣١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ. قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. أَخْبَرَنِي حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: الْإِمَامُ الْعَادِلُ. وَشَابٌّ نَشَأَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ. وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ. وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ، اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ. وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ. وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ. وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا، ففَاضَتْ عَيْنَاهُ». [خ: ٦٦٠]

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ حُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غَاصِمٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ (أَوْ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ)، أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِ حَدِيثِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَقَالَ: «وَرَجُلٌ مُعَلَّقٌ بِالْمَسْجِدِ، إِذَا خَرَجَ مِنْهُ حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهِ».

(بَابُ فَضْلِ إِفْقَاءِ الصَّدَقَةِ)

الشرح: قوله ﷺ: (سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله) قال القاضي: إضافة الظل إلى الله تعالى إضافة ملك، كل ظل فهو لله وملكه وخلقه وسلطانه، والمراد هنا ظل العرش كما جاء في حديث آخر مبيناً، والمراد يوم القيامة إذا قام الناس لرب العالمين ودنت منهم الشمس واشتد عليهم حرها، وأخذهم العرق، ولا ظل هناك لشيء إلا للعرش، وقد يراد به هنا ظل الجنة وهو نعيمها والكون فيها كما قال تعالى: ﴿وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ قال القاضي: وقال ابن دينار: المراد بالظل هنا الكرامة والكنف والكف من المكاره في ذلك الموقف، قال: وليس المراد ظل الشمس، قال القاضي: وما قاله معلوم في اللسان، يقال: فلان في ظل فلان أي في كنفه وحمايته، قال: وهذا أولى الأقوال، وتكون إضافته إلى العرش؛ لأنه مكان التقريب والكرامة، وإلا فالشمس وسائر العالم تحت العرش، وفي ظله.

قوله ﷺ: (الإمام العادل) قال القاضي: هو كل من إليه نظر في شيء من مصالح المسلمين من الولاة والحكام، وبدأ به لكثرة مصالحه وعموم نفعه. ووقع في أكثر النسخ: (الإمام العادل) وفي بعضها (الإمام العدل) وهما صحيحان.

قوله ﷺ: (وشاب نشأ بعبادة الله) هكذا هو في جميع النسخ (نشأ بعبادة الله) والمشهور في روايات هذا الحديث: (نشأ في عبادة الله) وكلاهما صحيح، ومعنى رواية البناء: نشأ متلبساً للعبادة أو مصاحباً لها أو ملتصقاً بها.

قوله ﷺ: (ورجل قلبه معلق في المساجد) هكذا هو في النسخ كلها (في المساجد) وفي غير هذه الرواية: (بالمساجد) ووقع في هذه الرواية في أكثر النسخ (معلق في المساجد) وفي بعضها (متعلق) بالتاء، وكلاهما صحيح، ومعناه: شديد الحب لها والملازمة للجماعة فيها، وليس معناه: دوام القعود في المسجد.

قوله ﷺ: (ورجلان تحابا في الله اجتماعاً عليه وتفرقاً عليه) معناه: اجتماعاً على حب الله وافتراقاً على حب الله، أي كان سبب اجتماعهما حب الله، واستمرا على ذلك حتى تفرقا من مجلسهما وهما صادقان في حب كل واحد منهما صاحبه لله تعالى حال اجتماعهما وافتراقهما. وفي هذا الحديث: الحث على التحاب في الله وبيان عظم فضله وهو من المهمات، فإن الحب في الله والبغض في الله من الإيمان، وهو بحمد الله كثير يوفق له أكثر الناس أو من وفق له.

قوله ﷺ: (ورجل دعت امرأة ذات منصب وجمال فقال: إني أخاف الله) قال القاضي: يحتمل قوله: (أخاف الله) باللسان، ويحتمل قوله في قلبه ليزجر نفسه، وخص ذات المنصب والجمال لكثرة الرغبة فيها وعسر حصولها، وهي جامعة للمنصب والجمال لا سيما وهي داعية إلى نفسها، طالبة لذلك قد أغنت عن مشاق التوصل إلى مرادة

ونحوها، فالصبر عنها لخوف الله تعالى - وقد دعت إلى نفسها مع جمعها المنصب والجمال - من أكمل المراتب وأعظم الطاعات، فرتب الله تعالى عليه أن يظله في ظله، وذات المنصب، هي: ذات الحسب والنسب الشريف. ومعنى (دعته) أي دعت إلى الزنا بها، هذا هو الصواب في معناه. وذكر القاضي فيه احتمالين أحدهما هذا، والثاني: أنه يحتمل أنها دعت لنكاحها فخاف العجز عن القيام بحقها أو أن الخوف من الله تعالى شغله عن لذات الدنيا وشهواتها.

قوله ﷺ: (ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) هكذا وقع في جميع نسخ مسلم في بلادنا وغيرها، وكذا نقله القاضي عن جميع روايات نسخ مسلم (لا تعلم يمينه ما تنفق شماله) والصحيح المعروف (حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه) هكذا رواه مالك في الموطأ والبخاري في صحيحه وغيرهما من الأئمة وهو وجه الكلام؛ لأن المعروف في النفقة فعلها باليمين. قال القاضي: ويشبه أن يكون الوهم فيها من الناقلين عن مسلم لا من مسلم بدليل إدخاله بعده حديث مالك - رحمه الله - وقال بمثل حديث عبيد، وبين الخلاف في قوله: (وقال: رجل معلق بالمسجد إذا خرج منه حتى يعود) فلو كان ما رواه مخالفاً لرواية مالك لنبه عليه كما نبه على هذا. وفي هذا الحديث فضل صدقة السر، قال العلماء: وهذا في صدقة التطوع فالسر فيها أفضل؛ لأنه أقرب إلى الإخلاص وأبعد من الرياء. وأما الزكاة الواجبة فإعلانها أفضل، وهكذا حكم الصلاة فإعلان فرائضها أفضل، وإسرار نوافلها أفضل؛ لقوله ﷺ: «أفضل الصلاة صلاة المرأة في بيته إلا المكتوبة» قال العلماء: وذكر اليمين والشمال مبالغة في الإخفاء والاستتار بالصدقة، وضرب المثل بهما لقرب اليمين من الشمال وملازمتها لها، ومعناه: لو قدرت الشمال رجلاً متيقظاً لما علم صدقة اليمين لمبالغته في الإخفاء. ونقل القاضي عن بعضهم أن المراد من عن يمينه وشماله من الناس، والصواب الأول. قوله ﷺ: (ورجل ذكر الله تعالى خالياً ففاضت عيناه) فيه فضيلة البكاء من خشية الله تعالى، وفضل طاعة السر لكمال الإخلاص فيها.

(٣١) بَابُ بَيَانِ أَنَّ أَفْضَلَ الصَّدَقَةِ صَدَقَةُ الصَّحِيحِ الشَّحِيحِ

٩٢ - (١٠٣٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَفَّحِ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: أَتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ؟ فَقَالَ: «أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ. تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمُلُ الْغِنَى. وَلَا تُمِيلُ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا. وَلِفُلَانٍ كَذَا. أَلَا وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ».

[خ: ١٤١٩]

٩٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضَالٍ عَنْ

عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الصَّدَقَةِ أَكْبَرُ؟ فَقَالَ: «أَمَّا وَأَبْيَكَ لَتَنْبَأَنَّهُ: أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَاحِبُ شَيْحٍ. تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمَلُ الْبَقَاءَ. وَلَا تُنْهَلُ حَتَّى إِذَا بَلَغْتَ الْحَلْقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا. وَلِفُلَانٍ كَذَا. وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ».

(...) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ. حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقُعْقَاعِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ جَرِيرٍ. غَيَّرَ أَنَّهُ قَالَ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ.

(بَابُ بَيَانِ أَنَّ أَفْضَلَ الصَّدَقَةِ صَدَقَةُ الصَّامِ السَّامِعِ)

الشرح: قوله: (يا رسول الله أي الصدقة أعظم؟ فقال: أن تصدق وأنت صاحب شحيح تخشى الفقر وتأمل الغنى، ولا تمهل حتى إذا بلغت الحلقوم قلت لفلان كذا ولفلان كذا ألا وقد كان لفلان) قال الخطابي: الشح أعم من البخل، وكان الشح جنس والبخل نوع، وأكثر ما يقال البخل في أفراد الأمور، والشح عام كالوصف اللازم وما هو من قبل الطبع قال: فمعنى الحديث أن الشح غالب في حال الصحة، فإذا شح فيها وتصدق كان أصدق في نيته وأعظم لأجره، بخلاف من أشرف على الموت وأيس من الحياة ورأى مصير المال لغيره فإن صدقته حينئذ ناقصة بالنسبة إلى حالة الصحة، والشح رجاء البقاء وخوف الفقر. (وتأمل الغنى): بضم الميم أي تطمع به. ومعنى (بلغت الحلقوم): بلغت الروح، والمراد قاربت بلوغ الحلقوم إذ لو بلغته حقيقة لم تصح وصيته ولا صدقته ولا شيء من تصرفاته باتفاق الفقهاء. وقوله ﷺ: (لفلان كذا ولفلان كذا ألا وقد كان لفلان) قال الخطابي: المراد به الوارث، وقال غيره: المراد به سبق القضاء به للموصى له، ويحتمل أن يكون المعنى أنه قد خرج عن تصرفه وكمال ملكه واستقلاله بما شاء من التصرف فليس له في وصيته كبير ثواب بالنسبة إلى صدقة الصحيح الشحيح.

قوله ﷺ: (أما وأبيك لتنبأته) قد يقال: حلف بأبيه وقد نهى عن الحلف بغير الله وعن الحلف بالأباء، والجواب: أن النهي عن اليمين بغير الله لمن تعمد، وهذه اللفظة الواقعة في الحديث تجري على اللسان من غير تعمد فلا تكون يمينًا ولا منهية عنها، كما سبق بيانه في كتاب الإيمان.

* * *

(٣٢) بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْيَدَ الْغُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَأَنَّ الْيَدَ الْغُلْيَا هِيَ الْمُتَّقَةُ وَأَنَّ السُّفْلَى هِيَ الْآخِذَةُ

٩٤ - (١٠٣٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكٍ بْنِ أَنَسٍ. فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ عَنْ نَافِعٍ.

عن عبيد الله بن عمر، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال، وهو على المنبر، وهو يذكر الصدقة والتعفف عن المسألة: «اليد العليا خير من اليد السفلى، واليد العليا المنفقة والسفلى السائلة». [ج: ١٤٢٩]

٩٥ - (١٠٣٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَأَحْمَدُ بْنُ عُبَيْدَةَ جَمِيعًا عَنْ يَحْيَى الْقَطَّانِ. قَالَ ابْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا يَحْيَى. حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ. قَالَ: سَمِعْتُ مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ يُحَدِّثُ، أَنَّ حَكِيمَ بْنَ جَزَامٍ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ (أَوْ خَيْرُ الصَّدَقَةِ) عَنْ ظَهْرِ غَنَى. وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى. وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ». [ج: ١٤٢٧]

٩٦ - (١٠٣٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ حَفْصٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدٍ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ جَزَامٍ قَالَ: «سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَأَعْطَانِي. ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي. ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي. ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذَا الْمَالُ خَضِرَةٌ خُلُوةٌ. فَمَنْ أَخَذَهُ بِطَبِيبٍ نَفْسُ بُورِكَ لَهُ فِيهِ. وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ نَفْسُ لَمْ يَبَارِكْ لَهُ فِيهِ وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ. وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى». [ج: ١٤٧٢]

٩٧ - (١٠٣٦) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يُونُسَ. حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَّارٍ. حَدَّثَنَا شَدَّادٌ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا ابْنَ آدَمَ! إِنَّكَ أَنْ تَبْذُلَ الْفَضْلَ خَيْرٌ لَكَ. وَأَنْ تُمْسِكَهُ شَرٌّ لَكَ. وَلَا تُلَامَ عَلَى كَفَافٍ. وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ. وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى».

(بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَأَنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ وَأَنَّ السُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ)

الشرح: قوله ﷺ في الصدقة: (اليد العليا خير من اليد السفلى واليد العليا المنفقة والسفلى السائلة) هكذا وقع في صحيح البخاري ومسلم (العليا المنفقة) من الإنفاق، وكذا ذكره أبو داود عن أكثر الرواة، قال: ورواه عبد الوارث عن أيوب عن نافع عن ابن عمر (العليا المتعفة) بالعين من العفة، ورجح الخطابي هذه الرواية. قال: لأن السياق في ذكر المسألة والتعفف عنها، والصحيح الرواية الأولى، ويحتمل صحة الروایتين فالمنفقة أعلى من السائلة، والمتعفة أعلى من السائلة. وفي هذا الحديث: الحث على الإنفاق في

وجوه الطاعات. وفيه دليل لمذهب الجمهور: أن اليد العليا المنفقة، وقال الخطابي: المتعفة كما سبق، وقال غيره: العليا الآخذة، والسفلى المانعة. حكاه القاضي. والله أعلم. والمراد بالعلو: علو الفضل والمجد ونيل الثواب.

قوله ﷺ: (وخير الصدقة عن ظهر غنى) معناه: أفضل الصدقة ما بقي صاحبها بعدها مستغنياً بما بقي معه، وتقديره: أفضل الصدقة ما أبقت بعدها غنى يعتمد عليها صاحبها ويستظهر به على مصالحه وحوائجه، وإنما كانت هذه أفضل الصدقة بالنسبة إلى من تصدق بجميع ماله؛ لأن من تصدق بالجميع يندم غالباً أو قد يندم إذا احتاج، ويود أنه لم يتصدق، بخلاف من بقي بعدها مستغنياً فإنه لا يندم عليها، بل يُسُرُّ بها. وقد اختلف العلماء في الصدقة بجميع ماله، فمذهبنا أنه مستحب لمن لا دين عليه ولا له عيال لا يصرون بشرط أن يكون ممن يصبر على الإضاعة والفقر، فإن لم تجتمع هذه الشروط فهو مكروه، قال القاضي: جوز جمهور العلماء وأئمة الأمصار الصدقة بجميع ماله، وقيل: يرد جميعها، وهو مروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقيل: ينفذ في الثلث هو مذهب أهل الشام، وقيل: إن زاد على النصف ردت الزيادة، وهو محكي عن مكحول. قال أبو جعفر والطبري: ومع جوازه فالمستحب ألا يفعله وأن يقتصر على الثلث. قوله ﷺ: (وأبدأ بمن تعمل) فيه تقديم نفقة نفسه وعياله؛ لأنها منحصرة فيه بخلاف نفقة غيرهم. وفيه الابتداء بالأهم فالأهم في الأمور الشرعية.

قوله ﷺ: (إن هذا المال خضرة حلوة) شبهه في الرغبة فيه والميل إليه وحرص النفوس عليه بالفاكهة الخضراء الحلوة المستلذة، فإن الأخضر مرغوب فيه على انفراده، والحلو كذلك على انفراده فاجتماعهما أشد. وفيه إشارة إلى عدم بقائه؛ لأن الخضراوات لا تبقى ولا تتراد للبقاء. والله أعلم. قوله ﷺ: (فمن أخذه بطيب نفس بورك له فيه، ومن أخذه بإشراف نفس لم يبارك له فيه، وكان كالذي يأكل ولا يشبع) قال العلماء: إشراف النفس تطلعها إليه وتعرضها له وطمعها فيه. وأما طيب النفس فذكر القاضي فيه احتمالين أظهرهما: أنه عائد على الآخذ، ومعناه: من أخذه بغير سؤال ولا إشراف وتطلع بورك له فيه. والثاني: أنه عائد إلى الدافع، ومعناه: من أخذه ممن يدفع منشراحاً بدفعه إليه طيب النفس لا بسؤال اضطره إليه أو نحوه مما لا تطيب معه نفس الدافع. وأما قوله ﷺ: (كالذي يأكل ولا يشبع) فقيل: هو الذي به داء لا يشبع بسببه، وقيل: يحتمل أن المراد التشبيه بالبهيمة الراعية. وفي هذا الحديث - وما قبله وما بعده - الحث على التعفف والقناعة والرضا بما تيسر في عفاف وإن كان قليلاً، والإجمال في الكسب، وأنه لا يغتر الإنسان بكثرة ما يحصل له بإشراف ونحوه فإنه لا يبارك له فيه، وهو قريب من قول الله تعالى: ﴿يُمَحِّقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِيهِ الصَّدَقَاتِ﴾.

قوله ﷺ: (يا ابن آدم إنك أن تبذل الفضل خير لك، وأن تمسكه شر لك ولا تلام على كفاف) هو بفتح همزة (أن) ومعناه: إن بذلت الفاضل عن حاجتك وحاجة

عيالك فهو خير لك لبقاء ثوابه، وإن أمسكتك فهو شر لك؛ لأنه إن أمسك عن الواجب استحق العقاب عليه، وإن أمسك عن المندوب فقد نقص ثوابه، وفوت مصلحة نفسه في آخرته، وهذا كله شر. ومعنى (لا تلام على كفاف): أن قدر الحاجة لا لوم على صاحبه، وهذا إذا لم يتوجه في الكفاف حق شرعي كمن كان له نصاب زكوي ووجب الزكاة بشروطها وهو محتاج إلى ذلك النصاب لكفافته وجب عليه إخراج الزكاة، ويحصل كفايته من جهة مباحة. ومعنى (ابدأ بمن تعول): أن العيال والقرابة أحق من الأجانب، وقد سبق.

* * *

(٣٣) بَابُ النَّهْيِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ

٩٨ - (١٠٣٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ أَخْبَرَنِي مُعَاوِيَةُ ابْنُ صَالِحٍ. حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ يَزِيدَ الدَّمَشَقِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرٍ الْيَخْضَبِيِّ. قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ يَقُولُ: إِذَا كُنتُمْ وَأَخَادِيثَ. إِلَّا حَدِيثًا كَانَ فِي عَهْدِ عُمَرَ. فَإِنْ عُمَرَ كَانَ يُخِيفُ النَّاسَ فِي اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ. سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ». وَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا أَنَا خَارِزٌ. فَمَنْ أَعْطَيْنَهُ عَنْ طِيبِ نَفْسٍ، فَيُبَارِكْ لَهُ فِيهِ. وَمَنْ أَعْطَيْنَهُ عَنْ مَسْأَلَةٍ وَشَرٍّ، كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ». [خ: ٧١]

٩٩ - (١٠٣٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُمَرَ عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، عَنْ أَخِيهِ هَمَامٍ، عَنْ مُعَاوِيَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تُلْجِفُوا فِي الْمَسْأَلَةِ. فَوَاللَّهِ! لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا، فَتُخْرِجَ لَهُ مَسْأَلَتَهُ مِنِّي شَيْئًا، وَأَنَا لَهُ كَارِهٌ، فَيُبَارِكْ لَهُ فِيهَا أَعْطَيْنَهُ».

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ. حَدَّثَنِي وَهْبُ بْنُ مُنَبِّهٍ (وَدَخَلْتُ عَلَيْهِ فِي دَارِهِ بِصَنْعَاءَ فَأَطْعَمَنِي مِنْ جَوْزَةٍ فِي دَارِهِ) عَنْ أَخِيهِ. قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ. فَذَكَرَ مِثْلَهُ.

١٠٠ - (١٠٣٧) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. قَالَ: حَدَّثَنِي حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ، وَهُوَ يَخْطُبُ يَقُولُ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ

خَيْرًا يَفْقَهُهُ فِي الدِّينِ . وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَيُعْطِي اللَّهُ . [خ: ٧١]

(بَابُ التَّمْرِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ)

الشرح: مقصود الباب وأحاديثه: النهي عن السؤال، واتفق العلماء عليه إذا لم تكن ضرورة، واختلف أصحابنا في مسألة القادر على الكسب على وجهين أحدهما: أنها حرام؛ لظاهر الأحاديث. والثاني: حلال مع الكراهة بثلاثة شروط: ألا يذل نفسه، ولا يلاح في السؤال، ولا يؤذي المستؤل، فإن فقد أحد هذه الشروط فهي حرام بالاتفاق. والله أعلم.

قوله: (عن عبد الله بن عامر الجعفي) هو أحد القراء السبعة، وهو بضم الصاد وفتحها، منسوب إلى بني يحصب. قوله: (سمعت معاوية يقول: إياكم وأحاديث إلا حديثاً كان في عهد عمر، فإن عمر كان يخيف الناس في الله) هكذا هو في أكثر النسخ (وأحاديث) وفي بعضها (والأحاديث) وهما صحيحان، ومراد معاوية: النهي عن الإكثار من الأحاديث بغير تثبت لما شاع في زمنه من التحدث عن أهل الكتاب وما وجد في كتبهم حين فتحت بلادهم، وأمرهم بالرجوع في الأحاديث إلى ما كان في زمن عمر رضي الله عنه لضبطه الأمر وشدته فيه وخوف الناس من سطوته، ومنعه الناس من المسارعة إلى الأحاديث، وطلبه الشهادة على ذلك حتى استقرت الأحاديث واشتهرت السنن.

قوله ﷺ: (من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين) فيه: فضيلة العلم والتفقه في الدين والحث عليه، وسببه أنه قائد إلى تقوى الله تعالى. قوله ﷺ: (إنما أنا خازن)، وفي الرواية الأخرى: (وإنما أنا قاسم ويعطي الله) معناه: أن المعطي حقيقة هو الله تعالى وليست أنا معطياً، وإنما أنا خازن على ما عندي، ثم أقسم ما أمرت بقسمته على حسب ما أمرت به، فالأمر كلها بمشيئة الله تعالى وتقديره والإنسان مصرف مروب.

قوله ﷺ: (لا تلحفوا في المسألة) هكذا هو في بعض الأصول (في المسألة) بالفاء وفي بعضها (بالباء) وكلاهما صحيح، والإلحاف: الإلحاح.

* * *

(٣٤) بَابُ الْمُسْكِينِ الَّذِي لَا يَجِدُ غَنًى وَلَا يَفْطِنُ لَهُ فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ

١٠١ - (١٠٣٩) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ (يَعْنِي الْجَزَامِيَّ) عَنْ أَبِي الرُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «لَيْسَ الْمُسْكِينُ بِهَذَا الطَّوَابِ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ. فَتَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ. وَالْتَمَرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ». قَالُوا: فَمَا الْمُسْكِينُ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «الَّذِي لَا يَجِدُ غَنًى يُغْنِيهِ. وَلَا يَفْطِنُ لَهُ،

فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ. وَلَا يَسْأَلُ النَّاسَ شَيْئًا. [خ: ١٤٧٩]

١٠٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي أُيُوبَ وَفَتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. قَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمَةَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ) أَخْبَرَنِي شَرِيكَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ مَوْلَى مَيْمُونَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ الْمَسْكِينُ بِالَّذِي تَرُدُّهُ الثَّمَرَةُ وَالشُّمْرَتَانِ. وَلَا اللَّفْمَةُ وَاللَّفْمَتَانِ. إِنَّمَا الْمَسْكِينُ الْمُتَعَفِّفُ. اقْرَءُوا إِن شِئْتُمْ: «لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا» [البقرة: ٢٧٣] [خ: ٤٥٣٩]

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ إِسْحَاقَ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ. أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. أَخْبَرَنِي شَرِيكَ. أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي عَمْرَةَ، أَنَّهُمَا سَمِعَا أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. يَمَثُلُ حَدِيثُ إِسْمَاعِيلَ.

(بَابُ الْمَسْكِينِ الَّذِي لَا يَجِدُ غَنًى وَلَا يُفْطِنُ لَهُ فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ)

الشرح: قوله ﷺ: (ليس المسكين هذا الطواف) إلى قوله ﷺ في المسكين: (الذي لا يجد غنى يغنيه) إلى آخره، معناه: المسكين الكامل المسكنة الذي هو أحق بالصدقة وأحوح إليها ليس هو هذا الطواف، بل هو الذي لا يجد غنى يغنيه، ولا يفطن له ولا يسأل الناس. وليس معناه نفي أصل المسكنة عن الطواف، بل معناه نفي كمال المسكنة كقوله تعالى: «ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر...» إلى آخر الآية. قوله: (قالوا: فما المسكين؟) هكذا هو في الأصول كلها (فما المسكين) وهو صحيح؛ لأن (ما) تأتي كثيرا لصفات من يعقل كقوله تعالى: «فانكحوا ما طاب لكم من النساء».

(٣٥) بَابُ كَرَاهَةِ الْمَسْأَلَةِ لِلنَّاسِ

١٠٣ - (١٠٤٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُثَلِّمٍ، أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْرَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ «لَا تَزَالُ الْمَسْأَلَةُ بِأَحَدِكُمْ حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ، وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُرْغَةٌ لَنَحْمٍ».

(...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّاقِدُ. حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَخِي الزُّهْرِيِّ. بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. وَلَمْ يَذْكُرْ «مُرْغَةً».

١٠٤ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ. أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ عَنْ عُثَيْدٍ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ حَفْصَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ، حَتَّى يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَيْسَ فِي وَجْهِهِ مِزْعَةٌ لَحْمٍ». [خ: ١٤٧٤].

١٠٥ - (١٠٤١) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ وَوَأَصِلُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى. قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ فَضِيلٍ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي زُوْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَأَلَ النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ تَكْثُرًا، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ جَنَمًا. فَلْيَسْتَقِلَّ أَوْ لِيَسْتَكْثِرْ».

١٠٦ - (١٠٤٢) حَدَّثَنِي هِشَامُ بْنُ السَّرِيِّ. حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ عَنْ يَتَابِ بْنِ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَأَنْ يَغْدُو أَحَدُكُمْ فَيَخْطُبَ عَلَى ظَهْرِهِ، فَيَتَصَدَّقَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرَ بِهِ مِنَ النَّاسِ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا، أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ ذَلِكَ. فَإِنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا أَفْضَلُ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى. وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ».

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ. حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ. قَالَ: أَتَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ فَقَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَاللَّهِ! لَأَنْ يَغْدُو أَحَدُكُمْ فَيَخْطُبَ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعَهُ». ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَتَابِ

١٠٧ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى. قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهَبٍ. أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ أَبِي عُثَيْدٍ مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَأَنْ يَخْتَرِمَ أَحَدُكُمْ خُزْمَةً مِنْ حَطَبٍ، فَيَخْمِلَهَا عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعَهَا، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا، يُعْطِيهِ أَوْ يَمْنَعُهُ». [خ: ٢٠٧٤].

١٠٨ - (١٠٤٣) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ وَسَلَمَةُ بْنُ سَبِيْبٍ (قَالَ سَلَمَةُ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ الدَّارِمِيُّ: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ، وَهُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ الدَّمَشْقِيُّ) حَدَّثَنَا سَعِيدُ (وَهُوَ ابْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ) عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيِّ. قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَبِيبُ الْأَمِينُ. أَمَّا هُوَ فَحَبِيبٌ إِلَيَّ. وَأَمَّا هُوَ عِنْدِي، فَأَمِينٌ. عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ الْأَشْجَعِيُّ. قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. تِسْعَةٌ أَوْ ثَمَانِيَّةٌ أَوْ سَبْعَةٌ.

فَقَالَ: «أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ؟» وَكُنَّا حَدِيثَ عَهْدٍ بِبَيْعَةِ. فَقُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! ثُمَّ قَالَ: «أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ؟» فَقُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! ثُمَّ قَالَ: «أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ؟» قَالَ: فَتَبَسَّطْنَا أَيْدِيَنَا وَقُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَعَلَّامٌ تُبَايِعُكَ؟ قَالَ: «عَلَى أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا. وَالصَّلَاةَ الْخَمْسَ. وَتُطِيعُوا (وَأَسْرَ كَلِمَةً خَفِيَّةً) وَلَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا» فَلَقَدْ رَأَيْتُ بَعْضَ أَوْلِيكَ النَّفَرِ يَشْقُطُ سَوْطُ أَحَدِهِمْ. فَمَا يَسْأَلُ أَحَدًا يُثَاوِلُهُ إِثَاءً.

(بَابُ كَرَاهَةِ الْمَسْأَلَةِ لِلنَّاسِ)

الشرح: قوله ﷺ: (لا تزال المسألة بأحدكم حتى يلقي الله وليس في وجهه مزعة لحم) بضم الميم وإسكان الراء أي قطعة، قال القاضي: قيل: معناه: يأتي يوم القيامة ذليلاً ساقطاً لا وجه له عند الله. وقيل: هو على ظاهره فيحشر ووجهه عظم لا لحم عليه عقوبة له، وعلامة له بذنبه حين طلب وسأل بوجهه، كما جاءت الأحاديث الأخر بالعقوبات في الأعضاء التي كانت بها المعاصي، وهذا فيمن سأل لغير ضرورة سؤالاً منهياً عنه وأكثر منه، كما في الرواية الأخرى. (من سأل تكثراً). والله أعلم.

قوله ﷺ: (من سأل الناس أموالهم تكثراً فإنما يسأل جمراً فليستقل أو ليستكثر) قال القاضي: معناه: أنه يعاقب بالنار، ويحتمل أن يكون على ظاهره. وأن الذي يأخذه يصير جمراً يكوى به، كما ثبت في مانع الزكاة.

قوله ﷺ: (لأن يغدو أحدكم فيحطب على ظهره فيتصدق به ويستغني به من الناس خير من أن يسأل رجلاً) فيه: الحث على الصدقة، والأكل من عمل يده، والاكْتِسَابُ بالمباحات كالحطب والحشيش النابتين في موات، وهكذا وقع في الأصول (فيحطب) بغير تاء بين الحاء والطاء في الموضعين وهو صحيح. وهكذا أيضاً في النسخ (ويستغني به من الناس) بالميم وفي نادر منها (عن الناس) بالعين، وكلاهما صحيح. والأول محمول على الثاني.

قوله: (عن أبي إدريس الخولاني عن أبي مسلم الخولاني) اسم أبي إدريس (عائذ الله بن عبد الله) واسم أبي مسلم: عبد الله بن ثوب بضم المثناة وفتح الواو وبعدها موحدة، ويقال: (ابن ثواب) بفتح الثاء وتخفيف الواو، ويقال: (ابن أثوب) ويقال: (ابن عبد الله)، ويقال (ابن عوف)، ويقال: (ابن مسلم)، ويقال: اسمه يعقوب ابن عوف، وهو مشهور بالزهد والكرامات الظاهرة والمحاسن الباهرة، أسلم في زمن النبي ﷺ، وألقاه الأسود العنسي في النار فلم يحترق، فتركه فجاء مهاجراً إلى رسول الله ﷺ، فتوفي النبي ﷺ وهو في الطريق، فجاء إلى المدينة فلقى أبا بكر الصديق وعمر وغيرهما

من كبار الصحابة رضي الله عنهم. هذا هو الصواب المعروف، ولا خلاف فيه بين العلماء. وأما قول السمعاني في الأنساب: إنه أسلم في زمن معاوية، فغلط باتفاق أهل العلم من المحدثين وأصحاب التواريخ والمغازي والسير وغيرهم. والله أعلم.

قوله: (فلقد رأيت أولئك النفر يسقط سوط أحدهم فما يسأل أحداً يناوله إياه) فيه: التمسك بالعموم، لأنهم نهوا عن السؤال فحملوه على عمومهم، وفيه: الحث على التنزيه عن جميع ما يسمى سؤالاً وإن كان حقيراً. والله أعلم.

(٣٦) بَابُ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الْمَسْأَلَةُ

١٠٩ - (١٠٤٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَفَقِيهَةُ بْنُ سَعِيدٍ. كِلَاهُمَا عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ. قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ هَارُونَ بْنِ رِيَّابٍ. حَدَّثَنِي كِتَانَةُ ابْنُ نَعِيمٍ الْعَدَوِيُّ عَنْ قَبِيصَةَ بِنِ مَخَارِبِ الْهَلَالِيِّ. قَالَ: تَحَمَّلْتُ حَمَالَةً. فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَسْأَلُهُ فِيهَا. فَقَالَ: «أَفَمِ حَتَّى تَأْتِيَنَا الصَّدَقَةُ». فَأَمَرُ لَكَ بِهَا». قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «يَا قَبِيصَةُ! إِنَّ الْمَسْأَلَةَ لَا تَحِلُّ إِلَّا لِأَحَدٍ ثَلَاثَةً: رَجُلٌ تَحْمِلُ حَمَالَةً فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَهَا ثُمَّ يُفْسِكَ. وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اجْتَاخَتْ مَالَهُ فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ (أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ). وَرَجُلٌ أَصَابَتْهُ فَاقَةٌ حَتَّى يَقُومَ ثَلَاثَةً مِنْ ذَوِي الْحِجَا مِنْ قَوْمِهِ: لَقَدْ أَصَابَتْ فَلَانًا فَاقَةً. فَحَلَّتْ لَهُ الْمَسْأَلَةُ. حَتَّى يُصِيبَ قِوَامًا مِنْ عَيْشٍ (أَوْ قَالَ: سِدَادًا مِنْ عَيْشٍ) فَمَا سِوَاهُ مِنْ الْمَسْأَلَةِ، يَا قَبِيصَةُ! سُخْتًا يَأْكُلُهَا صَاحِبُهَا سُخْتًا».

(بَابُ مَنْ تَحِلُّ لَهُ الْمَسْأَلَةُ)

الشرح: قوله ﷺ: (عن هارون بن رباب) هو بكسر الراء وبمثناة تحت ثم ألف موحدة. قوله: (تحملت حمالة) هي بفتح الحاء، وهي المال الذي يتحملة الإنسان أي يستدينه ويدفعه في إصلاح ذات البين كالإصلاح بين قبيلتين ونحو ذلك، وإنما تحل له المسألة، ويعطى من الزكاة بشرط أن يستدين لغير معصية.

قوله ﷺ: (حتى تصيب قواماً من عيش) أو قال: سداداً من عيش (القوام والسداد) بكسر القاف والسين وهما بمعنى واحد، وهو ما يغني عن الشيء وما تسد به الحاجة، وكل شيء سدّد به شيئاً فهو (سداد) بالكسر، ومنه: سداد الثغر والقارورة. وقولهم: (سداد من عوز).

قوله ﷺ: (حتى يقوم ثلاثة من ذوي الحجا من قومه: لقد أصابت فلانة فاقة)

هكذا هو في جميع النسخ (يقوم ثلاثة) وهو صحيح أي يقومون بهذا الأمر فيقولون: لقد أصابته فاقة (والحجاء) مقصور وهو العقل، وإنما قال ﷺ (من قومه) لأنهم من أهل الخبرة بباطنه، والمال مما يخفى في العادة فلا يعلمه إلا من كان خبيراً بصاحبه، وإنما شرط الحجاء تنبيهاً على أنه يشترط في الشاهد التيقظ فلا تقبل من مغفل، وأما اشتراط الثلاثة فقال بعض أصحابنا: هو شرط في بينة الإعسار فلا يقبل إلا من ثلاثة؛ لظاهر هذا الحديث، وقال الجمهور: يقبل من عدلين كسائر الشهادات غير الزنا، وحملوا الحديث على الاستحباب، وهذا محمول على من عرف له مال فلا يقبل قوله في تلفه والإعسار إلا ببينة، وأما من لم يعرف له مال فالقول قوله في عدم المال.

قوله ﷺ: (فما سواهن من المسألة يا قبيصة سحتاً) هكذا هو في جميع النسخ (سحتاً). ورواية غير مسلم: (سحت) وهذا واضح، ورواية مسلم صحيحة، وفيه إضمار أي: أعتقه سحتاً، أو يؤكل سحتاً.

* * *

(٣٧) بَابُ إِبَاحَةِ الْأَخْذِ لِمَنْ أُعْطِيَ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا إِشْرَافٍ

١١٠ - (١٠٤٥) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ. ح وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ: قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِينِي الْعَطَاءَ. فَأَقُولُ: أَعْطِهِ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي. حَتَّى أَعْطَانِي مَرَّةً مَالًا. فَقُلْتُ: أَعْطِهِ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذْهُ. وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ، فَخُذْهُ. وَمَا لَا. فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ». [خ: ١٤٧٣]

١١١ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي عُمَرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُعْطِي عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْعَطَاءَ. فَيَقُولُ لَهُ عُمَرُ: أَعْطِهِ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خُذْهُ فَتَمَوَّلْهُ أَوْ تَصَدَّقْ بِهِ. وَمَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ، فَخُذْهُ. وَمَا لَا، فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ». قَالَ سَالِمٌ: فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئًا وَلَا يَزِدُّ شَيْئًا أُعْطِيَهُ.

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. قَالَ عُمَرُو: وَحَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ عَنْ السَّائِبِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّعْدِيِّ، عَنْ عُمَرَ ابْنِ الْخَطَّابِ -

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١١٢ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ بُكَيْرٍ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ الشَّاعِدِيِّ الْمَالِكِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: اسْتَقَمَلَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى الصَّدَقَةِ. فَلَمَّا قَرَعْتُ مِنْهَا، وَأَذِيْتُهَا إِلَيْهِ، أَمَرَ لِي بِمَعَالَةٍ. فَقُلْتُ: إِنَّمَا عَمِلْتُ لِلَّهِ، وَأَجْرِي عَلَى اللَّهِ. فَقَالَ: خُذْ مَا أُعْطِيتَ. فَأَتَيْتُ عَمِلْتُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَعَمَلْتَنِي. فَقُلْتُ بِمِثْلِ قَوْلِكَ. فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُعْطِيتَ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ أَنْ تَسْأَلَ، فَكُنْ. وَتَصَدَّقْ».

(...) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ السَّعْدِيِّ، أَنَّهُ قَالَ: اسْتَقَمَلَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى الصَّدَقَةِ. بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

(بَابُ إِبَاضَةِ الْأَخْزَرِ لِمَنْ أُعْطِيَ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا إِشْرَافٍ)

الشرح: قوله: (سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول: قد كان رسول الله ﷺ يعطيني العطاء فأقول: أعطه أفقر إليه مني حتى أعطاني مرةً ما لا فقلت: أعطه أفقر إليه مني فقال رسول الله ﷺ: خذه وما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل فخذهُ وما لا فلا تتبعه نفسك) هذا الحديث فيه منقبة لعمر رضي الله عنه وبيان فضله وزهده وإيثاره. والمشراف إلى الشيء هو المتطلع إليه، الحريص عليه (وما لا فلا تتبعه نفسك) معناه: ما لم يوجد فيه هذا الشرط لا تعلق النفس به، واختلف العلماء فيمن جاءه مال هل يجب قبوله أم يندب؟ على ثلاثة مذاهب حكاهما أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، والصحيح المشهور الذي عليه الجمهور أنه يستحب في غير عطية السلطان، وأما عطية السلطان فحرمها قوم وأباحها قوم وكرهها قوم، والصحيح أنه إن غلب الحرام فيما في يد السلطان حرمت، وكذا إن أعطى من لا يستحق، وإن لم يغلب الحرام فمباح إن لم يكن في القايض مانع يمنعه معه استحقاق الأخذ، وقالت طائفة: الأخذ واجب من السلطان وغيره، وقال آخرون: هو مندوب في عطية السلطان دون غير. الله أعلم.

قوله: (وحدثني أبو الطاهر أخبرنا ابن وهب قال عمرو: وحدثني ابن شهاب بمثل ذلك عن السائب بن يزيد عن عبد الله بن السعدي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ) هكذا وقع هذا الحديث، وقوله: (قال عمرو) معناه: قال عمرو، فحذف كتابة (قال) ولا بد للقارئ من النطق بقال مرتين، وإنما حذفوا إحداهما في الكتاب اختصاراً. وأما قوله: (قال عمرو وحدثني) فهكذا هو في

النسخ (وحدثني) بالواو وهو صحيح مليح، ومعناه: أن عمرًا حدث عن ابن شهاب بأحاديث عطف بعضها على بعض، فسمعها ابن وهب كذلك، فلما أراد ابن وهب رواية غير الأول أتى بالواو العاطفة؛ لأنه سمع غير الأول من عمرو معطوف بالواو، فأتى به كما سمعه، وقد سبق بيان هذه المسألة في أول الكتاب. والله أعلم. وأعلم أن هذه الحديث مما استدرك على مسلم، قال القاضي عياض: قال أبو علي بن السكن: بين السائب بن يزيد وعبد الله بن السعدي رجل، وهو (حويطب بن عبد العزى) قال النسائي: لم يسمعه السائب من ابن السعدي، بل إنما رواه عن حويطب عنه، قال غيره: هو محفوظ من طريق عمرو بن الحارث رواه أصحاب شعيب والزبيدي وغيرهما عن الزهري قال: أخبرني السائب بن يزيد أن حويطبًا أخبره أن عبد الله بن السعدي أخبره أن عمرًا أخبره، وكذلك رواه يونس بن عبد الأعلى عن ابن وهب. هذا كلام القاضي،

قلت: وقد رواه النسائي في سننه كما ذكر عن ابن عيينة عن الزهري عن السائب عن حويطب عن ابن السعدي عن عمر رضي الله عنه، وروناه عن الحافظ عبد القادر الرهاوي في كتابه الرباعيات، قال: وقد رواه هكذا عن الزهري محمد بن الوليد والزبيدي وشعيب بن أبي حمزة الحمصيان، وعقيل بن خالد ويونس بن يزيد الأيلان وعمرو بن الحارث المصري، والحكم بن عبد الله الحمصي، ثم ذكر طرقهم بأسانيد مطولة مطرقة كلهم عن الزهري عن السائب عن حويطب عن ابن السعدي عن عمر، وكذا رواه البخاري من طريق شعيب، قال عبد القادر: ورواه النعمان بن راشد عن الزهري فأسقط حويطبًا، ورواه معمر عن الزهري، واختلف عنه فيه؛ فرواه عنه سفيان بن عيينة وموسى ابن أعين، كما رواه الجماعة عن الزهري، ورواه ابن المبارك عن معمر فأسقط حويطبًا، كما رواه النعمان بن راشد عن الزهري، ورواه عبد الرزاق عن معمر فأسقط حويطبًا وابن السعدي، ثم ذكر الحافظ عبد القادر طرقهم كذلك، قال: فهذا ما انتهى من طرق هذا الحديث، قال: والصحيح ما اتفق عليه الجماعة يعني عن الزهري عن السائب عن حويطب عن ابن السعدي عن عمر. وهذا الحديث فيه أربعة صحابيون يروي بعضهم عن بعض وهم: عمر، وابن السعدي وحويطب، والسائب رضي الله عنهم، وقد جاءت جملة من الأحاديث فيها أربعة صحابيون يروي بعضهم عن بعض، وأربعة تابعيون بعضهم عن بعض. وأما (ابن السعدي) فهو أبو محمد عبد الله بن وقدان بن عبد شمس بن عبد ود بن نضر بن مالك ابن حنبل بن عامر بن لؤي بن غالب قالوا: واسم (وقدان) عمرو ويقال: عمرو بن وقدان، قال مصعب: هو عبد الله بن عمرو بن وقدان، ويقال له: ابن السعدي؛ لأن أباه استرضع في بني سعد بن بكر بن هوازن، صحب ابن السعدي رسول الله ﷺ قديمًا وقال: وفدت في نفر من بني سعد بن بكر إلى رسول الله ﷺ، سكن الشام، روى عنه السائب بن يزيد، وروى عنه جماعات من كبار التابعين، وأما (حويطب) فهو بضم الحاء المهملة أبو محمد، ويقال: أبو الأصبع حويطب بن عبد العزى بن أبي قيس بن عبد ود بن نضر بن

مالك بن حنبل بن عامر بن لؤي القرشي العامري، أسلم يوم فتح مكة، ولا تحفظ له رواية عن النبي ﷺ إلا شيء ذكره الواقدي. والله أعلم. وقد وقع في مسلم بعد هذا من رواية قتيبة قال: (عن ابن الساعدي المالكي) فقله: (المالكي) صحيح منسوب إلى مالك بن حنبل بن عامر، وأما قوله: (الساعدي) فأنكروه قالوا: وصوابه (السعدي) كما رواه الجمهور منسوب إلى بني سعد بن بكر كما سبق. والله أعلم.

قوله (أمر لي بعمالة) هي بضم العين، وهي المال الذي يعطاه العامل على عمله. قوله: (عملت على عهد رسول الله ﷺ فعملني) هو بتشديد الميم، أي أعطاني أجرة عملي، وفي هذا الحديث جواز أخذ العوض على أعمال المسلمين، سواء كانت لدين أو لدنيا كالقضاء والحسبة وغيرهما. والله أعلم.

* * *

(٣٨) بَابُ كَرَاهَةِ الْجِرْصِ عَلَى الدُّنْيَا

١١٣ - (١٠٤٦) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. قَالَ: «قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ: حُبِّ الْعَيْشِ، وَالْمَالِ.»

١١٤ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَخَزَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ عَنْ يُونُسَ، عَنِ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ: طَوْلُ الْحَيَاةِ، وَحُبُّ الْمَالِ.» [خ: ٦٤٢٠]

١١٥ - (١٠٤٧) وَحَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَسَعِيدُ بْنُ مَثُورٍ، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ كُلُّهُمْ عَنْ أَبِي عَوَانَةَ. قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ وَتَشِبُّ مِنْهُ اثْنَتَانِ: الْجِرْصُ عَلَى الْمَالِ، وَالْجِرْصُ عَلَى الْعُمْرِ.» [خ: ٦٤٢١]

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَانَ الْمِصْمَعِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ. حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ. قَالَ يَحْيَى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يَنْخَوِه.

(بَابُ كَرَاهَةِ الْمِرْصِ عَلَى الدُّنْيَا)

الشرح: قوله ﷺ: (قلب الشيخ شاب على حب اثنتين: حب العيش والمال) هذا

مجاز واستعارة، ومعناه: أن قلب الشيخ كامل الحب للمال محتكم في ذلك كاحتكام قوة الشاب في شبابه، هذا صوابه، وقيل: تفسيره غير هذا مما لا يرتضى.

قوله ﷺ: (وتشبه منه اثنتان) بفتح التاء وكسر الشين، وهو بمعنى قلب الشيخ شاب على حب الثنتين.

* * *

(٣٩) بَابُ لَوْ أَنَّ لِابْنِ آدَمَ وَادِ يَبْنِي لَابْتَغَى ثَالِثًا

١١٦ - (١٠٤٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى وَادِيَا ثَالِثًا. وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا الثَّرَابُ. وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ». [خ: ٦٤٣٩]

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: (فَلَا أُدْرِي أَشَيْءٌ أُنْزِلَ أَمْ شَيْءٌ كَانَ يَقُولُهُ) يَمِثِّلُ حَدِيثَ أَبِي عَوَانَةَ.

١١٧ - (...) وَحَدَّثَنِي خُوَمَلَةُ بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِ مِنْ ذَهَبٍ أَحَبُّ أَنْ لَهُ وَادِيَا آخَرَ. وَلَنْ يَمْلَأَ فَاهُ إِلَّا الثَّرَابُ. وَاللَّهُ يَتُوبُ عَلَى مَنْ تَابَ». [خ: ٦٤٣٩]

١١٨ - (١٠٤٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَهَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَا: حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ. قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً يَقُولُ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَوْ أَنَّ لِابْنِ آدَمَ مِلءَ وَادٍ مَالًا لَأَحَبُّ أَنْ يَكُونَ إِلَيْهِ مِثْلُهُ. وَلَا يَمْلَأُ نَفْسَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا الثَّرَابُ. وَاللَّهُ يَتُوبُ عَلَى مَنْ تَابَ». قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: فَلَا أُدْرِي أَمِنَ الْقُرْآنُ هُوَ أَمْ لَا؟ وَفِي رِوَايَةِ زُهَيْرٍ قَالَ: فَلَا أُدْرِي أَمِنَ الْقُرْآنُ. لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ عَبَّاسٍ. [خ: ٦٤٣٦]

١١٩ - (١٠٥٠) حَدَّثَنِي سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ دَاوُدَ عَنْ أَبِي حَرْبٍ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: بَعَثَ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ إِلَى قَوْمٍ أَهْلِ الْبَصْرَةِ. فَدَخَلَ عَلَيْهِ ثَلَاثَ مِائَةِ رَجُلٍ قَدْ قَرَأُوا الْقُرْآنَ. فَقَالَ: أَنْتُمْ خِيَارُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَقُرَآؤُهُمْ.

فَاتْلُوهُ. وَلَا يَطُولَنَّ عَلَيْكُمْ الْأَمَدُ فَتَقْشَوْ قُلُوبُكُمْ. كَمَا قَسَتْ قُلُوبُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ. وَإِنَّا كُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ. كُنَّا نُشَبِّهُهَا فِي الطُّوْلِ وَالشَّدَّةِ بِبَرَاءَةٍ. فَأُنْسِيَتْهَا. غَيْرَ أَنِّي قَدْ حَفِظْتُ مِنْهَا: لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَبْتَغَى وَادِيَانِ ثَالِثًا. وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ. وَكُنَّا نَقْرَأُ سُورَةَ كُنَّا نُشَبِّهُهَا بِإِخْدَى الْمُسْبِخَاتِ. فَأُنْسِيَتْهَا. غَيْرَ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْهَا: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ: فَتُكْتَبُ شَهَادَةٌ فِي أَغْنَائِكُمْ. فَتُشَالُونَ عَنْهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ.

(بَابُ لَوْ أَنَّ لِبَنِي آدَمَ وَادِيَانِ مَالًا لَا يَبْتَغَى ثَالِثًا)

الشرح: قوله ﷺ: (لو كان لابن آدم واديان من مال لا يبتغي واديا ثالثا ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ويتوب الله على من تاب) وفي رواية: (ولن يملأ فاه إلا التراب) وفي رواية: (ولا يملأ نفس ابن آدم إلا التراب). فيه ذم الحرص على الدنيا وحب المكاثرة بها والرغبة فيها، ومعنى (لا يملأ جوفه إلا التراب) أنه لا يزال حريصا على الدنيا تى يموت، ويمتلئ جوفه من تراب قبره. وهذا الحديث خرج على حكم غالب بني آدم في الحرص على الدنيا، ويؤيده قوله ﷺ: (ويتوب الله على من تاب) وهو متعلق بما قبله، ومعناه: أن الله يقبل التوبة من الحرص المذموم وغيره من المذمومات.

(٤٠) بَابُ لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ

١٢٠ - (١٠٥١) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْزَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ وَلَكِنَّ الْغِنَى عَنِ النَّفْسِ. [ج: ٦٤٤٦]

(بَابُ لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ)

الشرح: قوله ﷺ: (ليس الغنى عن كثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس) العرض هنا بفتح العين والراء جميعا، وهو متاع الدنيا. ومعنى الحديث: الغنى المحمود غنى النفس وشبعها وقلة حرصها، لا كثرة المال مع الحرص على الزيادة؛ لأن من كان طالبا للزيادة لم يستغن بما معه فليس له غنى.

(٤١) بَابُ تَخَوُّفِ مَا يَخْرُجُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا

١٢١ - (١٠٥٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ. ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ

بُنْ سَعِيدٍ (وَتَقَارَبَا فِي اللَّفْظِ) قَالَ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: «لَا وَاللَّهِ! مَا أَخْشَى عَلَيْكُمْ، أَيُّهَا النَّاسُ! إِلَّا مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا» فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّهَا الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ فَصَمَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَاعَةً. ثُمَّ قَالَ: «كَيْفَ قُلْتُ؟» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّهَا الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْخَيْرَ لَا يَأْتِي إِلَّا بِالْخَيْرِ. أَوْ خَيْرٌ هُوَ. إِنْ كُلُّ مَا بَنَيْتَ الرِّبِيْعَ يَفْتُلُ حَبَطًا أَوْ يَلِيْمٌ. إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرِ. أَكَلْتُ. حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسُ. ثَلُطْثَ أَوْ بَالَتْ. ثُمَّ اجْتَرَّتْ. فَعَادَتْ. فَأَكَلْتُ. فَمَنْ يَأْخُذْ مَا لَا يَحِقُّهُ يَبَارِكْ لَهُ فِيهِ. وَمَنْ يَأْخُذْ مَا لَا يَغْنِي حَقَّهُ فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ الَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ».

١٢٢ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ. قَالَ: أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَشْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَخَوْفُ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مَا يُخْرِجُ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا» قَالُوا: وَمَا زَهْرَةُ الدُّنْيَا؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «بَرَكَاتُ الْأَرْضِ» قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! وَهَلْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ قَالَ: «لَا يَأْتِي الْخَيْرُ إِلَّا بِالْخَيْرِ. لَا يَأْتِي الْخَيْرُ إِلَّا بِالْخَيْرِ. لَا يَأْتِي الْخَيْرُ إِلَّا بِالْخَيْرِ. إِنْ كُلُّ مَا أَتَيْتَ الرِّبِيْعَ يَفْتُلُ أَوْ يَلِيْمٌ. إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرِ. فَإِنَّهَا تَأْكُلُ. حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتِ الشَّمْسُ. ثُمَّ اجْتَرَّتْ وَبَالَتْ وَثَلُطْثَتْ. ثُمَّ عَادَتْ فَأَكَلَتْ. إِنَّ هَذَا الْمَالُ خَضِرَةٌ حُلُوَّةٌ. فَمَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ، وَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ، فَنِعْمَ الْمَعُونَةُ هُوَ. وَمَنْ أَخَذَهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ، كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ» [ج: ٦٤٢٧]

١٢٣ - (...) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ. أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هِشَامِ صَاحِبِ الدُّشْتَوَائِي، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ هَلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ. قَالَ: جَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِثْبَرِ. وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ. فَقَالَ: «إِنَّ مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ بَعْدِي، مَا يَفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَرِزْقِهَا» فَقَالَ رَجُلٌ: أَوْ يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: فَسَكَتَ عَنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقِيلَ لَهُ: مَا شَأْنُكَ؟ تَكَلِّمُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَلَا تُكَلِّمُكَ؟ قَالَ: وَرَأَيْنَا أَنَّهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ. فَأَقَافَى يَمْسَحُ عَنْهُ الرِّحْطَاءُ. وَقَالَ: «إِنَّ هَذَا السَّائِلَ» (وَكَأَنَّهُ حِمْدُهُ) فَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي

الْخَيْرُ بِالْشَّرِّ. وَإِنْ مِمَّا يَنْبَغُ الرَّبِيعُ يَقْتُلُ أَوْ يَلْمُ. إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرِ. فَإِنَّهَا أَكَلَتْ. حَتَّى إِذَا امْتَلَأَتْ خَاصَرَتَاهَا اسْتَقْبَلَتْ عَيْنِ الشَّمْسِ فَتَلَطَّتْ وَبَالَتْ. ثُمَّ رَتَمَتْ. وَإِنْ هَذَا الْمَالُ خَضِرٌ خُلُوٌّ. وَنَعَمْ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ هُوَ لِمَنْ أُعْطِيَ مِنْهُ الْمُسْكِينُ وَالْيَتِيمَ وَابْنَ السَّبِيلِ (أَوْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وَإِنَّهُ مَنْ يَأْخُذْهُ يَغْيِرُ حَقُّهُ كَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ. وَيَكُونُ عَلَيْهِ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ. [خ: ١٤٦٥]

(بَابُ تَخْوِيفِ مَا يَخْرُجُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا)

الشرح: قوله ﷺ: (لا والله ما أخشى عليكم أيها الناس إلا ما يخرج الله لكم من زهرة الدنيا) فيه التحذير من الاعتراض بالدنيا والنظر إليها، والمفارقة بها، وفيه: استحباب الحلف من غير استحلاف إذا كان فيه زيادة في التوكيد والتفخيم ليكون أوقع في النفوس. قوله: (يا رسول الله أياي الخير بالشر؟ فقال له رسول الله ﷺ: إن الخير لا يأتي إلا بخير أو خير هو، إن كل ما ينبت الربيع يقتل حبطا أو يلم إلا أكلة الخضر أكلت حتى امتلأت خاصرتهما استقبلت الشمس تطلت أو بالت ثم اجترت فعدت فأكلت، فمن يأخذ مالا بحقه يبارك فيه، ومن يأخذ مالا بغير حقه فمثلته كمثل الذي يأكل ولا يشبع) أما قوله ﷺ: (أو خير هو) فهو بفتح الواو و (الحبط) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة التخمئة. وقوله ﷺ: (أو يلم) معناه أو يقارب القتل. وقوله ﷺ: (إلا أكلة الخضر) هو بكسر الهمزة من (إلا) وتشديد اللام على الاستثناء، هذا هو المشهور الذي قاله الجمهور من أهل الحديث واللغة وغيرهم، قال القاضي: ورواه بعضهم (ألا) بفتح الهمزة وتخفيف اللام على الاستفتاح و (أكلة الخضر) بهمزة ممدودة، (والخضر) بفتح الخاء وكسر الضاد، هكذا رواه الجمهور، قال القاضي: وضبطه بعضهم (الخضر) بضم الخاء وفتح الضاد. وقوله: (تطلت) هو بفتح التاء المثناة أي ألقت التلطلط، وهو الرجيع الرقيق، وأكثر ما يقال للإبل والبقرة والفيلة. قوله: (اجترت) أي مضغت جرتها. قال أهل اللغة (الجرة) بكسر الجيم ما يخرج البعير من بطنه ليمضغه ثم يبلعه، (والقصع) شدة المضغ. وأما قوله ﷺ: (ما أخشى عليكم أيها الناس إلا ما يخرج الله لكم من زهرة الدنيا فقال رجل يا: رسول الله أياي الخير بالشر؟ فقال له رسول الله ﷺ: إن الخير لا يأتي إلا بخير أو خير هو) فمعناه: أنه ﷺ حذرهم من زهرة الدنيا وخاف عليهم منها، فقال هذا الرجل: إنما يحصل ذلك لنا من جهة مباحة كغنيمة وغيرها، وذلك خير، وهل يأتي الخير بالشر؟ وهو استفهام إنكار واستبعاد، أي يبعد أن يكون الشيء خيرا ثم يترتب عليه شر، فقال له النبي ﷺ: أما الخير الحقيقي فلا يأتي إلا بخير، أي لا يترتب عليه إلا خير، ثم قال: (أو خير هو) معناه: أن هذا الذي يحصل لكم من زهرة الدنيا ليس بخير، وإنما هو فتنة، وتقديره: الخير لا يأتي إلا بخير، ولكن

ليست هذه الزهرة بخير لما تؤدي إليه من الفتنة والمنافسة والاشتغال بها عن كمال الإقبال على الآخرة، ثم ضرب لذلك مثلاً فقال ﷺ: (إن كل ما ينبت الربيع يقتل حبطاً أو يلم إلا أكلة الخضر... إلى آخره) ومعناه: أن نبات الربيع وخضره يقتل حبطاً بالتخمة لكثرة الأكل، أو يقارب القتل إذا اقتصر منه على اليسير الذي تدعو إليه الحاجة وتحصل به الكفاية المقتصدة فإنه لا يضر، وهكذا المال هو كنبات الربيع مستحسن تطلبه النفوس وتميل إليه، فمنهم من يستكثر منه ويستغرق فيه غير صارف له في وجوهه، فهذا يهلكه أو يقارب إهلاكه، ومنهم من يقتصد فيه فلا يأخذ إلا يسيراً، وإن أخذ كثيراً فرقه في وجوهه كما تطله الدابة فهذا لا يضره. هذا مختصر معنى الحديث. قال الأزهري: فيه مثلاً أحدهما للمكثر من الجمع المانع من الحق، وإليه الإشارة بقوله ﷺ: (إن مما ينبت الربيع ما يقتل)؛ لأن الربيع ينبت أجراء البقول فتستكثر منه الدابة حتى تهلك، والثاني للمقتصد، وإليه الإشارة بقوله: (إلا أكلة الخضر)؛ لأن الخضر ليس من أجراء البقول، وقال القاضي عياض: ضرب ﷺ لهم مثلاً بحالتي المقتصد والمكثر فقال ﷺ: أنتم تقولون إن نبات الربيع خير، وبه قوام الحيوان وليس هو كذلك مطلقاً، بل منه ما يقتل أو يقارب القتل، فحالة المبطون المتخوم كحالة من يجمع المال ولا يصرفه في وجوهه، فأشار ﷺ إلى أن الاعتدال والتوسط في الجمع أحسن، ثم ضرب مثلاً لمن ينفعه إكثاره وهو التشبيه بأكلة الخضر، وهذا التشبيه لمن صرفه في وجوهه الشرعية. ووجه الشبه أن هذه الدابة تأكل من الخضر حتى تمتلئ خاصرتها ثم تثلط، وهكذا من يجمعه ثم يصرفه، والله أعلم.

قوله: (فأفاق يمسح الرخصاء) هو بضم الراء وفتح الحاء المهملة وبضاد معجمة ممدودة أي العرق من الشدة، وأكثر ما يسمى به عرق الحمى، قوله ﷺ: (إن هذا السائل) هكذا هو في بعض النسخ، وفي بعضها (أين)، وفي بعضها (أني) وفي بعضها (أي)، وكله صحيح، فمن قال: (أني) أو (أين) فهما بمعنى، ومن قال: (إن) فمعناه - والله أعلم - إن هذا هو السائل الممدوح الحاذق الفطن. ولهذا قال: (وكانه حمده) ومن قال: (أي) فمعناه أيكم، فحذف الكاف والميم. والله أعلم. قوله ﷺ: (وإن مما ينبت الربيع) ووقع في الروایتين السابقتين (إن كل ما ينبت الربيع) أو (أنبت الربيع) ورواية (كل) محمولة على رواية (مما) وهو من باب «تدبر كل شيء» «وأوتيت من كل شيء». قوله ﷺ: (وإن هذا المال خضر حلو، ونعم صاحب المسلم هو لمن أعطى منه المسكين واليتيم وابن السبيل)، فيه: فضيلة المال لمن أخذه بحقه وصرفه في وجوه الخير، وفيه حجة لمن يرجح الغني على الفقير. والله أعلم.

* * *

(٤٢) باب فضل التَّعَفُّفِ وَالصَّبْرِ

١٢٤ - (١٠٥٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ عَنِ ابْنِ

شِهَابٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَاهُمْ. ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ. حَتَّى إِذَا نَفِدَ مَا عِنْدَهُ قَالَ: «مَا يَكُنْ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَذْجِرَهُ عَنْكُمْ وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعْفَهِ اللَّهُ. وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ. وَمَنْ يَصْبِرْ يُصْبِرْهُ اللَّهُ. وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ مِنْ عَطَاءٍ خَيْرٌ وَأَوْسَعُ مِنَ الصَّبْرِ». (ج: ١٤٦٩)

(...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بَنِي حُمَيْدٍ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

(بَابُ تَضَلُّعِ التَّعَفُّفِ وَالصَّبْرِ)

الشرح: قوله ﷺ: (وما أعطي أحد من عطاء خير وأوسع من الصبر) هكذا هو في جميع نسخ مسلم (خير) مرفوع وهو صحيح وتقديره (هو خير) كما وقع في رواية البخاري وفي الحديث: الحث على التعفف والقناعة، والصبر على ضيق العيش وغيره من مكاره الدنيا.

قوله: (عن أبي عبد الرحمن الحبلي) هو منسوب إلى بني الحبيل، والمشهور في استعمال المحذنين ضم الباء منه، والمشهور عند أهل العربية فتحها، ومنهم من سكنها.

* * *

(٤٣) بَابُ فِي الْكِفَافِ وَالْقَنَاعَةِ

١٢٥ - (١٠٥٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقَرَّرِيُّ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي أَيُّوبَ. حَدَّثَنِي سُرَّحِبِيلُ (وَهُوَ ابْنُ سُرَيْكٍ) عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبَلِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ، وَرَزَقَ كِفَافًا، وَقَتَّعَهُ اللَّهُ بِمَا آتَاهُ».

١٢٦ - (١٠٥٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْقَاسِمِ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ. ح. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ أَبِيهِ. كِلَاهُمَا عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، عَنْ أَبِي رُزَيْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اللَّهُمَّ! اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوْتًا». (ج: ١٤٦٠)

(بَابُ فِي الْكِفَافِ وَالْقَنَاعَةِ)

الشرح: قوله ﷺ: (قد أفلح من أسلم ورزق كفافًا وقتعه الله بما آتاه) الكفاف:

الكفاية بلا زيادة ولا نقص. وفيه فضيلة هذه الأوصاف، وقد يحتج به لمذهب من يقول: الكفاف أفضل من الفقر ومن الغنى.

قوله ﷺ: (اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا) قال أهل اللغة والعربية: القوت ما يسد الرمق، وفيه فضيلة التقليل من الدنيا والاقتصار على القوت منها والدعاء بذلك.

(٤٤) بَابُ إِعْطَاءِ مَنْ سَأَلَ بِفَحْشٍ وَغِلَظَةٍ

١٢٧ - (١٠٥٦) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ سَلْمَانَ بْنِ رَبِيعَةَ. قَالَ: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسَمًا. فَقُلْتُ: وَاللَّهِ! يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَعَنَ هَؤُلَاءِ كَانَ أَحَقُّ بِهِ مِنْهُمْ. قَالَ: «إِنَّهُمْ خَيْرٌ مِنِّي أَنْ يَسْأَلُونِي بِالْفَحْشِ أَوْ يَبْخُلُونِي. فَلَسْتُ بِبَاخِلٍ».

١٢٨ - (١٠٥٧) حَدَّثَنَا عَفْوَةُ النَّافِذُ. حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّازِيُّ. قَالَ: سَمِعْتُ مَالِكًا. ح. وَحَدَّثَنِي يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ. حَدَّثَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ: كُنْتُ أُمِيشِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَعَلَيْهِ رِذَاءُ نَجْرَانِي غَلِيظُ الْحَاشِيَةِ، فَأَذْرَكَ أَعْرَابِي فَجَبَذَهُ بِرِذَائِهِ جَبَذَةً شَدِيدَةً. نَطَوْتُ إِلَى صَفْحَةِ عُنُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ أَثَرْتُ بِهَا حَاشِيَةَ الرِّدَاءِ. مِنْ شِدَّةِ جَبَذَتِهِ ثُمَّ قَالَ: يَا مُحَمَّدُ! مَرُّ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ. فَالْتَقَتْ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَضَحِكَ. ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ. اخ: ٣١٤٩

(...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ. حَدَّثَنَا هَمَّامُ ح. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسٍ. حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ بْنُ عَمَارٍ. ح. وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَيْبٍ. حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ. حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ. كُلُّهُمْ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا الْحَدِيثِ. وَفِي حَدِيثِ عِكْرَمَةَ بْنِ عَمَارٍ مِنَ الزِّيَادَةِ: قَالَ: ثُمَّ جَبَذَهُ إِلَيْهِ جَبَذَةً. رَجَعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ فِي نَحْرِ الْأَعْرَابِيِّ. وَفِي حَدِيثِ هَمَّامٍ: فَجَادَبَهُ حَتَّى انْتَشَقَ الْبُرْدُ. وَحَتَّى يَقِيتَ حَاشِيَتَهُ فِي عُنُقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

١٢٩ - (١٠٥٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْجَمُورِ

بْنِ مَخْرَمَةَ، أَنَّهُ قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَقْبِيَّةً وَلَمْ يُعْطِ مَخْرَمَةَ شَيْئًا. فَقَالَ مَخْرَمَةُ: يَا بُنَيَّ! انْطَلِقْ بِنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ. قَالَ: ادْخُلْ فَأَدْعُهُ لِي. قَالَ: فَدَعَوْتُهُ لَهُ. فَخَرَجَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا. فَقَالَ: «خَبَأْتُ هَذَا لَكَ» قَالَ: فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: «رَضِي مَخْرَمَةُ». [ج: ٢٥٩٩]

١٣٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الْخَطَّابِ زَيْدُ بْنُ يَحْيَى الْحَسَنِيُّ. حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ وَرْدَانَ أَبُو صَالِحٍ. حَدَّثَنَا أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ الْمُسَوِّرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، قَالَ: قَدِمْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَقْبِيَّةً. فَقَالَ لِي أَبِي مَخْرَمَةُ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَيْهِ عَسَى أَنْ يُعْطِيَنَا مِنْهَا شَيْئًا. قَالَ: فَقَامَ أَبِي عَلَى الْبَابِ فَتَكَلَّمَ. فَعَرَفَ النَّبِيُّ ﷺ صَوْتَهُ فَخَرَجَ وَمَعَهُ قَبَاءٌ. وَهُوَ يُرِيهِ مَخَاسِنَهُ. وَهُوَ يَقُولُ: «خَبَأْتُ هَذَا لَكَ. خَبَأْتُ هَذَا لَكَ».

(بَابُ إِعْطَاءِ مَنْ سَأَلَ بِمُقْسٍ وَغِلَظَةٍ)

الشرح: قوله ﷺ: (خبروني بين أن يسألوني بالفحش أو يبخلوني ولست بباخل) معناه: أنهم ألحوا في المسألة لضعف إيمانهم، وألجئوني بمقتضى حالهم إلى السؤال بالفحش أو نسبتي إلى البخل، ولست بباخل، ولا ينبغي احتمال واحد من الأمرين. ففيه مداراة أهل الجهالة والقسوة وتألفهم إذا كان فيهم مصلحة، وجواز دفع المال إليهم لهذه المصلحة.

قوله: (فأدركه أعرابي فعجزه بردائه جبذة شديدة، نظرت إلى صفحة عنق رسول الله ﷺ وقد أثرت بها حاشية الرداء من شدة جبذته، ثم قال: يا محمد مر لي من مال الله الذي عندك، فالتفت إليه رسول الله ﷺ فضحك ثم أمر له بعطاء) فيه احتمال الجاهلين والإعراض عن مقابلتهم. ودفع السيئة بالحسنة وإعطاء من يتألف قلبه، والعفو عن مرتكب كبيرة لا حد فيها بجهله، وإباحة الضحك عند الأمور التي يتعجب منها في العادة، وفيه كمال خلق رسول الله ﷺ وحلمه وصفحه الجميل.

قوله: (فجاذبه) هو بمعنى جبذه في الرواية السابقة، فيقال: جبذ وجذب، لغتان مشهورتان.

قوله: (حتى انشق البرد وحتى بقيت حاشيته في عنق رسول الله ﷺ) قال القاضي: يحتمل أنه على ظاهره، وأن الحاشية انقطعت وبقيت في العنق، ويحتمل أن يكون معناه: بقي أثرها، لقوله في الرواية الأخرى: (أثرت بها حاشية الرداء).

قوله ﷺ لمخرمة: (خبأت هذا لك) هو من باب التألف.

* * *

(٤٥) بَابُ إِعْطَاءِ مَنْ يُخَافُ عَلَى إِيْمَانِهِ

١٣١ - (...) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا يَغْقُوبُ (وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ) حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ أَنَّهُ أَعْطَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ. قَالَ: فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ رَجُلًا لَمْ يُعْطِهِ. وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ. فَقَعْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَارَوْنَاهُ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا. قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا» فَسَكَتُ قَلِيلًا. ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللَّهِ! إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا. قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا» فَسَكَتُ قَلِيلًا. ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ مِنْهُ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللَّهِ! إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا. قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا» قَالَ: «إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْهُ. خَشْيَةَ أَنْ يُكَبَّ فِي السَّارِ عَلَى وَجْهِهِ». وَفِي حَدِيثِ الْخَلَوَانِيِّ تَكَرُّرُ الْقَوْلِ مَرَّتَيْنِ. [ج: ١٤٧٨]

(...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. ح وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَغْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي أَخِي ابْنِ شِهَابٍ. ح وَحَدَّثَنَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ. كُلُّهُمَا عَنِ الرَّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، عَلَى مَعْنَى حَدِيثِ صَالِحٍ عَنِ الرَّهْرِيِّ.

(...) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ. حَدَّثَنَا يَغْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ سَعْدٍ يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ. يَغْنِي حَدِيثَ الرَّهْرِيِّ الَّذِي ذَكَرْنَا. فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ. فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ بَيْنَ غُنْفَيَّ وَكَيْفِي. ثُمَّ قَالَ: «أَفْتَالَا؟ أَنِّي سَعْدٌ! إِنِّي لَأَعْطِي الرَّجُلَ...».

(بَابُ إِعْطَاءِ مَنْ يُخَافُ عَلَى إِيْمَانِهِ)

الشرح: قوله في حديث سعد: (أعطى رسول الله ﷺ رهطًا) إلى آخره. معنى هذا الحديث: أن سعدًا رأى رسول الله ﷺ يعطي ناسًا ويترك من هو أفضل منهم في الدين، وظن أن العطاء يكون بحسب الفضائل في الدين، وظن أن النبي ﷺ لم يعلم حال هذا الإنسان المتروك، فأعلمه به وحلف أنه يعلمه مؤمنًا، فقال له النبي ﷺ: (أو مسلمًا) فلم يفهم منه النهي عن الشفاعة فيه مرة أخرى، فسكت ثم رآه يعطي من هو دونه بكثير فغلبه

ما يعلم من حسن حال ذلك الإنسان، فقال: (يا رسول الله ما لك عن فلان؟) تذكيراً، وجوز أن يكون النبي ﷺ همَّ بعطائه من المرة الأولى ثم نسيه فأراد تذكيره، وهكذا المرة الثالثة، إلى أن أعلمه النبي ﷺ أن العطاء ليس هو على حسب الفضائل في الدين، فقال ﷺ: (إني لأعطي الرجل وغيره أحب إلي منه مخافة أن يكره الله في النار) معناه: إني أعطي ناشأ مؤلفة، في إيمانهم ضعف، لو لم أعطهم كفروا، فيكبرهم الله في النار، وأترك أقواماً هم أحب إلي من الذين أعطيتهم، ولا أتركهم احتقاراً لهم، ولا لنقص دينهم، ولا إهمالاً لجانبهم، بل أكلهم إلى ما جعل الله في قلوبهم من النور والإيمان التام، وأتقن بأنهم لا يتزلزل إيمانهم لكماله.

وقد ثبت هذا المعنى في صحيح البخاري عن عمرو بن تغلب أن رسول الله ﷺ أتى بمال أو سبي فقسمه، فأعطى رجلاً وترك رجلاً، فبلغه أن الذين ترك عتبوا، فحمد الله تعالى ثم أتى عليه ثم قال: «أما بعد، فوالله إني لأعطي الرجل وأدع الرجل، والذي أدع أحب إلي من الذي أعطي، ولكني أعطي أقواماً لما أرى في قلوبهم من الجزع والهلع، وأكل أقواماً إلى ما جعل الله في قلوبهم من الغنى والخير». قوله: (أخبرني عامر بن سعد عن أبيه أنه أعطى رسول الله ﷺ رهطاً هكذا هو في النسخ، وهو صحيح وتقديره: قال أعطى، فحذف لفظة (قال)). قوله: (وهو أعجبهم إلي) أي أفضلهم عندي.

قوله: (فقمتم إلى رسول الله ﷺ فساررتهم فقلت: ما لك عن فلان) فيه التأدب مع الكبار وأنهم يسارون بما كان من باب التذكير لهم والتنبيه ونحوه، ولا يجاهرون به فقد يكون في المجاهرة به مفسدة، قوله: (إني لأراه مؤمناً قال: أو مسلماً) هو بفتح الهمزة (لأراه) وإسكان واو (أو مسلماً). وقد سبق شرح هذا الحديث مستوفى في كتاب الإيمان.

* * *

(٤٦) باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام وتَصَبُّر من قَوِي إيمانه

١٣٢ - (١٠٥٩) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى الشَّجْبِي. أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ. أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ أَنَسًا مِنَ الْأَنْصَارِ قَالُوا، يَوْمَ الْحَنْثِ، حِينَ أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَمْوَالِ هَوَازَنَ مَا أَقَاءَ. فَطَفِقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ. الْمِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ. فَقَالُوا: يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِ اللَّهِ. يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَتْرُكُنَا وَشِوْفَنَا تَقْطُرُ مِنْ دِمَائِهِمْ! قَالَ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ: فَحَدَّثَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، مِنْ قَوْلِهِمْ. فَأَرْسَلَ إِلَى الْأَنْصَارِ. فَجَمَعَهُمْ فِي قُبَّةٍ مِنْ أَدَمَ. فَلَمَّا اجْتَمَعُوا جَاءَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «مَا حَدِيثُ بَلَّغَنِي عَنْكُمْ» فَقَالَ لَهُ فَقَهَاءُ الْأَنْصَارِ: أَمَا دَرَوْا رَأَيْنَا، يَا

رَسُولُ اللَّهِ! فَلَمْ يَقُولُوا شَيْعًا. وَأَمَّا أَنَا مِمَّا حَدِيثُهُ أَشْنَانُهُمْ، قَالُوا: يَغْفِرُ اللَّهُ لِرَسُولِهِ. يُعْطِي قُرَيْشًا وَيَتْرُكُنَا، وَسُيُوفُنَا تَقْطُرُ مِنْ دِمَائِهِمْ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنِّي أُعْطِي رَجُلًا حَدِيثِي عَهْدٍ بِكَفْرِ. أَتَأْلَفُهُمْ. أَفَلَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالْأَمْوَالِ، وَتَرْجِعُونَ إِلَى رَحَالِكُمْ بِرَسُولِ اللَّهِ؟ فَوَاللَّهِ! لَمَّا تَنْقَلِبُونَ بِهِ خَيْرٌ مِمَّا يَنْقَلِبُونَ بِهِ» فَقَالُوا: بَلَى. يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ رَضِينَا. قَالَ: «فَإِنَّكُمْ سَتَجِدُونَ أَثَرَهُ شَدِيدَةً. فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ. فَإِنِّي عَلَى الْخَوْضِ». قَالُوا: سَنَصْبِرُ. [ج: ٣١٤٧]

(...) حَدَّثَنَا حَسَنُ الْخُلَوَائِي وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ (وَهُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ) حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا أَقَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مَا أَقَاءَ مِنْ أَمْوَالِ هَوَارِئَ. وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَنَسُ: فَلَمْ نَصْبِرْ وَقَالَ: فَأَمَّا أَنَا مِمَّا حَدِيثُهُ أَشْنَانُهُمْ.

(...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي شِهَابٍ عَنْ عَمِّهِ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ. إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: قَالَ أَنَسُ: قَالُوا: نَصْبِرُ. كَرَوَايَةِ يُونُسَ عَنِ الزُّهْرِيِّ.

١٣٣ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ. أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ. قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ: جَمَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْأَنْصَارَ. فَقَالَ: «أَفِيكُمْ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِكُمْ؟» فَقَالُوا: لَا. إِلَّا ابْنُ أُخْتٍ لَنَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ ابْنَ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ» فَقَالَ: إِنَّ قُرَيْشًا حَدِيثَ عَهْدٍ بِجَاهِلِيَّةٍ وَمُصَنَّبَةٍ. وَإِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أُخْبِرَهُمْ وَأَتَأْلَفَهُمْ. أَمَّا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالدُّنْيَا، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى بُيُوتِكُمْ؟ لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا، وَسَلَكَ الْأَنْصَارُ شِعْبًا، لَسَلَكَتْ شِعْبَ الْأَنْصَارِ». [ج: ٣٠٢٨ .]

١٣٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْوَلِيدِ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَبِي النَّيَّاحِ. قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: لَمَّا فُتِحَتْ مَكَّةُ قَسَمَ الْعَنَائِمَ فِي قُرَيْشٍ. فَقَالَ الْأَنْصَارُ: إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْعَجَبُ. إِنَّ سُيُوفَنَا تَقْطُرُ مِنْ دِمَائِهِمْ. وَإِنْ غَنَائِمُنَا تَرُدُّ عَلَيْهِمْ! فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَجَمَعَهُمْ. فَقَالَ: «مَا الَّذِي بَلَغَنِي عَنْكُمْ؟» قَالُوا: هُوَ الَّذِي بَلَغَكَ. وَكَانُوا لَا يَكْذِبُونَ. قَالَ: «أَمَّا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالدُّنْيَا إِلَى بُيُوتِهِمْ، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى بُيُوتِكُمْ؟ لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا،

[خ: ۳۷۷۸]

١٣٦ - (...) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ وَحَامِدُ بْنُ عُمَرَ وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى. قَالَ ابْنُ مُعَاذٍ: حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: حَدَّثَنِي الشَّيْطُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. قَالَ: أَفْتَحْتَنَا مَكَّةَ. ثُمَّ إِنَّا غَزَوْنَا حَتِيفًا. فَجَاءَ الْمُشْرِكُونَ بِأَحْسَنِ صُوفٍ رَأَيْتُ. قَالَ: فَصَفَّتِ الْحَيْلُ. ثُمَّ صَفَّتِ الْمُقَاتِلَةُ. ثُمَّ صَفَّتِ النِّسَاءُ مِنْ وَرَاءِ ذَلِكَ. ثُمَّ صَفَّتِ الْعُتَمُ. ثُمَّ صَفَّتِ النُّعَمُ. قَالَ: وَنَحْنُ بِشَرِّ كَيْفٍ. قَدْ بَلَغْنَا سِتَّةَ آلَافٍ. وَعَلَى مَجَنَّةٍ خَيْلَنَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ. قَالَ: فَجَعَلَتْ خَيْلُنَا تَلْوِي خَلْفَ ظَهْرِنَا. فَلَمْ نَلَيْتُ أَنْ انْكَشَفَتْ خَيْلُنَا، وَفَرَّتِ الْأَعْرَابُ، وَمَنْ نَعْلَمُ مِنَ النَّاسِ. قَالَ: فَنَادَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا الْمُهَاجِرِينَ! يَا الْمُهَاجِرِينَ!». ثُمَّ قَالَ: «يَا الْأَنْصَارُ يَا الْأَنْصَارُ!».

قَالَ: قَالَ أَنَسٌ: هَذَا حَدِيثٌ عَجَبٌ. قَالَ: قُلْنَا: لَبَيْكَ. يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَأَتَيْنَا اللَّهَ مَا أَتَيْنَاهُمْ حَتَّى هَزَمَهُمُ اللَّهُ. قَالَ: فَفَقَضْنَا ذَلِكَ الْمَالَ. ثُمَّ انْطَلَقْنَا إِلَى الطَّائِفِ فَحَاصَرْنَا هُمْ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً. ثُمَّ رَجَعْنَا إِلَى مَكَّةَ فَزَلْنَا. قَالَ: فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُعْطِي الرَّجُلَ الْمِائَةَ مِنَ الْإِبِلِ. ثُمَّ ذَكَرَ بَاقِيَ الْحَدِيثِ كَنَحْوِ حَدِيثِ قَتَادَةَ، وَأَبِي النَّجَّاحِ، وَهِشَامِ بْنِ زَيْدٍ.

١٣٧ - (١٠٦٠) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّيُّ. حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ عَنْ مَشْرُوقٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُبَايَةَ بْنِ رِفَاعَةَ، عَنْ زَائِعِ بْنِ خَدِيجٍ، قَالَ: أُعْطِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا شُعْبَانَ بْنُ حَزْبٍ، وَصَفْوَانَ بْنُ أُمَيَّةَ وَغَيْبَةَ بْنَ جَضْنٍ، وَالْأَفْزَعَ بْنَ حَابِسٍ، كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ، مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ. وَأُعْطِيَ عَبَّاسُ ابْنُ مِرْدَاسٍ دُونَ ذَلِكَ. فَقَالَ عَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ:

أَتَجْعَلُ نَهْجِي وَنَهْجَ الْغَنِيِّ
فَمَا كَانَ يَذُرُّ وَلَا حَابِسٌ
وَمَا كُنْتُ دُونَ امْرِئٍ مِنْهُمَا
وَمَنْ تَخْفِضُ الْيَوْمَ لَا يُوفِّعُ
قَالَ: فَأَتَمَّ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِائَةً.

١٣٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّبِيِّ. أَخْبَرَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ ابْنِ مَشْرُوقٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ غَنَائِمَ حُنَيْنٍ. فَأُعْطِيَ أَبَا شُعْبَانَ بْنُ حَزْبٍ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِهِ. وَزَادَ: وَأُعْطِيَ عَلْقَمَةَ بْنُ غُلَاقَةَ مِائَةً. (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدٍ الشَّعْبِيُّ. حَدَّثَنَا شُعْبَانُ. حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ سَعِيدٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ عَلْقَمَةَ بْنَ غُلَاقَةَ، وَلَا صَفْوَانَ بْنَ أُمَيَّةَ. وَلَمْ يَذْكُرِ الشَّعْرُ فِي حَدِيثِهِ.

١٣٩ - (١٠٦١) حَدَّثَنَا سُريجُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا فَتَحَ حُنَيْنًا قَسَمَ الْغَنَائِمَ. فَأُعْطِيَ الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ. فَبَلَغَهُ أَنَّ الْأَنْصَارَ يُحِبُّونَ أَنْ يُصِيبُوا مَا أَصَابَ النَّاسَ. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَخَطَبَهُمْ. فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ. ثُمَّ قَالَ: «يَا مَغَشَّرَ الْأَنْصَارِ! أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضَلَالًا، فَهَذَا كُمْ اللَّهُ بِي؟ وَعَالَةً، فَأَغْنَاكُمْ اللَّهُ بِي؟ وَمُتَفَرِّقِينَ، فَجَمَعَكُمْ اللَّهُ بِي؟» وَيَقُولُونَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرٌ. فَقَالَ: «أَلَا نُحِبُّونِي؟»

فَقَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرٌ. فَقَالَ: «أَمَّا إِنَّكُمْ لَوِ شِئْتُمْ أَنْ تَقُولُوا كَذَا وَكَذَا. وَكَانَ مِنَ الْأَمْرِ كَذَا وَكَذَا». لِأَشْيَاءَ عَدَّدَهَا. زَعَمَ عَمْرُو أَنْ لَا يَحْفَظُهَا. فَقَالَ: «أَلَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَذْهَبَ النَّاسُ بِالشَّاءِ وَالْإِبِلِ، وَتَذْهَبُونَ بِرَسُولِ اللَّهِ إِلَى رِخَالِكُمْ؟ الْأَنْصَارُ شِعَارُ النَّاسِ دِنَارًا. وَلَوْلَا الْهَجْرَةُ لَكُنْتُ أَمْرًا مِنَ الْأَنْصَارِ. وَلَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا وَشِغْبًا، لَسَلَكْتُ وَادِي الْأَنْصَارِ وَشِغْبَهُمْ. إِنَّكُمْ سَتَلْقَوْنَ بَغْدِي أَثَرًا. فَاصْبِرُوا حَتَّى تَلْقَوْنِي عَلَى الْحَوْضِ».

[خ: ٤٣٣٠]

١٤٠ - (١٠٦٢) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ حَنْثِ أَثَرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَاسًا فِي الْقِشْمَةِ. فَأَعْطَى الْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ مِائَةً مِنَ الْإِبِلِ. وَأَعْطَى عُيَيْنَةَ مِثْلَ ذَلِكَ. وَأَعْطَى أَنَاسًا مِنْ أَشْرَافِ الْعَرَبِ. وَأَثَرُهُمْ يُؤَمِّدُ فِي الْقِشْمَةِ. فَقَالَ رَجُلٌ: وَاللَّهِ! إِنْ هَذِهِ لِقِشْمَةٌ مَا عُذِلَ فِيهَا، وَمَا أُرِيدَ فِيهَا وَجْهَ اللَّهِ. قَالَ: فَقُلْتُ: وَاللَّهِ! لِأَخِيرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَأَتَيْتُهُ فَأَخْبَرْتُهُ بِمَا قَالَ. قَالَ: فَتَغَيَّرَ وَجْهُهُ حَتَّى كَانَ كَالصُّرْفِ. ثُمَّ قَالَ: «فَمَنْ يَغْدِلُ إِنْ لَمْ يَغْدِلِ اللَّهُ وَرَسُولُهُ!» قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «يَزْحَمُ اللَّهُ مُوسَى. قَدْ أُودِيَ بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ» قَالَ: قُلْتُ: لَا جَرَمَ لَا أَوْفَعُ إِلَيْهِ بَعْدَهَا حَدِيثًا.

[خ: ٣١٥٠]

١٤١ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. قَالَ: قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَسَمًا. فَقَالَ رَجُلٌ: إِنَّهَا لِقِشْمَةٌ مَا أُرِيدُ بِهَا وَجْهَ اللَّهِ. قَالَ: فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَتَسَارَّوْتُهُ. فَغَضِبَ مِنْ ذَلِكَ غَضَبًا شَدِيدًا. وَاخْمَرَّ وَجْهُهُ حَتَّى تَمَثَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَذْكُرْهُ لَهُ. قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «قَدْ أُودِيَ مُوسَى بِأَكْثَرِ مِنْ هَذَا فَصَبَرَ».

(بَابُ إِعْطَاءِ الْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ عَلَى الْإِسْلَامِ وَتَصَبُّرِ مَنْ قَرِيََ إِيْمَانُهُ)

الشرح: قوله في حديث أنس: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَعْطَى يَوْمَ حَنْثِ مِنْ غَنَائِمِ هَوَازِنَ رَجَالًا مِنْ قَرِيشِ الْمِائَةِ مِنَ الْإِبِلِ فَعَتَبَ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ) إِلَى آخِرِهِ، قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضُ: لَيْسَ فِي هَذَا تَصْرِيحٌ بِأَنَّهُ ﷺ أَعْطَاهُمْ قَبْلَ إِخْرَاجِ الْخُمْسِ، وَأَنَّهُ لَمْ يَحْسَبْ مَا أَعْطَاهُمْ مِنَ الْخُمْسِ، قَالَ: وَالْمَعْرُوفُ فِي بَاقِي الْأَحَادِيثِ أَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا أَعْطَاهُمْ مِنَ الْخُمْسِ، فَفِيهِ أَنَّ لِلْإِمَامِ صَرْفَ الْخُمْسِ، وَتَفْضِيلَ النَّاسِ فِيهِ عَلَى مَا يَرَاهُ، وَأَنْ يَعْطِيَ الْوَاحِدَ مِنْهُ الْكَثِيرَ، وَأَنَّهُ يَصْرِفُهُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَهُ أَنْ يَعْطِيَ الْغَنِيَّ مِنْهُ لِمَصْلَحَةٍ.

قوله ﷺ: (فإنكم ستجدون أثرة شديدة) فيها لغتان: إحداهما: ضم الهمزة وإسكان الناء، وأصحهما وأشهرهما بفتحهما جميعاً، (والأثرة) الاستئثار بالمشترك، أي يستأثر عليكم ويفضل عليكم غيركم بغير حق.

قوله ﷺ: (ابن أخت القوم منهم) استدل به من يورث ذوي الأرحام، وهو مذهب أبي حنيفة وأحمد وآخرين. ومذهب مالك والشافعي وآخرين أنهم لا يرثون، وأجابوا بأنه ليس في هذا اللفظ ما يقتضي تورثه، وإنما معناه أن بينه وبينهم ارتباطاً وقرابة، ولم يتعرض للإثبات. وسياق الحديث يقتضي أن المراد أنه كالواحد منهم في إفشاء سرهم بحضرته ونحو ذلك. والله أعلم. قوله ﷺ: (لسلكت شعب الأنصار) قال الخليل: هو ما انفرج بين جبلين، وقال ابن السكيت: هو الطريق في الجبل. وفيه: فضيلة الأنصار ورجحانهم.

قوله: (وإبراهيم بن محمد بن عرعة) هو بعينين مهملتين مفتوحتين. قوله: (ومعه الطلقاء) هو بضم الطاء وفتح اللام وبالمد، وهم الذين أسلموا يوم فتح مكة، وهو جمع طليق، يقال ذاك لمن أطلق من إسر أو وثاق، قال القاضي في المشارق: قيل لمسلمي الفتح؛ الطلقاء لمن النبي ﷺ عليهم. قوله: (ومع النبي ﷺ يومئذ عشرة آلاف ومعه الطلقاء) وقال في الرواية التي بعد هذه: (نحن بشر كثير قد بلغنا ستة آلاف). الرواية الأولى أصح؛ لأن المشهور في كتب المغازي أن المسلمين كانوا يومئذ اثني عشر ألفاً، عشرة آلاف شهدوا الفتح، وألفان من أهل مكة ومن انضاف إليهم، وهذا معنى قوله: (معه عشرة آلاف ومعه الطلقاء) قال القاضي: قوله ستة آلاف وهم من الراوي عن أنس. والله أعلم. قوله: (حدثني السميطة عن أنس) هو بضم السين المهملة تصغير سبط. قوله: (وعلى مجنبية خيلنا خالد) بضم الميم وفتح الجيم وكسر النون قال شمر: (المجنبية) هي الكتيبة من الخيل التي تأخذ جانب الطريق الأيمن، وهما مجنبتان ميمنة وميسرة بجانب الطريق والقلب بينهما. قوله: (فجعلت خيلنا تلوي خلف ظهورنا) هكذا هو في أكثر النسخ وفي بعضها (تلوذ) وكلاهما صحيح. قوله ﷺ: (يال المهاجرين يال المهاجرين ثم قال: يال الأنصار يال الأنصار) هكذا في جميع النسخ في المواضع الأربعة (يال) بلام مفصولة مفتوحة، والمعروف وصلها بلام التعريف التي بعدها.

قوله: (قال أنس: هذا حديث عمية) هذه اللفظة ضبطوها في صحيح مسلم على أوجه: أحدها (عمية) بكسر العين والميم وتشديد الميم والياء قال القاضي: كذا روينا هذا الحرف عن عامة شيوخنا، قال: وفسر بالشدة. والثاني: (عميه) كذلك إلا أنه بضم العين. والثالث: (عميه) بفتح العين وكسر الميم المشددة وتخفيف الياء وبعدها هاء السكت أي حدثني به عمي، وقال القاضي: على هذا الوجه معناه عندي جماعتي أي هذا حديثهم. قال صاحب العين: (العم) الجماعة، وأنشد عليه ابن دريد في الجمهرة: أفنيت عفاً وجبرت عما قال القاضي: وهذا أشبه بالحديث. والوجه الرابع كذلك إلا أنه بتشديد الياء، وهو الذي ذكره الحميدي صاحب الجمع بين الصحيحين، وفسره بعمومتي، أي هذا

حديث فضل أعمامي، أو هذا الحديث الذي حدثني به أعمامي: كأنه حدث بأول الحديث عن مشاهدة، ثم لعله لم يضبط هذا الموضع لتفرق الناس فحدثه به من شاهده من أعمامه أو جماعته الذين شهدوه، ولهذا قال بعده: (قال: قلنا لبيك يا رسول الله). والله أعلم.

قوله: (أتجعل نهبي ونهب العبيد) (العبيد) اسم فرسه. قوله: (يقولان مرداس في المجمع) هكذا هو في جميع الروايات (مرداس) غير مصروف، وهو حجة لمن جوز ترك الصرف بعلية واحدة، وأجاب الجمهور بأنه في ضرورة الشعر. قوله: (وعلقمة بن علاثة) هو بضم العين المهملة وتخفيف اللام وثناؤه مثلية. قوله: (وحدثنا مخلد بن خالد الشعيري) هو بفتح الشين المعجمة وكسر العين، منسوب إلى الشعير الحب المعروف، وهو مخلد بن خالد ابن يزيد أبو محمد، بغدادى سكن طرسوس، روى عن عبد الرزاق بن همام وإبراهيم بن خالد الصنعانيين وسفيان، روى عنه مسلم، وأبو داود، وأبو عوف البزوري، وابنه أحمد ابن أبي عوف، والمنذر بن شاذان، قال أبو داود: وهو ثقة، وذكر هذه الجملة من أحواله الحافظ عبد الغني المقدسي، وذكره أبو محمد بن أبي حاتم في كتابه المشهور في الجرح والتعديل مختصراً، وذكره الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي في كتابه (رجال الصحيحين) فقال: مخلد بن خالد الشعيري سمع سفيان بن عيينة في الزكاة. وإنما ذكرت هذا كله؛ لأن القاضي عياضاً قال: لم أجد أحداً ذكر مخلد بن خالد الشعيري في رجال الصحيح ولا في غيرهم، قال: ولم يذكره الحاكم ولا الباجي ولا الجياني، ومن تكلم على رجال الصحيح ولا أحد من أصحاب المؤلف والمختلف، ولا من أصحاب التقييد، ولا ذكروا مخلد بن خالد غير منسوب أصلاً، وبسط القاضي الكلام في إنكار هذا الاسم وأنه ليس في الرواة أحد يسمى مخلد بن خالد، لا في الصحيح ولا في غيره، وضم إليه كلاماً عجيباً، وهذا الذي ذكره من العجائب، فمخلد بن خالد مشهور كما ذكرناه أولاً، وبالله التوفيق.

قوله ﷺ: (الأنصار شعار والناس دثار) قال أهل اللغة: (الشعار) الثوب الذي يلي الجسد، و (الधार) فوقه، ومعنى الحديث: الأنصار هم البطانة والخاصة والأصفياء وأصق بي من سائر الناس، وهذا من مناقبهم الظاهرة وفضائلهم الباهرة.

قوله: (فتغير وجهه حتى كان كالصرف) هو بكسر الصاد المهملة، وهو صبغ أحمر يصبغ به الجلود، قال ابن دريد: وقد يسمى الدم أيضاً صرفاً. قوله: (فقال رجل: والله إن هذه لقسمة ما عدل فيها وما أريد فيها وجه الله) قال القاضي عياض - رحمه الله تعالى -: حكم الشرع أن من سب النبي ﷺ كفر وقتل، ولم يذكر في هذا الحديث أن هذا الرجل قتل، قال المازري: يحتمل أن يكون لم يفهم منه الطعن في النبوة، وإنما نسيه إلى ترك العدل في القسمة، والمعاصي ضربان: كبائر وصغائر، فهو ﷺ معصوم من الكبائر بالإجماع، واختلفوا في إمكان وقوع الصغائر، ومن جوزها منع من إضافتها إلى الأنبياء

على طريق التنقيص، وحينئذٍ فلعله ﷺ لم يعاقب هذا القائل؛ لأنه لم يثبت عليه ذلك، وإنما نقله عنه واحد، وشهادة الواحد لا يراق بها الدم. قال القاضي: هذا التأويل باطل يدفعه قوله: اعدل يا محمد، واتق الله يا محمد، وخاطبه خطاب المواجهة بحضرة الملاء حتى استأذن عمر وخالد النبي ﷺ في قتله، فقال: «معاذ الله أن يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه» فهذه هي العلة، وسلك معه مسلكه مع غيره من المنافقين الذين آذوه، وسمع منهم في غير موطن ما كرهه، لكنه صبر استيقاءً لانقيادهم وتأليفاً لغيرهم، لئلا يتحدث الناس أنه يقتل أصحابه فينفروا، وقد رأى الناس هذا الصنف في جماعتهم وعدوه من جملتهم.

* * *

(٤٧) باب ذكر الخوارج وصفتهم

١٤٢ - (١٠٦٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُفْعٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِالْجُعْرَانَةِ. مُنْصَرَفَةً مِنْ حُنَيْنٍ. وَفِي ثَوْبٍ بِلَالٍ فِصَّةٌ. وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبِضُ مِنْهَا. يُعْطِي النَّاسَ. فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ ﷺ! اغْدِلْ. قَالَ: «وَيْلَكَ! وَمَنْ يَغْدِلُ إِذَا لَمْ أَكُنْ أَغْدِلُ؟ لَقَدْ خِبتَ وَخَسِرتَ إِنْ لَمْ أَكُنْ أَغْدِلُ» فَقَالَ عَمْرُو بْنُ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: دَعْنِي. يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَأَقْتُلْ هَذَا الْمُنَافِقَ. فَقَالَ: «مَعَاذَ اللَّهِ! أَنْ يَتَحَدَّثَ النَّاسُ أَنِّي أَقْتُلُ أَصْحَابِي! إِنْ هَذَا وَأَصْحَابُهُ يَفْرَهُونَ الْفِرَانَ لَا يُجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّمِيَّةِ». [خ: ٣١٣٨]

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ. قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى ابْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ. حَدَّثَنِي قُوَّةُ بْنُ خَالِدٍ. حَدَّثَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْسِمُ مَعَانِمَ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ.

١٤٣ - (١٠٦٤) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ الشَّرِيٍّ. حَدَّثَنَا أَبُو الْأَخْوَصِ عَنْ سَعِيدِ ابْنِ مَشْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي نُعْمٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ قَالَ: بَعَثَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ بِالْيَمَنِ، بِذَهَبَةٍ فِي ثَوْبَيْهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَسَمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: الْأَفْرَعُ بْنُ حَابِسٍ الْحَنْظَلِيُّ، وَغُبَيْثَةُ بْنُ بَدْرِ الْفَزَارِيُّ، وَعَلْقَمَةُ بْنُ عَلَاتَةَ الْعَامِرِيُّ، ثُمَّ أَخَذَ بَنِي كِلَابٍ، وَزَيْدُ الْخَيْرِ الطَّائِيُّ، ثُمَّ أَخَذَ بَنِي تَيْهَانَ. قَالَ:

فَقَضَيْتُ فُرَيْشَ. فَقَالُوا: أَتُعْطِي صَنَادِيْدَ نَجْدٍ وَتَدْعُنَا؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي إِنَّمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ لِأَتَأَلَّفَهُمْ» فَجَاءَ رَجُلٌ كَثَّ اللَّحْيَةُ. مُشْرِفُ الْوُجُنَّتَيْنِ. غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ. نَاتِيُ الْجَبِينِ مَخْلُوقُ الرَّأْسِ. فَقَالَ: أَتَى اللَّهَ. يَا مُحَمَّدُ! قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَمَنْ يَطْعُ اللَّهَ إِنْ عَصَيْتُهُ! أَيَأْمُنُنِي عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ وَلَا تَأْمُنُونِي؟» قَالَ: ثُمَّ أَذْبَرَ الرَّجُلُ. فَاسْتَأْذَنَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ فِي قَتْلِهِ. (يُرْوَى أَنَّهُ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ) فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا قَوْمًا يَفْرَعُونَ الْفَرْزَانَ لَا يُجَاوِرُ حَنَاجِرَهُمْ. يَفْتُلُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ. وَيَدْعُونَ أَهْلَ الْأَوْتَانِ. يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرُّمِيَّةِ. لَيْنٌ أَذْرَكْتُهُمْ لِأَقْتُلَهُمْ قَتْلَ عَادٍ». [ج: ٣٣٤٤]

١٤٤ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي نَعْمٍ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ يَقُولُ: بَعَثَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، مِنَ الْيَمَنِ، بِذَهَبٍ فِي أَدِيمٍ مَقْرُوطٍ. لَمْ تُحْصَلْ مِنْ ثَرَابِهَا. قَالَ: فَقَسَمَهَا بَيْنَ أَرْبَعَةِ نَفَرٍ: بَيْنَ عُثَيْنَةَ بْنِ حِصْنٍ، وَالْأَفْرَجِ بْنِ خَابِسٍ، وَزَيْدِ الْخَيْلِ، وَالرَّابِعِ إِثْمًا عُلِقِمَةُ بْنُ غُلَاقَةَ وَإِثْمًا عَامِرُ بْنُ الطَّفِيلِ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ: كُنَّا نَحْنُ أَحَقُّ بِهَذَا مِنْ هَؤُلَاءِ. قَالَ: فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «أَلَا تَأْمُنُونِي؟ وَأَنَا أَمِينٌ مَنْ فِي السَّمَاءِ، يَأْتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً» قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ غَائِرُ الْعَيْنَيْنِ. مُشْرِفُ الْوُجُنَّتَيْنِ. نَاتِيُ الْجَبِينِ. كَثَّ اللَّحْيَةُ. مَخْلُوقُ الرَّأْسِ. مُشْعَرُ الْإِزَارِ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَتَى اللَّهَ. فَقَالَ: «وَيْلَكَ! أَوَلَسْتُ أَحَقُّ أَهْلَ الْأَرْضِ أَنْ يَتَّقِيَ اللَّهَ» قَالَ: ثُمَّ وَلَّى الرَّجُلُ.

فَقَالَ خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا أَضْرِبُ عُثْقَهُ؟ فَقَالَ: «لَا. لَعَلَّهُ أَنْ يَكُونَ يُصَلِّي». قَالَ خَالِدٌ: وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي لَمْ أَوْمَرْ أَنْ أَتَفَبَّ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ. وَلَا أَشُقُّ بُطُونَهُمْ» قَالَ: ثُمَّ نَظَرَ إِلَيْهِ وَهُوَ مُقَفٌّ فَقَالَ: «إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِئِ هَذَا قَوْمٌ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ. رَطْبًا لَا يُجَاوِرُ حَنَاجِرَهُمْ. يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرُّمِيَّةِ». قَالَ: أَطْلُتُهُ قَالَ: لَيْنٌ أَذْرَكْتُهُمْ لِأَقْتُلَهُمْ قَتْلَ ثَمُودَ». [ج: ٤٣٥١]

١٤٥ - (...) حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. قَالَ: وَعُلِقِمَةُ بْنُ غُلَاقَةَ. وَلَمْ يَذْكُرْ عَامِرُ بْنُ الطَّفِيلِ. وَقَالَ: نَاتِيُ

الجبته. ولم يقل: نائير. وزاد: فقام إليه عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: يا رسول الله! ألا أضرب عنقه؟ قال: «لا». قال: ثم أذبر فقام إليه خالد، سيف الله، فقال: يا رسول الله! ألا أضرب عنقه؟ قال: «لا». فقال: «إنه سيخرج من ضئضئ هذا قوم ينلون كتاب الله ليتنا رطبنا». وقال: قال عماره: حسيته قال: «لئن أدركنهم لأقتلنهم قتل نمود».

١٤٦ - (...) وحديثنا ابن نمير. حدثنا ابن فضيل عن عماره بن القعقاع بهذا الإسناد. وقال: بين أربعة نفر: زيد الخير، والأقرع بن حابس، وعيينة ابن حصن، وعلقمة بن غلانة أو عامر بن الطفيل. وقال: نائير الجبته. كرواية عبيد الواجد. وقال: إنه سيخرج من ضئضئ هذا قوم. ولم يذكر «لئن أدركنهم لأقتلنهم قتل نمود».

١٤٧ - (...) وحديثنا محمد بن المثنى. حدثنا عبد الوهاب. قال: سمعت يحيى ابن سعيد يقول: أخبرني محمد بن إبراهيم عن أبي سلمة وعطاء بن يسار؛ أنهما أتيا أبا سعيد الخدري فسألاه عن الحزورية؟ هل سمعت رسول الله ﷺ يذكرها؟ قال: لا أدري من الحزورية. ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يخرج في هذه الأمة (ولم يقل: منها) قوم تحقرون صلاتكم مع صلاتهم. فيقرءون القرآن. لا يجاوزو مخلوقهم (أو حناجرهم) يقرءون من الدين مروق السهم من الرمية. فينظر الرامي إلى سهميه. إلى نصليه. إلى رصافيه. فيتمارى في الفوقية. هل علق بها من الدم شيء». [ج: ٥٠٥٨]

١٤٨ - (...) حدثني أبو الطاهر. أخبرنا عبد الله بن وهب. أخبرني يونس عن ابن شهاب. أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري. ح. وحديثي حرملة ابن يحيى وأحمد بن عبد الرحمن الفهري. قالوا: أخبرنا ابن وهب. أخبرني يونس عن ابن شهاب. أخبرني أبو سلمة بن عبد الرحمن والضحاك الهمداني أن أبا سعيد الخدري قال: بيننا نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم قسما. أنه ذو الحويصرة. وهو رجل من بني تميم. فقال: يا رسول الله! اعدل. قال رسول الله ﷺ: «ويلك! ومن يعدل إن لم أعدل؟ قد خبت وخسرت إن لم أعدل». فقال عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : يا رسول الله! ائذن لي فيه أضرب عنقه. قال رسول الله ﷺ: «دعه. فإن له أصحابا يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم. وصيامه

مَعَ صِيَابِهِمْ. يَفْرَهُونَ الْقُرْآنَ. لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيهِمْ. يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَةِ. يُنْظَرُ إِلَى نَضْلِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ. ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى رِصَافِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى نَضْبِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ (وَهُوَ الْقَدْخُ) ثُمَّ يُنْظَرُ إِلَى قُدْذِهِ فَلَا يُوجَدُ فِيهِ شَيْءٌ. سَبَقَ الْفَرْثُ وَالْدَّمَ. آيَتْهُمْ رَجُلٌ أَسْوَدَ. إِخْدَى عَضْدِيهِ مِثْلَ ثُدْيِ الْمَرْأَةِ. أَوْ مِثْلَ الْبُضْعَةِ تَتَدَرَّدُ. يَخْرُجُونَ عَلَى حِينِ فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ».

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: فَأَشْهَدُ أَنِّي سَمِعْتُ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَاتَلَهُمْ وَأَنَا مَعَهُ. فَأَمَرَ بِذَلِكَ الرَّجُلِ فَالْتَمَسَ. فَوُجِدَ. فَأَنَّى بِهِ. حَتَّى نَظَرْتُ إِلَيْهِ، عَلَى نَعْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي نَعْتُ. (ج: ٣٦٠١)

١٤٩ - (١٠٦٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ قَوْمًا يَكُونُونَ فِي أُمَّتِهِ. يَخْرُجُونَ فِي فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ. سَبِمَاهُمْ التَّحَالُفُ. قَالَ: «هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ. (أَوْ مِنْ أَشْرِّ الْخَلْقِ) يَقْتُلُهُمْ أَدْنَى الطَّائِفَتَيْنِ إِلَى الْحَقِّ» قَالَ: فَضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ لَهُمْ مَثَلًا. أَوْ قَالَ: قَوْلًا: «الرَّجُلُ يَزِمِي الرَّمِيَّةَ (أَوْ قَالَ: الْغَرَضَ) فَيَنْظُرُ فِي النَّضْلِ فَلَا يَرَى بَصِيرَةً. وَيَنْظُرُ فِي النَّضْيِ فَلَا يَرَى بَصِيرَةً. وَيَنْظُرُ فِي الْفُوقِ فَلَا يَرَى بَصِيرَةً». قَالَ: قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَأَنْتُمْ قَتَلْتُمُوهُمْ. يَا أَهْلَ الْعِرَاقِ!

١٥٠ - (...) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ. حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ (وَهُوَ ابْنُ الْفَضْلِ الْخُدَّائِيِّ) حَدَّثَنَا أَبُو نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَمْرُقُ مَارِقَةٌ عِنْدَ فُرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. يَقْتُلُهَا أُولَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ».

١٥١ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَانِيُّ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. قَالَ فُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَكُونُ فِي أُمَّتِي فِرْقَتَانِ. فَتَخْرُجُ مِنْ بَيْنَهُمَا مَارِقَةٌ. يَلِي قَتْلَهُمْ أَوْلَاهُمْ بِالْحَقِّ».

١٥٢ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى. حَدَّثَنَا دَاوُدُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «تَمْرُقُ مَارِقَةٌ فِي فُرْقَةٍ مِنَ النَّاسِ. فَيَلِي قَتْلَهُمْ أُولَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ».

١٥٣ - (...) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ الْقَوَارِيرِيُّ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ حَجِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ، عَنْ الضَّحَّاكِ الْمَشْرِقِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ. عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. فِي حَدِيثٍ ذَكَرَ فِيهِ قَوْمًا يَخْرُجُونَ عَلَى فُرْقَةٍ مُخْتَلِفَةٍ. يَقْتُلُهُمْ أَقْرَبُ الطَّائِفَتَيْنِ مِنَ الْحَقِّ.

(بَابُ ذِكْرِ الْخَوَارِجِ وَصِفَاتِهِمْ)

الشرح: قوله ﷺ: (ومن يعدل إذا لم أكن أعدل؟ لقد خبت وخسرت) روي بفتح التاء في (خبت وخسرت) وبضمهما فيهما، ومعنى الضم ظاهر، وتقدير الفتح: خبت أنت أيها التابع إذا كنت لا أعدل لكونك تابعاً ومقتدياً بمن لا يعدل، والفتح أشهر. والله أعلم. قوله: (فقال عمر بن الخطاب: دعني يا رسول الله فأقتل هذا المنافق). وفي روايات أخر أن خالد بن الوليد استأذن في قتله ليس فيهما تعارض، بل كل واحد منهما استأذن فيه. قوله ﷺ: (يقرءون القرآن لا يجاوز حناجرهم) قال القاضي: فيه تأويلان: أحدهما: معناه: لا تفقهه قلوبهم ولا ينتفعون بما تلوا منه، ولا لهم حظ سوى تلاوة الفم والحنجرة والخلق إذ بهما تقطع الحروف، الثاني: معناه: لا يصعد لهم عمل ولا تلاوة ولا يتقبل. قوله ﷺ: (يمرقون منه كما يمرق السهم من الرمية) وفي الرواية الأخرى: (يمرقون من الإسلام). وفي الرواية الأخرى: (يمرقون من الدين) قال القاضي: معناه: يخرجون منه خروج السهم إذا نفذ الصيد من جهة أخرى، ولم يتعلق به شيء منه، و (الرمية) هي الصيد المرمي، وهي فعيلة بمعنى مفعولة. قال: و (الدين) هنا هو الإسلام، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ وقال الخطابي: هو الطاعة أي من طاعة الإمام، وفي هذه الأحاديث دليل لمن يكفر الخوارج.

قال القاضي عياض - رحمه الله تعالى - : قال المازري: اختلف العلماء في تكفير الخوارج، قال: وقد كادت هذه المسألة تكون أشد إشكالاً من سائر المسائل، ولقد رأيت أبا المعالي وقد رغب إليه الفقيه عبد الحق - رحمهما الله تعالى - في الكلام عليها فهرب له من ذلك، واعتذر بأن الغلط فيها يصعب موقعه؛ لأن إدخال كافر في الملة وإخراج مسلم منها عظيم في الدين، وقد اضطرب فيها قول القاضي أبي بكر الباقلاني، وناهيك به في علم الأصول، وأشار ابن الباقلاني إلى أنها من المعوصات؛ لأن القوم لم يصرحوا بالكفر، وإنما قالوا أقوالاً تؤدي إليه، وأنا أكشف لك نكتة الخلاف وسبب الإشكال، وذلك أن المعتزلي مثلاً يقول: إن الله تعالى عالم، ولكن لا علم له، وحجتي ولا حياة له. يوقع الالتباس في تكفيره؛ لأننا علمنا من دين الأمة ضرورة أن من قال: إن الله تعالى ليس بحي ولا عالم كان كافراً، وقامت الحجة على استحالة كون العالم لا علم له، فهل نقول: إن المعتزلي إذا نفى العلم نفى أن يكون الله تعالى عالماً، وذلك كفر بالإجماع

ولا ينفعه اعترافه بأنه عالم مع نفيه أصل العلم، أو نقول قد اعترف بأن الله تعالى عالم، وإنكاره العلم لا يكفره، وإن كان يؤدي إلى أنه ليس بعالم، فهذا موضع الإشكال. هذا كلام المازري ومذهب الشافعي وجمهور أصحابه العلماء أن الخوارج لا يكفرون، وكذلك القدرية وجمهور المعتزلة وسائر أهل الأهواء، قال الشافعي - رحمه الله تعالى - : أقبل شهادة أهل الأهواء إلا الخطابية، وهم طائفة من الرافضة يشهدون لموافقيهم في المذهب بمجرد قولهم، فرد شهادتهم لهذا لا لبدعتهم. والله أعلم.

قوله: (بعث علي رضي الله عنه وهو باليمن بذهبية في تربتها) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا بفتح الذال، وكذا نقله القاضي عن جميع رواة مسلم عن الجلودي، قال: وفي رواية ابن ماهان (بذهبية) على التصغير.

قوله في هذه الرواية: (عبيبة بن بدر الفزاري) وكذا في الرواية التي بعد هذه - رواية قتيبة - قال فيها: (عبيبة بن بدر) وفي بعض النسخ في الثانية: (عبيبة بن حصن)، وفي معظمها (عبيبة بن بدر) ووقع في الرواية التي قبل هذه - وهي الرواية التي فيها الشعر - : (عبيبة بن حصن) في جميع النسخ، وكله صحيح، فحصى أبوه وبدر جد أبيه، فنسب تارة إلى أبيه، وتارة إلى جد أبيه لشهرته، ولهذا نسب إليه الشاعر في قوله: فما كان بدر ولا حابس.

وهو عبيبة بن حصن بن حذيفة بن بدر بن عمرو بن جويرية بن لوذان بن ثعلبة بن عدي بن فزارة بن دينار الفزاري.

قوله في هذه الرواية: (وزيد الخير الطائي) كذا هو في جميع النسخ: (الخير) بالراء وفي الرواية التي بعدها: (زيد الخيل) باللام، وكلاهما صحيح، يقال بالوجهين، كان يقال له في الجاهلية: (زيد الخيل) فسماه رسول الله ﷺ في الإسلام: (زيد الخير). قوله: (أعطى صناديد نجد) أي ساداتها، وأحدهم (صنديد) بكسر الصاد. قوله: (فجاء رجل كثر اللحية مشرف الوجنتين) أما (كثر اللحية) فيفتح الكاف وهو كثيرها، و (الوجنة) بفتح الواو وضمها وكسرهما، ويقال أيضًا: (أجنة) وهي لحم الخد. قوله: (ناتئ الجبين) هو بهمز (ناتئ) وأما (الجبين) فهو جانب الجبهة، ولكل إنسان جبينان يكتنفان الجبهة.

قوله ﷺ: (إن من ضئضئ هذا قومًا) هو بضادين معجمتين مكسورتين وآخره مهموز، وهو أصل الشيء، وهكذا هو في جميع نسخ بلادنا، وحكاها القاضي عن الجمهور وعن بعضهم أنه ضبطه بالمعجمتين والمهملتين جميعًا، وهذا صحيح في اللغة، قالوا: ولأصل الشيء أسماء كثيرة منها (الضئضئ) بالمعجمتين والمهملتين (والنحار) بكسر النون (والنحاس) و (السنخ) بكسر السين وإسكان النون وبخاء معجمة و (العنصر) والغض و (الأرومة).

قوله ﷺ: (لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد) أي قتلًا عامًا مستأصلًا، كما قال تعالى:

﴿فهل ترى لهم من باقية﴾ وفيه: الحث على قتالهم وفضيلة علي رضي الله عنه في قتالهم.

قوله: (في أديم مقروظ) أي مدبوغ بالقرظ. قوله: (لم تحصل من ترابها) أي لم تميز. قوله: في هذه الرواية: (والرابع إما علقمة بن علاثة، وإما عامر بن الطفيل). قال العلماء: ذكر (عامر) هنا غلط ظاهر؛ لأنه توفي قبل هذا بسنين، والصواب الجرم بأنه علقمة بن علاثة كما هو مجزوم في باقي الروايات. والله أعلم.

قوله ﷺ: (إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم) معناه: إني أمرت بالحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر، كما قال ﷺ: «فإذا قالوا ذلك فقد عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله». وفي الحديث: «هلا شققت عن قلبه». قوله: (وهو مقف) أي مول قد أعطانا قفاه. قوله ﷺ: (يتلون كتاب الله تعالى لينًا رطبًا) هكذا هو في أكثر النسخ (لينًا) بالنون أي سهلًا، وفي كثير من النسخ (لينا) بحذف النون، وأشار القاضي إلى أنه رواية أكثر شيوخهم، قال: ومعناه سهلًا لكثرة حفظهم، قال: وقيل: (لينا) أي يلوون ألسنتهم به أي يحرفون معانيه وتأويله، قال: وقد يكون من اللي في الشهادة وهو الميل، قاله ابن قتيبة.

قوله: (فسألاه عن الحرورية) هم الخوارج سموا (حرورية)؛ لأنهم نزلوا حروراء وتعاقدوا عندها على قتال أهل العدل (وحروراء) بفتح الحاء وبالمدة قرية بالعراق قريبة من الكوفة، وسموا: خوارج؛ لخروجهم على الجماعة، وقيل: لخروجهم عن طريق الجماعة، وقيل: لقوله ﷺ: (يخرج من ضئضئ هذا). قوله: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: يخرج في هذه الأمة ولم يقل منها) قال المازري: هذا من أدل الدلائل على سعة علم الصحابة رضي الله عنهم ودقيق نظرهم، وتحريهم الألفاظ وفرقهم بين مدلولاتها الخفية؛ لأن لفظة (من) تقتضي كونهم من الأمة لا كفارًا بخلاف (في)، ومع هذا فقد جاء بعد هذا من رواية علي رضي الله عنه (يخرج من أمتي قوم)، وفي رواية أبي ذر: (إن بعدي من أمتي) أو (سيكون بعدي من أمتي) وقد سبق الخلاف في تكفيرهم، وأن الصحيح عدم تكفيرهم.

قوله ﷺ: (فينظر الرامي إلى نصله إلى رصافه فيتمارى في الفوق)، وفي الرواية الأخرى: (ينظر إلى نضيه) وفيها (ثم ينظر إلى قذذه) وفي الرواية الأخرى: (فينظر في النضي فلا يرى بصيرة وينظر في الفوق فلا يرى بصيرة) أما (الرصاف) فبكسر الراء وبالصاد المهملة وهو مدخل النصل من السهم، و (النصل) هو حديدة السهم، و (القدح) عوده و (القذذ) بضم القاف وبذالين معجمتين وهو ريش السهم، و (الفوق) بضم الفاء هو الحز الذي يجعل فيه الوتر، و (نضي) بفتح النون وكسر الضاد المعجمة وتشديد الباء وهو القدح، وكذا جاء في كتاب مسلم مفسرًا، وكذا قاله الأصمعي، وأما (البصير) فبفتح الباء الموحدة وكسر الصاد المهملة، وهي الشيء من الدم أي لا يرى

شيئاً من الدم يستدل به على إصابة الرمية.

قوله ﷺ: (قد خبت وخسرت إن لم أعدل) قد سبق الخلاف في فتح التاء وضمها في هذا الباب. قوله ﷺ: (ومثل البضعة تدردر) (البضعة) بفتح الباء لا غير، وهي القطعة من اللحم و (تدردر) معناه تضطرب وتذهب وتجيء.

قوله ﷺ: (يخرجون على فرقة من الناس) ضبطوه في الصحيح بوجهين: أحدهما: (حين فرقة) بخاء مهمل مكسورة ونون، و (فرقة) بضم الفاء أي في وقت افتراق الناس، أي افتراق يقع بين المسلمين، وهو الافتراق الذي كان بين علي ومعاوية رضي الله عنهما .

والثاني: (خير فرقة) بخاء مفتوحة وراء، و (فرقة) بكسر الفاء أي الفرقتين، والأول أشهر وأكثر، ويؤيده الرواية التي بعد هذه: (يخرجون في فرقة من الناس) فإنه بضم الفاء بلا خلاف، ومعناه ظاهر، وقال القاضي: على رواية الخاء المعجمة المراد وخير القرون، وهم الصدر الأول. قال: أو يكون المراد علياً وأصحابه، فعليه كان خروجهم حقيقة؛ لأنه كان الإمام حينئذ. وفيه حجة لأهل السنة أن علياً كان مصيباً في قتاله، والآخرين بغاة لا سيما مع قوله ﷺ: (يقتلهم أولى الطائفتين بالحق) وعلي وأصحابه الذين قتلوه. وفي هذا الحديث معجزات ظاهرة لرسول الله ﷺ، فإنه أخبر بهذا وجرى كله كفلق الصبح، ويتضمن بقاء الأمة بعده ﷺ، وأن لهم شوكة وقوة خلاف ما كان المبطلون يشيعونه، وأنهم يفترقون فرقتين، وأنه يخرج عليه طائفة مارقة، وأنهم يشددون في الدين في غير موضع التشديد، ويبالغون في الصلاة والقراءة ولا يقيمون بحقوق الإسلام، بل يمرقون منه، وأنهم يقاتلون أهل الحق وأن أهل الحق يقتلونهم، وأن فيهم رجلاً صفة يده كذا وكذا، فهذه أنواع من المعجزات جرت كلها ولله الحمد.

قوله ﷺ: (سيماهم التحالق) (السيما) العلامة، وفيها ثلاث لغات: القصر وهو الأوضح، وبه جاء القرآن. والمد. والثالثة (السيماء) بزيادة ياء مع المد لا غير. والمراد بالتحالق حلق الرؤوس، وفي الرواية الأخرى: (التحلق)، واستدل به بعض الناس على كراهة حلق الرأس ولا دلالة فيه، وإنما هو علامة لهم، والعلامة قد تكون بحرام، وقد تكون بمباح، كما قال ﷺ: (آيتهم رجل أسود إحدى عضديه مثل ثدي المرأة) ومعلوم أن هذا ليس بحرام، وقد ثبت في سنن أبي داود بإسناد على شرط البخاري ومسلم أن رسول الله ﷺ رأى صبياً قد حلق بعض رأسه فقال: «احلقوه كله أو اتركوه كله»، وهذا صريح في إباحة حلق الرأس لا يحتمل تأويلًا، قال أصحابنا: حلق الرأس جائز بكل حال، لكن إن شق عليه تعهده بالدهن والتسريح استحباب حلقه، وإن لم يشق استحباب تركه.

قوله ﷺ: (هم شر الخلق أو من أشر الخلق) هكذا هو في كل النسخ (أو من

أشهر) بالألف وهي لغة قليلة، والمشهور (شر) بغير ألف، وفي هذا اللفظ دلالة لمن قال بتكفيرهم، وتأوله الجمهور أي شر المسلمين ونحو ذلك. قوله ﷺ: (يقتلهم أذى الطائفتين إلى الحق)، وفي رواية: (أولى الطائفتين بالحق)، وفي رواية: (تكون أمتي فرقتين فتخرج من بينهما مارقة تلي قتلهم أولاها بالحق). هذه الروايات صريحة في أن علياً رضي الله عنه كان هو المصيب المحق، والطائفة الأخرى أصحاب معاوية رضي الله عنه كانوا بغاة متأولين، وفيه التصريح بأن الطائفتين مؤمنون لا يخرجون بالقتال عن الإيمان ولا يفسقون، وهذا مذهبتنا ومذهب موافقينا.

قوله: (حدثنا القاسم وهو ابن الفضل الحداني) هو بضم الحاء المهملة وتشديد الدال، بعد الألف نون.

قوله: (عن الضحاك المشرقي) هو بكسر الميم وإسكان الشين المعجمة وفتح الراء وكسر القاف، وهذا هو الصواب الذي ذكره جميع أصحاب المؤلفات والمختلف، وأصحاب الأسماء والتواريخ، ونقل القاضي عياض عن بعضهم أنه ضبطه بفتح الميم وكسر الراء، قال: وهو تصحيف، كما قال: واتفقوا على أنه منسوب إلى (مشرق) بكسر الميم وفتح الراء بطن من همدان، وهو الضحاك الهمداني المذكور في الرواية السابقة من رواية حرمة وأحمد بن عبد الرحمن.

* * *

(٤٨) بَابُ التَّخْرِيطِ عَلَى قَتْلِ الْخَوَارِجِ

١٥٤ - (١٠٦٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ قَالَ الْأَشْجِيُّ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ خَبِثَةَ، عَنْ سُؤَيْدِ بْنِ عَقْلَةَ. قَالَ: قَالَ عَلِيٌّ: إِذَا حَدَّثْتُكُمْ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَا تُنْأِخُوا مِنْ السَّمَاءِ أَحَدٌ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَقُولَ عَلَيْهِ مَا لَمْ يَقُلْ. وَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ فَإِنَّ الْحَرْبَ خُدْعَةٌ. سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «سَيُخْرَجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ أَخَذُوا الْأَسْنَانَ، سَفَهَاءُ الْأَخْلَامِ. يَقُولُونَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ. يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يَجَاوِزُ حَنَاجِرَهُمْ. يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّمِيَّةِ. فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ. فَإِنَّ فِي قَتْلِهِمْ أَجْرًا لِمَنْ قَتَلَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ». [ج: ٣٦١١]

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدِّمِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

(...) حَدَّثَنَا غُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا جَرِيرٌ. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ. كِلَاهُمَا عَنِ الْأَعْمَشِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِهِمَا «يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ».

١٥٥ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ. حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ وَحَمَّادُ ابْنُ زَيْدٍ. حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُمَا) قَالَا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ. عَنْ عُبَيْدَةَ، عَنْ عَلِيٍّ. قَالَ: ذَكَرَ الْخَوَارِجُ فَقَالُوا: فِيهِمْ رَجُلٌ مُخَدِّجُ الْيَدِ، أَوْ مُودُنُ الْيَدِ، أَوْ مُنْذُونُ الْيَدِ، لَوْلَا أَنَّ تَبَطَّرُوا لَحَدَّثُوكُمْ بِمَا وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ يَقْتُلُونَهُمْ، عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ قَالَ: قُلْتُ: أَتَتْ سَبْعَتُهُ مِنْ مُحَمَّدٍ ﷺ؟ قَالَ: إِي. وَرَبُّ الْكُفْبَةِ! إِي. وَرَبُّ الْكُفْبَةِ!

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عُبَيْدَةَ. قَالَ: لَا أَحَدُكُمْ إِلَّا مَا سَمِعْتُ مِنْهُ. فَذَكَرَ عَنْ عَلِيٍّ، نَحْوَ حَدِيثِ أَيُّوبَ، مَوْفُوعًا.

١٥٦ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سَلِيمَانَ. حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ. حَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ الْجُهَنِيُّ؛ أَنَّهُ كَانَ فِي الْجَيْشِ الَّذِينَ كَانُوا مَعَ عَلِيٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الَّذِينَ سَارُوا إِلَى الْخَوَارِجِ. فَقَالَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: أَيُّهَا النَّاسُ! إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَخْرُجُ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ. لَيْسَ قِرَاءَتُكُمْ إِلَى قِرَاءَتِهِمْ بِشَيْءٍ. وَلَا صَلَاتُكُمْ إِلَى صَلَاتِهِمْ بِشَيْءٍ. وَلَا صِيَامُكُمْ إِلَى صِيَامِهِمْ بِشَيْءٍ. يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ. يَخْسِبُونَ أَنَّهُ لَهُمْ وَهُوَ عَلَيْهِمْ. لَا تُجَاوِرُ صَلَاتُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ. يَمْرُقُونَ مِنَ الْإِسْلَامِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ». لَوْ يَعْلَمُ الْجَيْشُ الَّذِينَ يُصِيبُونَهُمْ. مَا قُضِيَ لَهُمْ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِمْ ﷺ، لَا تَكَلُّوا عَنِ الْعَمَلِ. وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّ فِيهِمْ رَجُلًا لَهُ عُضْدٌ. وَلَيْسَ لَهُ ذِرَاعٌ. عَلَى رَأْسِ عُضْدِهِ مِثْلُ حَلْمَةِ الثَّوْدِيِّ. عَلَيْهِ شَعْرَاتٌ بَيْضٌ. فَتَذْهَبُونَ إِلَى مُعَاوِيَةَ وَأَهْلِ الشَّامِ وَتَتَرَكُونَ هَؤُلَاءِ يَخْلُقُونَكُمْ فِي ذَرَارِيِّكُمْ وَأَمْوَالِكُمْ! وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ يَكُونُوا هَؤُلَاءِ الْقَوْمُ. فَإِنَّهُمْ قَدْ سَفَكُوا الدَّمَ الْحَرَامَ. وَأَغَارُوا فِي سَرَحِ النَّاسِ. فَمَيِّزُوا عَلَى اسْمِ اللَّهِ.

قَالَ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ: فَتَزَلَّيَ زَيْدُ بْنُ وَهَبٍ مَثْوًى. حَتَّى قَالَ: مَرَرْنَا عَلَى قَنْطَرَةٍ. فَلَمَّا التَقَيْنَا وَعَلَى الْخَوَارِجِ يَوْمِيذُ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ وَهَبٍ الرَّاسِبِيِّ. فَقَالَ لَهُمْ: أَلْقُوا الرِّمَاحَ. وَسَلُّوا سُيُوفَكُمْ مِنْ جُفُونِهَا. فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يُنَاشِدُوكُمْ كَمَا نَاشَدُوكُمْ يَوْمَ خُرُورَاءَ. فَرَجَعُوا فَوَعَّضُوا بِرِمَاحِهِمْ. وَسَلُّوا السُّيُوفَ. وَشَجَرَهُمُ النَّاسُ بِرِمَاحِهِمْ. قَالَ: وَقُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ. وَمَا أَصِيبَ مِنَ النَّاسِ يَوْمِيذٍ إِلَّا رَجُلَانِ. فَقَالَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: اتَمِسُّوا فِيهِمُ الْمُخَدَجَ. فَالْتَمَسُوهُ فَلَمْ يَجِدُوهُ. فَقَامَ عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بِنَفْسِهِ حَتَّى أَتَى نَاشًا قَدْ قُتِلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ. قَالَ: أَخْرَوْهُمْ. فَوَجَدُوهُ مِمَّا يَلِي الْأَرْضَ. فَكَبَّرَ. ثُمَّ قَالَ: صَدَقَ اللَّهُ. وَبَلَغَ رَسُولُهُ. قَالَ: فَقَامَ إِلَيْهِ عُبَيْدَةُ السَّلْمَانِيُّ. فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ! اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ! لَسَمِعْتَ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: إِي. وَاللَّهِ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ! حَتَّى اسْتَحْلَفَهُ ثَلَاثًا. وَهُوَ يَخْلِفُ لَهُ.

١٥٧ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَيُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى. قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ. أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ، عَنْ بُشَيْرِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّ الْخَزْرَوِيَّةَ لَمَّا خَرَجَتْ، وَهُوَ مَعَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالُوا: لَا حُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ. قَالَ عَلِيٌّ: كَلِمَةُ حَقٍّ أُرِيدَ بِهَا بَاطِلٌ. إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَصَفَ نَاشًا. إِنِّي لَأَعْرِفُ صِفَتَهُمْ فِي هَؤُلَاءِ «يَقُولُونَ الْحَقُّ بَالِيسَتِهِمْ لَا يُجُوزُ هَذَا، مِنْهُمْ». (وَأَشَارَ إِلَى خَلْقِهِ) مِنْ أَفْضَلِ خَلْقِ اللَّهِ إِلَيْهِ، مِنْهُمْ أَشَدُّ إِحْدَى يَدَيْهِ طُغْيَ شَاةٍ أَوْ حَلَمَةٌ تَذِي. فَلَمَّا قَتَلَهُمْ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: انْظُرُوا. فَتَنَظَّرُوا فَلَمْ يَجِدُوا شَيْئًا. فَقَالَ: ازْجِعُوا قَوْلَ اللَّهِ! مَا كَذَبْتُ وَلَا كُذِّبْتُ. مَوْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا. ثُمَّ وَجَدُوهُ فِي خَرَبَةٍ. فَأَتَوْا بِهِ حَتَّى وَضَعُوهُ بَيْنَ يَدَيْهِ. قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ: وَأَنَا حَاضِرٌ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِهِمْ. وَقَوْلِ عَلِيٍّ فِيهِمْ.

زَادَ يُونُسُ فِي رَوَاتِيهِ: قَالَ بُكَيْرٌ: وَحَدَّثَنِي رَجُلٌ عَنِ ابْنِ حَنْظَلٍ أَنَّهُ قَالَ: رَأَيْتُ ذَلِكَ الْأَشَدَّ.

(بَابُ التَّضَرُّعِ عَلَى قَتْلِ الْخَوَارِجِ)

الشرح: قوله: (في حديث ذكر فيه قوما يخرجون على فرقة مختلفة) ضبطه بكسر الفاء وضمها.

قوله: (عن سويد بن غفلة) هو بفتح الغين المعجمة والفاء.

قوله: (وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة) معناه: أجتهد رأيي، وقال القاضي: جواز التورية والتعريض في الحرب، فكأنه تأول الحديث على هذا، وقوله: (خدعة) بفتح الخاء وإسكان الدال على الأفضح، ويقال بضم الخاء، ويقال: (خدعة) بضم الخاء وفتح الدال، ثلاث لغات مشهورات.

قوله ﷺ: (أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام) معناه: صغار الأسنان صغار العقول.

قوله ﷺ: (يقولون من خير قول البرية) معناه: في ظاهر الأمر كقولهم: لا حكم إلا لله، ونظائره من دعائهم إلى كتاب الله تعالى. والله أعلم.

قوله ﷺ: (فإذا لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً) هذا تصريح بوجوب قتال الخوارج والبيعة، وهو إجماع العلماء، قال القاضي: أجمع العلماء على أن الخوارج وأشباههم من أهل البدع والبيغي متى خرجوا على الإمام وخالفوا رأي الجماعة وشقوا العصا وجب قتالهم بعد إنذارهم، والاعتذار إليهم. قال الله تعالى: ﴿فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله﴾ لكن لا يجهز على جريحهم ولا يتبع منهزمهم، ولا يقتل أسيرهم، ولا تباح أموالهم، وما لم يخرجوا عن الطاعة وينتصبوا للحرب لا يقاتلون، بل يوعظون ويستتابون من بدعتهم وباطلهم، وهذا كله ما لم يكفروا ببدعتهم، فإن كانت بدعة مما يكفرون به جرت عليهم أحكام المرتدين، وأما البيعة الذين لا يكفرون فيرون ويورثون، ودمهم في حال القتال هدر، وكذا أموالهم التي تتلف في القتال، والأصح أنهم لا يضمنون أيضاً ما أتلّفوه على أهل العدل في حال القتال من نفس ومال، وما أتلّفوه في غير حال القتال من نفس ومال ضمنوه، ولا يحل الانتفاع بشيء من دوابهم وسلاحهم في حال الحرب عندنا وعند الجمهور، وجوز أبو حنيفة. والله أعلم.

قوله: (عن محمد عن عبيدة) هو بفتح العين وهو عبيدة السلماني.

قوله: (فيهم رجل مخدج اليد أو مودن اليد أو مثدون اليد) أما (المخدج) فيضم الميم وإسكان الخاء المعجمة وفتح الدال أي ناقص اليد و (المودن) بضم الميم وإسكان الواو وفتح الدال، ويقال بالهمز ويتركه، وهو ناقص اليد، ويقال أيضاً: وديئ، و (المثدون) بفتح الميم وثاء مثلية ساكنة، وهو صغير اليد مجتمعها ككندوة الثدي، وهي بفتح الثاء بلا همزة وبضمها مع الهمز، وكان أصله (مثنود) فقدمت الدال على النون، كما قالوا: جبد وجذب، وعاث في الأرض وعثا.

قوله: (فتزلني زيد بن وهب منزلاً حتى قال: مررنا على قنطرة) هكذا هو في معظم النسخ مرة واحدة، وفي نادر منها (منزلاً منزلاً) مرتين، وكذا ذكره الحميدي في الجمع بين الصحيحين، وهو وجه الكلام، أي ذكر لي مراحلهم بالجيش منزلاً منزلاً حتى بلغ القنطرة التي كان القتال عندها، وهي قنطرة الدبرجان، كذا جاء مبيناً في سنن النسائي، وهناك خطيبهم علي رضي الله عنه وروى لهم هذه الأحاديث. و (القنطرة) بفتح

القاف. قولهم: (فوحشوا برماحهم) أي رموا بها عن بعد.
 قوله: (وشجرهم الناس برماحهم) هو بفتح الشين المعجمة والجيم المخففة أي مددوها إليهم وطاعنهم بها، ومنه التشاجر في الخصومة.
 قوله: (وما أصيب من الناس يومئذ إلا رجلان) يعني من أصحاب علي، وأما الخوارج فقتلوا بعضهم على بعض.
 قوله: (فقام إليه عبيدة السلماني) إلى آخره، وحاصله أنه استحلف علياً ثلاثاً وإنما استحلفه لسمع الحاضرين، ويؤكد ذلك عندهم، ويظهر لهم المعجزة التي أخبر بها رسول الله ﷺ ويظهر لهم أن علياً وأصحابه أولى الطائفتين بالحق، وأنهم محقون في قتالهم، وغير ذلك مما في هذه الأحاديث من الفوائد، وقوله: (السلماني) هو بإسكان اللام منسوب إلى سلمان جد قبيلة معروفة وهم بطن من مراد، قاله ابن أبي داود السجستاني. أسلم عبيدة قبل وفاة النبي ﷺ بسنتين ولم يره، وسمع عمر وعلياً وابن مسعود وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم.
 قوله: (قالوا لا حكم إلا لله، قال علي: كلمة حق أريد بها باطل) معناه أن الكلمة أصلها صدق، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الْحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ لكنهم أرادوا بها الإنكار على علي رضي الله عنه في تحكيمه.

قوله ﷺ: (إحدى يديه طبي شاة) هو بطاء مهمل مضمومة ثم باء موحدة ساكنة والمراد به ضرع الشاة، وهو فيها مجاز واستعارة إنما أصله للكلية والسباع، قال أبو عبيد: ويقال أيضاً لذوات الحافر، ويقال للشاة ضرع، وكذا للبقرة، ويقال للناقاة خلف، وقال أبو عبيد: الأخلاف لذوات الأخفاف والأظلاف، وقال الهروي: يقال في ذات الخف والظلف خلف وضرع.

* * *

(٤٩) بَابُ الْخَوَارِجِ شَرِّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ

١٥٨ - (١٠٦٧) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ. حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ. حَدَّثَنَا حَمِيدُ ابْنِ هِلَالٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي دَرٍّ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بَغْدِي مِنْ أُمَّتِي (أَوْ سَيَكُونُ بَغْدِي مِنْ أُمَّتِي) قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ. لَا يُجَاوِزُ خَلْقِيَمَهُمْ. يَخْرُجُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَخْرُجُ السَّهْمُ مِنَ الرُّيَّةِ. ثُمَّ لَا يَغُودُونَ فِيهِ. هُمْ شَرُّ الْخَلْقِ وَالْخَلِيقَةِ».

فَقَالَ ابْنُ الصَّامِتِ: فَلَقِيتُ زَافِعَ بْنَ عَمْرٍو الْغِفَارِيَّ، أَخَا الْحَكَمِ الْغِفَارِيَّ. قُلْتُ: مَا حَدِيثُ سَمِعْتَهُ مِنْ أَبِي دَرٍّ: كَذَا وَكَذَا؟ فَذَكَرْتُ لَهُ هَذَا الْحَدِيثَ. فَقَالَ: وَأَنَا

سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٥٩ - (١٠٦٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُشْهِرٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ يُسَيْرِ بْنِ عَمْرِو. قَالَ: سَأَلْتُ سَهْلَ بْنَ حَنْثَلٍ. هَلْ سَمِعْتَ النَّبِيَّ ﷺ يَذْكُرُ الْخَوَارِجَ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُهُ (وَأَشَارَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ) «قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ بِالسِّنِينَ لَا يُعَدُّوْنَ تَرَاتِيهِمْ. يُغْرَقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يُغْرَقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّبَةِ». [ج: ٦٩٣٤]

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ حَدَّثَنَا شَلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: يَخْرُجُ مِنْهُ أَقْوَامٌ.

١٦٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ. جَمِيعًا عَنْ يَزِيدَ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ الْعَوَّامِ بْنِ حَوْشَبٍ. حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيُّ عَنْ أُسَيْرِ بْنِ عَمْرِو، عَنْ سَهْلِ بْنِ حَنْثَلٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: «يَتِيهِ قَوْمٌ قَبْلَ الْمَشْرِقِ مُحَلَّفَةٌ رُءُوسُهُمْ».

(بَابُ الْخَوَارِجِ سَرِّ الصَّلَاتِ وَالصَّلَاةِ)

الشرح: قوله: (عن يسير بن عمرو)، وفي الرواية الأخرى: (أسير بن عمرو)، وهو بضم الباء المثناة من تحت وفتح السين المهملة، والثاني مثله إلا أنه بهمزة مضمومة، وكلاهما صحيح، يقال: يُسِيرُ وأسير.

قوله ﷺ: (يتيه قوم قبل المشرق) أي يذهبون عن الصواب وعن طريق الحق. يقال: (تاه) إذا ذهب ولم يهتد لطريق الحق. والله أعلم.

* * *

(٥٠) بَابُ تَحْرِيمِ الزَّكَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ دُونَ غَيْرِهِمْ

١٦١ - (١٠٦٩) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ. حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدٍ (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ) سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: أَخَذَ الْخَمْسُ بْنُ عَلِيٍّ ثَمَرَةً مِنْ تَمَرِ الصَّدَقَةِ: فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَخُجَّ بِخُجٍّ. ازِمْ بِهَا. أَمَا عَلِمْتَ أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟». [ج: ١٤٨٥]

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: «... أَنَا لَا نَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ؟».

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ. كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. كَمَا قَالَ ابْنُ مُعَاذٍ «... أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ؟»

١٦٢ - (١٠٧٠) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي عَمْرُو؛ أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: «إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي. ثُمَّ أَرْفَعُهَا لِأَكْلِهَا. ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً. فَأَلْقِيهَا». [خ: ٢٤٣٢]

١٦٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ. حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ. قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا. وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَنْقَلِبُ إِلَى أَهْلِي فَأَجِدُ التَّمْرَةَ سَاقِطَةً عَلَى فِرَاشِي (أَوْ فِي بَيْتِي) فَأَرْفَعُهَا لِأَكْلِهَا. ثُمَّ أَخْشَى أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً (أَوْ مِنَ الصَّدَقَةِ). فَأَلْقِيهَا».

١٦٤ - (١٠٧١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصْرُوفٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ تَمْرَةً. فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا». [خ: ٢٠٥٥]

١٦٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ. حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ طَلْحَةَ بْنِ مُصْرُوفٍ. حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِتَمْرَةٍ بِالطَّرِيقِ فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا».

١٦٦ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هَمَّامٍ. حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَجَدَ تَمْرَةً فَقَالَ: «لَوْلَا أَنْ تَكُونَ صَدَقَةً لَأَكَلْتُهَا».

(بَابُ تَحْرِيمِ الزَّكَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَى آلِهِ وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ دُونَ غَيْرِهِمْ)

الشرح: قوله: (أخذ الحسن بن علي تمرة من تمر الصدقة فجعلها في فيه فقال رسول الله ﷺ: كخ كخ أرم بها أما علمت أنا لا نأكل الصدقة) وفي رواية: (لا تحل

لنا الصدقة) قال القاضي: (كخ كخ) بفتح الكاف وكسرهما وتسكين الخاء، ويجوز كسرهما مع التنوين، وهي كلمة يزجر بها الصبيان عن المستقذرات فيقال له: (كخ) أي اتركه، وARM به، قال الداودي: هي عجمية معربة بمعنى بئس، وقد أشار إلى هذا البخاري بقوله في ترجمة باب من تكلم بالفارسية والبطانة. وفي الحديث أن الصبيان يوقون ما يوقاه الكبار، وتمنع من تعاطيه، وهذا واجب على الولي.

قوله ﷺ: (أما علمت أنا لا نأكل الصدقة) هذه اللفظة تقال في الشيء الواضح التحريم ونحوه وإن لم يكن المخاطب عالمًا به، وتقديره: عجب كيف خفي عليك هذا مع ظهور تحريم الزكاة على النبي ﷺ وعلى آله، وهم بنو هاشم وبنو المطلب، هذا مذهب الشافعي وموافق له أن آله ﷺ هم بنو هاشم وبنو المطلب، وبه قال بعض المالكية، وقال أبو حنيفة ومالك: هم بنو هاشم خاصة، قال القاضي: وقال بعض العلماء: هم قريش كلها، وقال أصبغ المالكي: هم بنو قصي. دليل الشافعي أن رسول الله ﷺ قال: إن بني هاشم وبنو المطلب شيء واحد، وقسم بينهم سهم ذوي القربى. وأما صدقة التطوع فللشافعي فيها ثلاثة أقوال: أصحها: أنها تحرم على رسول الله ﷺ، وتحل لآله، والثاني: تحرم عليه وعليهم، والثالث: تحل له ولهم.

وأما موالى بني هاشم وبنو المطلب فهل تحرم عليهم الزكاة؟ فيه وجهان لأصحابنا أصحهما: تحريم، للحديث الذي ذكره مسلم بعد هذا حديث أبي رافع، والثاني: تحل. وبالتحريم قال أبو حنيفة وسائر الكوفيين وبعض المالكية وبالإباحة قال مالك؛ وادعى ابن بطل المالكي أن الخلاف إنما هو في موالى بني هاشم، وأما موالى غيرهم فتيح لهم بالإجماع، وليس كما قال بل الأصح عند أصحابنا تحريمها على موالى بني هاشم وبنو المطلب، ولا فرق بينهما. والله أعلم.

قوله ﷺ: (أنا لا نحل لنا الصدقة) ظاهره تحريم صدقة الفرض والنفل وفيهما الكلام السابق.

قوله ﷺ: (إني لأنقلب إلى أهلي فأجد التمرة ساقطة على فراشي ثم أرفعها لأكلها ثم أخشى أن تكون صدقة فألقها) فيه تحريم الصدقة عليه ﷺ، وأنه لا فرق بين صدقة الفرض والتطوع، لقوله ﷺ: (الصدقة) بالألف واللام وهي تعم النوعين، ولم يقل الزكاة. وفيه استعمال الورع؛ لأن هذه التمرة لا تحرم بمجرد الاحتمال؛ لكن الورع تركها.

قوله: (أن رسول الله ﷺ مر بتمر في الطريق فقال: لولا أن تكون من الصدقة لأكلتها) فيه استعمال الورع كما سبق، وفيه: أن التمرة ونحوها من محقرات الأموال لا يجب تعريفها بل يباح أكلها والتصرف فيها في الحال؛ لأنه ﷺ إنما تركها خشية أن تكون من الصدقة لا لكونها لقطة، وهذا الحكم متفق عليه، وعلم أصحابنا وغيرهم بأن

صاحبها في العادة لا يطلبها ولا يبقى له فيها مطمئ. والله أعلم.

* * *

(٥١) بَابُ تَرْكِ اسْتِغْمَالِ آلِ النَّبِيِّ عَلَى الصَّدَقَةِ

١٦٧ - (١٠٧٢) حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَشْمَاءَ الصُّبَيْعِيُّ. حَدَّثَنَا جُوَيْرِيَةُ عَنْ مَالِكٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَوْفَلٍ بْنِ الْحَارِثِ ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ بْنَ رَبِيعَةَ بْنَ الْحَارِثِ حَدَّثَهُ قَالَ: اجْتَمَعَ رَبِيعَةُ بْنُ الْحَارِثِ وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. فَقَالَا: وَاللَّهِ! لَوْ بَعَثْنَا هَذَيْنِ الْغُلَامَيْنِ قَالَا لِي وَلِلْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَكَلَّمَاهُ، فَأَمَرَهُمَا عَلَى هَذِهِ الصَّدَقَاتِ، فَأَذَّيَا مَا يُؤْذِي النَّاسَ، وَأَصَابَا مِمَّا يُصِيبُ النَّاسَ! قَالَ: فَبَيْنَمَا هُمَا فِي ذَلِكَ جَاءَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ. فَوَقَفَ عَلَيْهِمَا. فَذَكَرَا لَهُ ذَلِكَ فَقَالَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ: لَا تَفْعَلَا. فَوَاللَّهِ! مَا هُوَ بِفَاعِلٍ. فَانْتَحَاهُ رَبِيعَةُ بْنُ الْحَارِثِ فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا تَضُنُّعُ هَذَا إِلَّا نَفَاسَةً مِنْكَ عَلَيْنَا. فَوَاللَّهِ! لَقَدْ نِلْتُ صِهْرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَا نَفْسِنَاهُ عَلَيْكَ. قَالَ عَلِيٌّ: أَرِيسُلُوهُمَا. فَأَلْفَلَقْنَا. وَاضْطَجَعَ عَلِيٌّ قَالَ: فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ سَبَقْنَاهُ إِلَى الْحُجْرَةِ. فَقَعْنَا عِنْدَهَا. حَتَّى جَاءَ فَأَخَذَ بِأَذَانِنَا. ثُمَّ قَالَ: «أَخْرِجَا مَا تَصْرَوَانِ» ثُمَّ دَخَلَ وَدَخَلْنَا عَلَيْهِ. وَهُوَ يُؤَمِّدُ عِنْدَ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ. قَالَ: فَتَوَاكَلْنَا الْكَلَامَ. ثُمَّ تَكَلَّمْنَا أَحَدُنَا فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنْتَ أَبْرُ النَّاسِ وَأَوْصَلُ النَّاسِ. وَقَدْ بَلَّغْنَا النِّكَاحَ. فَجِئْنَا لِنُؤْمِرَنَّ عَلَى بَعْضِ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ. فَتَوَذَّيْ إِلَيْكَ كَمَا يُؤْذِي النَّاسَ. وَنُصِيبَ كَمَا يُصِيبُونَ. قَالَ: فَسَكَتَ طَوِيلًا حَتَّى أَرَدْنَا أَنْ نُكَلِّمَهُ. قَالَ: وَجَعَلْتُ زَيْنَبَ تُلْبِعُ عَلَيْنَا مِنْ وَرَاءِ الْحِجَابِ أَنْ لَا نُكَلِّمَاهُ. قَالَ: ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِآلِ مُحَمَّدٍ. إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ. ادْعُوا لِي مَخِيمَةً (وَكُنَّ عَلَى الْخُمْسِ) وَنَوْفَلُ بْنُ الْحَارِثِ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ». قَالَ: فَجَاءَهُ. فَقَالَ لِمَخِيمَةٍ: «أَتَكْبِخُ هَذَا الْغُلَامَ ابْنَتَكَ» (لِلْفَضْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ) فَأَتَكْبَحُهُ. وَقَالَ لِنَوْفَلِ بْنِ الْحَارِثِ: «أَتَكْبِخُ هَذَا الْغُلَامَ ابْنَتَكَ» (لِي) فَأَتَكْبَحَنِي. وَقَالَ لِمَخِيمَةٍ: «أَصْدُقْ عَنْهُمَا مِنَ الْخُمْسِ كَذَا وَكَذَا».

قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَلَمْ يُسْمَعْ لِي.

١٦٨ - (...) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ مَعْرُوفٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُوسُفُ بْنُ يَزِيدَ

عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نَوْفَلٍ الْهَاشِمِيِّ؛ أَنَّ عَبْدَ الْمُطَّلِبِ بْنَ

رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ أَبَاهُ رَبِيعَةَ بْنَ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ وَالْعَبَّاسَ بْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، قَالَ لِعَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ رَبِيعَةَ وَلِلْفَضْلِ بْنِ عَبَّاسٍ: اثْنَيْنِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وَسَأَقِ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ مَالِكٍ. وَقَالَ فِيهِ: فَأَلْقَى عَلَيَّ رِذَائَهُ ثُمَّ اضْطَجَعَ عَلَيْهِ. وَقَالَ: أَنَا أَبُو حَسَنِ الْقَوْمِ. وَاللَّهِ! لَا أَرِيكُمْ مَكَانِي حَتَّى يَوْجِعَ إِلَيْكُمَا إِنَّا كُمَا بِخَوْزٍ مَا نَعْتَمُّمَا بِهِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: ثُمَّ قَالَ لَنَا: «إِنَّ هَذِهِ الصَّدَقَاتِ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ النَّاسِ. وَإِنَّهَا لَا تَحِلُّ لِمُحَمَّدٍ وَلَا لِأَلِ مُحَمَّدٍ». وَقَالَ أَيُّضًا: ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ادْعُوا لِي مُحَمَّدِيَّةَ بْنِ جَزْءٍ» وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي أَسَدٍ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى الْأَحْمَاسِ.

(بَابُ تَرْكِ اسْتِغْفَالِ آلِ النَّبِيِّ عَلَى الصَّدَقَةِ)

الشرح: قوله: (فانتحاه ربعة بن الحارث) هو بالحاء ومعناه: عرض له وقصده. قوله: (ما تفعل هذا إلا نفاسة منك علينا) معناه حسداً منك لنا. قوله: (فما نفسنا عليك) هو بكسر الفاء أي ما حسدناك ذلك.

قوله ﷺ: (أخرجنا ما تصرران) هكذا هو في معظم الأصول ببلادنا، وهو الذي ذكره الهروي والمازري وغيرهما من أهل الضبط (تصرران) بضم التاء وفتح الصاد وكسر الراء وبعدها راء أخرى، ومعناه: تجمعانه في صدوركما من الكلام، وكل شيء جمعته فقد صرته، ووقع في بعض النسخ (تسرران) بالسين من السر، أي ما تقولانه لي سراً، وذكر القاضي عياض فيه أربع روايات هاتين الثنتين والثالثة (تصدران) بإسكان الصاد وبعدها دال مهملة معناه: ماذا ترفعان إلي قال: وهذه رواية السمرقندي، والرابعة (تصوران) بفتح الصاد وبواو مكسورة، قال: وهكذا ضبطه الحميدي، قال القاضي: وروايتنا عن أكثر شيوخنا بالسين واستبعد رواية الدال، والصحيح ما قدمناه عن معظم نسخ بلادنا، ورجحه أيضاً صاحب المطالع فقال: الأصوب (تصرران) بالصاد والراءين. قوله: (قد بلغنا النكاح) أي الحلم كقوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾ قوله: (وجعلت زينب تلمع إلينا من وراء الحجاب) هو بضم التاء وإسكان اللام وكسر الميم، ويجوز فتح التاء والميم، يقال: ألمع ولمع إذا أشار بثوبه أو يده.

قوله ﷺ لعبد المطلب بن ربعة والفضل بن عباس - وقد سألاه العمل على الصدقة بنصيب العامل -: (إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد) دليل على أنها محرمة سواء كانت بسبب العمل أو بسبب الفقر والمسكنة وغيرهما من الأسباب الثمانية، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا، وجوز بعض أصحابنا لبني هاشم وبني المطلب العمل عليها بسهم العامل؛

لأنه إجارة، وهذا ضعيف أو باطل، وهذا الحديث صريح في رده.

قوله عليه السلام: (إنما هي أوساخ الناس) تنبيه على العلة في تحريمها على بني هاشم وبني المطلب، وأنها لكرامتهم وتنزيههم عن الأوساخ، ومعنى (أوساخ الناس) أنها تطهير لأموالهم ونفوسهم كما قال تعالى: ﴿تُخَذُّ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ فهي كغسالة الأوساخ.

قوله: (حدثنا هارون بن معروف حدثنا ابن وهب أخبرني يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن عبد الله بن الحارث بن نوفل الهاشمي أن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب أخبره) هكذا وقع في مسلم من رواية يونس عن ابن شهاب، وسبق في الرواية التي قبل هذه عن جويرية عن مالك عن الزهري، أن عبد الله بن نوفل، وكلاهما صحيح، والأصل هو رواية مالك ونسبه في رواية يونس إلى جده، ولا يمنع ذلك، قال النسائي: ولا نعلم أحداً روى هذا الحديث عن مالك إلا جويرية بن أسماء.

قوله عليه السلام: (أصدق عنهما من الخمس) يحتمل أن يريد من سهم ذوي القربى من الخمس؛ لأنهما من ذوي القربى، ويحتمل أن يريد من سهم النبي عليه السلام من الخمس. قوله عن علي رضي الله عنه: (وقال: أنا أبو حسن القرم) هو بتنوين (حسن) وأما (القرم) فبالراء مرفوع وهو السيد، وأصله فحل الإبل، قال الخطابي: معناه المقدم في المعرفة بالأمور والرأي كالفحل. هذا أصبح الأوجه في ضبطه، وهو المعروف في نسخ بلادنا. والثاني حكاه القاضي أبو الحسن القرم بالواو بإضافة (حسن) إلى القوم، ومعناه عالم القوم وذو رأيهم. والثالث حكاه القاضي أيضاً (أبو حسن) بالتنوين و (القوم) بالواو مرفوع، أي أنا من علمتم رأيها القوم. وهذا ضعيف، لأن حروف النداء لا تحذف في نداء القوم ونحوه.

قوله: (لا أريم مكاني) هو بفتح الهمزة وكسر الراء أي لا أفارقه.

قوله: (والله لا أريم مكاني حتى يرجع إليكما ابتاكما بحور ما بعثتما به) قوله (بحور) هو بفتح الحاء المهملة أي بجواب ذلك، قال الهروي في تفسيره: يقال كلمته فما رد علي حوزاً ولا حويزاً، أي جواباً، قال: ويجوز أن يكون معناه الخيبة، أي يرجعا بالخيبة، وأصل (الحور) الرجوع إلى النقص، قال القاضي: هذا أشبه بسياق الحديث، أما قوله: (ابتاكما) فهكذا ضبطناه (ابتاكما) بالتنوين، ووقع في بعض الأصول (أبتاؤكما) بالواو على الجمع، وحكاه القاضي أيضاً قال: وهو وهم، والصواب الأول، وقال: وقد يصح الثاني على مذهب من جمع الاثنين.

قوله عليه السلام: (ادعوا لي محمية بن جزء وهو رجل من بني أسد) أما (محمية) فبميم مفتوحة ثم حاء مهملة ساكنة ثم ميم أخرى مكسورة ثم ياء مخففة، وأما (جزء) فبجيم مفتوحة ثم زاي ساكنة ثم همزة، هذا هو الأصح، قال القاضي: هكذا تقوله عامة الحفاظ.

وأهل الإفتان ومعظم الرواة.

وقال عبد الغني بن سعيد يقال: جزي بكسر الزاي يعني وبالياء، وكذا وقع في بعض النسخ في بلادنا.

قال القاضي: وقال أبو عبيده: هو عندنا (جز) مشدد الزاي، وأما قوله: (وهو رجل من بني أسد) فقال القاضي: كذا وقع، والمحفوظ أنه من بني زيد لا من بني أسد.

(٥٢) بَابُ إِحَاةِ الْهَدِيَّةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلِبَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ وَإِنْ كَانَ الْمُهْدِي مَلَكَهَا بِطَرِيقِ الصَّدَقَةِ وَبَيَانُ أَنَّ الصَّدَقَةَ إِذَا قَبَضَهَا الْمُصَدِّقُ عَلَيْهِ زَالَ عَنْهَا وَضُفَّ الصَّدَقَةُ وَحَلَّتْ لِكُلِّ أَحَدٍ مِمَّنْ كَانَتِ الصَّدَقَةُ مُحَرَّمَةً عَلَيْهِ

١٦٩ - (١٠٧٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ رُمْحٍ. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ؛ أَنَّ عُبَيْدَ بْنَ السَّيَّاقِ قَالَ: إِنَّ جُوَيْرِيَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فَقَالَ: «هَلْ مِنْ طَعَامٍ؟» قَالَتْ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا عِنْدَنَا طَعَامٌ إِلَّا عَظْمٌ مِنْ شاةٍ أُعْطِيتُهُ مَوْلَاتِي مِنَ الصَّدَقَةِ. فَقَالَ: «قَرِيبِهِ. فَقَدْ بَلَغَتْ مَجْلَهَا».

(...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الثَّاقِدِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ.

١٧٠ - (١٠٧٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. كِلَاهُمَا عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ. ح. وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ). حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ. سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ قَالَ: أَهَذَتْ بَرِيرَةُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ لَعْمًا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَيْهَا. فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ». (خ: ١٤٩٥)

١٧١ - (١٠٧٥) حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ، عَنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ: وَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِلَحْمٍ بَقَرٍ. فَقِيلَ: هَذَا مَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ. فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

[خ: ٥٢٨٤]

١٧٢ - (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو كُرَيْبٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ غُرُوزٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَتْ فِي بَرِيرَةَ ثَلَاثَ قَضِيَّاتٍ. كَانِ النَّاسُ يَتَصَدَّقُونَ عَلَيْهَا، وَتُهْدِي لَنَا. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ وَلَكُمْ هَدِيَّةٌ. فَكُلُوهُ».

١٧٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ، عَنْ سَيَّالٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ.

(...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ رِبْعَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِ ذَلِكَ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «وَهُوَ لَنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ».

١٧٤ - (١٠٧٦) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ حَفْصَةَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةٍ، قَالَتْ: بَعَثَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ مِنَ الصَّدَقَةِ. فَبَعَثْتُ إِلَى عَائِشَةَ مِنْهَا بِشِيءٍ. فَلَمَّا جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَيَّ عَائِشَةَ قَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قَالَتْ: لَا. إِلَّا أَنَّ نُسَيْبَةَ بَعَثَتْ إِلَيْنَا مِنَ الشَّاةِ الَّتِي بَعَثْتُمْ بِهَا إِلَيْهَا. قَالَ «إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَحَلَّهَا».

(بَابُ إِبَاضَةِ النَّبِيِّ ﷺ وَلِبَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي الْمُطَّلِبِ زَانَتْ كَانَتْ الْمُنْهَرِجِ مَلَكَهَا بِطَرِيقِ الصَّدَقَةِ وَبَيَانُ أَنَّ الصَّدَقَةَ إِذَا تَبَخَّرَهَا الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ زَالَ عَنْهَا وَضُفَّتْ الصَّدَقَةُ وَهَلَّتْ لِلْكُلِّ أَصْهَرِ يَمَنَنَّ كَانَتْ الصَّدَقَةُ مُهَرَّجَةً عَلَيْهِ)

الشرح: قوله: (أن عبيد بن السباق) هو بفتح السين المهملة وتشديد الباء الموحدة. قوله ﷺ - في لحم الشاة الذي أعطيته مولاة جوهرية من الصدقة - : (قريبه فقد بلغت محلها) هو بكسر الحاء أي زال عنها حكم الصدقة. وصارت حلالاً لنا. وفي دليل للشافعي وموافقيه أن لحم الأضحية إذا قبضه المتصدق عليه وسائر الصدقات يجوز لقاibusها بيعها، ويحل لمن أهداها إليه أو ملكها منه بطريق آخر. وقال بعض المالكية: لا يجوز بيع لحم الأضحية لقاibusها.

قوله: (كلاهما عن شعبة عن قتادة عن أنس) ثم قال في الطريق الآخر: (حدثنا شعبة عن قتادة سمع أنس بن مالك) فيه التنبيه على انتفاء تدليس قتادة؛ لأنه عنن في الرواية الأولى، وصرح بالسماع في الثانية، وقد سبق أن المدلس لا يحتج بعننته إلا أن يثبت سماعه لذلك الحديث من ذلك الشيخ من طريق آخر، فبه مسلم - رحمه الله تعالى - على ذلك.

قوله: (عن الأسود عن عائشة وأبي النبي ﷺ بلحم بقر) هكذا هو في كثير من الأصول المعتمدة أو أكثرها (وأبي) بالواو وفي بعضها (أبي) بغير (واو) وكلاهما صحيح والواو عاطفة على بعض من الحديث لم يذكره هنا.

قوله: (كان في بريرة ثلاث قضيات) فذكر منها قوله ﷺ: (هو عليها صدقة ولكم هدية)، ولم يذكر هنا الثانية والثالثة وهما الولاء لمن أعتق، وتخييرها في فسخ النكاح حين أعتقت تحت عبدي، وسيأتي بيان الثلاث مشروحة - إن شاء الله تعالى - في كتاب النكاح.

قولها: (إلا أن نُسببة بعثت إلينا) هي نسبة بضم النون وفتح السين المهملة وإسكان الياء، ويقال فيها أيضاً: (نسبية) بفتح النون وكسر السين، وهي أم عطية.

* * *

(٥٣) بَابُ قَبُولِ النَّبِيِّ الْهَدِيَّةَ وَرَدِّهِ الصَّدَقَةَ

١٧٥ - (١٠٧٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمْعِيُّ. حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ (يَعْنِي ابْنَ مُثَلِّمٍ) عَنْ مُحَمَّدٍ (وَهُوَ ابْنُ زَيْنَادٍ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أُتِيَ بِطَعَامٍ، سَأَلَ عَنْهُ. فَإِنْ قِيلَ: هَدِيَّةٌ. أَكَلَ مِنْهَا. وَإِنْ قِيلَ: صَدَقَةٌ. لَمْ يَأْكُلْ مِنْهَا. [خ: ٢٥٧٦]

(بَابُ قَبُولِ النَّبِيِّ الْهَدِيَّةَ وَرَدِّهِ الصَّدَقَةَ)

الشرح: قوله: (أن النبي ﷺ كان إذا أتى بطعام سأل عنه فإن قيل: هدية أكل منها، وإن قيل: صدقة لم يأكل منها) فيه: استعمال الورع والفحص عن أصلي المأكول والمشارب.

* * *

(٥٤) بَابُ الدُّعَاءِ لِمَنْ أَتَى بِصَدَقَةٍ

١٧٦ - (١٠٧٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَعَمْرُو بْنُ الْثَّاقِفِ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ. قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى. ح. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا أَبِي

عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ غَيْرِهِ (وَهُوَ ابْنُ مَرْوَةَ). حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى. قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ يَصَدَّقَتِهِمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ» فَأَتَاهُ أَبِي - أَبُو أَوْفَى - يَصَدَّقِيهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ! صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى». [ج: ١٤٩٧]

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ تَمِيمٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «صَلِّ عَلَيْهِمْ».

(بَابُ الدُّعَاءِ لِمَنْ أَتَى بِصَدَقَةٍ)

الشرح: قوله: (كان النبي ﷺ إذا أتاه قوم بصدقتهم قال: اللهم صل عليهم، فأناه أبي أبو أوفى بصدقته فقال: اللهم صل على آل أبي أوفى) هذا الدعاء وهو الصلاة امتثال لقول الله عز وجل: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ ومذهبنا المشهور ومذهب العلماء كافة أن الدعاء لدافع الزكاة سنة مستحبة ليس بواجب، وقال أهل الظاهر: هو واجب، وبه قال بعض أصحابنا، حكاه أبو عبد الله الحنطلي - بالحاء المهملة -، واعتمدوا الأمر في الآية، قال الجمهور الأمر في حقنا للندب؛ لأن النبي ﷺ بعث معاذًا وغيره لأخذ الزكاة ولم يأمرهم بالدعاء، وقد يجيب الآخرون بأن وجوب الدعاء كان معلومًا لهم من الآية الكريمة، وأجاب الجمهور أيضًا بأن دعاء النبي ﷺ وصلاته سكن لهم بخلاف غيره، واستحب الشافعي في صفة الدعاء أن يقول: (أجرك الله فيما أعطيت وجعله لك طهورًا، وبارك لك فيما أبقيت).

وأما قول الساعى: اللهم صل على فلان فكرهه جمهور أصحابنا، وهو مذهب ابن عباس ومالك وابن عيينة وجماعة من السلف، وقال جماعة من العلماء: ويحوز ذلك بلا كراهة لهذا الحديث.

قال أصحابنا: لا يصلى على غير الأنبياء إلا تبعًا؛ لأن الصلاة في لسان السلف مخصوصة بالأنبياء - صلاة الله وسلامه عليهم -، كما أن قولنا: (عز وجل) مخصوص بالله سبحانه وتعالى، فكما لا يقال: محمد عز وجل وإن كان عزيزًا جليلًا، لا يقال: أبو بكر ﷺ: وإن صح المعنى، واختلف أصحابنا في النهي عن ذلك هل هو نهى تنزيه أم محرم أو مجرد أدب، على ثلاثة أوجه: الأصح الأشهر أنه مكروه كراهة تنزيه؛ لأنه شعار لأهل البدع، وقد نهينا عن شعارهم، والمكروه هو ما ورد فيه نهى مقصود، واتفقوا على أنه يجوز أن يجعل غير الأنبياء تبعًا لهم في ذلك فيقال: اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وأزواجه وذريته وأتباعه؛ لأن السلف لم يمنعوا منه، وقد أمرنا به في التشهد وغيره، قال الشيخ أبو محمد الجويني من أئمة أصحابنا السلام في معنى الصلاة، ولا يفرد به غير الأنبياء؛ لأن الله تعالى قرن بينهما ولا يفرد به غائب، ولا يقال: قال فلان عليه السلام، وأما المخاطبة به لحى أو ميت فسنة فيقال: السلام عليكم أو عليك أو سلام عليك أو

عليكم. والله أعلم.

* * *

(٥٥) بَابُ إِرْضَاءِ السَّاعِي مَا لَمْ يَطْلُبْ حَرَامًا

١٧٧ - (٩٨٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ. ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا خَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ وَأَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ وَعَبْدُ الْأَعْلَى. كُلُّهُمْ عَنْ دَاوُدَ ح. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ (وَالْفَقْتُ لَهُ) قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا دَاوُدُ عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَتَاكُمْ الْمُصَدَّقُ فَلْيَصْدُرْ عَنْكُمْ وَهُوَ عَنْكُمْ رَاضٍ».

(بَابُ إِرْضَاءِ السَّاعِي مَا لَمْ يَطْلُبْ حَرَامًا)

الشرح: قوله ﷺ: (إِذَا أَتَاكُمْ الْمُصَدَّقُ فَلْيَصْدُرْ عَنْكُمْ وَهُوَ عَنْكُمْ رَاضٍ): المصدق: الساعي، ومقصود الحديث الوصاية بالسعاة وطاعة ولاية الأمور وملاطفتهم، وجمع كلمة المسلمين، وصلاح ذات البين، وهذا كله ما لم يطلب جوراً؛ فإذا طلب جوراً فلا موافقة له ولا طاعة؛ لقوله ﷺ في حديث أنس في صحيح البخاري «فمن سئلها على وجهها فليعطها؛ ومن سئل فوقها فلا يعط» واختلف أصحابنا في معنى قوله ﷺ: (فلا يعط) فقال أكثرهم لا يعطى الزيادة بل يعطى الواجب، وقال بعضهم: لا يعطيه شيئاً أصلاً؛ لأنه يفسد بطلب الزيادة وينزع فلا يعطى شيئاً. والله أعلم.

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٣- كِتَابُ الصِّيَامِ

(١) بَابُ فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ

١ - (١٠٧٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي أُيُوبَ وَثَقَيْبَةُ بْنُ جَعْفَرٍ. قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي سَهْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتُحْتَفَتُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وَغُلِقَتِ أَبْوَابُ النَّارِ، وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ».

٢ - (...) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. عَنْ ابْنِ أَبِي أَنَسٍ؛ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا كَانَ رَمَضَانُ فَتُحْتَفَتُ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ، وَغُلِقَتِ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ، وَسُلِّسَتِ الشَّيَاطِينُ». [خ: ١٨٩٩]

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَالْحُلَوَانِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا يَغْفُوبُ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. حَدَّثَنِي نَافِعُ بْنُ أَبِي أَنَسٍ؛ أَنَّ أَبَاهُ حَدَّثَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ» بِمِثْلِهِ.

* * *

كِتَابُ الصِّيَامِ

(بَابُ فَضْلِ شَهْرِ رَمَضَانَ)

الشرح: هو في اللغة: الإمساك، وفي الشرع: إمساك مخصوص في زمن مخصوص من شخص مخصوص بشرطه.

قوله ﷺ: (إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتُحْتَفَتُ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ وَغُلِقَتِ أَبْوَابُ النَّارِ وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ).

وفي الرواية الأخرى: (إِذَا كَانَ رَمَضَانُ فَتُحْتَفَتُ أَبْوَابُ الرَّحْمَةِ وَغُلِقَتِ أَبْوَابُ جَهَنَّمَ وَسُلِّسَتِ الشَّيَاطِينُ).

وفي رواية: (إِذَا دَخَلَ رَمَضَانُ) فيه دليل للمذهب الصحيح المختار الذي ذهب إليه

البخاري والمحققون أنه يجوز أن يقال: (رمضان) من غير ذكر الشهر بلا كراهة، وفي هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

قالت طائفة: لا يقال: رمضان على انفراده بحال، وإنما يقال: شهر رمضان، هذا قول أصحاب مالك، وزعم هؤلاء أن رمضان اسم من أسماء الله تعالى فلا يطلق على غيره إلا بقرينة.

وقال أكثر أصحابنا وابن الباقلاني: إن كان هناك قرينة تصرفه إلى الشهر فلا كراهة، وإلا فيكره، قالوا: فيقال: صمنا رمضان، صمنا رمضان، ورمضان أفضل الأشهر، ويندب طلب ليلة القدر في أواخر رمضان، وأشبه ذلك؛ ولا كراهة في هذا كله، وإنما يكره أن يقال: جاء رمضان ودخل رمضان، وحضر رمضان وأحب رمضان؛ ونحو ذلك.

والمذهب الثالث مذهب البخاري والمحققين: أنه لا كراهة في إطلاق رمضان بقرينة وبغير قرينة، وهذا المذهب هو الصواب؛ والمذهب الأولان فاسدان؛ لأن الكراهة إنما تثبت بنهي الشرع ولم يثبت فيه نهى؛ وقولهم: إنه اسم من أسماء الله تعالى ليس بصحيح؛ ولم يصح فيه شيء؛ وإن كان قد جاء فيه أثر ضعيف، وأسماء الله تعالى توقيفية لا تطلق إلا بدليل صحيح، ولو ثبت أنه اسم لم يلزم منه كراهة. وهذا الحديث المذكور في الباب صريح في الرد على المذهبين؛ ولهذا الحديث نظائر كثيرة في الصحيح في إطلاق رمضان على الشهر من غير ذكر الشهر، وقد سبق التنبيه على كثير منها في كتاب الإيمان وغيره. والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: (فتحت أبواب الجنة وأغلقت أبواب النار وصفدت الشياطين) فقال القاضي عياض - رحمه الله تعالى - : يحتمل أنه على ظاهره وحقيقته، وأن تفتح أبواب الجنة وتغلق أبواب جهنم وتصفد الشياطين علامة لدخول الشهر، وتعظيم لحرمة، ويكون التصفد ليمتنعوا من إيذاء المؤمنين والتهويش عليهم، قال: ويحتمل أن يكون المراد المجاز، ويكون إشارة إلى كثرة الثواب والعفو، وأن الشياطين يقل إغواؤهم وإيذاؤهم فيصبرون كالمصفدين، ويكون تصفيدهم عن أشياء دون أشياء، ولناس دون ناس، ويؤيد هذه الرواية الثانية: (فتحت أبواب الرحمة) وجاء في حديث آخر: (صفدت مرده الشياطين) قال القاضي: ويحتمل أن يكون فتح أبواب الجنة عبارة عما يفتح الله تعالى لعباده من الطاعات في هذا الشهر التي لا تقع في غيره عمومًا كالصيام والقيام وفعل الخيرات والانكفاف عن كثير من المخالفات، وهذه أسباب لدخول الجنة وأبواب لها، وكذلك تغلق أبواب النار وتصفد الشياطين عبارة عما ينكفون عنه من المخالفات، ومعنى صفدت: غللت، والصفد بفتح الفاء (الغل) بضم الغين، وهو معنى سلسلت في الرواية الأخرى. هذا كلام القاضي، أو فيه أحرف بمعنى كلامه.

* * *

(٢) بَابُ وَجوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ لِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ وَالْفِطْرِ لِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ وَأَنَّهُ إِذَا غَمَّ فِي أَوَّلِهِ أَوْ آخِرِهِ أَكْمَلْتَ عِدَّةَ الشَّهْرِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا

٣ - (١٠٨٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ ذَكَرَ رَمَضَانَ فَقَالَ: «لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ. وَلَا تَفْطَرُوا حَتَّى تَرَوْهُ. فَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَاذْبُرُوا لَهُ». [ج: ١٩٠٦]

٤ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ. عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ رَمَضَانَ. فَضَرَبَ بِيَدَيْهِ فَقَالَ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا (ثُمَّ عَقَدَ إِنْهَامَهُ فِي الثَّالِثَةِ) فَصُومُوا لِوُجُوبِهِ. وَأَفْطَرُوا لِوُجُوبِهِ. فَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَاذْبُرُوا لَهُ ثَلَاثِينَ». [ج: ٥٣٠٢]

٥ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَقَالَ: «إِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاذْبُرُوا ثَلَاثِينَ». نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي أُسَامَةَ.

(...) وَحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَمَضَانَ فَقَالَ: «الشَّهْرُ تِسْعَ وَعِشْرُونَ الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا». وَقَالَ: «فَاذْبُرُوا لَهُ» وَلَمْ يَقُلْ: «ثَلَاثِينَ».

٦ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّمَا الشَّهْرُ تِسْعَ وَعِشْرُونَ فَلَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ. وَلَا تَفْطَرُوا حَتَّى تَرَوْهُ. فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاذْبُرُوا لَهُ».

٧ - (...) وَحَدَّثَنِي حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ الْبَاهِلِيُّ. حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ. حَدَّثَنَا سَلَمَةُ (وَهُوَ ابْنُ عَلْقَمَةَ) عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهْرُ تِسْعَ وَعِشْرُونَ. فَإِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا. وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطَرُوا. فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاذْبُرُوا لَهُ».

٨ - (...) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. قَالَ: حَدَّثَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ؛ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا. وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطَرُوا. فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاذْبُرُوا لَهُ».

٩ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً. لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْهُ. وَلَا تَفْطَرُوا حَتَّى تَرَوْهُ. إِلَّا أَنْ يَغْمَّ عَلَيْكُمْ. فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْبِرُوا لَهُ».

١٠ - (...) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. حَدَّثَنَا زَوْجُ بْنُ عُبَادَةَ. حَدَّثَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ. حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا» وَفَقِصَ إِبْهَامُهُ فِي الثَّالِثَةِ.

١١ - (...) وَحَدَّثَنِي حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ. حَدَّثَنَا حَسَنُ الْأَشْجَبِ. حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى. قَالَ: وَأَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ».

١٢ - (...) وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ. حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَكَّائِيُّ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ. عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا. عَشْرًا وَعَشْرًا وَتِسْعًا».

١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَبَلَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهْرُ كَذَا وَكَذَا وَكَذَا» وَصَفَّقَ بِيَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ بِكُلِّ أَصَابِعِهِمَا. وَنَقَصَ، فِي الصُّفْقَةِ الثَّالِثَةِ، إِبْهَامَ الْيَمَنِ أَوْ الْيُسْرَى.

١٤ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عُقْبَةَ (وَهُوَ ابْنُ حَرْبٍ) قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الشَّهْرُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ» وَطَبَّقَ شُعْبَةُ يَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. وَكَسَرَ الْإِبْهَامَ فِي الثَّالِثَةِ.

قَالَ عُقْبَةُ: وَأَخْبِيَهُ قَالَ: «الشَّهْرُ ثَلَاثُونَ» وَطَبَّقَ كَفَّيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ.

١٥ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عُثْدَةُ عَنْ شُعْبَةَ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ

عن الأسود بن قيس. قال: سمعتُ سَعِيدَ بْنَ عَمْرٍو بْنَ سَعِيدٍ؛ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ. لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسُبُ. الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا» وَعَقَّدَ الْإِبْهَامَ فِي الثَّالِثَةِ «وَالشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا» يَغْنِي تَمَامَ ثَلَاثِينَ. [خ: ١٩١٣]

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَمْ يَذْكُرْ لِلشَّهْرِ الثَّانِي: ثَلَاثِينَ.

١٦ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَعْفَرِيُّ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ. حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عُبَيْدٍ اللَّهُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ عُبَيْدَةَ. قَالَ: سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا رَجُلًا يَقُولُ: اللَّيْلَةُ لَيْلَةُ النَّصَفِ. فَقَالَ لَهُ: مَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّيْلَةَ النَّصَفُ؟ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا» (وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ الْعَشِيرَ مَرَّتَيْنِ) وَهَكَذَا (فِي الثَّالِثَةِ وَأَشَارَ بِأَصَابِعِهِ كُلِّهَا وَحَسَّ أَوْ حَسَّ إِبْهَامَهُ).

١٧ - (١٠٨١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا إِسْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ الْهَلَالَ فَصُومُوا. وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا. فَإِنْ غَمَّ عَلَيْكُمْ فَصُومُوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا».

١٨ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَلَامٍ الْجَمْعِيُّ. حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ (يَغْنِي ابْنَ مُسْلِمٍ) عَنْ مُحَمَّدٍ (وَهُوَ ابْنُ زِيَادٍ) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «صُومُوا لِرُفُوتِهِ. وَأَفْطِرُوا لِرُفُوتِهِ. فَإِنْ غَمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ».

١٩ - (...) وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صُومُوا لِرُفُوتِهِ. وَأَفْطِرُوا لِرُفُوتِهِ. فَإِنْ غَمِيَ عَلَيْكُمْ الشَّهْرَ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ». [خ: ١٩٠٩]

٢٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ الْعَبْدِيُّ. حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنِ الْأَعْزَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: ذَكَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْهَلَالَ فَقَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا. وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا. فَإِنْ أَغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَعُدُّوا ثَلَاثِينَ».

* * *

(بَابُ دُخْرِ صَوْمِ رَمَضَانَ لِرُؤْيَةِ الْهَيْلَالِ وَالْفِطْرِ لِرُؤْيَةِ الْهَيْلَالِ وَأَنَّهُ إِذَا غَمَّ فِيهِ أَذْلُهُ أَوْ آخِرُهُ أَلْمَلَتْ عِدَّةُ الشَّهْرِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا)

الشرح: قوله ﷺ: (لا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه فإن أغمى عليكم فاقدروا له) وفي رواية: (فاقدروا له ثلاثين) وفي رواية: (إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا فإن غم عليكم فاقدروا له) وفي رواية: (فإن غم عليكم فصوموا ثلاثين يوماً) وفي رواية: (فإن غمى عليكم فأكملوا العدد) وفي رواية: (فإن غمى عليكم الشهر فعدوا ثلاثين) وفي رواية: (فإن أغمى عليكم فعدوا ثلاثين). هذه الروايات كلها في الكتاب على هذا الترتيب، وفي رواية للبخاري: (فإن غمى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين). واختلف العلماء في معنى (فاقدروا له) فقالت طائفة من العلماء: معناه ضيقوا له وقدروه تحت السحاب، وممن قال بهذا أحمد بن حنبل وغيره ممن يجوز صوم يوم ليلة الغيم عن رمضان كما سنذكره - إن شاء الله تعالى - وقال ابن سريج وجماعة - منهم: مطرف بن عبد الله وابن قتيبة وآخرون - : معناه قدروه بحساب المنازل، وذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وجمهور السلف والخلف إلى أن معناه: قدروا له تمام العدد ثلاثين يوماً.

قال أهل اللغة: يقال: قدرت الشيء أقدره وأقدره وقدرته وأقدرته بمعنى واحد، وهو من التقدير، قال الخطابي: ومنه قول الله تعالى: ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ واحتج الجمهور بالروايات المذكورة، فأكملوا العدة ثلاثين، وهو تفسير لاقدروا له، ولهذا لم يجتمعا في رواية، بل تارة يذكر هذا، وتارة يذكر هذا، ويؤكد الرواية السابقة (فاقدروا له ثلاثين)، قال المازري: حمل جمهور الفقهاء قوله ﷺ: فاقدروا له، على أن المراد كمال العدة ثلاثين، كما فسره في حديث آخر، قالوا: ولا يجوز أن يكون المراد حساب المنجمين؛ لأن الناس لو كلفوا به ضاق عليهم؛ لأنه لا يعرفه إلا أفراء، والشرع إنما يعرف الناس بما يعرفه جماهيرهم. والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: (فإن غم عليكم) فمعناه: حال بينكم وبينه، غيمٌ، يقال: غم وأغمي وغمي وغمي بتشديد الميم وتخفيفها والغين مضمومة فيهما، ويقال: غبي بفتح الغين وكسر الباء، وكلها صحيحة، وقد غامت السماء وغيمت وأغامت وتغيمت وأغمت، وفي هذه الأحاديث دلالة لمذهب مالك والشافعي والجمهور أنه لا يجوز صوم يوم الشك ولا يوم الثلاثين من شعبان عن رمضان إذا كانت ليلة الثلاثين ليلة غيم.

قوله ﷺ: (صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته) المراد رؤية بعض المسلمين، ولا يشترط رؤية كل إنسان، بل يكفي جميع الناس رؤية عدلين، وكذا عدل على الأصح. هذا في الصوم، وأما الفطر فلا يجوز بشهادة عدل واحد على شوال عند جميع العلماء إلا أبا ثور فجوزه بعدل.

قوله ﷺ: (الشهر هكذا وهكذا) وفي رواية (الشهر تسع وعشرون). معناه أن الشهر قد يكون تسعًا وعشرين، وحاصله أن الاعتبار بالهلال فقد يكون ثامنًا ثلاثين، وقد يكون ناقصًا تسعًا وعشرين، وقد لا يرى الهلال فيجب إكمال العدد ثلاثين، قالوا: وقد يقع النقص متواليًا في شهرين وثلاثة وأربعة، ولا يقع في أكثر من أربعة. وفي هذا الحديث جواز اعتماد الإشارة المفهمة في مثل هذا.

قوله: (حدثنا زياد بن عبد الله البكائي) هو بفتح الباء وتشديد الكاف.

قوله ﷺ: (إنا أمة أمية لا نكتب ولا نحسب، الشهر هكذا وهكذا) قال العلماء: (أمية) باقون على ما ولدتنا عليه الأمهات لا نكتب ولا نحسب، ومنه النبي الأمي، وقيل: هو نسبة إلى الأم وصفتها؛ لأن هذه صفة النساء غالبًا.

قوله: (سمع ابن عمر رجلًا يقول: الليلة النصف، فقال له: وما يدريك أن الليلة النصف) وذكر الحديث، معناه: أنك لا تدري أن الليلة النصف أم لا؛ لأن الشهر قد يكون تسعًا وعشرين، وأنت أردت أن الليلة ليلة اليوم الذي بتمامه يتم النصف، وهذا إنما يصح على تقدير تمامه، ولا تدري أنه تام أم لا.

قوله ﷺ: (فإن غمي عليكم الشهر) هو بضم الغين وكسر الميم مشددة ومخففة. * * *

(٣) بَاب لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ

٢١ - (١٠٨٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ. قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُبَارَكٍ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ. إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا، فَلْيَصُمْهُ». [خ: ١٩١٤]

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَشِيرٍ الْحَرِيرِيُّ. حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ (يَعْنِي ابْنَ سَلَامٍ). ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ. حَدَّثَنَا هِشَامُ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ أَبِي عُمر، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمُجِيدِ. حَدَّثَنَا أَيُّوبُ. ح. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ. حَدَّثَنَا شَيْبَانُ. كُلُّهُمْ عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ. بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوُهُ.

(بَاب لَا تَقْدُمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ)

الشرح: قوله ﷺ: (لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين إلا رجل كان يصوم صومًا فليصمه)، فيه التصريح بالنهي عن استقبال رمضان بصوم يوم ويومين، لمن لم

يصادف عادة له أو يصله بما قبله، فإن لم يصله ولا صادف عادة فهو حرام، هذا هو الصحيح في مذهبتنا؛ لهذا الحديث وللحديث الآخر في سنن أبي داود وغيره (إذا انتصف شعبان فلا صيام حتى يكون رمضان) فإن وصله بما قبله أو صادف عادة له؛ فإن كانت عادته صوم يوم الاثنين ونحوه، فصادفه فصامه تطوعاً بنية ذلك جاز، لهذا الحديث، وسواء في النهي عندنا لمن لم يصادف عادته ولا وصله يوم الشك وغيره، فيوم الشك داخل في النهي، وفيه مذاهب للسلف فيمن صامه تطوعاً، وأوجب صومه عن رمضان أحمد وجماعة بشرط أن يكون هناك غيم، والله أعلم.

* * *

(٤) بَابُ الشَّهْرِ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ

٢٢ - (١٠٨٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ بْنُ الزُّهْرِيِّ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَقْسَمَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى أَرْوَاجِهِ شَهْرًا. قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَأَخْبَرَنِي غَدْوَةً عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا مَضَتْ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ لَيْلَةً، أُغْدِهُنَّ، دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. (قَالَتْ: بَدَأَ بِي) فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّكَ أَقْسَمْتَ أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا. وَإِنَّكَ دَخَلْتَ مِنْ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ. أُغْدِهُنَّ فَقَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ».

٢٣ - (١٠٨٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ. ح. وَحَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ اغْتَزَلَ نِسَاءَهُ شَهْرًا. فَخَرَجَ إِلَيْنَا فِي تِسْعٍ وَعِشْرِينَ. فَقُلْنَا: إِنَّمَا الْيَوْمُ تِسْعٌ وَعِشْرُونَ. فَقَالَ: «إِنَّمَا الشَّهْرُ» وَصَفَّقَ بِيَدَيْهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. وَحَبَسَ إصْبَعًا وَاجِدَةً فِي الْآخِرَةِ.

٢٤ - (...) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَحُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ. قَالَا: حَدَّثَنَا حُجَّاجُ ابْنُ مُحَمَّدٍ. قَالَ: قَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ؛ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: اغْتَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ نِسَاءَهُ شَهْرًا. فَخَرَجَ إِلَيْنَا صَبَاحَ تِسْعٍ وَعِشْرِينَ. فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا أَصْبَحْنَا لِتِسْعٍ وَعِشْرِينَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ» ثُمَّ طَلَعَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدَيْهِ ثَلَاثًا: مَرَّتَيْنِ بِأَصَابِعِ يَدَيْهِ كُلِّهَا. وَالثَّالِثَةَ بِتِسْعٍ مِنْهَا.

٢٥ - (١٠٨٥) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ

جزيج: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ صَيْفِيٍّ؛ أَنَّ عِكْرَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ حَلَفَ أَنْ لَا يَدْخُلَ عَلَى بَعْضِ أَهْلِهِ شَهْرًا. فَلَمَّا مَضَى تِسْعَةُ وَعِشْرُونَ يَوْمًا، غَدَا عَلَيْهِمْ (أَوْ رَاحَ). فَقِيلَ لَهُ: حَلَفْتَ، يَا نَبِيَّ اللَّهِ! أَنْ لَا تَدْخُلَ عَلَيْنَا شَهْرًا. قَالَ: «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا». [خ: ٥٢٠٢]

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا رَوْحُ ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا الضُّعَاكُ (يَعْنِي أَبَا عَاصِمٍ) جَمِيعًا عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.
٢٦ - (١٠٨٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى. فَقَالَ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا» ثُمَّ نَقَصَ فِي الثَّالِثَةِ إصْبَعًا.

٢٧ - (...) وَحَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ. حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا وَهَكَذَا». عَشْرًا وَعِشْرًا وَتِسْعًا. مَرَّةً.

(...) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ فُهْرَازٍ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ شَقِيقٍ وَسَلَمَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ. قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ (يَعْنِي ابْنَ الْمُبَارَكِ) أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ أَبِي خَالِدٍ، فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِهِمَا.

(بَابُ الشَّهْرِ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ)

الشرح: قوله في حلقه ﷺ: (لا يدخل على أزواجه شهرًا ثم دخل لما مضت تسع وعشرون ليلة ثم قال: الشهر تسع وعشرون) وفي رواية: (فخرج إلينا في تسعة وعشرين، فقلنا له: إنما اليوم تسعة وعشرون)، وفي رواية: (فخرج إلينا صباح تسع وعشرين فقال: إن الشهر يكون تسعًا وعشرين) وفي رواية: (فلما مضى تسع وعشرون يومًا غدا عليهم أو راح) قال القاضي - رحمه الله تعالى - : معناه كله بعد تمام تسعة وعشرين يومًا يدل عليه رواية: (فلما مضى تسع وعشرون يومًا) وقوله: (صباح تسع وعشرين)، أي صباح الليلة التي بعد تسعة وعشرين يومًا، وهي صبيحة ثلاثين، ومعنى الشهر تسعة وعشرون: أنه قد يكون تسعة وعشرين كما صرح به في بعض هذه الروايات. والله أعلم.

(٥) بَابُ بَيَانِ أَنَّ لِكُلِّ بَلَدٍ رُؤْيَتَهُمْ وَأَنَّهُمْ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ يَبْلِدُ لَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ لِمَا بَعْدَ عَنْهُمْ

٢٨ - (١٠٨٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ) يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ وَهُوَ ابْنُ جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدٍ (وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَزْمَةَ) عَنْ كُرَيْبٍ؛ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ بَعَثَتْهُ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ. قَالَ: فَقَدِمْتُ الشَّامَ. فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا. وَاشْتَهَلُ عَلَيَّ رَمَضَانُ وَأَنَا بِالشَّامِ. فَرَأَيْتُ الْهَلَالَ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ. ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ. فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. ثُمَّ ذَكَرَ الْهَلَالَ فَقَالَ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ؟ فَقُلْتُ: رَأَيْتَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ. فَقَالَ: أَنْتَ رَأَيْتَهُ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ. وَرَأَاهُ النَّاسُ. وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ. فَقَالَ: لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ. فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نَكْمِلَ ثَلَاثِينَ. أَوْ نَرَاهُ. فَقُلْتُ: أَوْ لَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَصِيَابِهِ؟ فَقَالَ: لَا. هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

وَشَكَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى فِي: نَكْتَفِي أَوْ تَكْتَفِي.

(بَابُ بَيَانِ أَنَّ لِكُلِّ بَلَدٍ رُؤْيَتَهُمْ وَأَنَّهُمْ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ يَبْلِدُ لَدَى يَثْبُتُ حُكْمُهُ لِمَا بَعْدَ عَنْهُمْ)

الشرح: فيه حديث كريب عن ابن عباس، وهو ظاهر الدلالة للترجمة، والصحيح عند أصحابنا أن الرؤية لا تعم الناس، بل تختص بمن قرب على مسافة لا تقصر فيها الصلاة، وقيل: إن اتفق المطلع لزمهم، وقيل: إن اتفق الإقليم والا فلا، وقال بعض أصحابنا: تعم الرؤية في موضع جميع أهل الأرض، فعلى هذا نقول: إنما لم يعمل ابن عباس بخبر كريب؛ لأنه شهادة فلا تثبت بواحد، لكن ظاهر حديثه أنه لم يرده لهذا، وإنما رده لأن الرؤية لم يثبت حكمها في حق البعيد.

قوله: (واستهل علي رمضان) هو بضم التاء من استهل.

(٦) بَابُ بَيَانِ أَنَّهُ لَا اِعْتِبَارَ بِكِبَرِ الْهَلَالِ وَصِغَرِهِ وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَدَهُ لِلرُّؤْيَا فَإِنْ غَمَّ فَلْيُكْمَلْ ثَلَاثُونَ

٢٩ - (١٠٨٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ حُصَيْنٍ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ أَبِي الْيَحْتَرِيِّ قَالَ: خَرَجْنَا لِلْعُمْرَةِ. فَلَمَّا نَزَلْنَا بَطْنِ نَحْلَةَ قَالَ:

تَرَاءَيْنَا الْهِلَالَ. فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: هُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ. وَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ هُوَ ابْنُ لَيْلَتَيْنِ. قَالَ: فَلَقِينَا ابْنَ عَبَّاسٍ. فَقُلْنَا: إِنَّا رَأَيْنَا الْهِلَالَ. فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: هُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ. وَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: هُوَ ابْنُ لَيْلَتَيْنِ. فَقَالَ: أَيُّ لَيْلَةٍ رَأَيْتُمُوهُ؟ قَالَ: قُلْنَا: لَيْلَةٌ كَذَا وَكَذَا فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ مَدَّهُ لِلرُّؤْيَةِ. فَهُوَ لِللَّيْلِ رَأَيْتُمُوهُ».

٣٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عُثْمَرُ بْنُ شُعْبَةَ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا الْبَخْتَرِيِّ قَالَ: أَهْلَلْنَا رَمَضَانَ وَنَحْنُ يَذَابُ عَرِيقٍ. فَأَرْسَلْنَا رَجُلًا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَسْأَلُهُ. فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَدَّهُ لِرُؤْيَيْهِ. فَإِنْ أُغْمِيَ عَلَيْكُمْ فَأَكْمِلُوا الْعِدَّةَ».

(بَابُ بَيَانِ أَنَّهُ لَا اغْتِبَاءَ بِكَبِيرِ الْهِلَالِ وَصِغَرِهِ ذَاتَ اللَّهِ تَعَالَى أَمَدُهُ لِلرُّؤْيَةِ فَإِنْ غُمَّ فَلْيُكْمَلْ تَدَارُوتُ)

الشرح: فيه حديث أبي البختري عن ابن عباس، وهو ظاهر الدلالة للترجمة.

قوله: (تراءينا الهلال) أي تكلفنا النظر إلى جهته لنراه.

قوله: (عن ابن عباس فقال: إن رسول الله ﷺ مده للرؤية) هكذا هو في بعض النسخ، وفي بعضها: فقال: إن رسول الله ﷺ قال: إن الله مده للرؤية. وجميع النسخ متفقة على مده من غير ألف فيها.

وفي الرواية الثانية (فقال ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: إن الله قد أمدّه لرؤيته). هكذا هو في جميع النسخ أمدّه بألف في أوله. قال القاضي: قال بعضهم: الوجه أن يكون أمدّه بالتشديد من الإمداد، ومده من الامتداد.

قال القاضي: والصواب عندني بقاء الرواية على وجهها، ومعناه أطال مدته إلى الرؤية. يقال منه مد وأمد. قال الله تعالى: (وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغِي) قرئ بالوجهين أي يطيلون لهم قال: وقد يكون أمدّه من المدة التي جعلت له. قال صاحب الأفعال: أمددتها أي أعطيتها.

قوله في الإسناد: (عن أبي البختري) هو بفتح الموحدة، وإسكان الخاء المعجمة وفتح الشاء، واسمه (سعيد بن فيروز) ويقال: (ابن عمران) ويقال: (ابن أبي عمران الطائي) توفي سنة ثلاث وثمانين عام الجماعة.

(٧) بَابُ بَيَانِ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ»

٣١ - (١٠٨٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ خَالِدٍ، عَنْ عِيدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ. رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ». [ج: ١٩١٢]

٣٢ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. قَالَ: حَدَّثَنَا مُغْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ سُوَيْدٍ وَخَالِدٍ، عَنْ عِيدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ عَنْ أَبِي بَكْرَةَ، أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ».

في حديث خَالِدٍ «شَهْرًا عِيدٌ رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ».

(بَابُ بَيَانِ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «شَهْرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ»)

الشرح: في الرواية الثانية (فقال ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: إن الله قد أمدّه لرؤيته). هكذا هو في جميع النسخ (أمدّه) بالفتح في أوله. قال القاضي: قال بعضهم: الوجه أن يكون (أمدّه) بالتشديد من الإمداد، و (مدّه) من الامتداد. قال القاضي: والصواب عندي بقاء الرواية على وجهها، ومعناه أطال مدته إلى الرؤية. يقال منه (مدد) و (أمدد). قال الله تعالى: (وإخوانهم يمددونه في الغي) قرئ بالوجهين أي يطيلون لهم قال: وقد يكون (أمدّه) من المدة التي جعلت له. قال صاحب الأفعال: أمددتكها أي أعطيتكها.

قوله ﷺ: (شهرًا عِيدٌ لَا يَنْقُصَانِ رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ) الأصح أن معناه: لَا يَنْقُصُ أَجْرُهُمَا، وَالثَّوَابُ الْمَرْتَبُ عَلَيْهِمَا، وَإِنْ نَقَصَ عَدَدُهُمَا، وَقِيلَ: معناه لَا يَنْقُصَانِ جَمِيعًا فِي سَنَةٍ وَاحِدَةٍ غَالِبًا، وَقِيلَ: لَا يَنْقُصُ ثَوَابُ ذِي الْحِجَّةِ عَنْ ثَوَابِ رَمَضَانَ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ الْمَنَاسِكُ. حَكَاهُ الْخَطَّابِيُّ وَهُوَ ضَعِيفٌ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّوَابُ الْمَعْتَمَدُ، وَمَعْنَاهُ أَنَّ قَوْلَهُ ﷺ: (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ).

وقوله ﷺ: (مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا) وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَكُلُّ هَذِهِ الْفَضَائِلُ تَحْصُلُ سَوَاءً تَمَّ عِدَدُ رَمَضَانَ أَمْ نَقَصَ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٨) بَابُ بَيَانِ أَنَّ الدُّخُولَ فِي الصَّوْمِ يَخْضُلُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ وَأَنَّ لَهُ الْأَكْلَ وَغَيْرَهُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ وَبَيَانِ صِفَةِ الْفَجْرِ الَّذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ مِنَ الدُّخُولِ فِي الصَّوْمِ وَالدُّخُولِ وَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ

٣٣ - (١٠٩٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ إِدْرِيسَ عَنْ

مُحْصِنِينَ، عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ بْنِ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ قَالَ لَهُ عَبْدُ بْنُ حَاتِمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَجْعَلُ نَحْتِ وَسَادَتِي عَقَالَيْنِ: عَقَالًا أَبْيَضَ وَعَقَالًا أَسْوَدَ. أَعْرِفُ اللَّيْلَ مِنَ النَّهَارِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنْ وَسَادَتَكَ لَعَرِيضٌ. إِنَّمَا هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ». [خ: ١٩١٦]

٣٤ - (١٠٩١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُثْمَانَ الْقَوَارِيرِيُّ. حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ شَلَيْمَانَ. حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ. حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ. قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ قَالَ: كَانَ الرَّجُلُ يَأْخُذُ خَيْطًا أَبْيَضَ وَخَيْطًا أَسْوَدَ. فَيَأْكُلُ حَتَّى يَبَيِّنَ لَهَا. حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فَبَيَّنَ ذَلِكَ.

٣٥ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ التَّمِيمِيُّ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ إِسْحَاقَ. قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَوْيِمٍ أَخْبَرَنَا أَبُو غَسَّانَ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ قَالَ: فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا أَرَادَ الصُّومَ، رَتَبَ أَحَدَهُمْ فِي رَجْلَيْهِ الْخَيْطَ الْأَسْوَدَ وَالْخَيْطَ الْأَبْيَضَ. فَلَا يَزَالُ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ حَتَّى يَبَيِّنَ لَهُ رُتْبَهُمَا. فَأَنْزَلَ اللَّهُ بَعْدَ ذَلِكَ: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾ فَعَلِمُوا أَنَّمَا يَعْنِي بِذَلِكَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ. [خ: ١٩١٧]

٣٦ - (١٠٩٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ زُهَيْرٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «إِنْ بَلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ. فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا تَأْدِينَ ابْنِ أُمِّ مَكْنُومٍ». [خ: ٦١٧]

٣٧ - (...) حَدَّثَنِي خَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنْ بَلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ. فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى تَسْمَعُوا أَذَانَ ابْنِ أُمِّ مَكْنُومٍ».

٣٨ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ ثَمَرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُؤَذِّنَانِ: بَلَالٌ وَابْنُ أُمِّ مَكْنُومٍ الْأَعْمَى.

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ. فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَأْذُنَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ». قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَنْ يَثْرِلَ هَذَا وَيَتَوَقَّى هَذَا.
(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ. حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. [خ: ١٩١٩، ١٩١٨]
(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ مَسْعَدَةَ. كُلُّهُمْ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ بِالْإِسْنَادَيْنِ كِلَاهُمَا. نَحْوُ حَدِيثِ ابْنِ نُمَيْرٍ.

٣٩ - (١٠٩٣) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَمْنَعُنَّ أَحَدًا مِنْكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ (أَوْ قَالَ نِدَاءُ بِلَالٍ) مِنْ سُخُورِهِ فَإِنَّهُ يُؤَذِّنُ (أَوْ قَالَ يُنَادِي) بِلَيْلٍ. لِيَرْجِعَ قَائِمَتُكُمْ وَيُوقِظَ نَائِمَتُكُمْ». وَقَالَ: «لَيْسَ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا وَهَكَذَا (وَصَوَّبَ يَدَهُ وَرَفَعَهَا) حَتَّى يَقُولَ هَكَذَا» (وَفَرَّجَ بَيْنَ إِضْبَعَيْهِ). [خ: ٢٢١]

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ (بِعْنِي الْأَخْمَرِ) عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّ الْفَجْرَ لَيْسَ الَّذِي يَقُولُ هَكَذَا (وَجَمَعَ أَصَابِعَهُ ثُمَّ نَكَسَهَا إِلَى الْأَرْضِ) وَلَكِنَّ الَّذِي يَقُولُ هَكَذَا (وَوَضَعَ الْمُسْبَحَةَ عَلَى الْمُسْبَحَةِ وَمَدَّ يَدَيْهِ)».

٤٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا مُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ. ح وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ وَالْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ. كِلَاهُمَا عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَانْتَهَى حَدِيثُ الْمُعْتَمِرِ عِنْدَ قَوْلِهِ: «يَنْبَغُ نَائِمَتُكُمْ وَيَرْجِعُ قَائِمَتُكُمْ». وَقَالَ إِسْحَقُ: قَالَ جَرِيرٌ فِي حَدِيثِهِ: «وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ هَكَذَا. وَلَكِنْ يَقُولُ هَكَذَا» (بِعْنِي الْفَجْرَ) هُوَ الْمُعْتَرِضُ وَلَيْسَ بِالْمُسْتَطِيلِ.

٤١ - (١٠٩٤) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ سَوَادَةَ الْقَشِيرِيِّ. حَدَّثَنِي وَالِدِي؛ أَنَّهُ سَمِعَ سَمُرَةَ بْنَ جُنْدُبٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ مُحَمَّدًا ﷺ يَقُولُ: «لَا يَغُرُّ أَحَدَكُمْ نِدَاءُ بِلَالٍ مِنَ السُّخُورِ، وَلَا هَذَا الْبَيَاضُ حَتَّى يَسْتَطِيرَ».

٤٢ - (...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُثَيْبَةَ. حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَوَادَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«لَا يَغُرُّكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ، وَلَا هَذَا الْبَيَاضُ (لِعُمُودِ الصُّبْحِ) حَتَّى يَسْتَطِيرَ هَكَذَا».

٤٣ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَانِيُّ. حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ) حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَوَادَةَ الْقُشَيْرِيُّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَغُرُّكُمْ مِنْ سَحُورِكُمْ أَذَانُ بِلَالٍ، وَلَا بَيَاضُ الْأَفْقِ الْمُسْتَطِيلِ هَكَذَا، حَتَّى يَسْتَطِيرَ هَكَذَا».

وَحَكَاهُ حَمَّادٌ بِإِذْنِهِ قَالَ: يَعْنِي مُغْتَرِضًا.

٤٤ - (...) حَدَّثَنَا عُمَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ سَوَادَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ سَمُرَةَ بْنَ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَهُوَ يَخْطُبُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: «لَا يَغُرُّكُمْ نِدَاءُ بِلَالٍ، وَلَا هَذَا الْبَيَاضُ حَتَّى يَبْدُو الْفَجْرُ (أَوْ قَالَ) حَتَّى يُثَفَّجِرَ الْفَجْرُ».

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ. أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ. أَخْبَرَنِي سَوَادَةُ بْنُ خُظَلَةَ الْقُشَيْرِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ سَمُرَةَ بْنَ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ... فَذَكَرَ هَذَا.

(بَابُ بَيَانِ أَنَّ الدُّفُورَ فِي الصَّوْمِ يَضَعُكَ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ وَأَنَّ لَهُ الْأَكْلَ وَغَيْرَهُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ ذَبَابَ صِفَةِ الْفَجْرِ الَّذِي تَنَقَّلُ بِهِ الْأَهْلَامُ مِنَ الدُّفُورِ فِي الصَّوْمِ وَدُفُورِ ذَنْبِ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ)

الشرح: قوله: (عن عدي بن حاتم لما نزلت: ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ قال له عدي: يا رسول الله إني أجعل تحت وسادتي عقالين عقالا أبيض وعقالا أسود أعرف الليل من النهار، فقال رسول الله ﷺ: إن وسادك لعريض إنما هو سواد الليل وبياض النهار) هكذا هو في كثير من النسخ، وأكثرها (فقال له عدي) وفي بعضها (قال عدي) بحذف (له) وكلاهما صحيح، ومن أثبتها أعاد الضمير إلى معلوم أو متقدم الذكر عند المخاطب، وفي أكثر النسخ أو كثير منها (إن وسادك لعريض) وفي بعضها (إن وسادتك لعريض) بزيادة (تاء) وله وجه أيضا مع قوله (عريض) ويكون المراد بالوسادة الوساد كما في الرواية الأخرى، فعاد الوصف على المعنى لا على اللفظ.

وأما معنى الحديث فللعلماء فيه شروح: أحسنها كلام القاضي عياض - رحمه الله تعالى - قال: إنما أخذ العقالين وجعلهما تحت رأسه، وتأول الآية لكونه سبق إلى فهمه أن المراد بها هذا، وكذا وقع لغيره ممن فعل فعله، حتى نزل قوله تعالى ﴿مَنْ الْفَجْرِ﴾

فعلما أن المراد به بياض النهار وسواد الليل، وليس المراد أن هذا كان حكم الشرع أولاً ثم نسخ بقوله تعالى: ﴿من الفجر﴾ كما أشار إليه الطحاوي والداودي. قال القاضي: وإنما المراد أن ذلك فعله وتأوله من لم يكن مخالطاً للنبي ﷺ، بل هو من الأعراب ومن لا فقه عنده، أو لم يكن من لغته استعمال الخيط في الليل والنهار؛ لأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، ولهذا أنكر النبي ﷺ على عدي بقوله ﷺ: (إن وسادك لعريض إنما هو بياض النهار وسواد الليل) قال: وفيه أن الألفاظ المشتركة لا يصار إلى العمل بأظهر وجوها، وأكثر استعمالها إلا إذا عدم البيان وكان البيان حاصلاً بوجود النبي ﷺ، قال أبو عبيد: الخيط الأبيض: الفجر الصادق، والخيط الأسود: الليل، والخيط: اللون، وفي هذا مع قوله ﷺ: (سواد الليل وبياض النهار) دليل على أن ما بعد الفجر هو من النهار لا من الليل، ولا فاصل بينهما وهذا مذهبننا، وبه قال جماهير العلماء، وحكي فيه شيء عن الأعمش وغيره لعله لا يصح عنهم. قوله ﷺ: (إن وسادك لعريض) قال القاضي: معناه إن جعلت تحت وسادك الخيطين الذين أرادهما الله تعالى وهما الليل والنهار فوسادك يعلوهما ويغطيهما، وحينئذ يكون عريضاً، وهو معنى الرواية الأخرى في صحيح البخاري (إنك لعريض القفا) لأن من يكون هذا وساده يكون عظم قفاه من نسبته بقدره، وهو معنى الرواية الأخرى: (إنك لضخم) وأنكر القاضي قول من قال: إنه كناية عن الغباوة أو عن السمن لكثرة أكله إلى بيان الخيطين، وقال بعضهم: المراد بالوساد النوم، أي إن نومك كثير، وقيل: أراد به الليل، أي من لم يكن النهار عنده إلا إذا بان له العقلاان طال ليله وكثر نومه، والصواب ما اختاره القاضي. والله أعلم.

قوله: (ربط أحدهم في رجله الخيط الأسود والخيط الأبيض ولا يزال يأكل ويشرب حتى يتبين له رثيها) هذه اللفظة ضبطت على ثلاثة أوجه:

أحدهما: (رثيها) براء مكسورة ثمهمزة ساكنة ثم ياء، ومعناه منظرهما، ومنه قول الله تعالى ﴿أحسن أثاثاً ورثيها﴾.

والثاني: (زيها) بزاي مكسورة وياء مشددة بلا همزة ومعناه لونهما.

والثالث: (ريها) بفتح الراء وكسرهما وتشديد الياء، قال القاضي: هذا غلط هنا؛ لأن الري التابع من الجن قال: فإن صح رواية فمعناه مري. والله أعلم.

قوله ﷺ: (إن بالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى تسمعوا تأذين ابن أم مكتوم) فيه: جواز الأذان للصباح قبل طلوع الفجر. وفيه: جواز الأكل والشرب والجماع وسائر الأشياء إلى طلوع الفجر. وفيه جواز أذان الأعمى، قال أصحابنا: هو جائز، فإن كان معه بصير كابن أم مكتوم مع بلال فلا كراهة فيه، وإن لم يكن معه بصير كره للخوف من غلظه. وفيه استحباب أذنين للصباح أحدهما قبل الفجر، والآخر بعد طلوعه أول الطلوع. وفيه اعتماد صوت المؤذن، واستدل به مالك والمزني وسائر من يقبل شهادة الأعمى،

وأجاب الجمهور عن هذا بأن الشهادة يشترط فيها العلم ولا يحصل علم بالصوت لأن الأصوات تشتبه، وأما الأذان ووقت الصلاة فيكفي فيها الظن. وفيه دليل لجواز الأكل بعد النية، ولا تفسد نية الصوم بالأكل بعدها، لأن النبي ﷺ أباح الأكل إلى طلوع الفجر، ومعلوم أن النية لا تجوز بعد طلوع الفجر، فدل على أنها سابقة، وأن الأكل بعدها لا يضر، وهذا هو الصواب المشهور من مذهبنا ومذهب غيرنا.

وقال بعض أصحابنا: متى أكل بعد النية أو جامع فسدت، ووجب تجديدها، وإلا فلا يصح صومه، وهذا غلط صريح.

وفيه استحباب السحور وتأخيرها. وفيه اتخاذ مؤذنين للمسجد الكبير، قال أصحابنا: وإن دعت الحاجة جاز اتخاذ أكثر منهما، كما اتخذ عثمان أربعة، وإن احتاج إلى زيادة على أربعة فالأصح اتخاذهم بحسب الحاجة والمصلحة.

قوله: (ولم يكن بينهما إلا أن ينزل هذا ويرقى هذا) قال العلماء: معناه أن بلالاً كان يؤذن قبل الفجر، ويترى بعد أذانه للدعاء ونحوه، ثم يرقب الفجر فإذا قارب طلوعه نزل فأخبر ابن أم مكتوم فيتأهب ابن أم مكتوم بالطهارة وغيرها، ثم يرقى ويشترع في الأذان مع أول طلوع الفجر. والله أعلم.

قوله ﷺ: (لا يمنعن أحدًا منكم أذان بلال أو نداء بلال من سحوره فإنه يؤذن أو قال: ينادي ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم) فلفظة (قائمكم) منصوبة مفعول (يرجع) قال الله تعالى ﴿فإن رجعتك الله﴾ ومعناه أنه إنما يؤذن بليل ليعلمكم بأن الفجر ليس ببعيد، فيرد القائم المتجهج إلى راحته لينام غفوة ليصبح نشيطاً، أو يوتر إن لم يكن أوتر، أو يتأهب للصبح إن احتاج إلى طهارة أخرى، أو نحو ذلك من مصالحه المترتبة على علمه بقرب الصبح.

وقوله ﷺ: (ويوقظ نائمكم) أي ليتأهب للصبح أيضاً بفعل ما أراد من تهجد قليل، أو إيتار إن لم يكن أوتر، أو سحور إن أراد الصوم، أو اغتسال أو وضوء أو غير ذلك مما يحتاج إليه قبل الفجر.

قوله ﷺ: في صفة الفجر: (ليس أن يقول هكذا وهكذا وصوب يده ورفعها حتى يقول هكذا وفرج بين إصبعيه) وفي الرواية الأخرى: (إن الفجر ليس الذي يقول هكذا وجمع أصابعه ثم نكسها إلى الأرض ولكن الذي يقول هكذا ووضع المسبحة على المسبحة ومد يده) وفي الرواية الأخرى: (هو المعترض وليس بالمستطيل) وفي الرواية الأخرى: (لا يفرنكم من سحورك أذان بلال ولا بياض الأفق المستطيل هكذا حتى يستطير هكذا) قال الراوي: يعني معترضاً. في هذه الأحاديث بيان الفجر الذي يتعلق به الأحكام، وهو الفجر الثاني الصادق، (والمستطير) بالراء، وقد سبق في ترجمة الباب بيان الفجرين. وفيها أيضاً الإيضاح في البيان، والإشارة لزيادة البيان في

التعليم. والله أعلم.

قوله ﷺ: (لا يغرن أحدكم نداء بلال من السحور) ضبطناه بفتح السين وضمها فالمفتوح اسم للمأكول، والمضموم اسم للفعل، وكلاهما صحيح هنا.

* * *

(٩) باب فضل السحور وتأكيده استحبابه واستحباب تأخيرهِ وتَعْجِيلِ الفِطْرِ

٤٥ - (١٠٩٥) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنَا هُشَيْنٌ عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ ابْنِ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ قَتَادَةَ وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «تَسَحَّرُوا؛ فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَهًا». [ج: ١٩٢٣] .

٤٦ - (١٠٩٦) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ مُوسَى بْنِ عُثَيْمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي قَيْسٍ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْعَاصِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «فَضْلُ مَا بَيْنَ صَبَايِنَا وَصَبَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ، أَكْلُهُ السَّحَرُ».

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، جَمِيعًا عَنْ وَكِيعٍ وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ، أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ، كِلَاهُمَا عَنْ مُوسَى بْنِ عُثَيْمٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٧ - (١٠٩٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ هِشَامٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَسَحَّرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قُفِعْنَا إِلَى الصَّلَاةِ.

قُلْتُ: كَمْ كَانَ قَدْرُ مَا بَيْنَهُمَا؟ قَالَ: خَمْسِينَ آيَةً. [ج: ١٥٧٥]

(...) وَحَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ الْوَيْلِيِّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا هِشَامُ وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ غَامِرٍ، كِلَاهُمَا عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٤٨ - (١٠٩٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَارِثٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْفِطْرَ». [ج: ١٩٥٧]

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ كِلَاهُمَا عَنْ أَبِي حَارِثٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ

عنه عن النبي ﷺ . يمثله .

٤٩ - (١٠٩٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ . قَالَا : أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غُمَيْرٍ عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ ، قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَمَشْرُوقٌ عَلَى عَائِشَةَ . فَقُلْنَا : يَا أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ ! رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ . أَخَذَهُمَا يُعَجِّلُ الْإِفْطَارَ وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ . وَالْآخَرُ يُؤَخِّرُ الْإِفْطَارَ وَيُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ . قَالَتْ : أُبْهِمَا الَّذِي يُعَجِّلُ الْإِفْطَارَ وَيُعَجِّلُ الصَّلَاةَ ؟ قَالَ : قُلْنَا : عَبْدُ اللَّهِ (يَعْنِي ابْنَ مَسْعُودٍ) قَالَتْ : كَذَبَكَ كَانَ يَصْنَعُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ . زَادَ أَبُو كُرَيْبٍ . وَالْآخَرُ أَبُو مُوسَى .

٥٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ . أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ عُمَارَةَ عَنْ أَبِي عَطِيَّةَ . قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَمَشْرُوقٌ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا . فَقَالَ لَهَا مَشْرُوقٌ : رَجُلَانِ مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ . كِلَاهُمَا لَا يَأْلُو عَنِ الْخَيْرِ . أَخَذَهُمَا يُعَجِّلُ الْمَغْرِبَ وَالْإِفْطَارَ . وَالْآخَرُ يُؤَخِّرُ الْمَغْرِبَ وَالْإِفْطَارَ . فَقَالَتْ : مَنْ يُعَجِّلُ الْمَغْرِبَ وَالْإِفْطَارَ ؟ قَالَ : عَبْدُ اللَّهِ . فَقَالَتْ : هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ .

(بَابُ فَضْلِ الْمُشْرِقِ وَتَأْكُلِهِ اسْتِحْبَابِهِ وَاسْتِحْبَابِ تَأْخِيرِهِ وَتَفْصِيلِ الْفِطْرِ)

الشرح : قوله ﷺ : (تسحروا فإن في السحور بركة) روي بفتح السين من (السحور) وضمها وسبق قريباً بيانها . فيه : الحث على السحور ، وأجمع العلماء على استحبابه ، وأنه ليس بواجب ، وأما البركة التي فيه فظاهرة ؛ لأنه يقوي على الصيام ، وينشط له ، وتحصل بسببه الرغبة في الازدياد من الصيام ؛ لخفة المشقة فيه على المتسحر ، فهذا هو الصواب المعتمد في معناه ، وقيل : لأنه يتضمن الاستيقاظ والذكر والدعاء في ذلك الوقت الشريف ، وقت تنزل الرحمة ، وقبول الدعاء والاستغفار ، وربما توضعاً صاحبه وصلى ، أو أدام الاستيقاظ للذكر والدعاء والصلاة ، أو التأهب لها حتى يطلع الفجر .

قوله : (عن موسى بن علي) هو بضم العين على المشهور ، وقيل بفتحها . قوله ﷺ : (فصل ما بين صيامنا وصيام أهل الكتاب أكلة السحر) معناه : الفارق والمميز بين صيامنا وصيامهم السحور ؛ فإنهم لا يتسحرون ونحن يستحب لنا السحور ، وأكلة السحر هي السحور ، وهي بفتح الهمزة ، هكذا ضبطناه ، وهكذا ضبطه الجمهور ، وهو المشهور في روايات بلادنا ، وهي عبارة عن المرة الواحدة من الأكل كالغدوة والعشوة ، وإن كثر المأكول فيها . وأما (الأكلة) بالضم فهي اللقمة ، وادعى القاضي عياض أن الرواية فيه بالضم ، ولعله أراد رواية أهل بلادهم فيها بالضم ، قال . والصواب الفتح ؛ لأنه المقصود هنا . قوله : (تسحرونا مع رسول الله ﷺ) ثم قمنا إلى الصلاة قلت : كم بينهما قال :

خمسین آية) معناه: بينهما قدر قراءة خمسین آية، أو أن یقرأ خمسین. وفيه الحث على تأخیر السحور إلى قبيل الفجر.

قوله ﷺ: (لا يزال الناس بخير ما عجلوا الفطر) فيه الحث على تعجيله بعد تحقق غروب الشمس، ومعناه لا يزال أمر الأمة منتظماً وهم بخير ما داموا محافظين على هذه السنة، وإذا أخروه كان ذلك علامة على فساد يقعون فيه.

قوله: (لا يألوا عن الخير) أي لا يقصر عنه.

(١٠) باب بيان وقت انقضاء الصوم وخروج النهار

٥١ - (١١٠٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو كُرَيْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ. وَاتَّفَقُوا فِي اللَّفْظِ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ. وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: حَدَّثَنَا أَبِي. وَقَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ بْنِ عُزُوزَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ غَزَمَرٍ، عَنْ غَزَمَرِ بْنِ رَاضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ، وَأَذْبَرَ النَّهَارَ، وَغَابَتِ الشَّمْسُ، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ». [خ: ١٩٥٤]

لَمْ يَذْكُرِ ابْنُ نُمَيْرٍ «فَقَدْ».

٥٢ - (١١٠١) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ فِي سَفَرٍ وَمَضَانٍ. فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ قَالَ: «يَا فُلَانُ! انْزِلْ فَاجِدْ لَنَا» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ عَلَيْكَ نَهَارًا. قَالَ «انْزِلْ فَاجِدْ لَنَا» قَالَ: فَتَزَلَّ فَجَدَخَ. فَأَتَاهُ بِهِ. فَشَرِبَ الرَّبِّيُّ ﷺ. ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ: «إِذَا غَابَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَا هُنَا، وَجَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَا هُنَا، فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ». [خ: ١٩٤٩]

٥٣ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ وَعَبَادُ بْنُ الْعَوَامِ عَنْ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ. فَلَمَّا غَابَتِ الشَّمْسُ قَالَ لِرَجُلٍ: «انْزِلْ فَاجِدْ لَنَا» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! لَوْ أُمْسَيْتُ! قَالَ: «انْزِلْ فَاجِدْ لَنَا» قَالَ: إِنَّ عَلَيْنَا نَهَارًا. فَتَزَلَّ فَجَدَخَ لَهُ فَشَرِبَ. ثُمَّ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ اللَّيْلَ قَدْ أَقْبَلَ مِنْ هَا هُنَا (وَأَشَارَ بِيَدِهِ نَحْوَ الْمَشْرِقِ) فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ. حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ. قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سِرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنُومُوا

صَائِمٌ. فَلَمَّا غَرَبَتِ الشَّمْسُ قَالَ: «يَا فُلَانُ! انْزِلْ فَاجِدْ لَنَا» مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ مُشْهَرٍ وَعَبَادِ بْنِ الْعَوَّامِ.

٥٤ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ. أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ. أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ. كِلَاهُمَا عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى. ح. وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي أَوْفَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ ابْنِ مُشْهَرٍ وَعَبَادِ وَعَثِيدِ الْوَاجِدِ. وَلَيْسَ فِي حَدِيثِ أَحَدٍ مِنْهُمْ: فِي شَهْرِ رَمَضَانَ. وَلَا قَوْلُهُ «وَجَاءَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا» إِلَّا فِي رَوَايَةِ هُثَيْمٍ وَخَدَّه.

(بَابُ بَيَانِ زَوْتِ انْقِصَاءِ الصَّوْمِ وَخُرُوجِ النَّهَارِ)

الشرح: قوله ﷺ: (إذا أقبل الليل وأدبر النهار وغابت الشمس فقد أفطر الصائم) معناه: انقضى صومه وتم، ولا يوصف الآن بأنه صائم، فإن بغروب الشمس خرج النهار ودخل الليل، والليل ليس محلاً للصوم.

وقوله ﷺ: (أقبل الليل وأدبر النهار وغربت الشمس) قال العلماء: كل واحد من هذه الثلاثة يتضمن الآخرين ويلازمهما، وإنما جمع بينها؛ لأنه قد يكون في واحد ونحوه بحيث لا يشاهد غروب الشمس، فيعتمد إقبال الظلام وإدبار الضياء. والله أعلم.

قوله ﷺ: (انزل فاجدح لنا؛ فنزل فجدهج) هو بجيم ثم حاء مهملة، وهو خلط الشيء بغيره، والمراد هنا خلط السويق بالماء وتحريكه حتى يستوي و (المجدح) بكسر الميم عودٌ مجنح الرأس. ليساط به الأشربة، وقد يكون له ثلاث شعب.

قوله: (كنا مع رسول الله ﷺ في سفر فلما غابت الشمس قال لرجل: انزل فاجدح لنا فقال: يا رسول الله لو أمسيت، فقال: انزل فاجدح لنا قال إن علينا نهارة فنزل فجدهج فشرب ثم قال: إذا رأيتم الليل... إلى آخره) معنى الحديث. أن رسول الله ﷺ وأصحابه كانوا صيائماً، وكان ذلك في شهر رمضان، كما صرح به في رواية يحيى بن يحيى: (فلما غربت الشمس أمره النبي ﷺ بالجدح ليفطروا) فرأى المخاطب آثار الضياء والحمرة التي بعد غروب الشمس فظن أن الفطر لا يحل إلا بعد ذهاب ذلك، واحتمل عنده أن النبي ﷺ لم يرها. فأراد تذكيره وإعلامه بذلك، ويؤيد هذا قوله (إن عليك نهارة) لتوهمه أن ذلك الضوء من النهار الذي يجب صومه، وهو معنى (لو أمسيت) أي تأخرت حتى يدخل المساء، وتكريره المراجعة لغلبة اعتقاده على أن ذلك نهار يحرم فيه الأكل مع تجويزه أن النبي ﷺ لم ينظر إلى ذلك الضوء نظراً تاماً، فقصده زيادة الإعلام ببقاء الضوء. وفي هذا الحديث: جواز الصوم في السفر، وتفضيله

على الفطر لمن لا تلحقه بالصوم مشقة ظاهرة. وفيه: بيان انقضاء الصوم بمجرد غروب الشمس واستحباب تعجيل الفطر، وتذكير العالم ما يخاف أن يكون نسيه، وأن الفطر على التمر ليس بواجب، وإنما هو مستحب لو تركه جاز، وأن الأفضل بعده الفطر على الماء، وقد جاء هذا الترتيب في الحديث الآخر في سنن أبي داود وغيره في الأمر بالفطر على تمر، فإن لم يجد فعلى الماء فإنه طهور.

(١١) بَابُ التَّهْنِئَةِ عَنِ الْوَصَالِ فِي الصَّوْمِ

٥٥ - (١١٠٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْوَصَالِ. قَالُوا: إِنَّكَ تُوَصِّلُ. قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ. إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْقَى» [ج: ١٩٦٢]

٥٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاصَلَ فِي رَمَضَانَ. فَوَاصَلَ النَّاسُ. فَتَهَاَهُمْ. قِيلَ لَهُ: أَنْتَ تُوَصِّلُ؟ قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ مِثْلَكُمْ. إِنِّي أَطْعَمُ وَأَسْقَى».

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ. حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي، عَنْ أَبِي بَرْ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. وَلَمْ يَقُلْ: فِي رَمَضَانَ.

٥٧ - (١١٠٣) حَدَّثَنِي خُزَيْمَةُ بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ. فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ: فَإِنَّكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! تُوَصِّلُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَنْتُمْ مِثْلِي؟ إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي».

فَلَمَّا أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا عَنِ الْوَصَالِ وَاصَلَ بِهِمْ يَوْمًا ثُمَّ يَوْمًا. ثُمَّ رَأَوْا الْهَيْلَالَ. فَقَالَ: «لَوْ تَأَخَّرَ الْهَيْلَالَ لَرَدَدْتُكُمْ» كَأَلْمَنَ كُلِّ لَهُمْ جِئْنَ أَبَوْا أَنْ يَنْتَهُوا. [ج: ١٩٦٥]

٥٨ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ. قَالَ زُهَيْرُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عُمَارَةَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّا كُنْمْ وَالْوَصَالِ» قَالُوا: فَإِنَّكَ تُوَصِّلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «إِنَّكُمْ لَسْتُمْ فِي ذَلِكَ مِثْلِي. إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي فَاتَّكَلَفُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا يُطِيقُونَ» [ج: ١٩٦٦]

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ عَنْ أَبِي الرُّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي

هُزِرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَاكْلُوا مَا لَكُمْ بِهِ طَاقَةً».
(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي
هُزِرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْوَصَالِ. بِمِثْلِ حَدِيثِ عُمَارَةَ عَنْ
أَبِي زُرْعَةَ.

٥٩ - (١١٠٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ. حَدَّثَنَا
سُلَيْمَانُ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِي
رَمَضَانَ. فَيَجُثُّ فُقُوتًا إِلَى جَنْبِهِ. وَجَاءَ رَجُلٌ آخِرُ فَقَامَ أَيْضًا. حَتَّى كُنَّا رَهْطًا. فَلَمَّا
حَسَّ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّا خَلْفُهُ، جَعَلَ يَتَجَوَّزُ فِي الصَّلَاةِ. ثُمَّ دَخَلَ رَحْلَهُ فَصَلَّى صَلَاةً لَا
يُصَلِّيهَا عِنْدَنَا. قَالَ: قُلْنَا لَهُ، جِئْنَا أَصْبَحْنَا؟ أَقْطَلْتَ لَنَا اللَّيْلَةَ؟ قَالَ: فَقَالَ: «نَعَمْ ذَاكَ
الَّذِي حَمَلَنِي عَلَى الَّذِي صَنَعْتُ».

قَالَ: فَأَخَذَ يُوَاصِلُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَذَلِكَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ. فَأَخَذَ رَجَالٌ مِنْ أَصْحَابِهِ
يُوَاصِلُونَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا بَالُ رَجَالٍ يُوَاصِلُونَ! إِنَّكُمْ لَسْتُمْ مِثْلِي. أَمَا وَاللَّهِ! لَوْ
تَمَادَّ لِي الشَّهْرُ لَوَاصِلْتُ وَصَالًا، يَدْعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمُّقَهُمْ».

٦٠ - (...) حَدَّثَنَا عَاصِمُ بْنُ النَّضْرِ التَّيْمِيُّ. حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ)
حَدَّثَنَا حَمِيدٌ عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: وَاصِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَوَّلِ
شَهْرِ رَمَضَانَ. فَوَاصِلَ نَاسٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ. فَبَلَغَهُ ذَلِكَ. فَقَالَ: «لَوْ مَدَّ لَنَا الشَّهْرُ
لَوَاصِلْنَا وَصَالًا يَدْعُ الْمُتَعَمِّقُونَ تَعَمُّقَهُمْ. إِنَّكُمْ لَسْتُمْ مِثْلِي. (أَوْ قَالَ): إِنِّي لَسْتُ
مِثْلَكُمْ. إِنِّي أَظَلُّ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي».

[خ: ٧٢٤١]

٦١ - (١١٠٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ
قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ
اللَّهُ عَنْهَا؛ قَالَتْ: نَهَاهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْوَصَالِ رَحْمَةً لَهُمْ. فَقَالُوا: إِنَّكَ تَوَاصِلٌ. قَالَ:
«إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ. إِنِّي يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي».

[خ: ١٩٦٤]

(بَابُ التَّهْنِئَةِ عَنِ الْوَصَالِ فِي الصَّوْمِ)

الشرح: اتفق أصحابنا على النهي عن الوصال وهو صوم يومين فصاعدًا من غير أكل
أو شرب بينهما ونص الشافعي وأصحابنا على كراهته، ولهم في هذه الكراهة وجهان

أصحهما: أنها كراهة تحريم. والثاني: كراهة تنزيه، وبالنهي عنه قال جمهور العلماء، وقال القاضي عياض: اختلف العلماء في أحاديث الوصال، فقليل: النهي عنه رحمة وتخفيف، فمن قدر فلا حرج، وقد واصل جماعة من السلف الأيام، قال: وأجازته ابن وهب وأحمد وإسحاق إلى السحر، ثم حكى عن الأكثرين كراهته، وقال الخطابي وغيره من أصحابنا: الوصال من الخصائص التي أبيحت لرسول الله ﷺ، وحرمت على الأمة، واحتج لمن أباحه بقوله في بعض طرق مسلم: نهاهم عن الوصال رحمة لهم، وفي بعضها لما أبوا أن ينتهوا واصل بهم يوماً ثم يوماً ثم رأوا الهلال، فقال: (لو تأخر الهلال لزدتكم) وفي بعضها: (لو مد لنا الشهر لواصلنا وصلاً يدع المتعمقون تعمقهم). واحتج الجمهور بعموم النهي، وقوله ﷺ (لا تواصلوا). وأجابوا على قوله: (رحمة) بأنه لا يمنع ذلك كونه منهيًا عنه للتحريم، وسبب تحريمه: الشفقة عليهم، لئلا يتكلفوا ما يشق عليهم، وأما الوصال بهم يوماً ثم يوماً فاحتمل للمصلحة في تأكيد زجرهم، وبيان الحكمة في نهيه، والمفسدة المترتبة على الوصال وهي الملل من العبادة، والتعرض للتقصير في بعض وظائف الدين من إتمام الصلاة بخشوعها وأذكارها وآدابها، وملازمة الأذكار وسائر الوظائف المشروعة في نهاره وليله. والله أعلم.

قوله ﷺ (إني أبيت يطعمني ربي ويسقيني) معناه: يجعل الله تعالى في قوة الطعام الشارب، وقيل: هو على ظاهره، وأنه يطعم من طعام الجنة كرامة له، والصحيح الأول؛ لأنه لو أكل حقيقة لم يكن مواصلاً، ومما يوضح هذا التأويل ويقطع كل نزاع.

قوله ﷺ في الرواية التي بعد هذا: (إني أظل يطعمني ربي ويسقيني) ولفظة (ظل) لا يكون إلا في النهار، كما سنوضحه قريباً - إن شاء الله تعالى - ولا يجوز الأكل الحقيقي في النهار بلا شك. والله أعلم.

قوله ﷺ (فاكلفوا من الأعمال ما تطيقون) هو بفتح اللام، ومعناه: خذوا وتحملوا. قوله: (فلما حس النبي ﷺ أننا خلفه جعل يتجوز في الصلاة، ثم دخل رحله) هكذا هو في جميع النسخ (حس) بغير ألف، ويقع في طرق بعض النسخ (أحس) بالألف، وهذا هو الفصحح الذي جاء به القرآن، وأما (حس) بحذف الألف فلفظة قليلة، وهذه الرواية تصح على هذه اللغة.

وقوله: (يتجوز) أي يخفف ويقتصر على الجائز المجزي مع بعض المندوبات، والتجوز هنا للمصلحة.

وقوله: (دخل رحله) أي منزله قال الأزهرى: رحل الرجل عند العرب: منزله، سواء كان من حجر أو مدر أو وبر أو شعر وغيرها. قوله ﷺ (أما والله لو تماد لي الشهر) هكذا هو في معظم الأصول، وفي بعضها (تمادى) وكلاهما صحيح، وهو بمعنى (مد) في الرواية الأخرى. قوله ﷺ (يدع المتعمقون تعمقهم) هم المشددون في الأمور

المجاوزون الحدود في قول أو فعل.

قوله في حديث عاصم بن النضر: (واصل رسول الله ﷺ في أول شهر رمضان) كذا هو في كل النسخ ببلاذنا، وكذا نقله القاضي عن أكثر النسخ قال: وهو وهم من الراوي، وصوابه (آخر شهر رمضان)، وكذا رواه بعض رواة صحيح مسلم، وهو الموافق للحديث الذي قبله، ولباقي الأحاديث. قوله ﷺ: (إني أظلم يطعمني ربي ويسقيني) قال أهل اللغة: يقال: ظل يفعل كذا إذا عمله في النهار دون الليل، وبات يفعل كذا إذا عمله في الليل، ومنه قول عنترة: *

ولقد أبيت على الطوى وأظله

أي أظلم عليه، فيستفاد من هذه الرواية دلالة للمذهب الصحيح الذي قدمناه في تأويل (أبيت يطعمني ربي)؛ لأن ظل لا يكون إلا في النهار، ولا يجوز أن يكون أكلاً حقيقياً في النهار. والله أعلم.

* * *

(١٢) باب بيان أن القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته

٦٢ - (١١٠٦) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ هِشَامِ بْنِ غَزْوَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبِلُ إِحْدَى نِسَائِهِ وَهُوَ صَائِمٌ. ثُمَّ تَضَحَّكَ. [خ: ١٩٢٨]

٦٣ - (...) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ. قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. قَالَ: فُلْتُ لِعَبِيدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ: أَسَمِعْتَ أَبَاكَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْبِلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ؟ فَسَكَتَ سَاعَةً. ثُمَّ قَالَ: نَعَمْ.

٦٤ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ غُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبِلُنِي وَهُوَ صَائِمٌ. وَأَيْكُمْ يَمْلِكُ إِزْمَهُ كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْلِكُ إِزْمَهُ؟

٦٥ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ وَعَلْقَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. حَدَّثَنَا شُجَاعُ بْنُ مَخْلَدٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي زَائِدَةَ. حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ مَشْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبِلُ وَهُوَ صَائِمٌ. وَيُبَايِسُ وَهُوَ صَائِمٌ. وَلَكِنَّهُ

أَمْلَكُكُمْ لِإِزْبِهِ. [خ: ١٩٢٧]

٦٦ - (...) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ مِثْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْبَلُ. وَهُوَ صَائِمٌ وَكَانَ أَمْلَكُكُمْ لِإِزْبِهِ.

٦٧ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مِثْصُورٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُبَايِسُ وَهُوَ صَائِمٌ.

٦٨ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ. قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَوْنٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَمَشْرُوقٌ إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. فَقُلْنَا لَهَا: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُبَايِسُ وَهُوَ صَائِمٌ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. وَلَكِنَّهُ كَانَ أَمْلَكُكُمْ لِإِزْبِهِ (أَوْ مِنْ أَمْلَكُكُمْ لِإِزْبِهِ). شَكَ أَبُو عَاصِمٍ.

(...) وَحَدَّثَنِيهِ يَعْقُوبُ بْنُ الدُّورِيِّ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ ابْنِ عَوْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ وَمَشْرُوقٍ؛ أَنَّهُمَا دَخَلَا عَلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ لَيْشَأَلَانِيهَا. فَذَكَرَ نَحْوَهُ.

٦٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى. حَدَّثَنَا شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ عَائِشَةَ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَقْبَلُهَا وَهُوَ صَائِمٌ.

(...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بَشْرِ الْحَرِيرِيُّ. حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ (يَغْنِي ابْنَ سَلَامٍ) عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ) عَنْ زِيَادِ بْنِ عِلَاقَةَ، عَنْ عُمَرَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ فِي شَهْرِ الصَّوْمِ.

٧١ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا بِهِزُ بْنُ أَسَدٍ. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ النَّهْسَلِيِّ. حَدَّثَنَا زِيَادُ بْنُ عِلَاقَةَ عَنْ عُمَرَ بْنِ مَيْمُونٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْبَلُ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ صَائِمٌ.

٧٢ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ.

٧٣ - (١١٠٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ سُتَيْرِ ابْنِ شَكْلٍ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُقْبَلُ وَهُوَ صَائِمٌ. (...)) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْرَائِيُّ. حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ جَرِيرٍ. كِلَاهُمَا عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ سُتَيْرِ بْنِ شَكْلٍ، عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ.

٧٤ - (١١٠٨) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي عَمْرُو (وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ) عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ الْحَمِيرِيِّ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ أَبِي سَلَمَةَ؛ أَنَّهُ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيْقَبِلُ الصَّائِمُ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «سَلْ هَذِهِ» (لَأَمْ سَلَمَةَ) فَأَخْبَرَتْهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَصْنَعُ ذَلِكَ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَتَّقَاكُمْ لِلَّهِ، وَأَخْشَاكُمْ لَهُ».

(بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْقِبْلَةَ نَبِيُّ الصَّوْمِ لَيْسَتْ مُعَرَّنَةً عَلَى مَنْ لَمْ تَحْرُكْ شَهْوَتُهُ)

قال الشافعي والأصحاب: القبلة في الصوم ليست محرمة على من لم تحرك شهوته، لكن الأولى له تركها، ولا يقال: إنها مكروهة له، وإنما قالوا: إنها خلاف الأولى في حقه، مع ثبوت أن النبي ﷺ كان يفعلها؛ لأنه ﷺ كان يؤمن في حقه مجاوزة حد القبلة، ويخاف على غيره مجاوزتها، كما قالت عائشة: (كان أملككم لإربه) وأما من حركت شهوته فهي حرام في حقه على الأصح عند أصحابنا، وقيل: مكروهة كراهة تنزيه.

قال القاضي: قد قال بإباحتها للصائم مطلقاً جماعة من الصحابة والتابعين وأحمد وإسحاق وداود، وكرهها على الإطلاق مالك، وقال ابن عباس وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي والشافعي: تكره للشاب دون الشيخ الكبير، وهي رواية عن مالك، وروى ابن وهب عن مالك - رحمه الله - إباحتها في صوم النفل دون الفرض، ولا خلاف أنها لا تبطل الصوم إلا أن ينزل المني بالقبلة، واحتجوا له بالحديث المشهور في السنن، وهو

قوله ﷺ: «أرأيت لو تمضمضت» ومعنى الحديث: أن المضمضة مقدمة الشرب، وقد علمتم أنها لا تفطر، وكذا القبلة مقدمة للجماع، فلا تفطر. وحكى الخطابي وغيره عن ابن مسعود وسعيد بن المسيب: أن من قبل قضى يوماً مكان يوم القبلة.

قوله: (عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يقبل إحدى نسائه وهو صائم، ثم تضحك) قال القاضي: قيل: يحتمل ضحكها التعجب ممن خالف في هذا، وقيل: التعجب من نفسها حيث جاءت بمثل هذا الحديث الذي يستحي من ذكره، لا سيما حديث المرأة به عن نفسها للرجال، لكنها اضطرت إلى ذكره لتبلغ الحديث والعلم فتتعجب من ضرورة الحال المضطرة لها إلى ذلك، وقيل: ضحكت سروراً بتذكر مكانها من النبي ﷺ وحالها معه وملاطفته لها. قال القاضي: ويحتمل أنها ضحكت تنبيهاً على أنها صاحبة القصة ليكون أبلغ في الثقة بحديثها.

قوله: (فسكت ساعة) أي ليتذكر. قولها: (وأياكم يملك إربه كما كان رسول الله ﷺ يملك إربه). هذه اللفظة رووها على وجهين: أشهرهما رواية الأكثرين: (إربه) بكسر الهمزة وإسكان الراء، وكذا نقله الخطابي والقاضي عن رواية الأكثرين، والثاني: بفتح الهمزة والراء، ومعناه بالكسر الوطر والحاجة، وكذا، بالفتح ولكنه يطلق المفتوح أيضاً على العضو قال الخطابي في معالم السنن: هذه اللفظة تروى على وجهين الفتح، والكسر، قال: ومعناها واحد، وهو حاجة النفس ووطرها، يقال: لفلان على فلان إرب وإربة وإربة ومأربة، أي حاجة، قال: والإرب - أيضاً - العضو. قال العلماء: معنى كلام عائشة رضي الله عنها: أنه ينبغي لكم الاحتراز عن القبلة، ولا تنزهوا من أنفسكم أنكم مثل النبي ﷺ في استباحتها؛ لأنه يملك نفسه، ويأمن الوقوع في قبله يتولد منها إنزال أو شهوة أو هيجان نفس ونحو ذلك، وأنتم لا تأمنون ذلك، فطريقكم الانكفاف عنها. وفيه جواز الإخبار عن مثل هذا مما يجري بين الزوجين على الجملة للضرورة، وأما في غير حال الضرورة فمنهي عنه.

قولها: (كان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم ويباشر وهو صائم) معنى المباشرة هنا: اللمس باليد، وهو من التقاء البشريتين.

قوله: (دخل على عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ليسألانها) كذا هو في كثير من الأصول (ليسألانها) باللام والنون، وهي لغة قليلة، وفي كثير من الأصول (يسألانها) بحذف اللام وهذا واضح، وهو الجاري على المشهور في العربية.

قوله: (حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا الحسن بن موسى حدثنا شيبان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن عروة بن الزبير أخبره أن عائشة أم المؤمنين أخبرته) هذا الإسناد فيه أربعة تابعون بعضهم عن بعض، وهم يحيى وأبو سلمة وعمر وعروة رضي الله عنهم.

قوله: (حدثنا يحيى بن بشر الحريري) هو بفتح الحاء المهملة.

قوله: (عن زياد بن علاقة) هو بكسر العين المهملة وبالقاف.

قولها: (يقبل في شهر الصوم) يعني في حال الصيام.

قوله: (عن شتير بن شكل) أما (شتير) فبشين معجمة مضمومة ثم مثناة من فوق مفتوحة، وأما (شكل) فبشين معجمة ثم كاف مفتوحتين، ومنهم من سكن الكاف، والمشهور فتحها.

قوله: (يا رسول الله قد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر !! فقال له رسول الله ﷺ: أما والله إنني لأتقاكم لله وأشدكم خشية له) سبب قول هذا القائل: قد غفر الله لك، أنه ظن أن جواز التقبيل للصائم من خصائص رسول الله ﷺ، وأنه لا حرج عليه فيما يفعل؛ لأنه مغفور له، فأنكر عليه ﷺ هذا وقال: أنا أتقاكم لله تعالى، وأشدكم خشية، فكيف تظنون بي أو تجوزون علي ارتكاب منهي عنه ونحوه، وقد جاء في هذا الحديث في غير مسلم أن النبي ﷺ غضب حين قال القائل هذا القول، وجاء في الموطأ فيه يحل الله لرسوله ما شاء. والله أعلم.

(١٣) باب صحة صوم من طلع عليه الفجر وهو جنب

٧٥ - (١١٠٩) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَزَّاقِ بْنُ هَمَّامٍ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يَقُولُ فِي قَصَصِهِ: مَنْ أَذْرَكَ الْفَجْرَ جُنُبًا فَلَا يَصُومُ. فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْحَارِثِ (لَأَبِيهِ) فَأَنْكَرَ ذَلِكَ. فَأَنْطَلَقَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ وَأَنْطَلَقْتُ مَعَهُ. حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. فَسَأَلَهُمَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَنْ ذَلِكَ. قَالَ: فَكَلَّمَاهُمَا قَالَتْ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ غَيْرِ حُلُمٍ ثُمَّ يَصُومُ. قَالَ: فَأَنْطَلَقْنَا حَتَّى دَخَلْنَا عَلَى مَرْوَانَ. فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ. فَقَالَ مَرْوَانُ: عَزَمْتُ عَلَيْكَ إِلَّا مَا ذَهَبَتْ إِلَى أَبِي هُرَيْرَةَ فَرَدَدْتُ عَلَيْهِ مَا يَقُولُ. قَالَ: فَجِئْنَا أَبَا هُرَيْرَةَ. وَأَبُو بَكْرٍ حَاضِرُ ذَلِكَ كُلِّهِ. قَالَ: فَذَكَرَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَهْمَا قَالَتَاهُ لَكَ؟ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: هُمَا أَعْلَمُ.

ثُمَّ رَدَّ أَبُو هُرَيْرَةَ مَا كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ إِلَى الْفَضْلِ بْنِ الْعَبَّاسِ. فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: سَمِعْتُ ذَلِكَ مِنَ الْفَضْلِ. وَلَمْ أَسْمَعْهُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: فَرَجَعَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَمَّا كَانَ يَقُولُ فِي ذَلِكَ.

قُلْتُ لِعَبِيدِ الْمَلِكِ: أَقَالَتَا: فِي رَمَضَانَ؟ قَالَ كَذَلِكَ. كَانَ يُضْبِحُ جُنُبًا مِنْ غَيْرِ حُلُمٍ
ثُمَّ يَصُومُ. [خ: ١٩٢٦، ١٩٢٥]

٧٦ - (...) وَحَدَّثَنِي حَوْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ
شِهَابٍ، عَنْ غُرْوَةَ بْنِ الرَّبِيعِ وَأَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ
قَالَتْ: قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُذَرِّكُهُ الْفَجْرُ فِي رَمَضَانَ وَهُوَ جُنُبٌ، مِنْ غَيْرِ حُلُمٍ
فَيَغْتَسِلُ وَيَصُومُ.

٧٧ - (...) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ. حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي غَفَرُ
(وَهُوَ ابْنُ الْخَارِثِ) عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ الْجُمَيْيِّ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ حَدَّثَهُ؛
أَنَّ مَرْوَانَ أَرْسَلَهُ إِلَى أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، يَسْأَلُ عَنِ الرَّجُلِ يُضْبِحُ جُنُبًا. أَيَصُومُ؟
فَقَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُضْبِحُ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ، لَا مِنْ حُلُمٍ، ثُمَّ لَا يَفْطِرُ وَلَا
يَقْضِي.

٧٨ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ رَبِّهِ ابْنِ
سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْخَارِثِ بْنِ هِشَامٍ، عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ،
زَوْجَتِي النَّبِيِّ ﷺ؛ أَنَّهُمَا قَالَتَا: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيُضْبِحُ جُنُبًا مِنْ جَمَاعٍ، غَيْرِ
اِخْتِلَامٍ، فِي رَمَضَانَ، ثُمَّ يَصُومُ.

٧٩ - (١١١٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي ثَابِتٍ وَفُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ. قَالَ ابْنُ أَبِي ثَابِتٍ: حَدَّثَنَا
إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (وَهُوَ ابْنُ مَعْمَرٍ) عَنْ حَزْمِ
الْأَنْصَارِيِّ أَبُو طَوْلَةَ أَنَّ أَبَا يُونُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ أَخْبَرَهُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّ
رَجُلًا جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ يَسْتَفْتِيهِ، وَهِيَ تَسْمَعُ مِنْ وَرَاءِ الْبَابِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ!
تُذَرِّكُنِي الصَّلَاةَ وَأَنَا جُنُبٌ. فَأَنَاصُومُ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَأَنَا تُذَرِّكُنِي الصَّلَاةَ وَأَنَا
جُنُبٌ. فَأَنَاصُومُ؟ فَقَالَ: لَسْتُ بِمُتَلَتًا. يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ
وَمَا تَأَخَّرَ. فَقَالَ: «وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَغْسَاكُمُ لِلَّهِ، وَأَعْلَمَكُمُ بِمَا أَتَقِي».

٨٠ - (١١٠٩) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ عُثْمَانَ الثَّوْفَلِيُّ. حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ. حَدَّثَنَا ابْنُ
جُرَيْجٍ. أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ؛ أَنَّهُ سَأَلَ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا: عَنِ الرَّجُلِ يُضْبِحُ جُنُبًا. أَيَصُومُ؟ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُضْبِحُ جُنُبًا، مِنْ

غَيْرِ اخْتِلَامٍ، ثُمَّ يَصُومُ.

(بَابُ صِيَةِ صَوْمٍ مَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ وَهُوَ جُنُبٌ)

الشرح: قوله: (أخبرني عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي بكر قال: سمعت أبا هريرة يقول في قصصه: من أدركه الفجر جنباً فلا يصم، قال: فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث لأبيه؛ فأنكر ذلك، فانطلق عبد الرحمن وانطلقت معه حتى دخلنا على عائشة وأم سلمة، فسألتهما عبد الرحمن... إلى آخره) هكذا هو في جميع النسخ (فذكرت ذلك لعبد الرحمن بن الحارث لأبيه) وهو صحيح مليح، ومعناه: ذكره أبو بكر لأبيه عبد الرحمن، فقوله: (لأبيه) بدل من عبد الرحمن بإعادة حرف الجر، قال القاضي: ووقع في رواية ابن مهران (فذكر عبد الرحمن لأبيه) وهذا غلط فاحش؛ لأنه تصريح بأن الحارث والد عبد الرحمن هو المخاطب بذلك وهو باطل؛ لأن هذه القصة كانت في ولاية مروان على المدينة في خلافة معاوية، والحارث توفي في طاعون عمواس في خلافة عمر ابن الخطاب رضي الله عنه سنة ثمان عشرة. والله أعلم.

قوله: (عن أبي هريرة أنه قال: من أدركه الفجر جنباً فلا يصم) ثم ذكر أنه حين بلغه قول عائشة وأم سلمة أن رسول الله ﷺ كان يصبح جنباً ويتم صومه، رجع أبو هريرة عن قوله مع أنه كان رواه عن الفضل عن النبي ﷺ، فلعل سبب رجوعه أنه تعارض عنده الحديثان فجمع بينهما، وتأول أحدهما وهو قوله: (من أدركه الفجر جنباً فلا يصم)، وفي رواية مالك: (أفطر) فتأوله على ما سنذكره من الأوجه في تأويله - إن شاء الله تعالى - فلما ثبت عنده أن حديث عائشة وأم سلمة على ظاهره وهذا متأول رجع عنه، وكان حديث عائشة وأم سلمة أولى بالاعتماد؛ لأنهما أعلم بمثل هذا من غيرهما، ولأنه موافق للقرآن، فإن الله تعالى أباح الأكل والمباشرة إلى طلوع الفجر، قال الله تعالى: ﴿فَالآنَ بَاشِرُوهنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ والمراد بالمباشرة: الجماع، ولهذا قال الله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ ومعلوم أنه إذا جاز الجماع إلى طلوع الفجر لزم منه أن يصبح جنباً، ويصح صومه؛ لقوله تعالى: ﴿أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ وإذا دل القرآن وفعل رسول الله ﷺ على جواز الصوم لمن أصبح جنباً؛ وجب الجواب عن حديث أبي هريرة عن الفضل عن النبي ﷺ، وجوابه من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه إرشاد إلى الأفضل، فالأفضل أن يغتسل قبل الفجر، فلو خالف جاز، وهذا مذهب أصحابنا، وجوابهم عن الحديث. فإن قيل: كيف يكون الاغتسال قبل الفجر أفضل، وقد ثبت عن النبي ﷺ خلافه؟ فالجواب: أنه ﷺ؛ فعلة لبيان الجواز، ويكون في حقه حينئذٍ أفضل؛ لأنه يتضمن البيان للناس، وهو مأثور بالبيان، وهذا كما توضحاً مرة

مرة في بعض الأوقات بيئاً للجواز، ومعلوم أن الثلاث أفضل، وهو الذي واظب عليه، وتظاهرت به الأحاديث. وطاف على البعير لبيان الجواز، ومعلوم أن الطواف ساعياً أفضل، وهو الذي تكرر منه ﷺ، ونظائره كثيرة.

والجواب الثاني: لعله محمول على من أدركه الفجر مجامعاً فاستدام بعد طلوع الفجر عالماً، فإنه يفطر ولا صوم له.

والثالث: جواب ابن المنذر فيما رواه عن البيهقي أن حديث أبي هريرة منسوخ، وأنه كان في أول الأمر حين كان الجماع محرماً في الليل بعد النوم، كما كان الطعام والشراب محرماً ثم نسخ ذلك، ولم يعلمه أبو هريرة، فكان يفتي بما علمه حتى بلغه الناسخ فرجع إليه، قال ابن المنذر: هذا أحسن ما سمعت فيه. والله أعلم.

قولها: (يصبح جنباً من غير حلم) هو بضم الحاء وبضم اللام وإسكانها. وفيه دليل لمن يقول بجواز الاحتلام على الأنبياء، وفيه خلاف قدمناه، الأشهر امتناعه، قالوا: لأنه من تلاعب الشيطان، وهم منزّهون عنه، ويتأولون هذا الحديث على أن المراد يصبح جنباً من جماع، ولا يجنب من احتلام؛ لامتناعه منه، ويكون قريباً من معنى قول الله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ ومعلوم أن قتلهم لا يكون بحق، قوله: (عزمت عليك إلا ما ذهبت إلى أبي هريرة) أي أمرتك أمراً جازماً عزيمة محتمة، وأمر ولاية الأمور تجب طاعته في غير معصية.

قوله: (فرد أبو هريرة ما كان يقول في ذلك إلى الفضل بن العباس) فقال أبو هريرة: سميت ذلك من الفضل، وفي رواية النسائي قال أبو هريرة: «أخبرني أسامة بن زيد» وفي رواية «أخبرني فلان وفلان» فيحمل على أنه سمعه من الفضل وأسامة. أما حكم المسألة: فقد أجمع أهل هذه الأمصار على صحة صوم الجنب، سواء كان من احتلام أو جماع، وبه قال جماهير الصحابة والتابعين، وحكي عن الحسن بن صالح إبطاله، وكان عليه أبو هريرة، والصحيح أنه رجع عنه كما صرح به هنا في رواية مسلم، وقيل: لم يرجع عنه، وليس بشيء. وحكي عن طاووس وعروة والنخعي: إن علم بجنبته لم يصح، وإلا فيصح، وحكي مثله عن أبي هريرة، وحكى أيضاً عن الحسن البصري والنخعي: أنه يجزيه في صوم التطوع دون الفرض، وحكي عن سالم بن عبد الله والحسن البصري والحسن بن صالح: يصومه ويقضيه، ثم ارتفع هذا الخلاف وأجمع العلماء بعد هؤلاء على صحته كما قدمناه، وفي صحة الإجماع بعد الخلاف خلاف مشهور لأهل الأصول، وحديث عائشة وأم سلمة حجة على كل مخالف. والله أعلم.

وإذا انقطع دم الحائض والنفساء في الليل ثم طلع الفجر قبل اغتسلهما صح صومهما، ووجب عليهما إتمامه، سواء تركت الغسل عمداً أو سهواً بعذر أم بغيره، كالجنب. هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة، إلا ما حكي عن بعض السلف مما لا نعلم صح عنه أم لا.

قوله: (أبو طوالة) هو بضم الطاء المهملة.

(١٤) بَابُ تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الْجَمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ عَلَى الصَّائِمِ وَوُجُوبِ الْكَفَّارَةِ الْكُبْرَى فِيهِ وَبَيَانِهَا وَأَنَّهَا تَحِبُّ عَلَى الْمُوسِرِ وَالْمُعْسِرِ وَتَثْبُتُ فِي ذِمَّةِ الْمُعْسِرِ حَتَّى يَسْتَطِيعَ

٨١ - (١١١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ نُمَيْرٍ. كُلُّهُمْ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ: هَلَكْتُ. يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «وَمَا أَهْلَكَ؟» قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ. قَالَ: «هَلْ تَجِدُ مَا تُغْنِي رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَسْتَطِيعُ أَنْ تَصُومَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَهَلْ تَجِدُ مَا تُطْعِمُ سِتِينَ مَسْكِينًا؟» قَالَ: لَا. قَالَ: ثُمَّ جَلَسَ. فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ. فَقَالَ: «تَصَدَّقْ بِهَذَا» قَالَ: أَفَقَرُ مِنَّا؟ فَمَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا أَهْلٌ يَبِيتُ أَخَوَجَ إِلَيْهِ مِنَّا. فَصَحَّكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أُنْيَابُهُ. ثُمَّ قَالَ: «اذْهَبْ فَأَطْعِمَهُ أَهْلَكَ». [ج: ١٩٣٧]

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنصُورٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. مِثْلَ رِوَايَةِ ابْنِ عُيَيْنَةَ. وَقَالَ: بِعَرَقٍ فِيهِ تَمْرٌ. وَهُوَ الزُّبَيْلُ. وَلَمْ يَذْكُرْ: فَصَحَّكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ أُنْيَابُهُ.

٨٢ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ زُهَيْرٍ. قَالَا أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ. ح. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا وَقَعَ بِامْرَأَتِهِ فِي رَمَضَانَ. فَاسْتَفْتَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ. فَقَالَ: «هَلْ تَجِدُ رَقَبَةً؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «وَهَلْ تَسْتَطِيعُ صِيَامَ شَهْرَيْنِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَأَطْعِمْ سِتِينَ مَسْكِينًا».

٨٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ. حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ عِيسَى. أَخْبَرَنَا مَالِكٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ؛ أَنَّ رَجُلًا أَفْطَرَ فِي رَمَضَانَ. فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكْفُرَ بِعَثْقِي رَقَبَةٍ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

٨٤ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ.

حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ عَنْ حَمِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ؛ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ رَجُلًا أَطْرَفَ فِي رَمَضَانَ، أَنْ يُعْتِقَ رَقَبَةً، أَوْ يَصُومَ شَهْرَيْنِ، أَوْ يُطْعِمَ سِتِينَ مِسْكِينًا. (...). حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

٨٥ - (١١١٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ الْمُهَاجِرِ. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا؛ أَنَّهَا قَالَتْ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: احْتَزَقْتُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لِمَ؟» قَالَ: وَطِئْتُ امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ نَهَارًا. قَالَ: «تَصَدَّقْ. تَصَدَّقْ». قَالَ: مَا عِنْدِي شَيْءٌ. فَأَمَرَهُ أَنْ يَجْلِسَ. فَجَاءَهُ عِرْقَانِ فِيهِمَا طَعَامٌ. فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِهِ.

٨٦ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ. قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ. يَقُولُ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ؛ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ عَبَادَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: أَتَى رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ. وَلَيْسَ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ «تَصَدَّقْ. تَصَدَّقْ». وَلَا قَوْلُهُ: نَهَارًا.

٨٧ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ؛ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ؛ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ؛ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الْقَاسِمِ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ؛ أَنَّ عَبَادَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ حَدَّثَهُ؛ أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: أَتَى رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ فِي رَمَضَانَ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! احْتَزَقْتُ. احْتَزَقْتُ. فَسَأَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا شَأْنُكَ؟» فَقَالَ: أَصَبْتُ أَهْلِي. قَالَ: «تَصَدَّقْ» فَقَالَ: وَاللَّهِ! يَا نَبِيَّ اللَّهِ! مَا لِي شَيْءٌ. وَمَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ. قَالَ: «اجْلِسْ» فَجَلَسَ. فَبَيْنَا هُوَ عَلَى ذَلِكَ أَقْبَلَ رَجُلٌ يَشْوِقُ حِمَارًا، عَلَيْهِ طَعَامٌ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيْنَ الْمُخْتَرَفُ آتِفًا؟» فَقَامَ الرَّجُلُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَصَدَّقْ بِهَذَا» فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَغَيَّرْنَا؟ فَوَاللَّهِ! إِنَّا لَجِنَاخَ مَا لَنَا شَيْءٌ. قَالَ: «فَكُلُوهُ». [ج: ٦٨٢٢].

* * *

(بَابُ تَقْلِيظِ تَحْرِيمِ الْهَمَامِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ عَلَى الصَّائِمِ وَدُخْرِهِ
الْكَفَّارَةِ الْكَبِيرَى فِيهِ وَبَيَانِهَا وَأَنَّهَا تَحْبُ عَلَى الْمُؤْمِرِ وَالْمُفْسِرِ وَتَنْبُتُ
فِي ذِمَّةِ الْمُفْسِرِ حَتَّى يَنْتَظِعَ)

الشرح: في الباب: حديث أبي هريرة في المجامع امرأته في نهار رمضان، ومذهبنا ومذهب العلماء كافة وجوب الكفارة عليه إذا جامع عامداً جماعاً أفسد به صوم يوم من رمضان، والكفارة عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب التي تضر بالعمل إضراراً بيئاً، فإن عجز عنها فصوم شهرين متتابعين، فإن عجز فإطعام ستين مسكيناً كل مسكين مد من طعام، وهو رطل وثلاث بالبغدادي، فإن عجز عن الخصال الثلاث، فللشافعي قولان:

أحدهما: لا شيء عليه، وإن استطاع بعد ذلك فلا شيء عليه، واحتج لهذا القول بأن حديث هذا المجامع ظاهر بأنه لم يستقر في ذمته شيء؛ لأنه أخبر بعجزه، ولم يقل له رسول الله ﷺ إن الكفارة ثابتة في ذمته، بل أذن له في إطعام عياله.

والقول الثاني - وهو الصحيح عند أصحابنا وهو المختار - : أن الكفارة لا تسقط، بل تستقر في ذمته، حتى يمكن، قياساً على سائر الديون والحقوق، والمؤاخذات، كجزاء الصيد وغيره.

وأما الحديث فليس فيه نفي استقرار الكفارة، بل فيه دليل لاستقرارها؛ لأنه أخبر النبي ﷺ في الكفارة بأنه عاجز عن الخصال الثلاث، ثم أتى النبي ﷺ بعرق الثمر، فأمره بإخراجه، فلو كانت تسقط بالعجز لم يكن عليه شيء، ولم يأمره بإخراجه، فدل على ثبوتها في ذمته، وإنما أذن له في إطعام عياله؛ لأنه كان محتاجاً ومضطراً إلى الإنفاق على عياله في الحال، والكفارة على التراخي، فأذن له في أكله وإطعام عياله، وبقيت الكفارة في ذمته، وإنما لم يبين له بقاءها في ذمته؛ لأن تأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز عند جماهير الأصوليين، وهذا هو الصواب في معنى الحديث وحكم المسألة، وفيها أقوال وتاويلات أخر ضعيفة.

وأما المجامع ناسياً فلا يفطر ولا كفارة عليه، هذا هو الصحيح من مذهبننا، وبه قال جمهور العلماء، ولأصحاب مالك خلاف في وجوبها عليه، وقال أحمد: يفطر وتجب به الكفارة، وقال عطاء وربيعة والأوزاعي والليث والثوري: يجب القضاء ولا كفارة، دليلنا أن الحديث صح أن أكل الناسي لا يفطر، والجماع في معناه، وأما الأحاديث الواردة في الكفارة في الجماع، فإنما هي في جماع العامد، ولهذا قال في بعضها: (هلكت)، وفي بعضها: (احتترقت). واحتترقت) وهذا لا يكون إلا في عامد، فإن الناسي لا إثم عليه بالإجماع.

قوله ﷺ: (هل تجد ما تعتق رقبة) (رقبة) منصوب بدل من (ما).

قوله: (فأُتِيَ النبي ﷺ بعرق) هو بفتح العين والراء، هذا هو الصواب المشهور في الرواية واللغة، وكذا حكاه القاضي عن رواية الجمهور، ثم قال: ورواه كثير من شيوخنا وغيرهم بإسكان الراء، قال: والصواب الفتح، ويقال: للعرق: (الزبيل) بفتح الزاي من غير نون (والزنبيل) بكسر الزاي وزيادة نون، ويقال له: (القفة) و (المكتل) بكسر الميم وفتح التاء المثناة فوق، و (السفيفة) بفتح السين المهملة وبالفاءين، قال القاضي: قال ابن دريد: سمي (زبيلًا)؛ لأنه يحمل فيه الزبل، والعرق عند الفقهاء ما يسع خمسة عشر صاعًا، وهي ستون مِداً لستين مسكيتًا، لكل مسكين مِداً.

قوله: (قال: أفقر منا) كذا ضبطناه (أفقر) بالنصب، وكذا نقل القاضي أن الرواية فيه بالنصب على إضمار فعل تقديره: أتجد أفقر منا، أو أعطني، قال: ويصح رفعه على تقدير: هل أحد أفقر منا، كما قال في الحديث الآخر بعده: (أغبرنا) كذا ضبطناه بالرفع، ويصح النصب على ما سبق، هذا كلام القاضي، وقد ضبطنا الثاني بالنصب أيضًا، فهما جائزان كما سبق توجيههما.

قوله: (فما بين لابتيتها) هما الحرتان، والمدينة بين حرتين، و (الحرّة) الأرض الملبسة حجارة سوداء، ويقال: لابة، ولوبة، ونوبة بالنون، حكاهن أبو عبيد والجوهري، ومن لا يحصى من أهل اللغة، قالوا: ومنه قيل للأسود: لوبي، ونوبي باللام والنون، قالوا: وجمع اللابة: لوب، ولاب، ولابات، وهي غير مهموزة.

قوله: (وهو الزنبيل) هكذا ضبطناه بكسر الزاي وبعدها نون، وقد سبق بيانه قريبًا.
قوله: (إن رجالاً وقع بامرأته) كذا هو في معظم النسخ، وفي بعضها: (واقع امرأته) وكلاهما صحيح.

وقوله: (أمر رجالاً أفطر في رمضان أن يعتق رقبة أو يصوم شهرين أو يطعم ستين مسكيتًا) لفظة (أو) هنا للتقسيم لا للتخيير، تقديره: يعتق أو يصوم إن عجز عن العتق، أو يطعم إن عجز عنهما. وتبينه الروايات انباقية، وفي هذه الروايات دلالة لأبي حنيفة ومن يقول: يجزي عتق كافر عن كفارة الجماع والظهار، وإنما يشترطون الرقبة المؤمنة في كفارة القتل؛ لأنها منصوص على وصفها بالإيمان في القرآن، وقال الشافعي والجمهور: يشترط الإيمان في جميع الكفارات، تنزيلاً للمطلق على المقيد، والمسألة مبنية على ذلك؛ فالشافعي يحمل المطلق على المقيد، وأبو حنيفة يخالفه.

قوله: (احترقت) فيه استعمال المجاز، وأنه لا إنكار على مستعمله.

قوله ﷺ: (تصدق تصدق) هذا مطلق، وجاء مقيدًا في الروايات السابقة بإطعام ستين مسكيتًا، وذلك ستون مِداً، وهي خمسة عشر صاعًا.

قوله: (فجاءه عرقان فيهما طعام فأمره أن يتصدق به) هذا أيضًا مطلق محمول على المقيد كما سبق.

قوله ﷺ: (هل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟) فيه حجة لمذهبنا ومذهب الجمهور، وأجمع عليه في الأعصار المتأخرة، وهو اشتراط التتابع في صيام هذين الشهرين، حكى عن ابن أبي ليلى أنه لا يشترطه.

قوله ﷺ: (تطعم ستين مسكيناً) فيه حجة لنا وللجمهور، وأجمع عليه العلماء في الأعصار المتأخرة، وهو اشتراط إطعام ستين مسكيناً، وحكى عن الحسن البصري: أنه إطعام أربعين مسكيناً عشرين صاعاً، ثم جمهور المشترطين ستين، قالوا: لكل مسكين مد، وهو ربع صاع، وقال أبو حنيفة والثوري: لكل مسكين نصف صاع.

(١٥) بَابُ جَوَازِ الصَّوْمِ وَالْفِطْرِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لِلْمُسَافِرِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ إِذَا كَانَ سَفَرُهُ مَرَحَلَتَيْنِ فَأَكْثَرَ وَأَنَّ الْأَفْضَلَ لِمَنْ أَطَاقَهُ بِلاَ ضَرَرٍ أَنْ يَصُومَ وَلِمَنْ يَشُقُّ عَلَيْهِ أَنْ يَفْطِرَ

٨٨ - (١١١٣) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ. قَالَا: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثَيْبَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ؛ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ غَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ. فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ. ثُمَّ أَفْطَرَ. قَالَ: وَكَانَ صَحَابَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَّبِعُونَ الْأَخْدَثَ فَلَا أَخْدَثَ مِنْ أَفْطَرِهِ. (ج: ١٩٤٤)

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَفْوَةُ الثَّاقِدُ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ شَفِيَّانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. قَالَ يَحْيَى: قَالَ شَفِيَّانُ: لَا أَذْرِي مِنْ قَوْلٍ مَنْ هُوَ؟ يَعْنِي: وَكَانَ يُؤْخَذُ بِالْآخِرِ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: وَكَانَ الْفِطْرُ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ. وَإِنَّمَا يُؤْخَذُ مِنْ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْآخِرِ فَالْآخِرِ. قَالَ الزُّهْرِيُّ: فَصَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ لثَلَاثَ عَشْرَةَ لَيْلَةً خَلَّتْ مِنْ رَمَضَانَ.

(...) وَحَدَّثَنِي حَوْملَةُ بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ. أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ. قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَكَانُوا يَتَّبِعُونَ الْأَخْدَثَ فَلَا أَخْدَثَ مِنْ أَفْطَرِهِ. وَيَرْوَاهُ الثَّابِيُّ الْمَعْمَكِيُّ.

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: سَافَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ عُشْقَانَ، ثُمَّ دَعَا بِإِنَاءٍ فِيهِ شَرَابٌ، فَشَرِبَهُ نَهَارًا، لِيَرَاهُ النَّاسُ، ثُمَّ أَفْطَرَ، حَتَّى دَخَلَ مَكَّةَ.

قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: فَصَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَفْطَرَ، فَمَنْ شَاءَ صَامَ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ.

٨٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: لَا تَعْبَ عَلَى مَنْ صَامَ وَلَا عَلَى مَنْ أَفْطَرَ، قَدْ صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الشَّفْرِ، وَأَفْطَرَ.

٩٠ - (١١١٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ (يُغْنِي ابْنُ عَبْدِ الْمَجِيدٍ) حَدَّثَنَا جَعْفَرُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ غَامَ الْفَتْحِ إِلَى مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ، فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ كُرَاعَ النَّعِيمِ، فَصَامَ النَّاسُ، ثُمَّ دَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ فَرَفَعَهُ، حَتَّى نَظَرَ النَّاسُ إِلَيْهِ، ثُمَّ شَرِبَ، فَقِيلَ لَهُ بَعْدَ ذَلِكَ: إِنَّ بَعْضَ النَّاسِ قَدْ صَامَ، فَقَالَ: «أُولَئِكَ الْمَصَاةُ، أُولَئِكَ الْمَصَاةُ».

٩١ - (...) وَحَدَّثَنَا هُثَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يُغْنِي الدَّرَاوَزِيُّ) عَنْ جَعْفَرٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، وَزَادَ: فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ قَدْ شَقَّ عَلَيْهِمُ الصِّيَامُ، وَإِنَّمَا يَنْظُرُونَ فِيمَا فَعَلْتَ، فَدَعَا بِقَدَحٍ مِنْ مَاءٍ بَعْدَ الْعَصْرِ.

٩٢ - (١١١٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ، جَمِيعًا، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا عُثْمَرُ عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْحَسَنِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَرَأَى رَجُلًا قَدْ اجْتَمَعَ النَّاسُ عَلَيْهِ، وَقَدْ ظَلَّلَ عَلَيْهِ، فَقَالَ: «مَا لَهُ؟» قَالُوا: رَجُلٌ صَائِمٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ مِنْ الْبِرِّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ» [١٩٤٦ خ].

(...) حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْحَسَنِ يُحَدِّثُ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ

عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَمْثِلُهُ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُمَانَ التُّوفَلِيُّ. حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. وَزَادَ: قَالَ شُعْبَةُ: وَكَانَ يَبْلُغُنِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ أَنَّهُ كَانَ يَزِيدُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَفِي هَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّهُ قَالَ: «عَلَيْكُمْ بِرُخْصَةِ اللَّهِ الَّذِي رَخَّصَ لَكُمْ» قَالَ: فَلَمَّا سَأَلْتُهُ، لَمْ يَخْفَظْهُ.

٩٣ - (١١١٦) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ. حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى. حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِسِتِّ عَشْرَةَ مَضَتْ مِنْ رَمَضَانَ. فَمِمَّا مِنْ صَامٍ وَمِمَّا مِنْ أَفْطَرٍ. فَلَمْ يَعْيبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ. وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ.

٩٤ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ الثَّيْمِيِّ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح. وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا أَبُو غَامِرٍ. حَدَّثَنَا هِشَامُ. وَقَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ نُوحٍ. حَدَّثَنَا عُمرُ (يَعْنِي ابْنَ غَامِرٍ). ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدٍ. كُلُّهُمْ عَنْ قَتَادَةَ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَ حَدِيثِ هَمَّامٍ.

غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ الثَّيْمِيِّ وَعُمَرُ بْنُ غَامِرٍ وَهَيْشَامُ: لِمَانَ عَشْرَةَ خَلَتْ. وَفِي حَدِيثِ سَعِيدٍ: فِي بِنْتِي عَشْرَةَ. وَشُعْبَةُ: لِسِتِّ عَشْرَةَ أَوْ تِسْعَ عَشْرَةَ.

٩٥ - (...) حَدَّثَنَا نَضْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْصَمِيُّ. حَدَّثَنَا بِشْرُ (يَعْنِي ابْنَ مَفْضِلٍ) عَنْ أَبِي مَسْلَمَةَ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نُسَافِرُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ. فَمَا يُعَابُ عَلَى الصَّائِمِ صَوْمُهُ. وَلَا عَلَى الْمُفْطِرِ إِفْطَارُهُ.

٩٦ - (...) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّافِدِ. حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْجَرِيرِيِّ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: كُنَّا نَغْزُو مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ. فَمِمَّا الصَّائِمُ وَمِمَّا الْمُفْطِرُ. فَلَا يَجِدُ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ. وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ، يَزُونَ أَنَّ مَنْ وَجَدَ قُوَّةَ فَصَامَ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ، وَيَزُونَ أَنَّ مَنْ وَجَدَ ضَعْفًا فَأَفْطَرَ، فَإِنَّ ذَلِكَ حَسَنٌ.

٩٧ - (١١١٧) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَمْرٍو الْأَشْعَثِيُّ، وَسَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ، وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ. كُلُّهُمْ عَنْ مَرْوَانَ. قَالَ سَعِيدٌ: أَخْبَرَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمٍ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا نَضْرَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ. قَالَ: سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَيَصُومُ الصَّائِمُ وَيُفْطِرُ الْمُفْطِرُ. فَلَا يَعْيبُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ.

٩٨ - (١١١٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. أَخْبَرَنَا أَبُو حَيْثَمَةَ عَنْ مُحَمَّدٍ. قَالَ: سُئِلَ أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَنْ صَوْمِ رَمَضَانَ فِي الشَّفْرِ؟ فَقَالَ: سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ. فَلَمْ يَعْيبِ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ. وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ. [١٩٤٧]

٩٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ عَنْ مُحَمَّدٍ. قَالَ: خَرَجْتُ فَصُومْتُ. فَقَالُوا لِي: أَعِدْ. قَالَ: فَقُلْتُ: إِنَّ أَنَسًا أَخْبَرَنِي، أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانُوا يُسَافِرُونَ. فَلَا يَعْيبُ الصَّائِمُ عَلَى الْمُفْطِرِ، وَلَا الْمُفْطِرُ عَلَى الصَّائِمِ. فَلَقِيتُ ابْنَ أَبِي مُلَيْكَةَ فَأَخْبَرَنِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِمِثْلِهِ.

(بَابُ فَتَوَارِ الصَّوْمِ وَالْفِطْرِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لِلْمُسَافِرِ فِي غَيْرِ مَفْصِيَةٍ إِذَا كَانَ سَفَرُهُ مَرَهَلَتَيْنِ فَأَكْثَرُ دَأَتْ الْأَفْضَلَ لِمَنْ أَطَاقَهُ بِدَلَّ ضَرِّهِ أَنْ يَصُومَ وَلِمَنْ يَسْتَوْ عَلَى أَنْ يُفْطِرَ)

الشرح: اختلف العلماء في صوم رمضان في السفر، فقال بعض أهل الظاهر: لا يصح صوم رمضان في السفر، فإن صامه لم ينعقد، ويجب قضاؤه؛ لظاهر الآية والحديث (ليس من البر الصيام في السفر)، وفي الحديث الآخر: (أولئك العصاة) وقال جماهير العلماء وجميع أهل الفتوى: يجوز صومه في السفر، وينعقد ويجزيه.

واختلفوا في أن الصوم أفضل أم الفطر أم هما سواء؟ فقال مالك وأبو حنيفة والشافعي والأكثر: الصوم أفضل لمن أطاقه بلا مشقة ظاهرة، ولا ضرر، فإن تضرر به، فالفطر أفضل، واحتجوا بصوم النبي ﷺ، وعبد الله بن رواحة وغيرهما، وبغير ذلك من الأحاديث؛ ولأنه يحصل به براءة الذمة في الحال.

وقال سعيد بن المسيب والأوزاعي وأحمد وإسحاق وغيرهم: الفطر أفضل مطلقاً، وحكاه بعض أصحابنا قولاً للشافعي، وهو غريب، واحتجوا بما سبق لأهل الظاهر، وبحديث حمزة ابن عمرو الأسلمي المذكور في مسلم في آخر الباب، وهو: قوله ﷺ:

(هي رخصة من الله فمن أخذ بها فحسن، ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه) وظاهره ترجيح الفطر، وأجاب الأكثرون بأن هذا كله فيمن يخاف ضرراً أو يجد مشقة، كما هو صريح في الأحاديث، واعتمدوا حديث أبي سعيد الخدري المذكور في الباب قال: (كنا نغزو مع رسول الله ﷺ في رمضان، فمنا الصائم، ومنا المفطر، فلا يجد الصائم على المفطر، ولا المفطر على الصائم، يرون أن من وجد قوة فصام، فإن ذلك حسن، ويرون أن من وجد ضعفاً فأفطر فإن ذلك حسن)، وهذا صريح في ترجيح مذهب الأكثرين، وهو تفضيل الصوم لمن أطاقه بلا ضرر ولا مشقة ظاهرة، وقال بعض العلماء: الفطر والصوم سواء؛ لتعادل الأحاديث، والصحيح قول الأكثرين. والله أعلم.

قوله: (خرج عام الفتح في رمضان فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر) يعني بالفتح: فتح مكة، وكان سنة ثمان من الهجرة، و (الكديد) بفتح الكاف وكسر الدال المهملة، وهي عين جارية بينها وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها، وبينها وبين مكة قريب من مرحلتين، وهي أقرب إلى المدينة من عسفان. قال القاضي عياض: (الكديد) عين جارية على اثنين وأربعين ميلاً من مكة، قال: وعسفان قرية جامعة، بها منبر على ستة وثلاثين ميلاً من مكة، قال: والكديد ما بينها وبين قديد. وفي الحديث الآخر: (فصام حتى بلغ كراع الغميم) وهو بفتح الغين المعجمة، وهو وادٍ أمام عسفان بثمانية أميال، يضاف إليه هذا الكراع، وهو جبل أسود متصل به، و (الكراع) كل أنف سال من جبل أو حرة، قال القاضي: وهذا كله في سفر واحد في غزاة الفتح، قال: وسميت هذه المواضع في هذه الأحاديث لتقاربها، وإن كانت عسفان متباعدة شيئاً عن هذه المواضع، لكنها كلها مضافة إليها، ومن عملها، فاشتمل اسم عسفان عليها، قال: وقد يكون علم حال الناس ومشقتهم في بعضها، فأفطر وأمرهم بالفطر في بعضها، هذا كلام القاضي وهو كما قال، إلا في مسافة عسفان، فإن المشهور أنها على أربعة برد من مكة، وكل بريرة أربعة فراسخ، وكل فرسخ ثلاثة أميال، فالجملة ثمانية وأربعون ميلاً، هذا هو الصواب المعروف الذي قاله الجمهور.

قوله: (فصام حتى بلغ الكديد ثم أفطر) فيه دليل لمذهب الجمهور: أن الصوم والفطر جائزان. وفيه: أن المسافر له أن يصوم بعض رمضان دون بعض، ولا يلزمه بصوم بعضه إتمامه، وقد غلط بعض العلماء في فهم هذا الحديث، فتوهم أن الكديد وكراع الغميم قريب من المدينة، وأن قوله: (فصام حتى بلغ الكديد وكراع الغميم) كان في اليوم الذي خرج فيه من المدينة، فزعم أنه خرج من المدينة صائماً، فلما بلغ كراع الغميم في يومه أفطر في نهار، واستدل به هذا القائل على أنه إذا سافر بعد طلوع الفجر صائماً له أن يفطر في يومه. ومذهب الشافعي والجمهور: أنه لا يجوز الفطر في ذلك اليوم، وإنما يجوز لمن طلع عليه الفجر في السفر، واستدلال هذا القائل بهذا الحديث من العجائب الغريبة؛ لأن الكديد وكراع الغميم على سبع مراحل أو أكثر من المدينة. والله أعلم.

قوله: (وكان صحابة رسول الله ﷺ يتبعون الأحداث فالأحدث من أمره ﷺ) هذا محمول على ما علموا منه النسخ أو رجحان الثاني مع جوازهما، وإلا فقد طاف ﷺ على بعيره. وتوضاً مرة مرة. ونظائر ذلك من الجائزات التي عملها مرة أو مرات قليلة؛ لبيان جوازها، وحافظ على الأفضل منها.

قوله: (قال ابن عباس: فصام رسول الله ﷺ وأفطر، فمن شاء صام، ومن شاء أفطر) فيه دلالة لمذهب الجمهور في جواز الصوم والفطر جميعاً.

قوله: (فقليل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام فقال: أولئك العصاة. أولئك العصاة) هكذا هو مكرّر مرتين، وهذا محمول على من تضرر بالصوم، أو أنهم أمروا بالفطر أمراً جازماً لمصلحة بيان جوازه، فخالفوا الواجب، وعلى التقديرين لا يكون الصائم اليوم في السفر عاصياً إذا لم يتضرر به، ويؤيد التأويل الأول قوله في الرواية الثانية: (إن الناس قد شق عليهم الصيام).

قوله: (كان رسول الله ﷺ في سفر فرأى رجلاً قد اجتمع عليه الناس وقد ظلل عليه، فقال: ما له؟ قالوا: رجل صائم، فقال رسول الله ﷺ: ليس من البر أن تصوموا في السفر) معناه: إذا شق عليكم وخفتم الضرر، وسياق الحديث يقتضي هذا التأويل، وهذه الرواية مبينة للروايات المطلقة: (ليس من البر الصيام في السفر) ومعنى الجميع فيمن تضرر بالصوم.

قوله في حديث محمد بن رافع: (فصبح رسول الله ﷺ مكة لثلاث عشرة خلت من رمضان) ثم ذكر عن أبي سعيد قال: (غزونا مع رسول الله ﷺ لست عشرة مضت من رمضان). وفي رواية: (لثمان عشرة خلت)، وفي رواية: (في ثنتي عشرة)، وفي رواية: (ل سبع عشرة أو تسع عشرة) والمشهور في كتب المغازي: أن رسول الله ﷺ خرج في غزوة الفتح من المدينة لعشر خلون من رمضان، ودخلها لتسع عشرة خلت منه.

* * *

(١٦) بَابُ أَجْرِ الْمُفْطِرِ فِي السَّفَرِ إِذَا تَوَلَّى الْعَمَلَ

١٠٠ - (١١١٩) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ مُوَرِّقٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي السَّفَرِ فَمِنَّا الصَّائِمُ وَمِنَّا الْمُفْطِرُ. قَالَ: فَتَزَلْنَا مَثَرًا فِي يَوْمٍ خَارٍ. أَكْثَرْنَا ظِلًّا صَاحِبُ الْكِسَاءِ. وَمِنَّا مَنْ يَتَّقِي الشَّمْسَ بِيَدِهِ. قَالَ: فَسَقَطَ الصُّوَامُ. وَقَامَ الْمُفْطِرُونَ فَضَرَبُوا الْأُتْبِيَّةَ وَسَقَوْا الرُّكَّابَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ذَهَبَ الْمُفْطِرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ».

[٢٨٩٠]

١٠١ - (...) وحدثنا أبو كريب. حدثنا حفص عن عاصم الأحول عن موزق عن أنس رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ في سفر. فصام بعض وأفطر بعض. فتحرّم المفطرون وعملوا. وضعف الصّوام عن بعض العمل. قال: فقال في ذلك: «ذهب المفطرون اليوم بالأخير».

١٠٢ - (١١٢٠) حدثني محمد بن حاتم. حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن معاوية ابن صالح، عن ربيعة. قال: حدثني قزعة. قال: أتيت أبا سعيد الخدري رضي الله عنه وهو مكثور عليه. فلما تفوق الناس عنه، قلت: إني لا أشألك عما يسألك هؤلاء عنه. سألت: عن الصّوم في السفر؟ فقال: سافونا مع رسول الله ﷺ إلى مكة ونحن صيام. قال: فنزلنا مثلاً. فقال رسول الله ﷺ: «إنكم قد دنوتم من عدوكم. وأفطر أقوى لكم». فكانت رخصة. فبما من صام ومما من أفطر. ثم نزلنا مثلاً آخر. فقال: «إنكم مضبحو عدوكم. وأفطر أقوى لكم، فأفطروا» وكانت غزوة. فأفطروا. ثم قال: لقد رأيتنا نضوم، مع رسول الله ﷺ بعد ذلك، في السفر.

(باب أضر المفطر في السفر إذا ترك العمل)

الشرح: قوله: (فتحرّم المفطرون) هكذا هو في جميع نسخ بلادنا (فتحرّم) بالحاء المهملة والزاي، وكذا نقله القاضي عن أكثر رواة صحيح مسلم، قال: وقع لبعضهم (فتخدم) بالحاء المعجمة والذال المهملة، قال: وادعوا أنه صواب الكلام، لأنهم كانوا يخدمون، قال القاضي: والأول صحيح أيضاً، ولصحته ثلاثة أوجه: أحدها: معناه: شذوا أو ساطهم للخدمة. والثاني: أنه استعارة للاجتهاد في الخدمة، ومنه: إذا دخل العشر اجتهد وشد المئزر. والثالث: أنه من الحزم، وهو الاحتياط والأخذ بالقوة، والاهتمام بالمصلحة. قوله: (وهو مكثور عليه) أي عنده كثيرون من الناس.

(١٧) باب التخيير في الصّوم والفطر في السفر

١٠٣ - (١١٢١) حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا ليث عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها، أنها قالت: سألت حفرة بن عمرو الأشلمي رسول الله ﷺ: عن الصّيام في السفر؟ فقال: «إن شئت فصم، وإن شئت فأفطر». [ج: ١٩٤٣]

١٠٤ - (...) وحدثنا أبو الربيع الزهراني حدثنا حماد (وهو ابن زيد). حدثنا

هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن حمزة بن عمرو الأسلمي سأل رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله! إني رجل أشرد الصوم. أفأصوم في السفر قال: «صم إن شئت. وأفطر إن شئت».

١٠٥ - (...) وحدثناه يحيى بن يحيى. أخبرنا أبو معاوية عن هشام، بهذا الإسناد، مثل حديث حماد بن زيد: إني رجل أشرد الصوم.

١٠٦ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وأبو كريب. قالوا: حدثنا ابن نمير وقال أبو بكر: حدثنا عبد الرحيم بن سليمان. كلاهما عن هشام، بهذا الإسناد، أن حمزة قال: إني رجل أصوم. أفأصوم في السفر؟

١٠٧ - (...) وحدثني أبو الطاهر وهارون بن سعيد الأيلي (قال هارون: حدثنا. وقال أبو الطاهر: أخبرنا ابن وهب) أخبرني عمرو بن الحارث عن أبي الأسود، عن عروة بن الزبير. عن أبي مزاح، عن حمزة بن عمرو الأسلمي رضي الله عنه، أنه قال: يا رسول الله! أجد بي قوة على الصيام في السفر. فهل علي جناح؟ فقال رسول الله ﷺ: «هي رخصة من الله. فمن أخذ بها فحسن. ومن أحب أن يصوم فلا جناح عليه». قال هارون في حديثه: هي رخصة ولم تذكر من الله.

١٠٨ - (١١٢٢) حدثنا داود بن رشيد حدثنا الوليد بن مسلم عن سعيد ابن عبد العزيز عن إسماعيل بن عبيد الله عن أم الدرداء عن أبي الدرداء رضي الله عنه قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان، في حر شديد. حتى إن كان أحدنا ليضع يده على رأسه من شدة الحر. وما فينا صائم، إلا رسول الله ﷺ وعبد الله بن رواحة. [ج: ١٩٤٥]

١٠٩ - (...) حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي حدثنا هشام بن سعد عن عثمان ابن حيان الدمشقي عن أم الدرداء قالت: قال أبو الدرداء: لقد رأيتنا مع رسول الله ﷺ في بعض أسفاره في يوم شديد الحر. حتى إن الرجل ليضع يده على رأسه من شدة الحر. وما منا أحد صائم، إلا رسول الله ﷺ وعبد الله بن رواحة.

(باب التفجير في الصوم والفطر في السفر)

الشرح: قوله في حديث حمزة بن عمرو الأسلمي: (يا رسول الله إني رجل أشرد

الصوم أفاصوم في السفر؟ فقال: صم إن شئت وأفطر إن شئت) فيه دلالة لمذهب الجمهور: أن الصوم والفطر جائزان، وأما الأفضل منهما فحكمه ما سبق في أول الباب، وفيه دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أن صوم الدهر وسرده غير مكروه لمن لا يخاف منه ضرراً، ولا يفوت به حقاً بشرط فطر يومي العيدين والتشريق؛ لأنه أخير بسرده ولم ينكر عليه، بل أقره عليه، وأذن له فيه في السفر، ففي الحضر أولى، وهذا محمول على أن حمزة ابن عمرو كان يطيق السرد بلا ضرر ولا تفويت حق، كما قال في الرواية التي بعدها: (أجد بي قوة على الصيام)، وأما إنكاره عليه السلام على ابن عمرو بن العاص صوم الدهر فلأنه علم عليه السلام أنه سيضعف عنه، وهكذا جرى، فإنه ضعف في آخر عمره، وكان يقول: يا ليتني قبلت رخصة رسول الله عليه السلام، وكان رسول الله عليه السلام يحب العمل الدائم وإن قل ويحثهم عليه.

قوله: (عن أبي مرواح) هو بضم الميم وكسر الواو وبالحاء المهملة، واسمه سعد.

* * *

(١٨) بَابُ اسْتِجَابِ الْفِطْرِ لِلْحَاجِّ بِعَرَفَاتِ يَوْمِ عَرَفَةَ

١١٠ - (١١٢٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الثَّوْبَرِ، عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أُمِّ الْفَضْلِ بِنْتِ الْخَارِثِ، أَنَّ نَاسًا تَمَارَوْا عِنْدَهَا، يَوْمَ عَرَفَةَ، فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: هُوَ صَائِمٌ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَيْسَ بِصَائِمٍ. فَأُرْسِلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ لَبَنٍ، وَهُوَ وَقَفَ عَلَى بَعِيرِهِ بِعَرَفَةَ، فَشَرِبَهُ. [ع: ١٦٦١]

(...) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَإِبْنُ أَبِي عُمرَ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ أَبِي الثَّوْبَرِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَذْكُرْ وَهُوَ وَقَفَ عَلَى بَعِيرِهِ وَقَالَ: عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ.

(...) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَالِمِ أَبِي الثَّوْبَرِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. نَحْوُ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَقَالَ: عَنْ عُمَيْرِ مَوْلَى أُمِّ الْفَضْلِ.

١١١ - (...) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَنْ أَبِي الثَّوْبَرِ حَدَّثَهُ أَنَّ عُمَيْرًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ الْفَضْلِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: شَكُّ نَاسٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام فِي صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ. وَنَحْنُ بِهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ عليه السلام. فَأُرْسِلَتْ إِلَيْهِ بِقَدَحٍ فِيهِ لَبَنٌ، وَهُوَ بِعَرَفَةَ، فَشَرِبَهُ.

١١٢ - (١١٢٤) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عَنْ عَنْ بُكَيْرِ بْنِ الْأَشَّجِ عَنْ كُرَيْبِ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ مَيْمُونَةَ زَوْجِ

الَّتِي ﷺ أَنَّهَا قَالَتْ: إِنَّ النَّاسَ شَكُّوا فِي صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَرَفَةَ. فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ مَيْمُونَةُ بِحِلَابٍ اللَّبَنِ. وَهُوَ وَقَفَ فِي الْمَوْقِفِ. فَشَرِبَ مِنْهُ وَالنَّاسُ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ. [خ: ١٩٨٩]

(بَابُ اسْتِحْبَابِ الْفِطْرِ لِلْعَامِّ بِعَرَفَاتِ يَوْمِ عَرَفَةَ)

الشرح: مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وجمهور العلماء: استحباب فطر يوم عرفة بعرفة للحاج، وحكاية ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعمر وعثمان بن عفان وابن عمر والثوري قال: وكان ابن الزبير وعائشة يصومانه، وروي عن عمر بن الخطاب وعثمان بن أبي العاص، وكان إسحاق يميل إليه، وكان عطاء يصومه في الشتاء دون الصيف، وقال قتادة: لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء، واحتج الجمهور بفطر النبي ﷺ فيه؛ ولأنه أرفق بالحاج في آداب الوقوف ومهمات المناسك. واحتج الآخرون بالأحاديث المطلقة أن صوم عرفة كفارة سنتين؛ وحمله الجمهور على من ليس هناك.

قوله: (إن أم الفضل امرأة العباس أرسلت إلى النبي ﷺ بقدر لبن وهو واقف على بعير بعرفة فشربه).

فيه فوائد منها: استحباب الفطر للواقف بعرفة. ومنها استحباب الوقوف راکباً، وهو الصحيح في مذهبننا. ولنا قول: أن غير الركوب أفضل، وقيل: إنهما سواء. ومنها: جواز الشرب قائماً وراكباً. ومنها: إباحة الهدية للنبي ﷺ. ومنها: إباحة قبول هدية المرأة المزوجة الموثوق بدينها، ولا يشترط أن يسأل هل هو من مالها أم من مال زوجها؟ أو أنه أذن فيه أم لا؟ إذا كانت موثقاً بدينها.

ومنها: أن تصرف المرأة في مالها جائز، ولا يشترط إذن الزوج، سواء تصرف في الثلث أو أكثر، وهذا مذهبنا ومذهب الجمهور. وقال مالك: لا تصرف فيما فوق الثلث إلا بإذنه. وموضع الدلالة من الحديث أنه ﷺ لم يسأل هل هو من مالها ويخرج من الثلث أو بإذن الزوج أم لا؟ ولو اختلف الحكم لسأل.

قوله: (عن عمير مولى عبد الله بن عباس) وفي روايتين: (مولى أم الفضل)، وفي رواية: (مولى ابن عباس) فالظاهر أنه مولى أم الفضل حقيقة، ويقال له: مولى ابن عباس. وقال البخاري وغيره من الأئمة: هو مولى أم الفضل حقيقة، ويقال له مولى ابن عباس؛ لملازمته له، وأخذه عنه، وانتمائه إليه، كما قالوا في أبي مرة: مولى أم هانئ بنت أبي طالب، يقولون أيضاً: مولى عقيل بن أبي طالب قالوا: للزومه إياه، وانتمائه إليه. وقريب منه مقسم مولى ابن عباس؛ ليس هو مولاه حقيقة، وإنما قيل: مولى ابن عباس؛ للزومه إياه.

قوله: (فأرسلت إليه ميمونة بحلاب اللبن) هو بكسر الحاء المهملة، وهو الإناء الذي يحلب فيه، ويقال له: (المحلب) بكسر الميم.

(١٩) باب صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ

١١٣ - (١١٢٥) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: كَانَتْ قُرَيْشٌ تَصُومُ عَاشُورَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ. فَلَمَّا هَاجَرَ إِلَى الْمَدِينَةِ، صَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ. فَلَمَّا فُرِضَ شَهْرُ رَمَضَانَ قَالَ: «مَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ».

١١٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامٍ. بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ. وَقَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: وَتَرَكَ عَاشُورَاءَ. فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ. وَلَمْ يَجْعَلْهُ مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ. كِرَوَايَةِ جَرِيرٍ.

(...) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ يَوْمَ عَاشُورَاءَ كَانَ يُصَامُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامُ، مَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ.

١١٥ - (...) حَدَّثَنَا حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُ بِصِيَامِهِ قَبْلَ أَنْ يُفَرِّضَ رَمَضَانَ. فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ، كَانَ مَنْ شَاءَ صَامَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ. [ج: ٢٠٠]

١١٦ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ ابْنُ رُمْحٍ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، أَنَّ عِرَاكَأ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عُرْوَةَ أَخْبَرَهُ، أَنَّ عَائِشَةَ أَخْبَرَتْهُ أَنَّ قُرَيْشًا كَانَتْ تَصُومُ عَاشُورَاءَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. ثُمَّ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِصِيَامِهِ. حَتَّى فُرِضَ رَمَضَانُ. فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ شَاءَ فَلْيَصُمْهُ. وَمَنْ شَاءَ فَلْيَفْطِرْهُ». [ج: ١٨٩٣]

١١٧ - (١١٢٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ. وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَهُ، وَالْمُسْلِمُونَ. قَبْلَ أَنْ يُفَرِّضَ رَمَضَانَ. فَلَمَّا افْتُرِضَ رَمَضَانُ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ عَاشُورَاءَ يَوْمٌ مِنْ أَيَّامِ اللَّهِ. فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ». [ج: ١٥٠١]

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَى «وَهُوَ الْقَطَّانُ» ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ. كِلَاهُمَا عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ. بِمِثْلِهِ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ.

١١٨ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ رُمَح. أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ ذُكِرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَانَ يَوْمًا يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ. فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُومْهُ. وَمَنْ كَرِهَ فَلْيَدَعْهُ».

١١٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ (يُغْنِي ابْنُ كَثِيرٍ) حَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا حَدَّثَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، فِي يَوْمِ عَاشُورَاءَ: «إِنَّ هَذَا يَوْمٌ كَانَ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ. فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُومْهُ. وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتْرَكَهُ فَلْيَتْرَكْهُ». وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَصُومُهُ، إِلَّا أَنْ يُوَافِقَ صِيَامَهُ.

١٢٠ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي خَلَفٍ حَدَّثَنَا زَوْجٌ حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ الْأَخْنَسِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: «ذُكِرَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ فَذَكَرَ مِثْلَ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، سِوَاهُ».

١٢١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عُثْمَانَ التَّوْقَلِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ زَيْدٍ الْعَسْقَلَانِيُّ حَدَّثَنَا سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: ذُكِرَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ. فَقَالَ: «ذَاكَ يَوْمٌ كَانَ يَصُومُهُ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ. فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ، وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ».

١٢٢ - (١١٢٧) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ جَمِيعًا عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ عُمَارَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ زَيْدٍ قَالَ: دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ. وَهُوَ يَتَغَدَّى. فَقَالَ: «يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! اذْأَنَّ إِلَى الْعَدَاءِ.. فَقَالَ: أَوْ لَيْسَ الْيَوْمُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ؟ قَالَ: وَهَلْ تَذَرِي مَا يَوْمَ عَاشُورَاءَ؟ قَالَ: وَمَا هُوَ؟ قَالَ: إِنَّمَا هُوَ يَوْمٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ. فَلَمَّا نَزَلَ شَهْرُ رَمَضَانَ تَرَكَ. وَقَالَ أَبُو كُرَيْبٍ: تَرَكَهُ...»

(...) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَغُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ قَالَا: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنِ الْأَعْمَشِ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَا: فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ تَرَكَهُ.

١٢٣ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ سُفْيَانَ. ح. وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ). حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنِي زَيْدُ الْيَامِي عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُثَيْرٍ عَنْ قَيْسِ بْنِ سَكْرٍ أَنَّ الْأَشْعَثَ بْنَ قَيْسٍ دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَهُوَ يَأْكُلُ فَقَالَ: يَا أَبَا مُحَمَّدٍ! اذْنُ فُكُلٍ. قَالَ: إِنِّي صَائِمٌ. قَالَ: كُنَّا نَصُومُهُ ثُمَّ تَرَكْنَا.

١٢٤ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ. قَالَ: دَخَلَ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ. وَهُوَ يَأْكُلُ، يَوْمَ عَاشُورَاءَ. فَقَالَ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! إِنَّ الْيَوْمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: قَدْ كَانَ يُصَامُ قَبْلَ أَنْ يَنْزِلَ رَمَضَانُ. فَلَمَّا نَزَلَ رَمَضَانُ، تَرَكْنَا. فَإِنْ كُنْتَ مُفْطِرًا فَاطْعَمَ.

١٢٥ - (١١٢٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُنَا بِصِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ. وَيَحْتَنُّا عَلَيْهِ. وَيَتَعَاهَدُنَا عِنْدَهُ. فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ، لَمْ يَأْمُرْنَا، وَلَمْ يَنْهَنَا وَلَمْ يَتَعَاهَدْنَا عِنْدَهُ.

١٢٦ - (١١٢٩) حَدَّثَنِي حَوْملَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي حَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ خَطِيبًا بِالْمَدِينَةِ (يَعْنِي فِي قَدَمَةِ قَدِيمِهَا) خَطَبَهُمْ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ: أَتَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ؟ يَا أَهْلَ الْمَدِينَةِ! سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ (لِهَذَا الْيَوْمِ): «هَذَا يَوْمُ عَاشُورَاءَ. وَلَمْ يَكُنْبِ اللَّهُ عَلَيْكُمْ صِيَامَهُ. وَأَنَا صَائِمٌ. فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَصُومَ فَلْيَصُمْ. وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَفْطِرَ فَلْيَفْطِرْ». [خ: ٢٠٠٣]

(...) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ.

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ سَمِعَ

النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ فِي مِثْلِ هَذَا الْيَوْمِ: «إِنِّي صَائِمٌ. فَمَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَ فَلْيَصُمْ» وَلَمْ يَذْكُرْ بَاقِي حَدِيثِ مَالِكٍ وَيُونُسَ.

١٢٧ - (١١٣٠) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَدِينَةَ. فَوَجَدَ الْيَهُودَ يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَمَسَّلُوا عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالُوا: هَذَا الْيَوْمَ الَّذِي أَطْهَرَ اللَّهُ فِيهِ مُوسَى وَنَبِيُّ إِسْرَائِيلَ عَلَى فِرْعَوْنَ. فَتَنَحْنُ نَصُومُهُ تَعْظِيمًا لَهُ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «نَحْنُ أَوْلَى بِمُوسَى مِنْكُمْ». فَأَمَرَ بِصُومِهِ. [ج: ٢٠٠٤]

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشِيرٍ وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ نَافِعٍ جَمِيعًا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: فَسَأَلَهُمْ عَنْ ذَلِكَ.

١٢٨ - (...) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدِمَ الْمَدِينَةَ فَوَجَدَ الْيَهُودَ صَائِمًا يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا هَذَا الْيَوْمَ الَّذِي تَصُومُونَهُ؟» فَقَالُوا: هَذَا يَوْمٌ عَظِيمٌ. أَنْجَى اللَّهُ فِيهِ مُوسَى وَقَوْمَهُ. وَغَرَقَ فِرْعَوْنَ وَقَوْمَهُ. فَصَامَهُ مُوسَى شُكْرًا. فَتَنَحْنُ نَصُومُهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَتَنَحْنُ أَحَقُّ وَأَوْلَى بِمُوسَى مِنْكُمْ» فَصَامَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَأَمَرَ بِصَيَامِهِ.

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ

بِهَذَا الْإِسْنَادِ. إِلَّا أَنَّهُ قَالَ: عَنْ ابْنِ سَعِيدٍ بْنِ جُبَيْرٍ. لَمْ يُسَمِّهِ.

١٢٩ - (١١٣١) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ أَبِي عُمَيْسٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ، عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: كَانَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تُعَظَّمُهُ الْيَهُودُ، وَتُتَّخَذُهُ عِيدًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «صُومُوهُ أَنْتُمْ». [ج: ٢٠٠٥]

١٣٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ أُسَامَةَ حَدَّثَنَا أَبُو الْعُمَيْسِ أَخْبَرَنِي قَيْسٌ فَذَكَرَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. وَزَادَ: قَالَ أَبُو أُسَامَةَ: فَحَدَّثَنِي صَدَقَةُ بْنُ أَبِي عِمْرَانَ عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ أَهْلُ خَيْبَرَ يَصُومُونَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، يَتَّخِذُونَهُ عِيدًا. وَيُلْبِسُونَ نِسَاءَهُمْ فِيهِ خِلْيَهُمْ وَشَارَتَهُمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَصُومُوهُ أَنْتُمْ».

١٣١ - (١١٣٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّافِدِ جَمِيعًا عَنْ سُفْيَانَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَشَيْلَ عَنْ صَيْتَامَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَقَالَ: مَا عَلِمْتُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَامَ يَوْمًا، يَطْلُبُ فَضْلَهُ عَلَى الْأَيَّامِ، إِلَّا هَذَا الْيَوْمَ. وَلَا سَهْرًا إِلَّا هَذَا الشَّهْرَ. يَغْنِي رَمَضَانُ. [خ: ٢٠٠٦] (...). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي يَزِيدَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمِثْلِهِ. * * *

(بَابُ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ)

اتفق العلماء على أن صوم يوم عاشوراء اليوم سنة ليس بواجب، واختلفوا في حكمه في أول الإسلام حين شرع صومه قبل صوم رمضان، فقال أبو حنيفة: كان واجباً، واختلف أصحاب الشافعي فيه على وجهين مشهورين: أشهرهما عندهم: أنه لم يزل سنة من حين شرع، ولم يكن واجباً قط في هذه الأمة، ولكنه كان متأكداً للاستحباب، فلما نزل صوم رمضان صار مستحباً دون ذلك الاستحباب. والثاني: كان واجباً، كقول أبي حنيفة، وتظهر فائدة الخلاف في اشتراط نية الصوم الواجب من الليل، فأبو حنيفة لا يشترطها، ويقول: كان الناس مفطرين أول يوم عاشوراء ثم أمروا بصيامه بنية من النهار، ولم يؤمروا بقضائه بعد صومه. وأصحاب الشافعي يقولون: كان مستحباً فصح بنية من النهار، ويتمسك أبو حنيفة بقوله: (أمر بصيامه) والأمر للوجوب، ويقول: (فلما فرض رمضان قال: من شاء صامه ومن شاء تركه). ويحتج الشافعية بقوله: (هذا يوم عاشوراء، ولم يكتب الله عليكم صيامه). والمشهور في اللغة: أن عاشوراء وتاسوعاء ممدودان، وحكي قصرهما.

قوله ﷺ: (من شاء صامه ومن شاء تركه) معناه: أنه ليس متحتماً، فأبو حنيفة يقدره ليس بواجب، والشافعية يقدرونه ليس متأكداً أكمل التأكيد، وعلى المذهبين فهو سنة مستحبة الآن من حين قال النبي ﷺ هذا الكلام، قال القاضي عياض: وكان بعض السلف يقول: كان صوم عاشوراء فرضاً، وهو باقٍ على فرضيته لم ينسخ، قال: وانقرض القائلون بهذا، وحصل الإجماع على أنه ليس بفرض، وإنما هو مستحب. وروي عن ابن عمر كراهة قصد صومه وتعيينه بالصوم. والعلماء مجمعون على استحبابه وتعيينه؛ للأحاديث. وأما قول ابن مسعود: كنا نصومه، ثم ترك، فمعناه: أنه لم يبق كما كان من الوجوب، وتأكد الندب.

قوله في حديث قتبية بن سعيد ومحمد بن ربح: (إن قریشاً كانت تصوم عاشوراء

في الجاهلية، ثم أمر رسول الله ﷺ بصيامه حتى فرض رمضان ضبطوا (أمر) هنا بوجهين أظهرهما: بفتح الهمزة والميم، والثاني بضم الهمزة وكسر الميم، ولم يذكر القاضي عياض غيره.

وأما قول معاوية: (أين علماؤكم) إلى آخره. فظاھر أنه سمع من يوجه أو يحرمه أو يكرهه فأراد إعلامه، وأنه ليس بواجب ولا محرم ولا مكروه، وخطب به في ذلك الجمع العظيم ولم ينكر عليه.

قوله عن معاوية: (سمعت رسول الله ﷺ يقول لهذا اليوم: هذا يوم عاشوراء ولم يكتب الله عليكم صيامه، وأنا صائم فمن أحب منكم أن يصوم فليصم، ومن أحب منكم أن يفطر فليفطر) هذا كله من كلام النبي ﷺ، هكذا جاء مبيّناً في رواية النسائي.

قوله: (فوجد اليهود يصومون يوم عاشوراء فستلوا عن ذلك)، وفي رواية: (فسألهم). المراد بالروایتين: أمر من سألهم، والحاصل من مجموع الأحاديث أن يوم عاشوراء كانت الجاهلية من كفار قريش وغيرهم واليهود يصومونه، وجاء الإسلام بصيامه متأكداً، ثم بقي صومه أخف من ذلك التأكد. والله أعلم.

قوله: (ويلبسون نساءهم فيه حليهم وشارتهم) (الشارة) بالشين المعجمة بلا همز وهي الهيئة الحسنّة والجمال، أي يلبسونهن لباسهم الحسن الجميل، ويقال لها: الشارة والشورة بضم الشين، وأما (الحلي) فقال أهل اللغة: هو بفتح الحاء وإسكان اللام مفرد وجمعه (حلي) بضم الحاء وكسرها، والضم أشهر وأكثر، وقد قرئ بهما في السبع، وأكثرهم على الضم، واللام مكسورة والياء مشددة فيهما.

قوله: (أن النبي ﷺ قدم المدينة فوجد اليهود يصومون عاشوراء، وقالوا: إن موسى صامه وإنه اليوم الذي نجوا فيه من فرعون وغرق فرعون، فصامه النبي ﷺ، وأمر بصيامه، وقال: نحن أحق بموسى منهم) قال المازري: خبر اليهود غير مقبول، فيحتمل أن النبي ﷺ أوحى إليه بصدقهم فيما قالوه، أو تواتر عنده النقل بذلك حتى حصل له العلم به، قال القاضي عياض ردّاً على المازري: قد روى مسلم أن قريشاً كانت تصومه، فلما قدم النبي ﷺ المدينة صامه، فلم يحدث له بقول اليهود حكماً يحتاج إلى الكلام عليه، وإنما هي صفة حال وجواب سؤال، فقله: (صامه) ليس فيه أنه ابتداء صومه حينئذٍ بقولهم، ولو كان هذا لحملناه على أنه أخبر به من أسلم من علمائهم كابن سلام وغيره، قال القاضي: وقد قال بعضهم: يحتمل أنه ﷺ كان يصومه بمكة، ثم ترك صيامه حتى علم ما عند أهل الكتاب فيه فصامه، قال القاضي: وما ذكرناه أولى بلفظ الحديث، قلت: المختار قول المازري، ومختصر ذلك أنه ﷺ كان يصومه كما تصومه قريش في مكة، ثم قدم المدينة فوجد اليهود يصومونه فصامه أيضاً بوحى أو تواتر أو

اجتهاد، لا بمجرد أخبار آحادهم. والله أعلم.

* * *

(٢٠) باب أَيُّ يَوْمٍ يُصَامُ فِي عَاشُورَاءَ

١٣٢ - (١١٣٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ عَنْ حَاجِبِ بْنِ غَمَرٍ عَنِ الْحَكَمِ بْنِ الْأَعْرَجِ قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ رِذَاءَهُ فِي زَمْرَمٍ. فَقُلْتُ لَهُ: أَخْبِرْنِي عَنْ صَوْمِ عَاشُورَاءَ. فَقَالَ: إِذَا رَأَيْتَ هِلَالَ الْمُحَرَّمِ فَأَعْدُدْ. وَأَصْبِغْ يَوْمَ التَّاسِعِ صَائِعًا. قُلْتُ: هَكَذَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ عَمْرٍو حَدَّثَنِي الْحَكَمُ بْنُ الْأَعْرَجِ قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهُوَ مُتَوَسِّدٌ رِذَاءَهُ عِنْدَ زَمْرَمٍ، عَنْ صَوْمِ عَاشُورَاءَ. بِمِثْلِ حَدِيثِ حَاجِبِ بْنِ غَمَرٍ.

١٣٣ - (١١٣٤) وَحَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْحُلَوَانِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ أُمَيَّةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا عَطْفَانَ بْنَ طَرِيفٍ الْمُرِّي يَقُولُ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: حِينَ صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ يَوْمٌ تُعْظَمُهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِذَا كَانَ الْعَامُ الْمُقْبِلُ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ، صُمْنَا الْيَوْمَ التَّاسِعَ». قَالَ: فَلَمْ يَأْتِ الْعَامُ الْمُقْبِلُ، حَتَّى تُؤْفَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

١٣٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنِ ابْنِ أَبِي دُرَيْبٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ غَمَرٍ لَعَلَّهُ قَالَ: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَنْ يَبْقِيَ إِلَى قَابِلٍ لِأَصُومَنَّ التَّاسِعَ». وَفِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: قَالَ: يَنْهَى يَوْمَ عَاشُورَاءَ.

(بَابُ أَيُّ يَوْمٍ يُصَامُ فِي عَاشُورَاءَ)

الشرح: قوله: (عن ابن عباس أن يوم عاشوراء هو تاسع المحرم، وأن النبي ﷺ كان يصوم التاسع)، وفي الرواية الأخرى: (عن ابن عباس أن النبي ﷺ صام يوم عاشوراء فقالوا: يا رسول الله إنه يوم تعظمه اليهود والنصارى، فقال رسول الله ﷺ: فإذا كان العام المقبل - إن شاء الله تعالى - صمنا اليوم التاسع، قال: فلم يأت العام المقبل

حتى توفي رسول الله ﷺ) هذا تصريح من ابن عباس بأن مذهبه، أن عاشوراء هو اليوم التاسع من المحرم، ويتأوله على أنه مأخوذ من إظماء الإبل، فإن العرب تسمي اليوم الخامس من أيام الورد ربعا، وكذا باقي الأيام على هذه النسبة فيكون التاسع عشرا. وذهب جماهير العلماء من السلف والخلف: إلى أن عاشوراء هو اليوم العاشر من المحرم، ومنهم من قال ذلك: سعيد بن المسيب، والحسن البصري، ومالك وأحمد وإسحاق، وخلائق، وهذا ظاهر الأحاديث، ومقتضى اللفظ، وأما تقدير أخذه من (الإظماء) فبعيد، ثم إن حديث ابن عباس الثاني يرد عليه؛ لأنه قال: إن النبي ﷺ كان يصوم عاشوراء فذكروا أن اليهود والنصارى تصومه، فقال: إنه في العام المقبل يصوم التاسع، وهذا تصريح بأن الذي كان يصومه ليس هو التاسع، فتعين كونه العاشر، قال الشافعي وأصحابه وأحمد وإسحاق وآخرون: يستحب صوم التاسع والعاشر جميعا؛ لأن النبي ﷺ صام العاشر، ونوى صيام التاسع، وقد سبق في صحيح مسلم في كتاب الصلاة من رواية أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم» قال بعض العلماء: ولعل السبب في صوم التاسع مع العاشر ألا يتشبه باليهود في إفراذ العاشر. وفي الحديث إشارة إلى هذا، وقيل: للاحتياط في تحصيل عاشوراء، والأول أولى، والله أعلم.

* * *

(٢١) بَاب مَنْ أَكَلَ فِي عَاشُورَاءَ فَلْيَكُفَّ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ

١٣٥ - (١١٣٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا خَاتِمٌ (يَغْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ) عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي غُبَيْدٍ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنْ أَشْلَمَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ. فَأَمَرَهُ أَنْ يُؤَدِّنَ فِي النَّاسِ: «مَنْ كَانَ لَمْ يَصُمْ فَلْيَصُمْ. وَمَنْ كَانَ أَكَلَ فَلْيَنْتِمْ صِيَامَهُ إِلَى اللَّيْلِ». [خ: ١٩٢٤]

١٣٦ - (١١٣٦) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَبْدِيُّ حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ابْنُ لَاحِقٍ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ دَكْوَانَ عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ مَعُوذٍ بْنِ عَفْرَاءَ قَالَ: أُرْسِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ غَدَاةَ عَاشُورَاءَ إِلَى قُرَى الْأَنْصَارِ، الَّتِي حَوْلَ الْمَدِينَةِ: «مَنْ كَانَ أَصْبَحَ صَائِمًا، فَلْيَنْتِمْ صَوْمَهُ. وَمَنْ كَانَ أَصْبَحَ مُفْطِرًا، فَلْيَنْتِمْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ». فَكَتَبْنَا، بَعْدَ ذَلِكَ، نَصُومُهُ. وَنُصُومُ صِبْيَانِنَا الصَّغَارِ مِنْهُمْ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ. وَنَذْهَبُ إِلَى الْمَسْجِدِ. فَتَجْعَلُ لَهُمُ اللَّعْبَةَ مِنَ الْعِهْنِ. فَإِذَا بَكَى أَحَدُهُمْ عَلَى الطَّعَامِ أَعْطَيْنَاهَا إِثَاءً عِنْدَ الْإِفْطَارِ. [خ: ١٩٦٠]

١٣٧ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى حَدَّثَنَا أَبُو مَعَشَرٍ الْعَطَّارُ عَنْ خَالِدِ ابْنِ دَكْوَانَ قَالَ: سَأَلْتُ الرَّبِيعَ بْنَ مَعُوذٍ عَنْ صَوْمِ عَاشُورَاءَ؟ قَالَ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

رُسُلُهُ فِي فُرَى الْأَنْصَارِ. فَذَكَرَ بِمَثَلِ حَدِيثِ بَشِيرٍ غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَتَصْنَعُ لَهُمُ اللَّعِبَةَ مِنَ الْعِهْنِ. فَتَذْهَبُ بِهِ مَعَنَا. فَإِذَا سَأَلُونَا الطَّعَامَ، أُعْطِينَاهُمُ اللَّعِبَةَ تُلْهِيهِمْ. حَتَّى يُبْشِرُوا صَوْمَهُمْ.

(بَابُ مَنْ أَكَلَ فِي عَاشُورَاءَ فَلْيَكُفَّ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ)

الشرح: قوله: (من كان لم يصم فليصم، ومن كان أكل فليتم صيامه إلى الليل)، وفي رواية: (من كان أصبح صائماً فليتم صومه، ومن كان أصبح مفطراً فليتم بقية يومه) معنى الروایتين: أن من كان نوى الصوم فليتم صومه، ومن كان لم ينو الصوم ولم يأكل، أو أكل فليمسك بقية يومه، حرمة لليوم، كما لو أصبح يوم الشك مفطراً، ثم ثبت أنه من رمضان يجب إمساك بقية يومه حرمة لليوم.

واحتمى أبو حنيفة بهذا الحديث لمذهبه: أن صوم رمضان وغيره من الفرض يجوز نيته في النهار، ولا يشترط تبينها، قال: لأنهم نوا في النهار وأجزأهم، قال الجمهور: لا يجوز رمضان ولا غيره من الصوم الواجب إلا بنية من الليل، وأجابوا عن هذا الحديث: بأن المراد إمساك بقية النهار لا حقيقة الصوم. والدليل على هذا أنهم أكلوا ثم أمروا بالإتمام، وقد وافق أبو حنيفة وغيره على أن شرط إجزاء النية في النهار في الفرض والنفل ألا يتقدمها مفسد للصوم من أكل أو غيره. وجواب آخر: أن صوم عاشوراء لم يكن واجباً عند الجمهور كما سبق في أول الباب، وإنما كان سنة متأكدة.

وجواب ثالث: أنه ليس فيه أنه يجزيهم ولا يقضونه، بل لعلمهم قضوه، وقد جاء في سنن أبي داود في هذا الحديث «فأتوا بقية يوم واقضوه».

قوله: (اللعبة من العهن) هو الصوف مطلقاً، وقيل: الصوف المصبوغ.

قوله: (فنجعل لهم اللعبة من العهن فإذا بكى أحدهم على الطعام أعطيناهم إياه عند الإفطار) هكذا هو في جميع النسخ (عند الإفطار). قال القاضي: فيه محذوف، وصوابه: حتى يكون عند الإفطار، فبهذا يتم الكلام، وكذا وقع في البخاري من رواية مسدد، وهو معنى ما ذكره مسلم في الرواية الأخرى: (فإذا سألونا الطعام أعطيناهم اللعبة تلهيهم حتى يتموا صومهم) وفي هذا الحديث تمرين الصبيان على الطاعات، وتعويدهم العبادات، ولكنهم ليسوا مكلفين. قال القاضي: وقد روي عن عروة أنهم متى أطاقوا الصوم وجب عليهم، وهذا غلط مردود بالحديث الصحيح: «رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يحتلم»، وفي رواية: «يبلغ». والله أعلم.

(٢٢) بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ الْأَضْحَى

١٣٨ - (١١٣٧) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ أَنَّهُ قَالَ: شَهِدْتُ الْعَبْدَ مَعَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فَجَاءَ فَصَلَّى. ثُمَّ انْصَرَفَ فَخَطَبَ النَّاسَ. فَقَالَ: إِنَّ هَذَيْنِ يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا: يَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ، وَالْآخَرُ يَوْمُ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ.

[خ: ١٩٩٠]

١٣٩ - (١١٣٨) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى بْنِ حَبَّانٍ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْأَضْحَى وَيَوْمِ الْفِطْرِ. [خ: ١٩٩١ عن أبي سعيد]

١٤٠ - (٧٢٨) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ (وَهُوَ ابْنُ عُمَيْرٍ) عَنْ قَزَعَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ مِنْهُ حَدِيثًا فَأَعْجَبَنِي. فَقُلْتُ لَهُ: أَنْتَ سَمِعْتَ هَذَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: فَأَقُولُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا لَمْ أَسْمَعْ؟ قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: «لَا يَصْلُحُ الصِّيَامُ فِي يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْأَضْحَى وَيَوْمِ الْفِطْرِ، مِنْ رَمَضَانَ». [خ: ١١٩٧]

١٤١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ الْجَعْفَرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ يَحْيَى عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ النَّحْرِ. [خ: ١٩٩١]

١٤٢ - (١١٣٩) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ ابْنِ عُزَيْنٍ عَنْ زِيَادِ بْنِ جَبْرِ قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. فَقَالَ: إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَصُومَ يَوْمًا. فَوَافَقَ يَوْمَ الْأَضْحَى أَوْ فِطْرٍ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِوَفَاءِ النَّذْرِ. وَنَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمِ هَذَا الْيَوْمِ. [خ: ١٩٩٤]

١٤٣ - (١١٤٠) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنِي عَنْ عَمْرَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَوْمَيْنِ: يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ الْأَضْحَى. [خ: ١٩٩١ عن أبي سعيد]

* * *

(بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ الْأَضْحَى)

الشرح: فيه: (عن عمر بن الخطاب وأبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهم أن رسول الله ﷺ نهى عن صوم يوم الفطر ويوم الأضحى) وعن ابن عمر نحوه. وقد أجمع العلماء على تحريم صوم هذين اليومين بكل حال، سواء صامهما عن نذر أو تطوع أو كفارة أو غير ذلك. ولو نذر صومهما متعمداً لغيرهما، قال الشافعي والجمهور: لا ينقذ نذره ولا يلزمه قضاؤهما، وقال أبو حنيفة: ينقذ، ويلزمه قضاؤهما، قال: فإن صامهما أجزاء، وخالف الناس كلهم في ذلك.

قوله: (شهدت العيد مع عمر بن الخطاب فجاء فصلى ثم انصرف فخطب الناس فقال: إن هذين يومان نهى رسول الله ﷺ عن صيامهما) فيه: تقديم صلاة العيد على خطبته، وقد سبق بيانه واضحاً في بابه؛ وفيه: تعليم الإمام في خطبته ما يتعلق بذلك العيد من أحكام الشرع من مأثور به ومنهي عنه.

قوله: (يوم فطرهم) أي أحدهما يوم فطرهم.

قوله: (جاء رجل إلى ابن عمر فقال: إني نذرت أن أصوم يوماً، فوافق يوم أضحى أو فطر، فقال ابن عمر: أمر الله بوفاء النذر، ونهى رسول الله ﷺ عن صوم هذا اليوم) معناه: أن ابن عمر توقف عن الجزم بجوابه؛ لتعارض الأدلة عنده، وقد اختلف العلماء فيمن نذر صوم العيد معيّن كما قدمناه قريباً. وأما هذا الذي نذر صوم يوم الاثنين مثلاً فوافق يوم العيد، فلا يجوز له صوم العيد بالإجماع، وهل يلزمه قضاؤه؟ فيه خلاف للعلماء، وفيه للشافعي قولان: أصحهما: لا يجب قضاؤه؛ لأن لفظه لم يتناول القضاء، وإنما يجب قضاء الفرائض بأمر جديد على المختار عند الأصوليين، وكذلك لو صادف أيام التشريق لا يجب قضاؤه في الأصح. والله أعلم. ويحتمل أن ابن عمر عرض له بأن الاحتياط لك القضاء؛ لتجمع بين أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ.

(٢٣) باب تحريم صوم أيام التشريق

١٤٤ - (١١٤١) وَحَدَّثَنَا سُريجُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا خَالِدٌ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ نُبَيْشَةَ الْهَذَلِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيَّامُ التَّشْرِيقِ أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ».

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ (يَعْنِي ابْنَ عَلِيَّةَ) عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ حَدَّثَنِي أَبُو قَلَابَةَ عَنْ أَبِي الْمَلِيحِ عَنْ نُبَيْشَةَ قَالَ خَالِدٌ: فَلَقِيْتُ أَبَا الْمَلِيحِ فَسَأَلْتُهُ فَحَدَّثَنِي بِهِ. فَذَكَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِ هُشَيْمٍ. وَزَادَ فِيهِ «وَذَكَرَ لِلَّهِ».

١٤٥ - (١١٤٢) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابِقٍ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ ابْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ هَدَّةَ أُمَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعَثَتْهُ وَأَوْسَ بْنَ الْحَدَّادِ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ. فَتَادَى «أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا

مُؤْمِنٌ. وَأَيَّامٌ مِّنْ أَيَّامٍ أَكَلٍ وَشَرْبٍ».

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا إِسْرَاهِيمُ ابْنُ طَهْمَانَ يَهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: فَتَادَبَا.

(بَابُ تَحْرِيمِ صَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ)

الشرح: قوله ﷺ: (أيام التشريق أيام أكل وشرب)، وفي رواية: (وذكر لله عز وجل)، وفي رواية: (أيام منى)، وفيه دليل لمن قال: لا يصح صومها بحال، وهو أظهر القولين في مذهب الشافعي، وبه قال أبو حنيفة وابن المنذر وغيرهما، وقال جماعة من العلماء: يجوز صيامها لكل أحد تطوعاً وغيره، حكاه ابن المنذر عن الزبير بن العوام وابن عمر وابن سيرين، وقال مالك والأوزاعي وإسحاق والشافعي في أحد قوليه: يجوز صومها للتمتع إذا لم يجد الهدي، ولا يجوز لغيره، واحتج هؤلاء بحديث البخاري في صحيحه عن ابن عمر وعائشة قالا: لم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي. وأيام التشريق ثلاثة بعد يوم النحر، سميت بذلك لتشريق الناس لحوم الأضاحي فيها، وهو تقديدها ونشرها في الشمس، وفي الحديث استحباب الإكثار من الذكر في هذه الأيام من التكبير وغيره.

قوله: (عن نبیة الهذلي) هو بضم النون وفتح الباء الموحدة وبالشين المعجمة، وهو نبیة بن عمرو بن عوف بن سلمة.

(٢٤) بَابُ كَرَاهَةِ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مُنْفَرِدًا

١٤٦ - (١١٤٣) حَدَّثَنَا عُمَرُو بْنُ الْوَزَّاقِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَادٍ بْنِ جَعْفَرٍ سَأَلْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَهُوَ يَطُوفُ بِالْبَيْتِ: أَنْتَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ!.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ شَيْبَةَ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّهُ سَأَلَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِمِثْلِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

١٤٧ - (١١٤٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ. ح حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنِ

أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَصُومُ أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ إِلَّا أَنْ يَصُومَ قَبْلَهُ أَوْ يَصُومَ بَعْدَهُ». [خ: ١٩٨٥]

١٤٨ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ (يَعْنِي الْجُعْفِيَّ) عَنْ زَائِدَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَخْتَصِمُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي. وَلَا تَخْصِمُوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ. إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ».

* * *

(بَابُ كَرَاهَةِ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مُتَّفَرِّدًا)

الشرح: قوله: (سألت جابر بن عبد الله وهو يطوف بالبيت أنهى رسول الله ﷺ عن صيام يوم الجمعة؟ فقال: نعم. ورب هذا البيت) وفي رواية أبي هريرة: (قال: قال رسول الله ﷺ: لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم قبله أو يصوم بعده). وفي رواية: (لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي، ولا تخاصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام، إلا أن يكون في صوم يصومه أحدكم) هكذا وقع في الأصول (تختصوا ليلة الجمعة، ولا تخاصوا يوم الجمعة) بإثبات تاء في الأول بين الخاء والصاد وب حذفها في الثاني، وهما صحيحان.

وفي هذه الأحاديث الدلالة الظاهرة لقول جمهور أصحاب الشافعي وموافقيهم، وأنه يكره إفراد يوم الجمعة بالصوم إلا أن يوافق عادة له، فإن وصله بيوم قبله أو بعده، أو وافق عادة له بأن نذر أن يصوم يوم شفاء مريضه أبداً، فوافق يوم الجمعة لم يكره؛ لهذه الأحاديث. وأما قول مالك في الموطأ: لم أسمع أحداً من أهل العلم والفقه، ومن به يُقْتَضَى نهى عن صيام يوم الجمعة، وصيامه حسنٌ، وقد رأيت بعض أهل العلم يصومه، وأراه كان يتحرّاه، فهذا الذي قاله هو الذي رآه، وقد رأى غيره خلاف ما رأى هو، والسنة مقدمة على ما رآه هو وغيره، وقد ثبت النهي عن صوم يوم الجمعة، فيتعين القول به. ومالكٌ معذورٌ؛ فإنه لم يبلغه. قال الداودي من أصحاب مالك: لم يبلغ مالكاً هذا الحديث، ولو بلغه لم يخالفه، قال العلماء: والحكمة في النهي عنه: أن يوم الجمعة يوم دعاء وذكر وعبادة: من الغسل والتبكير إلى الصلاة وانتظارها واستماع الخطبة وإكثار الذكر بعدها؛ لقول الله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا﴾ وغير ذلك من العبادات في يومها، فاستحب الفطر فيه، فيكون أعون له على هذه الوظائف وأدائها بنشاط وانتشاح لها، والتذاذ بها من غير ملل ولا سامة، وهو نظير الحاج يوم عرفة بعرفة، فإن السنة له الفطر كما سبق تقريره لهذه

الحكمة، فإن قيل: لو كان كذلك لم يزل النهي والكراهة بصوم قبله أو بعده لبقاء المعنى، فالجواب: أنه يحصل له بفضيلة الصوم الذي قبله أو بعده ما يجبر ما قد يحصل من فتور أو تقصير في وظائف يوم الجمعة بسبب صومه، فهذا هو المعتمد في الحكمة في النهي عن أفراد صوم الجمعة، وقيل: سببه خوف المبالغة في تعظيمه، بحيث يفتتن به كما افتتن قوم بالسبت، وهذا ضعيف منتقض بصلاة الجمعة وغيرها مما هو مشهور من وظائف يوم الجمعة وتعظيمه.

وقيل: سبب النهي لئلا يعتقد وجوبه، وهذا ضعيف منتقض بيوم الاثنين فإنه يندب صومه ولا يلتفت إلى هذا الاحتمال البعيد، ويوم عرفة ويوم عاشوراء وغير ذلك، فالصواب ما قدمنا. والله أعلم.

وفي هذا الحديث النهي الصريح عن تخصيص ليلة الجمعة بصلاة من بين الليالي، ويومها بصوم كما تقدم. وهذا متفق على كراهيته، واحتج به العلماء على كراهة هذه الصلاة المبتدعة التي تسمى الرغائب - قاتل الله واضعها ومخترعها - فإنها بدعة منكورة من البدع التي هي ضلالة وجهالة، وفيها منكرات ظاهرة، وقد صنف جماعة من الأئمة مصنفات نفيسة في تقييحها وتضليل مصلحتها ومبتدعها، ودلائل قبحها وبطلانها وتضليل فاعليها أكثر من أن تحصر. والله أعلم.

* * *

(٢٥) بَابُ بَيَانِ نَسْخِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ بِقَوْلِهِ ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾

١٤٩ - (١١٤٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا بَكْرٌ يَعْنِي ابْنَ مُضَرَ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرٍ عَنْ زَيْدِ مَوْلَى سَلَمَةَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] كَانَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يُفْطِرَ وَيَقْتَدِيَ. حَتَّى نَزَلَتْ الْآيَةُ الَّتِي بَعْدَهَا فَتَسَخَّرَتْهَا. [ج: ٤٥٠٧]

١٥٠ - (...) حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَوَادٍ الْعَامِرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ عَنْ بُكَيْرٍ بْنِ الْأَشَجِّ عَنْ زَيْدِ مَوْلَى سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: كُنَّا فِي رَمَضَانَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. مَنْ شَاءَ صَامَ. وَمَنْ شَاءَ أَفْطَرَ فَأَفْطَدَى طَعَامَ مِسْكِينٍ. حَتَّى أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ [البقرة: ١٨٥]

(بَابُ بَيَانِ نَسْخِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ) بِقَوْلِهِ

{فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ}

الشرح: قوله: (عن سلمة لما نزلت هذه الآية ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين﴾ كان من أراد أن يفطر ويفتدي حتى نزلت الآية التي بعدها فنسختها)، وفي رواية: (قال كنا في رمضان على عهد رسول الله ﷺ من شاء صام ومن شاء أفطر فافتدى بطعام مسكين) حتى أنزلت هذه الآية ﴿فمن شهد منكم الشهر فليصمه﴾ قال القاضي عياض: اختلف السلف في الأولى هل هي محكمة أو مخصوصة أو منسوخة كلها أو بعضها؟ فقال الجمهور: منسوخة، كقول سلمة، ثم اختلفوا هل بقي منها ما لم ينسخ؟ فروي عن ابن عمر والجمهور أن حكم الإطعام باقٍ على من لم يطق الصوم لكبر، وقال جماعة من السلف ومالك وأبو ثور وداود: جميع الإطعام منسوخ، وليس على الكبير إذا لم يطق الصوم إطعام، واستحب له مالك.

وقال قتادة: كانت الرخصة لكبير يقدر على الصوم ثم نسخ فيه، وبقي فيمن لا يطيق، وقال ابن عباس وغيره: نزلت في الكبير والمريض اللذين لا يقدران على الصوم، فهي عنده محكمة، لكن المريض يقضي إذا برئ.

وأكثر العلماء على أنه لا إطعام على المريض، وقال زيد بن أسلم والزهري ومالك: هي محكمة، ونزلت في المريض يفطر ثم يبرأ، ولا يقضي حتى يدخل رمضان آخر، فيلزمه صومه ثم يقضي بعده ما أفطر، ويطعم عن كل يوم مَدًّا من حنطة، فأما من اتصل مرضه بربضان الثاني فليس عليه إطعام، بل عليه القضاء فقط،

وقال الحسن البصري وغيره: والضمير في (يطيقونه) عائد على الإطعام لا على الصوم، ثم نسخ ذلك، فهي عنده عامة، ثم جمهور العلماء على أن الإطعام عن كل يوم مَدٌّ، وقال أبو حنيفة: مدان، ووافقه أصحابه، وقال أشهب المالكي: مَدٌّ وثلاث لغير أهل المدينة، ثم جمهور العلماء أن المرض المبيح للفطر هو ما يشق معه الصوم، وأباحه بعضهم لكل مريض. هذا آخر كلام القاضي.

(٢٦) بَابُ قَضَاءِ رَمَضَانَ فِي شَعْبَانَ

١٥١ - (١١٤٦) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَدِيدٍ اللَّهُ بْنُ يُوسُفَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ. قَالَ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: كَانَ يَكُونُ عَلَيَّ الصَّوْمُ مِنْ رَمَضَانَ. فَمَا أَنتَظِرُ أَنْ أَقْضِيَهُ إِلَّا فِي شَعْبَانَ. الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [ج: ١٩٥٠]

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِيزَاهِيمَ أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ عَمْرِو الزَّهْرَانِيُّ حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ

بِلَالٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَذَلِكَ لِمَكَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. (...). وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ حَدَّثَنِي يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: فَطَنْتُ أَنَّ ذَلِكَ لِمَكَانِهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ. يَحْيَى يَقُولُهُ. (...). وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ. ح. وَحَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ الْوَلِيدِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَمْ يَذْكُرَا فِي الْحَدِيثِ: الشُّغْلُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٥٢ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ الْمَكِّي حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ إِسْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: إِنْ كَانَتْ إِحْدَانَا لَتَفْطِرُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَمَا تَقْدِرُ عَلَى أَنْ تَقْضِيَهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ.

(بَابُ قَضَاءِ رَمَضَانَ فِي شَعْبَانَ)

الشرح: قوله عن عائشة رضي الله عنها قالت: (كان يكون علي الصوم من رمضان فما أستطيع أن أقضيه إلا في شعبان، الشغل من رسول الله ﷺ أو برسول الله) وفي رواية: (قالت: إن كانت إحْدَانَا لَتَفْطِرُ فِي زَمَانِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فما تقدر على أن تقضيه مع رسول الله ﷺ حتى يأتي شعبان) هكذا هو في النسخ (الشغل) بالألف واللام مرفوع، أي يمنعني الشغل برسول الله ﷺ، وتعني بالشغل ويقولها في الحديث الثاني: (فما تقدر على أن تقضيه) أن كل واحدة منهن كانت مهتمة بنفسها لرسول الله ﷺ مترصدة لاستمتاعه في جميع أوقاتها إن أراد ذلك، ولا تدري متى يريد، ولم تستأذنه في الصوم مخافة أن يأذن، وقد يكون له حاجة فيها ففتوتها عليه، وهذا من الأدب.

وقد اتفق العلماء على أن المرأة لا يحل لها صوم التطوع وزوجها حاضر إلا بإذنه؛ لحديث أبي هريرة السابق في صحيح مسلم في كتاب الزكاة، وإنما كانت تصومه في شعبان؛ لأن النبي ﷺ كان يصوم معظم شعبان فلا حاجة له فيهن حينئذ في النهار؛ ولأنه إذا جاء شعبان يضيق قضاء رمضان، فإنه لا يجوز تأخيرها عنه.

ومذهب مالك وأبي حنيفة والشافعي وأحمد وجماهير السلف والخلف: أن قضاء رمضان في حق من أفطر بعذر كحيض وسفر يجب على التراخي، ولا يشترط المبادرة به في أول الإمكان، لكن قالوا: لا يجوز تأخيرها عن شعبان الآتي؛ لأنه يؤخره حينئذ إلى زمان لا يقبله وهو رمضان الآتي، فصار كمن أخره إلى الموت.

وقال داود: تجب المبادرة به في أول يوم بعد العيد من شوال، وحديث عائشة هذا

يرد عليه، قال الجمهور: ويستحب المبادرة به للاحتياط فيه، فإن أخره فالصحيح عند المحققين من الفقهاء وأهل الأصول أنه يجب العزم على فعله، وكذلك القول في جميع الواجب الموسع، إنما يجوز تأخيره بشرط العزم على فعله، حتى لو أخره بلا عزم عصى، وقيل: لا يشترط العزم، وأجمعوا أنه لو مات قبل خروج شعبان لزمه الفدية في تركه، عن كل يوم مد من طعام، هذا إذا كان تمكن من القضاء فلم يقض، فأما من أفطر في رمضان بعذر ثم اتصل عجزه فلم يتمكن من الصوم حتى مات فلا صوم عليه، ولا يطعم عنه، ولا يصام عنه، ومن أراد قضاء صوم رمضان ندب مرتباً متوالياً، فلو قضاها غير مرتب أو مفرقاً جاز عندنا وعند الجمهور؛ لأن اسم الصوم يقع على الجميع، وقال جماعة من الصحابة والتابعين وأهل الظاهر: يجب تنابعه كما يجب الأداء.

* * *

(٢٧) بَابُ قَضَاءِ الصَّيَامِ عَنِ الْمَيِّتِ

١٥٣ - (١١٤٧) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْخَارِثِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرٍ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ غُرُوزَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ، صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ». [خ: ١٩٥٢]

١٥٤ - (١١٤٨) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي النَّظِيرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقَالَتْ: إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ. فَقَالَ: «أَرَأَيْتِ لَوْ كَانَ عَلَيْهَا دَيْنٌ، أَكُنْتَ تَقْضِيهِ؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ». [خ: ١٩٥٣]

١٥٥ - (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ عُمَرَ الْوُكَيْعِيُّ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ سُلَيْمَانَ عَنْ مُسْلِمِ بْنِ أَبِي النَّظِيرِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ. أَفَأَقْضِيهِ عَنْهَا؟ فَقَالَ: «لَوْ كَانَ عَلَى أَمَلِكِ دَيْنٌ، أَكُنْتَ قَاضِيَهُ عَنْهَا؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى» قَالَ سُلَيْمَانُ: فَقَالَ الْحَكَمُ وَسَلَّمَةُ بْنُ كَهِيلٍ جَمِيعًا. وَنَحْنُ جُلُوسٌ حِينَ حَدَّثَ مُسْلِمٌ يَهَذَا الْحَدِيثَ. فَقَالَا سَمِعْنَا مُجَاهِدًا يَذْكُرُ هَذَا عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الْأَشَجُّ حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ سَلَمَةَ

ابن كُهَيْلٍ وَالْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ وَمُثَلِّمُ الْبَطِينِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَمُجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِهَذَا الْحَدِيثِ.

١٥٦ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو أَبِي خَلْفٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ جَمِيعًا عَنْ زَكْرِيَّا بْنِ عَدِيٍّ قَالَ عَدِيٌّ: حَدَّثَنِي زَكْرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ أَخْبَرَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ غَمْرٍو عَنْ زَيْدِ بْنِ أَبِي أَنَسَةَ حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ عُثَيْبَةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أُمِّي مَاتَتْ وَعَلَيْهَا صَوْمٌ نَذَر. أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ «أَرَأَيْتَ لَوْ كَانَ عَلَى أُمِّكَ دِينَ فَقَضَيْتَنِي، أَكَانَ يُؤْذِي ذَلِكَ عَنْهَا؟» قَالَتْ: نَعَمْ. قَالَ: «فَصُومي عَنْ أُمِّكَ».

١٥٧ - (١١٤٩) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ السَّعْدِيُّ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ أَبُو الْحَسَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ. فَقَالَتْ: إِنِّي تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ. وَإِنَّهَا مَاتَتْ. قَالَ: فَقَالَ: «وَجِبَ أَجْرُكِ. وَرَدَّهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ» قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّهُ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمٌ شَهْرٍ. أَفَأَصُومُ عَنْهَا؟ قَالَ: «صُومي عَنْهَا» قَالَتْ: إِنَّهَا لَمْ تَخُجْ قَطُّ. أَفَأُحُجُّ عَنْهَا؟ قَالَ: «حُجِّي عَنْهَا».

١٥٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ. بِمَثَلِ حَدِيثِ ابْنِ مُسْهِرٍ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: صَوْمٌ شَهْرَيْنِ.

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: جَاءَتِ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ وَقَالَ: صَوْمٌ شَهْرٍ.

(...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ أَخْبَرَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ سُفْيَانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: صَوْمٌ شَهْرَيْنِ.

(...) وَحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي خَلْفٍ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ الْمَكِّيِّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ بُرَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: أَتَتْ امْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ. وَقَالَ: صَوْمٌ شَهْرٍ.

(بَابُ قَضَاءِ الصَّيَامِ عَنْ الْمَيِّتِ)

الشرح: قوله ﷺ (من مات وعليه صيام صام عنه وليه)، وفي رواية ابن عباس: (أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت: إن أمي ماتت وعليها صوم شهر فقال: أرأيت لو كان عليها ذئبٌ أكنت تقضينه؟ قالت: نعم، قال: فدين الله أحق بالقضاء)، وفي رواية عن ابن عباس: (جاء رجل... وذكر نحوه).

وفي رواية أنها قالت: (إن أمي ماتت وعليها صوم نذر أفأصوم عنها؟ قال: أرأيت لو كان على أمك ذئبٌ فقضيته أكان يؤدي ذلك عنها؟ قالت: نعم، قال: فصومي عن أمك) وفي حديث بريدة: (قال: بينا أنا جالسٌ عند رسول الله ﷺ إذ أتته امرأة فقالت: إني تصدقت على أمي بجارية وإنها ماتت، فقال: وجب أجرك وردها عليك الميراث، قالت: يا رسول الله إنه كان عليها صوم شهر أفأصوم عنها؟ قال: صومي عنها. قالت: إنها لم تحج قط أفأحج عنها. قال: حجي عنها). وفي رواية (صوم شهرين). اختلف العلماء فيمن مات وعليه صوم واجب من رمضان، أو قضاء أو نذر أو غيره، هل يقضى عنه؟ وللشافعي في المسألة قولان مشهوران: أشهرهما: لا يصام عنه، ولا يصح عن ميت صوم أصلاً. والثاني: يستحب لوليّه أن يصوم عنه، ويصح صومه عنه ويبرأ به الميت، ولا يحتاج إلى إطعام عنه، وهذا القول هو الصحيح المختار الذي نعتقده، وهو الذي صححه محققو أصحابنا الجامعون بين الفقه والحديث لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة، وأما الحديث الوارد «من مات وعليه صيام أطعم عنه» فليس بثابت، ولو ثبت أمكن الجمع بينه وبين هذه الأحاديث بأن يحمل على جواز الأمرين، فإن من يقول بالصيام يجوز عنده الإطعام، فثبت أن الصواب المتعين تجويز الصيام، وتجويز الإطعام، والولي مخيرٌ بينهما، والمراد بالولي القريب، سواء كان عصبيةً أو وارثاً أو غيرهما، وقيل: المراد الوارث، وقيل: العصبية، والصحيح الأول، ولو صام عنه أجنبيٌّ إن كان بإذن الولي صح وإلا فلا في الأصح، ولا يجب على الولي الصوم عنه، لكن يستحب.

هذا تلخيص مذهبنا في المسألة، وممن قال به من السلف: طاووسٌ والحسن البصري والزهرى وقتادة وأبو ثور، وبه قال الليث وأحمد وإسحاق وأبو عبيد في صوم النذر دون رمضان وغيره، وذهب الجمهور إلى أنه لا يصام عن ميت لا نذر ولا غيره، حكاه ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وعائشة، ورواية عن الحسن والزهرى، وبه قال مالك وأبو حنيفة، قال القاضي عياض وغيره: هو قول جمهور العلماء، وتأولوا الحديث على أنه يطعم عنه وليه، وهذا تأويلٌ ضعيفٌ، بل باطلٌ، وأي ضرورةٍ إليه وأي مانعٍ يمنع من العمل بظواهره مع تظاهر الأحاديث، مع عدم المعارض لها، قال القاضي وأصحابنا: وأجمعوا على أنه لا يصلى عنه صلاةٌ فائتة، وعلى أنه لا يصام عن أحد في حياته، وإنما الخلاف في الميت. والله أعلم.

وأما قول ابن عباس: (إن السائل رجل)، وفي رواية: (امرأة)، وفي رواية: (صوم شهر)، وفي رواية (صوم شهرين) فلا تعارض بينهما، فسأل تارة رجل، وتارة امرأة، وتارة عن شهر، وتارة عن شهرين. وفي هذه الأحاديث جواز صوم الولي عن الميت كما ذكرنا، وجواز سماع كلام المرأة الأجنبية في الاستفتاء ونحوه من مواضع الحاجة، وصحة القياس؛ لقوله ﷺ: (فدين الله أحق بالقضاء) وفيها: قضاء الدين عن الميت، وقد أجمعت الأمة عليه، ولا فرق بين أن يقضيه عنه وارث أو غيره فبإمرأه به بلا خلاف. وفيه دليل لمن يقول: إذا مات وعليه دين لله تعالى ودين لآدمي وضاق ماله، قدم دين الله تعالى؛ لقوله ﷺ: (فدين الله أحق بالقضاء).

وفي هذه المسألة ثلاثة أقوال للشافعي: أصحها: تقديم دين الله تعالى لما ذكرناه. والثاني: تقديم دين الآدمي؛ لأنه مبني على الشح والمضايقة. والثالث: هما سواء، فيقسم بينهما. وفيه: أنه يستحب للمفتي أن ينبه علي وجه الدليل إذا كان مختصراً واضحاً، وبالسائل إليه حاجة، أو يترتب عليه مصلحة؛ لأنه ﷺ قاس على دين الآدمي، تنبيهاً على وجه الدليل. وفيه: أن من تصدق بشيء ثم ورثه لم يكره له أخذه والتصرف فيه، بخلاف ما إذا أراد شراؤه فإنه يكره له حديث فرس عمر رضي الله عنه.

فيه دلالة ظاهرة لمذهب الشافعي والجمهور، أن النياية في الحج جائزة عن الميت والعاجز المأبوس من برئه، واعتذر القاضي عياض عن مخالفة مذهبهم لهذه الأحاديث في الصوم عن الميت والحج عنه، بأنه مضطرب، وهذا عذر باطل، وليس في الحديث اضطراب، وإنما فيه اختلاف جمعنا بينه كما سبق، ويكفي في صحته احتجاج مسلم به في صحيحه. والله أعلم.

قوله: (عن مسلم البطين) هو بفتح الباء وكسر الطاء.

(٢٨) بَابُ الصَّائِمِ يُدْعَى لَطْعَامٍ فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ

١٥٩ - (١١٥٠) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ حَرْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزُّنَادِ عَنِ الْأَعْزَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ رَوَاهُ. وَقَالَ عَمْرُو: يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. وَقَالَ زُهَيْرٌ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى طَعَامٍ، وَهُوَ صَائِمٌ، فَلْيَقُلْ: إِنِّي صَائِمٌ».

(بَابُ الصَّائِمِ يُدْعَى لَطْعَامٍ فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ)

الشرح: قوله ﷺ: (إذا دعي أحدكم إلى طعام وهو صائم فليقل: إني صائم) وفي رواية: (إذا أصبح أحدكم يوماً صائماً فلا يرفث ولا يجهل، فإن امرؤ شاتمته أو

قاتله فليقل: إني صائم.. إني صائم).

قوله ﷺ فيما إذا دعي وهو صائم: (فليقل: إني صائم) محمولٌ على أنه يقول له اعتذاراً له وإعلاماً بحاله، فإن سمح له ولم يطالبه بالحضور سقط عنه الحضور، وإن لم يسمح وطالبه بالحضور لزمه الحضور، وليس الصوم عذراً في إجابة الدعوة، ولكن إذا حضر لا يلزمه الأكل ويكون الصوم عذراً في ترك الأكل، بخلاف المفطر فإنه يلزمه الأكل على أصح الوجهين عندنا، كما سيأتي واضحاً - إن شاء الله تعالى - في بابه.

والفرق بين الصائم والمفطر منصوبٌ عليه في الحديث الصحيح كما هو معروف في موضعه، وأما الأفضل للصائم فقال أصحابنا: إن كان يشق على صاحب الطعام صومه استحباب له الفطر، وإلا فلا، هذا إذا كان صوم تطوع، فإن كان صوماً واجباً حرم الفطر.

وفي هذا الحديث: أنه لا بأس بإظهار نوافل العبادة من الصوم والصلاة وغيرهما إذا دعت إليه حاجة، والمستحب إخفاؤها إذا لم تكن حاجة، وفيه: الإشارة إلى حسن المعاشرة، وإصلاح ذات البين، وتأليف القلوب، وحسن الاعتذار عند سببه.

(٢٩) بَابُ حِفْظِ اللِّسَانِ لِلصَّائِمِ

١٦٠ - (١١٥١) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ عَنِ الْأَعْرَجِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. رَوَايَةٌ. قَالَ: «إِذَا أَصْبَحَ أَحَدُكُمْ نَوْمًا صَائِمًا، فَلَا يَزِفُّ وَلَا يَجْهَلُ. فَإِنْ أَمْرُقُ شَاتِمَهُ أَوْ قَاتَلَهُ، فَلْيَقُلْ: إِنْ صَائِمٌ. إِنْ صَائِمٌ».

[خ: ١٨٩٤]

(بَابُ حِفْظِ اللِّسَانِ لِلصَّائِمِ)

الشرح: أما الحديث الثاني: ففيه نهي الصائم عن الرفث، وهو السخف وفاحش الكلام، يقال: (رفث) بفتح الفاء، (يرفث) بضمها وكسرهما، و (رفث) بكسرهما، (يرفث) بفتحها رفثاً بسكون الفاء في المصدر ورفثاً بفتحها في الاسم، ويقال: (أرفث) رباعي حكاه القاضي، والجهل قريب من الرفث، وهو خلاف الحكمة وخلاف الصواب، من القول والفعل.

قوله ﷺ: (فإن أمرق شاتمته أو قاتله) معناه شتمه متعرضاً لمشاتمته، ومعنى قاتله: نازعه ودافعه. وقوله ﷺ: (فليقل: إني صائم). إني صائمٌ هكذا هو مرتين، واختلفوا في معناه؛ فقليل: يقوله بلسانه جهراً يسمعه الشاتم والمقاتل فينجزر غالباً، وقيل: لا يقوله بلسانه، بل يحدث به نفسه؛ ليمنعها من مشاتمته ومقاتلته ومقابلته ويحرص صومه عن المكدرات، ولو جمع بين الأمرين كان حسناً.

واعلم أن نهى الصائم عن الرفث والجهل والمخاصمة والمشاتمة ليس مختصاً به، بل كل أحد مثله في أصل النهي عن ذلك لكن الصائم أكد. والله أعلم.

* * *

(٣٠) باب فضل الصيام

١٦١ - (...) وحدثني حمزة بن يحيى الشجيري أخبرنا ابن وهب أخبرني يونس عن ابن شهاب أخبرني سعيد بن المسيب أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله عز وجل: كل عمل ابن آدم له إلا الصيام. هو لي وأنا أجزي به. فوالذي نفسي محمد بيده! لخلقة فم الصائم أطيب عند الله، من ريح المسك» [خ: ٧٤٩٢]

١٦٢ - (...) حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب وقتيبة بن سعيد قالا حدثنا المغيرة (وهو الحزامي) عن أبي الرناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه. قال: قال رسول الله ﷺ: «الصيام جنة».

١٦٣ - (...) وحدثني محمد بن زافع حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريح أخبرني عطاء عن أبي صالح الزيات أنه سمع أبا هريرة رضي الله عنه يقول: قال رسول الله ﷺ: «قال الله عز وجل: كل عمل ابن آدم له إلا الصيام. فإنه لي وأنا أجزي به. والصيام جنة. فإذا كان يوم صوم أحدكم، فلا يزفك يومئذ ولا ينسج. فإن سابه أحد أو قاتله، فليقل: إني امرؤ صائم. والذي نفسي محمد بيده لخلوف فم الصائم أطيب عند الله، يوم القيامة، من ريح المسك. وللصائم فرحتان يفرحهما: إذا أفطر فرح بفطوره. وإذا لقي ربه فرح بصومه» [خ: ١٩٠٤]

١٦٤ - (...) وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية ووكيع عن الأعمش وحدثنا زهير بن حرب حدثنا جرير عن الأعمش وحدثنا أبو سعيد الأشج (واللفظ له) حدثنا وكيع حدثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه. قال: قال رسول الله ﷺ: «كل عمل ابن آدم يضاعف. الحسنة عشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف. قال الله عز وجل: إلا الصوم. فإنه لي وأنا أجزي به. يدع شهوته وطعامه من أجلي. للصائم فرحتان: فرحة عند فطوره، وفرحة

عِنْدَ لِقَاءِ رَبِّهِ . وَلَخُلُوفٌ فِيهِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ .

١٦٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ عَنْ أَبِي سَيَّانَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا . قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَقُولُ: إِنَّ الصَّوْمَ لِي وَأَنَا أُجْزِي بِهِ . إِنْ لِلصَّائِمِ فَرْحَتَيْنِ: إِذَا أَفْطَرَ فَرِحَ . وَإِذَا لَقِيَ اللَّهَ فَرِحَ . وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَخُلُوفٌ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ .»

(...) وَحَدَّثَنِيهِ إِسْحَاقُ بْنُ عَمَرَ بْنِ سَلَيْطٍ الْهَذَلِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَغْنِي ابْنُ مُسْلِمٍ) حَدَّثَنَا ضِرَارُ بْنُ مَرْثَةَ (وَهُوَ أَبُو سَيَّانٍ) بِهَذَا الْإِسْنَادِ . قَالَ: وَقَالَ: «إِذَا لَقِيَ اللَّهَ فَجَزَاءُ، فَرِحَ» .

١٦٦ - (١١٥٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْقَطَوَانِيُّ عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَلَالٍ حَدَّثَنِي أَبُو حَازِمٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنْ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ: الرِّيَّانُ . يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ . لَا يَدْخُلُ مَعَهُمْ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ . يُقَالُ: «أَيْنَ الصَّائِمُونَ؟ فَيَدْخُلُونَ مِنْهُ . فَإِذَا دَخَلَ آخِرُهُمْ . أُغْلِقَ فَلَمْ يَدْخُلْ مِنْهُ أَحَدٌ» . [١٨٩٦]

(بَابُ فَضْلِ الصَّيَامِ)

الشرح: قوله ﷺ : (قال الله تعالى: كل عمل ابن آدم له إلا الصيام هو لي وأنا أجزي به) اختلف العلماء في معناه مع كون جميع الطاعات لله تعالى، فقيل: سبب إضافته إلى الله تعالى أنه لم يعبد أحدٌ غير الله تعالى به، فلم يعظم الكفار في عصر من الأعصار معبوداً لهم بالصيام، وإن كانوا يعظمونه بصورة الصلاة والسجود والصدقة والذكر وغير ذلك، وقيل: لأن الصوم بعيدٌ من الرياء لخفائه، بخلاف الصلاة والحج والغزوة والصدقة وغيرها من العبادات الظاهرة، وقيل: لأنه ليس للصائم ونفسه فيه حظ، قاله الخطابي، قال: وقيل: إن الاستغناء عن الطعام من صفات الله تعالى، فتقرب الصائم بما يتعلق بهذه الصفة وإن كانت صفات الله تعالى لا يشبهها شيء، وقيل: معناه: أنا المنفرد بعلم مقدار ثوابه أو تضعيف حسناته وغيره من العبادات أظهر سبحانه بعض مخلوقاته على مقدار ثوابها، وقيل: هي إضافة تشريف، كقوله تعالى: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ﴾ مع أن العالم كله لله تعالى. وفي هذا الحديث بيان عظم فضل الصوم والحث إليه. وقوله تعالى: (وأنا أجزي به) بيان لعظم فضله، وكثرة ثوابه؛ لأن الكريم إذا أخبر بأنه يتولى بنفسه الجزاء اقتضى عظم قدر الجزاء وسعة العطاء.

قوله ﷺ: (الخلقة فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك يوم القيامة) وفي رواية: (الخلوف) هو بضم الخاء فيهما وهو تغير رائحة الفم، هذا هو الصواب فيه بضم الخاء، كما ذكرناه، وهو الذي ذكره الخطابي وغيره من أهل الغريب، وهو المعروف في كتب اللغة، وقال القاضي: الرواية الصحيحة بضم الخاء، قال: وكثير من الشيوخ يرويه بفتحها، قال الخطابي: وهو خطأ. قال القاضي: وحكي عن الفارسي فيه الفتح والضم، وقال: أهل المشرق يقولونه بالوجهين، والصواب: الضم، ويقال: (خَلَفَ فَوْه) بفتح الخاء واللام، (يَخْلُفُ) بضم اللام، و (أَخْلَفَ يَخْلِفُ) إذا تغير، وأما معنى الحديث: فقال القاضي: قال المازري: هذا مجاز واستعارة؛ لأن استطابة بعض الروائح من صفات الحيوان الذي له طبائع تميل إلى شيء فتستطيبه، وتنفر من شيء فتستقذره، والله تعالى متقدس عن ذلك، لكن جرت عادتنا بتقريب الروائح الطيبة منا، فاستعير ذلك في الصوم، لتقريبه من الله تعالى. قال القاضي: وقيل: يجازيه الله تعالى به في الآخرة، فتكون نكهته أطيب من ريح المسك، كما أن دم الشهيد يكون ريحه ريح المسك.

وقيل: يحصل لصاحبه من الثواب أكثر مما يحصل لصاحب المسك.

وقيل: رائحته عند ملائكة الله تعالى أطيب من رائحة المسك عندنا، وإن كانت رائحة الخلوف عندنا خلافة.

والأصح ما قاله الداودي من المغاربة، وقاله من قال من أصحابنا: إن الخلوف أكثر ثواباً من المسك، حيث تدب إليه في الجمع والأعياد ومجالس الحديث والذكر وسائر مجامع الخير. واحتج أصحابنا بهذا الحديث على كراهة السواك للصائم بعد الزوال؛ لأنه يزيل الخلوف الذي هذه صفته وفضيلته، وإن كان السواك فيه فضل أيضاً؛ لأن فضيلة الخلوف أعظم وقالوا: كما أن دم الشهداء مشهود له بالطيب، ويترك له غسل الشهيد مع أن غسل الميت واجب، فإذا ترك الواجب للمحافظة على بقاء الدم المشهود له بالطيب فترك السواك الذي ليس هو واجباً للمحافظة على بقاء الخلوف المشهود له بذلك أولى. والله أعلم.

قوله ﷺ: (الصيام جنة) هو بضم الجيم، ومعناه: سترٌ ومانعٌ من الرفث والآثام، ومانعٌ أيضاً من النار، ومنه (المجنن) وهو الترس، ومنه (الجنن) لاستئثارهم.

قوله ﷺ: (فلا يرفث يومئذ ولا يسخب) هكذا هو هنا بالسين، ويقال بالسين والصاد وهو الصباح، وهو بمعنى الرواية الأخرى: (ولا يجهل ولا يرفث) قال القاضي: ورواه الطبري (ولا يسخر) بالراء؛ قال: ومعناه صحيح، لأن السخرية تكون بالقول والفعل، وكله من الجهل، قلت: وهذه الرواية تصحيف وإن كان لها معنى.

قوله ﷺ: (وللصائم فرحتان يفرحهما: إذا أفطر فرح بفطره، وإذا لقي ربه فرح بصومه) قال العلماء: أما فرحته عند لقاء ربه فيما يراه من جزائه، وتذكر نعمة الله تعالى

عليه بتوقيه لذلك، وأما عند فطره فسببها تمام عبادته وسلامتها من المفاسد، وما يرجوه من ثوابها.

قوله: (حدثنا خالد بن مخلد القطواني) هو بفتح القاف والطاء، قال البخاري والكلاباذي: معناه البقال، كأنهم نسبوه إلى بيع القطنية، قال القاضي وقال الباجي: هي قرية على باب الكوفة، قال: وقاله أبو ذر أيضاً، وفي تاريخ البخاري أن قطوان موضع.

قوله ﷺ: (إن في الجنة باباً يقال له: الريان، يدخل منه الصائمون يوم القيامة لا يدخل معهم أحد غيرهم يقال: أين الصائمون؟ فيدخلون منه، فإذا دخل آخرهم أغلق فلم يدخل منه أحد) هكذا وقع في بعض الأصول: (فإذا دخل آخرهم)، وفي بعضها: (فإذا دخل أولهم) قال القاضي وغيره: وهو وهم، الصواب (آخرهم) وفي هذا الحديث فضيلة الصيام وكرامة الصائمين.

* * *

(٣١) بَابُ فَضْلِ الصَّيَامِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِمَنْ يُطِيقُهُ بِلاَ ضَرَرٍ وَلَا تَقْوِيَةٍ حَقٍّ

١٦٧ - (١١٥٣) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ بْنُ الْمُهَاجِرِ أَخْبَرَنِي اللَّيْثُ عَنْ ابْنِ الْهَادِ عَنْ شَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ عَنِ الثَّعْمَانِ بْنِ أَبِي عَيَّاشٍ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَصُومُ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ. إِلَّا بَاعَدَ اللَّهُ، بِذَلِكَ الْيَوْمِ، وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا». [ج: ٢٨٤٠]

(...) وَحَدَّثَنَا هُثَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي الدَّرَاوَزْدِيَّ) عَنْ شَهِيلِ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

١٦٨ - (...) وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَشْرِ الْعَيْدِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ وَشَهِيلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ أَنَّهُمَا سَمِعَا الثَّعْمَانَ بْنَ أَبِي عَيَّاشٍ الرَّزْقِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ صَامَ يَوْمًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، بَاعَدَ اللَّهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ سَبْعِينَ خَرِيفًا».

(بَابُ فَضْلِ الصَّيَامِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِمَنْ يُطِيقُهُ بِلاَ ضَرَرٍ وَلَا تَقْوِيَةٍ حَقٍّ)

الشرح: قوله ﷺ (من صام يوماً في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً) فيه: فضيلة الصيام في سبيل الله، وهو محمول على من لا يتضرر به، ولا يفوت

به حقًا، ولا يخل به قتاله ولا غيره من مهمات غزوه، ومعناه: المباحة عن النار، والمعافة منها، والخريف: السنة. والمراد: سبعين سنة.

(٣٢) بَابُ جَوَازِ صَوْمِ النَّافِلَةِ بِنِيَّةٍ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ الرِّوَالِ وَجَوَازِ فِطْرِ الصَّائِمِ نَفْلًا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ

١٦٩ - (١١٥٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ ابْنُ زَيْدٍ حَدَّثَنَا طَلْحَةُ بْنُ يَحْيَى بْنُ عُثَيْدٍ اللَّهُ حَدَّثَنِي عَائِشَةُ بِنْتُ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ذَاتَ يَوْمٍ: «يَا عَائِشَةُ! هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قَالَتْ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا عِنْدَنَا شَيْءٌ. قَالَ: «فَإِنِّي صَائِمٌ» قَالَتْ: فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَأُهِدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ (أَوْ جَاءَنَا زُورٌ) قَالَتْ: فَلَمَّا رَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أُهِدِيَتْ لَنَا هَدِيَّةٌ (أَوْ جَاءَنَا زُورٌ) وَقَدْ خَبَأْتُ لَكَ شَيْئًا. قَالَ: «مَا هُوَ؟» قُلْتُ: حَيْسٌ. قَالَ: «هَاتِيهِ» فَجِئْتُ بِهِ فَأَكَلَ. ثُمَّ قَالَ «قَدْ كُنْتُ أَصْبَحْتُ صَائِمًا» قَالَ طَلْحَةُ: فَحَدَّثْتُ مُجَاهِدًا بِهَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: ذَلِكَ بِمَثَرَةٍ الرَّجُلِ يُخْرِجُ الصَّدَقَةَ مِنْ مَالِهِ. فَإِنْ شَاءَ أَغْضَاهَا وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهَا.

١٧٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ طَلْحَةَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عُمَيَّةَ عَائِشَةَ بِنْتُ طَلْحَةَ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ. قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» فَقُلْنَا: لَا قَالَ: «فَإِنِّي إِذْنٌ صَائِمٌ» ثُمَّ أَتَانَا يَوْمًا آخَرَ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أُهِدِيَ لَنَا حَيْسٌ. فَقَالَ: «أَرَيْنِيهِ فَلَقَدْ أَصْبَحْتُ صَائِمًا» فَأَكَلَ.

(بَابُ جَوَازِ صَوْمِ النَّافِلَةِ بِنِيَّةٍ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ الرِّوَالِ وَجَوَازِ فِطْرِ الصَّائِمِ نَفْلًا مِنْ غَيْرِ عَذْرِ)

الشرح: فيه حديث عائشة رضي الله عنها (قالت: قال رسول الله ﷺ ذات يوم: يا عائشة هل عندكم شيء؟ قالت: فقالت: يا رسول الله ما عندنا شيء قال: فإنني صائم، قالت: فخرج ﷺ فأهديت لنا هدية أو جاءنا زور، فلما رجع رسول الله ﷺ قلت: يا رسول الله أهديت لنا هدية، أو جاءنا زور وقد خبأت لك شيئاً، قال: ما هو. قلت: حيس، قال: هاتيه؛ فجئت به فأكل ثم قال: قد كنت أصبحت صائماً، وفي الرواية الأخرى قالت: (دخل علي النبي ﷺ ذات يوم فقال: هل عندكم شيء؟ قلنا: لا. قال: فإنني إذن صائم، ثم أتانا يوماً آخر فقُلْنَا: يا

رسول الله أهدي لنا حيس، قال: أرينيه فلقد أصبحت صائماً فأكل (الحيس) بفتح الحاء المهملة، هو التمر مع السمن والأقط، وقال الهروي: ثريدة من أخلاط، والأول هو المشهور و (الزور) بفتح الزاي الزوار، ويقع الزور على الواحد والجماعة القليلة والكثيرة.

وقولها: (جاءنا زورٌ وقد خيأت لك) معناه: جاءنا زائرون ومعهم هدية خيأت لك منها، أو يكون معناه: جاءنا زورٌ فأهدي لنا بسبيهم هدية، فخيأت لك منها. وهاتان الروايتان هما حديث واحد، والثانية مفسرةٌ للأولى ومبينةٌ أن القصة في الرواية الأولى كانت في يومين لا في يوم واحد، كذا قاله القاضي وغيره، وهو ظاهر، وفيه دليل لمذهب الجمهور أن صوم النافلة يجوز بنية في النهار قبل زوال الشمس، ويتأوله الآخرون على أن سؤاله ﷺ: (هل عندكم شيء؟) لكونه ضعف عن الصوم، وكان نواه من الليل، فأراد الفطر للضعف، وهذا تأويلٌ فاسدٌ، وتكلفٌ بعيدٌ، وفي الرواية الثانية التصريح بالدلالة لمذهب الشافعي وموافقه في أن صوم النافلة يجوز قطعه، والأكل في أثناء النهار، وبطل الصوم، لأنه نفل، فهو إلى خيرة الإنسان في الابتداء، وكذا في الدوام، وممن قال بهذا جماعة من الصحابة وأحمد وإسحاق وآخرون، ولكنهم كلهم والشافعي معهم متفقون على استحباب إتمامه، وقال أبو حنيفة ومالك: لا يجوز قطعه ويأثم بذلك، وبه قال الحسن البصري ومكحول والنخعي، وأوجبوا قضاءه على من أفطر بلا عذر، قال ابن عبد البر: وأجمعوا على ألا قضاء على من أفطره بعذر. والله أعلم.

(٣٣) بَابُ أَكْلِ النَّاسِي وَشُرْبِهِ وَجَمَاعِهِ لَا يُفْطَرُ

١٧١ - (١١٥٥) وَخَذْنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ هِشَامِ الْقُرْطُوبِيِّ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَنْ نَسِيَ وَهُوَ صَائِمٌ، فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ، فَلَيْتَمَ صَوْمُهُ. فَإِنَّمَا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ». [ج: ١٩٣٣]

(بَابُ أَكْلِ النَّاسِي وَشُرْبِهِ وَجَمَاعِهِ لَا يُفْطَرُ)

الشرح: قوله ﷺ: (من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه، فإنما أطعمه الله وسقاه) فيه دلالة لمذهب الأكثرين: أن الصائم إذا أكل أو شرب أو جامع ناسياً لا يفطر، وممن قال بهذا الشافعي وأبو حنيفة وداود وآخرون، وقال ربيعة ومالك: يفسد صومه، وعليه القضاء دون الكفارة، وقال عطاء والأوزاعي والليث: يجب القضاء في الجماع دون الأكل، وقال أحمد: يجب في الجماع القضاء والكفارة، ولا شيء في الأكل.

(٣٤) بَابُ صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ وَاسْتِخْبَابِ أَنْ لَا يُخْلَى

. شَهْرًا عَنْ صَوْمِ

١٧٢ - (١١٥٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ عَنْ سَعِيدِ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصُومُ شَهْرًا مَعْلُومًا سِوَى رَمَضَانَ؟ قَالَتْ: وَاللَّهِ! إِنْ صَامَ شَهْرًا مَعْلُومًا سِوَى رَمَضَانَ حَتَّى مَضَى لَوَجْهِهِ وَلَا أَفْطَرَهُ حَتَّى يُصِيبَ مِنْهُ.

١٧٣ - (...) وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا كَثَمَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: قُلْتُ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ شَهْرًا كُلَّهُ؟ قَالَتْ: مَا عَلِمْتُهُ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ وَلَا أَفْطَرَهُ كُلَّهُ حَتَّى يَصُومَ مِنْهُ حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ ﷺ.

١٧٤ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهَرَانِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ وَهْشَامٍ عَنْ مُحَمَّدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ (قَالَ حَمَّادٌ: وَأُظِّلُ أَيُّوبَ قَدْ سَجَعَهُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ شَقِيقٍ) قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ صَوْمِ النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَتْ: كَانَ يَصُومُ حَتَّى تَقُولَ: قَدْ صَامَ. قَدْ صَامَ وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: قَدْ أَفْطَرَ. قَدْ أَفْطَرَ. قَالَتْ: وَمَا رَأَيْتُهُ صَامَ شَهْرًا كَامِلًا، مُنْذُ قَدِيمِ الْمَدِينَةِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَمَضَانَ.

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. بِمَثَلِهِ وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْإِسْنَادِ هِشَامًا وَلَا مُحَمَّدًا.

١٧٥ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى. قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الثَّوْرِ مَوْلَى عُمَرَ بْنِ عُثَيْدٍ اللَّهِ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَائِشَةَ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى تَقُولَ: لَا يُفْطِرُ. وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: لَا يَصُومُ. وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ. وَمَا رَأَيْتُهُ فِي شَهْرٍ أَكْثَرَ مِنْهُ صِيَامًا فِي شَعْبَانَ. (ج: ١٩٦٩)

١٧٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَفَرُو النَّاقِدُ جَمِيعًا عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْبَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ. قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنْ صِيَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَتْ: كَانَ يَصُومُ حَتَّى تَقُولَ: قَدْ صَامَ. وَيُفْطِرُ حَتَّى نَقُولَ: قَدْ أَفْطَرَ. وَلَمْ أَرَهُ صَائِمًا مِنْ شَهْرٍ قَطُّ أَكْثَرَ مِنْ صِيَامِهِ مِنْ

شَعْبَانَ. كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ كُلَّهُ. كَانَ يَصُومُ شَعْبَانَ إِلَّا قَلِيلًا.

١٧٧ - (٧٨٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الشَّهْرِ مِنَ السَّنَةِ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ. وَكَانَ يَقُولُ: «خُذُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ. فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَمْلَأَ حَتَّى تَمْلُؤُوا» وَكَانَ يَقُولُ: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ مَا دَاوَمَ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ، وَإِنْ قَلَّ». [خ: ١٩٧٠]

١٧٨ - (١١٥٧) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: مَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا كَامِلًا قَطُّ غَيْرَ رَمَضَانَ. وَكَانَ يَصُومُ، إِذَا صَامَ، حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: لَا، وَاللَّهِ! لَا يُفْطِرُ. وَيُفْطِرُ، إِذَا أَفْطَرَ، حَتَّى يَقُولَ الْقَائِلُ: لَا، وَاللَّهِ! لَا يَصُومُ. [خ: ١٩٧١]

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ عُثْدِرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: شَهْرًا مُتَتَابِعًا مِنْذُ قَدِيمِ الْمَدِينَةِ.

١٧٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: سَأَلْتُ سَعِيدَ ابْنَ جُبَيْرٍ عَنْ صَوْمِ رَجَبٍ؟ وَنَحْنُ يَوْمَئِذٍ فِي رَجَبٍ فَقَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ: لَا يُفْطِرُ. وَيُفْطِرُ حَتَّى يَقُولَ: لَا يَصُومُ.

(...) وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ. ح وَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ كِلَاهُمَا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. بِمِثْلِهِ.

١٨٠ - (١١٥٨) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي خَلْفٍ قَالَا حَدَّثَنَا زَوْجُ ابْنِ عَبَّادَةَ حَدَّثَنَا حَمَّادُ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ح وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا بِهِزُ حَدَّثَنَا حَمَّادُ حَدَّثَنَا ثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصُومُ حَتَّى يَقَالَ: قَدْ صَامَ، قَدْ صَامَ. وَيُفْطِرُ حَتَّى يَقَالَ: قَدْ أَفْطَرَ، قَدْ أَفْطَرَ. [خ: ١٩٧١]

(رَبَابِ صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ وَاسْتِغْيَابِ أَنْ لَا يُفْطِرَ)

شَهْرًا عَنْ صَوْمٍ)

الشرح: فيه حديث عائشة (أن النبي ﷺ ما صام شهرا كله إلا رمضان ولا أفطره كله حتى يصيب منه). وفي رواية: (يصوم منه)، وفي رواية: (كان يصوم حتى نقول: قد صام، قد صام، ويفطر حتى نقول: قد أفطر، قد أفطر)، وفي رواية: (يصوم حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول: لا يصوم، وما رأيت في شهر أكثر منه صياما في شعبان)، وفي رواية: (كان يصوم شعبان كله، كان يصوم شعبان إلا قليلا). في هذه الأحاديث أنه يستحب ألا يخلي شهرا من صيام، وفيها: أن صوم النفل غير مختص بزمان معين، بل كل السنة صالحة له إلا رمضان والعيد والتشريق. وقولها: (كان يصوم شعبان كله، كان يصومه إلا قليلا) الثاني تفسير للأول، وبيان أن قولها كله أي غالبه، وقيل: كان يصومه كله في وقت، ويصوم بعضه في سنة أخرى، وقيل: كان يصوم تارة من أوله، وتارة من آخره، وتارة بينهما، وما يخلي منه شيئا بلا صيام لكن في سنين، وقيل: في تخصيص شعبان بكثرة الصوم لكونه ترفع فيه أعمال العباد، وقيل غير ذلك، فإن قيل: سيأتي قريباً في الحديث الآخر أن أفضل الصوم بعد رمضان صوم المحرم فكيف أكثر منه في شعبان دون المحرم؟ فالجواب: لعلة لم يعلم فضل المحرم إلا في آخر الحياة قبل التمكن من صومه، أو لعلة كان يعرض فيه أعذار تمنع من إكثار الصوم فيه كسفر ومريض وغيرهما، قال العلماء: وإنما لم يستكمل غير رمضان لثلا يظن وجوبه.

قوله ﷺ: (خذوا من الأعمال ما تطيقون...) إلى آخره، هذا الحديث تقدم شرحه وبيانه واضحا في كتاب الصلاة، قيل كتاب القراءة وأحاديث القرآن.

قوله: (سألت سعيد بن جبيرة عن صوم رجب، فقال: سمعت ابن عباس يقول: كان رسول الله ﷺ يصوم حتى نقول: لا يفطر، ويفطر حتى نقول: لا يصوم) الظاهر أن مراد سعيد بن جبيرة بهذا الاستدلال أنه لا نهى عنه، ولا ندب فيه لعينه، بل له حكم باقي الشهور، ولم يثبت في صوم رجب نهى ولا ندب لعينه، ولكن أصل الصوم مندوب إليه، وفي سنن أبي داود أن رسول الله ﷺ ندب إلى الصوم من الأشهر الحرم، ورجب أحدها. والله أعلم.

* * *

(١٣٥) بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ لِمَنْ تَضَرَّرَ بِهِ أَوْ قُوَّتْ بِهِ حَقًّا أَوْ لَمْ يُفْطِرِ الْعِيدَيْنِ وَالتَّشْرِيقِ وَبَيَانِ تَفْضِيلِ صَوْمِ يَوْمٍ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ

١٨١ - (١١٥٩) حَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ وَهْبٍ يُحَدِّثُ عَنْ يُونُسَ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ. ح. وَحَدَّثَنِي خُزَيْمَةُ بْنُ يَخْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ وَأَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ

عمر بن الخطاب قال: أخبر رسول الله ﷺ: أَنَّهُ يَقُولُ: لَا قَوْمَ اللَّيْلِ وَالْأَصُومِ الثَّهَارِ، مَا عِشْتُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَتَيْتَ الَّذِي تَقُولُ ذَلِكَ؟» فَقُلْتُ لَهُ: قَدْ قُلْتُهُ، يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِنَّكَ لَا تَسْتَطِيعُ. ذَلِكَ فَصْمٌ وَأَفْطَرُ. وَنَمَّ وَنَمَّ. وَصَمَّ مِنَ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بِعَشْرِ أَثْنَاءِهَا. وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ» قَالَ: قُلْتُ: فَإِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمَيْنِ» قَالَ: قُلْتُ: فَإِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا. وَذَلِكَ صِيَامُ دَاوُدَ (عَلَيْهِ السَّلَام) وَهُوَ أَغْدَلُ الصَّيَامِ» قَالَ: قُلْتُ: فَإِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ» قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لِأَنَّهُ أَكُونُ قَبْلَ الثَّلَاثَةِ الْأَيَّامِ الَّتِي قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَهْلِي وَمَالِي.

[خ: ١٩٧٦]

١٨٢ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنُ الرَّومِيِّ حَدَّثَنَا النُّصْرِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ (وَهُوَ ابْنُ عَمَارٍ) حَدَّثَنَا يَحْيَى قَالَ: انْطَلَقْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدٍ حَتَّى نَأْتِيَ أَبَا سَلَمَةَ. فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهِ رَسُولًا. فَخَرَجَ عَلَيْنَا. وَإِذَا عِنْدَ بَابِ دَارِهِ مَسْجِدٌ. قَالَ: فَكُنَّا فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى خَرَجَ إِلَيْنَا. فَقَالَ: إِنْ تَشَاءُوا، أَنْ تَدْخُلُوا، وَإِنْ تَشَاءُوا أَنْ تَقْعُدُوا هَاهُنَا. قَالَ: فَقُلْنَا: لَا. بَلْ نَقْعُدُ هَاهُنَا. فَحَدَّثَنَا. قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: كُنْتُ أَصُومُ الدَّهْرَ وَأَقْرَأُ الْقُرْآنَ كُلَّ لَيْلَةٍ. قَالَ: فَإِنَّمَا ذُكِرْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا أُرْسِلَ إِلَيَّ فَأَتَيْتُهُ. فَقَالَ لِي: «أَلَمْ أُخْبِرْ أَنَّكَ نَصُومُ الدَّهْرَ وَتَقْرَأُ الْقُرْآنَ كُلَّ لَيْلَةٍ؟» فَقُلْتُ: بَلَى. يَا نَبِيَّ اللَّهِ! وَلَمْ أَرِدْ بِذَلِكَ إِلَّا الْخَيْرَ. قَالَ: «فَإِنَّ بِحَسْبِكَ أَنْ تَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ» قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «فَإِنَّ لِرَّوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا. وَلِرَّوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا. وَلِبَحْسَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا» قَالَ: «فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ فَإِنَّهُ كَانَ أَغْيَدَ النَّاسِ» قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! وَمَا صَوْمُ دَاوُدَ؟ قَالَ: «كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيَفْطِرُ يَوْمًا» قَالَ: «وَأَقْرَأُ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ» قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «فَأَقْرَأْهُ فِي كُلِّ عَشْرَيْنِ» قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «فَأَقْرَأْهُ فِي كُلِّ عَشْرٍ» قَالَ: قُلْتُ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنِّي أُطِيقُ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «فَأَقْرَأْهُ فِي كُلِّ سَبْعٍ» وَلَا تَرُدْ عَلَى ذَلِكَ. فَإِنَّ لِرَّوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا. وَلِرَّوْرِكَ عَلَيْكَ حَقًّا. وَلِبَحْسَدِكَ

عَلَيْكَ حَقًّا قَالَ: فَشَدَّدْتُ فَشَدَّدَ عَلَيَّ قَالَ: وَقَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّكَ لَا تَذَرِي لَعَلَّكَ يَطُولُ بِكَ عُمُرٌ» قَالَ: فَصِرْتُ إِلَى الَّذِي قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا كَبُرْتُ وَدِدْتُ أَنِّي كُنْتُ قَبْلُ مُخَصَّصَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ. [خ: ١٩٧٥]

١٨٣ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَزَادَ فِيهِ، بَعْدَ قَوْلِهِ: «مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ»: «فَإِنَّ لَكَ بِكُلِّ حَسَنَةٍ عَشْرَ أَثْمَالِهَا. فَذَلِكَ الدَّهْرُ كُلُّهُ». وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: قُلْتُ: وَمَا صَوْمُ نَبِيِّ اللَّهِ دَاوُدَ؟ قَالَ: «نِصْفُ الدَّهْرِ» وَلَمْ يَذْكُرْ فِي الْحَدِيثِ مِنْ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ شَيْئًا. وَلَمْ يَقُلْ «وَإِنَّ لِرُؤُوكَ عَلَيْكَ حَقًّا» وَلَكِنْ قَالَ: «وَإِنَّ لَوْلَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا».

١٨٤ - (...) حَدَّثَنِي الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَاءَ حَدَّثَنَا غُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى عَنْ شَيْتَانَ عَنْ يَحْيَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَوْلَى نَبِيِّ زُهْرَةَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: (وَأَخْبَنِي قَدْ سَمِعْتُهُ أَنَا مِنْ أَبِي سَلَمَةَ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَأِ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ شَهْرٍ» قَالَ: قُلْتُ: إِنِّي أَجِدُ قُوَّةً. قَالَ: «فَاقْرَأْهُ فِي عِشْرِينَ لَيْلَةً» قَالَ: قُلْتُ: إِنِّي أَجِدُ قُوَّةً. قَالَ: «فَاقْرَأْهُ فِي سِتِّينَ وَلَا تَزِدْ عَلَى ذَلِكَ». [خ: ٥٠٥٤]

١٨٥ - (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ الْأَزْدِيُّ حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ قِرَاءَةً قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ ابْنِ الْحَكَمِ بْنِ ثَوْبَانَ حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ! لَا تَكُنْ بِمِثْلِ فَلَانٍ. كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ فَتَرَكَ قِيَامَ اللَّيْلِ».

[خ: ١١٥٢]

١٨٦ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ يَزْعُمُ أَنَّ أَبَا الْعَظَّاسِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. يَقُولُ: بَلَغَ النَّبِيُّ ﷺ أَنِّي أَصُومُ أَشْرَدُ، وَأَصْلِي اللَّيْلَ. فَلَمَّا أُرْسِلَ إِلَيَّ وَإِنَّمَا لَقِيْتُهُ. فَقَالَ: «أَلَمْ أَخْبِرْ أَنَّكَ تَصُومُ وَلَا تُفْطِرُ، وَتُصَلِّي اللَّيْلَ؟ فَلَا تَفْعَلْ. فَإِنَّ لِعَيْنِكَ حَطًّا. وَلِنَفْسِكَ حَطًّا. وَلَا هَلْكَ حَطًّا. فَصُمْ وَأَفْطِرْ. وَصَلِّ وَتَمِّمْ. وَصُمْ مِنْ كُلِّ عَشْرَةِ أَيَّامٍ يَوْمًا. وَلَكَ أَجْرُ تِسْعَةٍ» قَالَ: إِنِّي أَجِدُنِي أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ. يَا نَبِيَّ اللَّهِ! قَالَ: «فَصُمْ صِيَامَ دَاوُدَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)» قَالَ: وَكَيْفَ كَانَ دَاوُدُ يَصُومُ؟ يَا نَبِيَّ

اللَّهُ! قَالَ: «كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا. وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى» قَالَ: مَنْ لِي بِهِ؟ يَا نَبِيَّ اللَّهِ! (قَالَ عَطَاءٌ: فَلَا أَدْرِي كَيْفَ ذَكَرَ صِيَامَ الْأَبَدِ) فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ. لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ.» [خ: ١٩٧٧]

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: إِنَّ أَبَا الْعَبَّاسِ الشَّاعِرَ أَخْبَرَهُ. (قَالَ مُسْلِمٌ) أَبُو الْعَبَّاسِ الشَّائِبُ ابْنُ فَرْوَحَ، مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، ثِقَةٌ عَدْلٌ.

١٨٧ - (...) وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ حَبِيبِ سَمِيعِ أَبِي الْعَبَّاسِ سَمِيعِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو! إِنَّكَ لَتَصُومُ الذَّهَرَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ. وَإِنَّكَ، إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ هَجَمْتَ لَهُ الْعَيْنَ. وَتَهَكَّتْ. لَا صَامَ مَنْ صَامَ الْأَبَدَ. صَوْمٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنَ الشَّهْرِ صَوْمُ الشَّهْرِ كُلِّهِ» قُلْتُ: فَإِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ. كَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا. وَلَا يَفِرُّ إِذَا لَاقَى.» [خ: ١٩٧٩]

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا ابْنُ بِشْرِ عَنْ مِشْعَرٍ حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي ثَابِتٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: «وَنَفِهَتْ النَّفْسُ».

١٨٨ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَمْ أَخْبَرَ أَنَّكَ تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ؟» قُلْتُ: إِنِّي أَفْعَلُ ذَلِكَ. قَالَ: «فَإِنَّكَ، إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ، هَجَمْتَ عَيْنَكَ. وَنَفِهَتْ نَفْسُكَ. لِعَيْنِكَ حَقٌّ. وَلِنَفْسِكَ حَقٌّ. وَلَا هَلْكَ حَقٌّ. قُمْ وَتَمِّمْ. وَصُمْ وَأَفْطِرْ».

١٨٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: زُهَيْرُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَمْرٍو بْنِ أَوْسٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَحَبَّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ. وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ صَلَاةُ دَاوُدَ (عَلَيْهِ السَّلَام) كَانَ يَتَامُ نِصْفَ اللَّيْلِ. وَيَقُومُ ثُلُثَهُ. وَيَتَامُ شُدُسَهُ. وَكَانَ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمًا.» [خ: ١١٣١]

١٩٠ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زَافِعٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ

أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ عَمْرُو بْنَ أَوْسٍ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَحَبُّ الصِّيَامِ إِلَى اللَّهِ صِيَامُ دَاوُدَ. كَانَ يَصُومُ نِصْفَ الدَّهْرِ. وَأَحَبُّ الصَّلَاةِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ صَلَاةُ دَاوُدَ (عَلَيْهِ السَّلَام) كَانَ يَقُودُ شَطْرَ اللَّيْلِ. ثُمَّ يَقُومُ ثُمَّ يَقُودُ آخِرَهُ. يَقُومُ ثُلُثَ اللَّيْلِ بَعْدَ شَطْرِهِ». قَالَ: قُلْتُ لِعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ: أَعَمْرُو بْنُ أَوْسٍ كَانَ يَقُولُ: يَقُومُ ثُلُثَ اللَّيْلِ بَعْدَ شَطْرِهِ؟ قَالَ: نَعَمْ.

١٩١ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الْمَلِيجِ. قَالَ: دَخَلْتُ مَعَ أَبِيكَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو. فَحَدَّثَنَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ذَكَرَ لَهُ صَوْمِي. فَدَخَلَ عَلَيَّ. فَأَلْفَيْتُ لَهُ وَسَادَةً مِنْ أَدَمَ حَشَوْهَا لَيْفٌ. فَجَلَسَ عَلَى الْأَرْضِ. وَصَارَتْ الْوَسَادَةُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ. فَقَالَ لِي: «أَمَا يَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ؟» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «خَمْسًا» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «سَبْعًا» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «تِسْعًا» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «أَحَدَ عَشَرَ» قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا صَوْمَ فَوْقَ صَوْمِ دَاوُدَ. شَطْرَ الدَّهْرِ. صِيَامُ يَوْمٍ وَإِفْطَارُ يَوْمٍ». [خ: ١٩٨٠]

١٩٢ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عُثْدَةُ عَنْ شُعْبَةَ. ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ زِيَادِ بْنِ قِيَاضٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عِيَّاضٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «صُمْ يَوْمًا. وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ» قَالَ: إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «صُمْ يَوْمَيْنِ. وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ» قَالَ: إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ» قَالَ: إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «صُمْ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ. وَلَكَ أَجْرُ مَا بَقِيَ» قَالَ: إِنِّي أَطِيقُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ. قَالَ: «صُمْ أَفْضَلَ الصِّيَامِ عِنْدَ اللَّهِ. صَوْمَ دَاوُدَ (عَلَيْهِ السَّلَام) كَانَ يَصُومُ يَوْمًا. وَيُفْطِرُ يَوْمًا».

١٩٣ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ مَهْدِيٍّ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاء قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو! بَلِّغْنِي أَنَّكَ تَصُومُ النَّهَارَ وَتَقُومُ اللَّيْلَ. فَلَا تَفْعَلْ. فَإِنَّ لِحَسَدِكَ عَلَيْكَ حَظًّا. وَلِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَظًّا. وَإِنَّ لِرُؤُوسِكَ عَلَيْكَ حَظًّا. صُمْ وَأَفْطِرْ. صُمْ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. فَذَلِكَ

صَوْمُ الدَّهْرِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ بِي قُوَّةً. قَالَ: «فَصُمْ صَوْمَ دَاوُدَ (عَلَيْهِ السَّلَام) صُمْ يَوْمًا وَأَفْطِرْ يَوْمًا» فَكَانَ يَقُولُ: يَا لَيْتَنِي! أَخَذْتُ بِالرُّخْصَةِ.

(بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ لِمَنْ تَضَرَّرَ بِهِ أَوْ تَوَثَّرَ بِهِ حَقًّا أَوْ لَمْ يُفْطِرِ الْعِيدَيْنِ وَالتَّشْرِيقِ دَبَابِ تَفْصِيلِ صَوْمِ يَوْمٍ وَأَفْطَارِ يَوْمٍ)

الشرح: فيه حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه وقد جمع مسلم - رحمه الله - طرقه فأتقنها، وحاصل الحديث: بيان رفق رسول الله ﷺ بأمتة، وشفقته عليهم، وإرشادهم إلى مصالحهم، وحثهم على ما يطيقون الدوام عليه، ونهيهم عن التعمق والإكثار من العبادات التي يخاف عليهم الملل بسببها أو تركها أو ترك بعضها، وقد بين ذلك بقوله ﷺ: (عليكم من الأعمال ما تطيقون فإن الله لا يمل حتى تملوا)، ويقول ﷺ في هذا الباب: (لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل فترك قيام الليل)، وفي الحديث الآخر: (أحب العمل إليه ما داوم صاحبه عليه)، وقد ذم الله تعالى قومًا أكثروا العبادة ثم فرطوا فيها فقال تعالى ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِمْ إِلَّا ابْتِغَاءَ رِضْوَانِ اللَّهِ فَمَا رَعَوْهَا حَقَّ رِعَايَتِهَا﴾ وفي هذه الروايات المذكورة في الباب النهي عن صيام الدهر. واختلف العلماء فيه؛ فذهب أهل الظاهر إلى منع صيام الدهر نظرًا لظواهر هذه الأحاديث، قال القاضي وغيره: وذهب جماهير العلماء إلى جوازه إذا لم يصم الأيام المنهي عنها وهي العیدان، والتشريق. ومذهب الشافعي وأصحابه: أن سرد الصيام إذا أفطر العیدین، والتشريق لا كراهة فيه، بل هو مستحب بشرط ألا يلحقه به ضرر، ولا يفوت حقًا، فإن تضرر أو فوت حقًا فمكروه، واستدلوا بحديث حمزة بن عمرو، وقد رواه البخاري ومسلم أنه قال: يا رسول الله: إني أسرد الصوم أفصوم في السفر؟ فقال: «إن شئت فصم». ولفظ رواية مسلم: فأقره ﷺ على سرد الصيام، ولو كان مكروهًا لم يقره، لا سيما في السفر، وقد ثبت عن ابن عمر بن الخطاب أنه كان يسرد الصيام، وكذلك أبو طلحة وعائشة وخلائق من السلف، قد ذكرت منهم جماعة في شرح المذهب في باب صوم التطوع، وأجابوا عن حديث (لا صام من صام الأبد) بأجوبة: أحدها: أنه محمول على حقيقته بأن يصوم معه العیدین والتشريق، وبهذا أجابت عائشة رضي الله عنها.

والثاني: أنه محمول على من تضرر به أو فوت به حقًا، ويؤيده أن النهي كان خطابًا لعبد الله بن عمرو بن العاص، وقد ذكر مسلم عنه أنه عجز في آخر عمره وندم على كونه لم يقبل الرخصة، قالوا: فنهى ابن عمرو كان لعلمه بأنه سيعجز وأقر حمزة بن عمرو لعلمه بقدرته بلا ضرر.

والثالث: أن معنى (لا صام): أنه لا يجد من مشقته ما يجدها غيره، فيكون خيراً لا دعاء.

قوله ﷺ: (فإنك لا تستطيع ذلك) فيه إشارة إلى ما قدمناه أنه ﷺ علم من حال عبد الله بن عمرو أنه لا يستطيع الدوام عليه. بخلاف حمزة بن عمرو. وأما نهيه ﷺ عن صلاة الليل كله فهو على إطلاقه وغير مختص به، بل قال أصحابنا: يكره صلاة كل الليل دائماً لكل أحد، وفرقوا بينه وبين صوم الدهر في حق من لا يتضرر به ولا يفوت حقاً، بأن في صلاة الليل كله لا بد فيها من الإضرار بنفسه، وتقويت بعض الحقوق؛ لأنه إن لم ينم بالنهار فهو ضرر ظاهر، وإن نام نوماً ينجبر به سهره فوت بعض الحقوق، بخلاف من يصلي بعض الليل فإنه يستغني بنوم باقيه، وإن نام معه شيئاً في النهار كان يسيراً لا يفوت به حق، وكذا من قام ليلة كاملة كليلة العيد أو غيرها لا دائماً لا كراهة فيه لعدم الضرر. والله أعلم.

قوله ﷺ في صوم يوم وفطر يوم: (لا أفضل من ذلك) اختلف العلماء فيه، فقال المتولي من أصحابنا وغيره من العلماء: هو أفضل من السرد؛ لظاهر هذا الحديث، وفي كلام غيره إشارة إلى تفضيل السرد، وتخصيص هذا الحديث بعبد الله بن عمرو ومن في معناه، وتقديره: لا أفضل من هذا في حقك، ويؤيد هذا أنه ﷺ لم ينه حمزة بن عمرو عن السرد، وأرشدته إلى يوم ويوم، ولو كان أفضل في حق كل الناس لأرشدته إليه، وبينه له، فإن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز، والله أعلم.

قوله ﷺ: (فإن بحسبك أن تصوم) معناه: يكفيك أن تصوم. قوله ﷺ: (ولزورك عليك حقاً) أي زارك، وقد سبق شرحه قريباً.

قوله ﷺ: (واقرأ القرآن في كل شهر، ثم قال: في كل عشرين، ثم قال: في كل سبع ولا تزد) هذا من نحو ما سبق من الإرشاد إلى الاقتصاد في العبادة، والإرشاد إلى تدبر القرآن، وقد كانت للسلف عادات مختلفة فيما يقرءون كل يوم بحسب أحوالهم وأفهامهم ووظائفهم، فكان بعضهم يختم القرآن في كل شهر وبعضهم في عشرين يوماً، وبعضهم في عشرة أيام، وبعضهم أو أكثرهم في سبعة، وكثير منهم في ثلاثة، وكثير في كل يوم وليلة، وبعضهم في كل ليلة، وبعضهم في اليوم والليلة ثلاث ختمات، وبعضهم ثمان ختمات وهو أكثر ما بلغنا، وقد أوضحت هذا كله مضافاً إلى فاعليه وناقليه في كتاب آداب القراء، مع جملي من نفائس تتعلق بذلك، والمختار أنه يستكثر منه ما يمكنه الدوام عليه، ولا يعتاد إلا ما يغلب على ظنه الدوام عليه في حال نشاطه وغيره، هذا إذا لم تكن له وظائف عامة أو خاصة يتعطل بإكثار القرآن عنها، فإن كانت له وظيفة عامة كولاية وتعليم ونحو ذلك، فليوظف لنفسه قراءة يمكنه المحافظة عليها مع نشاطه وغيره من غير إخلال بشيء من كمال تلك الوظيفة، وعلى هذا يحمل ما جاء عن السلف. والله

أعلم.

قوله: (وددت أني كنت قبلت رخصة رسول الله ﷺ) معناه: أنه كبير وعجز عن المحافظة على ما التزمه ووظفه على نفسه عند رسول الله ﷺ، فشق عليه فعله، ولا يمكنه تركه؛ لأن النبي ﷺ قال له: (يا عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل، فترك قيام الليل). وفي هذا الحديث وكلام ابن عمرو أنه ينبغي الدوام على ما صار عادة من الخير ولا يفرط فيه.

قوله ﷺ: (وإن لولدك عليك حقًا) فيه أن على الأب تأديب ولده وتعليمه ما يحتاج إليه من وظائف الدين، وهذا التعليم واجب على الأب وسائر الأولياء قبل بلوغ الصبي والصبية، نص عليه الشافعي وأصحابه. قال الشافعي وأصحابه: وعلى الأمهات أيضًا هذا التعليم إذا لم يكن أب، لأنه من باب التربية، ولهن مدخل في ذلك، وأجرة هذا التعليم في مال الصبي، فإن لم يكن له مال فعلى من تلزمه نفقته؛ لأنه مما يحتاج إليه. والله أعلم.

قوله ﷺ في وصف داود ﷺ: (كان يصوم يومًا ويفطر يومًا، ولا يفر إذا لاقى، قال من لي بهذه يا نبي الله) معناه: هذه الخصلة الأخيرة وهي عدم الفرار صعبة علي كيف لي بتحصيلها؟.

قوله ﷺ: (لا صام من صام الأبد. لا صام من صام الأبد) سبق شرحه في هذا الباب، وهكذا هو في النسخ مكرر مرتين، وفي بعضها ثلاث مرات.

قوله ﷺ: (هجمت له العين ونهكت) معنى (هجمت) غارت (ونهكت) بفتح النون وفتح الهاء وكسرها والتاء ساكنة (العين) أي ضعفت، وضبطه بعضهم (نهكت) بضم النون وكسر الهاء وفتح التاء، أي نهكت أنت، أي ضنيت، وهذا ظاهر كلام القاضي.

قوله: (ونفخت النفس) بفتح النون وكسر الفاء، أي أعييت.

قوله: (حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن عمرو بن أوس) عمرو الأول هو ابن دينار كما بينه في الرواية الثانية.

قوله: (فألقيت له وسادة) فيه: إكرام الضيف والكبار وأهل الفضل.

قوله: (فجلس على الأرض وصارت الوسادة بيني وبينه) فيه: بيان ما كان عليه النبي ﷺ من التواضع، ومجانبة الاستئثار على صاحبه وجليسه.

قوله: (حدثنا سليم بن حيان) بفتح السين وكسر اللام، وقد سبق في مقدمة الكتاب أنه ليس في الصحيح (سليم) بفتح السين غيره.

قوله: (سعيد بن ميناء) هو بالمد والقصر، والقصر أشهر.

* * *

(٣٦) باب استئجاب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء

وَالْإِثْنَيْنِ وَالْحَمِيسِ

١٩٤ - (١١٦٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ عَنْ يَزِيدَ الرُّشَكِ قَالَ: حَدَّثَنِي مُعَاذَةُ الْعَدَوِيَّةُ أَنَّهَا سَأَلَتْ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ: أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؟ قَالَتْ: نَعَمْ. فَقُلْتُ لَهَا: مِنْ أَيِّ أَيَّامِ الشَّهْرِ كَانَ يَصُومُ؟ قَالَتْ: لَمْ يَكُنْ يُبَالِي مِنْ أَيِّ أَيَّامِ الشَّهْرِ يَصُومُ.

١٩٥ - (١١٦١) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَسْمَاءَ الصُّبَيْعِيُّ حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ (وَهُوَ ابْنُ مَيْمُونٍ) حَدَّثَنَا غِيْلَانُ بْنُ جَرِيرٍ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ (أَوْ قَالَ لِرَجُلٍ وَهُوَ يَسْمَعُ) «يَا فُلَانُ أَصُمْتَ مِنْ سُرَّةِ هَذَا الشَّهْرِ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَإِذَا أَفْطَرْتَ، فَصُمْ يَوْمَيْنِ». [خ: ١٩٨٣]

١٩٦ - (١١٦٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّيْمِيُّ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ قَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ غِيْلَانَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُدٍ الرُّمَّانِيِّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَجُلٍ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: كَيْفَ تَصُومُ؟ فَقَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَلَمَّا رَأَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ غَضَبَهُ قَالَ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ نَبِيًّا. نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَغَضَبِ رَسُولِهِ. فَجَعَلَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُرَدُّ هَذَا الْكَلَامَ حَتَّى سَكَنَ غَضَبُهُ. فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ يَمْنُ يَصُومُ الدَّهْرُ كُلُّهُ؟ قَالَ: «لَا صَامَ وَلَا أَفْطَرَ» (أَوْ قَالَ): «لَمْ يَصُمْ وَلَمْ يَفْطَرْ» قَالَ: كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمَيْنِ وَيُفْطِرُ يَوْمًا؟ قَالَ: «وَيُطِيقُ ذَلِكَ أَحَدٌ» قَالَ: كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمَيْنِ؟ قَالَ: «وَدِدْتُ أَنِّي دَاوُدَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)» قَالَ: كَيْفَ مَنْ يَصُومُ يَوْمًا وَيُفْطِرُ يَوْمَيْنِ؟ قَالَ: «وَرَمَضَانَ إِلَى رَمَضَانَ طَوِيفُ ذَلِكَ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ثَلَاثٌ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ. وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ فَهَذَا صِيَامُ الدَّهْرِ كُلِّهِ. صِيَامُ يَوْمٍ عَرَفَةَ، أَخْتِيبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ. وَالسَّنَةَ الَّتِي بَعْدَهُ. وَصِيَامُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، أَخْتِيبُ عَلَى اللَّهِ أَنْ يُكَفِّرَ السَّنَةَ الَّتِي قَبْلَهُ».

١٩٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ الْمُثَنَّى) قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ غِيْلَانَ بْنِ جَرِيرٍ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْبُدٍ الرُّمَّانِيَّ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سُئِلَ عَنْ صَوْمِهِ؟ قَالَ: فَقَضِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: رَضِينَا بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ

دينًا، وبمحمّدٍ رسولًا، وبينعتنا بيعة. قال: فسئل عن صيام الدهر؟ فقال: «لا صام ولا أفطر» (أو ما صام وما أفطر) قال: فسئل عن صوم يومين وإفطار يوم؟ قال: «ومن يطيق ذلك؟» قال: وسئل عن صوم يوم وإفطار يومين؟ قال: «ليت أن الله فوّانا لذلك» قال: وسئل عن صوم يوم وإفطار يوم؟ قال: «ذاك صوم أخي داود عليه السلام» قال: وسئل عن صوم يوم الإثنين؟ قال: «ذاك يوم ولدت فيه. ويوم بعثت. (أو أنزل علي فيه)» قال: فقال: «صوم ثلاثة من كل شهر، ورمضان إلى رمضان، صوم الدهر» قال: وسئل عن صوم يوم عرفة؟ فقال: «يكفر السنة الماضية والباقية» قال: وسئل عن صوم يوم عاشوراء؟ فقال: «يكفر السنة الماضية». وفي هذا الحديث من رواية شعبة قال: وسئل عن صوم يوم الإثنين والخميس؟ فسكّتنا عن ذكر الخميس لما نراه وهما.

(...) وحدثناه غنيد الله بن مغازي حدثنا أبي. ح وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا شبابة. ح وحدثنا إسحق بن إبراهيم أخبرنا الضُّرُّ بن شميل كلهم عن شعبة بهذا الإسناد.

(...) وحدثني أحمد بن سعيّد الدَّارِمِيُّ حدثنا حبان بن هلال حدثنا أبان العطار حدثنا غيلان بن جرير في هذا الإسناد. يمثّل حديث شعبة غير أنّه ذكر فيه الإثنين. ولم يذكر الخميس.

١٩٨ - (...) وحدثني زهير بن حبيب حدثنا عبد الرحمن بن مَهْدِيّ حدثنا مَهْدِيّ بن مَيْمُون عن غِيلَانَ عن عبد الله بن مغيرة الرُّمَانِي عن أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه، أنّ رسول الله ﷺ سئل عن صوم الإثنين؟ فقال: «فيه ولدت وفيه أنزل علي».

(بَابِ اسْتِغْفَابِ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ وَعَاشُورَاءَ وَالْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ)

الشرح: فيه حديث عائشة: (أن النبي ﷺ كان يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، ولم يكن يبالي من أي أيام الشهر يصوم) وحديث عمران بن حصين: (أن النبي ﷺ قال له - أو قال لرجل وهو يسمع -: يا فلان أصمت من سرّة هذا الشهر؟ قال: لا. قال: فإذا أفطرت فصم يومين) هكذا هو في جميع النسخ (من سرّة هذا الشهر) بالهاء بعد الراء،

وذكر مسلم بعده حديث أبي قتادة ثم حديث عمران أيضاً في (سرور شعبان) وهذا تصريح من مسلم بأن رواية عمران الأولى بالهاء والثانية بالراء، ولهذا فرق بينهما وأدخل الأولى مع حديث عائشة كالتفسير له، فكأنه يقول: يستحب أن تكون الأيام الثلاثة من سرّة الشهر، وهي وسطه، وهذا متفق على استحبابه، وهو استحباب كون الثلاثة هي أيام البيض، وهي الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، وقد جاء فيها حديث في كتاب الترمذي وغيره، وقيل: هي الثاني عشر، والثالث عشر، والرابع عشر. قال العلماء: ولعل النبي ﷺ لم يواظب على ثلاثة معينة، لئلا يظن تعينها، ونبه بسرة الشهر وبحديث الترمذي في أيام البيض على فضيلتها.

قوله: (عن عبد الله بن معبد الزماني) هو بزاي مكسورة ثم ميم مشددة.

قوله: (عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة رجل أتى النبي ﷺ فقال: كيف تصوم؟) هكذا هو في معظم النسخ (عن أبي قتادة رجل أتى) وعلى هذا يقرأ رجل بالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف، أي الشأن والأمر رجل أتى النبي ﷺ فقال، وقد أصلح في بعض النسخ (أن رجلاً أتى) وكان موجب هذا الإصلاح جهالة انتظام الأول، وهو منتظم كما ذكرته، فلا يجوز تغييره. والله أعلم.

قوله: (رجل أتى النبي ﷺ فقال: كيف تصوم؟ فغضب رسول الله ﷺ) قال العلماء: سبب غضبه ﷺ أنه كره مسأله؛ لأنه يحتاج إلى أن يجيبه ويخشى من جوابه مفسدة، وهي أنه ربما اعتقد السائل وجوبه أو استقله أو اقتصر عليه، وكان يقتضي حاله أكثر منه، وإنما اقتصر عليه النبي ﷺ لشغله بمصالح المسلمين وحقوقهم وحقوق أزواجه وأضيافه والوافدين إليه، لئلا يقتدي به كل أحد فيؤدي إلى الضرر في حق بعضهم، وكان حق السائل أن يقول: كم أصوم أو كيف أصوم؟ فيخص السؤال بنفسه ليجيبه بما تقتضيه حاله، كما أجاب غيره بمقتضى أحوالهم. والله أعلم.

قوله: (كيف من يصوم يوماً ويفطر يومين؟ قال: وددت أني طوقت ذاك) قال القاضي: قيل: معناه: وددت أن أمتي تطوقه؛ لأنه ﷺ كان يطيقه وأكثر منه، وكان يواصل ويقول: «إني لست كأحدكم إني أبيت عند ربي يطعمني ويسقيني»، قلت: ويؤيد هذا التأويل. قوله ﷺ في الرواية الثانية: (ليت أن الله قوانا لذلك)، أو يقال: إنما قاله لحقوق نسائه وغيرهن من المسلمين المتعلقين به والقاصدين إليه. قوله ﷺ: (صيام يوم عرفة أحسن على الله أن يكفر السنة التي قبله، والسنة التي بعده) معناه: يكفر ذنوب صائمه في السنتين، قالوا: والمراد بها الصغائر، وسبق بيان مثل هذا في تكفير الخطايا بالوضوء، وذكرنا هناك أنه إن لم تكن صغائر يرجى التخفيف من الكبائر، فإن لم يكن رفعت درجات. قوله ﷺ في صيام الدهر: (لا صام ولا أفطر) قد سبق بيانه.

قوله في هذا الحديث من رواية شعبة: (قال: وسئل عن صوم يوم الاثنين

والخميس فسكتنا عن ذكر الخميس نساً نراه بهاءً ضبطوا (نراه) بفتح النون وضمها وهما صحيحان، قال القاضي عياض - رحمه الله - : إنما تركه وسكت عنه؛ لقوله (فيه) ولدت وفيه بعثت أو أنزل علي) وهذا إنما هو في يوم الاثنين كما جاء في الروايات الباقيات (يوم الاثنين) دون ذكر الخميس، فلما كان في رواية شعبة ذكر الخميس تركه مسلم، لأنه رآه وهماً، قال القاضي: ويحتمل صحة رواية شعبة، ويرجع الوصف بالولادة والإنزال إلى الاثنين دون الخميس، وهذا الذي قاله القاضي متعين. والله أعلم.

قال القاضي: واختلفوا في تعيين هذه الأيام الثلاثة المستحبة من كل شهر، ففسره جماعة من الصحابة والتابعين بأيام البيض، وهي: الثالث عشر، والرابع عشر، والخامس عشر، منهم عمر بن الخطاب، وابن مسعود، وأبو ذر، وبه قال أصحاب الشافعي، واختار النخعي وآخرون آخر الشهر، واختار آخرون ثلاثة من أوله منهم الحسن، واختارت عائشة وآخرون صيام السبت والأحد والاثنين من شهر، ثم الثلاثاء والأربعاء والخميس من الشهر الذي بعده، واختار آخرون الاثنين والخميس، وفي حديث رفعه ابن عمر: أول إثنين في الشهر وخميسان بعده، وعن أم سلمة أول خميس والاثنين بعده، ثم الاثنين، وقيل: أول يوم الشهر والعاشر والعشرين، وقيل: إنه صيام مالك بن أنس، وروي عنه كراهة صوم أيام البيض، وقال ابن شعبان المالكي: أول يوم من الشهر، والحادي عشر، والحادي وعشرون. والله أعلم.

* * *

(٣٧) بَابُ صَوْمِ سُرْرِ شَعْبَانَ

١٩٩ - (...) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ ثَابِتٍ عَنْ مُطَرِّفٍ (وَلَمْ أَفْهَمْ مُطَرِّفًا مِنْ هَدَّابٍ) عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ (أَوْ لآخر): «أَصُمْتَ مِنْ سُرْرِ شَعْبَانَ؟» قَالَ: لَا. قَالَ: «فَإِذَا أَفْطَرْتَ فَصُمْ يَوْمَيْنِ». [خ: ١٩٨٣]

٢٠٠ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ عَنْ الْجُرَيْرِيِّ عَنْ أَبِي الْغَلَاءِ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلرَّجُلِ: «هَلْ صُمْتَ مِنْ سُرْرِ هَذَا الشَّهْرِ شَيْئًا؟» قَالَ: لَا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «فَإِذَا أَفْطَرْتَ مِنْ رَمَضَانَ، فَصُمْ يَوْمَيْنِ مَكَانَهُ». [خ: ١٩٨٣]

٢٠١ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ ابْنِ أَبِي مُطَرِّفٍ بْنِ الشَّخِيرِ قَالَ: سَمِعْتُ مُطَرِّفًا يُحَدِّثُ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لِلرَّجُلِ هَلْ صُمْتَ مِنْ سُرْرِ هَذَا الشَّهْرِ شَيْئًا؟» يَغْنِي

شُعْبَانَ. قَالَ: لَا. قَالَ فَقَالَ لَهُ: «إِذَا أَفْطَرْتَ رَمَضَانَ، فَصُمْ يَوْمًا أَوْ يَوْمَيْنِ» (شُعْبَةُ
الَّذِي شَكَّ فِيهِ) قَالَ: وَأَظَنُّهُ قَالَ: يَوْمَيْنِ.
(...) وَخَذْتُني مُحَمَّدُ بْنُ قُدَّامَةَ وَيَحْيَى اللَّؤْلُؤِيُّ قَالَا: أَخْبَرَنَا الثُّمُورِيُّ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ
خَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ ابْنُ أَخِي مُطَرِّفٍ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. يَمِيلُهُ.

(بَابُ صَوْمِ سُرَرِ شُعْبَانَ)

الشرح: فيه: (عمران بن الحصين أن رسول الله ﷺ قال له أو لآخر: أصمت من
سرر شعبان؟ قال: لا. قال: فإذا أفطرت فصم يومين) وفي رواية: (فإذا أفطرت من
رمضان فصم يومين مكانه) ضبطوا (سرر) بفتح السين وكسرهما، وحكى القاضي
ضمها، قال: وهو جمع (سرة) ويقال: أيضًا سرار وسرار بفتح السين وكسرهما وكله من
الاستسرار، قال الأوزاعي وأبو عبيد وجمهور العلماء من أهل اللغة والحديث والغريب:
المراد بالسرر آخر الشهر، سميت بذلك لاستسرار القمر فيها، قال القاضي: قال أبو عبيد
وأهل اللغة: السرر آخر الشهر، قال: وأنكر بعضهم هذا، وقال: المراد وسط الشهر، قال:
وسرار كل شيء وسطه، قال هذا القائل: لم يأت في صيام آخر الشهر ندب فلا يحمل
الحديث عليه، بخلاف وسطه فإنها أيام البيض، وروى أبو داود عن الأوزاعي سرره: أوله،
ونقل الخطابي عن الأوزاعي سرره: آخره، قال البيهقي في السنن الكبير بعد أن روى
الروایتين عن الأوزاعي: الصحيح آخره، ولم يعرف الأزهري أن سرره أوله، قال الهروي:
والذي يعرفه الناس أن سرره آخره، ويعضد من فسرره بوسطه الرواية السابقة في الباب قبله:
«سرة هذا الشهر»، وسرارة الوادي وسطه وخياره، وقال ابن السكيت: سرار الأرض:
أكرمها ووسطها، وسرار كل شيء: وسطه وأفضله، فقد يكون سرار الشهر من هذا، قال
القاضي: والأشهر أن المراد آخر الشهر كما قاله أبو عبيد والأكثر، وعلى هذا يقال: هذا
الحديث مخالف للأحاديث الصحيحة في النهي عن تقديم رمضان بصوم يوم ويومين،
ويجاب عنه بما أجاب المازري وغيره، وهو أن هذا الرجل كان معتاد الصيام آخر الشهر
أو نذره فتركه بخوفه من الدخول في النهي عن تقديم رمضان، فبين له النبي ﷺ أن الصوم
المعتاد لا يدخل في النهي، وإنما تنهى عن غير المعتاد. والله أعلم.

قوله ﷺ في رواية محمد بن مثنى: (إذا أفطرت رمضان) هكذا هو في جميع النسخ
وهو صحيح، أي: أفطرت من رمضان كما في الرواية التي قبلها، وحذف لفظة (من) في
هذه الرواية، وهي مراده كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ أي: من قومه. والله
أعلم.

* * *

(٣٨) بَابُ فَضْلِ صَوْمِ الْمُحَرَّمِ

٢٠٢ - (١١٦٣) حَدَّثَنِي قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشْرٍ عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عُبَيْدِ الرَّحْمَنِ الْجَمْعِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّيَّامِ، بَعْدَ رَمَضَانَ، شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ. وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ، بَعْدَ الْفَرِيضَةِ، صَلَاةُ اللَّيْلِ».

٢٠٣ - (...) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عُبَيْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَوْفَعُهُ قَالَ: سُئِلَ: أَيُّ الصَّلَاةِ أَفْضَلُ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ؟ وَأَيُّ الصَّيَّامِ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ؟ فَقَالَ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ، بَعْدَ الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ، الصَّلَاةُ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ. وَأَفْضَلُ الصَّيَّامِ، بَعْدَ شَهْرِ رَمَضَانَ، صَيَّامُ شَهْرِ اللَّهِ الْمُحَرَّمِ».

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ عَنْ زَائِدَةَ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، فِي ذِكْرِ الصَّيَّامِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، بِمِثْلِهِ.

(بَابُ تَفْضِيلِ صَوْمِ الْمُحَرَّمِ)

الشرح: قوله: (عن حميد بن عبد الرحمن الحميري عن أبي هريرة) أعلم أن أبا هريرة يروي عنه اثنان: كل واحد منهما حميد بن عبد الرحمن، أحدهما: هذا الحميري، والثاني: حميد بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، قال الحميدي في الجمع بين الصحيحين: كل ما في البخاري ومسلم حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة، فهو الزهري، إلا في هذا الحديث خاصة حديث: (أفضل الصيام بعد شهر رمضان شهر الله المحرم، وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل) فإن راويه حميد بن عبد الرحمن الحميري عن أبي هريرة، وهذا الحديث لم يذكره البخاري في صحيحه، ولا ذكر للحميري في البخاري أصلاً، ولا في مسلم إلا في هذا الحديث. قوله ﷺ: (أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم) تصريح بأنه أفضل الشهور للصوم، وقد سبق الجواب عن إكثار النبي ﷺ من صوم شعبان دون المحرم، وذكرنا فيه جوابين: أحدهما: لعله إنما علم فضله في آخر حياته، والثاني: لعله كان يعرض فيه أعذار، من سفر أو مرض أو غيرهما. قوله ﷺ: (وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل) فيه دليل لما اتفق العلماء عليه أن تطوع الليل أفضل من تطوع النهار، وفيه حجة لأبي إسحاق المروزي من أصحابنا ومن وافقه أن صلاة الليل أفضل من السنن الراتبة، وقال أكثر أصحابنا: الرواتب أفضل، لأنها تشبه الفرائض، والأول أقوى وأوفق للحديث. والله أعلم.

(٣٩) بَابُ اسْتِحْبَابِ صَوْمِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ إِتْبَاعًا لِرَمَضَانَ

٢٠٤ - (١١٦٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي أُيُوبَ وَثَّقَيْتُهُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ جَمِيعًا عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ ابْنُ أَبِي أُيُوبَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنِي سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ قَيْسٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ ثَابِتِ بْنِ الْحَارِثِ الْخَزَرَجِيِّ عَنْ أَبِي أُيُوبَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ صَامَ رَمَضَانَ. ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتًّا مِنْ شَوَالٍ. كَانَ كَصِيَامِ الدَّهْرِ».

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا سَعْدُ بْنُ سَعِيدٍ أَخُو يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَخْبَرَنَا عُمَرُ بْنُ ثَابِتٍ أَخْبَرَنَا أَبُو أُيُوبَ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ. بِمِثْلِهِ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ سَعْدِ ابْنِ سَعِيدٍ. قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ بْنَ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا أُيُوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمِثْلِهِ.

(بَابُ اسْتِحْبَابِ صَوْمِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَالٍ إِنْ تَابَعَا لِرِضَاكَ)

الشرح: قوله ﷺ: (من صام رمضان ثم أتبعه ستًا من شوالٍ كان كصيام الدهر) فيه دلالة صريحة لمذهب الشافعي وأحمد وداود وموافقيهم في استحباب صوم هذه الستة، وقال مالك وأبو حنيفة: يكره ذلك، قال مالك في الموطأ: ما رأيت أحداً من أهل العلم يصومها، قالوا: فيكره؛ لئلا يظن وجوبه. ودليل الشافعي وموافقيه هذا الحديث الصحيح الصريح، وإذا ثبتت السنة لا تترك لترك بعض الناس أو أكثرهم أو كلهم لها، وقولهم: قد يظن وجوبها، ينتقض بصوم عرفة وعاشوراء وغيرها من الصوم المندوب.

قال أصحابنا: والأفضل أن تصام السنة متوالية عقب يوم الفطر، فإن فرقها أو أخرها عن أوائل شوال إلى أواخره حصلت فضيلة المتابعة؛ لأنه يصدق أنه أتبعه ستًا من شوال، قال العلماء: وإنما كان ذلك كصيام الدهر؛ لأن الحسنة بعشر أمثالها، فرمضان بعشرة أشهر، والستة بشهرين، وقد جاء هذا في حديث مرفوع في كتاب النسائي.

وقوله ﷺ: (ستًا من شوال) صحيح، ولو قال: (ستة) بالهاء جاز أيضًا، قال أهل اللغة: يقال: صمنا خمسا وستًا وخمسة وستة، وإنما يلتزمون الهاء في المذكر إذا ذكروه بلفظه صريحًا، فيقولون: صمنا ستة أيام، ولا يجوز: ست أيام، فإذا حذفوا الأيام جاز الوجهان، ومما جاء حذف الهاء فيه من المذكر إذا لم يذكر بلفظه قوله تعالى: ﴿يَتْرِبْصَنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ أي: عشرة أيام، وقد بسطت إيضاح هذه المسألة في تهذيب الأسماء واللغات، وفي شرح المذهب. والله أعلم.

(٤٠) بَابُ فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَالْحَثِّ عَلَى طَلِبِهَا وَبَيَانِ مَحَلِّهَا وَأَرْجَى أَوْقَاتِ طَلِبِهَا

٢٠٥ - (١١٦٥) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أُرُوا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْمَنَامِ. فِي السَّبْعِ الْآخِرِ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ قَدْ تَوَاطَّاتِ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ. فَمَنْ كَانَ مُتَحَرِّضًا فَلْيَتَحَرَّهَا فِي السَّبْعِ الْآخِرِ». [ج: ٢٠١٥]

٢٠٦ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْآخِرِ».

٢٠٧ - (...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بْنُ عُقْبَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَالَ: رَأَى رَجُلٌ أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَرَى رُؤْيَاكُمْ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ. فَاطْلُبُوهَا فِي الْوَتْرِ مِنْهَا».

٢٠٨ - (...) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهَبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي سَالِمٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ أَبَاهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ، لِلَّيْلَةِ الْقَدْرِ: «إِنَّ نَاسًا مِنْكُمْ قَدْ أُرُوا أَنَّهَا فِي السَّبْعِ الْأَوَّلِ. وَأَرَى نَاسًا مِنْكُمْ أَنَّهَا فِي السَّبْعِ الْفَوَائِدِ. فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْفَوَائِدِ».

٢٠٩ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عُقْبَةَ (وَهُوَ ابْنُ حَرْبٍ) قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ (يَعْنِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ) فَإِنْ ضَعُفَ أَحَدُكُمْ أَوْ عَجَزَ، فَلَا يُغْلَبْ عَلَى السَّبْعِ الْبَوَاقِي».

٢١٠ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ جَبَلَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: «مَنْ كَانَ مُلْتَمِسًا فَلْيَلْتَمِسْهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ».

٢١١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنِ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ جَبَلَةَ وَمُحَارِبٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «تَحَيَّنُوا

ليلة القدر في العشر الأواخر» أو قال: «في التسع الأواخر».

٢١٢ - (١١٦٦) حَدَّثَنَا أَبُو الطَّاهِرِ وَحَمَلُهُ بْنُ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أُرِيتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ. ثُمَّ أَيْقَظَنِي بَغْضُ أَهْلِي. فَتَنَسَّيْتُهَا فَالْتَمِسُوهَا. فِي الْعَشْرِ الْفَوَائِرِ وَقَالَ حَزْمَةُ: فَتَنَسَّيْتُهَا».

٢١٣ - (١١٦٧) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا بَكْرٌ (وَهُوَ ابْنُ مَضَرٍ) عَنْ ابْنِ الْهَادِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ فِي الْعَشْرِ الَّتِي فِي وَسْطِ الشَّهْرِ. فَإِذَا كَانَ مِنْ جِبِنِ تَمَضِي عَشْرُونَ لَيْلَةً، وَيَسْتَقْبِلُ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، يَزُجُّ إِلَى مَنْكَبِهِ. وَرَجَعَ مَنْ كَانَ يُجَاوِرُ مَعَهُ. ثُمَّ إِنَّهُ أَقَامَ فِي شَهْرٍ، جَاوَرَ فِيهِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ الَّتِي كَانَ يَزُجُّ فِيهَا. فَخَطَبَ النَّاسَ. فَأَمَرَهُمْ بِمَا شَاءَ اللَّهُ. ثُمَّ قَالَ: «إِنِّي كُنْتُ أُجَاوِرُ هَذِهِ الْعَشْرَ. ثُمَّ بَدَأَ لِي أَنْ أُجَاوِرَ هَذِهِ الْعَشْرَ الْأَوَّاهِرَ. فَمَنْ كَانَ اغْتَكَفَ مَعِيَ فَلْيَبْتَ فِي مُغْتَكِفِهِ. وَقَدْ رَأَيْتُ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فَانْتَسَيْتُهَا. فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَّاهِرِ. فِي كُلِّ وَتَرٍ. وَقَدْ رَأَيْتُهَا أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ». (خ: ٢٠١٨)

قَالَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ: مُطَوَّنَا لَيْلَةً إِحْدَى وَعِشْرِينَ. فَوَكَفَ الْمَسْجِدُ فِي مُصَلًى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. فَتَطَوَّعَ إِلَيْهِ وَقَدْ انْصَرَفَ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ. وَوَجَّهَهُ مُبْتَلِ طِينًا وَمَاءً.

٢١٤ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ (يَعْنِي الدَّرَاوَرْدِي) عَنْ يَزِيدَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُجَاوِرُ، فِي رَمَضَانَ، الْعَشْرَ الَّتِي فِي وَسْطِ الشَّهْرِ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِهِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَلْيَبْتَ فِي مُغْتَكِفِهِ» وَقَالَ: وَجِبَّتُهُ مُغْتَكِفًا طِينًا وَمَاءً.

٢١٥ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ حَدَّثَنَا عَمَارَةُ بْنُ عَرَبَةَ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اغْتَكَفَ الْعَشْرَ الْأَوَّلَ مِنْ رَمَضَانَ. ثُمَّ اغْتَكَفَ الْعَشْرَ الْاَوْسَطَ. فِي قُبَّةٍ تُزَكِّي عَلَى سُدَّتِهَا حَصِيرٌ. قَالَ: فَأَخَذَ الْحَصِيرَ بِيَدِهِ فَتَحَاهَا فِي نَاجِيَةِ الْقُبَّةِ. ثُمَّ أَطْلَعَ رَأْسَهُ فَكَلَّمَ النَّاسَ. فَدَنَوْا مِنْهُ. فَقَالَ: «إِنِّي اغْتَكَفْتُ

العشر الأول. التمس هذه الليلة. ثم اعتكف العشر الأوسط. ثم أتيت فقيل لي: إنها في العشر الأخير. فمن أحب منكم أن يعتكف فليعتكف) فاعتكف الناس معه. قال: «وإني أريتها ليلة وفتر، وإني أسجد صبيحتها في طين وماء» فأصبح من ليلة إحدى وعشرين، وقد قام إلى الصبح، فمطرت السماء. فوكت المسجد. فأبصرت الطين والماء. فخرج حين فرغ من صلاة الصبح، وجبته وروته أنفه فيهما الطين والماء. وإذا هي ليلة إحدى وعشرين من العشر الأخير.

٢١٦ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا أَبُو غَامِرٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: تَذَكَّرْنَا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فَأَتَيْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وَكَانَ لِي صَدِيقًا). فَقُلْتُ: أَلَا تَخْرُجُ بِنَا إِلَى النَّحْلِ؟ فَخَرَجَ وَعَلَيْهِ خِمِيصَةٌ. فَقُلْتُ لَهُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَذْكُرُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ؟ فَقَالَ: نَعَمْ. اعْتَكَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ الْوُسْطَى مِنْ رَمَضَانَ. فَخَرَجْنَا صَبِيحَةَ عَشْرِينَ. فَخَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «إِنِّي أَرَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ وَإِنِّي نَسِيتُهَا (أَوْ أَنْسِيتُهَا) فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ كُلِّ وَتَرٍ. وَإِنِّي أَرَيْتُ أَنِّي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ. فَمَنْ كَانَ اعْتَكَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلْيَرْجِعْ» قَالَ: فَرَجَعْنَا وَمَا نَرَى فِي السَّمَاءِ قَزَعَةً. قَالَ: وَجَاءَتْ سَحَابَةٌ فَمُطِرُونَا. حَتَّى سَالَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ. وَكَانَ مِنْ جَرِيدِ النَّحْلِ. وَأَقْبَمَتِ الصَّلَاةُ. فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَسْجُدُ فِي الْمَاءِ وَالطِّينِ. قَالَ: حَتَّى رَأَيْتُ أَثَرَ الطِّينِ فِي جَبْهَتِهِ. [خ: ٢٠١٦]

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ أَخْبَرَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ كِلَاهُمَا عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي كَثِيرٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، نَحْوَهُ. وَفِي حَدِيثِهِمَا: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ انْصَرَفَ، وَعَلَى جَبْهَتِهِ وَأَرْبَتَيْهِ أَثَرُ الطِّينِ.

٢١٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ قَالَا حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى حَدَّثَنَا سَعِيدٌ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: اعْتَكَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ مِنْ رَمَضَانَ. يَلْتَمِسُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ قِيلَ أَنْ ثَبَانٌ لَهُ. فَلَمَّا انْقَضَتْ أَمَرَ بِالْبِنَاءِ فَقَوَّضَ. ثُمَّ أُبَيِّنَتْ لَهُ أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ. فَأَمَرَ بِالْبِنَاءِ فَأَعِيدَ. ثُمَّ خَرَجَ عَلَى النَّاسِ. فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّهَا كَانَتْ أُبَيِّنَتْ لِي لَيْلَةَ الْقَدْرِ. وَإِنِّي خَرَجْتُ لِأَخْبِرْكُمْ بِهَا. فَجَاءَ رَجُلَانِ يَخْتَفَانِ مَعَهُمَا الشَّيْطَانُ. فَتَسِيْتُهَا فَالْتَمِسُوهَا فِي

العشر الآخر من رمضان التمسوها في الثامنة والسابعة والخامسة قال قلت: يا أبا سعيد! إنكم أعلم بالعدد مثلاً قال: أجل. نحن أحن بذلك منكم. قال قلت: ما الثامنة والسابعة والخامسة؟ قال: إذا مضت واحدة وعشرون فآلتي تليها ثنتان وعشرون وهي الثامنة فإذا مضت ثلاث وعشرون فآلتي تليها السابعة فإذا مضى خمس وعشرون فآلتي تليها الخامسة.

وقال ابن خلد (مكان يحتقان): يختصمان.

٢١٨ - (١١٦٨) وحدثنا سعيد بن عمرو بن سهل بن إسحاق بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي وعلي بن خشرم قال: حدثنا أبو صخرة حدثني الضحاك ابن عثمان وقال ابن خشرم: عن الضحاك بن عثمان عن أبي الثمر مولى عمر بن عبيد الله عن بشر بن سعيد عن عبد الله بن أنيس أن رسول الله ﷺ قال: «أريث ليلة القدر ثم أنسيها. وأزاني صبحها أسجد في ماء وطين» قال: فمطوونا ليلة ثلاث وعشرين. فصلى بنا رسول الله ﷺ. فأنصرف وإن أثر الماء والطين على جبهته وأفيه. قال: وكان عبد الله بن أنيس يقول: ثلاث وعشرين.

٢١٩ - (١١٦٩) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا ابن نمير ووكيع عن هشام عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها. قالت: قال رسول الله ﷺ (قال ابن نمير): «التمسوا (وقال وكيع) تحروا ليلة القدر في العشر الآخر من رمضان». [٢٠١٧]

٢٢٠ - (٧٦٢) وحدثنا محمد بن حاتم وابن أبي عمير كلاهما عن ابن عبيدة قال ابن حاتم: حدثنا شفيان بن عبيدة عن غبدة وعاصم بن أبي النجود سمعا زر ابن حبيش يقول: سألت أبي بن كعب رضي الله عنه. فقلت: إن أخاك ابن مسعود يقول: من يتم الحول يصب ليلة القدر. فقال: رحمه الله! أراد أن لا يتكلم الناس. أما إنه قد علم أنها في رمضان. وأنها في العشر الآخر. وأنها ليلة سبع وعشرين. ثم حلف لا يستغني. أنها ليلة سبع وعشرين. فقلت: بأي شيء تقول ذلك؟ يا أبا المنذر! قال: بالعلامة، أو بالآية التي أخبرنا رسول الله ﷺ أنها تطلع يومئذ، لا شعاع لها.

٢٢١ - (...) وحدثنا محمد بن الفضل حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة قال: سمعت غبدة بن أبي لبابة يحدث عن زر بن حبيش، عن أبي بن كعب رضي الله

عنه. قَالَ: قَالَ أَنَسٌ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ: وَاللَّهِ! إِنِّي لَأَعْلَمُهَا. قَالَ شُعْبَةُ: وَأَكْبَرُ عَلَيَّ هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقِيَامِهَا. هِيَ لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ. وَإِنَّمَا سَنُكُ شُعْبَةُ فِي هَذَا الْحَرْفِ: هِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي أَمَرَنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: وَحَدَّثَنِي بِهَا صَاحِبُ لِي عَنْهُ.

٢٢٢ - (١١٧٠) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيَادٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَا: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ (وَهُوَ الْفَزَارِيُّ) عَنْ يَزِيدَ (وَهُوَ ابْنُ كَيْسَانَ) عَنْ أَبِي خَازِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: تَذَاكُرْنَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «أَيْكُمْ يَذْكُرُ، حِينَ طَلَعَ الْقَمَرُ، وَهُوَ مِثْلُ شَيْءٍ جَفَنَةٍ؟».

(بَابُ فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَالصَّبْرِ عَلَى طَلَبِهَا وَبَيَانِ مَهْلِكِهَا وَأَرْجَى أَوْقَاتِ طَلَبِهَا)

الشرح: قال العلماء: وسميت ليلة القدر؛ لما يكتب فيها للملائكة من الأقدار، والأرزاق، والآجال، التي تكون في تلك السنة، كقوله تعالى: ﴿فِيهَا يَفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ﴾ وقوله تعالى: ﴿تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحِ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ﴾ ومعناه: يظهر للملائكة ما سيكون فيها، ويأمرهم بفعل ما هو من وظيفتهم، وكل ذلك مما سبق علم الله تعالى به، وتقديره له، وقيل: سميت ليلة القدر؛ لعظم قدرها وشرفها، وأجمع من يعتد به على وجودها ودوامها إلى آخر الدهر؛ للأحاديث الصحيحة المشهورة، قال القاضي: واختلفوا في محلها، فقال جماعة: هي منتقلة تكون في سنة في ليلة، وفي سنة أخرى في ليلة أخرى، وهكذا، وبهذا يجمع بين الأحاديث، ويقال: كل حديث جاء بأحد أوقاتها ولا تعارض فيها، قال: ونحو هذا قول، مالك، والثوري، وأحمد، وإسحاق، وأبي ثور، وغيرهم، قالوا: وإنما تنتقل في العشر الأواخر من رمضان، وقيل: بل في كله، وقيل: إنها معينة فلا تنتقل أبداً بل هي ليلة معينة في جميع السنين لا تفارقها، وعلى هذا قيل: في السنة كلها، وهو قول ابن مسعود، وأبي حنيفة، وصاحبيه، وقيل: بل في شهر رمضان كله، وهو قول ابن عمر، وجماعة من الصحابة، وقيل: بل في العشر الوسط والأواخر، وقيل: في العشر الأواخر، وقيل: تختص بأوتار العشر، وقيل: بأشفاها. كما في حديث أبي سعيد، وقيل: بل في ثلاث وعشرين أو سبع وعشرين، وهو قول ابن عباس، وقيل: تطلب في ليلة سبع عشرة أو إحدى وعشرين، أو ثلاث وعشرين، وحكي عن علي، وابن مسعود، وقيل: ليلة ثلاث وعشرين، وهو قول كثيرين من الصحابة وغيرهم، وقيل: ليلة أربع وعشرين، وهو محكي عن بلال، وابن عباس، والحسن، وقتادة، وقيل: ليلة سبع وعشرين، وهو قول جماعة من الصحابة، وقيل: سبع عشرة، وهو محكي عن زيد بن أرقم، وابن مسعود

أيضاً، وقيل: تسع عشرة، وحكي عن ابن مسعود أيضاً، وحكي عن علي أيضاً، وقيل: آخر ليلة من الشهر، قال القاضي: وشذ قوم فقالوا: رفعت؛ لقوله ﷺ حين تلاها الرجلان: «فرفعت»، وهذا غلط من هؤلاء الشاذين؛ لأن آخر الحديث يرد عليهم، فإنه ﷺ قال: «رفعت وعسى أن يكون خيراً لكم فالتمسوها في السبع والتسع»، هكذا هو في أول صحيح البخاري، وفيه تصريح بأن المراد برفعها رفع بيان علم عينها، ولو كان المراد رفع وجودها لم يأمر بالتماسها.

قوله ﷺ: (أرى رؤياكم قد تواطت) أي: توافقت، وهكذا هو في النسخ بطاء ثم تاء، وهو مهموز وكان ينبغي أن يكتب بالالف بين الطاء والتاء صورة للهمزة، ولا بد من قراءته مهموزاً، قال الله تعالى: ﴿لِيُؤْطُوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ﴾.

قوله ﷺ: (تحروا ليلة القدر) أي: احرصوا على طلبها واجتهدوا فيه. قوله ﷺ: (فالتمسوها في العشر الغواير) يعني: البواقي وهي الأواخر. قوله ﷺ: (فلا يغلبن على السبع البواقي)، وفي بعض النسخ (عن السبع) بدل (على) وكلاهما صحيح. قوله ﷺ: (تحينوا ليلة القدر) أي اطلبوا حينها وهو زمانها. قوله ﷺ: (أيقظني أهلي فنسيتها وقال حرمة: فنسيتها) الأول يضم النون وتشديد السين، والثاني: بفتح وتخفيف السين.

قوله ﷺ: (فمن كان اعتكف معي فليبت في معتكفه) هكذا هو في أكثر النسخ (فليبت) من المبيت، وفي بعضها (فليثبت) من الثبوت، وفي بعضها (فليلبث) من اللبث، وكله صحيح، وقوله في الرواية الثانية: (غير أنه قال فليثبت) هو في أكثر النسخ بالثاء المثلثة من الثبوت، وفي بعضها (فليبت) من المبيت، ومعتكفه بفتح الكاف وهو موضع الاعتكاف.

قوله: (فوكف المسجد) أي: قطر ماء المطر من سقفه. قوله: (فنظرت إليه وقد انصرف من صلاة الصبح، ووجهه مبتل طيناً وماء) قال البخاري: وكان الحميدي يحتج بهذا الحديث على أن السنة للمصلي ألا يمسح جيته في الصلاة، وكذا قال العلماء: يستحب ألا يمسحها في الصلاة، وهذا محمول على أنه كان شيئاً يسيراً لا يمنع مباشرة بشرة الجبهة للأرض، فإنه لو كان كثيراً بحيث يمنع ذلك لم يصح سجوده بعده عند الشافعي وموافقيه في منع السجود على حائل متصل به. قوله في الرواية الثانية: (وجيئه ممتلئاً طيناً وماء) لا يخالف ما تأولناه؛ لأن الجبين غير الجبهة، فالجبين في جانب الجبهة، ولإنسان جبينان يكتنفان الجبهة، ولا يلزم من امتلاء الجبين امتلاء الجبهة والله أعلم.

وقوله: (ممتلئاً) كذا هو في معظم النسخ (ممتلئاً) بالنصب وفي بعضها: (ممتلئ) ويقدر للمنصوب فعل محذوف، أي: وجيئه رأته ممتلئاً.

قوله في حديث محمد بن عبد الأعلى: (ثم اعتكفت العشر الأوسط) هكذا هو في

جميع النسخ، والمشهور في الاستعمال تأنيث العشر كما قال في أكثر الأحاديث: (العشر الأواخر) وتذكيره أيضًا لغة صحيحة باعتبار الأيام، أو باعتبار الوقت والزمان، وكفي في صحتها ثبوت استعمالها في الحديث من النبي ﷺ.

قوله: (قبة تركية) أي: قبة صغيرة من ليود.

قوله: (وروثه أنفه) هي بالثاء المثناة، وهي طرفه، ويقال لها أيضًا: أرنبة الأنف، كما جاء في الرواية الأخرى.

قوله: (وما نرى في السماء قزعة) أي: قطعة سحاب.

قوله: (أمر بالبناء فقوض) هو بقاف مضمومة وواو مكسورة مشددة وضاد معجمة، ومعناه: أزيل، يقال: قاض البناء وانقاض، أي: انهدم وقوضته أنا. قوله ﷺ: (رجلان يحترقان) هو بالقاف، ومعناه: يطلب كل واحد منهما حقه، ويدعي أنه المحق، وفيه أن المخاصمة والمنازعة مذمومة، وأنها سبب للعقوبة المعنوية.

قوله: (فإذا مضت واحدة وعشرون فالتى تليها ثنتين وعشرين فهي التاسعة) هكذا هو في أكثر النسخ (ثنتين وعشرين) بالياء وفي بعضها (ثنتان وعشرون) بالالف والواو، والأول أصوب، وهو منصوب بفعل محذوف تقديره: أعني ثنتين وعشرين.

قوله: (وكان عبد الله بن أنيس يقول: ثلاث وعشرين) هكذا هو في معظم النسخ وفي بعضها: (ثلاث وعشرون) وهذا ظاهر، والأول جارٍ على لغة شاذة: أنه يجوز حذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورًا، أي: ليلة ثلاث وعشرين.

قوله: (أنها تطلع يومئذ لا شعاع لها) هكذا هو في جميع النسخ (أنها تطلع) من غير ذكر الشمس، وحذفت للعلم، فعاد الضمير إلى معلوم كقوله تعالى: ﴿تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾ ونظائره، و (الشعاع) بضم الشين، قال أهل اللغة: هو ما يرى من ضوئها عند بروزها مثل الحبال والقضبان مقبلة إليك إذا نظرت إليها، قال صاحب المحكم بعد أن ذكر هذا المشهور: وقيل: هو الذي تراه ممتدًا بعد الطلوع، قال: وقيل: هو انتشار ضوئها، وجمعه: أشعة، وشعع: بضم الشين والعين، وأشعت الشمس: نشرت شعاعها. قال القاضي عياض: قيل معنى لا شعاع لها: أنها علامة جعلها الله تعالى لها، قال: وقيل: بل لكثرة اختلاف الملائكة في ليلتها ونزولها إلى الأرض وصعودها بما تنزل به سترت بأجنتها وأجسامها اللطيفة ضوء الشمس وشعاعها. والله أعلم.

قوله: (تذاكرنا ليلة القدر عند رسول الله ﷺ فقال: أيكم يذكر حين طلع القمر وهو مثل شق جفنة) بكسر الشين، وهو النصف، و (الجفنة) بفتح الجيم معروفة، قال القاضي: فيه إشارة إلى أنها إنما تكون في أواخر الشهر؛ لأن القمر لا يكون كذلك عند طلوعه إلا في أواخر الشهر. والله أعلم.

واعلم أن ليلة القدر موجودة كما سبق بيانه في أول الباب، فإنها ترى، ويتحققها من

شاء الله تعالى من بني آدم كل سنة في رمضان كما تظاهرت عليه هذه الأحاديث السابقة في الباب، واختار الصالحين بها ورؤيتهم لها أكثر من أن تحصر، وأما قول القاضي عياض: عن المهلب بن أبي صفرة لا يمكن رؤيتها حقيقة، فغلط فاحش، نهت عليه لئلا يغتر به. والله أعلم.

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٤- كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ

(١) بَابُ اغْتِكَافِ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ

١ - (١١٧١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مِهْرَانَ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا حَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَكِفُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ. [خ: ٢٠٢٥]

٢ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّ نَافِعًا حَدَّثَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ. قَالَ نَافِعٌ: وَقَدْ أَرَانِي عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَكَانَ الَّذِي كَانَ يَغْتَكِفُ فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَسْجِدِ.

٣ - (١١٧٢) وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ السُّكُونِيُّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ.

٤ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ. ح وَحَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ عُثْمَانَ أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ جَمِيعًا عَنْ هِشَامِ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ (وَاللَّفْظُ لَهُمَا) قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ.

٥ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ عُقَيْلٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَغْتَكِفُ الْعَشْرَ الْأَوَاخِرَ مِنْ رَمَضَانَ. حَتَّى تَوَفَّاهُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ. ثُمَّ اغْتَكَفَ أَزْوَاجُهُ مِنْ بَعْدِهِ. [خ: ٢٠٢٦]

كِتَابُ الْإِعْتِكَافِ

(بَابُ اغْتِكَافِ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ)

الشرح: هو في اللغة: الحبس والمكث والازم، وفي الشرع: المكث في المسجد من

شخص مخصوص بصفة مخصوصة، ويسمى الاعتكاف جوازاً، ومنه الأحاديث الصحيحة منها حديث عائشة في أوائل الاعتكاف من صحيح البخاري قالت: كان النبي ﷺ يصغي إلي رأسه وهو مجاور في المسجد فأرجله وأنا حائض وذكر مسلم الأحاديث في اعتكاف النبي ﷺ العشر الأواخر من رمضان، والعشر الأول من شوال، ففيها استحباب الاعتكاف وتأكد استحبابه في العشر الأواخر من رمضان.

وقد أجمع المسلمون على استحبابه، وأنه ليس بواجب، وعلى أنه متأكد في العشر الأواخر من رمضان، ومذهب الشافعي وأصحابه وموافقيهم: أن الصوم ليس بشرط لصحة الاعتكاف، بل يصح اعتكاف المفطر، ويصح اعتكاف ساعة واحدة، ولحظة واحدة، وضابطه عند أصحابنا: مكث يزيد على طمأنينة الركوع أدنى زيادة، هذا هو الصحيح. وفيه خلاف شاذ في المذهب، ولنا وجه أنه يصح اعتكاف المار في المسجد من غير لبث، والمشهور: الأول، فينبغي لكل جالس في المسجد؛ لانتظار صلاة أو لشغل آخر من آخره أو دنيا أن ينوي الاعتكاف، فيحسب له ويثاب عليه ما لم يخرج من المسجد، فإذا خرج ثم دخل جدد نية أخرى، وليس للاعتكاف ذكر مخصوص ولا فعل آخر سوى اللبث في المسجد بنية الاعتكاف، ولو تكلم بكلام دنيا، أو عمل صنعة من خياطة أو غيرها، لم يبطل اعتكافه، وقال مالك وأبو حنيفة والأكثر: يشترط في الاعتكاف الصوم، فلا يصح اعتكاف مفطر، واحتجوا بهذه الأحاديث، واحتج الشافعي باعتكافه ﷺ في العشر الأول من شوال، رواه البخاري ومسلم، وبحديث عمر رضي الله عنه قال: يا رسول الله إني نذرت أن أعتكف ليلة في الجاهلية، فقال: أوف بنذرك. ورواه البخاري ومسلم، والليل ليس محلاً للصوم، فدل على أنه ليس بشرط لصحة الاعتكاف. وفي هذه الأحاديث: أن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد؛ لأن النبي ﷺ وأزواجه وأصحابه إنما اعتكفوا في المسجد مع المشقة في ملازمته، فلو جاز في البيت لفعلوه ولو مرة لا سيما النساء؛ لأن حاجتهن إليه في البيوت أكثر. وهذا الذي ذكرناه من اختصاصه بالمسجد، وأنه لا يصح في غيره، هو مذهب مالك، والشافعي، وأحمد، وداد، والجمهور، سواء الرجل والمرأة، وقال أبو حنيفة: يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها، وهو الموضع المهيأ من بيتها لصلاتها، قال: ولا يجوز للرجل في مسجد بيتها، وكما ذهب أبي حنيفة قول قديم للشافعي ضعيف عند أصحابه، وجوزه بعض أصحاب مالك، وبعض أصحاب الشافعي للمرأة والرجل في مسجد بيتها، ثم اختلف الجمهور المشروطون بالمسجد العام، فقال الشافعي ومالك وجمهورهم: يصح الاعتكاف في كل مسجد، وقال أحمد: يختص بمسجد تقام الجماعة الراتبية فيه، وقال أبو حنيفة: يختص بمسجد تصلى فيه الصلوات كلها، وقال الزهري وآخرون: يختص بالجامع الذي تقام فيه الجمعة، ونقلوا عن حذيفة بن اليمان الصحابي اختصاصه بالمساجد الثلاثة: المسجد الحرام، ومسجد المدينة، والأقصى، وأجمعوا على أنه لا حد لأكثر الاعتكاف. والله أعلم.

(٢) بَابُ مَتَى يَدْخُلُ مَنْ أَرَادَ الْإِعْتِكَافَ فِي مُعْتَكِفِهِ

٦ - (١١٧٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ، صَلَّى الْفَجْرَ. ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ، وَإِنَّهُ أَمَرَ بِخِبَائِهِ فَضُرِبَ. أَرَادَ الْإِعْتِكَافَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ. فَأَمَرَتْ زَيْنَبُ بِخِبَائِهَا فَضُرِبَ. وَأَمَرَ غَيْرُهَا مِنْ أَرْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ بِخِبَائِهِ فَضُرِبَ. فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْفَجْرَ، نَظَرَ فَإِذَا الْأُخْبِيَّةُ. فَقَالَ: «أَلَيْسَ تُرَوْنَ؟» فَأَمَرَ بِخِبَائِهِ فَقَوَّضَ. وَتَرَكَ الْإِعْتِكَافَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ حَتَّى اعْتَكَفَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ شَوَّالٍ. [ج: ٢٠٣٣]

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. ح وَحَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَوَّادٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ. ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ. ح وَحَدَّثَنِي سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ حَدَّثَنَا أَبُو الْمُغِيرَةِ حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ح وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِبرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ كُلِّ هَؤُلَاءِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ عَمْرِوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمَعْنَى حَدِيثِ أَبِي مُعَاوِيَةَ.

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْحَارِثِ وَابْنِ إِسْحَاقَ ذِكْرُ عَائِشَةَ وَخَفْصَةَ وَزَيْنَبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ. أَنَّهُنَّ ضَرَبْنَ الْأُخْبِيَّةَ لِلْإِعْتِكَافِ.

* * *

(بَابُ مَتَى يَدْخُلُ مَنْ أَرَادَ الْإِعْتِكَافَ فِي مُعْتَكِفِهِ*)

قوله: (إِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ صَلَّى الْفَجْرَ ثُمَّ دَخَلَ مُعْتَكِفَهُ) احتج به من يقول: يبدأ بالاعتكاف من أول النهار، وبه قال الأوزاعي، والثوري، والليث في أحد قولي، وقال مالك، وأبو حنيفة، والشافعي، وأحمد: يدخل فيه قبل غروب الشمس إذا أراد اعتكاف شهر أو اعتكاف عشر، وأولوا الحديث على أنه دخل المعتكف، وانقطع فيه، وتخلى بنفسه بعد صلاته الصبح، لا أن ذلك وقت ابتداء الاعتكاف، بل كان من قبل المغرب معتكفاً لا بئاً في جملة المسجد، فلما صلى الصبح انفرد.

قوله: (وَإِنَّهُ أَمَرَ بِخِبَائِهِ فَضُرِبَ) قالوا: فيه دليل على جواز اتخاذ المعتكف لنفسه موضعاً من المسجد ينفرد فيه مدة اعتكافه ما لم يضيق على الناس، وإذا اتخذته يكون في آخر المسجد وراحته؛ لئلا يضيق على غيره؛ وليكون أخفى له وأكمل في انفراده.

قوله: (نظر فإذا الأخبية فقال: أكبر يردن؟ فأمر بخباثته فقوض) (قوض) بالقاف المضمومة والضاد المعجمة، أي: أزيل، وقوله: (أكبر) أي: الطاعة، قال القاضي: قال عليه السلام هذا الكلام إنكاراً لفعلهن، وقد كان عليه السلام أذن لبعضهن في ذلك، كما رواه البخاري، قال: وسبب إنكاره أنه خاف أن يكن غير مخلصات في الاعتكاف، بل أردن القرب منه؛ لغيرتهن عليه، أو لغيرته عليهن، فكره ملازمتهم المسجد مع أنه يجمع الناس ويحضره الأعراب والمنافقون، وهن محتاجات إلى الخروج والدخول لما يعرض لهن، فبيئتذن بذلك، أو لأنه عليه السلام رآهن عنده في المسجد وهو في المسجد فصار كأنه في منزله بحضوره مع أزواجه، وذهب المهم من مقصود الاعتكاف، وهو التخلي عن الأزواج ومتعلقات الدنيا وشبه ذلك؛ أو لأنهن ضيقن المسجد بأبنيتهن.

وفي هذا الحديث دليل لصحة اعتكاف النساء؛ لأنه عليه السلام كان أذن لهن، وإنما منعهن بعد ذلك لعارض، وفيه أن للرجل منع زوجته من الاعتكاف بغير إذنه، وبه قال العلماء كافة، فلو أذن لها فهل له منعها بعد ذلك؟ فيه خلاف للعلماء، فعند الشافعي وأحمد وداود له منع زوجته ومملوكه وإخراجهما من اعتكاف التطوع، ومنعهما مالك، وجوز أبو حنيفة إخراج المملوك دون الزوجة.

* * *

(٣) بَابُ الْاجْتِهَادِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ

٧ - (١١٧٤) حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْخَنْزَلِيُّ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ إِسْحَقُ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ أَبِي يَغْفُورٍ عَنْ مُشْلِمٍ بْنِ صُبَيْحٍ عَنْ مَشْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ، أَحْيَا اللَّيْلَ وَأَيْقَظَ أَهْلَهُ وَجَدَّ وَشَدَّ الْمِئْزَرَ. [خ: ٢٠٢٤]

٨ - (١١٧٥) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَأَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْوَاحِدِ ابْنِ زَيْدٍ قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنْ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ. قَالَ: سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُ: سَمِعْتُ الْأَشْوَذَ بْنَ يَزِيدَ يَقُولُ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْتَهِدُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ، مَا لَا يَجْتَهِدُ فِي غَيْرِهِ.

(بَابُ الْاجْتِهَادِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ)

الشرح: قولها: (كان رسول الله ﷺ إذا دخل العشر أحيا الليل وأيقظ أهله وجد وشد المئزر). وفي رواية: (كان رسول الله ﷺ يجتهد في العشر الأواخر ما لم يجتهد في غيره).

اختلف العلماء في معنى (شد المئزر) فقيل: هو الاجتهاد في العبادات زيادة على عادته ﷺ في غيره، ومعناه: التشمير في العبادات، يقال: شددت لهذا الأمر مئزري، أي: تشمرت له وتفرغت، وقيل: هو كناية عن اعتزال النساء للاشتغال بالعبادات.

وقولها: (أحيا الليل) أي: استغرقه بالسهر في الصلاة وغيرها، وقولها: (وأيقظ أهله) أي: أيقظهم للصلاة في الليل وجد في العبادة زيادة على العادة. ففي هذا الحديث: أنه يستحب أن يزداد من العبادات في العشر الأواخر من رمضان، واستحباب إحياء ليلاليه بالعبادات.

وأما قول أصحابنا: يكره قيام الليل كله، فمعناه: الدوام عليه، ولم يقولوا بكراهة ليلة وليلتين والعشر، ولهذا اتفقوا على استحباب إحياء ليلتي العيدين وغير ذلك. (والمئزر) بكسر الميم مهموز وهو الإزار. والله أعلم.

(٤) بَابُ صَوْمِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ

٩ - (١١٧٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ وَإِسْحَاقُ (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَائِمًا فِي الْعَشْرِ قَطُّ.

١٠ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ الْعَيْدِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَصُمْ الْعَشْرَ.

(بَابُ صَوْمِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ)

الشرح: فيه قول عائشة: (ما رأيت رسول الله ﷺ صائماً في العشر قط) وفي رواية: (لم يصم العشر) قال العلماء: هذا الحديث مما يوهم كراهة صوم العشر، والمراد بالعشر هنا: الأيام التسعة من أول ذي الحجة، قالوا: وهذا مما يتأول فليس في صوم هذه التسعة كراهة، بل هي مستحبة استحباباً شديداً لا سيما التاسع منها، وهو يوم عرفة، وقد سبق الأحاديث في فضله، وثبت في صحيح البخاري: أن رسول الله ﷺ قال: «ما من أيام العمل الصالح فيها أفضل منه في هذه» - يعني: العشر الأوائل من ذي الحجة - . فيتأول قولها: لم يصم العشر، أنه لم يصمه لعارض مرض أو سفر أو غيرهما، أو أنها لم تره صائماً فيه، ولا يلزم عن ذلك عدم صيامه في نفس الأمر، ويدل على هذا التأويل حديث هنيئة بن خالد عن امرأته عن بعض أزواج النبي ﷺ قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم تسع ذي الحجة، ويوم عاشوراء، وثلاثة أيام من كل شهر: الاثنين من الشهر

والخميس ورواه أبو داود وهذا لفظه وأحمد والنسائي وفي روايتهما (وخميسين). والله أعلم.

قوله في الإسناد الأخير: (وحدثني أبو بكر بن نافع العبدى حدثنا عبد الرحمن حدثنا سفيان عن الأعمش) وهو سفيان الثوري، وفي بعضها شعبة بدل سفيان، وكذا نقله القاضي عياض عن رواية الفارسي، ونقل الأول عن جمهور الرواة لصحيح مسلم. والله أعلم.

* * *

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٥- كِتَابُ الْحَجِّ

(١) بَابُ مَا يَبَاحُ لِلْمُحْرِمِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ وَمَا لَا يَبَاحُ وَبَيَانُ تَحْرِيمِ الطَّيْبِ عَلَيْهِ

١ - (١١٧٧) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ مِنَ الثِّيَابِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَلْبَسُوا الْقُمُصَ، وَلَا الْعَمَائِمَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرَنْسَ، وَلَا الْخُفَّافَ. إِلَّا أَحَدٌ لَا يَجِدُ الثَّغْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ. وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ. وَلَا تَلْبَسُوا مِنَ الثِّيَابِ شَيْئًا مَسَّهُ الرَّغَفَرَانُ وَلَا الْوَرَسُ». [ج: ١٥٤٢]

٢ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَعَفَرُو النَّافِدُ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ كُلُّهُمْ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: سُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ؟ قَالَ: «لَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا الْبُرَنْسَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ وَرَسٌ وَلَا رَغَفَرَانُ وَلَا الْخُفَيْنِ. إِلَّا أَنْ لَا يَجِدَ ثَغْلَيْنِ فَلْيَقْطَعْهُمَا، حَتَّى يَكُونَ أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ».

٣ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَلْبَسَ الْمُحْرِمُ ثَوْبًا مَضْبُوعًا بِرَغَفَرَانٍ أَوْ وَرَسٍ. وَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ ثَغْلَيْنِ فَلْيَلْبَسِ الْخُفَيْنِ. وَلْيَقْطَعْهُمَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ».

٤ - (١١٧٨) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَفَرٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَخْطُبُ يَقُولُ: «السَّرَاوِيلُ، لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الْإِرَارَ. وَالْخُفَّانِ، لِمَنْ لَمْ يَجِدِ الثَّغْلَيْنِ» يَعْنِي الْمُحْرِمَ.

[ج: ١٨٤١]

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ (يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ) ح وَحَدَّثَنِي أَبُو عَسَّانَ الرَّازِيُّ حَدَّثَنَا بِهِزٌ قَالَا جَمِيعًا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَفَرٍ عَنْ ابْنِ دِينَارٍ بِهِذَا

الإِسْنَادُ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ. فَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ.

(...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ شُعْبَانَ. ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ. ح وَحَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ عَنْ أَيُّوبَ كُلِّ هَؤُلَاءِ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: يَخْطُبُ بِعَرَفَاتٍ، غَيْرَ شُعْبَةَ وَحْدَهُ.

٥ - (١١٧٩) وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَدِيدٍ اللَّهُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَجِدْ نَعْلَيْنِ فَلْيَلْبَسْ خُفَيْنِ. وَمَنْ لَمْ يَجِدْ إِزَارًا فَلْيَلْبَسْ سَرَاوِيلَ».

٦ - (١١٨٠) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا هَمَامٌ حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ بِالْجُعْرَانَةِ. عَلَيْهِ جُبَّةٌ وَعَلَيْهَا خُلُوقٌ (أَوْ قَالَ أَثَرُ صُفْرَةٍ) فَقَالَ: كَيْفَ تَأْمُرُنِي أَنْ أَصْنَعَ فِي عُمْرَتِي؟ قَالَ: وَأَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْوُحْيُ. فَسَبَّحَ بِتَوْبٍ. وَكَانَ يَعْلَى يَقُولُ: وَدِدْتُ أَنِّي أَرَى النَّبِيَّ ﷺ وَقَدْ نَزَلَ عَلَيْهِ الْوُحْيُ. قَالَ فَقَالَ: أَيْسْرُوكَ أَنْ تَنْظُرَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَقَدْ أَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوُحْيُ؟ قَالَ: فَرَفَعَ عُمَرُ طَرَفَ الثَّوْبِ. فَتَطَرْتُ إِلَيْهِ لَهُ غَطِيطٌ. (قَالَ وَأَحْمَسِيهِ قَالَ) كَقَطِيطِ الْبَكْرِ. قَالَ: فَلَمَّا سُرِّيَ عَنْهُ قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ عَنِ الْعُمْرَةِ؟ اغْسِلْ عَنْكَ أَثَرَ الصُّفْرَةِ (أَوْ قَالَ أَثَرَ الْخُلُوقِ) وَاخْلَعْ عَنْكَ جُبَّتَكَ. وَاصْنَعْ فِي عُمْرَتِكَ مَا أَنْتَ صَانِعٌ فِي حَجِّكَ».

٧ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ عَمْرِو عَنْ عَطَاءٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ رَجُلٌ وَهُوَ بِالْجُعْرَانَةِ. وَأَنَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ. وَعَلَيْهِ مَقْطَعَاتٌ (يَعْنِي جُبَّةً). وَهُوَ مُتَضَمِّخٌ بِالْخُلُوقِ. فَقَالَ: إِنِّي أَخْرَمْتُ بِالْعُمْرَةِ وَعَلَيَّ هَذَا. وَأَنَا مُتَضَمِّخٌ بِالْخُلُوقِ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَجِّكَ؟» قَالَ: أَتَرَعُ عَنِّي هَذِهِ الثِّيَابَ. وَأَغْسِلُ عَنِّي هَذَا الْخُلُوقَ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَجِّكَ، فَاصْنَعْهُ فِي عُمْرَتِكَ».

٨ - (...) حَدَّثَنِي زُهَيْرٌ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. ح وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ

(وَاللَّفْظُ لَهُ). أَخْبَرَنَا عيسى عن ابن جريج. قَالَ: أَخْبَرَنِي عطاءُ أَنَّ صَفْوَانَ بْنَ يَعْلَى بْنَ أُمَيَّةَ، أَخْبَرَهُ أَنَّ يَعْلَى كَانَ يَقُولُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَيْتَنِي أَرَى نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ جِئَ يُنْزِلُ عَلَيْهِ. فَلَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِالْجِعْفَرَانَةِ وَعَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثَوْبٌ قَدْ أَطْلُ بِهِ عَلَيْهِ. مَعَهُ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِهِ. فِيهِمْ عُمَرُ. إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ صُوفٌ. مُنْصَمِّحٌ بِطِيبٍ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ تَرَى فِي رَجُلٍ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ فِي جُبَّةٍ بَعْدَ مَا تَضَمَّحَ بِطِيبٍ؟ فَتَنَظَّرَ إِلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً. ثُمَّ سَكَتَ. فَجَاءَهُ الْوَحْيُ. فَأَشَارَ عُمَرُ بِيَدِهِ إِلَى يَعْلَى ابْنِ أُمَيَّةَ: تَعَالَ. فَجَاءَ يَعْلَى. فَأَدْخَلَ رَأْسَهُ. فَإِذَا النَّبِيُّ ﷺ مُحَمَّرٌ الْوَجْهَ. يَعْطُ سَاعَةً. ثُمَّ سُورِيَ عَنْهُ. فَقَالَ: «أَيْنَ الَّذِي سَأَلَنِي عَنِ الْعُمْرَةِ آتِفًا؟» فَالْتَمَسَ الرَّجُلُ فَجَاءَ بِهِ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَمَّا الطِّيبُ الَّذِي بِكَ، فَاغْسِلْهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. وَأَمَّا الْجُبَّةُ، فَاذْرُهَا. ثُمَّ اصْنَعْ فِي عُمَرَتِكَ، مَا تَصْنَعُ فِي حَجِّكَ». [١٥٣٦]

٩ - (...) وَحَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ النُّعْمِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ (وَاللَّفْظُ لِابْنِ زَائِعٍ) قَالَا: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ بْنُ حَازِمٍ حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ سَمِعْتُ قَيْشًا يُحَدِّثُ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَعْلَى بْنِ أُمَيَّةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ بِالْجِعْفَرَانَةِ. قَدْ أَهْلَ بِالْعُمْرَةِ. وَهُوَ مُصَفَّرٌ لِحْيَتَهُ وَرَأْسَهُ. وَعَلَيْهِ جُبَّةٌ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَحْرَمْتُ بِعُمْرَةٍ. وَأَنَا كَمَا تَرَى. فَقَالَ: «انْزِعْ عَنْكَ الْجُبَّةَ. وَاغْسِلْ عَنْكَ الصُّفْرَةَ. وَمَا كُنْتَ صَانِعًا فِي حَجِّكَ، فاصْنَعْهُ فِي عُمَرَتِكَ».

١٠ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُثَنَّى أَخْبَرَنَا أَبُو عَلِيٍّ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ حَدَّثَنَا زُبَايْحُ بْنُ أَبِي مَرْزُوقٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءً قَالَ: أَخْبَرَنِي صَفْوَانُ بْنُ يَعْلَى عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَاهُ رَجُلٌ عَلَيْهِ جُبَّةٌ. بِهَا أَثَرٌ مِنْ خَلْقٍ. فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَحْرَمْتُ بِعُمْرَةٍ. فَكَيْفَ أَفْعَلُ؟ فَسَكَتَ عَنْهُ. فَلَمْ يَزِجْ إِلَيْهِ. وَكَانَ عُمَرُ يَسْتَنْزِعُهُ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، يُطْلُهُ. فَقُلْتُ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِنِّي أَحْبَبْتُ، إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ، أَنْ أَذْجِلَ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثَّوْبِ. فَلَمَّا أُنْزِلَ عَلَيْهِ، خَفَرَهُ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالثَّوْبِ. فَجِئْتُهُ فَأَدْخَلْتُ رَأْسِي مَعَهُ فِي الثَّوْبِ. فَتَطَوَّرْتُ إِلَيْهِ. فَلَمَّا سُورِيَ عَنْهُ قَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ آتِفًا عَنِ الْعُمْرَةِ؟» فَقَامَ إِلَيْهِ الرَّجُلُ. فَقَالَ: «انْزِعْ عَنْكَ جُبَّتَكَ. وَاغْسِلْ أَثَرَ الْخَلْقِ الَّذِي بِكَ. وَافْعَلْ فِي عُمَرَتِكَ، مَا كُنْتَ فَاعِلًا فِي حَجِّكَ».

كتاب الحج

الحج: بفتح الحاء هو المصدر، وبالفتح والكسر جميعاً هو الاسم منه، وأصله: القصد، ويطلق على العمل أيضاً، وعلى الإتيان مرة بعد أخرى، وأصل العمرة: الزيارة. وأعلم أن الحج فرض عين على كل مكلف حر مسلم مستطيع. واختلف العلماء في وجوب العمرة فقل: واجبة، وقيل: مستحبة، وللشافعي قولان: أحدهما وجوبها. وأجمعوا على أنه لا يجب الحج ولا العمرة في عمر الإنسان إلا مرة واحدة، إلا أن ينذر فيجب الوفاء بالنذر بشرطه، وإلا إذا دخل مكة أو حرمها لحاجة لا تتكرر من تجارة أو زيارة ونحوهما، ففي وجوب الإحرام بحج أو عمرة خلاف العلماء وهما قولان للشافعي: أحدهما: استحبابه.

والثاني: وجوبه بشرط ألا يدخل لقتال ولا خائفاً من ظهوره وبروزه. واختلفوا في وجوب الحج هل هو على الفور أو التراخي؟ فقال الشافعي وأبو يوسف وطائفة: هو على التراخي، إلا أن ينتهي إلى حال يظن فواته لو أخره عنها، وقال أبو حنيفة ومالك وآخرون: هو على الفور. والله أعلم.

(بَاب مَا يُبَاحُ لِلْمُضَرِّ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ دَمًا لَدَى بُيُوتِ ذِيَّانٍ تُحْرِمُ الطَّبِيعَ عَلَيْهِ)

الشرح: قوله ﷺ وقد سئل ما يلبس المحرم: (لا تلبسوا القمص ولا العمام ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد النعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران ولا الورس) قال العلماء: هذا من بديع الكلام وجزله؛ فإنه ﷺ سئل عما يلبسه المحرم فقال: لا يلبس كذا وكذا، فحصل في الجواب أنه لا يلبس المذكورات، ويلبس ما سوى ذلك، وكان التصريح بما لا يلبس أولى؛ لأنه منحصر، وأما الملبوس الجائز للمحرم فغير منحصر فضبط الجميع بقوله ﷺ: (لا يلبس كذا وكذا) يعني: ويلبس ما سواه، وأجمع العلماء على أنه لا يجوز للمحرم لبس شيء من هذه المذكورات، وأنه نيه بالقميص والسراويل على جميع ما في معناهما، وهو ما كان محيطاً أو مخيطاً معمولاً على قدر البدن أو قدر عضو منه، كالجوشن والتبان والقفاز وغيرها، ونبه ﷺ بالعمائم والبرانس على كل ساتر للرأس مخيطاً كان أو غيره، حتى العصاية فإنها حرام، فإن احتاج إليها لشجة أو صداع أو غيرهما شدها ولزمتة الفدية، ونبه ﷺ بالخفاف على كل ساتر للرجل من مداس وجمجم وجورب وغيرها، وهذا كله حكم الرجال، وأما المرأة فيباح لها ستر جميع بدنها بكل ساتر من مخيط وغيره، إلا ستر وجهها فإنه حرام بكل ساتر، وفي ستر يديها بالقفازين خلاف للعلماء، وهما قولان للشافعي: أحدهما: تحريمه، ونبه ﷺ بالورس والزعفران على

ما في معناهما، وهو الطيب، فيحرم على الرجل والمرأة جميعاً في الإحرام جميع أنواع الطيب، والمراد ما يقصد به الطيب، وأما الفواكه كالأنج و التفتح وأزهار البراري كالشيع والقيصوم ونحوهما، فليس بحرام؛ لأنه لا يقصد للطيب، قال العلماء: والحكمة في تحريم اللباس المذكور على المحرم ولباسه الإزار والرداء أن يبعد عن الترفه ويتصف بصفة الخاشع الذليل؛ ولتذكر أنه محرم في كل وقت، فيكون أقرب إلى كثرة أذكاره، وأبلغ في مراقبته وصيانيته لعبادته، وامتناعه من ارتكاب المحظورات؛ ولتذكر به الموت ولباس الأكفان، ويتذكر البعث يوم القيامة، والناس حفاة عراة مهطعين إلى الداعي. والحكمة في تحريم الطيب والنساء: أن يبعد عن الترفه وزينة الدنيا وملاذها، ويجمع همه لمقاصد الآخرة، وقوله ﷺ: «إلا أحد لا يجد التعلين فليلبس الخفين وليقطعهما أسفل من الكعبين»، وذكر مسلم بعد هذا من رواية ابن عباس وجابر: (من لم يجد تعلين فليلبس خفين) ولم يذكر قطعهما. واختلف العلماء في هذين الحديثين فقال أحمد: يجوز لبس الخفين بحالهما، ولا يجب قطعهما؛ لحديث ابن عباس وجابر، وكان أصحابه يزعمون نسخ حديث ابن عمر المصرح بقطعهما، وزعموا أن قطعهما إضاعة مال، وقال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجماهير العلماء: لا يجوز لبسهما إلا بعد قطعهما أسفل من الكعبين؛ لحديث ابن عمر، قالوا: وحديث ابن عباس وجابر مطلقان، فيجب حملهما على المقطوعين، لحديث ابن عمر، فإن المطلق يحمل على المقيد، والزيادة من الثقة مقبولة، وقولهم: إنه إضاعة مال ليس بصحيح؛ لأن الإضاعة إنما تكون فيما نهي عنه، وأما ما ورد الشرع به فليس بإضاعة، بل حق يجب الإذعان له. والله أعلم.

ثم اختلف العلماء في لبس الخفين لعدم التعلين، هل عليه فدية أم لا؟ فقال مالك والشافعي ومن وافقهما: لا شيء عليه؛ لأنه لو وجبت فدية لبينها ﷺ وقال أبو حنيفة وأصحابه: عليه الفدية كما إذا احتاج إلى حلق الرأس يحلقه ويفدي. والله أعلم.

قوله ﷺ: «ولا تلبسوا من الثياب شيئاً مسه الزعفران ولا الورس» أجمعت الأمة على تحريم لبسهما لكونهما طيباً، وألحقوا بهما جميع أنواع ما يقصد به الطيب، وسبب تحريم الطيب أنه داعية إلى الجماع؛ ولأنه ينافي تذلل الحاج، فإن الحاج أشعث أغبر، وسواء في تحريم الطيب الرجل والمرأة، وكذا جميع محرمات الإحرام سوى اللباس كما سبق بيانه. ومحرمات الإحرام سبعة: اللباس بتفصيله السابق، والطيب، وإزالة الشعر والظفر، ودهن الرأس واللحية، وعقد النكاح والجماع، وسائر الاستمتاع حتى الاستمنا، والسابع: إتلاف الصيد. والله أعلم.

وإذا تطيب أو لبس ما نهي عنه لزمته الفدية إن كان عامداً بالاجتماع، وإن كان ناسياً فلا فدية عند الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق، وأوجبها أبو حنيفة ومالك، ولا يحرم المعصفر عند مالك والشافعي، وحرمة الثوري وأبو حنيفة وجعلاه طيباً، وأوجباً فيه الفدية، ويكره للمحرم لبس الثوب المصبوغ بغير طيب، ولا يحرم. والله أعلم.

قوله ﷺ: (السراويل لمن لم يجد الإزار، والخفان لمن لم يجد النعلين) يعني: المحرم، هذا صريح في الدلالة للشافعي والجمهور في جواز لبس السراويل للمحرم إذا لم يجد إزاراً، ومنعه مالك؛ لكونه لم يذكر في حديث ابن عمر السابق، والصواب إباحته بحديث ابن عباس هذا مع حديث جابر بعده، أما حديث ابن عمر فلا حجة فيه؛ لأنه ذكر فيه حالة وجود الإزار، وذكر في حديث ابن عباس وجابر حالة العدم، فلا منافاة. والله أعلم.

قوله: (وهو بالجمرة) فيها لغتان مشهورتان: إحداهما إسكان العين وتخفيف الراء. والثانية: كسر العين وتشديد الراء، والأولى أفصح، وبهما قال الشافعي وأكثر أهل اللغة، وهكذا اللغتان في تخفيف الحديبية وتشديدها، والأفصح التخفيف، وبه قال الشافعي وموافقه.

قوله: (عليه جبة وعليها خلوق) هو بفتح الخاء، وهو نوع من الطيب يعمل فيه زعفران. قوله: (له غطيظ) هو كصوت النائم الذي يردده مع نفسه.

قوله: (كغطيظ البكر) هو بفتح الباء وهو الفتى من الإبل.

قوله: (فلما سري عنه) هو بضم السين وكسر الراء المشددة، أي: أزيل ما به وكشف عنه. والله أعلم.

قوله ﷺ للسائل عن العمرة: (اغسل عنك أثر الصفرة) فيه: تحريم الطيب على المحرم ابتداءً ودواماً؛ لأنه إذا حرم دواماً فلا ابتداء أولى بالتحريم. وفيه: إن العمرة يحرم فيها من الطيب واللباس وغيرهما من المحرمات السبعة السابقة ما يحرم في الحج. وفيه: أن من أصابه طيب ناسياً أو جاهلاً ثم علم وجبت عليه المبادرة إلى إزالته. وفيه: أن من أصابه في إحرامه طيب ناسياً أو جاهلاً لا كفارة عليه، وهذا مذهب الشافعي، وبه قال عطاء والثوري وإسحاق وداود، وقال مالك وأبو حنيفة والمزني وأحمد في أصح الروايتين عنه: عليه الفدية، لكن الصحيح من مذهب مالك: أنه إنما تجب الفدية على المتطيب ناسياً أو جاهلاً إذا طال لبثه عليه. والله أعلم.

قوله ﷺ: (واخلع عنك جبتيك) دليل لمالك وأبي حنيفة والشافعي والجمهور أن المحرم إذا صار عليه مخيط ينزعه، ولا يلزمه شقه، وقال الشعبي والنخعي: لا يجوز نزعه؛ لئلا يصير مغطياً رأسه، بل يلزمه شقه، وهذا مذهب ضعيف.

قوله ﷺ: (واصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجك) معناه: من اجتناب المحرمات، ويحتمل أنه ﷺ أراد مع ذلك الطواف والسعي والحلق بصفاتها وهيئاتها، وإظهار التلبية غير ذلك مما يشترك فيه الحج والعمرة، ويخص من عمومها ما لا يدخل في العمرة من أفعال الحج، كالوقوف والرمي والمبيت بمئى ومزدلفة وغير ذلك. وهذا الحديث ظاهر في أن هذا السائل كان عالماً بصفة الحج دون العمرة، فلماذا قال له ﷺ:

(واصنع في عمرتك ما أنت صانع في حجك). وفي هذا الحديث دليل للقاعدة المشهورة: أن القاضي والمفتي إذا لم يعلم حكم المسألة أمسك عن جوابها حتى يعلمه أو يظنه بشرطه. وفيه: أن من الأحكام التي ليست في القرآن ما هو بوحى لا يتلى، وقد يستدل به من يقول من أهل الأصول: إن النبي لم يكن له الاجتهاد، وإنما كان يحكم بوحى، ولا دلالة فيه؛ لأنه يحتمل أنه ﷺ لم يظهر له بالاجتهاد حكم ذلك، أو أن الوحي بדרه قبل تمام الاجتهاد. والله أعلم.

قوله: (وكان يعلى يقول: وددت أنى أرى النبي ﷺ) وقد نزل عليه الوحي فقال: أيسرك أن تنظر إلى النبي ﷺ) هكذا هو في جميع النسخ (فقال: أيسرك) ولم يبين القائل من هو، ولا سبق له ذكر، وهذا القائل: هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما بينه في الرواية التي بعد هذه.

قوله: (وعليه مقطعات) هي بفتح الطاء المشددة، وهي الثياب المخيطة، وأوضحه بقوله: يعني جبة.

قوله: (متضمن) هو بالضاد والخاء المعجمتين، أي: متلوث به مكثر منه.

قوله: (محمم الوجه يغط) هو بكسر الغين، وسبب ذلك شدة الوحي وهوله، قال الله تعالى: ﴿إنا سنلقي عليك قولاً ثقیلاً﴾.

قوله ﷺ: (أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات) إنما أمر بالثلاث مبالغة في إزالة لونه وريحه، والواجب الإزالة، فإن حصلت بمرة كفت، ولم تجب الزيادة، ولعل الطيب الذي كان على هذا الرجل كثير، ويؤيده قوله: (متضمن) قال القاضي: ويحتمل أنه قال له: ثلاث مرات اغسله. فكرر القول ثلاثاً، والصواب ما سبق. والله أعلم.

قوله: (عقبة بن مكرم) هو بفتح الراء. قوله في بعض هذه الرواية: (صفوان بن يعلى بن أمية)، وفي بعضها: (ابن منية) وهما صحيحان فأمية أبو يعلى، ومنية أم يعلى، وقيل: جدته، والمشهور الأول فنسب تارة إلى أبيه، وتارة إلى أمه، وهي (منية) بضم الميم بعدها نون ساكنة.

قوله: (حدثنا رباح) هو بالباء الموحدة.

قوله: (فسكت عنه فلم يرجع إليه) أي: لم يرد جوابه.

قوله: (خمره عمر بالثوب) أي: غطاه، وأما إدخال يعلى رأسه ورؤيته النبي ﷺ في تلك الحال، وإذن عمر له في ذلك فكله محمول على أنهم علموا من النبي ﷺ أنه لا يكره الاطلاع عليه في ذلك الوقت وتلك الحال؛ لأن فيه تقوية الإيمان بمشاهدة حالة الوحي الكريم، والله أعلم.

* * *

(٢) بَابُ مَوَاقِيتِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

١١ - (١١٨١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَخَلْفَ بُوَ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ رَفُوعُ بْنُ جَبْرِ عَنْ حَمَّادٍ قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ دِينَارٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: وَقَّتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ. وَأَهْلَ الشَّامِ، الْجُحَفَةَ. وَأَهْلَ نَجْدٍ، قَرْنَ الْمَنَازِلِ. وَأَهْلَ الْيَمَنِ، يَلَمْلَمَ. قَالَ: «فَهُنَّ لَهُنَّ وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِنَّ. مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ. فَمَنْ كَانَ دُونَهُنَّ فَمِنْ أَهْلِهِ. وَكَذَا فَكَذَلِكَ. حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ يَهْلُونَ مِنْهَا». [خ: ١٥٢٦]

١٢ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا وَهْبٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ. وَأَهْلَ الشَّامِ، الْجُحَفَةَ. وَأَهْلَ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ. وَأَهْلَ الْيَمَنِ، يَلَمْلَمَ. وَقَالَ: «هُنَّ لَهُنَّ. وَلِكُلِّ آتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ. مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ. وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ، فَمِنْ حَيْثُ أَتَى. حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ، مِنْ مَكَّةَ».

١٣ - (١١٨٢) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «يَهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ، مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ. وَأَهْلُ الشَّامِ، مِنَ الْجُحَفَةِ. وَأَهْلُ نَجْدٍ، مِنْ قَرْنٍ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: وَبَلَغَنِي أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَيَهْلُ أَهْلُ الْيَمَنِ مِنْ يَلَمْلَمَ».

١٤ - (...) وَحَدَّثَنِي حَوْصَلَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مُهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ ذُو الْحُلَيْفَةِ. وَمُهْلُ أَهْلِ الشَّامِ مَهْيَعَةُ، وَهِيَ الْجُحَفَةُ. وَمُهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ قَرْنٌ». قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وَرَزَعُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ (وَلَمْ أَسْمَعْ ذَلِكَ مِنْهُ) قَالَ: «وَمُهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمُ». [خ: ١٥٢٥]

١٥ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَعَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الْمَدِينَةِ أَنْ يَهْلُوا مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ. وَأَهْلَ الشَّامِ، مِنَ الْجُحَفَةِ. وَأَهْلَ نَجْدٍ، مِنْ قَرْنٍ. وَقَالَ

عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وَأُخْبِرْتُ أَنَّهُ قَالَ: «وَمَهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ». ١٦ - (١١٨٣) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا زَوْجُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ، أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُشَآلُ عَنِ الْمَهْلِ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ (ثُمَّ انْتَهَى فَقَالَ: أَرَأَهُ يَعْنِي) النَّبِيَّ ﷺ.

وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ كِلَاهُمَا عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ قَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدٌ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُشَآلُ عَنِ الْمَهْلِ؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ (أَحْسَبُهُ رَفَعَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ) فَقَالَ: «مَهْلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ. وَالطَّرِيقُ الْآخَرُ الْجَحْفَةُ. وَمَهْلُ أَهْلِ الْعِرَاقِ مِنْ ذَاتِ عَرِيقٍ. وَمَهْلُ أَهْلِ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ. وَمَهْلُ أَهْلِ الْيَمَنِ مِنْ يَلْمَلَمَ».

(بَابُ مَوَاقِيتِ الْأَمْجِ وَالْقُسْرَةِ)

الشرح: ذكر مسلم في الباب ثلاثة أحاديث، حديث ابن عباس أكملها؛ لأنه صرح فيه بنقله المواقيت الأربعة من رسول الله ﷺ، فلهذا ذكره مسلم في أول الباب، ثم حديث ابن عمر؛ لأنه لم يحفظ ميقات أهل اليمن، بل بلغه بلاغاً، ثم حديث جابر؛ لأن أبا الزبير قال: أحسب جابراً رفعه، وهذا لا يقتضي ثبوته مرفوعاً. فوقت رسول الله ﷺ لأهل المدينة ذا الحليفة، بضم الحاء المهملة وبالفاء، وهي أبعد المواقيت من مكة، بينهما نحو عشر مراحل أو تسع، وهي قريبة من المدينة على نحو ستة أميال منها، ولأهل الشام الجحفة، وهي ميقات لهم ولأهل مصر، وهي بجيم مضمومة ثم حاء مهملة ساكنة، قيل: سميت بذلك؛ لأن السيل أجحفها في وقت، ويقال لها: (مهيعة) بفتح الميم وإسكان الهاء وفتح المثناة تحت، كما ذكره في بعض روايات مسلم، وحكى القاضي عياض عن بعضهم، كسر الهاء، والصحيح المشهور إسكانها، وهي على نحو ثلاث مراحل من مكة على طريق المدينة. ولأهل اليمن (يللملم) بفتح المثناة تحت واللامين، ويقال أيضاً: (ألملم) بهمزة بدل الباء لغتان مشهورتان، وهو جبل من جبال تهامة، على مرحلتين من مكة. ولأهل نجد (قرن المنازل) بفتح القاف وإسكان الراء بلا خلاف بين أهل العلم من أهل الحديث واللغة والتاريخ والأسماء وغيرهم، وغلط الجوهري في صحاحه فيه غلطين فاحشين فقال: بفتح الراء، وزعم أن أويشاً القرني رضي الله عنه منسوب إليه، والصواب إسكان الراء، وأن أويشاً منسوب إلى قبيلة معروفة يقال لهم: (بنو قرن) وهي بطن من مراد، القبيلة المعروفة ينسب إليها المرادي، وقرن المنازل على نحو مرحلتين من مكة، قالوا: وهو أقرب المواقيت إلى مكة.

وأما (ذات عرق) بكسر العين فهي ميقات أهل العراق، واختلف العلماء هل صارت

ميقاتهم بتوقيت النبي ﷺ أم بآجتهد عمر بن الخطاب؟ وفي المسألة وجهان لأصحاب الشافعي: أصحهما: وهو نص الشافعي رضي الله عنه في الأم: بتوقيت عمر رضي الله عنه، وذلك صريح في صحيح البخاري. ودليل من قال بتوقيت النبي ﷺ حديث جابر، لكنه غير ثابت؛ لعدم جزمه برفعه. وأما قول الدارقطني أنه حديث ضعيف؛ لأن العراق لم تكن فتحت في زمن النبي ﷺ، فكلامه في تضعيفه صحيح، ودليله ما ذكرته، وأما استلاله لضعفه بعدم فتح العراق ففاسد؛ لأنه لا يمتنع أن يخبر به النبي ﷺ به لعلمه بأنه يمتنع، ويكون ذلك من معجزات النبي ﷺ والإخبار بالمغيبات المستقبليات، كما أنه ﷺ وقت لأهل الشام الجحفة في جميع الأحاديث الصحيحة، ومعلوم أن الشام لم يكن فتح حينئذ، وقد ثبتت الأحاديث الصحيحة عنه ﷺ أنه أخبر بفتح الشام واليمن والعراق، وأنهم يأتون إليهم ببسون والمدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، وأنه ﷺ أخبر بأنه زويت له مشارق الأرض ومغاربها، وقال: سيبلى ملك أمتي ما زوي لي منها، وأنهم سيفتحون مصر وهي أرض يذكر فيها القيروط، وأن عيسى عليه السلام ينزل على المنارة البيضاء شرقي دمشق، وكل هذه الأحاديث في الصحيح، وفي الصحيح من هذا القبيل ما يطول ذكره. والله أعلم.

وأجمع العلماء على أن هذه المواقيت مشروعة، ثم قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحمد والجمهور: هي واجبة لو تركها وأحرم بعد مجاوزتها أثم، ولزمه دم، وصح حجه، وقال عطاء والنخعي: لا شيء عليه، وقال سعيد بن جبير: لا يصح حجه.

وفائدة المواقيت: أن من أراد حجاً أو عمرة حرم عليه مجاوزتها بغير إحرام، ولزمه الدم كما ذكرنا، قال أصحابنا: فإن عاد إلى الميقات قبل التلبس بنسك، سقط عنه الدم، وفي المراد بهذا النسك خلاف منتشر، وأما من لا يريد حجاً ولا عمرة فلا يلزمه الإحرام لدخول مكة على الصحيح من مذهبنا، سواء دخل لحاجة تتكرر كخطاب وحشاش وصياد ونحوهم، أو لا تتكرر كتجارة وزيارة ونحوهما، وللشافعي قول ضعيف أنه يجب الإحرام بحج أو عمرة إن دخل مكة أو غيرها من الحرم لما يتكرر، بشرط سبق بيانه في أول كتاب الحج، وأما من مر بالميقات غير مرید دخول الحرم، بل لحاجة دونه، ثم بدا له أن يحرم فيحرم من موضعه الذي بدا له فيه، فإن جاوزه بلا إحرام ثم أحرم أثم ولزمه الدم، وإن أحرم من الموضع الذي بدا له أجزاءه ولا دم عليه، ولا يكلف الرجوع إلى الميقات، هذا مذهبنا ومذهب الجمهور. وقال أحمد وإسحاق: يلزمه الرجوع إلى الميقات.

قوله: (وقت رسول الله ﷺ ولأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام الجحفة ولأهل نجد قرن) هكذا وقع في أكثر النسخ (قرن) من غير ألف بعد النون، وفي بعضها (قرناً) بالألف، وهو الأجود؛ لأنه موضع، واسم لجبل، فوجب صرفه، والذي وقع بغير ألف يقرأ منوناً، وإنما حذفوا الألف كما جرت عادة بعض المحدثين يكتبون يقول: سمعت أنس بغير ألف، ويقرأ بالتثنية، ويحتمل على بعد أن نقرأ (قرن) منصوباً بغير تنوين

ويكون أراد به البقعة، فيترك صرفه.

قوله ﷺ: (فهن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن) قال القاضي: كذا جاءت الرواية في الصحيحين وغيرهما عند أكثر الرواة، قال: ووقع عند بعض رواة البخاري ومسلم: (فهن لهن) وكذا رواه أبو داود وغيره، وكذا ذكره مسلم من رواية ابن أبي شيبة، وهو الوجه؛ لأنه ضمير أهل هذه المواضع، قال: ووجه الرواية المشهورة أن الضمير في (لهن) عائد على المواضع والأقطار المذكورة، وهي المدينة والشام واليمن ونجد، أي: هذه المواضع لهذه الأقطار، والمراد لأهلها فحذف المضاعف وأقام المضاعف إليه مقامه. وقوله ﷺ: (ولمن أتى عليهن من غير أهلهن) معناه: أن الشامي مثلاً إذا مر بميقات المدينة في ذهابه، لزمه أن يحرم من ميقات المدينة ولا يجوز له تأخيرها إلى ميقات الشام الذي هو الجحفة، وكذا الباقي من المواضع، وهذا لا خلاف فيه. قوله ﷺ: (فهن لهن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن ممن أراد الحج والعمرة) فيه دلالة للمذهب الصحيح فيمن مر بالميقات لا يريد حجاً ولا عمرة أنه لا يلزمه الإحرام للدخول مكة، وقد سبقت المسألة واضحة، قال بعض العلماء: وفيه دلالة على أن الحج على التراخي لا على الفور، وقد سبقت المسألة واضحة في أول كتاب الحج.

قوله ﷺ: (فمن كان دونهن فمن أهله) هذا صريح في أن من كان مسكنه بين مكة والميقات فيميقاته مسكنه، ولا يلزمه الذهاب إلى الميقات، ولا يجوز له مجاوزة مسكنه بغير إحرام. هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا مجاهدًا، فقال: ميقاته مكة بنفسها.

قوله ﷺ: (فمن كان دونهن فمن أهله وكذا فذلك حتى أهل مكة يهلون منها) هكذا في جميع النسخ وهو صحيح، ومعناه: وهكذا فهكذا من جاوز مسكنه الميقات حتى أهل مكة يهلون منها، وأجمع العلماء على هذا كله، فمن كان في مكة من أهلها أو أراد إليها وأراد الإحرام بالحج، فميقاته نفس مكة ولا يجوز له ترك مكة والإحرام بالحج من خارجها، سواء الحرم والحل هذا هو الصحيح عند أصحابنا، وقال بعض أصحابنا: يجوز له أن يحرم به من الحرم، كما يجوز من مكة؛ لأن حكم الحرم حكم مكة، والصحيح الأول؛ لهذا الحديث، قال أصحابنا: ويجوز أن يحرم من جميع نواحي مكة بحيث لا يخرج عن نفس المدينة وسورها، وفي الأفضل قولان: أحدهما: من باب داره. والثاني: من المسجد الحرام تحت الميزاب. والله أعلم. وهذا كله في إحرام المكي بالحج، والحديث إنما هو في إحرامه بالحج، وأما ميقات المكي للعمرة فأدنى الحل؛ لحديث عائشة الآتي: أن النبي ﷺ أمرها في العمرة أن تخرج إلى التنعيم، وتحرم بالعمرة منه، و (التنعيم) في طرف الحل. والله أعلم.

قوله ﷺ: (مهل أهل المدينة) هو بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام، أي: موضع إهلالهم. قوله: (قال عبد الله بن عمر وزعموا) أي: قالوا، وقد سبق في أول الكتاب أن الزعم قد يكون معنى القول المحقق.

قوله: (أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يسأل عن المهمل، فقال: سمعته ثم انتهى فقال: أراه يعني النبي ﷺ) معنى هذا الكلام: أن أبا الزبير قال سمعت جابراً، ثم انتهى، أي: وقف عن رفع الحديث إلى النبي ﷺ، وقال: (أراه) بضم الهمزة أي: أظنه رفع الحديث، فقال: (أراه) يعني: النبي ﷺ، كما قال في الرواية الأخرى: (أحسبه رفع إلى النبي ﷺ) وقوله: أحسبه رفع، لا يحتج بهذا الحديث مرفوعاً؛ لكونه لم يجزم برفعه. قوله في حديث جابر: (ومهل أهل العراق من ذات عرق) هذا صريح في كونه ميقات أهل العراق، لكن ليس رفع الحديث ثابتاً كما سبق، وقد سبق الإجماع على أن ذات عرق ميقات أهل العراق، ومن في معناهم، قال الشافعي: ولو أهلوا من العقيق كان أفضل، والعقيق أبعد من ذات عرق بقليل، فاستحبه الشافعي؛ لأثر فيه؛ ولأنه قيل: إن ذات عرق كانت أولاً في موضعه، ثم حوت وقربت إلى مكة. والله أعلم.

واعلم أن للحج ميقات مكان، وهو ما سبق في هذه الأحاديث، وميقات زمان: وهو شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة، ولا يجوز الإحرام بالحج في غير هذا الزمان. هذا مذهب الشافعي، ولو أحرم بالحج في غير هذا الزمان لم ينقذ حجاً، وانعقد عمره، وأما العمرة فيجوز الإحرام بها وفعلها في جميع السنة، ولا يكره في شيء منها، لكن شرطها ألا يكون في الحج ولا مقيماً على شيء من أفعاله، ولا يكره تكرار العمرة في السنة، بل يستحب عندنا وعند الجمهور، وكره تكرارها في السنة ابن سيرين ومالك، ويجوز الإحرام بالحج مما فوق الميقات أبعد من مكة سواء ديرة أهله وغيرها، وأيهما أفضل؟ فيه قولان للشافعي: أحدهما: من الميقات أفضل؛ للاقتداء برسول الله ﷺ. والله أعلم.

(٣) باب التلبية وصفيتها ووقتها

١٩ - (١١٨٤) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ تَلْبِيَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ». لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ. إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ». قَالَ: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَزِيدُ فِيهَا: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ. وَسَعْدَيْكَ. وَالْحَيُّ يَبْدِيكَ. لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ. (خ: ١٥٤٩)

٢٠ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُبَادٍ حَدَّثَنَا حَاتِمٌ (يعني ابن إسماعيل) عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ وَنَافِعِ مَوْلَى عَبْدِ اللَّهِ وَحَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ، أَهَلَ فَقَالَ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ. لَبَّيْكَ لَا

شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ. إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ.

قَالُوا: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: هَذِهِ تَلْبِيَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ نَافِعٌ: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَزِيدُ مَعَ هَذَا: لَبَّيْكَ لَبَّيْكَ. وَسَعْدُ بْنُ كَيْسَانَ: وَالْخَيْرُ بِتَدْيِكَ لَبَّيْكَ. وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى (يَعْنِي ابْنَ سَعِيدٍ) عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: تَلَقَّيْتُ التَّلْبِيَةَ مِنْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِهِمْ.

٢١ - (...) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: فَإِنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَخْبَرَنِي عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهَلُّ مُلْبِدًا يَقُولُ: «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ. لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ. إِنَّ الْحَمْدَ وَالنُّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ» لَا يَزِيدُ عَلَى هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ. وَإِنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَرْكَعُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ رَمْعَتَيْنِ. ثُمَّ إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ الثَّاقَةُ قَائِمَةً عِنْدَ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ. أَهْلُ بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُهَلُّ بِإِهْلَالِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ. وَيَقُولُ: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ! لَبَّيْكَ. لَبَّيْكَ وَسَعْدُ بْنُ كَيْسَانَ وَالْخَيْرُ فِي تَدْيِكَ لَبَّيْكَ وَالرَّغْبَاءُ إِلَيْكَ وَالْعَمَلُ.

٢٢ - (١١٨٥). وَحَدَّثَنِي عَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْعَظِيمِ الْعَنْبَرِيُّ حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْيَمَامِيُّ حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ (يَعْنِي ابْنَ عَمَارٍ) حَدَّثَنَا أَبُو زُمَيْلٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَقُولُونَ: لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ. قَالَ: فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَيْلَكُمْ! قَدْ قَدْ» فَيَقُولُونَ: إِلَّا شَرِيكًا هُوَ لَكَ. تَعْلِيكُهُ وَمَا مَلَكَ. يَقُولُونَ هَذَا وَهُمْ يَطْلُفُونَ بِالْبَيْتِ.

(بَابُ التَّلْبِيَةِ وَصِفَتِهَا وَوَقْتِهَا)

الشرح: قال القاضي: قال المازري: التلبية مثناة للتكثير والمبالغة، ومعناه: إجابة بعد إجابة، ولزوماً لطاعتك فتننى للتوكيد لا تشنية حقيقية، بمنزلة قوله تعالى: ﴿يَبْلُ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ أي: نعمته، على تأويل اليد بالنعمة هنا، ونعم الله تعالى لا تحصى، وقال يونس بن حبيب البصري: (لبيك) اسم مفرد لا مثنى، قال: وألفه إنما انقلبت ياء لاتصالها

بالضمير (كلدي) وعلى مذهب سيبويه أنه مثنى بدليل قلبها ياء مع المظهر، وأكثر الناس على ما قاله سيبويه قال ابن الأنباري: ثنوا (لبيك) كما ثنوا (حنانيك)، أي: تحننًا بعد تحنن وأصل (لبيك): لبيتك فاستقلوا الجمع بين ثلاث باءات، فأبدلوا من الثالثة ياء كما قالوا: من الظن (تظنيت)، والأصل (تظننت).

واختلفوا في معنى لبيك واشتقاقها، فقليل: معناها: اتجاهي وقصدي إليك، مأخوذ من قولهم: داري تلب دارك، أي: تواجهها، وقيل: معناها: محيتي، قولهم: (لك) مأخوذ من قولهم: امرأة لبة، إذا كانت محبة لولدها، عاطفة عليه، وقيل: معناها: إخلاص لك، مأخوذ من قولهم: (حب لباب) إذا كان خالصًا محضًا، ومن ذلك (لب الطعام ولبابه) وقيل: معناها: (أنا مقيم على طاعتك وإجابتك)، مأخوذ من قولهم: (لب الرجل بالمكان وألب) إذا أقام فيه، قال ابن الأنباري: وبهذا قال الخليل، قال القاضي: قيل: هذه الإجابة لقوله تعالى لإبراهيم عليه السلام ﴿وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ﴾ وقال إبراهيم الحربي في معنى (لبيك): أي قربًا منك وطاعة، والإلباب: القرب، وقال أبو نصر: معناها: (أنا ملبٌ بين يديك) أي: خاضع، هذا آخر كلام القاضي.

قوله: (لبيك إن الحمد والنعمة) يروى بكسر الهمزة من (إن) وفتحها، وجهان مشهوران لأهل الحديث وأهل اللغة، قال الجمهور: الكسر أجود، قال الخطابي: الفتح رواية العامة، وقال ثعلب: الاختيار الكسر وهو الأجود في المعنى من الفتح؛ لأن من كسر جعل معناه: إن الحمد والنعمة لك على كل حال، ومن فتح قال: معناه لبيك؛ لهذا السبب.

قوله: (والنعمة لك) المشهور فيه نصب النعمة، قال القاضي: ويجوز رفعها على الابتداء، ويكون الخبر محذوفًا، قال ابن الأنباري: وإن شئت جعلت خبر (إن) محذوفًا تقديره: إن الحمد لك والنعمة مستقرة لك.

وقوله: (وسعديك) قال القاضي: إعرابها وتثنيها كما سبق في لبيك، ومعناه: مساعدة لطاعتك بعد مساعدة.

قوله: (والخير بيدك) أي: الخير كله بيد الله تعالى ومن فضله.

قوله: (والرغباء إليك والعمل) قال القاضي: قال المازري: يروى بفتح الراء والمد، ويضم الراء مع القصير، ونظيره العلا والعلياء، والنعمة والنعماء، قال القاضي: حكى أبو علي فيه أيضًا الفتح مع القصير، (الرغبي) مثل (سكري) ومعناه هنا: الطلب والمسألة إلى من بيده الخير، وهو المقصود بالعمل المستحق للعبادة.

قوله: (عن ابن عمر تلقفت التلبية) هو بقاء ثم فاء، أي: أخذتها بسرعة، قال القاضي: وروي (تلقنت) بالنون، قال: والأول رواية الجمهور، وقال: وروي (تلقيت) بالياء ومعانيها متقاربة.

قوله: (أهل فقال: لبيك اللهم لبيك) قال العلماء: (الإهلال) رفع الصوت بالتلبية عند الدخول في الإحرام، وأصل الإهلال في اللغة: رفع الصوت، ومنه استهل المولود: أي صاح، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلُ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ أي: رفع الصوت عند ذبحه بغير ذكر الله تعالى، وسمي الإهلال هلالاً؛ لرفعهم الصوت عند رؤيته،

قوله: (سمعت رسول الله يهل ملبداً) فيه استحباب تلييد الرأس قبل الإحرام، وقد نص عليه الشافعي وأصحابنا، وهو موافق للحديث الآخر في الذي خر عن غيره فإنه يبعث يوم القيامة ملبداً، قال العلماء: التلييد ضمير الرأس بالصمغ أو الخطمي وشبههما، مما يضم الشعر ويلزق بعضه ببعض، ويمنعه التمعط والقمل، فيستحب؛ لكونه أرفق به.

قوله: (كان المشركون يقولون: لبيك لا شريك لك، قال: فيقول رسول الله ﷺ: ويلكم قد قد إلا شريكاً هو لك تملكه وما ملك، يقولون هذا وهم يطوفون بالبيت) فقوله ﷺ: (قد قد) قال القاضي: روي بإسكان الدال وكسرها مع التنوين، ومعناه: كفاكم هذا الكلام فاقصروا عليه ولا تزيدوا، وهنا انتهى كلام النبي ﷺ، ثم عاد الراوي إلى حكاية كلام المشركين فقال: (إلا شريكاً هو لك... إلى آخره) معناه: أنهم كانوا يقولون هذه الجملة، وكان النبي ﷺ يقول: اقتصروا على قولكم: (لبيك لا شريك لك). والله أعلم.

وأما حكم التلبية فأجمع المسلمون على أنها مشروعة، ثم اختلفوا في إيجابها، فقال الشافعي وآخرون؟ هي سنة ليست بشرط لصحة الحج ولا بواجبة، فلو تركها صح حجه ولا دم عليه، لكن فاته الفضيلة، وقال بعض أصحابنا: هي واجبة تجبر بالدم، ويصح الحج بدونها، وقال بعض أصحابنا: هي شرط لصحة الإحرام، قال: ولا يصح الإحرام ولا الحج إلا بها، والصحيح من مذهبننا ما قدمناه عن الشافعي وقال مالك: ليست بواجبة، ولكن لو تركها لزمه دم وصح حجه. قال الشافعي ومالك: ينعقد الحج بالنية بالقلب من غير لفظ، كما ينعقد الصوم بالنية فقط، وقال أبو حنيفة: لا ينعقد إلا بانضمام التلبية أو سوق الهدى إلى النية، قال أبو حنيفة: ويجزى عن التلبية ما في معناها من التسبيح والتهليل وسائر الأذكار كما قال: هو أن التسبيح وغيره يجزى في الإحرام بالصلاة عن التكبير. والله أعلم.

قال أصحابنا: ويستحب رفع الصوت بالتلبية بحيث لا يشق عليه، والمرأة ليس لها الرفع؛ لأنه يخاف الفتنة بصوتها. ويستحب الإكثار منها لا سيما عند تغاير الأحوال، كإقبال الليل والنهار، والصعود والهبوط، واجتماع الرفاق، والقيام والقعود والركوب والنزول، وأدبار الصلوات، وفي المساجد كلها، والأصح أنه لا يلبي في الطواف والسعي؛ لأن لهما أذكاًراً مخصوصة.

ويستحب أن يكرر التلبية كل مرة ثلاث مرات فأكثر، ويواليها ولا يقطعها بكلام، فإن

سلم عليه رد السلام باللفظ، ويكره السلام عليه في هذه الحال، وإذا لبى صلى على رسول الله ﷺ وسأل الله تعالى ما شاء لنفسه وللمسلمين، وأفضله سؤال الرضوان والجنة والاستعاذة من النار، وإذا رأى شيئاً يعجبه قال: لبك إن العيش عيش الآخرة. ولا تزال التلبية مستحبة للحاج حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر، أو يطوف طواف الإفاضة إن قدمه عليها، أو الحلق عند من يقول الحلق نسك، وهو الصحيح، وتستحب للعمرة حتى يشرع في الطواف، وتستحب التلبية للمحرم مطلقاً، سواء الرجل والمرأة والمحدث والجنب والحائض، لقوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها: «اصنعي ما يصنع الحاج غير ألا تطوفي».

* * *

(٥) بَابُ أَمْرِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِالْإِحْرَامِ مِنْ عِنْدِ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ

٢٣ - (١١٨٦) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمِ بْنِ عُقْبَةَ أَنَّ سَمِعَ أَبَاهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: يَتَذَاوُكُمُ هَذِهِ الَّتِي تَكْذِبُونَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِيهَا. مَا أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الْمَسْجِدِ. يَغْنِي ذَا الْحُلَيْفَةِ. [خ: ١٥٤١]

٢٤ - (...) وَحَدَّثَنَا عُثَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا حَاتِمٌ (يَغْنِي ابْنَ إِسْمَاعِيلَ) عَنْ مُوسَى ابْنِ عُقْبَةَ عَنْ سَالِمٍ قَالَ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا إِذَا قِيلَ لَهُ: الْإِحْرَامُ مِنَ الْبَيْدَاءِ، قَالَ: الْبَيْدَاءُ الَّتِي تَكْذِبُونَ فِيهَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. مَا أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَّا مِنْ عِنْدِ الشَّجَرَةِ. حِينَ قَامَ بِهِ بَعِيرُهُ.

(بَابُ أَمْرِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِالْإِحْرَامِ مِنْ عِنْدِ مَسْجِدِ ذِي الْحُلَيْفَةِ)

الح: قوله عن ابن عمر: (قال بيداًؤكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ فيها، ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد، يعني ذا الحليفة)، وفي الرواية الأخرى: (ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند الشجرة حين قام به بعيره) قال العلماء: هذه البيداء هي الشرف الذي قدام ذي الحليفة إلى جهة مكة، وهي بقرب ذي الحليفة، وسميت بيداء؛ لأنه ليس فيها بناء ولا أثر، وكل مغارة تسمى بيداء، وأما هنا فالمراد بالبيداء ما ذكرناه.

وقوله: (تكذبون فيها) أي تقولون: إنه ﷺ أحرم منها، ولم يحرم منها وإنما أحرم قبلها من عند مسجد ذي الحليفة، ومن عند الشجرة التي كانت هناك، وكانت عند المسجد. وسماهم ابن عمر كاذبين؛ لأنهم أخبروا بالشيء على خلاف ما هو، وقد سبق

في أول هذا الشرح في مقدمة صحيح مسلم أن الكذب: عند أهل النسخة هو الإخبار عن الشيء بخلاف ما هو، سواء تعمده أم غلط فيه أو سهواً، وقالت المعتزلة: يشترط فيه العمدية، وعندنا أن العمدية شرط لكونه إثماً لا لكونه يسمى كذباً، فقول ابن عمر جارٍ على قاعدتنا، وفيه أنه لا بأس بإطلاق هذه اللفظة، وفيه دلالة على أن ميقات أهل المدينة من عند مسجد ذي الحليفة، ولا يجوز لهم تأخير الإحرام إلى البداء، وبهذا قال جميع العلماء، وفيه أن الإحرام من الميقات أفضل من دويره أهله؛ لأنه ﷺ ترك الإحرام من مسجده مع كمال شرفه، فإن قيل: إنما أحرم من الميقات لبيان الجواز، قلنا: هذا غلط لوجهين:

أحدهما: أن البيان قد حصل بالأحاديث الصحيحة في بيان المواقيت.

والثاني: أن فعل رسول الله ﷺ إنما يحمل على بيان الجواز في شيء يتكرر فعله كثيراً فيفعله مرة أو مرات على الوجه الجائز، لبيان الجواز، ويواظب غالباً على فعله على أكمل وجهه، وذلك كالوضوء مرة ومرتين وثلاثاً كله ثابت، والكثير أنه ﷺ توضأ ثلاثاً وثلاثين، وأما الإحرام بالحج فلم يتكرر، وإنما جرى منه ﷺ مرة واحدة، فلا يفعله إلا على أكمل وجهه. والله أعلم.

قوله: (كان رسول الله ﷺ يركع بذي الحليفة ركعتين ثم إذا استوت به الناقة قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهل) فيه استحباب صلاة الركعتين عند إرادة الإحرام ويصليهما قبل الإحرام، ويكونان نافلة، هذا مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي وغيره عن الحسن البصري: أنه استحباب كونهما بعد صلاة فرض، قال: لأنه روي أن هاتين الركعتين كانتا صلاة الصبح، والصواب ما قاله الجمهور، وهو ظاهر الحديث، قال أصحابنا وغيرهم من العلماء: وهذه الصلاة سنة لو تركها فاتته الفضيلة، ولا إثم عليه ولا دم، قال أصحابنا: فإن كان إحرامه في وقت من الأوقات المنهي فيها عن الصلاة لم يصلهما، هذا هو المشهور، وفيه وجه لبعض أصحابنا أنه يصليهما فيه؛ لأن سببهما إرادة الإحرام، وقد وجد ذلك. وأما وقت الإحرام فنسذكره في الباب بعده إن شاء الله تعالى.

(٥) بَابُ الْإِهْلَالِ مِنْ حَيْثُ تَتَبَعُ الرَّاحِلَةُ

٢٥ - (١١٨٧) وَخَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ عَنْ عُبَيْدِ بْنِ جَرْجِجٍ أَنَّهُ قَالَ لِعُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: يَا أَبَا عُبَيْدٍ الرَّاحِلُ إِذَا رَأَيْتَكَ تَصْنَعُ أَوْيَعًا لَمْ أَرِ أَحَدًا مِنْ أَصْحَابِكَ يَصْنَعُهَا. قَالَ: مَا هُوَ؟ يَا ابْنَ جَرْجِجٍ! قَالَ: رَأَيْتَكَ لَا تَمَسُّ مِنَ الْأَرْكَانِ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ. وَرَأَيْتَكَ تَلْبَسُ النَّعَالَ السَّيْبِيَّةَ. وَرَأَيْتَكَ تَصْنَعُ بِالصُّفْرَةِ. وَرَأَيْتَكَ إِذَا كُنْتَ بِمَكَّةَ، أَهَلَ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الْإِهْلَالَ،

وَلَمْ تُهْلِلْ أَنْتَ حَتَّى يَكُونَ يَوْمَ التَّوْبَةِ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عُمَرَ: أَمَّا الْأَزْكَانُ، فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَمْسُ إِلَّا الْيَمَانِيَيْنِ. وَأَمَّا النَّعَالُ السَّيْبِيَّةُ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ النَّعَالَ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا شَعْرٌ. وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا. فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَلْبَسَهَا. وَأَمَّا الصُّفْرَةُ، فَإِنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَضْمُغُ بِهَا. فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَضْمُغَ بِهَا. وَأَمَّا الْإِهْلَالُ، فَإِنِّي لَمْ أَرِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُهْلِلُ حَتَّى تَنْبَعِثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ. (خ: ١٦٦)

٢٦ - (...) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ حَدَّثَنِي أَبُو صَخْرٍ عَنْ ابْنِ قُسَيْطٍ عَنْ عُثَيْدِ بْنِ جَرْجِجٍ قَالَ: حَجَجْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ. ثِنْتِي عَشْرَةَ مَرَّةً. فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! لَقَدْ رَأَيْتُ مِنْكَ أَرْبَعَ حِصَالٍ. وَسَأَلُ الْحَدِيثَ، بِهَذَا الْمَعْنَى. إِلَّا فِي قِصَّةِ الْإِهْلَالِ فَإِنَّهُ خَالَفَ رِوَايَةَ الْمُقْبِرِيِّ. فَذَكَرَهُ بِمَعْنَى سِوَى ذِكْرِهِ إِثَاءً.

٢٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ عَنْ عُثَيْدِ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْعُزْرِ، وَانْبَعَثَ بِهِ رَاحِلَتُهُ قَائِمَةً، أَهْلٌ مِنْ ذِي الْحُلَيْفَةِ.

٢٨ - (...) وَحَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ جَرْجِجٍ: أَخْبَرَنِي صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ يُخْبِرُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَهْلٌ حِينَ اسْتَوَتْ بِهِ نَافَتُهُ قَائِمَةً.

٢٩ - (...) وَحَدَّثَنِي حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَهُ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَكِبَ رَاحِلَتَهُ بِذِي الْحُلَيْفَةِ. ثُمَّ يَهْلِلُ حِينَ تَسْتَوِي بِهِ قَائِمَةً.

(بَابُ الْإِهْلَالِ مِنْ هَيْئَتِ تَنْبَعِثِ الرَّاحِلَةِ)

الشرح: قوله في هذا الباب عن ابن عمر قال: (فإني لم أَرِ رسول الله ﷺ يهل حتى تنبعث به راحلته)، وقال في الحديث السابق: (ثم إذا استوت به الناقة قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهل)، وفي الحديث الذي قبله (كان إذا استوت به راحلته قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهل)، وفي رواية: (حين قام به بعيره)، وفي رواية: (يهل حتى تستوي به راحلته قائمة).

هذه الروايات كلها متفقة في المعنى، وانبعثها هو استواؤها قائمة، وفيها دليل لمالك

والشافعي والجمهور أن الأفضل أن يحرم إذا انبعثت به راحلته، وقال أبو حنيفة: يحرم عقب الصلاة وهو جالس قبل ركوب دابته، وقبل قيامه، وهو قول ضعيف للشافعي، وفيه حديث من رواية ابن عباس لكنه ضعيف، وفيه: أن التلبية لا تقدم على الإحرام.

قوله عن عبيد بن جريح أنه قال لابن عمر: (رأيتك تصنع أربعا لم أر أحدا من أصحابك يصنعها) إلى آخره، قال المازري: يحتمل أن مراده لا يصنعها غيرك مجتمعة، وإن كان يصنع بعضها.

قوله: (رأيتك لا تمس من الأركان إلا اليمانيين) ثم ذكر ابن عمر في جوابه: أنه لم ير رسول الله ﷺ يمس إلا اليمانيين، هما بتخفيف الباء، هذه اللغة الفصيحة المشهورة، وحكى سيبويه وغيره من الأئمة تشديدها في لغة قليلة، والصحيح التخفيف، قالوا: لأن نسبة إلى اليمن، فحقه أن يقال اليمني، وهو جائز، فلما قالوا (اليماني) أبدلوا من إحدى ياءي النسب ألفا، فلم قالوا اليماني بالتشديد لزم منه الجمع بين البذل والمبدل، والذين شددوها قالوا: هذه الألف زائدة، وقد تزداد في النسب كما قالوا في النسب إلى صنعاء: صنعاني، فزادوا النون الثانية وإلى الري: رازي، فزادوا الزاي، إلى الرقة: رقباني، فزادوا النون، والمراد بالركنيتين اليمانيين: الركن اليماني، والركن الذي فيه الحجر الأسود، ويقال له: العراقي؛ لكونه إلى جهة العراق؛ وقيل للذي قبله اليماني؛ لأنه إلى جهة اليمن، ويقال لهما: اليمانيان تغليبا لأحد الاسمين، كما قالوا: الأيوان للأب والأم، والقمران للشمس والقمر، والعمران لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ونظائره مشهورة، فتارة يغلبون بالفضيلة كالأيوين، وتارة بالخفة كالعمرين، وتارة بغير ذلك، وقد بسطته في تهذيب الأسماء واللغات. قال العلماء: ويقال للركنيتين الآخرين اللذين يليان الحجر بكسر الحاء: الشاميان؛ لكونهما بجهة الشام، قالوا: فاليمانيان باقيا على قواعد إبراهيم ﷺ، بخلاف الشاميين، فلماذا لم يستلما واستلم اليمانيان لبقائهما على قواعد إبراهيم ﷺ، ثم إن العراقي من اليمانيين اختص بفضيلة أخرى، وهي الحجر الأسود، فاختص لذلك مع الاستلام بتقبيله، ووضع الجبهة عليه بخلاف اليماني. والله أعلم. قال القاضي: وقد اتفق أئمة الأمصار والفقهاء اليوم على أن الركنين الشاميين لا يستلما، وإنما كان الخلاف في ذلك العصر الأول من بعض الصحابة وبعض التابعين، ثم ذهب.

وقوله: (ورأيتك تلبس النعال السبئية)، وقال ابن عمر في جوابه: (وأما النعال السبئية فإني رأيت رسول الله ﷺ يلبس النعال التي ليس فيها شعر، ويتوضأ فيها وأنا أحب أن ألبسها) فقلوه: (ألبس وتلبس) كله بفتح الباء، وأما (السبئية) فبكسر السين وإسكان الباء الموحدة، وقد أشار ابن عمر إلى تفسيرها بقوله: (التي ليس فيها شعر)، وهكذا قال جماهير أهل اللغة وأهل الغريب وأهل الحديث: إنها التي لا شعر فيها، قالوا: وهي مشتقة من (السبت) بفتح السين وهو الحلق والإزالة، ومنه قولهم: سبت رأسه أي حلقه، قال الهروي: وقيل: سميت بذلك؛ لأنها انسبت بالدباغ أي لانت، يقال: رطبة

منسوبة أي لينة، قال أبو عمرو الشيباني: السبت: كل جلد مدبوغ، وقال أبو زيد: السبت: جلود البقر مدبوغة كانت، أو غير مدبوغة، وقيل: هو نوع من الدباغ يقلع الشعر، وقال ابن وهب: النعال السبئية كانت سوداً لا شعر فيها. قال القاضي: وهذا ظاهر كلام ابن عمر في قوله: (النعال التي ليس فيها شعر)، وقال: هذا لا يخالف ما سبق، فقد تكون سوداً مدبوغة بالقرظ لا شعر فيها؛ لأن بعض المدبوغات يبقى شعرها، وبعضها لا يبقى. قال: وكانت عادة العرب لباس النعال بشعرها غير مدبوغة، وكانت المدبوغة تعمل بالطائف وغيره، وإنما كان يلبسها أهل الرفاهية، كما قال شاعرهم: تحذي نعال السبت ليس بتوأم قال القاضي: والسين في جميع هذا مكسورة، قال: والأصح عندي أن يكون اشتقاقها وإضافتها إلى السبت الذي هو الجلد المدبوغ أو إلى الدباغة؛ لأن السين مكسورة في نسبتها، ولو كانت من (السبت) الذي هو الحلق كما قاله الأزهري وغيره، لكانت النسبة (سبئية) بفتح السين، ولم يروها أحد في هذا الحديث ولا في غيره ولا في الشعر فيما علمت إلا بالكسر، هذا كلام القاضي.

وقوله: (ويتوضأ فيها) معناه: يتوضأ ويلبسها ورجلاه رطبتان.

قوله: (ورأيتك تصبغ بالصفرة) وقال ابن عمر في جوابه: (وأما الصفرة فإني رأيت رسول الله ﷺ يصبغ بها فأنا أحب أن أصبغ بها) فقوله: (يصبغ وأصبغ) بضم الباء وفتحها لغتان مشهورتان، حكاهما الجوهري وغيره، قال الإمام المازري: قيل: المراد في هذا الحديث صبغ الشعر، وقيل: صبغ الثوب؛ قال: والأشبه أن يكون صبغ الثياب؛ لأنه أخبر أن النبي ﷺ صبغ، ولم ينقل عنه ﷺ أنه صبغ شعره، قال القاضي عياض: هذا أظهر الوجهين، وإلا فقد جاءت آثار عن ابن عمر بين فيها تصفير ابن عمر لحيته، واحتج بأن النبي ﷺ كان يصفر لحيته بالورس والزعفران، رواه أبو داود وذكر أيضاً في حديث آخر احتجاجة بأن النبي ﷺ كان يصبغ بها ثيابه حتى عمامته.

قوله: (ورأيتك إذا كنت بمكة أهل الناس إذا رأوا الهلال ولم تهل أنت حتى يكون يوم التروية)، وقال ابن عمر في جوابه: (وأما الإهلال فإني لم أر رسول الله ﷺ يهل حتى تنبعث به راحلته) أما (يوم التروية) فبالتاء المثناة فوق، وهو الثامن من ذي الحجة، سمي بذلك لأن الناس كانوا يتروون فيه من الماء أي يحملونه معهم من مكة إلى عرفات ليستعملوه في الشرب وغيره. وأما فقه المسألة فقال المازري: أجابه ابن عمر بضرب من القياس، حيث لم يتمكن من الاستدلال بنفس فعل رسول الله ﷺ على المسألة بعينها، فاستدل بما في معناه، ووجه قياسه أن النبي ﷺ إنما أحرم عند الشروع في أفعال الحج والذهاب إليه، فأخر ابن عمر الإحرام إلى حال شروعه في الحج وتوجهه إليه، وهو يوم التروية، فإنهم حينئذ يخرجون من مكة إلى منى، ووافق ابن عمر على هذا الشافعي وأصحابه، وبعض أصحاب مالك وغيرهم، وقال آخرون: الأفضل أن يحرم من أول ذي الحجة، ونقله القاضي عن أكثر الصحابة والعلماء، والخلاف في الاستحباب، وكل

منهما جائز بالإجماع. والله أعلم. قوله (ابن قسيط) هو يزيد بن عبد الله بن قسيط، بقاف مضمومة وسين مهملة مفتوحة وإسكان الياء.

قوله: (وضع رجله في الغرز) هو بفتح الغين المعجمة ثم راء ساكنة، ثم زاي، وهو ركاب كور البعير إذا كان من جلد أو خشب، وقيل: هو الكور مطلقاً، كالركاب للسر.

* * *

(٦) بَابُ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ ذِي الْحَلِيفَةِ

٣٠ - (١١٨٨) وَحَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى (قَالَ أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ حَزْمَةُ: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ) أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عُبَيْدِ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ أَخْبَرَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ قَالَ: بَاتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِذِي الْحَلِيفَةِ مَبْدَاهُ. وَصَلَّى فِي مَسْجِدِهَا.

(تَابُ الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ ذِي الْحَلِيفَةِ)

الشرح: قوله: (بات رسول الله ﷺ بذى الحليفة مبداه وصلّى في مسجدّها) قال القاضي: هو بفتح الميم وضمها والباء ساكنة فيهما، أي ابتداء حجه (ومبداه) منصوب على الظرف، أي في ابتدائه، وهذا المبيت ليس من أعمال الحج ولا من سننه، قال القاضي: لكن من فعله تأسيساً بالنبي ﷺ فحسن. والله أعلم.

* * *

(٧) بَابُ الطَّيْبِ لِلْمُحْرَمِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ

٣١ - (١١٨٩) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِلْحُرْمِ جِئَ أَخْرَمَ. وَلِجَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

٣٢ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ حَدَّثَنَا أَفْلَحُ بْنُ حُمَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي لِلْحُرْمِ جِئَ أَخْرَمَ. وَلِجَلِّهِ جِئَ أَخْلَى. قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ.

٣٣ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ

- رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ. [ج: ١٥٣٩]
- ٣٤ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ. قَالَ: سَمِعْتُ الْقَاسِمَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِجَلِّهِ وَلِحُزْمِهِ.
- ٣٥ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (قَالَ عَبْدُ): أَخْبَرَنَا. وَقَالَ ابْنُ حَاتِمٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ غَزْوَةَ أَنَّهُ سَمِعَ غَزْوَةَ وَالْقَاسِمَ يُخْبِرَانِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِيَدِي بِذَرِيرَةٍ. فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. لِلْجَلِّ وَالْإِحْرَامِ. [ج: ٥٩٣٠]
- ٣٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ غَزْوَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَأَلْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا أَيُّ شَيْءٍ طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ حُزْمِهِ؟ قَالَتْ: بِأَطْيَبِ الطَّيْبِ.
- ٣٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامَ عَنْ عُثْمَانَ ابْنِ غَزْوَةَ قَالَ: سَمِعْتُ غَزْوَةَ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: كُنْتُ أَطْيِبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِأَطْيَبِ مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ. قَبْلَ أَنْ يُحْرِمَ. ثُمَّ يُحْرِمُ.
- ٣٨ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَائِعٍ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ أَخْبَرَنَا الضَّحَّاكُ عَنْ أَبِي الرَّجَالِ عَنْ أُمِّهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُزْمِهِ جِئْنَ أَحْرَمَ، وَلِجَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يُفَيْضَ، بِأَطْيَبِ مَا وَجَدْتُ.
- ٣٩ - (١١٩٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَسَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَخَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ (قَالَ يَحْيَى أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيْبِ فِي مَفْرَقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ.
- وَلَمْ يَقُلْ خَلْفٌ: وَهُوَ مُحْرَمٌ. وَلَكِنَّهُ قَالَ: وَذَلِكَ طَيِّبٌ إِحْرَامِهِ. [ج: ٢٧١]
- ٤٠ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ (قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيْبِ فِي مَفْرَقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُهْلٌ.

٤١ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَأَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجَعِيُّ قَالُوا: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ أَبِي الضُّحَى عَنْ مَشْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ يُلْكِي. (...)

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرُ حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ وَعَنْ مُسْلِمٍ عَنْ مَشْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَكَأَنِّي أَنْظُرُ. بِمِثْلِ حَدِيثِ وَكِيعٍ.

٤٢ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنِ الْحَكَمِ قَالَ سَمِعْتُ إِبْرَاهِيمَ يُحَدِّثُ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: كَأَنَّمَا أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُخْرِمٌ.

٤٣ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ مَعْوَلٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: إِنْ كُنْتُ لَأَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الطَّيِّبِ فِي مَفَارِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُخْرِمٌ.

٤٤ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنِي إِسْحَقُ بْنُ مَنْصُورٍ (وَهُوَ السُّلُولِيُّ) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يُوسُفَ (وَهُوَ ابْنُ إِسْحَقَ بْنِ أَبِي إِسْحَقَ السَّبَّيْعِيُّ) عَنْ أَبِيهِ عَنْ أَبِي إِسْحَقَ سَمِعَ ابْنَ الْأَسْوَدِ يَذْكُرُ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ، يَتَطَيَّبُ بِأَطْيَبِ مَا يَجِدُ. ثُمَّ أَرَى وَبِصَ الدُّهْنِ فِي رَأْسِهِ وَلِيَحْتَبِيهِ، بَعْدَ ذَلِكَ.

٤٥ - (...) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُثَيْدٍ اللَّهُ حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ عَنِ الْأَسْوَدِ قَالَ: قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى وَبِصِ الْمِشْكِ فِي مَفْرِقِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَهُوَ مُخْرِمٌ.

(...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا الضُّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ أَبُو عَاصِمٍ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُثَيْدٍ اللَّهُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ مِثْلَهُ.

٤٦ - (١١٩١) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ وَيَعْقُوبُ الدُّورَقِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا مَنْصُورٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ. عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ:

كُنْتُ أَطِيبُ النَّبِيَّ ﷺ قَبْلَ أَنْ يُحْرَمَ، وَيَوْمَ النَّخْرِ، قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ، يَطِيبُ فِيهِ مِثْلَكَ.

٤٧ - (١١٩٢) حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو كَامِلٍ جَمِيعًا عَنْ أَبِي عَوَانَةَ قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ الرَّجُلِ يَطِيبُ ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرَمًا؟ فَقَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِحَ مُحْرَمًا أَنْضَحُ طِيبًا. لَأَنَّ أَطْلِي بِقَطْرَانِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ. فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَأَخْبَرْتُهَا، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ قَالَ: مَا أَحَبُّ أَنْ أَصْبِحَ مُحْرَمًا أَنْضَحُ طِيبًا. لَأَنَّ أَطْلِي بِقَطْرَانِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَفْعَلَ ذَلِكَ. فَقَالَتْ عَائِشَةُ: أَنَا طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ إِحْرَامِهِ. ثُمَّ طَافَ فِي نِسَائِهِ. ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرَمًا. [ج: ٢٧٠]

٤٨ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ الْحَارِثِ) حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ يَطُوفُ عَلَى نِسَائِهِ. ثُمَّ يُصْبِحُ مُحْرَمًا يَنْضَحُ طِيبًا.

٤٩ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ مِشْعَرٍ وَشَفِيَّانَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ابْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْمُثَنَّى عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: لَأَنْ أَصْبِحَ مُطْلِيًا بِقَطْرَانِ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَصْبِحَ مُحْرَمًا أَنْضَحُ طِيبًا. قَالَ فَدَخَلْتُ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. فَأَخْبَرْتُهَا بِقَوْلِهِ. فَقَالَتْ: طَيِّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَطَافَ فِي نِسَائِهِ. ثُمَّ أَصْبَحَ مُحْرَمًا.

(بَابُ الطَّيْبِ لِلْمُحْرِمِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ)

الشرح: قولها: (طيبت رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت) ضبطوا (لحرمه) بضم الحاء وكسرها، وقد سبق في شرح مقدمة مسلم، والضم أكثر، ولم يذكر الهروي وآخرون غيره، وأنكر ثابت الضم على المحدثين، وقال: الصواب الكسر، والمراد بحرمه: الإحرام بالحج. وفيه دلالة على استحباب الطيب عند إرادة الإحرام، وأنه لا بأس باستدامته بعد الإحرام، وإنما يحرم ابتداءه في الإحرام، وهذا مذهبنا، وبه قال خلائق من الصحابة والتابعين وجماهير المحدثين والفقهاء، منهم سعد بن أبي وقاص، وابن عباس، وابن الزبير، ومعاوية، وعائشة، وأم حبيبة، وأبو حنيفة، والثوري، وأبو يوسف، وأحمد، وداود، وغيرهم، وقال آخرون بمنعه منهم: الزهري، ومالك، ومحمد

بن الحسن، وحكي أيضًا عن جماعة من الصحابة والتابعين، قال القاضي: وتأول هؤلاء حديث عائشة هذا على أنه تطيب ثم اغتسل بعده، فذهب الطيب قبل الإحرام، ويؤيد هذا قولها في الرواية الأخرى: (طيبت رسول الله ﷺ عند إحرامه ثم طاف على نسائه ثم أصبح محرماً) فظاهره أنه إنما تطيب لمباشرة نسائه، ثم زال بالغسل بعده، لا سيما وقد نقل أنه كان يتطهر من كل واحدة قبل الأخرى، ولا يبقى مع ذلك، ويكون قولها: (ثم أصبح ينضح طيباً) أي قبل غسله، وقد سبق في رواية لمسلم أن ذلك الطيب كان ذرة، وهي مما يذهب الغسل. قال: وقولها: (كأنني أنظر إلى وبيص الطيب في مفارق رسول الله ﷺ وهو محرم) المراد به أثره لا جرمه. هذا كلام القاضي، ولا يوافق عليه؛ بل الصواب ما قاله الجمهور أن الطيب مستحب للإحرام؛ لقولها: (طيبته لحرمه)، وهذا ظاهر في أن الطيب للإحرام لا للنساء، ويعضده قولها: (كأنني أنظر إلى وبيص الطيب) والتأويل الذي قاله القاضي غير مقبول؛ لمخالفته الظاهر بلا دليل يحملنا عليه، وأما قولها: (ولحله قبل أن يطوف) فالمراد به طواف الإفاضة، ففيه دلالة لاستباحة الطيب بعد رمي جمرة العقبة والحلق، وقبل الطواف، وهذا مذهب الشافعي والعلماء كافة إلا مالكا كرهه قبل طواف الإفاضة، وهو محجوج بهذا الحديث.

وقولها: (لحله) دليل على أنه حصل له تحلل، وفي الحج تحللان يحصلان بثلاثة أشياء: رمي جمرة العقبة، وطواف الإفاضة مع سعيه إن لم يكن سعى قبل طواف القدوم، فإذا فعل الثلاثة، حصل التحللان، وإذا فعل اثنين منهما حصل التحلل الأول أي اثنين كانا، ويحل بالتحلل الأول جميع المحرمات إلا الاستمتاع بالنساء؛ فإنه لا يحل إلا بالثاني، وقيل: يباح منهن غير الجماع بالتحلل الأول، وهو قول بعض أصحابنا، وللشافعي قول: إنه لا يحل بالأول إلا اللبس والحلق وقلم الأظفار، والصواب ما سبق. والله أعلم.

قولها في الرواية الأخرى: (ولحله حين حل قبل أن يطوف بالبيت) فيه تصريح بأن التحلل الأول يحصل بعد رمي جمرة العقبة والحلق قبل الطواف، وهذا متفق عليه.

قولها: (بذريعة) هي بفتح الذال المعجمة، وهي قناب قصب طيب يجاء به من الهند.

قولها: (وبيص الطيب في مفرقه) الوبيص: البريق واللمعان. والمفرق: بفتح الميم وكسر الراء.

قوله: (عن ابن عمر ما أحب أن أصبح محرماً أنضح طيباً).

وقولها: (ينضح طيباً) بالخاء المعجمة أي يفرغ منه الطيب، ومنه قوله تعالى (عينان نضاختان) هذا هو المشهور أنه بالخاء المعجمة، ولم يذكر القاضي غيره، وضبطه بعضهم بالخاء المهملة، وهما متقاربان في المعنى. قال القاضي: قيل: النضح بالمعجمة أقل من النضح بالمهملة، وقيل: عكسه، وهو أشهر وأكثر. قولها: (ثم يطوف على نسائه) قد يقال: قد قال الفقهاء: أقل القسم ليلة لكل امرأة فكيف طاف على الجميع في ليلة

واحدة؟ وجوابه من وجهين: أحدهما: أن هذا كان برضاها، ولا خلاف في جوازه برضاها كيف كان، والثاني: أن القسم في حق النبي ﷺ هل كان واجبا في الدوام؟ فيه خلاف لأصحابنا، قال أبو سعيد الإصطخري: لم يكن واجبا، وإنما كان يقسم بالسوية، ويقرعه بينهما تكرما وتبرعا لا وجوبا، وقال الأكثرون: كان واجبا، فعلى قول الإصطخري لا إشكال. والله أعلم.

* * *

(٨) بَابُ تَحْرِيمِ الصَّيْدِ لِلْمُحْرَمِ

٥٠ - (١١٩٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ الصَّعْبِ بْنِ جَثَامَةَ اللَّيْثِيِّ، أَنَّهُ أَهْدَى لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ جِمَارًا وَخَشِيثًا. وَهُوَ بِالْأَنْبَاءِ (أَوْ بَوْدَانٍ) فَرَدَّهُ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَلَمَّا أَنْ رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا فِي وَجْهِهِ. قَالَ: «إِنَّا لَمْ نَرُدَّهُ عَلَيْكَ، إِلَّا أَنَا حُرْمٌ». [خ: ١٨٢٥]

٥١ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ رُفْعٍ وَثَقَيْبَةُ جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. ح. وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ. ح. وَحَدَّثَنَا حَسَنُ الْخَلَوَانِيُّ حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ ضَالِحٍ كُلُّهُمْ عَنِ الزُّهْرِيِّ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. أَهْدَيْتُ لَهُ جِمَارًا وَخَشِيثًا كَمَا قَالَ مَالِكٌ. وَفِي حَدِيثِ اللَّيْثِ وَضَالِحٍ، أَنَّ الصَّعْبَ بْنَ جَثَامَةَ أَخْبَرَهُ.

٥٢ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ الْقَافِلِ. قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: أَهْدَيْتُ لَهُ مِنْ لَحْمِ جِمَارٍ وَخَشِيثٍ.

٥٣ - (١١٩٤) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: أَهْدَى الصَّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ جِمَارًا وَخَشِيثًا، وَهُوَ مُحْرَمٌ. فَرَدَّهُ عَلَيْهِ. وَقَالَ: «لَوْلَا أَنَا مُحْرَمُونَ، لَقَبَلْنَاهُ مِنْكَ».

٥٤ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ قَالَ سَمِعْتُ مَنْصُورًا يُحَدِّثُ عَنِ الْحَكَمِ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ

ابن جعفرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ ح. وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ جَمِيعًا عَنْ حَبِيبٍ. عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

فِي رِوَايَةِ مَنْصُورٍ عَنِ الْحَكَمِ: أَهْدَى الصُّعْبُ بْنُ جَثَامَةَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ جَمَارٍ وَخَشٍ.

وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنِ الْحَكَمِ: عَجَزَ جَمَارٍ وَخَشٍ يَقْطُرُ دَمًا.

وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ عَنْ حَبِيبٍ: أَهْدَى لِلنَّبِيِّ ﷺ شِئًا جَمَارٍ وَخَشٍ فَرَدَّهُ.

٥٥ - (١١٩٥) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: قَدِمَ زَيْدُ ابْنُ أَرْقَمَ فَقَالَ لَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ يَسْتَذْكُرُهُ: كَيْفَ أَخْبَرْتَنِي عَنْ لَحْمٍ صَبَدَ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَسَلَّم وَهُوَ حَرَامٌ؟ قَالَ: قَالَ: أَهْدَى لَهُ عُضْوٌ مِنْ لَحْمٍ صَبَدَ فَرَدَّهُ. فَقَالَ: «إِنَّا لَا نَأْكُلُهُ. إِنَّا حَرَمٌ».

٥٦ - (١١٩٦) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا مُحَمَّدٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ. يَقُولُ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ يَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْقَاحَةِ. فَمِنَّا الْمُحَرِّمُ. وَمِنَّا غَيْرُ الْمُحَرِّمِ إِذْ بَصُرْتُ بِأَصْحَابِي يَتَرَاءَوْنَ شَيْئًا. فَتَنَظَّرْتُ فَلِذَا جَمَارٍ وَخَشٍ. فَأَسْرَجْتُ فَرَسِي وَأَخَذْتُ رُمْحِي. ثُمَّ رَكِبْتُ. فَسَقَطَ مِنِّي سَوْطِي. فَقُلْتُ لِأَصْحَابِي، وَكَانُوا مُحَرِّمِينَ: نَاوِلُونِي السَّوْطَ. فَقَالُوا: وَاللَّهِ! لَا نُعِينُكَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ. فَتَزَلْتُ فَتَنَّاوَلْتُهُ. ثُمَّ رَكِبْتُ. فَأَذْرَكْتُ الْجَمَارَ مِنْ خَلْفِي وَهُوَ وَرَاءَ أَكْمَةٍ. فَطَعَنْتُهُ بِرُمْحِي فَعَقَزْتُهُ فَأَتَيْتُ بِهِ أَصْحَابِي. فَقَالَ بَعْضُهُمْ: كُلُّوهُ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا تَأْكُلُوهُ. وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَمَامَنَا. فَحَرَكْتُ فَرَسِي فَأَذْرَكْتُهُ. فَقَالَ: «هُوَ حَلَالٌ فَكُلُوهُ» [خ: ١٨٢٣]

٥٧ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ ح. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ فِيمَا قُرِئَ عَلَيْهِ عَنْ أَبِي النَّضْرِ عَنْ نَافِعٍ مَوْلَى أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. حَتَّى إِذَا كَانَ يَبْغِضُ طَرِيقَ مَكَّةَ تَخَلَّفَ مَعَ أَصْحَابٍ لَهُ مُحَرِّمِينَ. وَهُوَ غَيْرُ مُحَرِّمٍ. فَرَأَى جِمَارًا وَخَشِيًّا. فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ.

فَسَأَلَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُتَاوَلُوهُ سَوَطَهُ. فَأَبَوْا عَلَيْهِ. فَسَأَلَهُمْ رُحْمَهُ. فَأَبَوْا عَلَيْهِ. فَأَخَذَهُ. ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْجِمَارِ فَقَتَلَهُ. فَأَكَلَ مِنْهُ بَعْضُ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ. وَأَبَى بَعْضُهُمْ فَأَذْرَكُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَسَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَقَالَ: «إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ».

٥٨ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. فِي جِمَارِ الْوَحْشِ مِثْلَ حَدِيثِ أَبِي النَّضْرِ. غَيْرَ أَنَّ فِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ».

٥٩ - (...) وَحَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ مِشْمَارٍ السُّلَمِيُّ حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ. قَالَ: انْطَلَقَ أَبِي مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْخُدَيْيَةِ. فَأَحْرَمَ أَصْحَابُهُ وَلَمْ يُحْرَمِ. وَحَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَنَّ عَدُوًّا بَغِيقَةً. فَانْطَلَقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: فَبَيْنَمَا أَنَا مَعَ أَصْحَابِي. يَضْحَكُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ. إِذْ نَظَرْتُ فَإِذَا أَنَا بِجِمَارٍ وَخَشٍ. فَحَمَلْتُ عَلَيْهِ. فَطَعَنْتُهُ فَأَثْبَتُهُ فَاسْتَعَثُّهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يُعِينُونِي. فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهِ. وَخَشِينَا أَنْ نُقْتَطَعَ. فَانْطَلَقْتُ أَطْلُبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَرْفَعُ قُرَيْبِي سَأَوُا وَأَسِيرُ سَأَوُا. فَلَقِيتُ رَجُلًا مِنْ بَنِي غِفَارٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ. فَقُلْتُ: أَتَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: تَرَكْتُهُ يَتَعَمَّنُ. وَهُوَ قَائِلُ الشُّغْفَا. فَلَجَحْتُهُ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ أَصْحَابَكَ يَقْرَءُونَ عَلَيْكَ السَّلَامَ وَرَحْمَةَ اللَّهِ. وَإِنَّهُمْ قَدْ خَشُوا أَنْ يُقْتَطِعُوا دُونَكَ. انْتَظِرْهُمْ. فَانْتَظَرْتُهُمْ. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَصَدْتُ وَمَعِيَ مِنْهُ فَاضِلَةٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِقَوْمٍ: «كُلُوا» وَهُمْ مُحْرِمُونَ. [ج: ١٨٢١]

٦٠ - (...) حَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ الْجَحْدَرِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مَوْهَبٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَاجًّا. وَخَرَجْنَا مَعَهُ. قَالَ: فَصَرَفَ مِنْ أَصْحَابِي فِيهِمْ أَبُو قَتَادَةَ. فَقَالَ: «خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى تَلْقَوْنِي» قَالَ: فَأَخَذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ. فَلَمَّا انْصَرَفُوا قَبِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، أَحْرَمُوا كُلَّهُمْ. إِلَّا أَبَا قَتَادَةَ فَإِنَّهُ لَمْ يُحْرَمِ. فَبَيْنَمَا هُمْ يَسِيرُونَ إِذْ رَأَوْا حُمْرَ وَخَشٍ. فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ. فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا. فَتَزَلُّوا فَأَكَلُوا مِنْ لَحْمِهَا. قَالَ: فَقَالُوا: أَكَلْنَا لَحْمًا وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ. قَالَ: فَحَمَلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِ الْأَتَانِ. فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا أَحْرَمْنَا. وَكَانَ أَبُو قَتَادَةَ لَمْ يُحْرَمِ. فَرَأَيْنَا حُمْرَ وَخَشٍ. فَحَمَلَ عَلَيْهَا أَبُو قَتَادَةَ. فَعَقَرَ مِنْهَا أَتَانًا. فَتَزَلُّوا فَأَكَلْنَا مِنْ لَحْمِهَا. فَقُلْنَا:

نَأْكُلْ لَحْمَ صَيْدٍ وَنَخْرُجُ مُخْرِمُونَ! فَخَمَلْنَا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا. فَقَالَ: «هَلْ مِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ؟» قَالَ: قَالُوا: لَا. قَالَ: «فَكُلُوا مَا بَقِيَ مِنْ لَحْمِهَا».

٦١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ح وَحَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ زَكَرِيَّاءَ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ شَيْبَانَ جَمِيعًا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. فِي رِوَايَةِ شَيْبَانَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمِنْكُمْ أَحَدٌ أَمَرَهُ أَنْ يَخْمِلَ عَلَيْهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا؟».

وَفِي رِوَايَةِ شُعْبَةَ قَالَ: «أَسْرَرْتُمْ أَوْ أَعْتَمْتُمْ أَوْ أَصَدَنْتُمْ؟».

قَالَ شُعْبَةُ: لَا أَذْرِي قَالَ: «أَعْتَمْتُمْ» أَوْ «أَصَدَنْتُمْ».

٦٢ - (...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الدَّارِمِيُّ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانٍ حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ (وَهُوَ ابْنُ سَلَامٍ) أَخْبَرَنِي يَحْيَى أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّ أَبَاهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ عَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ الْخُدَيْبِيَّةِ. قَالَ: فَأَهْلَلُوا بِغُفْرَةٍ، غَوْرِي. قَالَ: فَاصْطَدْتُ حِمَارًا وَخَش. فَاطْعَمْتُ أَصْحَابِي وَهُمْ مُخْرِمُونَ. ثُمَّ أَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْتُهُ أَنَّ عِنْدَنَا مِنْ لَحْمِهِ فَاضِلَةٌ. فَقَالَ: «كُلُوهُ» وَهُمْ مُخْرِمُونَ.

٦٣ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الصَّمِيِّ حَدَّثَنَا فَضِيلُ بْنُ سُلَيْمَانَ التَّمِيمِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو حَازِمٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُمْ خَرَجُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ مُخْرِمُونَ. وَأَبُو قَتَادَةَ مُجَلٌّ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ وَفِيهِ: فَقَالَ: «هَلْ مَعَكُمْ مِنْهُ شَيْءٌ؟» قَالُوا: مَعَنَا رَجُلُهُ. قَالَ: فَأَخَذَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَكَلَهَا.

٦٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو الْأَحْوَصِ ح وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَإِسْحَاقُ عَنْ جَرِيرٍ كِلَاهُمَا عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ وَفَّيعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي قَتَادَةَ. قَالَ: كَانَ أَبُو قَتَادَةَ فِي نَفَرٍ مُخْرِمِينَ. وَأَبُو قَتَادَةَ مُجَلٌّ. وَاقْتَصَّ الْحَدِيثَ. وَفِيهِ: قَالَ: «هَلْ أَشَارَ إِلَيْهِ إِنْسَانٌ مِنْكُمْ أَوْ أَمَرَهُ بِشَيْءٍ؟» قَالُوا: لَا. يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: «فَكُلُوا».

٦٥ - (١١٩٧) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى عَنْ مُعَاذِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عُثْمَانَ التَّمِيمِيِّ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا مَعَ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ وَنَخْرُجُ حُرُومًا. فَأَهْدَيْ لَهُ طَيْرٌ. وَطَلْحَةُ زَاقِدٌ. فَمِمَّا مِنْ أَكَلٍ وَمِمَّا مَنْ تَوَرَّعَ فَلَمَّا اسْتَيْقَظَ طَلْحَةُ وَفَّقَ مِنْ أَكْلِهِ. وَقَالَ: أَكَلْنَاهُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(باب تحريم الصيد للمضرم)

الشرح: قوله: (عن الصعب بن جثامة) هو بجيم مفتوحة، ثم ثاء مثلثة مشددة. قوله: (وهو: بالأبواء أو بودان) أما (الأبواء) فيفتح الهمزة وإسكان الموحدة وبالمد، و (ودان) يفتح الواو وتشديد الدال المهملة، وهما مكانان بين مكة والمدينة. قوله: (أنا لم نرده عليك إلا أنا حرم) هو يفتح الهمزة من (أنا حرم) و (حرم) بضم الحاء والراء أي محرمون، قال القاضي عياض - رحمه الله تعالى -: رواية المحدثين في هذا الحديث (لم نرده) يفتح الدال، قال: وأنكره محققو شيوينا من أهل العربية، وقالوا: هذا غلط من الرواة، وصوابه: ضم الدال، قال: ووجدته بخط بعض الأشياخ بضم الدال، وهو الصواب عندهم على مذهب سيبويه في مثل هذا من المضاعف إذا دخلت عليه الهاء أن يضم ما قبلها في الأمر ونحوه من المجزوم، مراعاة للواو التي توجهها ضمة الهاء بعدها؛ لخفاء الهاء، فكان ما قبلها ولي الواو، ولا يكون ما قبل الواو إلا مضمومًا هذا في المذكر، وأما المؤنث مثل (ردها وجيها) فمفتوح الدال، ونظائرها مراعاة للألف، هذا آخر كلام القاضي، فأما (ردها) ونظائرها من المؤنث ففتحة الهاء لازمة بالاتفاق، وأما (رده) ونحوه للمذكر ففيه ثلاثة أوجه: أفصحها: وجوب الضم كما ذكره القاضي، والثاني: الكسر، وهو ضعيف، والثالث: الفتح، وهو أضعف منه، وممن ذكره نعلب في الفصيح، لكن غلطوه؛ لكونه أوهم فصاحته ولم ينبه على ضعفه.

قوله: (عن الصعب بن جثامة الليثي أنه أهدى لرسول الله ﷺ حمارًا وحشيًا)، وفي رواية: (حمار وحش)، وفي رواية: (من لحم حمار وحش)، وفي رواية (عجز حمار وحش يقطر دماء)، وفي رواية: (شق حمار وحش)، وفي رواية: (عضوا من لحم صيد) هذه روايات مسلم، وترجم له البخاري: باب إذا أهدى للمحرم حمارًا وحشيًا حيث لم يقبل، ثم رواه بإسناده، وقال في روايته (حمارًا وحشيًا)، وحكي هذا التأويل أيضًا عن مالك وغيره، وهو تأويل باطل، وهذه الطرق التي ذكرها مسلم صريحة في أنه مذبوح، وأنه إنما أهدى بعض لحم صيد لا كله، واتفق العلماء على تحريم الاصطياد على المحرم، وقال الشافعي وآخرون: يحرم عليك تملك الصيد بالبيع والهبة ونحوهما، وفي ملكه إياه بالإرث خلاف، وأما لحم الصيد: فإن صاده أو صيد له فهو حرام، سواء صيد له بإذنه أم بغير إذنه، فإن صاده حلال لنفسه ولم يقصد المحرم، ثم أهدى من لحمه للمحرم أو باعه لم يحرم عليه، هذا مذهبننا، وبه قال مالك وأحمد وداود.

وقال أبو حنيفة: لا يحرم عليه ما صيد له بغير إعانة منه، وقالت طائفة: لا يحل له لحم الصيد أصلًا، سواء صاده أو صاده غيره له أو لم يقصده فيحرم مطلقًا، حكاه القاضي عياض عن علي وابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم؛ لقوله تعالى: ﴿وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمَّتْ حُرُمَاتُكُمْ﴾ قالوا: المراد بالصيد المصيد، ولظاهر حديث الصعب بن جثامة

فإن النبي ﷺ رده وعلل رده أنه محرم، ولم يقل: لأنك صدته لنا، واحتج الشافعي وموافقه بحديث أبي قتادة المذكور في صحيح مسلم بعد هذا، فإن النبي ﷺ قال في الصيد الذي صاده أبو قتادة - وهو حلال - قال للمحرمين: (هو حلال فكلوا) وفي الرواية الأخرى قال: (فهل معكم منه شيء؟ قالوا: معنا رجله، فأخذها رسول الله ﷺ فأكلها). وفي سنن أبي داود والترمذي والنسائي عن جابر عن النبي ﷺ أنه قال: «صيد البر لكم حلال ما لم تصيدوه أو يصاد لكم» هكذا الرواية (يصاد) بالالف وهي جائزة على لغة، ومنه قول الشاعر: ألم يأتيك والأبناء تنمي قال أصحابنا: يجب الجمع بين هذه الأحاديث، وحديث جابر هذا صريح في الفرق، وهو ظاهر في الدلالة للشافعي وموافقه، ورد لما قاله أهل المذهبين الآخرين، ويحمل حديث أبي قتادة على أنه لم يقصدهم باصطياده، وحديث الصعب أنه قصدهم باصطياده، وتحمل الآية الكريمة على الاصطيد، وعلى لحم ما صيد للمحرّم؛ للأحاديث المذكورة المبينة للمراد من الآية، وأما قولهم في حديث الصعب أنه ﷺ علل بأنه محرم فلا يمنع كونه صيد له؛ لأنه إنما يحرم الصيد على الإنسان إذا صيد له بشرط أنه محرم، فبين الشرط الذي يحرم به. قوله ﷺ: (إننا لم نرده عليك إلا أنا حرم) فيه: جواز قبول الهدية للنبي ﷺ بخلاف الصدقة. وفيه: أنه يستحب لمن امتنع من قبول هدية ونحوها لعذر أن يعتذر بذلك إلى المهدى تعطينا لقلبه.

قوله: (سمعت أبا قتادة يقول: خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا كنا بالقاحه فمنا المحرم ومنا غير المحرم) إلى آخره (القاحه) بالقاف وبالحاء المهملة المخففة، هذا هو الصواب المعروف في جميع الكتب، والذي قاله العلماء من كل طائفة، قال القاضي: كذا قيدها الناس كلهم، قال: ورواه بعضهم عن البخاري بالفاء، وهو وهم، والصواب القاف، وهو وإد على نحو ميل من السقيا، وعلى ثلاث مراحل من المدينة. (والسقيا) بضم السين المهملة وإسكان القاف وبعدها ياء مثناة من تحت، وهي مقصورة، وهي قرية جامعة بين مكة والمدينة من أعمال الفرع بضم الفاء وإسكان الراء وبالعين المهملة و (الأبواء وودان) قرنتان من أعمال الفرع أيضًا. قوله: (وتعنه) هي عين ماء هناك على ثلاثة أميال من السقيا، وهي بناء مثناة فوق مكسورة ومفتوحة ثم عين مهملة ساكنة ثم هاء مكسورة ثم نون، قال القاضي عياض: هي بكسر التاء وفتحها، قال: وروايتنا عن الأكثرين بالكسر، قال: وكذا قيدها البكري في معجمه، قال القاضي: وبلغني عن أبي ذر الهروي أنه قال: سمعت العرب تقولها بضم التاء وفتح العين وكسر الهاء، وهذا ضعيف. وأما (غيقة) فهي بغير معجمة مفتوحة ثم ياء مثناة من تحت ساكنة ثم قاف مفتوحة، وهي موضع من بلاد بني غفار، بين مكة والمدينة، قال القاضي: وقيل: هي بئر ماء لبني ثعلبة.

قوله: (فمنا المحرم ومنا غير المحرم) قد يقال: كيف كان أبو قتادة وغيره منهم

غير محرمين وقد جاوزوا ميقات المدينة، وقد تقرر أن من أراد حجًا أو عمرة لا يجوز له مجاوزة الميقات غير محرم؟ قال القاضي - في جواب هذا - : قيل إن المواقيت لم تكن وقتت بعد، وقيل: لأن النبي ﷺ بعث أبا قتادة ورفقته لكشف عدو لهم بجهة الساحل، كما ذكره مسلم في الرواية الأخرى، وقيل: إنه لم يكن خرج مع النبي ﷺ من المدينة، بل بعثه أهل المدينة بعد ذلك إلى النبي ﷺ؛ ليعلمه أن بعض العرب يقصدون الإغارة على المدينة، وقيل: إنه خرج معهم ولكنه لم ينو حجًا ولا عمرة، قال القاضي: وهذا بعيد. والله أعلم.

قوله: (فسقط مني سوطي، فقلت لأصحابي - وكانوا محرمين - : ناولوني السوط، فقالوا: والله لا نعينك عليه بشيء) وقال في الرواية الأخرى: (إن رسول الله ﷺ قال: هل أشار إليه إنسان منكم أو أمره بشيء؟ قالوا: لا. قال: فكلوه) هذا ظاهر في الدلالة على تحريم الإشارة والإعانة من المحرم في قتل الصيد، وكذلك الدلالة عليه، وكل سبب، وفيه دليل للجمهور على أبي حنيفة في قوله: لا تحل الإعانة من المحرم إلا إذا لم يمكن اصطيفاءه بدونها.

قوله: (فقال بعضهم: كلوه وقال بعضهم: لا تأكلوه) ثم قال النبي: (هو حلال فكلوه) فيه دليل على جواز الاجتهاد في مسائل الفروع والاختلاف فيها. والله أعلم.

قوله ﷺ: (هو حلال فكلوه) صريح في أن الحلال إذا صاد صيدًا ولم يكن من المحرم إعانة ولا إشارة ولا دلالة عليه، حل للمحرم أكله، وقد سبق أن هذا مذهب الشافعي والأكثرين.

قوله: (إذ بصرت بأصحابي يتراءون شيئًا)، وفي الرواية الأخرى: (يضحك بعضهم إلي؛ إذ نظرت فإذا أنا بحمار وحش) هكذا وقع في جميع نسخ بلادنا (يضحك إلي) بتشديد الباء، قال القاضي: هذا خطأ وتصحيف، ووقع في رواية بعض الرواة عن مسلم والصواب (يضحك إلي بعض) فأسقط لفظة (بعض) والصواب إثباتها كما هو مشهور في باقي الروايات؛ لأنهم لو ضحكوا إليه لكانت إشارة منهم، وقد قالوا: إنهم لم يشيروا إليه، قلت: لا يمكن رد هذه الرواية، فقد صحت هي والرواية الأخرى، وليس في واحدة منهما دلالة ولا إشارة إلى الصيد، فإن مجرد الضحك ليس فيه إشارة. قال العلماء: وإنما ضحكوا تعجبًا من عروض الصيد، ولا قدرة لهم عليه لمنعهم منه. والله أعلم.

قوله: (فإذا حمار وحش) وكذا ذكر في أكثر الروايات (حمار وحش)، وفي رواية أبي كامل الجحدري: (إذ رأوا حمر وحش فحمل عليها أبو قتادة فعقر منها أتانًا فأكلوا من لحمها) فهذه الرواية تبين أن الحمار في أكثر الروايات المراد به أثنى وهي الأتان، وسميت حمارًا مجازًا.

قوله ﷺ: (هل معكم من لحمه شيء؟)، وفي الرواية الأخرى: (هل معكم منه

شيء؟ قالوا: معنا رجله، فأخذها رسول الله ﷺ فأكلها. إنما أخذها وأكلها تطييباً لقلوبهم في إباحته، ومبالغة في إزالة الشك والشبهة عنهم بحصول الاختلاف بينهم فيه قبل ذلك.

قوله: (فقال: إنما هي طعمة) هي بضم الطاء أي طعام.

قوله: (أرفع فرسي شأواً وأسير شأواً) هو بالشين المعجمة مهموز، و (الشأو) الطلق والغاية، ومعناه: أركضه شديداً وقتاً، وأسوقه بسهولة وقتاً.

قوله: (فقلت: أين لقيت رسول الله ﷺ؟ قال: تركته بتعن، وهو قائل السقيا) أما (غيفة والسقيا وتعن) فسبق ضبطهن وبيانهن، وقوله: (قائل) روي بوجهين أحدهما وأشهرهما (قائل) بهمزة بين الألف واللام من القيلولة، ومعناه: تركته بتعن، وفي عزمه أن يقبل بالسقيا ومعنى (قائل) سيقيل، ولم يذكر القاضي في شرح مسلم وصاحب المطالع والجمهور غير هذا بمعناه. والوجه الثاني: أنه (قابل) بالباء الموحدة، وهو ضعيف وغريب، وكأنه تصحيف، وإن صح فمعناه: تعن موضع قابل للسقيا.

قوله: (قلت: يا رسول الله إن أصحابك يقرءون عليك السلام ورحمة الله) فيه استحباب لإرسال السلام إلى الغائب، سواء كان أفضل من المرسل أم لا؛ لأنه إذا أرسله إلى من هو أفضل فمن دونه أولى، قال أصحابنا: ويجب على الرسول تبليغه، ويجب على المرسل إليه رد الجواب حين يبلغه على الفور.

قوله: (يا رسول الله إني أصدت ومعني منه فاضلة) هكذا هو في بعض النسخ وهو بفتح الصاد المخففة، والضمير في (منه) يعود على الصيد المحذوف الذي دل عليه (أصدت)، ويقال بتشديد الصاد، وفي بعض النسخ: (صدت)، وفي بعضها: (اصطدت) وكله صحيح.

قوله ﷺ: (أشترتم أو أعنتم أو أصدتكم) روي بتشديد الصاد وتخفيفها، وروي (صدتم) قال القاضي: رويناه بالتخفيف في (أصدتكم)، ومعناه: أمرتم بالصيد أو جعلتم من يصيده، وقيل: معناه أترتم الصيد من موضعه؛ يقال: أصدت الصيد مخفف، أي أترته، قال: وهو أولى من رواية من رواه (صدتم) أو (أصدتكم) بالتشديد؛ لأنه ﷺ قد علم أنهم لم يصيدوا، وإنما سألوه عما صاد غيرهم. والله أعلم.

قوله: (فلما استيقظ طلحة وفق من أكله) معناه: صوبه. والله أعلم.

* * *

(٩) بَابُ مَا يَنْذَبُ لِلْمَحْرَمِ وَغَيْرِهِ فَنَلُّهُ مِنَ الدَّوَابِّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ

٦٦ - (١١٩٨) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ عِيسَى قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي مَحْرَمَةُ بْنُ بُكَيْرٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُثَيْدَ اللَّهِ بْنَ مِقْسَمٍ يَقُولُ:

سَمِعْتُ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «أَزْبَعُ كُلَّهُنَّ فَوَاسِقُ. يُقْتَلْنَ فِي الْجِلِّ وَالْحَرَمِ: الْجَدَاةُ، وَالْغُرَابُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». قَالَ: فَقُلْتُ لِلْقَاسِمِ: أَفَرَأَيْتَ الْحَيَّةَ؟ قَالَ: تُقْتَلُ بِصَغْرِ لَهَا.

٦٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عُثْمَرُ عَنْ شُعْبَةَ. ح. وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «خَمْسُ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْجِلِّ وَالْحَرَمِ: الْحَيَّةُ، وَالْغُرَابُ الْأَبْقَعُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْحَدْيَا» [ج: ١٨٢٩]

٦٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ) حَدَّثَنَا هِشَامُ ابْنُ عُروَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسُ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْعَقُورُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْحَدْيَا، وَالْغُرَابُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ». (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ. حَدَّثَنَا هِشَامٌ بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

٦٩ - (...) وَحَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ حَدَّثَنَا مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُروَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسُ فَوَاسِقُ يُقْتَلْنَ فِي الْحَرَمِ: الْفَأْرَةُ، وَالْعَقُورُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحَدْيَا، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

٧٠ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرُ عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. قَالَتْ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ خَمْسِ فَوَاسِقٍ فِي الْجِلِّ وَالْحَرَمِ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ يَزِيدَ بْنِ زُرَيْعٍ.

٧١ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو الطَّاهِرِ وَخَزَمَلَةُ قَالَا: أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُروَةَ بِنِ الرَّبِيعِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسُ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهَا فَوَاسِقُ. تُقْتَلُ فِي الْحَرَمِ: الْغُرَابُ، وَالْجَدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْعَقُورُ، وَالْفَأْرَةُ».

٧٢ - (١١٩٩) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: «خَمْسٌ لَا جُنَاحَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ: الْفَأْرَةُ، وَالْعُقْرُبُ، وَالْفُرَابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ»

وَقَالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ فِي رَوَاتِهِ: «فِي الْحَرَمِ وَالْإِحْرَامِ».

٧٣ - (١٢٠٠) حَدَّثَنِي حَزْمَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ أَخْبَرَنِي سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَتْ حَفْصَةُ زَوْجُ النَّبِيِّ ﷺ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ كُلُّهَا فَاسِقٌ. لَا حَرَجَ عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ: الْعُقْرُبُ، وَالْفُرَابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

[١٨٢٨] (ج)

٧٤ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ جُبَيْرٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ ابْنَ عُمَرَ: مَا يَقْتُلُ الْمُحْرِمُ مِنَ الدَّوَابِّ؟ فَقَالَ: أَخْبَرْتَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ أَمَرَ - أَوْ أَمَرَ - أَنْ يَقْتُلَ الْفَأْرَةَ، وَالْعُقْرُبَ، وَالْجِدَاةَ، وَالْكَلْبَ الْعَقُورَ، وَالْفُرَابَ.

٧٥ - (...) حَدَّثَنَا شَيْبَانُ بْنُ فَرُّوخَ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ جُبَيْرٍ. قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ: مَا يَقْتُلُ الرَّجُلُ مِنَ الدَّوَابِّ وَهُوَ مُحْرِمٌ؟ قَالَ: حَدَّثْتَنِي إِحْدَى نِسْوَةِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ كَانَ يَأْمُرُ بِقَتْلِ الْكَلْبِ الْعَقُورِ، وَالْفَأْرَةِ، وَالْعُقْرُبِ، وَالْجِدَاةِ، وَالْفُرَابِ، وَالْحَيَّةِ.

قَالَ: وَفِي الصَّلَاةِ أَيْضًا.

٧٦ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ. عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَيْسَ عَلَى الْمُحْرِمِ فِي قَتْلِهِنَّ جُنَاحٌ: الْفُرَابُ، وَالْجِدَاةُ، وَالْعُقْرُبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

[١٨٢٦] (ج)

٧٧ - (...) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: قُلْتُ لِنَافِعٍ: مَاذَا سَمِعْتَ ابْنَ عُمَرَ يُحِلُّ لِلْحَرَامِ قَتْلَهُ مِنَ الدَّوَابِّ؟ فَقَالَ لِي نَافِعٌ:

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «خَمْسٌ مِنَ الدَّوَابِّ لَا جُنَاحَ، عَلَى مَنْ قَتَلَهُنَّ، فِي قَتْلِهِنَّ: الْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ، وَالْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ».

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ وَابْنُ رُمَيْحٍ عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ. ح وَحَدَّثَنَا سَيِّبُ بْنُ فُرُّوخَ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ (يَعْنِي ابْنَ حَازِمٍ) جَمِيعًا عَنْ نَافِعٍ. ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُشْهِرٍ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْمٍ حَدَّثَنَا أَبِي جَمِيعًا عَنْ عَبْدِ اللَّهِ. ح وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ كُلُّ هَؤُلَاءِ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. بِمِثْلِ حَدِيثِ مَالِكٍ وَابْنِ جُرَيْجٍ. وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ: عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ. إِلَّا ابْنُ جُرَيْجٍ وَحَدَّثَهُ. وَقَدْ تَابَعَ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَلَى ذَلِكَ، ابْنُ إِسْحَاقَ.

٧٨ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ فَضْلُ بْنُ سَهْلٍ حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ نَافِعٍ وَعَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «خَمْسٌ لَا جُنَاحَ فِي قَتْلِ مَا قُتِلَ مِنْهُنَّ فِي الْحَرَمِ» فَذَكَرَ بِمِثْلِهِ.

٧٩ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَيَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ وَقُتَيْبَةُ وَابْنُ حُجْرٍ (قَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرُونَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «خَمْسٌ مَنِ قَتَلَهُنَّ وَهُوَ حَرَامٌ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ فِيهِنَّ: الْعَقْرَبُ، وَالْفَأْرَةُ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ، وَالْغُرَابُ، وَالْحِدَاةُ» (وَاللَّفْظُ لِيَحْيَى بْنِ يَحْيَى).

* * *

بَابُ مَا يَنْدُبُ لِلْمُضَرِمِ وَغَيْرِهِ قَتْلُهُ مِنَ الدَّوَابِّ فِيهِ الْهِلَّةُ وَالضَّرِمُ

قوله ﷺ: (خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم: الحية والغراب الأبقع والفأرة والكلب العقور والحديا). وفي رواية (الحداة). وفي رواية: (العقرب) بدل (الحية)، وفي الرواية الأولى: (أربع) بحذف الحية والعقرب، فالمنصوص عليه الست. واتفق جماهير العلماء على جواز قتلهم في الحل والحرم والإحرام، واتفقوا على أنه يجوز للمحرم أن يقتل ما في معناه، ثم اختلفوا في المعنى فيهن، وما يكون في معناه، فقال الشافعي: المعنى في جواز قتلهم كونهن مما لا يؤكل، وكل ما لا يؤكل ولا هو متولد من مأكول وغيره فقتله جائز للمحرم، ولا فدية عليه، وقال مالك: المعنى فيهن كونهن

مؤذيات، فكل مؤذ يجوز للمحرم قتله، وما لا فلا. واختلف العلماء في المراد بالكلب العقور فقيل: هو الكلب المعروف، وقيل: كل ما يفترس؛ لأن كل مفترس من السباع يسمى كلباً عقوراً في اللغة. وأما تسمية هذه المذكورات فواسق فصحيحة جارية على وفق اللغة، وأصل الفسق في كلام العرب: الخروج، وسمي الرجل الفاسق لخروجه عن أمر الله تعالى وطاعته، فسميت هذه فواسق لخروجها بالإيذاء والإفساد عن طريق معظم الدواب، وقيل: لخروجها عن حكم الحيوان في تحريم قتله في الحرم والإحرام، وقيل: فيها أقوال أخر ضعيفة لا نعتنيها. وأما (الغراب الأبقع) فهو الذي في ظهره وبطنه بياض، وحكى الساجي عن النخعي أنه لا يجوز للمحرم قتل الفأرة، وحكى غيره عن علي ومجاهد أنه لا يقتل الغراب، ولكن يرمى، وليس بصحيح عن علي. واتفق العلماء على جواز قتل الكلب العقور للمحرم والحلال في الحل والحرم، واختلفوا في المراد به، فقيل: هذا الكلب المعروف خاصة، حكاه القاضي عن الأوزاعي وأبي حنيفة والحسن بن صالح، وألحقوا به الذئب، وحمل زفر معنى الكلب على الذئب وحده، وقال جمهور العلماء: ليس المراد بالكلب العقور تخصيص هذا الكلب المعروف، بل المراد هو كل عاذ مفترس غالباً كالسبع والنمر والذئب والفهد ونحوها، وهذا قول زيد بن أسلم وسفيان الثوري وابن عيينة والشافعي وأحمد وغيرهم، وحكاه القاضي عياض عنهم وعن جمهور العلماء ومعنى (العقور) و (العاقور): الجارح، وأما (الحدأة) فمعروفة وهي بكسر الحاء مهموزة، وجمعها (حدأ) بكسر الحاء مقصور مهموز كعنبه وعنب، وفي الرواية الأخرى: (الحديا) بضم الحاء وفتح الدال وتشديد الياء مقصور، قال القاضي: قال ثابت: الوجه فيه الهمز على معنى التذكير، وإلا فحقيقته (حدية)، وكذا قيده الأصيلي في صحيح البخاري في موضع، أو (الحدية) على التسهيل والإدغام، وقوله في الحية (تقتل بصغير لها) هو بضم الصاد أي بمذلة وإهانة.

قوله عنه: (خمس فواسق) هو بتوئين خمس.

وقوله: (بقتل خمس فواسق) بإضافة خمس لا بتوئينه. قوله عنه في رواية زهير: (خمس لا جناح على من قتلهن في الحرم والإحرام) اختلفوا في ضبط (الحرم) هنا فضبطه جماعة من المحققين بفتح الحاء والراء. أي الحرم المشهور، وهو حرم مكة. والثاني بضم الحاء والراء، ولم يذكر القاضي عياض في المشارق غيره، قال: وهو جمع (حرام) كما قال الله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ حَرَمٌ﴾. قال: والمراد به المواضع المحرمة، والفتح أظهر. والله أعلم.

وفي هذه الأحاديث دلالة للشافعي وموافقيه في أنه يجوز أن يقتل في الحرم كل من يجب عليه قتل بقصاص أو رجم بالزنا أو قتل في المحاربة وغير ذلك، وأنه يجوز إقامة كل الحدود فيه، سواء كان موجب القتل والحد جرى في الحرم أو خارجه، ثم لجأ صاحبه إلى الحرم، وهذا مذهب مالك والشافعي وآخرين، وقال أبو حنيفة وطائفة: ما

ارتكبه من ذلك في الحرم يقام عليه فيه، وما فعله خارجه ثم لجأ إليه إن كان إتلاف نفس لم يقم عليه في الحرم، بل يضيق عليه ولا يكلم ولا يجالس ولا يبايع حتى يضطر إلى الخروج منه فيقام عليه خارجه، وما كان دون النفس يقام فيه، قال القاضي: وروي عن ابن عباس وعطاء والشعبي والحكم نحوه لكنهم لم يفرقوا بين النفس ودونها، وحجتهم ظاهر قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ وحجتنا عليهم هذه الأحاديث لمشاركة فاعل الجنابة لهذه الدواب في اسم الفسق، بل فسقه أفحش، لكونه مكلفاً، ولأن التضييق الذي ذكره لا يبقى لصاحبه أمان، فقد خالفوا ظاهر ما فسروا به الآية، قال القاضي: ومعنى الآية عندنا وعند أكثر المفسرين: أنه إخبار عما كان قبل الإسلام، وعطفه على ما قبله من الآيات، وقيل: آمن من النار، وقالت طائفة: يخرج ويقام عليه الحد، وهو قول ابن الزبير والحسن ومجاهد وحماة، والله أعلم.

(١٠) بَابُ جَوَازِ حَلْقِ الرَّأْسِ لِلْمُحْرِمِ إِذَا كَانَ بِهِ أَذَى وَوُجُوبِ الْفِدْيَةِ لِحَلْقِهِ وَبَيَانِ قَدْرِهَا

٨٠ - (١٢٠١) وَحَدَّثَنِي عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ (يَعْنِي ابْنَ زَيْدٍ) عَنْ أَيُّوبَ. ح. وَحَدَّثَنِي أَبُو الرَّبِيعِ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: أَتَى عَلِيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَمَنَ الْحَدِيثِيَّةِ وَأَنَا أَوْقَدُ تَحْتَ (قَالَ الْقَوَارِيرِيُّ: قَدَرُ لِي. وَقَالَ أَبُو الرَّبِيعِ بُرْمَةٌ لِي) وَالْقَمَلُ يَنْتَازِرُ عَلَى وَجْهِي. فَقَالَ: «أَيُّذِيكَ هَوَامُ رَأْسِكَ؟» قَالَ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَاخْلُقْ. وَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينٍ. أَوْ انْشُدْ نَسِيكَةً». قَالَ أَيُّوبُ: فَلَا أَذْرِي بِأَيِّ ذَلِكَ بَدَأَ. [ج: ١٨١٤]

(...) حَدَّثَنِي عَلِيُّ بْنُ حَجَرٍ السَّعْدِيُّ وَرَهْوِيُّ بْنُ حَرْبٍ وَيَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُثَيْمٍ عَنْ أَيُّوبَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. بِمِثْلِهِ.

٨١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: فِي أَنْزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذَى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] قَالَ: فَأَتَيْتُهُ. فَقَالَ: «أَذْنُهُ» فَدَنَوْتُ. فَقَالَ: «أَذْنُهُ» فَدَنَوْتُ. فَقَالَ ﷺ: «أَيُّذِيكَ هَوَامُكَ؟».

قَالَ ابْنُ عَوْنٍ: وَأَطَّئُهُ قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: فَأَمَرَنِي بِفِدْيَةٍ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ، مَا تَبَيَّنَ.

٨٢ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا سَيْفٌ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يَقُولُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي لَيْلَى حَدَّثَنِي كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَقَفَ عَلَيْهِ وَرَأْسُهُ يَتَهَافُتُ قَعْلًا. فَقَالَ: «أَيُّذِيكَ هَوَامُكَ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «فَاخْلِقْ رَأْسَكَ» قَالَ: فَبَيَّيْتُ نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ [البقرة: ١٩٦] فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. أَوْ تَصَدَّقْ بِفَرَقِ بَيْنِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ. أَوْ انْشُكْ مَا تَيَسَّرَ».

٨٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا شُعْبَانُ عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ وَأَبِي وَحْمِيدٍ وَعَبِيدِ الْكَرِيمِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِهِ وَهُوَ بِالْحَدِيثِيَّةِ، فَقِيلَ أَنْ يَدْخُلَ مَكَّةَ، وَهُوَ مُخْرِمٌ وَهُوَ يُوقَدُ تَحْتَ قَدْرِ، وَالْقَعْلُ يَتَهَافُتُ عَلَى وَجْهِهِ. فَقَالَ: «أَيُّذِيكَ هَوَامُكَ هَذِهِ؟» قَالَ: نَعَمْ. قَالَ: «فَاخْلِقْ رَأْسَكَ. وَأَطْعِمْ فَرَقًا بَيْنِ سِتَّةِ مَسَاكِينَ. (وَالْفَرَقُ ثَلَاثَةُ أَصْعٍ) أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. أَوْ انْشُكْ نَيْبِكَ». قَالَ ابْنُ أَبِي نَجِيحٍ «أَوْ اذْبَحْ شَاةً».

٨٤ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ خَالِدٍ عَنْ أَبِي قِلَابَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ بِهِ زَمَنَ الْحَدِيثِيَّةِ. فَقَالَ لَهُ: «أَذَاكَ هَوَامُ رَأْسِكَ؟» قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ «اخْلِقْ رَأْسَكَ. ثُمَّ اذْبَحْ شَاةً نُسُكًا. أَوْ صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ. أَوْ أَطْعِمْ ثَلَاثَةَ أَصْعٍ مِنْ تَمْرٍ، عَلَى سِتَّةِ مَسَاكِينَ».

٨٥ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْقِلٍ قَالَ: قَعَدْتُ إِلَى كَعْبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ فِي الْمَسْجِدِ. فَسَأَلْتُهُ عَنْ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ فَقَالَ كَعْبُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نَزَلَتْ فِي. كَانَ بِي أَذًى مِنْ رَأْسِي. فَحَمِلْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْقَعْلُ يَتَنَازَرُ عَلَى وَجْهِهِ. فَقَالَ: «مَا كُنْتُ أَرَى أَنَّ الْجَهْدَ بَلَغَ مِنْكَ مَا أَرَى. أَتَجِدُ شَاةً؟» قُلْتُ: لَا، فَتَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾. قَالَ: صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، أَوْ إِطْعَامُ سِتَّةِ مَسَاكِينَ بِضَافٍ صَاعٍ، طَعَامًا لِكُلِّ مِسْكِينٍ. قَالَ: فَتَزَلَتْ فِي خَاصَّةٍ، وَهِيَ لَكُمْ عَامَّةٌ. (ج: ١٠)

٨٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ عَنْ زَكَرِيَّاءَ بِنِ
أَبِي زَائِدَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَصْبَغَانِيِّ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَعْقِلٍ حَدَّثَنِي كَعْبُ
بْنِ عُجْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ خَرَجَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ مُخْرَمًا فَقَمِلَ رَأْسُهُ وَلَحِثَتْهُ. فَبَلَغَ
ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ. فَدَعَا الْخَلْقَ فَحَلَقَ رَأْسَهُ. ثُمَّ قَالَ لَهُ: «هَلْ عِنْدَكَ
نَسْكَ؟» قَالَ: مَا أَقْدِرُ عَلَيْهِ. فَأَمَرَهُ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ يُطْعِمَ سِتَّةَ مَسَاكِينَ، لِكُلِّ
مَسْكِينَتَيْنِ صَاعًا. فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ خَاصَّةً: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى
مِنْ رَأْسِهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] ثُمَّ كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ عَامَّةً.

(بَابُ هَوَازِ صَلَاتِي الرَّأْسِ لِلْمُضْمِرِ إِذَا كَانَتْ بِهِ أَذًى وَوُضُوئِ الْفِدْيَةِ
لِصَلَاتِهِ وَتَيَّابِ قَدْرِهَا)

الشرح: قوله ﷺ: (أَتُوذِيكَ هَوَامَ رَأْسِكَ؟ قال: نعم قال: فاحلق وصم ثلاثة أيام
أو اطعم ستة مساكين أو انسك نسيكة)، وفي رواية: (فأمرني بفدية من صيام أو
صدقة أو نسك ما تيسر).

وفي رواية: (صم ثلاثة أيام أو تصدق بفرق بين ستة، أو انسك ما تيسر). وفي
رواية: (واطعم فرقاً بين ستة مساكين) - والفرق: ثلاثة أصع - أو صم ثلاثة أيام أو
انسك نسيكة، وفي رواية: (أو اذبح شاة) وفي رواية: (أو اطعم ثلاثة أصع من تمر
على ستة مساكين) وفي رواية: (قال: صوم ثلاثة أيام أو إطعم ستة مساكين نصف
صاع طعاماً لكل مسكين)، وفي رواية: (قال: هل عندك نسك؟ قال: ما أقدر عليه،
فأمره أن يصوم ثلاثة أيام أو يطعم ستة مساكين لكل مسكينين صاع).

هذه روايات الباب، وكلها متفقة في المعنى، ومقصودها أن من احتاج إلى حلق الرأس
لضرر من قمل أو مرض أو نحوهما، فله حلقه في الإحرام وعليه الفدية. قال الله تعالى:
﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نَسْكَ﴾ وبين
النبي ﷺ أن الصيام ثلاثة أيام، والصدقة ثلاثة أصع لستة مساكين، لكل مسكين نصف
صاع، والنسك: شاة، وهي شاة تجزئ في الأضحية، ثم إن الآية الكريمة والأحاديث
متفقة على أنه مخير بين هذه الأنواع الثلاثة، وهكذا الحكم عند العلماء أنه مخير بين
الثلاثة، وأما قوله في رواية: (هل عندك نسك؟ قال: ما أقدر عليه، فأمره أن يصوم
ثلاثة أيام) فليس المراد به أن الصوم لا يجزي إلا لعادم الهدى، بل هو محمول على أنه
سأل عن النسك، فإن وجده أخبره بأنه مخير بينه وبين الصيام والإطعام، وإن عدمه فهو
مخير بين الصيام والإطعام، واتفق العلماء على القول بظاهر هذا الحديث إلا ما حكى عن
أبي حنيفة والثوري أن نصف الصاع لكل مسكين إنما هو في الحنطة، فأما التمر والشعير

وغيرهما فيجب صاع لكل مسكين، وهذا خلاف نصه عليه السلام في هذا الحديث: (ثلاثة أصع من تمر)، وعن أحمد بن حنبل رواية: أنه لكل مسكين مد من حنطة أو نصف صاع من غيره، وعن الحسن البصري وبعض السلف أنه يجب إطعام عشرة مساكين، أو صوم عشرة أيام، وهذا ضعيف منابذ للسنّة مردود.

قوله عليه السلام: (أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين) معناه: مقسومة على ستة مساكين، و (الأصع) جمع (صاع) وفي الصّاع لغتان: التذكير والتأنيث، وهو مكّال يسع خمسة أرتال وثُلثًا بالبغدادي، هذا مذهب مالك والشافعي وأحمد وجماهير العلماء، وقال أبو حنيفة: يسع ثمانية أرتال، وأجمعوا على أن الصاع أربعة أمداد، وهذا الذي قدمناه من أن الأصع جمع صاع صحيح، وقد ثبت استعمال الأصع في هذا الحديث الصحيح من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلك هو مشهور في كلام الصحابة والعلماء بعدهم؛ وفي كتب اللغة وكتب النحو والتصريف، ولا خلاف في جوازه وصحته .

وأما ما ذكره ابن مكي في كتابه: تثقيف اللسان أن قولهم في جمع الصاع: أصع لحن من خطأ العوام، وأن صوابه (أصوع) فغلط منه وذهول، وعجب قوله هذا مع اشتهاار اللفظة في كتب الحديث واللغة العربية، وأجمعوا على صحتها، وهو من باب المقلوب، قالوا: فيجوز في جمع صاع أصع، وفي دار أدب، وهو باب معروف في كتب العربية؛ لأن فاء الكلمة في أصع صاد وعينها واو، فقلبت الواو همزة، ونقلت إلى موضع الفاء، ثم قلبت الهمزة ألفاً حين اجتمعت هي وهمزة الجمع فصار (أصعاً)، ووزنه عندهم: أعفل، وكذلك القول في آدر ونحوه.

قوله عليه السلام: (هوام رأسك) أي القمل.

قوله عليه السلام: (انسك نسيكة)، وفي رواية: (ما تيسر)، وفي رواية: (شاة) الجميع بمعنى واحد، وهو شاة وشرطها أن تجزئ في الأضحية، ويقال للشاة وغيرها مما يجزئ في الأضحية: (نسيكة) ويقال: نسك ينسك وينسك بضم السين وكسرها في المضارع والضم أشهر.

قوله: (كعب بن عجرة) بضم العين وإسكان الجيم.

قوله: (ورأسه يتهافت قملاً) أي يتساقط ويتناثر.

قوله عليه السلام: (تصدق بفرق) هو بفتح الراء وإسكانها، لغتان وفسره في الرواية الثانية بثلاثة أصع، وهكذا هو، وقد سبق بيانه واضحاً في كتاب الطهارة.

قوله: (فقمل رأسه) هو بفتح القاف وكسر الميم أي كثر قمله.

(١١) بَابُ جَوَازِ الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ

٨٧ - (١٢٠٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا. وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) عَنْ عُمَرُو عَنْ طَاوُسٍ وَعَطَاءٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ. [ج: ١٨٣٥]

٨٨ - (١٢٠٣) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا الْمُعَلَّى بْنُ مَتْصُورٍ حَدَّثَنَا سُلايْمَانُ بْنُ بِلَالٍ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ أَبِي عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ عَنِ ابْنِ بُحَيْنَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اخْتَجَمَ بِطَرِيقِ مَكَّةَ. وَهُوَ مُحْرِمٌ وَسَطَ رَأْسِهِ. [ج: ١٨٣٦]

(بَابُ هَرَارَةِ الصَّبَاةِ لِلْمُحْرِمِ)

الشرح: قوله: (أن النبي ﷺ اختجتم بطريق مكة وهو محرم وسط رأسه) وسط الرأس بفتح السين، قال أهل اللغة: كل ما كان يبين بعضه من بعض كوسط الصف والقلادة والسبحة وحلقة الناس ونحو ذلك فهو: وسط، بالإسكان، وما كان مصمتاً لا يبين بعضه من بعض كالدار والساحة والرأس والراحة فهو: وسط، بفتح السين، قال الأزهري والجهوري وغيرهما: وقد أجازوا في المفتوح الإسكان، ولم يجيزوا في الساكن الفتح. وفي هذا الحديث دليل لجواز الحجامة للمحرم، وقد أجمع العلماء على جوازها له في الرأس وغيره إذا كان له عذر في ذلك وإن قطع الشعر حينئذ لكن عليه الفدية؛ لقطع الشعر، فإن لم يقطع فلا فدية عليه، ودليل المسألة قوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفَدِّهِ...﴾ الآية، وهذا الحديث محمول على أن النبي ﷺ كان له عذر في الحجامة في وسط الرأس؛ لأنه لا ينفك عن قطع شعر، أما إذا أراد المحرم الحجامة لغير حاجة، فإن تضمنت قلع شعر فهي حرام لتحريم قطع الشعر، وإن لم تتضمن ذلك بأن كانت في موضع لا شعر فيه، فهي جائزة عندنا وعند الجمهور ولا فدية فيها، وعن ابن عمر ومالك كراهتها، وعن الحسن البصري فيها الفدية، دليلنا أن إخراج الدم ليس حراماً في الإحرام.

وفي هذا الحديث بيان قاعدة من مسائل الإحرام، وهي أن الحلق واللباس وقتل الصيد ونحو ذلك من المحرمات، يباح للحاجة وعليه الفدية، كمن احتاج إلى حلق أو لباس لمرض أو حر أو برد أو قتل صيد للحاجة وغير ذلك. والله اعلم.

(١٢) بَابُ جَوَازِ مَدَاوِةِ الْمُحْرِمِ عَيْنِيهِ

٨٩ - (١٢٠٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو بْنُ الْقَاسِمِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ جَمِيعًا

عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ. حَتَّى إِذَا كُنَّا بِمَلَلٍ، اسْتَكَى عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَيْنِيهِ. فَلَمَّا كُنَّا بِالرَّوْحَاءِ اسْتَدَّ وَجْهَهُ. فَأَرْسَلَ إِلَى أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ يَسْأَلُهُ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ أَنْ اضْمُدْهُمَا بِالصَّبْرِ. فَإِنَّ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فِي الرَّجُلِ إِذَا اسْتَكَى عَيْنِيهِ، وَهُوَ مُخْرِمٌ ضَمَدَهُمَا بِالصَّبْرِ.

٩٠ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْحَنْظَلِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنِي نُبَيْهِ بْنُ وَهْبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ ابْنَ مَعْمَرٍ زِيدَتْ عَيْنُهُ. فَأَرَادَ أَنْ يَكْخُلَهَا فَتَهَا أَبَانَ بْنَ عُثْمَانَ. وَأَمَرَهُ أَنْ يُضَمَدَا بِالصَّبْرِ. وَحَدَّثَ عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ فَعَلَ ذَلِكَ.

(بَابُ حِرَازَةِ مُرَادَةِ الْمُضْمِرِ عَيْنِيهِ)

الشرح: قوله: (عن نبيه بن وهب) هو بنون مضمومة ثم باء مفتوحة موحدة ثم مشاة تحت ساكنة.

قوله: (مع أبان بن عثمان) قد سبق في أول الكتاب أن في (أبان) وجهين الصرف وعدمه، والصحيح الأشهر الصرف، فمن صرفه قال: وزنه (فعال) ومن منعه قال: هو (أفعل).

قوله: (حتى إذا كنا بملل) هو بفتح الميم بلامين، وهو موضع على ثمانية وعشرين ميلاً من المدينة، وقيل: اثنان وعشرون، حكاهما القاضي عياض في المشارق.

قوله: (اضمدهما بالصبر) هو بكسر الميم، وقوله بعده: (ضمدهما بالصبر) هو بتخفيف الميم وتشديدها، يقال: ضمد وضمد بالتخفيف والتشديد.

وقوله: (اضمدها بالصبر)، جاء على لغة التخفيف، معناه اللطخ، وأما الصبر فبكسر الباء ويجوز إسكانها. واتفق العلماء على جواز تضميد العين وغيرها بالصبر ونحوه مما ليس بطيب، ولا فدية في ذلك، فإن احتاج إلى ما فيه طيب جاز له فعله وعليه الفدية، واتفق العلماء على أن للمحرم أن يكتحل بكحل لا طيب فيه إذا احتاج إليه ولا فدية عليه فيه.

وأما الاكتحال للزينة فمكروه عند الشافعي وآخرين، ومنعه جماعة منهم أحمد وإسحاق، وفي مذهب مالك قولان كالمذهبيين، وفي إيجاب الفدية عندهم بذلك خلاف. والله أعلم.

* * *

(١٣) بَابُ جَوَازِ غَسْلِ الْمُحْرَمِ بَدَنَهُ وَرَأْسَهُ

٩١ - (١٢٠٥) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرُو بْنُ النَّافِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَفُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ قَالَوا: حَدَّثَنَا شُعْبَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ. ح. وَحَدَّثَنَا فُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَهَذَا حَدِيثُهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فِيهِمَا قُرِئَ عَلَيْهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَنْتَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ وَالْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ أَنَّهُمَا اخْتَلَفَا بِالْأَبْوَاءِ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ: يَغْسِلُ الْمُحْرَمُ رَأْسَهُ. وَقَالَ الْمِسْوَرُ: لَا يَغْسِلُ الْمُحْرَمُ رَأْسَهُ. فَأَرْسَلَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ إِلَى أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ أَسْأَلُهُ عَنْ ذَلِكَ. فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ بَيْنَ الْقَرْنَيْنِ. وَهُوَ يَسْتَتِرُ بِثَوْبٍ. قَالَ: فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ. فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَنْتَنِ. أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ. أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ؟ فَوَضَعَ أَبُو أَيُّوبَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَهُ عَلَى الثَّوْبِ. فَطَاطَأَهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسَهُ. ثُمَّ قَالَ لِلنَّسَائِ يَضُبُّ: أَصِيبْتُ. فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ. ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدَيْهِ. فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ. ثُمَّ قَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُهُ ﷺ يَفْعَلُ. [خ: ١٨٤٠]

٩٢ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَعَلِيُّ بْنُ حَشْرَمٍ قَالَا: أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ: فَأَمَرَ أَبُو أَيُّوبَ بِنَاتِيهِ عَلَى رَأْسِهِ جَمِيعًا. عَلَى جَمِيعِ رَأْسِهِ. فَأَقْبَلَ بِهِمَا وَأَذْبَرَ. فَقَالَ الْمِسْوَرُ لِابْنِ عَبَّاسٍ: لَا أَمَارِيكَ أَبَدًا.

(بَابُ جَوَازِ غَسْلِ الْمُحْرَمِ بَدَنَهُ وَرَأْسَهُ)

الشرح: ذكر في الباب حديث ابن حنبل أن ابن عباس والمسور اختلفا، فقال ابن عباس: للمحرم غسل رأسه، وخالفه المسور، وأن ابن عباس أرسله إلى أبي أيوب يسأله عن ذلك فوجده يغتسل بين القرنين، وهو يستتر بثوب، قال: فسلمت عليه، فقال: من هذا؟ فقلت: أنا عبد الله بن حنبل أرسلني إليك عبد الله بن عباس أسألك: كيف كان رسول الله ﷺ يغسل رأسه وهو محرم؟ فوضع أبو أيوب يده على الثوب فطاطأه حتى بدا لي رأسه، ثم قال لإنسان يصب عليه: اصب. فصب على رأسه ثم حرك رأسه بيديه فأقبل بهما وأدبر ثم قال: هكذا رأيته ﷺ يفعل. قوله: (بين القرنين) هو بفتح القاف تشنية (قرن) وهما الخشبستان القائمتان على رأس البئر وشبههما من البناء، وتمد بينهما خشبة يجر عليها الحبل المستقى به، وتعلق عليها البكرة. وفي هذا الحديث فوائد: منها: جواز اغتسال المحرم وغسله رأسه، وإمرار اليد على شعره بحيث لا ينتف شعرا.

ومنها: قبول خبر الواحد، وأن قبوله كان مشهوراً عند الصحابة رضي الله عنهم.
ومنها: الرجوع إلى النص عند الاختلاف وترك الاجتهاد والقياس عند وجود النص.
ومنها: السلام على المتطهر في وضوء وغسل، بخلاف الجالس على الحدث.
ومنها: جواز الاستعانة في الطهارة، ولكن الأولى تركها إلا لحاجة، واتفق العلماء على جواز غسل المحرم رأسه وجسده من الجنابة، بل هو واجب عليه، وأما غسله تبرداً فمذهبنا ومذهب الجمهور: جوازه بلا كراهة، ويجوز عندنا غسل رأسه بالصدر والخطمي، بحيث لا ينتف شعراً فلا فدية عليه ما لم ينتف شعراً، وقال أبو حنيفة ومالك: هو حرام موجب للفدية.

(١٤) بَاب مَا يُفْعَلُ بِالْمُحْرَمِ إِذَا مَاتَ

٩٣ - (١٢٠٦) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَمْرِو عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. خَرَّ رَجُلٌ مِنْ بَعِيرِهِ، فَوَقَصَ، فَمَاتَ. فَقَالَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ. وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ. وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ. فَإِنَّ اللَّهَ يَنْعُمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا».

٩٤ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْزَانِيُّ حَدَّثَنَا حُمَادٌ عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ وَأَيُّوبَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقَفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ. إِذْ وَقَعَ مِنْ رَاحِلَتِهِ. قَالَ أَيُّوبُ: فَأَوْقَصْتُهُ (أَوْ قَالَ: فَأَقْعَصْتُهُ) وَقَالَ عَمْرُو: فَوَقَصْتُهُ فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ. وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ. وَلَا تُحْنَطُوهُ. وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ. (قَالَ أَيُّوبُ) فَإِنَّ اللَّهَ يَنْعُمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا. (وَقَالَ عَمْرُو): فَإِنَّ اللَّهَ يَنْعُمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَلْبِي» . [خ: ١٢٦٥]

٩٥ - (...) وَحَدَّثَنِي عَمْرُو الثَّاقِدِيُّ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِدْرَاهِيمَ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: بُيِّضْتُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا كَانَ وَقَفًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحْرَمٌ. فَذَكَرَ نَحْوَ مَا ذَكَرَ حُمَادٌ عَنْ أَيُّوبَ.

٩٦ - (...) وَحَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا عَيْسَى بْنُ يَغْنِيٍّ ابْنُ يُونُسَ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ حَرَامًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ. فَخَرَّ مِنْ بَعِيرِهِ، فَوَقَصَ وَقَصَا، فَمَاتَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَأَلْبِسُوهُ ثَوْبَيْهِ. وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ. فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَلْبِي».

٩٧ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بَنِي حَمِيدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرِ بْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ أَنَّ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ أَخْبَرَهُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: أَقْبَلَ رَجُلٌ خَرَامٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. يَمِيلُهُ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: «فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا».

وَزَادَ: لَمْ يُسَمَّ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ حَيْثُ خَرَّ.

٩٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا أَوْقَصَتْهُ رَاجِلَتُهُ، وَهُوَ مُحَرَّمٌ فَمَاتَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ. وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ وَلَا وَجْهَهُ. فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا».

٩٩ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا أَبُو بَشِيرٍ حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. ح وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحَرَّمًا. فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ، فَمَاتَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ. وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ. وَلَا تَمْسُوهُ بِطِيبٍ. وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ. فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا».

١٠٠ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو كَامِلٍ فَضِيلُ بْنُ حُسَيْنٍ الْجَحْدَرِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَجُلًا وَقَصَتْهُ بَعِيرُهُ وَهُوَ مُحَرَّمٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُغَسَّلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ. وَلَا يُمَسَّ طَبِيبًا. وَلَا يُخَمَّرَ رَأْسُهُ. فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا.

١٠١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ قَالَ ابْنُ نَافِعٍ: أَخْبَرَنَا عُنْدُو حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا بَشِيرٍ يُحَدِّثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُحَدِّثُ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ مُحَرَّمٌ. فَوَقَعَ مِنْ نَاقَتِهِ فَأَقْعَصَتْهُ. فَأَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُغَسَّلَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ. وَأَنْ يُكْفَنَ فِي ثَوْبَيْنِ. وَلَا يُمَسَّ طَبِيبًا. خَارِجَ رَأْسِهِ.

قَالَ شُعْبَةُ: ثُمَّ حَدَّثَنِي بِهِ بَعْدَ ذَلِكَ خَارِجَ رَأْسِهِ وَوَجْهَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ

مُلْبِدًا.

١٠٢ - (...) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ غَامِرٍ عَنْ زُهَيْرٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ قَالَ: سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يَقُولُ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: وَقَصَّتْ رَجُلًا رَاجِلَتُهُ، وَهُوَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ. وَأَنْ يَكْثِفُوا وَجْهَهُ. (حَسْبَنَهُ قَالَ) وَرَأْسَهُ. فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ يُهْلُ.

١٠٣ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ عَنْ مِثْصُورٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ. فَوَقَصَتْهُ نَاقَتُهُ، فَمَاتَ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ. وَلَا تَقْرَبُوهُ طَبِيًا. وَلَا تَغْطُوا وَجْهَهُ. فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَلْبِي».

(بَابُ مَا يُفْعَلُ بِالْمُحْرِمِ إِذَا مَاتَ)

الشرح: فيه حديث ابن عباس رضي الله عنه: (أن رجلاً خر من بعيره وهو واقف مع النبي ﷺ بعرفة فوقص فمات فقال: اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ولا تخمروا رأسه، فإن الله يبعثه يوم القيامة ملبياً). وفي رواية: (وقع من راحلته فأوقصته) أو قال: (فأقعصته)، وفي رواية: (فوقصته)، وفي رواية: (وكفنوه في ثوبيين ولا تحنطوه ولا تخمروا رأسه، فإنه يبعث يوم القيامة يلبياً)، وفي رواية: (ولا تخمروا وجهه ولا رأسه)، وفي رواية: (فإنه يبعث يوم القيامة ملبداً).

في هذه الروايات دلالة بينة لمذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وموافقيهم في أن المحرم إذا مات لا يجوز أن يلبس المخيط، ولا تخمر رأسه، ولا يمس طيباً، وقال مالك والأوزاعي وأبو حنيفة وغيرهم: يفعل به ما يفعل بالحي، وهذا الحديث راد لقولهم.

وقوله ﷺ: (واغسلوه بماء وسدر) دليل على استحباب السدر في غسل الميت، وأن المحرم في ذلك كغيره، وهذا مذهبننا، وبه قال طاووس وعطاء ومجاهد وابن المنذر وآخرون، ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون.

وقوله ﷺ: (ولا تخمروا وجهه ولا رأسه) أما تخمير الرأس في حق المحرم الحي فمجمع على تحريمه، وأما وجهه فقال مالك وأبو حنيفة: هو كراسه، وقال الشافعي والجمهور: لا إحرام في وجهه، بل له تغطيته، وإنما يجب كشف الوجه في حق المرأة، هذا حكم المحرم الحي، وأما الميت فمذهب الشافعي وموافقيه: أنه يحرم تغطية رأسه كما سبق، ولا يحرم تغطية وجهه، بل يبقى كما كان في الحياة، ويتأول هذا الحديث على أن النهي عن تغطية وجهه ليس لكونه وجهاً إنما هو صيانة للرأس، فإنهم لو غطوا وجهه لم يؤمن أن يغطوا رأسه، ولا بد من تأويله؛ لأن مالكاً وأبا حنيفة وموافقيهما

يقولون: لا يمنع من ستر رأس الميت ووجهه، والشافعي وموافقه يقولون: يباح ستر الوجه فتعين تأويل الحديث.

وقوله ﷺ: (وكفنوه في ثوبيه) وفي رواية (ثوبين) قال القاضي: أكثر الروايات (ثوبيه).

وفيه فوائد منها: الدلالة لمذهب الشافعي وموافقه في أن حكم الإحرام باقي فيه.

ومنها: أن التكفين في الثياب الملبوسة جائز، وهو مجمع عليه.

ومنها: جواز التكفين في ثوبين، والأفضل ثلاثة.

ومنها: أن الكفن مقدم على الدين وغيره؛ لأن النبي ﷺ لم يسأل هل عليه دين مستغرق أم لا؟ ومنها: أن التكفين واجب، وهو إجماع في حق المسلم، وكذلك غسله والصلاة عليه ودفنه.

وقوله: (خر من بعيره) أي سقط.

وقوله: (وقص) أي انكسر عنقه، ووقصته وأوقصته بمعناه.

قوله: (فأقمصته) أي قتلته في الحال، ومنه: قعاص الغنم، وهو موتها بداء يأخذها تموت فجأة.

وقوله ﷺ: (فإنه يبعث يوم القيامة ملبئاً ولبئاً ويلبي) معناه: على هيئته التي مات عليها ومعه علامة لحجه، وهي دلالة الفضيلة كما يحيى الشهيد يوم القيامة وأوداجه تشخب دماً.

وفيه دليل على استحباب دوام التلبية في الإحرام، وعلى استحباب التلبيد، وسبق بيان هذا.

قوله ﷺ: (ولا تحنطوه) هو بالحاء المهملة، أي لا تمسوه حنوطاً، والحنوط بفتح الحاء ويقال له: الحنط بكسر الحاء، وهو أخلاط من طيب تجمع للميت خاصة، لا تستعمل في غيره. قوله في رواية علي بن خشرم: (أقبل رجل حراماً) هكذا هو في معظم النسخ، وفي بعضها: (حرام) وهذا هو الوجه، ولأول وجه، ويكون حالاً، وقد جاءت الحال من النكرة على قلة.

قوله: (حدثنا محمد بن الصباح حدثنا هشيم حدثنا أبو بشر حدثنا سعيد بن جبير) أبو بشر هذا هو الغبري، واسمه: الوليد بن مسلم بن شهاب البصري، وهو تابعي، روى عن جندب بن عبد الله الصحابي رضي الله عنه، وانفرد مسلم بالرواية عن أبي بشر هذا، واتفقوا على توثيقه.

قوله: (حدثنا عبد بن حميد قال: حدثنا عبيد الله بن موسى حدثنا إسرائيل عن منصور عن سعيد بن جبير عن ابن عباس) قال القاضي: هذا الحديث مما استدركه

الدارقطني على مسلم وقال: إنما سمعه منصور من الحكم، وكذا أخرجه البخاري عن منصور عن الحكم عن سعيد وهو الصواب وقيل: عن منصور عن سلمة، ولا يصح. والله أعلم.

* * *

(١٥) باب جواز اشتراط المخرج التحلل بغذر المَرَضِ ونحوه

١٠٤ - (١٢٠٧) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ الْغَلَاءِ الْهَمْدَانِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى صُبَاعَةَ بِنْتِ الرُّبَيْرِ. فَقَالَ لَهَا: «أَرَدْتَ الْحَجَّ؟» قَالَتْ: وَاللَّهِ! مَا أَجِدُنِي إِلَّا وَجَعَةً. فَقَالَ لَهَا: «حُجِّي وَاشْتَرِطِي. وَقُولِي: اللَّهُمَّ! مَجِّلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي» وَكَانَتْ تَحْتَ الْمِقْدَادِ. [خ: ٥٠٨٩]

١٠٥ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى صُبَاعَةَ بِنْتِ الرُّبَيْرِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ وَأَنَا شَاكِيَةٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجِّلِي حَيْثُ حَبَسْتَنِي».

(...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَمِثْلُهُ.

١٠٦ - (١٢٠٨) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ وَأَبُو غَاصِمٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ. ح. وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (وَاللَّفْظُ لَهُ) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الرُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ طَاوُسًا وَعِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ صُبَاعَةَ بِنْتَ الرُّبَيْرِ بِنْتُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَتْ: إِنِّي امْرَأَةٌ ثَقِيلَةٌ. وَإِنِّي أُرِيدُ الْحَجَّ. فَمَا تَأْمُرُنِي؟ قَالَ: «أَهْلِي بِالْحَجِّ، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجِّلِي حَيْثُ تَحْبِسُنِي». قَالَ: فَأَذْرَكْتُ.

١٠٧ - (...) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ عُمَرُو بْنِ هَرَمٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ وَعِكْرِمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ صُبَاعَةَ أَرَادَتْ الْحَجَّ. فَأَمَرَهَا النَّبِيُّ ﷺ أَنْ تَشْتَرِطَ. فَفَعَلَتْ ذَلِكَ عَنْ أَمْرِ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

١٠٨ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِزَاهِيمَ وَأَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حِزَّاشٍ (قَالَ إِسْحَقُ: أَخْبَرَنَا، وَقَالَ الْآخَرَانِ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ، وَهُوَ عَبْدُ الْمَلِكِ ابْنُ عَمْرٍو) حَدَّثَنَا زَيْدٌ (وَهُوَ ابْنُ أَبِي مَرْووفٍ) عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِيُضْبَاعَةَ: «حُجِّي، وَاشْتَرِطِي أَنْ مَجْلِي حَيْثُ تَحْبِسْنِي». وَفِي رِوَايَةٍ إِسْحَقُ: أَمَرَ ضِبَاعَةَ.

(بَابُ هَوَازِ اشْتِرَاطِ الْمُضْمِرِ التَّحْلِيلِ بِغَيْرِ الْمَرْضِ وَنَفْسِهِ)

الشرح: فيه حديث ضباعة بنت الزبير رضي الله عنها: (أن النبي ﷺ قال لها: حجي واشترطي أن مجلي حيث حبستني) ففيه دلالة لمن قال: يجوز أن يشترط الحاج والمعتمر في إحرامه أنه إن مرض تحلل، وهو قول عمر بن الخطاب وعلي وابن مسعود وآخرين من الصحابة رضي الله عنهم وجماعة من التابعين وأحمد وإسحاق وأبي ثور، وهو الصحيح من مذهب الشافعي، وحجتهم هذا الحديث الصحيح الصريح، وقال أبو حنيفة ومالك وبعض التابعين: لا يصح الاشتراط، وحملوا الحديث على أنها قضية عين، وأنه مخصوص بضباعة، وأشار القاضي عياض إلى تضعيف الحديث، فإنه قال: قال الأصيلي: لا يثبت في الاشتراط إسناد صحيح، قال النسائي: لا أعلم أحدا أسنده عن الزهري غير معمر، وهذا الذي عرض به القاضي، وقال الأصيلي من تضعيف الحديث غلط فاحش جدا، نهت عليه لئلا يغتر به، لأن هذا الحديث مشهور في صحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود والترمذي والنسائي وسائر كتب الحديث المعتمدة من طرق متعددة بأسانيد كثيرة عن جماعة من الصحابة، وفيما ذكره مسلم من تنويع طرقه أبلغ كفاية. وفي هذا الحديث دليل على أن المرض لا يبيح التحلل إذا لم يكن اشتراط في حال الإحرام. والله أعلم.

وأما (ضباعة) فيضاد معجمة مضمومة ثم موحدة مخففة، وهي ضباعة بنت الزبير ابن عبد المطلب، كما ذكره مسلم في الكتاب، وهي بنت عم النبي ﷺ، وأما قول صاحب الوسيط: هي ضباعة الأسلمية فغلط فاحش، والصواب الهاشمية.

قوله: (فأدركت) معناه: أدركت الحج، ولم تتحلل حتى فرغت منه.

(١٦) بَابُ إِحْرَامِ النَّفْسَاءِ وَاسْتِجَابِ اغْتِسَالِهَا لِلْإِحْرَامِ وَكَذَا الْحَائِضُ

١٠٩ - (١٢٠٩) حَدَّثَنَا هَنَّادُ بْنُ السَّرِيِّ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَعُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ كُلُّهُمْ عَنْ عِيْدَةَ قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا عِيْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ عُثَيْدِ بْنِ عُمَرَ عَنْ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: نَفَسْتُ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ بِمُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، بِالشَّجَرَةِ. فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَبَا بَكْرٍ، بِأَمْرِهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهْلَ.

١١٠ - (١٢١٠) حَدَّثَنَا أَبُو عَسَاةٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو حَدَّثَنَا جَرِيرٌ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. فِي حَدِيثِ أَسْمَاءَ بِنْتُ عُمَيْسٍ، حِينَ نَفَسَتْ بِذِي الْحَلِيفَةِ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَأَمَرَهَا أَنْ تَغْتَسِلَ وَتُهْلَ.

(بَابُ إِحْرَامِ النَّفْسَاءِ وَاسْتِحْبَابِ اغْتِسَالِهَا لِإِحْرَامِ الْهَائِضِ)

الشرح: فيه حديث عائشة رضي الله عنها قالت: (نفست أسماء بنت عميس بمحمد ابن أبي بكر بالشجرة، فأمر رسول الله ﷺ أبا بكر رضي الله عنه بأمرها أن تغتسل)، قولها (نفست) أي ولدت وهي بكسر الفاء لا غير، وفي النون لغتان: المشهورة: ضمها. والثانية: فتحها، سمي نفاثا لخروج النفس وهو المولود والدم أيضا، قال القاضي: وتجري اللغتان في الحيض أيضا. ويقال: نفست، أي حاضت بفتح النون وضمها، قال: ذكرهما صاحب الأفعال، قال: وأنكر جماعة الضم في الحيض.

وفيه: صحة إحرام النفساء والحائض، واستحباب اغتسالهما للإحرام، وهو مجمع على الأمر به، لكن مذهبا ومذهب مالك وأبي حنيفة والجمهور أنه مستحب، وقال الحسن وأهل الظاهر: هو واجب، والحائض والنفساء يصح منهما جميع أفعال الحج إلا الطواف وركعتيه؛ لقوله ﷺ: «اصنعي ما يصنع الحاج غير ألا تطوفي» وفيه: أن ركعتي الإحرام سنة ليستا بشرط لصحة الحج؛ لأن أسماء لم تصلهما.

وقوله: (نفست بالشجرة)، وفي رواية: (بذي الحليفة)، وفي رواية: (بالبيداء) هذه المواضع الثلاثة متقاربة، فالشجرة بذي الحليفة، وأما البيداء فهي بطرف ذي الحليفة، قال القاضي: يحتمل أنها نزلت بطرف البيداء لتبعد عن الناس، وكان منزل النبي ﷺ بذي الحليفة حقيقة، وهناك بات وأحرم، فسمي منزل الناس كلهم باسم منزل إمامهم..

* * *

(١٧) بَابُ بَيَانِ وَجُوهِ الْإِحْرَامِ وَأَنَّهُ يَجُوزُ إِفْرَادُ الْحَجِّ وَالتَّمَتُّعِ وَالْقَرَانَ وَجَوَازُ إِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْمُفْرَةِ وَمَتَى يَجِلُّ الْقَارَنُ مِنْ تَسْكِيهِ

١١١ - (١٢١١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

عام حجة الوداع. فَأَهْلَلْنَا بِعُمْرَةٍ. ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ الْعُمْرَةِ. ثُمَّ لَا يَجِلُّ حَتَّى يَجِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا» قَالَتْ: فَقَدِشْتُ مَكَّةَ وَأَنَا خَائِضٌ. لَمْ أَطُفْ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «انْقُضِي رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي. وَأَهْلِي بِالْحَجِّ وَدَعِي الْعُمْرَةَ» قَالَتْ: فَفَعَلْتُ. فَلَمَّا قَضَيْتَا الْحَجَّ أَرْسَلَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ إِلَى النَّعِيمِ، فَأَعْتَمَرْتُ. فَقَالَ: «هَذِهِ مَكَانُ عُمْرَتِكَ» فَطَافَ الَّذِينَ أَهَلُّوا بِالْعُمْرَةِ، بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. ثُمَّ حَلُّوا. ثُمَّ طَافُوا طَوَافًا آخَرَ، بَعْدَ أَنْ رَجَعُوا مِنْ مِثْنِ لِحَجِّهِمْ. وَأَمَّا الَّذِينَ كَانُوا جَمَعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، فَلَمَّا طَافُوا طَوَافًا وَاحِدًا. [ج: ١٥٥٦]

١١٢ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي حَدَّثَنِي عَقِيلُ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ. فَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِعُمْرَةٍ وَمِنَّا مَنْ أَهَلَّ بِحَجٍّ. حَتَّى قَدِمْنَا مَكَّةَ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ، وَلَمْ يَهْدِ، فَلْيَحْلِلْ. وَمَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ، وَأَهْدَى، فَلَا يَجِلُّ حَتَّى يَنْحَرَ هَذِي. وَمَنْ أَهَلَّ بِحَجٍّ، فَلْيَنْتِمِ حَجَّهُ» قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَحِضْتُ. فَلَمْ أَزَلْ خَائِضًا حَتَّى كَانَ يَوْمُ عَرَفَةَ. وَلَمْ أَهْلِلْ إِلَّا بِعُمْرَةٍ. فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ أَنْقُضَ رَأْسِي، وَامْتَشِطُ، وَأَهْلُ بِحَجٍّ، وَأُتْرِكَ الْعُمْرَةَ. قَالَتْ: فَفَعَلْتُ ذَلِكَ. حَتَّى إِذَا قَضَيْتُ حَجَّتِي، بَعَثَ مَعِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ. وَأَمَرَنِي أَنْ أَعْتِمِرَ مِنَ النَّعِيمِ. مَكَانَ عُمْرَتِي، الَّتِي أَذْرَكَنِي الْحَجَّ وَلَمْ أَحْلِلْ مِنْهَا. [ج: ٣١٩]

١١٣ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ. فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ. وَلَمْ أَكُنْ شَقْتُ الْهَذِي. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي، فَلْيَهْلِلْ بِالْحَجِّ مَعَ عُمْرَتِهِ، ثُمَّ لَا يَجِلُّ حَتَّى يَجِلَّ مِنْهُمَا جَمِيعًا» قَالَتْ: فَحِضْتُ. فَلَمَّا دَخَلْتُ لَيْلَةَ عَرَفَةَ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي كُنْتُ أَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ. فَكَيْفَ أَصْنَعُ بِحَجَّتِي؟ قَالَ: «انْقُضِي رَأْسَكَ وَامْتَشِطِي. وَأَمْسِكِي عَنِ الْعُمْرَةِ. وَأَهْلِي بِالْحَجِّ» قَالَتْ: فَلَمَّا قَضَيْتُ حَجَّتِي أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرْدَفَنِي، فَأَعْمَرَنِي مِنَ النَّعِيمِ. مَكَانَ عُمْرَتِي الَّتِي أَمْسَكْتُ عَنْهَا.

١١٤ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ الزُّهْرِيِّ عَنْ غُرُوءَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: «مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلُ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ، فَلْيَفْعَلْ. وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلُ بِحَجٍّ، فَلْيَهْلُ. وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَهْلُ بِعُمْرَةٍ فَلْيَهْلُ» قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَأَهْلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ. وَأَهْلَ بِهِ نَاسٌ مَعَهُ. وَأَهْلَ نَاسٌ بِالْعُمْرَةِ وَالْحَجِّ وَأَهْلَ نَاسٌ بِعُمْرَةٍ. وَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلَ بِالْعُمْرَةِ.

١١٥ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ عَنْ هِشَامٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ. مُوَافِينَ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلُ بِعُمْرَةٍ» فَلْيَهْلُ فَلَوْلَا أَنِّي أَهْدَيْتُ لَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ قَالَتْ: فَكَانَ مِنَ الْقَوْمِ مَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ. وَمِنْهُمْ مَنْ أَهْلَ بِالْحَجِّ. قَالَتْ: فَكُنْتُ أَنَا مِنْ أَهْلٍ بِعُمْرَةٍ. فَخَرَجْنَا حَتَّى قَدِمْنَا مَكَّةَ فَأُذِرْكُنِي يَوْمَ عَرَفَةَ وَأَنَا خَائِضٌ، لَمْ أَجِلْ مِنْ عُمْرَتِي. فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ. فَقَالَ: «دَعِي عُمْرَتَكَ. وَانْقُضِي رَأْسَكَ. وَامْتَشِطِي. وَأَهْلِي بِالْحَجِّ» قَالَتْ: فَفَعَلْتُ. فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَضْبَةِ، وَقَدْ قَضَى اللَّهُ حَجَّنا، أَرْسَلَ مَعِيَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، فَأُزِدْنِي وَخَرَجَ بِي إِلَى التَّنْعِيمِ. فَأَهْلَلْتُ بِعُمْرَةٍ. فَقَضَى اللَّهُ حَجَّنا وَعُمْرَتَنَا. وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَذْيٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا صَوْمٌ.

١١٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: خَرَجْنَا مُوَافِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ. لَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَهْلُ بِعُمْرَةٍ، فَلْيَهْلُ بِعُمْرَةٍ» وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ عَبْدِ.

١١٧ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ حَدَّثَنَا هِشَامٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُوَافِينَ لِهَلَالِ ذِي الْحِجَّةِ. مِمَّا مِنْ أَهْلٍ بِعُمْرَةٍ. وَمِمَّا مِنْ أَهْلٍ بِحَجٍّ وَعُمْرَةٍ. وَمِمَّا مِنْ أَهْلٍ بِحَجٍّ. فَكُنْتُ فِيمَنْ أَهْلَ بِعُمْرَةٍ. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِهِمَا. وَقَالَ فِيهِ: قَالَ غُرُوءُ فِي ذَلِكَ: إِنَّهُ قَضَى اللَّهُ حَجَّها وَعُمْرَتَها. قَالَ هِشَامٌ: وَلَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ هَذْيٌ وَلَا صِيَامٌ وَلَا صَدَقَةٌ.

١١٨ - (...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ عَنْ غُرُوءَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. أَنَّهَا قَالَتْ:

خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ. فَمِثْنَا مِنْ أَهْلِ بَعْمُرَةَ. وَمِثْنَا مِنْ أَهْلِ بَحْجٍ وَبَعْمُرَةَ. وَمِثْنَا مِنْ أَهْلِ الْحَجِّ. وَأَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ. فَأَمَّا مَنْ أَهْلُ بَعْمُرَةَ فَحَلَّ. وَأَمَّا مَنْ أَهْلُ بَحْجٍ أَوْ جَمَعَ الْحَجَّ وَالْبَعْمُرَةَ، فَلَمْ يَحِلُّوا، حَتَّى كَانَ يَوْمُ التَّخْرِ.

١١٩ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعُمَرُو بْنُ الْوَدَاعِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ عَمَرُو حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَا نَرَى إِلَّا الْحَجَّ. حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرَفٍ، أَوْ قَرِيبًا مِنْهَا، حَضَّتْ. فَدَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي. فَقَالَ: «أَنْفِسْتِ» (بِعَنِي الْحَيْضَةَ) قَالَتْ: قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «إِنَّ هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ. فَاقْضِي مَا يَقْضِي الْحَاجُّ. غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَغْتَسِلِي».

قَالَتْ: وَضَحَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ بِالْبَقَرِ. [خ: ٢٩٤]

١٢٠ - (...) حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ أَنَّ أَبَا أَيُّوبَ الْغِيلَانِيَّ حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجَشُونُ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا نَذْكُرُ إِلَّا الْحَجَّ. حَتَّى جِئْنَا سَرَفَ فَطَبِخْتُ. فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي. فَقَالَ: «مَا بَيْنَكِ؟» قُلْتُ: وَاللَّهِ! لَوَدِدْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ خَرَجْتُ الْغَامَ. قَالَ: «مَا لَكَ؟ لَعَلَّكَ نَفِسْتِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. قَالَ: «هَذَا شَيْءٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى بَنَاتِ آدَمَ. افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ غَيْرَ أَنْ لَا تَطُوفِي بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَرِي» قَالَتْ: فَلَمَّا قَدِمْتُ مَكَّةَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «اجْعَلُوهَا عُمْرَةً». فَأَحَلَّ النَّاسُ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ. قَالَتْ: فَكَانَ الْهَدْيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَذَوِي الْبَشَارَةِ. ثُمَّ أَهَلُّوا جِئْنَ رَاحُوا. قَالَتْ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّخْرِ طَهَّرْتُ. فَأَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقْضَيْتُ. قَالَتْ: فَأَتَيْنَا بِلَحْمٍ بَقَرٍ. قُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقَالُوا: أَهْدَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ نِسَائِهِ الْبَقَرِ. فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْخَضْبَةِ قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَرْجِعُ النَّاسُ بِحَجَّةٍ؟ وَعُمْرَةٍ وَأَرْجِعُ بِحَجَّةٍ قَالَتْ: فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، فَأَرْدَفَنِي عَلَى جَمَلِهِ. قَالَتْ: فَأَبَى لَأَذْكُرُ، وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثَةُ السِّنِّ، أَنْعَسَ فَيَصِيبُ وَجْهِي مُؤَيَّزَةُ الرَّحْلِ. حَتَّى جِئْنَا إِلَى التَّنْعِيمِ. فَأَهْلَلْتُ مِنْهَا بِعُمْرَةٍ. جَزَاءَ بَعْمُرَةَ النَّاسِ الَّتِي اغْتَمَرُوا.

١٢١ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو أَيُّوبَ الْغِيلَانِيَّ حَدَّثَنَا يَهُزُّ حَدَّثَنَا حَمَّادٌ عَنْ عَبْدِ

الرَّحْمَنِ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: لَبَّيْنَا بِالْحَجِّ. حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرَفٍ جِطُّتْ. فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ الْمَاجِشُونِ. غَيْرَ أَنَّ حَمَّادًا لَيْسَ فِي حَدِيثِهِ: فَكَانَ الْهَدْيُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَغَمَرُ وَذَوِي الْيَسَارَةِ ثُمَّ أَهْلُوا جِئْنَ رَاخُوا. وَلَا قَوْلَهَا: وَأَنَا جَارِيَةٌ حَدِيثُهُ الْمُسْنُ أَنْعَسُ فِيصِيبُ وَجَيْبِي مُؤَخَّرَةُ الرَّحْلِ.

١٢٢ - (...) حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي أُوَيْسٍ حَدَّثَنِي خَالِي مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ. ح. وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ الْحَجَّ.

١٢٣ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ ثَمِيرٍ حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ سَلِيمَانَ عَنْ أَفْلَحَ بْنِ حُمَيْدٍ عَنِ الْقَاسِمِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلَيْنِ بِالْحَجِّ. فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ. وَفِي حَزْمِ الْحَجِّ. وَلَيْتَالِي الْحَجَّ. حَتَّى نَزَلْنَا بِسَرَفٍ. فَخَرَجَ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مِنْكُمْ هَدْيٌ فَأَحَبُّ أَنْ يَجْعَلَهَا غُمْرَةً، فَلْيَفْعَلْ. وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَدْيٌ، فَلَا فَمِنْهُمْ الْآخِذُ بِهَا وَالتَّارِكُ لَهَا. مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ. فَأَمَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَكَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ. وَمَعَ رَجَالٍ مِنْ أَصْحَابِهِ لَهُمْ قُوَّةٌ. فَدَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَبْكِي. فَقَالَ: «مَا يُبْكِيكَ؟» قُلْتُ: سَمِعْتُ كَلَامَكَ (فَمَنْعْتُ الْغُمْرَةَ) مَعَ أَصْحَابِكَ فَسَمِعْتُ بِالْغُمْرَةِ قَالَ: «وَمَا لَكَ؟» قُلْتُ: لَا أَصْلِي. قَالَ: «فَلَا يَضُرُّكَ. فَكُونِي. فِي حَجِّكَ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَرْزُقَكِيهَا. وَإِنَّمَا أَنْتَ مِنْ بَنَاتِ آدَمَ. كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكَ مَا كَتَبَ عَلَيْهِنَّ» قَالَتْ: فَخَرَجْتُ فِي حَجَّتِي حَتَّى نَزَلْنَا مِثَى فَتَطَهَّرْتُ ثُمَّ طُفْنَا بِالْبَيْتِ. وَنَزَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُخَصَّصَ. فَدَعَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ ابْنَ أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ: «اخْرُجْ بِأَخِيكَ مِنَ الْحَزْمِ فَلْتَهْلُ بِغُمْرَةٍ. ثُمَّ لَتُطْفَ بِالْبَيْتِ. فَإِنِّي أَنْتَظِرُكُمَا هَاهُنَا» قَالَتْ: فَخَرَجْنَا فَأَهْلَلْتُ. ثُمَّ طُفْتُ بِالْبَيْتِ وَبِالضُّفَا وَالْمَرَوَةِ. فَجِئْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ فِي مَنْزِلِهِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ. فَقَالَ: «هَلْ فَرَّغْتِ؟» قُلْتُ: نَعَمْ. فَأَذَنَ فِي أَصْحَابِهِ بِالرَّحِيلِ. فَخَرَجَ قَمَرٌ بِالْبَيْتِ فَطَافَ بِهِ قَبْلَ صَلَاةِ الصُّبْحِ. ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَدِينَةِ. [خ: ١٧٨٨]

١٢٤ - (...) حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: مَنَا

مَنْ أَهْلُ الْحَجِّ مُفْرَدًا وَمِنَّا مَنْ قَرَنَ. وَمِنَّا مَنْ تَمَتَّعَ.

(...) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حُمَيْدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ قَالَ: جَاءَتْ عَائِشَةُ حَاجَّةً.

١٢٥ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ بْنُ قَعْنَبٍ حَدَّثَنَا سَلِيمَانُ (يَغْنِي ابْنَ بِلَالٍ) عَنْ يَحْيَى (وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ) عَنْ عُمَرَةَ. قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِخَمْسِ بَقِيَّاتٍ مِنْ ذِي الْقَعْدَةِ. وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ. حَتَّى إِذَا دَنَوْنَا مِنْ مَكَّةَ أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ إِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، أَنْ يَحِلَّ. قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: فَدَحَلْنَا عَلَيْنَا يَوْمَ النَّحْرِ بِلَحْمٍ بَقَرٍ. فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ فَقِيلَ: ذَبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَرْوَاجِهِ. قَالَ يَحْيَى: فَذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ. فَقَالَ: أَتَتَكِ، وَاللَّهِ! بِالْحَدِيثِ عَلَى وَجْهِهِ.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: أَخْبَرْتَنِي عُمَرَةُ أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ. حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ يَحْيَى، بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٢٦ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا ابْنُ عُثَيْمٍ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ. ح وَعَنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ. قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَصْدُرُ النَّاسُ بِشُكَّيْنِ وَأَصْدُرُ بِشُكِّكَ وَاجِدٌ؟ قَالَ: «انْتَظِرِي. فَإِذَا طَهَّرْتَ فَأَخْرِجِي إِلَى التَّنْعِيمِ. فَأَهْلِي مِنْهُ. ثُمَّ الْقَيْنَا عِنْدَ كَذَا وَكَذَا (قَالَ: أَطْنَهُ قَالَ: عَذَا) وَلَكِنَّهَا عَلَى قَدَرٍ تَصْبِيكِ أَوْ (قَالَ: نَفَقَتِكَ).

١٢٧ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ ابْنِ عَوْنٍ عَنِ الْقَاسِمِ وَإِبْرَاهِيمَ. قَالَ: لَا أَعْرِفُ حَدِيثَ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ، أَنَّ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَصْدُرُ النَّاسُ بِشُكَّيْنِ. فَذَكَرَ الْحَدِيثَ.

١٢٨ - (...) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (قَالَ زُهَيْرٌ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ) عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا نَرَى إِلَّا أَنَّهُ الْحَجُّ. فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ تَطَوَّفْنَا بِالْبَيْتِ. فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَنْ لَمْ يَكُنْ سَاقٍ الْهَدْيِ أَنْ يَحِلَّ. قَالَتْ: فَحَلَّ مَنْ لَمْ

يَكُنْ سَاقَ الْهَدْيِ. وَيَسَاوُهُ لَمْ يَشْفَنْ الْهَدْيِ. فَأَخْلَلَن. قَالَتْ عَائِشَةُ: فَجُصْتُ. فَلَمْ أَطْفُ بِالْبَيْتِ. فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْخُصْبَةِ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَزُوجُ النَّاسَ بِغُمْرَةٍ وَحُجَّةٍ، وَأَرْجِعُ أَنَا بِحُجَّةٍ؟ قَالَ: «أَوْ مَا كُنْتَ طُفْتُ لِيَالِي قَدِمْنَا مَكَّةَ؟» قَالَتْ: قُلْتُ: لَا. قَالَ: «فَاذْهَبِي مَعَ أَخِيكَ إِلَى الثَّنْعِيمِ. فَأَهْلِي بِغُمْرَةٍ. ثُمَّ مَوْعِدُكَ مَكَانَ كَذَا وَكَذَا» قَالَتْ صَفِيَّةُ: مَا أَرَانِي إِلَّا حَابِسَتَكُمْ. قَالَ: «عَفَرَى حَلَقَى. أَوْ مَا كُنْتَ طُفْتَ يَوْمَ النَّخْرِ؟» قَالَتْ: بَلَى. قَالَ: «لَا بَأْسَ. انْفِرِي» قَالَتْ عَائِشَةُ: فَلَقِينِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ مُضْعِدٌ مِنْ مَكَّةَ وَأَنَا مُنْهَيْطَةٌ عَلَيْهَا. أَوْ أَنَا مُضْعِدَةٌ وَهُوَ مُنْهَيْطٌ مِنْهَا. (خ)

[١٥٦١]

وَقَالَ إِسْحَقُ: مُنْهَيْطَةٌ وَمُنْهَيْطٌ.

١٢٩ - (...) وَحَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُشْهَرٍ عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنِ الْأَسْوَدِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَلْيِي. لَا نَذْكُرُ حُجًّا وَلَا غُمْرَةً. وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ مُنْصَوِّرٍ.

١٣٠ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ جَمِيعًا عَنْ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْفَتْحِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ ذَكْوَانَ مَوْلَى عَائِشَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا قَالَتْ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَرْبَعِ مَضْمِنٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، أَوْ خَمْسٍ. فَدَخَلَ عَلَيَّ وَهُوَ غَضَبَانٌ. فَقُلْتُ: مَنْ أَعْظَبَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَدْخَلَهُ اللَّهُ الثَّارَ. قَالَ: «أَوْ مَا شَعَرْتَ أَنِّي أَمَرْتُ النَّاسَ بِأَمْرِ فَإِذَا هُمْ يَتَرَدَّدُونَ؟ (قَالَ الْحَكَمُ: كَأَنَّهُمْ يَتَرَدَّدُونَ أَحْسِبُ) وَلَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَذْبَرْتُ، مَا سَقْتُ الْهَدْيَ مَعِيَ حَتَّى أَشْتَرِيهِ، ثُمَّ أَجِلُ كَمَا حَلُّوا».

١٣١ - (...) وَحَدَّثَنَا عُثَيْبُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ سَمِعَ عَلِيَّ بْنَ الْحُسَيْنِ عَنْ ذَكْوَانَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَرْبَعٍ أَوْ خَمْسٍ مَضْمِنٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. بِمِثْلِ حَدِيثِ عُثْمَانَ. وَلَمْ يَذْكُرِ الشُّكَّ مِنَ الْحَكَمِ فِي قَوْلِهِ: يَتَرَدَّدُونَ.

١٣٢ - (...) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا بِهِ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا أَهَلَّتْ بِغُمْرَةٍ. فَقَدِمَتْ وَلَمْ تَطْفُ

بِالنَّبِيِّ حَتَّى حَاصَتْ. فَتَسَكَّتِ الْمَنَامِكُ كُلُّهَا. وَقَدْ أَهَلَّتْ بِالْحَجِّ. فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ، يَوْمَ الثُّغْرِ: «يَسْعُكِ طَوَافُكَ لِحَجِّكَ وَعُمَرَتِكَ» فَأَبَتْ قَبِعَتْ بِهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيمِ. فَأَعْتَمَرَتْ بَعْدَ الْحَجِّ.

١٣٣ - (...) وَحَدَّثَنِي حَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَوَانِيُّ حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ حَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَافِعٍ حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي نَجِيحٍ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهَا حَاصَتْ بِسَرِفٍ. فَتَطَهَّرَتْ بِعَرَفَةَ. فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَجْزِي عَنْكَ طَوَافُكَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، عَنْ حَجِّكَ وَعُمَرَتِكَ».

١٣٤ - (...) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْحَارِثِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ حَدَّثَنَا قُرَّةُ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ شَيْبَةَ حَدَّثَنَا صَفِيَّةُ بِنْتُ شَيْبَةَ قَالَتْ: قَالَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أُرْجِعِ النَّاسَ بِأَجْرَيْنِ وَأُرْجِعْ بِأَجْرٍ؟ فَأَمَرَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنْ يَنْطَلِقَ بِهَا إِلَى التَّنْعِيمِ. قَالَتْ: فَأَزْدَنِي خَلْفَهُ عَلَى جَمَلٍ لَهُ. قَالَتْ: فَجَعَلْتُ أَوْفَعَ خِمَارِي أَحْمَرُهُ عَنْ عُنُقِي. فَضَرَبَ رَجُلِي بِعِلَّةِ الرَّاحِلَةِ. فُلْتُ لَهُ: وَهَلْ تَرَى مِنْ أَحَدٍ؟ قَالَتْ: فَأَهْلَلْتُ بِعُمَرَةٍ. ثُمَّ أَقْبَلْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ بِالْحَضَبَةِ.

١٣٥ - (١٢١٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنُ نُمَيْرٍ قَالَا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ عَمْرِو أَخْبَرَهُ عَمْرُو بْنُ أَوْسٍ أَخْبَرَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يُودِفَ عَائِشَةَ، فَيُغِيرَهَا مِنَ التَّنْعِيمِ. [خ: ١٧٨٤]

١٣٦ - (١٢١٣) حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ جَمِيعًا عَنِ اللَّيْثِ ابْنِ سَعْدٍ قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ أَبِي الرُّبَيْعِ عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ قَالَ: أَقْبَلْنَا مُهْلِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِحَجٍّ مُفْرَدٍ وَأَقْبَلَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِعُمَرَةٍ. حَتَّى إِذَا كُنَّا بِسَرِفٍ عَزَّكَ. حَتَّى إِذَا قَدِمْنَا طُفْنَا بِالْكَعْبَةِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَجْلُ مِثْنَا مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ. قَالَ: فَقُلْنَا: جَلُّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْجَلُّ كُلُّهُ» فَوَاقَعْنَا النِّسَاءَ. وَتَطَلَّبْنَا بِالطَّلِيبِ. وَلَيْسْنَا بِثِيَابَنَا. وَلَيْسَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا أَرْبَعُ لَيَالٍ. ثُمَّ أَهْلَلْنَا يَوْمَ التَّزْوِيَةِ. ثُمَّ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. فَوَجَدَهَا تَبْكِي. فَقَالَ: «مَا شَأْنُكِ؟» قَالَتْ: شَأْنِي أَنِّي قَدْ جِضْتُ. وَقَدْ حَلَّ النَّاسُ. وَلَمْ أَحِلِّ. وَلَمْ أَطْفِ بِالنَّبِيِّ. وَالنَّاسُ يَذْهَبُونَ إِلَى الْحَجِّ الْآنَ. فَقَالَ: «إِنَّ هَذَا أَمْرٌ كَتَبَهُ اللَّهُ عَلَى

بَنَاتِ آدَمَ. فَأَغْتَسَلِي ثُمَّ أَهْلِي بِالْحَجِّ» فَفَعَلْتُ وَوَقَفْتُ الْمَوَاقِفَ. حَتَّى إِذَا طَهَّرْتُ طَافْتُ بِالْكَعْبَةِ وَالصُّفَا وَالْمَزْوَةَ. ثُمَّ قَالَ: «قَدْ خَلَلْتُ مِنْ حَجِّكَ وَعُمْرَتِكَ جَمِيعًا» فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَجِدُ فِي نَفْسِي أَنِّي لَمْ أَطِفْ بِالْبَيْتِ حَتَّى خَجَجْتُ. قَالَ: «فَاذْهَبِي بِهَا، يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ! فَأَعْمِرْهَا مِنَ التَّعِيمِ» وَذَلِكَ لَيْلَةُ الْحَضِيَّةِ.

(...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ (قَالَ ابْنُ حَاتِمٍ: حَدَّثَنَا. وَقَالَ عَبْدُ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ) أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. وَهِيَ تَبْكِي. فَذَكَرَ بِمِثْلِ حَدِيثِ اللَّيْثِ إِلَى آخِرِهِ. وَلَمْ يَذْكُرْ مَا قَبْلَ هَذَا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ.

١٣٧ - (...) وَحَدَّثَنِي أَبُو غَسَّانَ الْمُسْتَمْعِيُّ حَدَّثَنَا مُعَاذُ (يَعْنِي ابْنَ هِشَامٍ) حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ مَطَرٍ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، أَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ، وَسَاقَ الْحَدِيثَ بِمَعْنَى حَدِيثِ اللَّيْثِ. وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا سَهْلًا. إِذَا هَوَيْتِ الشَّيْءَ تَابَعَهَا عَلَيْهِ فَأَرْسَلَهَا مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ فَأَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ مِنَ التَّعِيمِ.

قَالَ مَطَرٌ: قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ: فَكَانَتْ عَائِشَةُ إِذَا حَجَّتْ صَنَعَتْ كَمَا صَنَعَتْ مَعَ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ.

١٣٨ - (...) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ حَدَّثَنَا أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ح. وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى (وَاللَّفْظُ لَهُ). أَخْبَرَنَا أَبُو خَيْثَمَةَ عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ. مَعَنَا النِّسَاءُ وَالْوِلْدَانُ. فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ طُفْنَا بِالْبَيْتِ وَالصُّفَا وَالْمَزْوَةَ. فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي فَلْيُخْلِلْ» قَالَ: قُلْنَا: أَيُّ الْجِلِّ؟ قَالَ: «الْجِلُّ كُلُّهُ» قَالَ: فَأَتَيْنَا النِّسَاءَ. وَلَبِشْنَا الثِّيَابَ، وَمَسِسْنَا الطَّيِّبَ فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ النَّزْوَةِ أَهَلَّلْنَا بِالْحَجِّ وَكَفَّانَا الطُّوَافَ الْأَوَّلَ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَزْوَةَ. فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَشْتَرِكَ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ. كُلُّ سَبْعَةٍ مِثْلًا فِي بَدَنَةٍ.

١٣٩ - (١٢١٤) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا

أَهْلَلْنَا، أَنْ نُعْرِمَ إِذَا تَوَجَّهْنَا إِلَى مَيْمَنِي. قَالَ: فَأَهْلَلْنَا مِنَ الْأَيْمَنِ.

١٤٠ - (١٢١٥) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: لَمْ يَطْلُبِ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا أَصْحَابُهُ بَيْنَ الصُّفَا وَالْمَرْوَةِ، إِلَّا طَوَافًا وَاحِدًا. زَادَ فِي حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ بَكْرٍ: طَوَافُهُ الْأَوَّلُ.

١٤١ - (١٢١٦) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فِي نَاسٍ مَعِيَ قَالَ: أَهْلَلْنَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ﷺ، بِالْحَجِّ خَالِصًا وَحَدَهُ. قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ: فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ صُبْحَ رَابِعَةِ مَضَتْ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. فَأَمَرَنَا أَنْ نَحِلَّ. قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ: «جَلُّوا وَأَصْبِيُوا النِّسَاءَ». قَالَ عَطَاءٌ: وَلَمْ يَغْرَمَ عَلَيْهِمْ. وَلَكِنْ أَهْلَهُنَّ لَهُمْ فَقُلْنَا: لَمَّا لَمْ يَكُنْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ عَرَفَةَ إِلَّا خَمْسٌ، أَمَرْنَا أَنْ نَقْضِيَ إِلَى نِسَائِنَا. فَتَأْتِي عَرَفَةَ تَطْفُرُ مَذَاكِيرُنَا الْعَنِيِّ! قَالَ: يَقُولُ جَابِرٌ بِيَدِهِ (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى قَوْلِهِ بِيَدِهِ يَحْرُكُهَا) قَالَ: فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ فِينَا. فَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَنْفَقْتُمُ لِلَّهِ وَأَصْدَقْتُكُمْ وَأَبْرَأْتُكُمْ. وَلَوْلَا هَذِي لَحَلَلْتُ كَمَا تَحِلُّونَ. وَلَوْ اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَنْدَبْتُ لَمْ أَسْقِ الْهَدْيَ. فَحِلُّوا» فَحَلَلْنَا وَسَمِعْنَا وَأَطَعْنَا. قَالَ عَطَاءٌ: قَالَ جَابِرٌ: فَقَدِمَ عَلَيَّ مِنْ سِعَاتِيهِ. فَقَالَ: «بِمَ أَهْلَلْتُ؟» قَالَ: بِمَا أَهَلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ. فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «فَأَهْدِ وَأَمْكُثْ حَرَامًا» قَالَ: وَأَهْدَى لَهُ عَلَيَّ هَدْيًا. فَقَالَ شِرَاقَةُ ابْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشَمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلِغَيْنَا هَذَا أَمْ لَا يُبَدَى؟ فَقَالَ: «لَا يُبَدَى». [ج: ٧٣٦٧] [خ: ٤٣٥٢] [ج: ١٧٨٥]

١٤٢ - (...) حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنِي أَبِي حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ عَنْ عَطَاءٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: أَهْلَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ. فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرْنَا أَنْ نَحِلَّ وَنَجْعَلَهَا عُمْرَةً. فَكَبَّرَ ذَلِكَ عَلَيْنَا. وَصَاقَتْ بِهِ صُدُورُنَا. فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ. فَمَا نَذَرِي أَشْيَاءَ بَلَغَهُ مِنَ السَّمَاءِ، أَمْ شَيْءٌ مِنْ قِبَلِ النَّاسِ! فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ! أَجَلُّوا. فَلَوْلَا الْهَدْيُ الَّذِي مَعِيَ، فَعَلْتُ كَمَا فَعَلْتُمْ» قَالَ: فَأَحْلَلْنَا حَتَّى وَطَقْنَا النِّسَاءَ. وَفَعَلْنَا مَا يَفْعَلُ الْحَلَالُ. حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيةِ، وَجَعَلْنَا مَكَّةَ يَطْهَرُ، أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ.

١٤٣ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ نَافِعٍ قَالَ:

قَدِمْتُ مَكَّةَ مُتَمَتِّعًا بِعُمْرَةٍ. قَبِلَ التَّزْوِيَةَ بِأَرْبَعَةِ أَيَّامٍ. فَقَالَ النَّاسُ: تَصِيرُ حَجَّكَ الْآنَ مَكِّيَّةً. فَدَخَلْتُ عَلَى عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ فَاسْتَفْتَيْتُهُ فَقَالَ عَطَاءٌ: حَدَّثَنِي جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّهُ خَجَّ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ سَاقِ الْهَذْيِ مَعَهُ. وَقَدْ أَهَلُّوا بِالْحَجِّ مُفْرَدًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَجْلُوا مِنْ إِخْرَامِكُمْ. فَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. وَقَصِّرُوا وَأَقِيمُوا حَلَالًا حَتَّى إِذَا كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ فَأَهْلُوا بِالْحَجِّ وَاجْعَلُوا الَّتِي قَدِمْتُمْ بِهَا مُتْعَةً». قَالُوا: كَيْفَ نَجْعَلُهَا مُتْعَةً وَقَدْ سَعَيْنَا الْحَجَّ؟ قَالَ: «افْعَلُوا مَا أَمَرَكُمْ بِهِ. فَإِنِّي لَوْلَا أَنِّي سُفْتُ الْهَذْيَ، لَفَعَلْتُ مِثْلَ الَّذِي أَمَرْتُكُمْ بِهِ. وَلَكِنْ لَا يَجِلُّ مِنِّي حَرَامٌ. حَتَّى يَبْلُغَ الْهَذْيُ مَجْلَهُ» فَفَعَلُوا. [ج: ١٥٦٨]

١٤٤ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَعْمَرٍ بْنُ رَبِيعٍ الْقَيْسِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الْغُبَيْرِيُّ بْنُ سَلَمَةَ الْمَخْزُومِيُّ عَنْ أَبِي عَوَّانَةَ عَنْ أَبِي بَشِيرٍ عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُهْلِينَ بِالْحَجِّ فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُقْرَةً. وَنَجِلْ. قَالَ: وَكَانَ مَعَهُ الْهَذْيُ. فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَجْعَلَهَا عُقْرَةً.

(بَابُ بَيَانِ دُخُولِ الْإِخْرَامِ وَأَنَّهُ يَهْرُؤُ الْفَرَادَ الْفَرَادَ وَالْتِمَتَّ وَالْفَرَادَ وَهَرَارَ
إِذْخَالَ الْفَرَادِ عَلَى الْعُقْرَةِ دَمَنَى يَهْلُ الْقَارِئُ مِنْ نُسْكِهَا)

الشرح: قولهم: (حجة الوداع) سميت بذلك؛ لأن ﷺ ودع الناس فيها ولم يحج بعد الهجرة غيرها، وكانت سنة عشر من الهجرة. اعلم أن أحاديث الباب متظاهرة على جواز إفراد الحج عن العمرة، وجواز التمتع والقران، وقد أجمع العلماء على جواز الأنواع الثلاثة. وأما النهي الوارد عن عمر وعثمان رضي الله عنهما فسنوضح معناه في موضعه بعد هذا - إن شاء الله تعالى - والإفراد أن يحرم بالحج في أشهره، ويفرغ منه ثم يعتمر. والتمتع أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج ويفرغ منه ثم يحج من عامه. والقران أن يحرم بهما جميعًا، وكذا لو أحرم بالعمرة وأحرم بالحج قبل طوافها صح وصار قارنًا، فلو أحرم بالحج ثم أحرم بالعمرة فقولان للشافعي أصحهما: لا يصح إحرامه بالعمرة، والثاني: يصح، وبصير قارنًا بشرط أن يكون قبل الشروع في أسباب التحلل من الحج، وقيل: قبل الوقوف بعرفات، وقيل: قبل فعل فرض، وقيل: قبل طواف القدوم أو غيره.

واختلف العلماء في هذه الأنواع الثلاثة أيها أفضل؟ فقال الشافعي ومالك وكثيرون: أفضلها الإفراد ثم التمتع ثم القران، وقال أحمد وآخرون: أفضلها التمتع، وقال أبو حنيفة وآخرون: أفضلها القران، وهذان المذهبان قولان آخران للشافعي، والصحيح

تفضيل الأفراد ثم التمتع ثم القران. وأما حجة النبي ﷺ فاختلّفوا فيها، هل كان مفرداً أم متمتّعاً أم قارناً؟ وهي ثلاثة أقوال للعلماء بحسب مذاهبهم السابقة، وكل طائفة رجحت نوعاً وادعت أن حجة النبي ﷺ كانت كذلك، والصحيح أنه ﷺ كان أولاً مفرداً ثم أحرم بالعمرة بعد ذلك، وأدخلها على الحج فصار قارناً، وقد اختلفت روايات أصحابه رضي الله عنهم في صفة حجة النبي ﷺ حجة الوداع، هل كان قارناً أم مفرداً أم متمتّعاً؟ وقد ذكر البخاري ومسلم رواياتهم كذلك. وطريق الجمع بينها ما ذكرت أنه ﷺ كان أولاً مفرداً ثم صار قارناً. فمن روى الأفراد هو الأصل، ومن روى القران اعتمد آخر الأمر، ومن روى التمتع أراد التمتع اللغوي، وهو: الانتفاع والارتفاق، وقد ارتفق بالقران كارتفاق التمتع وزيادة في الاقتصار على فعل واحد، وبهذا الجمع تنتظم الأحاديث كلها، وقد جمع بينها أبو محمد بن حزم الظاهري في كتاب صنفه في حجة الوداع خاصة، وادعى أنه ﷺ كان قارناً، وتأول باقي الأحاديث.

والصحيح ما سبق، وقد أوضحت ذلك في شرح المذهب بأدلة وجميع طرق الحديث وكلام العلماء المتعلق بها.

واحتج الشافعي وأصحابه في ترجيح الأفراد بأنه صح ذلك من رواية جابر وابن عمر وابن عباس وعائشة، وهؤلاء لهم منزلة في حجة الوداع على غيرهم، فأما جابر فهو أحسن الصحابة سياقة لرواية حديث حجة الوداع، فإنه ذكرها من حين خروج النبي ﷺ من المدينة إلى آخرها، فهو أضبط لها من غيره، وأما ابن عمر فصح عنه أنه كان أخذاً بخطام ناقة النبي ﷺ في حجة الوداع، وأنكر على من رجح قول أنس على قوله، وقال: كان أنس يدخل على النساء وهن مكشفات الرؤوس، وإنني كنت تحت ناقة النبي ﷺ يمسنى لعابها، أسمعته يلبي بالحج، وأما عائشة فقربها من رسول الله ﷺ معروف، وكذلك اطلاعها على باطن أمره وظاهره وفعله في خلوته وعلايته مع كثرة فقهاء وعظم فطنتها، وأما ابن عباس فمحلله من العلم والفقه في الدين والفهم الثاقب معروف مع كثرة بحثه وتحفظه أحوال رسول الله ﷺ التي لم يحفظها غيره، وأخذها إياها من كبار الصحابة.

ومن دلائل ترجيح الأفراد أن الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم بعد النبي ﷺ أفردوا الحج، وواظبوا على إفراده، كذلك فعل أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم واختلف فعل علي رضي الله عنه ولو لم يكن الأفراد أفضل وعلموا أن النبي ﷺ حج مفرداً لم يواظبوا عليه مع أنهم الأئمة الأعلام، وقادة الإسلام، ويقتدى بهم في عصرهم وبعدهم، فكيف يليق بهم المواظبة على خلاف فعل رسول الله ﷺ؟ وأما الخلاف عن علي رضي الله عنه وغيره فإنما فعلوه لبيان الجواز، وقد ثبت في الصحيح ما يوضح ذلك، ومنها أن الأفراد لا يجب فيه دم بالإجماع وذلك لكماله، ويجب الدم في التمتع والقران، وهو دم جبران لفوات الميقات وغيره، فكان ما لا يحتاج إلى جبر أفضل.

ومنها: أن الأئمة أجمعت على جواز الأفراد من غير كراهة، وكره عمر وعثمان

وغيرهما التمتع، وبعضهم التمتع والقران، فكان الأفراد أفضل. والله أعلم.

فإن قيل: كيف وقع الاختلاف بين الصحابة رضي الله عنهم في صفة حجته ﷺ وهي حجة واحدة، وكل واحد منهم يخبر عن مشاهدة في قضية واحدة؟ قال القاضي عياض: قد أكثر الناس الكلام على هذه الأحاديث، فمن مجيد منصف، ومن مقصر متكلف، ومن مطيل مكثّر، ومن مقتصر مختصر، قال: وأوسعهم في ذلك نفثا أبو جعفر الطحاوي الحنفي، فإنه تكلم في ذلك في زيادة على ألف ورقة، وتكلم معه في ذلك أبو جعفر الطبري، ثم أبو عبد الله بن أبي صفرة، ثم المهلب والقاضي أبو عبد الله بن المراتب، والقاضي أبو الحسن بن القصار البغدادي، والحافظ أبو عمرو بن عبد البر، وغيرهم.

قال القاضي عياض: وأولى ما يقال في هذا على ما فحصناه من كلامهم واختارناه من اختياراتهم مما هو أجمع للروايات وأشبه بمساق الأحاديث: أن النبي ﷺ أباح للناس فعل هذه الأنواع الثلاثة، ليدل على جواز جميعها، ولو أمر بواحد لكان غيره يظن أنه لا يجزي فأضيف الجميع إليه وأخير كل واحد بما أمر به، وأباحه له، ونسبه إلى النبي ﷺ، إما لأمره به وإما لتأويله عليه، وأما إحرامه ﷺ بنفسه فأخذ بالأفضل فأحرم مفردًا للحج وبه تظاهرت الروايات الصحيحة، وأما الروايات بأنه كان متمتعًا فمعناها أمر به، وأما الروايات بأنه كان قارئًا فأخبار عن حاله الثانية لا عن ابتداء إحرامه، بل إخبار عن حاله حين أمر أصحابه بالتحلل من حجهم وقلبه إلى عمرة لمخالفة الجاهلية إلا من كان معه هدي، وكان هو ﷺ ومن معه هدي في آخر إحرامهم قارئين؛ بمعنى أنهم أدخلوا العمرة على الحج وفعل ذلك مواساة لأصحابه، وتأنيسًا لهم في فعلها في أشهر الحج، لكونها كانت منكرة عندهم في أشهر الحج، ولم يمكن التحلل معهم بسبب الهدى، واعتذر إليهم بذلك في ترك مواساتهم، فصار ﷺ قارئًا في آخر أمره، وقد اتفق جمهور العلماء على جواز إدخال الحج على العمرة، وشذ بعض الناس فمنعه وقال: لا يدخل إحرام على إحرام، كما لا تدخل صلاة على صلاة، واختلفوا في إدخال العمرة على الحج، فيجوز أصحاب الرأي، وهو قول الشافعي، لهذه الأحاديث، ومنعه آخرون وجعلوا هذا خاصًا بالنبي ﷺ؛ لضرورة الاعتماد حينئذ في أشهر الحج، قال: وكذلك يتأول قول من قال: كان متمتعًا، أي تمتع بفعل العمرة في أشهر الحج؛ وفعلها مع الحج؛ لأن لفظ التمتع يطلق على معان، فانتظمت الأحاديث واتفقت، قال: ولا يبعد رد ما ورد عن الصحابة من فعل مثل ذلك إلى مثل هذا مع الروايات الصحيحة أنهم أحرموا بالحج مفردًا، فيكون الأفراد إخبارًا عن فعلهم أولًا، والقران إخبارًا عن إحرام الذين معهم هدي بالعمرة ثانيًا، والتمتع لفسخهم الحج إلى العمرة ثم إهلالهم بالحج بعد التحلل منها، كما فعل كل من لم يكن معه هدي.

قال القاضي: وقد قال بعض علمائنا: إنه أحرم ﷺ إحرامًا مطلقًا منتظرًا ما يؤمر به من أفراد أو تمتع أو قران، ثم أمر بالحج، ثم أمر بالعمرة معه في وادي العقيق بقوله: «صل

في هذا الوادي المبارك، **وقل: عمرة في حجة**؛ قال القاضي: والذي سبق أبين وأحسن في التأويل، هذا آخر كلام القاضي عياض، ثم قال القاضي في موضع آخر بعده: لا يصح قول من قال: أحرم النبي ﷺ إحراماً مطلقاً مبهماً؛ لأن رواية جابر وغيره من الصحابة في الأحاديث الصحيحة مصححة بخلافه. قال الخطابي: قد أنعم الشافعي ببيان هذا في كتابه اختلاف الحديث وجود الكلام، قال الخطابي: وفي اقتصاص كل ما قاله تطويل. ولكن الوجيه والمختصر من جوامع ما قال أن معلوماً في لغة العرب جواز إضافة الفعل إلى الأمر، كجواز إضافته إلى الفاعل كقولك: بنى فلان داراً، إذا أمر ببنائها، وضرب الأمير فلاناً، إذا أمر بضربه، ورجم النبي ﷺ ماعزاً، وقطع سارق رداء صفوان، وإنما أمر بذلك، ومثله كثير في الكلام، وكان أصحاب رسول الله ﷺ منهم المفرد والمتمتع والقارن كل منهم يأخذ عنه أمر نسكه، ويصدر عن تعليمه، فجاز أن تضاف كلها إلى رسول الله ﷺ على معنى أنه أمر بها، وأذن فيها. قال: ويحتمل أن بعضهم سمعه يقول: لبيك بحجة، فحكى عنه أنه أفرد، وخفي عليه قوله: وعمرة، فلم يحك إلا ما سمع، وسمع أنس وغيره الزيادة وهي: لبيك بحجة وعمرة، ولا ينكر قبول الزيادة، وإنما يحصل التناقض لو كان الزائد نافياً لقول صاحبه، فأما إذا كان مثنياً له وزائداً عليه، فليس فيه تناقض، قال: ويحتمل أن الراوي سمعه يقول لغيره على وجه التعليم، فيقول له: لبيك بحجة وعمرة، على سبيل التلقين. فهذه الروايات المختلفة ظاهراً ليس فيها تناقض، والجمع بينها سهل كما ذكرنا. والله أعلم.

قوله ﷺ: (من كان معه هدي) يقال: (هدي) بإسكان الدال وتخفيف الياء و (هدي) بكسر الدال وتشديد الياء لغتان مشهورتان، الأولى أفصح وأشهر، وهو اسم لما يهدي إلى الحرم من الأنعام. وسوق الهدي سنة لمن أراد أن يحرم بحج أو عمرة.

قوله: (عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فأهللنا بعمرة، ثم قال رسول الله ﷺ: من كان معه هدي فليهلل بالحج مع العمرة، وفي الرواية الأخرى: (قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع، فمننا من أهل بعمرة، ومننا من أهل بحج، قالت: ولم أهل إلا بعمرة).

قال القاضي عياض: اختلفت الروايات عن عائشة فيما أحرمت به اختلافاً كثيراً، فذكر مسلم من ذلك ما قدمناه، وفي رواية لمسلم أيضاً عنها: (خرجنا لا نرى إلا الحج)، وفي رواية القاسم عنها: (خرجنا مهلين بالحج)، وفي رواية: (لا نذكر إلا الحج)، وكل هذه الروايات صريحة في أنها أحرمت بالحج، وفي رواية الأسود عنها: (نلبي لا نذكر حجاً ولا عمرة)، قال القاضي: واختلف العلماء في الكلام على حديث عائشة، فقال مالك: ليس العمل على حديث عروة عن عائشة عندنا قديماً ولا حديثاً، وقال بعضهم: يرجح أنها كانت محرمة بحج؛ لأنها رواية عمرة والأسود والقاسم، وغلطوا عروة في العمرة، ومن ذهب إلى هذا القاضي إسماعيل، ورجحوا رواية غير عروة على

روايته؛ لأن عروة قال في رواية حماد بن زيد عن هشام عنه: حدثني غير واحد أن النبي ﷺ قال لها: (دعي عمرتك) فقد بان أنه لم يسمع الحديث منها، قال القاضي - رحمه الله -: وليس هذا بواضح؛ لأنه يحتمل أنها ممن حدثه ذلك، قالوا أيضًا: ولأن رواية عمرة والقاسم نسقت عمل عائشة في الحج من أوله إلى آخره، ولهذا قال القاسم عن رواية عمرة: (أنبأتك بالحديث على وجهه) قالوا: ولأن رواية عروة إنما أخبر عن إحرام عائشة، والجمع بين الروايات ممكن، فأحرمت أولاً بالحج كما صح عنها في رواية الأكثرين، وكما هو الأصح من فعل النبي ﷺ وأكثر أصحابه، ثم أحرمت بالعمرة حين أمر النبي ﷺ أصحابه بفسخ الحج إلى العمرة، وهكذا فسر القاسم في حديثه، فأخبر عروة عنها باعتبارها في آخر الأمر، ولم يذكر أول أمرها، قال القاضي: وقد تعارض هذا بما صح عنها في إخبارها عن فعل الصحابة واختلافهم في الإحرام، وأنها أحرمت هي بعمرة. فالحاصل أنها أحرمت بحج، ثم فسخته إلى عمرة حين أمر الناس بالفسخ، فلما حاضت وتعذر عليها إتمام العمرة والتحلل منها وإدراك الإحرام بالحج، أمرها النبي ﷺ بالإحرام بالحج فأحرمت، فصارت مدخلة للحج على العمرة وقارئة.

وقوله ﷺ: (ارفضي عمرتك)، ليس معناه إبطالها بالكلية والخروج منها، فإن العمرة والحج لا يصح الخروج منهما بعد الإحرام بنية الخروج، وإنما يخرج منها بالتحلل بعد فراغها، بل معناه: ارفض العمل فيها، وإتمام أفعالها التي هي الطواف والسعي وتقشير شعر الرأس، فأمرها ﷺ بالإعراض عن أفعال العمرة، وأن تحرم بالحج فتصير قارئة، وتقف بعرفات وتفعل المناسك كلها إلا الطواف، فتؤخره حتى تطهر، وكذلك فعلت.

قال العلماء: ومما يؤيد هذا التأويل، قوله ﷺ في رواية عبد بن حميد: (وأمسكي عن العمرة) ومما يصرح بهذا التأويل رواية مسلم بعد هذا في آخر روايات عائشة: (عن محمد ابن حاتم عن بهز عن وهيب عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أنها أهلت بعمرة فقدمت ولم تطف بالبيت حتى حاضت فنسكت المناسك كلها، وقد أهلت بالحج، فقال لها النبي ﷺ يوم النفر: يسعك طوافك لحجك وعمرتك، فأبت فبعث بها مع عبد الرحمن إلى التنعيم فاعتمرت بعد الحج) هذا لفظه. فقوله ﷺ: (يسعك طوافك لحجك وعمرتك) تصريح بأن عمرتها باقية صحيحة مجزئة، وأنها لم تلفها وتخرج منها، فيتعين تأويل (ارفضي عمرتك ودعي عمرتك) على ما ذكرناه من رفض العمل فيها وإتمام أفعالها. والله أعلم.

وأما قوله ﷺ في الرواية الأخرى لما مضت مع أخيها عبد الرحمن ليعمرها من التنعيم: (هذه مكان عمرتك) فمعناه: أنها أرادت أن يكون لها عمرة منفردة عن الحج، كما حصل لسائر أمهات المؤمنين وغيرهن من الصحابة الذين فسخوا الحج إلى العمرة، وأتموا العمرة وتحللوا منها قبل يوم التروية، ثم أحرموا بالحج من مكة يوم التروية، فحصل لهم عمرة منفردة وحجة منفردة، وأما عائشة فإنما حصلت لها عمرة مندرجة في حجة بالقران،

فقال لها النبي ﷺ يوم النفر: (يسمك طوافك لحجك وعمرتك) أي وقد تما وحسبا لك جميعا، فأبّت وأرادت عمرة منفردة، كما حصل لباقي الناس، فلما اعتمرت عمرة منفردة قال لها النبي ﷺ: (هذه مكان عمرك)، أي التي كنت تريدين حصولها منفردة غير مندرجة فمنعك الحيض من ذلك، وهكذا يقال في قولها: (يرجع الناس بحج وعمرة وأرجع بحج) أي يرجعون بحج منفرد وعمرة منفردة، وأرجع أنا وليس لي عمرة منفردة، وإنما حرصت على ذلك لتكثر أفعالها. وفي هذا تصريح بالرد على من يقول: القرآن أفضل. والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: (انقضي رأسك وامتشطي) فلا يلزم منه إبطال العمرة؛ لأن نقض الرأس والامتنشاط جائزان عندنا في الإحرام بحيث لا ينتف شعرا، ولكن يكره الامتنشاط إلا لعذر، وتأول العلماء فعل عائشة هذا على أنها كانت معذورة، بأن كان في رأسها أذى، فأباح لها الامتنشاط كما أباح لكعب بن عجرة الحلق للأذى، وقيل: ليس المراد بالامتنشاط هنا حقيقة الامتنشاط بالمشط، بل تسريح الشعر بالأصابع للغسل لإحرامها بالحج لا سيما إن كانت لبدت رأسها كما هو السنة، وكما فعله النبي ﷺ، فلا يصح غسلها إلا بإيصال الماء إلى جميع شعرها، ويلزم من هذا نقضه. والله أعلم.

قولها: (وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمرة فإنما طافوا طوافا واحدا) هذا دليل على أن القارن يكفي طواف واحد عن طواف الركن، وأنه يقتصر على أفعال الحج، وتندرج أفعال العمرة كلها في أفعال الحج، وبهذا قال الشافعي، وهو محكي عن ابن عمر وجابر وعائشة ومالك وأحمد وإسحاق وداود، وقال أبو حنيفة: يلزمه طوافان وسعيان، وهو محكي عن علي بن أبي طالب وابن مسعود والشعبي والنخعي. والله أعلم.

قوله: (عن عائشة رضي الله عنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فأهللنا بعمرة ثم قال رسول الله: من كان معه هدي فليهلل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعا).

قال القاضي عياض - رحمه الله -: الذي تدل عليه نصوص الأحاديث في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما من رواية عائشة وجابر وغيرهما أن النبي ﷺ إنما قال لهم هذا القول بعد إحرامهم بالحج في منتهى سفرهم ودنواهم من مكة بسرف، كما جاء في رواية عائشة أو بعد طوافه بالبيت وسعيه كما جاء في رواية جابر، ويحتمل تكرار الأمر بذلك في الموضعين، وأن العزيمة كانت آخرًا حين أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة.

قولها: (خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فمنا من أهل بعمرة، ومنا من أهل بحج حتى قدمنا مكة فقال رسول الله ﷺ: من أحرم بعمرة ولم يهد فليحلل، ومن أحرم بعمرة وأهدى فلا يحل حتى ينحر هديه، ومن أهل بحج فليتم حجه) هذا الحديث ظاهر في الدلالة لمذهب أبي حنيفة وأحمد وموافقهما في أن

المعتمر المتمتع إذا كان معه هدي لا يتحلل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر، ومذهب مالك والشافعي وموافقيهما أنه إذا طاف وسعى وحلق حل من عمرته، وحل له كل شيء في الحال، سواء كان ساق هدياً أم لا. واحتجوا بالقياس على من لم يسبق الهدي، وبأنه تحلل من نسكه، فوجب أن يحل له كل شيء كما لو تحلل المحرم بالحج، وأجابوا عن هذه الرواية بأنها مختصرة من الروايات التي ذكرها مسلم بعدها، والتي ذكرها قبلها عن عائشة قالت: (خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع فأهللنا بعمره، ثم قال رسول الله ﷺ من كان معه هدي فليهلل بالحج مع العمرة ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً). فهذه الرواية مفسرة للمحذوف من الرواية التي احتج بها أبو حنيفة وتقديرها: ومن أحرم بعمره وأهدى فليهلل بالحج ولا يحل حتى ينحر هديه: ولا بد من هذا التأويل؛ لأن القضية واحدة والراوي واحد، فيتعين الجمع بين الروایتين على ما ذكرناه. والله أعلم.

قوله ﷺ (وأمسكي عن العمرة) فيه دلالة ظاهرة على أنها لم تخرج منها، وإنما أمسكت عن أعمالها وأحرمت بالحج، فأدرجت أعمالها بالحج، كما سبق بيانه، وهو مؤيد للتأويل الذي قدمناه في قوله ﷺ (ارفضي عمرتك ودعي عمرتك) أن المراد رفض إتمام أعمالها، لا إبطال أصل العمرة.

قولها: (فأردفني) فيه دليل على جواز الإرداف إذا كانت الدابة مطيقة، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بذلك. وفيه: جواز إرداف الرجل المرأة من محارمه، والخلوة بها، وهذا مجمع عليه.

قوله ﷺ (من أراد منكم أن يهل بحج وعمره فليفعل، ومن أراد أن يهل بحج فليهلل، ومن أراد أن يهل بعمره فليهل) فيه دليل لجواز الأنواع الثلاثة، وقد أجمع المسلمون على ذلك. وإنما اختلفوا في أفضلها كما سبق.

قولها: (فلما كانت ليلة الحصة) هي بفتح الحاء وإسكان الصاد المهملتين، وهي التي بعد أيام التشريق، وسميت بذلك لأنهم نفروا من منى فنزلوا في المحصب وباتوا به.

قولها: (خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع موافين لهلال ذي الحجة) أي مقارنين لاستهلاله، وكان خروجهم قبله لخمس في ذي القعدة، كما صرح به في رواية عمرة التي ذكرها مسلم بعد هذا من حديث عبد الله بن سلمة عن سليمان بن بلال عن يحيى عن عمرة.

قوله ﷺ (من أراد منكم أن يهل بعمره فليهل، فلولاً أني أهديت لأهللت بعمره) هذا مما يحتج به من يقول بتفضيل التمتع، ومثله قوله ﷺ (لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدي).

ووجه الدلالة منهما أنه ﷺ لا يتمنى إلا الأفضل، وأجاب القائلون بتفضيل الأفراد بأنه

ﷺ إنما قال هذا من أجل فسخ الحج إلى العمرة الذي هو خاص لهم في تلك السنة خاصة، لمخالفة الجاهلية، ولم يرد بذلك التمتع الذي فيه الخلاف، وقال هذا تطييباً لقلوب أصحابه، وكانت نفوسهم لا تسمح بفسخ الحج إلى العمرة، كما صرح به في الأحاديث التي بعد هذا، فقال لهم ﷺ هذا الكلام، ومعناه: ما يمنعني من موافقتكم فيما أمرتكم به إلى سوقى الهدى، ولولاه لوافقتكم، ولو استقبلت هذا الرأي - وهو الإحرام بالعمرة في أشهر الحج - من أول أمري لم أسق الهدى. وفي هذه الرواية تصريح بأنه ﷺ لم يكن متمتعاً.

قولها: (فقتضى الله حجتنا وعمرتنا ولم يكن في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم) هذا محمول على إخبارها عن نفسها، أي لم يكن علي في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم، ثم إنه متكمل من حيث إنها كانت قارئة، والقارن يلزمه الدم، وكذلك المتمتع، ويمكن أن يتأول هذا على أن المراد لم يجب علي دم ارتكاب شيء من محظورات الإحرام، كالطيب، وستر الوجه، وقتل الصيد، وإزالة شعر وظفر، وغير ذلك، أي لم أرتكب محظوراً فيجب بسببه هدي أو صدقة أو صوم. هذا هو المختار في تأويله، وقال القاضي عياض: فيه دليل على أنها كانت في حج مفرد لا تمتع ولا قران؛ لأن العلماء مجمعون على وجوب الدم فيهما إلا داود الظاهري، فقال: لا دم على القارن. هذا كلام القاضي، وهذا اللفظ وهو قوله: (ولم يكن علي في ذلك هدي ولا صدقة ولا صوم) ظاهره في الرواية الأولى أنه من كلام عائشة، ولكن صرح في الرواية التي بعدها بأنه من كلام هشام بن عروة، فيحمل الأول عليه، ويكون الأول في معنى المدرج.

قولها: (خرجنا موافين مع رسول الله لهلال ذي الحجة لا نرى إلا الحج) معناه: لا نعتقد أننا نحرم إلا بالحج؛ لأننا كنا نظن امتناع العمرة في أشهر الحج.

قولها: (حتى إذا كنا بسرف) هو بفتح السين المهملة وكسر الراء، وهو ما بين مكة والمدينة بقرب مكة على أميال منها، قيل: ستة، وقيل: سبعة، وقيل: تسعة، وقيل: عشرة، وقيل: اثنا عشر ميلاً.

قوله ﷺ: (أنفست) معناه: أحضت؟ وهو بفتح النون وضمها لغتان مشهورتان، الفتح أفصح، والغاء مكسورة فيهما، وأما النفاس الذي هو الولادة فيقال فيه: (نفست) بالضم لا غير.

قوله ﷺ في الحيض: (هذا شيء كتبه الله على بنات آدم) هذا تسلية لها وتخفيف لهما، ومعناه: أنك لست مختصة به، بل كل بنات آدم يكون منهن هذا، كما يكون منهن ومن الرجال البول والغائط وغيرهما، واستدل البخاري في صحيحه في كتاب الحيض بعموم هذا الحديث على أن الحيض كان في جميع بنات آدم، وأنكر به على من قال: إن الحيض أول ما أرسل ووقع في بني إسرائيل. قوله ﷺ: (فاقضي ما يقضي

الحاج غير ألا تطوف بالبيت حتى تغتسل، معنى (أقضي) أفعل، كما قال في الرواية الأخرى: (فأصنعي) وفي هذا دليل على أن الحائض والنفساء والمحدث والجنب يصح منهم جميع أفعال الحج وأقواله وهياته إلا الطواف وركعتيه، فيصح الوقوف بعرفة وغيره كما ذكرنا، وكذلك الأغسال المشروعة في الحج تشرع للحائض وغيرها ممن ذكرنا.

وفيه دليل على أن الطواف لا يصح من الحائض، وهذا مجمع عليه، لكن اختلفوا في علته على حسب اختلافهم في اشتراط الطهارة للطواف، فقال مالك والشافعي وأحمد: هي شرط، وقال أبو حنيفة: ليست بشرط، وبه قال داود، فمن شرط الطهارة قال: العلة في بطلان طواف الحائض عدم الطهارة. ومن لم يشترطها قال: العلة فيه كونها ممنوعة من اللبث في المسجد.

قولها: (وضحي رسول الله ﷺ عن نسائه بالبقر) هذا محمول على أنه ﷺ استأذنه في ذلك، فإن توضحية الإنسان عن غيره لا تجوز إلا بإذنه، واستدل به مالك في أن التوضحية بالبقر أفضل من بدنة، ولا دلالة فيه؛ لأنه ليس فيه ذكر تفضيل البقر ولا عموم لفظ، إنما هي قضية عين محتملة لأمر، فلا حجة فيها لما قاله، وذهب الشافعي والأكثر إلى أن التوضحية بالبدنة أفضل من البقرة؛ لقوله ﷺ: «من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنة، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة...» إلى آخره.

قولها: (فطمثت) هو بفتح الطاء وكسر الميم أي حضت، يقال: حضت المرأة وتحيضت، وطمثت وعركت بفتح الراء، ونفست وضحكت وأعصرت وأكبرت، كله بمعنى واحد، والاسم منه الحيض والطمس والعراك والضحك والإكبار والإعصار، وهي حائض وحائضة في لغة غريبة، حكاهما الفراء، وطمثت وعارك ومكبر ومعصر.

وفي هذه الأحاديث جواز حج الرجل بإمرأته، وهو مشروع بالإجماع، وأجمعوا على أن الحج يجب على المرأة إذا استطاعته.

واختلف السلف هل المحرم لها من شروط الاستطاعة؟ وأجمعوا على أن لزومها أن يمنعها من حج التطوع، وأما حج الفرض فقال جمهور العلماء: ليس له منعها منه، وللشافعي فيه قولان:

أحدهما: لا يمنعها منه، كما قال الجمهور.

وأصحهما: له منعها، لأن حقه على الفور، والحج على التراخي، قال أصحابنا: ويستحب له أن يحج بزوجه، للأحاديث الصحيحة فيه.

قولها: (ثم أهلوا حين راحوا) يعني الذين تحللوا بعمره وأهلوا بالحج حين راحوا إلى منى، وذلك يوم التروية وهو الثامن من ذي الحجة. وفيه دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أن الأفضل فيمن هو بمكة أن يحرم بالحج يوم التروية، ولا يقدمه عليه، وقد سبقت

المسألة.

قولها: (أنعس) هو بضم العين. قولها: (فأهللت منها بعمرة جزاء بعمرة الناس) أي تقوم مقام عمرة الناس وتكفيها عنها.

قولها: (خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج في أشهر الحج وفي حرم الحج وليالي الحج) قولها: (حرم الحج). هو بضم الحاء والراء كذا ضبطناه، وكذا نقله القاضي عياض في المشارق عن جمهور الرواة، قال: وضبطه الأصيلي بفتح الراء، قال: فعلى الضم كأنها تريد الأوقات والمواضع والأشياء والحالات، أما بالفتح فجمع (حرمة) أي ممنوعات الشرع ومحرماته، وكذلك قيل للمرأة المحرمة بنسب حرمة، وجمعها حرم وأما قولها: (في أشهر الحرم) فاختلف العلماء في المراد بأشهر الحج في قول الله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ﴾ فقال الشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم: هي شوال وذو القعدة وعشر ليل من ذي الحجة تمتد إلى الفجر ليلة النحر، وروي هذا عن مالك أيضاً، والمشهور عنه شوال وذو القعدة وذو الحجة بكماله، وهو مروي أيضاً عن ابن عباس وابن عمر، والمشهور عنهما ما قدمناه عن الجمهور.

قولها: (فخرج إلى أصحابه فقال: من لم يكن معه متكم هدي فأحب أن يجعلها عمرة فليفعّل، ومن كان معه هدي فلا، فمنهم الآخذ بها والناك لها ممن لم يكن معه هدي) وفي الحديث الآخر بعد هذا أنه ﷺ قال: (أوما شعرت أني أمرت الناس بأمر فإذا هم يترددون)، وفي حديث جابر: (فأمرنا أن نحل) يعني بعمرة، وقال في آخره: (قال: فحلوا قال: فحللنا وسمعنا وأطعنا)، وفي الرواية الأخرى: (أحلوا من إحرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة وقصروا وأقيموا حللاً، حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج، واجعلوا الذي قدمتم بها متعة، قالوا: كيف نجعلها متعة وقد سمينا بالحج؟ قال: افعلوا ما أمركم به).

هذه الروايات صحيحة في أنه ﷺ أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة أمر عزيمة وتحتّم بخلاف الرواية الأولى وهي قوله ﷺ: (من لم يكن معه هدي فأحب أن يجعلها عمرة فليفعّل) قال العلماء: خيرهم أولاً بين الفسخ وعدمه ملاطفة لهم وإيناساً بالعمرة في أشهر الحج لأنهم كانوا يرونها من أفجر الفجور، ثم حتم عليهم بعد ذلك الفسخ وأمرهم به أمر عزيمة وألزمهم إياه وكره ترددهم في قبول ذلك، ثم قبلوه وفعلوه إلا من كان معه هدي والله أعلم.

قولها: (سمعت كلامك مع أصحابك فسمعت بالعمرة) كذا هو في النسخ (فسمعت بالعمرة) قال القاضي: كذا رواه جمهور رواة مسلم، ورواه بعضهم (فمنعت العمرة) وهو الصواب.

قولها: (قال: وما لك؟ قلت: لا أصلي) فيه استحباب الكناية عن الحيض ونحوه

مما يستحى منه، ويستشنع لفظه، إلا إذا كانت حاجة كإزالة وهم ونحو ذلك.

قوله ﷺ (أخرج بأختك من الحرم فلتهل بعمرة) فيه دليل لما قاله العلماء أن من كان بمكة وأراد العمرة فميقاته لها أدنى الحل، ولا يجوز أن يحرم بها من الحرم، فإن خالف وأحرم بها من الحرم وخرج إلى الحل قبل الطواف أجزأ، ولا دم عليه. وإن لم يخرج وطاف وسعى وحلق ففيه قولان:

أحدهما: لا تصح عمرته حتى يخرج إلى الحل ثم يطوف ويسعى ويحلق.

والثاني: وهو الأصح يصح وعليه دم لتركه الميقات. قال العلماء: وإنما وجب الخروج إلى الحل ليجمع في نسكه بين الحل والحرم، كما أن الحاج يجمع بينهما فإنه يقف بعرفات وهي في الحل، ثم يدخل مكة للطواف وغيره هذا تفصيل مذهب الشافعي، وهكذا قال جمهور العلماء أنه يجب الخروج لإحرام العمرة إلى أدنى الحل، وأنه لو أحرم بها في الحرم ولم يخرج لزمه دم. وقال عطاء: لا شيء عليه. وقال مالك: لا يجزئه حتى يخرج إلى الحل. قال القاضي عياض: وقال مالك: لا بد من إحرامه من التنعيم خاصة. قالوا: وهو ميقات المعتمرين من مكة، وهذا شاذ مردود، والذي عليه الجماهير أن جميع جهات الحل سواء، ولا تختص بالتنعيم. والله أعلم.

قوله ﷺ (ولكنها على قدر نصبك أو قال: نفقتك) هذا ظاهر في أن الثواب والفضل في العبادة يكثر بكثرة النصب والنفقة، والمراد النصب الذي لا يذمه الشرع، وكذا النفقة.

قولها: (قالت صافية: ما أراني إلا حابستكم. قال: عقرى حلقى أو ما كنت طفت يوم النحر قالت: بلى قال: لا بأس انفري) معناه أن صافية أم المؤمنين رضي الله عنها حاضت قبل طواف الوداع، فلما أراد النبي ﷺ الرجوع إلى المدينة قالت: ما أظنني إلا حابستكم لانتظار طهري وطوافي للوداع فإني لم أطف للوداع، وقد حضت ولا يمكنني الطواف الآن، وظنت أن طواف الوداع لا يسقط عن الحائض، فقال النبي ﷺ: (أما كنت طفت طواف الإفاضة يوم النحر؟ قالت: بلى قال: يكفيك ذلك) لأنه هو الطواف الذي هو ركن. ولا بد لكل أحد منه. وأما طواف الوداع فلا يجب على الحائض.

وأما قوله ﷺ (عقرى حلقى) فهكذا يرويه المحدثون بالألف التي هي ألف التأنيث ويكتبونه بالياء ولا ينونونه، وهكذا نقله جماعة لا يحصون من أئمة اللغة، وغيرهم عن رواية المحدثين. وهو صحيح فصيح. قال الأزهري في تهذيب اللغة: قال أبو عبيد: معنى (عقرى) عقرها الله تعالى، و (حلقى) حلقها الله. قال: يعني عقر الله جسدها وأصابها بوجع في حلقها. قال أبو عبيد: أصحاب الحديث يروونه (عقرى حلقى)، وإنما هو (عقراً حلقاً). قال: وهذا على مذهب العرب في الدعاء على الشيء من غير إرادة وقوعه.

قال شعر: قلت لأبي عبيد: لم لا تجيز (عقري)؟ فقال: لأن (فعلي) تجيء نعتاً ولم تجيء في الدعاء، فقلت: روى ابن شميل عن العرب (مطبرى)، وعقري أخف منها، فلم ينكره. هذا آخر ما ذكره الأزهري. وقال صاحب المحكم: يقال للمرأة عقري حلقى معناها عقرها الله وحلقها أي حلق شعرها أو أصابها بوجع في حلقها قال: فعقري هاهنا مصدر كدعوى. وقيل: معناها تعقر قومها وتحلقهم بشؤمها. وقيل: العقري الحائض. وقيل: عقري حلقى أي عقرها الله وحلقها. هذا آخر كلام صاحب المحكم. وقيل: معناها جعلها الله عاقراً لا تلد وحلقى مشثومة على أهلها. وعلى كل قول فهي كلمة كان أصلها ما ذكرناه، ثم اتسعت العرب فيها فصارت تطلقها ولا تزيد حقيقة ما وضعت له أولاً، ونظيره تربت يدها، وقاتله الله ما أشجعه وما أشعره. والله أعلم.

وفي هذا الحديث دليل على أن طواف الوداع لا يجب على الحائض، ولا يلزمها الصبر إلى طهرها لتأتي به، ولا دم عليها في تركه، وهذا مذهبننا ومذهب العلماء كافة إلا ما حكاه القاضي عن بعض السلف وهو شاذ مردود.

وقولها: (فدخل علي وهو غضبان فقلت: من أغضبك يا رسول الله أدخله الله النار قال: أوما شعرت أنني أمرت الناس بأمر فإذا هم يترددون) أما غضبه ﷺ فلا تنتهك حرمة الشرع، وترددهم في قبول حكمه، وقد قال الله تعالى: ﴿فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً﴾ فغضب ﷺ لما ذكرناه من انتهاك حرمة الشرع والحزن عليهم في نقص إيمانهم بتوقفهم. وفيه دلالة لاستحباب الغضب عند انتهاك حرمة الدين، وفيه جواز الدعاء على المخالف لحكم الشرع. والله أعلم.

قوله ﷺ: (أوما شعرت أنني أمرت الناس بأمر فإذا هم يترددون قال الحكم: كأنهم يترددون أحسب) قال القاضي: كذا وقع هذا اللفظ وهو صحيح وإن كان فيه إشكال قال: وزاد إشكاله تغيير فيه وهو قوله: (قال الحكم: كأنهم يترددون) وكذا رواه ابن أبي شيبه عن الحكم، ومعناه أن الحكم شك في لفظ النبي ﷺ هذا مع ضبطه لمعناه فشك هل قال: يترددون أو نحوه من الكلام؟ ولهذا قال بعده: أحسب أي أظن أن هذا لفظه، ويؤيده قول مسلم بعده في حديث غندر ولم يذكر الشك من الحكم في قوله: (يترددون) والله أعلم.

قوله ﷺ: (ولو أنني استقبلت من أمري ما استدبرت ما سقت الهدى) هذا دليل على جواز قول (لو) في التأسف على فوات أمور الدين ومصالح الشرع، وأما الحديث الصحيح في أن «لو تفتح عمل الشيطان» فمحمول على التأسف على حظوظ الدنيا ونحوها، وقد كثرت الأحاديث الصحيحة في استعمال (لو) في غير حظوظ الدنيا ونحوها، فيجمع بين الأحاديث بما ذكرناه. والله أعلم.

قوله ﷺ: (يجزئ عنك طوافك بالصفاء والمروة عن حجك وعمرتك) فيه دلالة ظاهرة على أنها كانت قارنة، ولم ترفض العمرة رفض إبطال، بل تركت الاستمرار في أعمال العمرة بانفرادها وقد سبق تقرير هذا في أول هذا الباب، وسبق هناك الاستدلال أيضًا بقوله ﷺ: هنا (يسعك طوافك لحجك وعمرتك).

قوله في حديث صفية بنت شيبة: (عن عائشة فجعلت أرفع خماري أحسره عن عنقي فيضرب رجلي بعلة الراحلة قلت له: وهل ترى من أحد؟ قالت: فأهللت بعمرة) أما قولها (أحسره) فبكسر السين وضمها لغتان أي أكشفه وأزيله، وأما قولها (بعلة الراحلة) فالمشهور في اللغة أنه بياء موحدة ثم عين مهملة مكسورتين ثم لام مشددة ثم هاء. وقال القاضي عياض رحمه الله تعالى: وقع في بعض الروايات (نعلة) يعني بالنون، وفي بعضها بالياء قال: وهو كلام مختل قال: قال بعضهم: صوابه (ثفنة الراحلة) أي فنحذها يريد ما خشن من مواضع مباركها قال أهل اللغة: كل ما ولي الأرض من كل ذي أربع إذا برك فهو (ثفنة). قال القاضي: ومع هذا فلا يستقيم هذا الكلام، ولا جوابها لأخيها بقولها: (وهل ترى من أحد؟) ولأن رجل الراكب قل ما تبلغ ثفنة الراحلة، قال: وكل هذا وهم. قال: والصواب (فيضرب رجلي بنعلة السيف) يعني أنها لما حسرت خمراها ضرب أخوها رجلها بنعلة السيف فقالت: وهل ترى من أحد؟ هذا كلام القاضي. قلت: ويحتمل أن المراد فيضرب رجلي بسبب الراحلة أي يضرب رجلي عامداً لها في صورة من يضرب الراحلة، ويكون قولها (بعلة) معناه بسبب، والمعنى أنه يضرب رجلها بسوط أو عصا أو غير ذلك حين تكشف خمراها عن عنقها غير عليها، فتقول له هي: وهل ترى من أحد؟ أي نحن في خلاء ليس هنا أجنبي أستتر منه. وهذا التأويل متعين أو كالمتمين لأنه مطابق للفظ الذي صحت به الرواية، وللمعنى، ولسياق الكلام، فتعين اعتماده. والله أعلم.

قولها: (وهو بالحصبه) هو بفتح الحاء وإسكان الصاد المهملتين أي بالمحصب. وأما قولها: (فأذن في أصحابه فخرج فمر بالبيت وطاف) فيتأول على أن في الكلام تقديمًا وتأخيرًا وأن طوافه ﷺ كان بعد خروجها إلى العمرة وقبل رجوعها، وأنه فرغ قبل طوافها للعمرة.

قوله في حديث جابر: (أن عائشة عركت) هو بفتح العين والراء ومعناه حاضت. يقال: عركت عرك عروكا كقعدت تقعد قعودا.

قوله: (أهللنا يوم التروية) وهو اليوم الثامن من ذي الحجة، سبق بيانه، وفيه دليل لمذهب الشافعي وموافقيه أن من كان بمكة وأراد الإحرام بالحج استحب له أن يحرم يوم التروية، ولا يقدمه عليه، وسبقت المسألة ومذاهب العلماء فيها في أوائل كتاب الحج. قوله ﷺ: (هذا أمر كتب الله على بنات آدم فاغتسلي ثم أهلي بالحج) هذا الغسل

هو الغسل للإحرام، وقد سبق بيانه، وأنه يستحب لكل من أراد الإحرام بحج أو عمرة سواء الحائض وغيرها.

قوله: (حتى إذا طهرت) بفتح الطاء وضمها، والفتح أفصح.

قوله: (حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وبالصفاء والمرورة ثم قال: قد حللت من حجك وعمرتك جميعاً) هذا صريح في أن عمرتها لم تبطل، ولم تخرج منها، وأن قوله ﷺ (ارفضي عمرتك ودعي عمرتك) متأول كما سبق بيانه واضحاً في أوائل هذا الباب.

قوله: (حتى إذا طهرت طافت بالكعبة وبالصفاء والمرورة ثم قال: قد حللت من حجك وعمرتك جميعاً) يستنبط منه ثلاث مسائل حسنة إحداها أن عائشة رضي الله عنها كانت قارئة ولم تبطل عمرتها، وأن الرضا المذكور متأول كما سبق، والثانية أن القارن يكفيه طواف واحد وسعي واحد، وهو مذهب الشافعي، والجمهور، وقال أبو حنيفة وطائفة: يلزمه طوافان وسعيان، والثالثة أن السعي بين الصفا والمرورة يشترط وقوعه بعد طواف صحيح، وموضع الدلالة أن رسول الله ﷺ أمرها أن تصنع ما يصنع الحاج غير الطواف بالبيت، ولم تسع كما لم تطف فلو لم يكن السعي متوقفاً على تقدم الطواف عليه لما أخرته. واعلم أن طهر عائشة هذا المذكور كان يوم السبت، وهو يوم النحر في حجة الوداع، وكان ابتداء حيضها هذا يوم السبت أيضاً لثلاث خلون من ذي الحجة سنة عشرة، ذكره أبو محمد بن حزم في كتاب حجة الوداع.

قوله: (وكان رسول الله ﷺ رجلاً سهلاً حتى إذا هويت الشيء تابعها عليه) معناه إذا هويت شيئاً لا نقص فيه في الدين مثل طلبها الاعتمار وغيره أجابها إليه. وقوله: (سهلاً) أي سهل الخلق كريم السمائل لطيفاً ميسراً في الخلق كما قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ وفيه حسن معاشرة الأزواج. قال الله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ لا سيما فيما كان من باب الطاعة والله أعلم.

قوله: (خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج معنا النساء والولدان) والولدان: هم الصبيان.

ففيه صحة حج الصبي والحج به، ومذهب مالك والشافعي وأحمد والعلماء كافة من الصحابة والتابعين فمن بعدهم: أنه يصح حج الصبي ويثاب عليه، ويترتب عليه أحكام حج البالغ، إلا أنه لا يجزيه عن فرض الإسلام، فإذا بلغ ذلك واستطاع لزمه فرض الإسلام، وخالف أبو حنيفة الجمهور فقال: لا يصح له إحرام ولا حج ولا ثواب فيه، ولا يترتب عليه شيء من أحكام الحج، قال: وإنما يحج به ليتمرن ويتعلم ويتجنب محظوراته للتعلم، قال: وكذلك لا تصح صلاته، وإنما يؤمر بها لما ذكرناه، وكذلك عنده سائر العبادات، والصواب مذهب الجمهور، لحديث ابن عباس رضي الله عنه: أن امرأة رفعت صبياً

فقلت: يا رسول الله! ألهذا حج؟ قال: «نعم». والله أعلم.

قوله: (ومسننا الطيب) هو بكسر السين الأولى هذه اللغة المشهورة، وفي لغة قليلة بفتحها حكاه أبو عبيد والجوهري قال الجوهري: يقال: (مسنت الشيء) بكسر السين (أمسه) بفتح الميم (مسا) فهذه اللغة الفصيحة. قال: وحكى أبو عبيدة: (مسنت الشيء) بالفتح (أمسه) بضم الميم. قال: وربما قالوا: (مسنت الشيء) يحذفون منه السين الأولى، ويحولون كسرتها إلى الميم. قال: ومنهم من لا يحول ويترك الميم على حالها مفتوحة.

قوله: (وكفانا الطواف الأول بين الصفا والمروة) يعني القارن منا. وأما المتمتع فلا بد له من السعي بين الصفا والمروة في الحج بعد رجوعه من عرفات وبعد طواف الإفاضة.

قوله: (فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة) (البدنة) تطلق على البعير والبقرة والشاة، لكن غالب استعمالها في البعير، والمراد بها هاهنا البعير والبقرة، وهكذا قال العلماء تجزي البدنة من الإبل والبقر كل واحدة منهما عن سبعة. ففي هذا الحديث دلالة لإجزاء كل واحدة منهما عن سبعة أنفس، وقيامها مقام سبع شياه. وفيه دلالة لجواز الاشتراك في الهدي والأضحية، وبه قال الشافعي وموافقه، فيجوز عند الشافعي اشتراك السبعة في بدنة سواء كانوا متفرقين أو مجتمعين، وسواء كانوا مفترضين أو متطوعين، وسواء كانوا متقربين كلهم أو كان بعضهم متقرباً، وبعضهم يريد اللحم، روي هذا عن ابن عمر وأنس، وبه قال أحمد، وقال مالك: يجوز إن كانوا متطوعين، ولا يجوز إن كانوا مفترضين. وقال أبو حنيفة: إن كانوا متقربين جاز سواء اتفقت قربتهم أو اختلفت، وإن كان بعضهم متقرباً وبعضهم يريد اللحم لم يصح للاشتراك.

قوله: (أمرنا النبي ﷺ لما أحللنا أن نحرم إذا توجهنا إلى منى قال: فأهللنا من الأبطح) الأبطح هو بطحاء مكة، وهو متصل بالمحصب. وقوله (إذا توجهنا إلى منى) يعني يوم التروية كما صرح به في الرواية السابقة. وفيه دليل لمذهب الشافعي وموافقيه أن الأفضل للمتمتع وكل من أراد الإحرام بالحج من مكة أن لا يحرم به إلا يوم التروية. وقال مالك وآخرون: يحرم من أول ذي الحجة. وسبقت المسألة بأدلتها.

أما قوله: (فأهللنا من الأبطح) فقد يستدل به من يجوز للمكي والمقيم بها الإحرام بالحج من الحرم، وفي المسألة وجهان لأصحابنا: أحدهما لا يجوز أن يحرم بالحج إلا من داخل مكة، وأفضله من باب داره. وقيل: من المسجد الحرام. والثاني يجوز من مكة ومن سائر الحرم، وقد سبقت المسألة في باب المواقيت. فمن قال بالثاني احتج بحديث جابر هذا لأنهم أحرموا من الأبطح، وهو خارج مكة، لكنه من الحرم، ومن قال بالأول،

وهو الأصح، قال: إنما أحرموا من الأبطح لأنهم كانوا نازلين به، وكل من كان دون الميقات المحدود فميقاته منزله كما سبق في باب المواقيت. والله أعلم.

قوله: (لم يطف رسول الله ﷺ ولا أصحابه بين الصفا والمروة إلا طوافاً واحداً وهو طوافه الأول) يعني النبي ﷺ ومن كان من أصحابه قارئاً، فهؤلاء لم يسعوا بين الصفا والمروة إلا مرة واحدة، وأما من كان متمتعاً فإنه سعى سعيين، سعيًا لعمرته، ثم سعيًا آخر لحجه يوم النحر. وفي هذا الحديث دلالة ظاهرة للشافعي وموافقيه في أن القارن ليس عليه إلا طواف واحد للإفاضة وسعي واحد، ومن قال بهذا ابن عمر وجابر بن عبد الله وعائشة وطاوس وعطاء والحسن البصري ومجاهد ومالك وابن الماجشون وأحمد وإسحاق وداود وابن المنذر وقالت طائفة: يلزمه طوافان وسعيان، ومن قاله الشعبي والنخعي وجابر ابن زيد وعبد الرحمن بن الأسود والثوري والحسن بن صالح وأبو حنيفة، وحكي ذلك عن علي وابن مسعود. قال ابن المنذر: لا يثبت هذا عن علي رضي الله عنه.

قوله: (صبح رابعة) هو بضم الصاد وكسرهما. **قوله:** (فأمرنا أن نحل قال عطاء: قال: حلوا وأصيبوا النساء قال عطاء: ولم يعزم عليهم ولكن أحلهم لهم) معناه لم يعزم عليهم في وطء النساء بل أباحه ولم يوجبه، وأما الإحلال فعزم فيه على من لم يكن معه هدي.

قوله: (فأناتي عرفة تقطر مذاكيرنا المنى) هو إشارة إلى قرب العهد بوطء النساء. **قوله:** (فقدم علي من سعائته فقال: بم أهلت؟ قال: بما أهل به النبي ﷺ فقال له رسول الله ﷺ: فأهد وامكث حراماً قال: وأهدى له علي رضي الله عنه هدياً السعاية بكسر السين).

قال القاضي عياض: **قوله:** (من سعائته) أي من عمله في السعي في الصدقات. قال: وقال بعض علمائنا الذي في غير هذا الحديث إنه إنما بعث علياً رضي الله عنه أميراً لا عاملاً على الصدقات إذ لا يجوز استعمال بني هاشم على الصدقات لقوله ﷺ للفضل ابن عباس وعبد المطلب بن ربيعة حين سألاه ذلك: «إن الصدقة لا تحل لمحمد ولا لآل محمد» ولم يستعملهما. قال القاضي: يحتمل أن علياً رضي الله عنه ولي الصدقات وغيرها احتساباً، أو أعطى عمالته عليها من غير الصدقة. قال: وهذا أشبه لقوله (من سعائته)، والسعاية تختص بالصدقة، هذا كلام القاضي، وهذا الذي قاله حسن إلا قوله: إن السعاية تختص بالعمل على الصدقة، فليس كذلك لأنها تستعمل في مطلق الولاية وإن كان أكثر استعمالها في الولاية على الصدقة، ومما يدل لما ذكرته حديث حذيفة السابق في كتاب الإيمان من صحيح مسلم قال في حديث رفع الأمانة: ولقد أتني علي زمان وما أبالي أيكم بايعت لئن كان مسلماً ليردنه علي دينه، ولئن كان نصرانياً أو يهودياً ليردنه علي ساعيه يعني الوالي عليه والله أعلم.

قوله: (فقدم علي رضي الله عنه من سعايته فقال: بم أهلت؟ قال: بما أهل به النبي ﷺ فقال له النبي ﷺ: فأهد وامكث حراما قال: وأهدى له علي هديا) ثم ذكر مسلم بعد هذا بقليل حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: (قدمت على رسول الله ﷺ وهو منيخ بالبطحاء فقال لي: حججت؟ فقلت: نعم فقال: بم أهلت؟ قال: قلت: لبيك يا هلال كاهلال النبي ﷺ قال: قد أحسنت طف بالبيت وبالصفاء والمروة ثم حل). وفي الرواية الأخرى عن أبي موسى أيضا أن النبي ﷺ قال له: (بم أهلت؟ قال: أهلت بإهلال النبي ﷺ قال: هل سقت من هدي؟ قلت: لا قال: طف بالبيت وبالصفاء والمروة ثم حل). هذان الحديثان متفقان على صحة الإحرام معلقا، وهو أن يحرم إحراما كإحرام فلان فينقذ إحرامه ويصير محرما بما أحرم به فلان. واختلف آخر الحديثين في التحلل فأمر عليا بالبقاء على إحرامه، وأمر أبا موسى بالتحلل، وإنما اختلف آخرهما لأنهما أحرمهما كإحرام النبي ﷺ، وكان مع النبي ﷺ الهدي فشاركه علي في أن معه الهدي، فلهذا أمره بالبقاء على إحرامه كما بقي النبي ﷺ على إحرامه بسبب الهدي، وكان قارنا، وصار علي رضي الله عنه قارنا. وأما أبو موسى فلم يكن معه هدي فصار له حكم النبي ﷺ لو لم يكن معه هدي، وقد قال النبي ﷺ إنه لولا الهدي لجعلها عمرة وتحلل، فأمر أبا موسى بذلك، فلذلك اختلف في أمره ﷺ لهما فاعتمد ما ذكرته فهو الصواب. وقد تأولهما الخطابي والقاضي عياض تأويلين غير مرضيين والله أعلم.

قوله: (وأهدى له علي هديا) يعني هديا اشتراه لا أنه من السعاية على الصدقة وفي هذين الحديثين دلالة لمذهب الشافعي وموافقيه أنه يصح الإحرام معلقا بأن ينوي إحراما كإحرام زيد فيصير هذا المعلق كزيد، فإن كان زيد محرما بحج كان هذا بالحج أيضا، وإن كان بعمره فبعمره، وإن كان بهما فبهما، وإن كان زيد أحرم مطلقا صار هذا محرما إحراما مطلقا فيصرفه إلى ما شاء من حج أو عمرة، ولا يلزمه موافقة زيد في الصرف. ولهذه المسألة فروع كثيرة مشهورة في كتب الفقه وقد استقصيتها في شرح المذهب والله الحمد.

قوله: (فقال سراقه بن مالك بن جعشم: يا رسول الله ألعامنا هذا أم لأبد؟ قال: لأبد) وفي الرواية الأخرى (فقام سراقه بن جعشم فقال: يا رسول الله ألعامنا هذا أم لأبد؟ فشبك رسول الله ﷺ أصابعه واحدة في الأخرى وقال: (دخلت العمرة في الحج - مرتين - (لا بل لأبد أبد)).

واختلف العلماء في معناه على أقوال أصحها وبه قال جمهورهم معناه أن العمرة يجوز فعلها في أشهر الحج إلى يوم القيامة. والمقصود به بيان إبطال ما كانت الجاهلية تزعمه من امتناع العمرة في أشهر الحج، والثاني معناه جواز القرآن، وتقدير الكلام دخلت أفعال العمرة في أفعال الحج إلى يوم القيامة، والثالث تأويل بعض القائلين بأن العمرة ليست واجبة قالوا: معناه سقوط العمرة. قالوا: ودخلوها في الحج معناه سقوط وجوبها، وهذا

ضعيف أو باطل، وسياق الحديث يقتضي بطلانه، والرابع تأويل بعض أهل الظاهر أن معناه جواز فسخ الحج إلى العمرة، وهذا أيضا ضعيف.

قوله: (حتى إذا كان يوم التروية وجعلنا مكة بظهر أهلنا بالحج) فيه دليل للشافعي وموافقيه أن المتمتع وكل من كان بمكة وأراد الإحرام بالحج فالسنة له أن يحرم يوم التروية، وهو الثامن من ذي الحجة، وقد سبقت المسألة مرات.

وقوله: (جعلنا مكة بظهر) معناه أهلنا عند إرادتنا الذهاب إلى منى.

قوله: (حدثني جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه أنه حج مع رسول الله ﷺ عام ساق الهدي معه، وقد أهلوا بالحج مفردا فقال رسول الله ﷺ: أحلوا من إحرامكم فطوفوا بالبيت وبين الصفا والمروة، وقصروا وأقيموا حللا حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا التي قدمتم بها متعة) اعلم أن هذا الكلام فيه تقديم وتأخير، وتقديره: وقد أهلوا بالحج مفردا فقال رسول الله ﷺ: اجعلوا إحرامكم عمرة وتحللوا بعمل العمرة وهو معنى فسخ الحج إلى العمرة. وقد اختلف العلماء في هذا الفسخ هل هو وطائفة من أهل الظاهر: ليس خاصا بل هو باقي إلى يوم القيامة، فيجوز لكل من أحرم بحج وليس معه هدي أن يقلب إحرامه عمرة ويتحلل بأعمالها. وقال مالك والشافعي وأبو حنيفة وجماهير العلماء من السلف والخلف: هو مختص بهم في تلك السنة لا يجوز بعدها، وإنما أمروا به تلك السنة ليخالفوا ما كانت عليه الجاهلية من تحريم العمرة في أشهر الحج، ومما يستدل به للجماهير حديث أبي ذر رضي الله عنه الذي ذكره مسلم بعد هذا بقليل (كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة) يعني فسخ الحج إلى العمرة وفي كتاب النسائي عن الحارث بن بلال عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله فسخ الحج لنا خاصة أم للناس عامة؟ فقال: «بل لنا خاصة». وأما الذي في حديث سراقه (ألعمنا هذا أم لأبد؟ فقال: لأبد أبدا) فمعناه جواز الاعتماد في أشهر الحج كما سبق تفسيره. فالحاصل من مجموع طرق الأحاديث أن العمرة في أشهر الحج جائزة إلى يوم القيامة وكذلك القران، وأن فسخ الحج إلى العمرة مختص بتلك السنة والله أعلم.

قوله ﷺ: (حتى إذا كان يوم التروية فأهلوا بالحج واجعلوا الذي قدمتم بها متعة. قالوا: كيف نجعلها متعة وقد سمينا الحج؟ فقال: افعلوا ما أمركم به فلو أني سقت الهدي لفعلت مثل الذي أمرتكم به) هذا دليل ظاهر لمذهب الشافعي ومالك وموافقيهما في ترجيح الأفراد، وأن غالبهم كانوا محرمين بالحج، وتأول رواية من روى (متمتعين) أنه أراد في آخر الأمر صاروا متمتعين كما سبق تقريره في أوائل هذا الباب. وفيه دليل للشافعي وموافقيه في أن من كان بمكة وأراد الحج إنما يحرم به من يوم التروية، وقد ذكرنا المسألة مرات.

(١٨) بَاب فِي الْمُنْتَعَةِ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ

١٤٥ - (١٢١٧) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَأْمُرُ بِالْمُنْتَعَةِ. وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَنْهَى عَنْهَا. قَالَ: فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِجَابِرِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ. فَقَالَ: عَلَى يَدَيِّ دَارُ الْحَدِيثِ. تَمَتُّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلَمَّا قَامَ عُمَرُ قَالَ: إِنَّ اللَّهَ كَانَ يُحِلُّ لِرَسُولِهِ مَا شَاءَ بِمَا شَاءَ. وَإِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ نَزَلَ مُنَازِلَهُ. فَأَتَيْتُمَا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ. كَمَا أَمَرَكُمُ اللَّهُ. وَأَبْتُوا نِكَاحَ هَذِهِ النِّسَاءِ. فَلَنْ أَوْتِيَ بِرَجُلٍ نَكَحَ امْرَأَةً إِلَى أَجْلِ، إِلَّا رَحِمْتُهُ بِالْحِجَارَةِ.

(...) وَحَدَّثَنِيهِ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا عَفَّانُ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ: فَافْضَلُوا حَجَّكُمْ مِنْ عُمْرَتِكُمْ. فَإِنَّهُ أَتَمُّ لِحَجَّكُمْ. وَأَتَمُّ لِعُمْرَتِكُمْ.

١٤٦ - (...) وَحَدَّثَنَا خَلْفُ بْنُ هِشَامٍ وَأَبُو الرَّبِيعِ وَفَتَيْبَةُ جَمِيعًا عَنْ حَمَّادٍ قَالَ خَلَفٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ قَالَ: سَمِعْتُ مُجَاهِدًا يُحَدِّثُ عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: قَدِمْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَقُولُ: لَبَّيْكَ بِالْحَجِّ. فَأَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَجْعَلَهَا عُمْرَةً. [خ: ١٥٧٠]

(بَاب فِي الْمُنْتَعَةِ بِالْفَجْرِ وَالْعُمْرَةِ)

الشرح: قوله: (كان ابن عباس يأمرنا بالمتعّة، وكان ابن الزبير ينهى عنها قال: فذكرت ذلك لجابر بن عبد الله فقال: على يدي دار الحديث تمتعنا مع رسول الله ﷺ فلما قام عمر قال: إن الله يحل لرسوله ما شاء بما شاء، وإن القرآن قد نزل منازله، فأتموا الحج والعمرة كما أمركم الله، وأبوتوا نكاح هذه النساء فلن أوتى برجل نكح امرأة إلى أجل إلا رجمته بالحجارة) وفي الرواية الأخرى عن عمر رضي الله عنه: (فافضلوا حجكم من عمرتكم فإنه أتم لحجكم وأتم لعمرتكم) وذكر بعد هذا من رواية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه كان يفتي بالمتعّة، ويحتج بأمر النبي ﷺ بذلك، وقول عمر رضي الله عنه أن نأخذ بكتاب الله، فإن الله تعالى أمر بالإتمام، وذكر عن عثمان أنه كان ينهى عن المتعّة أو العمرة، وأن عليا خالفه في ذلك وأهل بهما جميعا، وذكر قول أبي ذر رضي الله عنه: كانت المتعّة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة، وفي رواية: (رخصة)، وذكر قول عمران ابن حصين (أن النبي ﷺ أجمع طائفة من أهله في العشر فلم تنزل آية تفسخ ذلك)، وفي رواية: جمع بين حج وعمرة ثم لم ينزل فيها كتاب، ولم ينه. قال المازري: اختلف في المتعّة التي نهى عنها عمر في الحج

فَقِيلَ: هِيَ فُسْخُ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ، وَقِيلَ: هِيَ الْعُمْرَةُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ الْحَجُّ مِنْ عَامِهِ، وَعَلَى هَذَا إِنَّمَا نَهَى عَنْهَا تَرْغِيبًا فِي الْإِفْرَادِ الَّذِي هُوَ أَفْضَلُ لَا أَنَّهُ يَعْتَقِدُ بِطُلَانِهَا أَوْ تَحْرِيمِهَا. وَقَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ: ظَاهِرُ حَدِيثِ جَابِرٍ وَعِمْرَانَ وَأَبِي مُوسَى أَنَّ الْمَتْعَةَ الَّتِي اخْتَلَفُوا فِيهَا إِنَّمَا هِيَ فُسْخُ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ. قَالَ: وَلِهَذَا كَانَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَضْرِبُ النَّاسَ عَلَيْهَا، وَلَا يَضْرِبُهُمْ عَلَى مَجْرَدِ التَّمَتُّعِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، وَإِنَّمَا يَضْرِبُهُمْ عَلَى مَا اعْتَقَدَهُ هُوَ وَسَائِرُ الصَّحَابَةِ أَنَّ فُسْخَ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ كَانَ مَخْصُوصًا فِي تِلْكَ السَّنَةِ لِلْحَكْمَةِ الَّتِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا. قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَا خِلَافَ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ التَّمَتُّعَ الْمُرَادَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ هُوَ الْاعْتِمَارُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ. قَالَ: وَمَنْ التَّمَتَّعَ مِنَ التَّمَتُّعِ أَيْضًا الْقُرْآنَ لِأَنَّهُ تَمَتَّعَ بِسُقُوطِ سَفَرِهِ لِلنَّسْكِ الْآخَرِ مِنْ بَلَدِهِ. قَالَ: وَمَنْ التَّمَتَّعَ أَيْضًا فُسْخَ الْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ. هَذَا كَلَامُ الْقَاضِي قُلْتُ: وَالْمَخْتَارُ أَنَّ عَمْرَ وَعُثْمَانَ وَغَيْرَهُمَا إِنَّمَا نَهَوْا عَنِ الْمَتْعَةِ الَّتِي هِيَ الْاعْتِمَارُ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ، ثُمَّ الْحَجُّ مِنْ عَامِهِ، وَمَرَادُهُمْ نَهَى أَوْلَوِيَّةَ لِلتَّرْغِيبِ فِي الْإِفْرَادِ لَكُونِهِ أَفْضَلَ، وَقَدْ انْعَقَدَ الْإِجْمَاعُ بَعْدَ هَذَا عَلَى جَوَازِ الْإِفْرَادِ وَالتَّمَتُّعِ وَالْقُرْآنَ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ. وَإِنَّمَا اخْتَلَفُوا فِي الْأَفْضَلِ مِنْهَا وَقَدْ سَبَقَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ فِي أَوَائِلِ هَذَا الْبَابِ مُسْتَوْفَاةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ فِي مَتْعَةِ النِّكَاحِ وَهِيَ نِكَاحُ الْمَرْأَةِ إِلَى أَجْلِ فَكَانَ مَبَاحًا ثُمَّ نَسَخَ يَوْمَ خَيْبَرَ، ثُمَّ أُبِيحَ يَوْمَ الْفَتْحِ، ثُمَّ نَسَخَ فِي أَيَّامِ الْفَتْحِ، وَاسْتَمَرَ تَحْرِيمُهُ إِلَى الْآنَ وَالْيَوْمِ الْقِيَامَةِ. وَقَدْ كَانَ فِيهِ خِلَافٌ فِي الْعَصْرِ الْأَوَّلِ، ثُمَّ ارْتَفَعَ وَأُجْمِعُوا عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَسَيَأْتِي بِسَطِّ أَحْكَامِهِ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١٩) بَابُ حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ

١٤٧ - (١٢١٨) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ جَمِيعًا عَنْ خَاتِمٍ قَالَ أَبُو بَكْرٍ: حَدَّثَنَا خَاتِمُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَدَنِيُّ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ قَالَ: دَخَلْنَا عَلَى جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. فَسَأَلَ عَنِ الْقَوْمِ حَتَّى انْتَهَى إِلَيْنَا. فَقُلْتُ: أَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنُ حُسَيْنٍ. فَأَهْوَى يَدَيْهِ إِلَى رَأْسِي فَتَنَزَّعَ زُرِّي الْأَعْلَى. ثُمَّ نَزَعَ زُرِّي الْأَسْفَلَ. ثُمَّ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ ثَدْيَيْ وَأَنَا يَوْمَئِذٍ غُلَامٌ شَابٌّ. فَقَالَ: مَوْحِيًا بِكَ يَا ابْنَ أَخِي! سَلْ عَمَّا شِئْتَ. فَسَأَلْتُهُ. وَهُوَ أَغْمَى. وَخَضَرَ وَفَتْ الصَّلَاةَ. فَقَامَ فِي نِسَاجَةٍ مُلْتَحِفًا بِهَا. كُلَّمَا وَضَعَهَا عَلَى مَنْكِبِهِ رَجَعَ طَرَفَاهَا إِلَيْهِ مِنْ صِغَرِهَا. وَرَدَّأُوهُ إِلَى جَنْبِهِ، عَلَى الْمَشْجَبِ. فَضَلَّسْنِي بِنَا. فَقُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ يَدِيهِ. فَعَقَّدَ تَشْعًا. فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَكَثَ تِسْعَ سِنِينَ لَمْ يُحُجَّ. ثُمَّ أَذَّنَ فِي النَّاسِ فِي الْعَاشِرَةِ، أَنَّ

رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَاجَّ. فَقَدِمَ الْمَدِينَةَ بَشَرٌ كَثِيرٌ. كُلُّهُمْ يَلْتَمِسُ أَنْ يَأْتِمَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. وَيَعْمَلُ مِثْلَ عَمَلِهِ. فَخَرَجْنَا مَعَهُ. حَتَّى أَتَيْنَا ذَا الْحُلَيْفَةِ. فَوَلَدَتْ أَشْمَاءُ بِنْتُ عُمَيْسٍ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ. فَأُرْسِلَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: كَيْفَ أَضْغَعُ؟ قَالَ: «اغْتَسِلِي. وَاسْتَفِيرِي بِقُوبٍ وَأَخْرِمِي» فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ. ثُمَّ رَكِبَ الْقُصْوَاءَ. حَتَّى إِذَا اسْتَوَتْ بِهِ نَاقَتُهُ عَلَى الْبَيْدَاءِ. نَظَرَتْ إِلَى مَدِّ بَصَرِي بَيْنَ يَدَيْهِ. مِنْ رَاكِبٍ وَمَاشٍ وَعَنْ يَمِينِهِ مِثْلَ ذَلِكَ. وَعَنْ يَسَارِهِ مِثْلَ ذَلِكَ. وَمِنْ خَلْفِهِ مِثْلَ ذَلِكَ. وَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا. وَعَلَيْهِ نَزَلَ الْقُرْآنُ. وَهُوَ يَعْرِفُ تَأْوِيلَهُ. وَمَا عَمِلَ بِهِ مِنْ شَيْءٍ عَمِلْنَا بِهِ فَأَهْلُ بِالْتَّوْحِيدِ «لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ. لَبَّيْكَ لَا شَرِيكَ لَكَ لَبَّيْكَ. إِنَّ الْحَمْدَ وَالنِّعْمَةَ لَكَ وَالْمُلْكَ، لَا شَرِيكَ لَكَ». وَأَهْلُ النَّاسِ يَهَذَا الَّذِي يُهْلُونَ بِهِ. فَلَمْ يَزِدْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَيْهِمْ شَيْئًا مِنْهُ. وَلَزِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ تَلْبِيئَهُ. قَالَ جَابِرٌ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَمَسْنَا نَثْوِي إِلَّا الْحَجَّ. لَمَسْنَا نَعْرِفُ الْغُمْرَةَ. حَتَّى إِذَا أَتَيْنَا الْبَيْتَ مَعَهُ، اسْتَلَمَ الرُّكْنَ فَوَمَلْنَا ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا. ثُمَّ نَفَذَ إِلَى مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ. فَقَرَأَ: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] فَجَعَلَ الْمَقَامَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ. فَكَانَ أَبِي يَقُولُ: (وَلَا أَعْلَمُهُ ذَكَرَهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ): كَانَ يَقْرَأُ فِي الرُّكْعَتَيْنِ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وَ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾. ثُمَّ رَجَعَ إِلَى الرُّكْنَ فَاسْتَلَمَهُ. ثُمَّ خَرَجَ مِنَ الْبَابِ إِلَى الصُّفَا. فَلَمَّا دَنَا مِنَ الصُّفَا قَرَأَ: ﴿إِنَّ الصُّفَا وَالْمَوْؤَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨] «أَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللَّهُ بِهِ» فَبَدَأَ بِالصُّفَا. فَزَفَيْ عَلَيْهِ. حَتَّى رَأَى الْبَيْتَ فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ. فَوَحَّدَ اللَّهَ، وَكَثَّرَهُ. وَقَالَ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ. لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ. أَتَجَزَّ وَعْدُهُ. وَنَصَرَ عَبْدُهُ. وَهَزَمَ الْأَحْزَابَ وَحْدَهُ» ثُمَّ دَعَا بَيْنَ ذَلِكَ. قَالَ مِثْلَ هَذَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. ثُمَّ نَزَلَ إِلَى الْمَوْؤَةِ. حَتَّى إِذَا انْصَبَّتْ قَدَمَاهُ فِي بَطْنِ الْوَادِي سَعَى. حَتَّى إِذَا صَعِدَتَا مَشَى. حَتَّى أَتَى الْمَوْؤَةَ. فَفَعَلَ عَلَى الْمَوْؤَةِ كَمَا فَعَلَ عَلَى الصُّفَا حَتَّى إِذَا كَانَ آخِرُ طَوَافِهِ عَلَى الْمَوْؤَةِ فَقَالَ: «لَوْ أَنِّي اسْتَقْبَلْتُ مِنْ أَمْرِي مَا اسْتَذْبَرْتُ لَمْ أَسْقِ الْهَدْيَ. وَجَعَلْتُهَا غُمْرَةً. فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ لَيْسَ مَعَهُ هَدْيٌ فَلْيُحِلِّ. وَلْيُجْعَلْهَا غُمْرَةً» فَقَامَ شِرَاقَهُ بْنُ مَالِكٍ بْنُ جُعْشَمٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَعَمَانَا هَذَا أَمْ لَا يَبْدُ؟ فَشَبَّكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَصَابِعَهُ وَاجِدَةً فِي الْأُخْرَى. وَقَالَ: «دَخَلْتَ الْغُمْرَةَ فِي الْحَجِّ» مَرَّتَيْنِ «لَا بَلَّ لَا يَبْدُ أَبَدٌ»

وَقَدِمَ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ بِذِي النَّبِيِّ ﷺ. فَوَجَدَ فَاطِمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مِمَّنْ حَلَّ. وَلَبِسَتْ ثِيَابًا صَبِيغًا. وَاسْتَحَلَّتْ. فَأَنْكَرَ ذَلِكَ عَلَيْهَا. فَقَالَتْ: إِنَّ أَبِي أَمَرَنِي بِهَذَا. قَالَ: فَكَانَ عَلَيَّ يَقُولُ بِالْعِرَاقِ: قَدْ هَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مُحَرِّمًا عَلَى فَاطِمَةَ. لِلَّذِي صَنَعَتْ. مُسْتَفْتِيًا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فِيمَا ذَكَرْتُ عَنْهُ فَأَخْبَرْتُهُ أَنِّي أَنْكَرْتُ ذَلِكَ عَلَيْهَا. فَقَالَ: «صَدَقْتَ صَدَقْتَ. مَاذَا قُلْتَ حِينَ فَرَضْتَ الْحَجَّ؟» قَالَ: قُلْتُ: اللَّهُمَّ! إِنِّي أَهْلُ بِمَا أَهَلَ بِهِ رَسُولُكَ. قَالَ: «فَإِنَّ مَعِيَ الْهَذِي فَلَا تَحِلُّ» قَالَ: فَكَانَ جَمَاعَةُ الْهَذِي الَّذِينَ قَدِمَ بِهِ عَلَيَّ مِنَ الْيَمَنِ وَالَّذِي أَتَى بِهِ النَّبِيُّ ﷺ مِائَةً. قَالَ: فَحَلَّ النَّاسُ كُلُّهُمْ وَقَصَرُوا. إِلَّا النَّبِيُّ ﷺ وَمَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي. فَلَمَّا كَانَ يَوْمَ الدَّوَابِّ تَوَجَّهُوا إِلَى مِثَى. فَأَهَلُّوا بِالْحَجِّ. وَرَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى بِهَا الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالْفَجْرَ. ثُمَّ مَكَتَ قَلِيلًا حَتَّى طَلَعَتِ الشَّمْسُ. وَأَمَرَ بِقِيَّةٍ مِنْ شَعَرٍ تُضْرَبُ لَهُ بِمِزَةٍ. فَسَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا تَشْكُ فُرَيْشٌ إِلَّا أَنَّهُ وَقِفَتْ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ. كَمَا كَانَتْ فُرَيْشٌ تَصْنَعُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ. فَأَجَارَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى عَرَفَةَ. فَوَجَدَ الْقُبَّةَ قَدْ ضُرِبَتْ لَهُ بِمِزَةٍ. فَتَنَزَّلَ بِهَا. حَتَّى إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ أَمَرَ بِالْقَضَاءِ. فَوَجِلَتْ لَهُ. فَأَتَى بَطْنَ الْوَادِي. فَخَطَبَ النَّاسَ وَقَالَ: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ عَلَيْكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا. فِي شَهْرِكُمْ هَذَا. فِي بَلَدِكُمْ هَذَا. أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ نَحَتْ قَدَمَي مَوْضُوعٍ. وَدِمَاءُ الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعَةٌ. وَإِنَّ أَوَّلَ دَمٍ أَضَعُ مِنْ دِمَائِنَا دَمُ ابْنِ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ. كَانَ مُسْتَرْضِعًا فِي بَيْتِي سَعْدٍ فَقَتَلْتُهُ هَذِيلًا. وَرَبَا الْجَاهِلِيَّةِ مَوْضُوعٌ. وَأَوَّلُ رَبَا أَضَعُ رَبَانَا رَبَا عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ. فَإِنَّهُ مَوْضُوعٌ كُلُّهُ. فَاتَّقُوا اللَّهَ فِي النِّسَاءِ. فَإِنَّكُمْ أَخَذْتُمُوهُنَّ بِأَمَانِ اللَّهِ. وَاسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ اللَّهِ. وَلَكُمْ عَلَيْهِنَّ أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرُجَكُمْ أَحَدًا تَكْرَهُوهُ. فَإِنْ فَعَلْنَ ذَلِكَ فَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرَحٍ. وَلَهُنَّ عَلَيْكُمْ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ. وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ كِتَابَ اللَّهِ. وَأَنْتُمْ تَسْأَلُونَ عَنِّي. فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟» قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ. فَقَالَ بِإِضْبَاعِهِ السَّبَابَةَ، يُؤَفِّقُهَا إِلَى السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَى النَّاسِ: «اللَّهُمَّ! اشْهَدْ. اللَّهُمَّ! اشْهَدْ» ثَلَاثَ مَرَّاتٍ. ثُمَّ أَدْنَى ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الظُّهْرَ. ثُمَّ أَقَامَ فَصَلَّى الْعَصْرَ. وَلَمْ يُصَلِّ بَيْنَهُمَا شَيْئًا. ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَتَى الْمُؤَقَفَ. فَجَعَلَ بَطْنَ نَاقِيهِ الْقَضَاءِ إِلَى الصَّخَرَاتِ. وَجَعَلَ حَبْلَ الْمَشَاةِ

بَيْنَ يَدَيْهِ. وَاسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ. فَلَمَّ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى غَرَبَتِ الشَّمْسُ. وَذَهَبَتِ الضُّفْرَةُ قَلِيلًا حَتَّى غَابَ الْقُرُوصُ. وَأُرْدِفَ أَسَامَةُ خَلْفَهُ. وَدَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ شَتَّى لِلْقَضَوَاءِ الزَّمَامَ. حَتَّى إِنْ رَأَسَهَا لَيُصِيبَ مَوْكَّ رَحْلِهِ. وَيَقُولُ بَيْنَ يَدَيْهِ الْيَمْنَى: «أَيُّهَا النَّاسُ! السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ» كُلَّمَا أَتَى خَبَلًا مِنْ الْجِبَالِ أَرَضَى لَهَا قَلِيلًا. حَتَّى تَضَعْدَ. حَتَّى أَتَى الْمُرْدَلِفَةَ. فَصَلَّى بِهَا الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِأَذَانٍ وَاحِدٍ وَإِقَامَتَيْنِ. وَلَمْ يُسَبِّحْ بَيْنَهُمَا شَيْئًا. ثُمَّ اضْطَجَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ. وَصَلَّى الْفَجْرَ، حِينَ تَبَيَّنَ لَهُ الصُّبْحُ. بِأَذَانٍ وَإِقَامَةٍ. ثُمَّ رَكِبَ الْقَضَوَاءَ. حَتَّى أَتَى الْمَشْعَرَ الْحَرَامَ فَاسْتَقْبَلَ الْقَبِيلَةَ. فَدَعَاهُ وَكَبَّرَهُ وَهَلَّلَهُ وَوَحَّدَهُ. فَلَمَّ يَزَلْ وَاقِفًا حَتَّى أَشْفَرَ جِدًّا. فَدَفَعَ قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ. وَأُرْدِفَ الْفَضْلُ بْنُ عَثَّاسٍ. وَكَانَ رَجُلًا حَسَنَ الشَّعْرِ أَبْيَضَ وَسِيمًا. فَلَمَّا دَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْتَ بِهِ ظُعْنٌ يَخْرَيْنَ. فَطَلَفَ الْفَضْلُ يَنْظُرُ إِلَيْهِنَّ. فَوَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ. فَحَوَّلَ الْفَضْلُ وَجْهَهُ إِلَى الشَّقِّ الْأَخْرَ يَنْظُرُ. فَحَوَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ مِنَ الشَّقِّ الْأَخْرَ عَلَى وَجْهِ الْفَضْلِ. يَضْرِفُ وَجْهَهُ مِنَ الشَّقِّ الْأَخْرَ يَنْظُرُ. حَتَّى أَتَى بَطْنَ مُحَسَّرٍ. فَحَوَّلَ قَلِيلًا. ثُمَّ سَلَكَ الطَّرِيقَ الْوُشْطَى الَّتِي تَخْرُجُ عَلَى الْجَمْرَةِ الْكُبْرَى. حَتَّى أَتَى الْجَمْرَةَ الَّتِي عِنْدَ الشَّجَرَةِ فَرَمَاهَا بِسَبْعِ حَصَيَّاتٍ. يُكَبِّرُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ مِنْهَا مِثْلَ حَصَى الْخَذْفِ. رَمَى مِنْ بَطْنِ الْوَادِي. ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمُنْحَرِ. فَتَحَرَ ثَلَاثًا وَسِتِّينَ يَدِيهِ. ثُمَّ أَعْطَى عَلِيًّا. فَتَحَرَ مَا غَبَرَ. وَأَشْرَكَهُ فِي هَدْيِهِ. ثُمَّ أَمَرَ مِنْ كُلِّ بَدَنَةٍ بِبَضْعَةٍ. فَجُعِلَتْ فِي قَدْرِ. فَطَبَخَتْ. فَأَكَلَا مِنْ لَحْمِهَا وَشَرَبَا مِنْ مَرْقِهَا. ثُمَّ رَكِبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَقَاضَ إِلَى الْبَيْتِ. فَصَلَّى بِمَكَّةَ الظُّهْرَ. فَأَتَى بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ يَسْقُونَ عَلَى زَمْزَمَ. فَقَالَ: «انْزِعُوا. بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! فَلَوْلَا أَنْ يَغْلِيَكُمْ النَّاسُ عَلَى سِقَايَتِكُمْ لَنَزَعْتُ مَعَكُمْ» فَتَوَلَّوْهُ دَلُّوا فَشَرِبَ مِنْهُ.

١٤٨ - (...) وَخَدُّنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ خَدُّنَا أَبِي خَدُّنَا جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ خَدُّنِي أَبِي. قَالَ: أَتَيْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ فَسَأَلْتُهُ عَنْ حَجَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَسَأَلَ الْحَدِيثَ بِنَحْوِ حَدِيثِ حَاتِمِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ. وَزَادَ فِي الْحَدِيثِ: وَكَانَتْ الْعَرَبُ يَدْفَعُ بِهِمْ أَبُو سَيَّارَةَ عَلَى جِمَارِ عُرْيٍ. فَلَمَّا أَجَازَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمُرْدَلِفَةِ بِالْمَشْعَرِ الْحَرَامِ. لَمْ تَشْكُ قُرَيْشٌ أَنَّهُ سَيَفْتَصِرُ عَلَيْهِ. وَيَكُونُ مَثَرُهُ ثُمَّ. فَأَجَازَ وَلَمْ يَغْرِضْ لَهُ. حَتَّى أَتَى عَرَفَاتَ فَزَلَّ.

(بَابُ صَعْبَةِ النَّبِيِّ ﷺ)

الشرح: فيه حديث جابر رضي الله عنه، وهو حديث عظيم مشتمل على جمل من الفوائد، ونفائس من مهمات القواعد، وهو من أفراد مسلم لم يروه البخاري في صحيحه، ورواه أبو داود كرواية مسلم. قال القاضي: وقد تكلم الناس على ما فيه من الفقه، وأكثروا، وصنف فيه أبو بكر بن المنذر جزءا كبيرا، وخرج فيه من الفقه مائة ونيفا وخمسين نوعا، ولو تقصني لزيد على هذا القدر قريب منه، وقد سبق الاحتجاج بنكبت منه في أثناء شرح الأحاديث السابقة، وسنذكر ما يحتاج إلى التنبيه عليه على ترتيبه إن شاء الله تعالى.

قوله: (عن جعفر بن محمد عن أبيه قال دخلنا على جابر بن عبد الله فسأل عن القوم حتى انتهى إلي فقلت: أنا محمد بن علي بن حسين فأهوى بيده إلى رأسي فنزع زري الأعلى، ثم نزع زري الأسفل ثم وضع كفه بين ثديي وأنا يومئذ غلام شاب فقال: مرحبا بك يا ابن أخي سل عما شئت، فسألته وهو أعمى، فحضر وقت الصلاة فقام في نساجة ملتحفا بها كلما وضعها على منكبيه رجع طرفاها إليه من صغرها ورداؤه إلى جنبه على المشجب فصلي بنا) هذه القطعة فيها فوائد منها أنه يستحب لمن ورد عليه زائرون أو ضيفان ونحوهم أن يسأل عنهم لينزلهم منازلهم كما جاء في حديث عائشة رضي الله عنها (أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم)، وفيه إكرام أهل بيت رسول الله ﷺ كما فعل جابر بمحمد بن علي، ومنها استحباب قوله للزائر والضيف ونحوهما مرحبا، ومنها ملاطفة الزائر بما يليق به وتأنيسه، وهذا سبب حل جابر زري محمد بن علي ووضع يده بين ثدييه.

وقوله: (وأنا يومئذ غلام شاب فيه) تنبيه على أن سبب فعل جابر ذلك التأنيس لكونه صغيرا، وأما الرجل الكبير فلا يحسن إدخال اليد في جيبه والمسح بين ثدييه، ومنها جواز إمامة الأعمى البصراء، ولا خلاف في جواز ذلك، لكن اختلفوا في الأفضل على ثلاثة مذاهب وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا: أحدها إمامة الأعمى أفضل من إمامة البصير لأن الأعمى أكمل خشوعا لعدم نظره إلى الملهييات، والثاني البصير أفضل لأنه أكثر احترازا من النجاسات، والثالث هما سواء لتعادل فضيلتهما، وهذا الثالث هو الأصح عند أصحابنا، وهو نص الشافعي.

ومنها أن صاحب البيت أحق بالإمامة من غيره، ومنها جواز الصلاة في ثوب واحد مع التمكن من الزيادة عليه، ومنها جواز تسمية الثدي للرجل، وفيه خلاف لأهل اللغة منهم من جوز كالمراة، ومنهم من منعه وقال يختص الثدي بالمراة ويقال في الرجل: ثدوة وقد سبق إيضاحه في أوائل كتاب الإيمان في حديث الرجل الذي قتل نفسه فقال فيه النبي ﷺ «إنه من أهل النار».

وقوله: (قام في نساجة) هي بكسر النون وتخفيف السين المهملة وبالجيم هذا هو المشهور في نسخ بلادنا ورواياتنا لصحيح مسلم وسنن أبي داود، ووقع في بعض النسخ في (ساجة) بحذف النون، ونقله القاضي عياض عن رواية الجمهور قال: وهو الصواب. قال: والساجة والساج جميعا ثوب كالطيلسان وشبهه. قال: ورواية النون وقعت في رواية الفارسي قال: ومعناه ثوب ملفق قال: قال بعضهم: النون خطأ وتصحيف قلت: ليس كذلك بل كلاهما صحيح، ويكون ثوبا ملفقا على هيئة الطيلسان. قال القاضي في المشارق: الساج والساجة الطيلسان، وجمعه (سيجان). قال: وقيل: هي الخضضر منها خاصة. وقال الأزهري: هو طيلسان مقور ينسج كذلك. قال: وقيل: هو الطيلسان الحسن قال: ويقال: الطيلسان بفتح اللام وكسرهما وضمها وهي أقل.

وقوله: (ورداؤه إلى جنبه علي المشجب) هو بميم مكسورة ثم شين معجمة ساكنة ثم جيم ثم باء موحدة وهو اسم لأعواد يوضع عليها الثياب ومتاع البيت.

قوله: (أخبرني عن حجة رسول الله ﷺ) هي بكسر الحاء وفتحها، والمراد حجة الوداع قوله: (إن رسول الله ﷺ مكث تسع سنين لم يحج) يعني مكث بالمدينة بعد الهجرة.

قوله: (ثم أذن في الناس في العاشرة أن رسول الله ﷺ حاج) معناه أعلمهم بذلك وأشاع بينهم ليتأهبوا للحج معه، ويتعلموا المناسك والأحكام، ويشهدوا أقواله وأفعاله، ويوصيهم ليبلغ الشاهد الغائب وتشيع دعوة الإسلام، وتبلغ الرسالة القريب والبعيد، وفيه أنه يستحب للإمام إيدان الناس بالأمور المهمة ليتأهبوا لها.

قوله: (كلهم يلتبس أن يأتهم برسول الله ﷺ) قال القاضي: هذا ما يدل على أنهم كلهم أحرموا بالحج لأنه ﷺ أحرم بالحج وهم لا يخالفونه، ولهذا قال جابر: وما عمل من شيء عملنا به، ومثله توقفهم عن التحلل بالعمرة، ما لم يتحلل حتى أغضبوه واعتذر إليهم، ومثله تعليق علي وأبي موسى لإحرامهما على إحرار النبي ﷺ.

قوله ﷺ لأسماء بنت عميس وقد ولدت: (اغتسلي واستثفري بثوب وأحرمي) فيه استحباب غسل الإحرام للنساء، وقد سبق بيانه في باب مستقل فيه أمر الحائض والنفساء والمستحاضة بالاستنفاذ وهو أن تشد في وسطها شيئا وتأخذ خرقة عريضة تجعلها على محل الدم وتشد طرفيها من قدامها ومن ورائها في ذلك المشدود في وسطها، وهو شبيه بثفر الدابة بفتح الفاء. وفيه صحة إحرام النساء وهو مجمع عليه. والله أعلم.

قوله: (فصلى ركعتين) فيه استحباب ركعتي الإحرام، وقد سبق الكلام فيه مبسوطا.

قوله: (ثم ركب القصواء) هي بفتح القاف وبالمد. قال القاضي: ووقع في نسخة العذري (القصوى) بضم القاف والقصر. قال: وهو خطأ. قال القاضي: قال ابن قتيبة: كانت للنبي ﷺ نوق: القصواء، والجدعاء، والعضباء. قال أبو عبيد: العضباء اسم لنافقة

النبي ﷺ ولم تسم بذلك لشيء أصابها، قال القاضي: قد ذكر هنا أنه ركب القصواء، وفي آخر هذا الحديث (خطب على القصواء)، وفي غير مسلم خطب (على ناقته الجذعاء)، وفي حديث آخر (على ناقه خرماء)، وفي آخر (العضباء)، وفي حديث آخر (كانت له ناقه لا تسبق)، وفي آخر تسمى (مخضومة)، وهذا كله يدل على أنها ناقه واحدة خلاف ما قاله ابن قتيبة، وأن هذا كان اسمها أو وصفها لهذا الذي بها، خلاف ما قال أبو عبيد، لكن يأتي في كتاب النذر أن القصواء غير العضباء كما سنبينه هناك. قال الحرابي: العضب والجذع والخرم والقصو والمخضومة في الأذان، قال ابن الأعرابي: القصواء التي قطع طرف أذنها، والجذع أكثر منه.

وقال الأصمعي، والقصو مثله قال: وكل قطع في الأذن جذع، فإن جاوز الربع فهي عضباء، والمخضرم مقطوع الأذنين، فإن اصطلمتا فهي صلماء. وقال أبو عبيد: القصواء المقطوعة الأذن عرضاً، والمخضومة المستأصلة والمقطوعة النصف فما فوقه. وقال الخليل: المخضومة مقطوعة الواحدة، والعضباء مشقوقه الأذن. قال الحرابي: فالحديث يدل على أن العضباء اسم لها، وإن كانت عضباء الأذن فقد جعل اسمها. هذا آخر كلام القاضي. وقال محمد بن إبراهيم التيمي التابعي وغيره: إن العضباء والقصواء والجذعاء اسم لناقية واحدة كانت لرسول الله ﷺ والله أعلم.

قوله: (نظرت إلى مد بصري) هكذا هو في جميع النسخ (مد بصري)، وهو صحيح، ومعناه منتهى بصري وأنكر بعض أهل اللغة (مد بصري)، وقال: الصواب (مدى بصري)، وليس هو بمنكر بل هما لغتان المد أشهر.

قوله: (بين يديه من راكب وماش) فيه جواز الحج راكباً وماشياً وهو مجمع عليه، وقد تظاهرت عليه دلائل الكتاب والسنة وإجماع الأمة. قال الله تعالى: ﴿وَأُذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ﴾ واختلف العلماء في الأفضل منهما، فقال مالك والشافعي وجمهور العلماء: الركوب أفضل اقتداء بالنبي ﷺ، ولأنه أعون له على وظائف مناسكه، ولأنه أكثر نفقة.

وقال داود: ماشياً أفضل لمشتقته. وهذا فاسد لأن المشتقة ليست مطلوبة.

قوله: (وعليه ينزل القرآن وهو يعرف تأويله) معناه الحث على التمسك بما أخبركم عن فعله في حجته تلك. قوله: (فأهل بالتوحيد) يعني قوله (لبيك لا شريك لك) وفيه إشارة إلى مخالفة ما كانت الجاهلية تقول في تليتها من لفظ الشرك، وقد سبق ذكر تليتهم في باب التلبية.

قوله: (فأهل بالتوحيد لبيك اللهم لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك، وأهل الناس بهذا الذي يهلون به فلم يرد رسول الله ﷺ شيئاً منه، ولزم رسول الله ﷺ تليته) قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: فيه

إشارة إلى ما روي من زيادة الناس في التلبية من الثناء والذكر كما روي في ذلك عن عمر رضي الله عنه أنه كان يزيد: (لبيك ذا النعماء والفضل الحسن لبيك مرهوبا منك ومرغوبا إليك)، وعن ابن عمر رضي الله عنه: (لبيك وسعديك والخير بيديك والرغباء إليك والعمل)، وعن أنس رضي الله عنه: (لبيك حقا تعبدا ورقا).

قال القاضي: قال أكثر العلماء: المستحب الاقتصار على تلبية رسول الله ﷺ، وبه قال مالك والشافعي والله أعلم.

قوله: (قال جابر لسنا ننوي إلا الحج لسنا نعرف العمرة) فيه دليل لمن قال بترجيح الأفراد، وقد سبقَت المسألة مستقصاة في أول الباب السابق. قوله: (حتى أتينا البيت) فيه بيان أن السنة للحاج أن يدخلوا مكة قبل الوقوف بعرفات ليطوفوا للقدم وغير ذلك.

قوله: (حتى إذا أتينا البيت معه استلم الركن فرمل ثلاثا ومشى أربعا) فيه أن المحرم إذا دخل مكة قبل الوقوف بعرفات يسن له طواف القدوم، وهو مجمع عليه، وفيه أن الطواف سبع طوافات، وفيه أن السنة أيضا الرمل في الثلاث الأول، ويمشي على عادته في الأربع الأخيرة.

قال العلماء: الرمل هو أسرع المشي مع تقارب الخطى، وهو الخيب، قال أصحابنا: ولا يستحب الرمل إلا في طواف واحد في حج أو عمرة. أما إذا طاف في غير حج أو عمرة فلا رمل بلا خلاف. ولا يسرع أيضا في كل طواف حج، وإنما يسرع في واحد منها، وفيه قولان مشهوران للشافعي. أحدهما طواف يعقبه سعي، ويتصور ذلك في طواف القدوم، ويتصور في طواف الإفاضة، ولا يتصور في طواف الوداع، والقول الثاني أنه لا يسرع إلا في طواف القدوم سواء أراد السعي بعده أم لا، ويسرع في طواف العمرة إذ ليس فيه إلا طواف واحد. والله أعلم.

قال أصحابنا: والاضطباع سنة في الطواف، وقد صح فيه الحديث في سنن أبي داود والترمذي وغيرهما، وهو أن يجعل وسط رداءه تحت عاتقه الأيمن، ويجعل طرفيه على عاتقه الأيسر، ويكون منكبه الأيمن مكشوفًا.

قالوا: وإنما يسن الاضطباع في طواف يسن فيه الرمل على ما سبق تفصيله والله أعلم وأما قوله: (استلم الركن) فمعناه مسحه بيده، وهو سنة في كل طواف، وسيأتي شرحه واضحا حيث ذكره مسلم بعد هذا إن شاء الله تعالى.

قوله: (ثم نفذ إلى مقام إبراهيم عليه السلام فقرأ ﴿واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى﴾ فجعل المقام بينه وبين البيت) هذا دليل لما أجمع عليه العلماء أنه ينبغي لكل طائف إذا فرغ من طوافه أن يصلي خلف المقام ركعتي الطواف، واختلفوا هل هما واجبتان أم سنة؟ وعندنا فيه خلاف حاصله ثلاثة أقوال أصحها أنهما سنة، والثاني أنهما

واجبتان، والثالث إن كان طوافاً واجبتا فواجبتان، وإلا فسنستان. وسواء قلنا: واجبتان أو سنستان لو تركهما لم يبطل طوافه، والسنة أن يصليهما خلف المقام، فإن لم يفعل ففي الحجر، وإلا ففي المسجد وإلا ففي مكة وسائر الحرم، ولو صلاهما في وطنه وغيره من أقاصي الأرض جاز وفاته الفضيلة، ولا تفوت هذه الصلاة ما دام حياً، ولو أراد أن يطوف أطوفة استحسب أن يصلي عقب كل طواف ركعتيه، فلو أراد أن يطوف أطوفة بلا صلاة ثم يصلي بعد الأطوفة لكل طواف ركعتيه قال أصحابنا: يجوز ذلك. وهو خلاف الأولى، ولا يقال: مكروه وممن قال بهذا المسور بن مخرمة وعائشة وطاوس وعطاء وسعيد بن جبير وأحمد وإسحاق وأبو يوسف، وكرهه ابن عمر والحسن البصري والزهري ومالك والثوري وأبو حنيفة وأبو ثور ومحمد بن الحسن وابن المنذر ونقله القاضي عن جمهور الفقهاء قوله: (فكان أبي يقول: ولا أعلمه ذكره إلا عن النبي ﷺ) كان يقرأ في الركعتين ﴿قل هو الله أحد﴾ و﴿قل يا أيها الكافرون﴾ معنى هذا الكلام أن جعفر بن محمد روى هذا الحديث عن أبيه عن جابر قال: كان أبي يعني محمداً يقول: إنه قرأ هاتين السورتين. قال جعفر: ولا أعلم أبي ذكر تلك القراءة عن قراءة جابر في صلاة جابر، بل عن جابر عن قراءة النبي ﷺ في صلاة هاتين الركعتين.

قوله: (قل هو الله أحد وقل يا أيها الكافرون) معناه قرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ وفي الثانية بعد الفاتحة ﴿قل هو الله أحد﴾. وأما قوله: (لا أعلم ذكره إلا عن النبي ﷺ) ليس هو شكاً في ذلك لأن لفظة (العلم) تنافي الشك، بل جزم برفعه إلى النبي ﷺ، وقد ذكر البيهقي بإسناد صحيح على شرط مسلم عن جعفر ابن محمد عن أبيه عن جابر أن النبي ﷺ طاف بالبيت فرمل من الحجر الأسود ثلاثاً، ثم صلى ركعتين قرأ فيهما: ﴿قل يا أيها الكافرون﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾.

قوله: (ثم رجع إلى الركن فاستلمه ثم خرج من الباب إلى الصفا) فيه دلالة لما قاله الشافعي وغيره من العلماء أنه يستحب للطائف طواف القدوم إذا فرغ من الطواف وصلاته خلف المقام أن يعود إلى الحجر الأسود فيستلمه، ثم يخرج باب الصفا ليسى. واتفقوا على أن هذا الاستلام ليس بواجب وإنما هو سنة لو تركه لم يلزمه دم.

قوله: (ثم خرج من الباب إلى الصفا فلما دنا من الصفا قرأ ﴿إن الصفا والمروة من شعائر الله﴾ أبداً بما بدأ الله به فبدأ بالصفا فرقى عليه حتى رأى البيت فاستقبل القبلة فوحد الله وكبر وقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير لا إله إلا الله وحده أنجز وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده ثم دعا بين ذلك قال مثل هذا ثلاث مرات ثم نزل إلى المروة). في هذا اللفظ أنواع من المناسك منها أن السعي يشترط فيه أن يبدأ من الصفا، وبه قال الشافعي ومالك والجمهور، وقد ثبت في رواية النسائي في هذا الحديث بإسناد صحيح أن النبي ﷺ قال: «ابدءوا بما بدأ الله به» هكذا بصيغة الجمع.

ومنها أنه ينبغي أن يرقى على الصفا والمروة، وفي هذا الرقي خلاف قال جمهور أصحابنا: هو سنة ليس بشرط ولا واجب، فلو تركه صح سعيه لكن فاته الفضيلة. وقال أبو حفص بن الوكيل من أصحابنا: لا يصح سعيه حتى يصعد على شيء من الصفا والصواب الأول. قال أصحابنا: لكن يشترط ألا يترك شيئاً من المسافة بين الصفا والمروة فليصق عقبيه بدرج الصفا، وإذا وصل المروة ألصق أصابع رجليه بدرجها، وهكذا في المرات السبع يشترط في كل مرة أن يلصق عقبيه بما يبدأ منه، وأصابعه بما ينتهي إليه.

قال أصحابنا: يستحب أن يرقى على الصفا والمروة حتى يرى البيت إن أمكنه. ومنها أنه يسن أن يقف على الصفا مستقبل الكعبة ويذكر الله تعالى بهذا الذكر المذكور، ويدعو ويكرر الذكر والدعاء ثلاث مرات. هذا هو المشهور عند أصحابنا.

وقال جماعة من أصحابنا: يكرر الذكر ثلاثاً، والدعاء مرتين فقط. والصواب الأول.

قوله ﷺ: (وهزم الأحزاب وحده) معناه هزمهم بغير قتال من الآدميين، ولا بسبب من جهتهم، والمراد بالأحزاب الذين تحزبوا على رسول الله ﷺ يوم الخندق، وكان الخندق في شوال سنة أربع من الهجرة، وقيل سنة خمس.

قوله: (ثم نزل إلى المروة حتى انصبت قدماه في بطن الوادي حتى إذا صعدتا مشى حتى أتى المروة) هكذا هو في النسخ، وكذا نقله القاضي عياض عن جميع النسخ. قال: وفيه إسقاط لفظة لا بد منها وهي (حتى انصبت قدماه رمل في بطن الوادي)، ولابد منها، وقد ثبتت هذه اللفظة في غير رواية مسلم، وكذا ذكرها الحميدي في الجمع بين الصحيحين وفي الموطأ: (حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى حتى خرج منه)، وهو بمعنى رمل. هذا كلام القاضي. وقد وقع في بعض نسخ صحيح مسلم: (حتى إذا انصبت قدماه في بطن الوادي سعى) كما وقع في الموطأ وغيره والله أعلم.

وفي هذا الحديث استحباب السعي الشديد في بطن الوادي حتى يصعد، ثم يمشي باقي المسافة إلى المروة على عادة مشيه، وهذا السعي مستحب في كل مرة من المرات السبع في هذا الموضع، والمشي مستحب فيما قبل الوادي وبعده، ولو مشى في الجميع، أو سعى في الجميع أجزأه وفاته الفضيلة. هذا مذهب الشافعي وموافقيه. وعن مالك فيمن ترك السعي الشديد في موضعه روايتان إحداهما كما ذكر، والثانية تجب عليه إعادته.

قوله: (ففعل على المروة ما فعل على الصفا) فيه أنه يسن عليها من الذكر والدعاء والرقى مثل ما يسن على الصفا، وهذا متفق عليه.

قوله: (حتى إذا كان آخر طواف على المروة) فيه دلالة لمذهب الشافعي والجمهور أن الذهاب من الصفا إلى المروة يحسب مرة والرجوع إلى الصفا ثانية والرجوع إلى المروة ثالثة وهكذا، فيكون ابتداء السبع من الصفا، وآخرها بالمروة. وقال ابن بنت الشافعي وأبو

بكر الصيرفي من أصحابنا: يحسب الذهاب إلى المروة والرجوع إلى الصفا مرة واحدة فيقع آخر السبع في الصفا، وهذا الحديث الصحيح يرد عليهما، وكذلك عمل المسلمين على تعاقب الأزمان. والله أعلم.

قوله: (فقام سراقه بن مالك بن جعشم فقال: يا رسول الله ألعاننا هذا أم لأبدي؟ إلى آخره). هذا الحديث سبق شرحه واضحا في آخر الباب الذي قبل هذا، و (جعشم) بضم الجيم وبضم الشين المعجمة وفتحها ذكره الجوهري وغيره.

قوله: (فوجد فاطمة ممن حل ولبست ثيابا صبيغا واكتحلت ذلك عليها) فيه إنكار الرجل على زوجته ما رآه منها من نقص في دينها لأنه ظن أن ذلك لا يجوز فأنكره.

قوله: (فذهبت إلى رسول الله ﷺ محرشا على فاطمة) التحريش الإغراء والمراد هنا أن يذكر له ما يقتضي عتابها.

قوله: (قلت: إني أهل بما أهل به رسول الله ﷺ) هذا قد سبق شرحه في الباب قبله، وأنه يجوز تعليق الإحرام بإحرام كإحرام فلان.

قوله: (فحل الناس كلهم وقصروا إلا النبي ﷺ ومن كان معه هدي) هذا أيضا تقدم شرحه في الباب السابق، وفيه إطلاق اللفظ العام وإرادة الخصوص؛ لأن عائشة لم تحل، ولم تكن ممن ساق الهدى، والمراد بقوله (حل الناس كلهم) أي معظمهم، و (الهدى) بإسكان الدال وكسرها وتشديد الباء مع الكسر وتخفيف مع الإسكان.

وأما قوله: (وقصروا) فإن قصروا ولم يحلقوا مع أن الحلق أفضل لأنهم أرادوا أن يبقى شعر يحلق في الحج، فلو حلقوا لم يبق شعر فكان التقصير هنا أحسن ليحصل في النسكين إزالة شعر. والله أعلم.

قوله: (فلما كان يوم التروية توجهوا إلى منى فأهلوا بالحج) يوم التروية هو الثامن من ذي الحجة سبق بيانه واشتقاقه مرات، وسبق أيضا مرات أن الأفضل عند الشافعي وموافقيه أن من كان بمكة وأراد الإحرام بالحج أحرم يوم التروية عملاً بهذا الحديث، وسبق بيان مذاهب العلماء فيه. وفي هذا بيان أن السنة ألا يتقدم أحد إلى منى قبل يوم التروية، وقد كره مالك ذلك، وقال بعض السلف: لا بأس به، ومذهبنا أنه خلاف السنة.

قوله: (وركب النبي ﷺ فصلى بها الظهر والعصر والمغرب والعشاء والفجر) فيه بيان سنن إحداها أن الركوب في تلك المواطن أفضل من المشي، كما أنه في جملة الطريق أفضل من المشي، هذا هو الصحيح في صورتين أن الركوب أفضل، وللشافعي قول آخر ضعيف أن المشي أفضل، وقال بعض أصحابنا: الأفضل في جملة الحج الركوب إلا في مواطن المناسك وهي مكة ومنى ومزدلفة وعرفات والتردد بينهما والسنة الثانية أن يصلي بمنى هذه الصلوات الخمس. والثالثة أن يبيت بمنى هذه الليلة وهي ليلة التاسع من

ذي الحجة، وهذا المبيت سنة ليس بركني ولا واجب، فلو تركه فلا دم عليه بالإجماع.
قوله: (ثم مكث قليلاً حتى طلعت الشمس) فيه أن السنة ألا يخرجوا من متى حتى تطلع الشمس، وهذا متفق عليه.

قوله: (وأمر بقبة من شعر تضرب له بنمرة) فيه استحباب النزول بنمرة إذا ذهبوا من متى، لأن السنة ألا يدخلوا عرفات إلا بعد زوال الشمس وبعد صلاتي الظهر والعصر جمعاً، فالسنة أن ينزلوا بنمرة، فمن كان له قبة ضربها، ويغتسلون للوقوف قبل الزوال، فإذا زالت الشمس سار بهم الإمام إلى مسجد إبراهيم عليه السلام، وخطب بهم خطبتين خفيفتين، ويخفف الثانية جداً فإذا فرغ منها صلى بهم الظهر والعصر جمعاً بينهما، فإذا فرغ من الصلاة سار إلى الموقف. وفي هذا الحديث جواز الاستظلال للمحرم بقبة وغيرها، ولا خلاف في جوازه للنازل، واختلفوا في جوازه للراكب، فمذهبنا جوازه، وبه قال كثيرون، وكرهه مالك وأحمد، وستأتي المسألة مبسوطة في موضعها إن شاء الله تعالى. وفيه جواز اتخاذ القباب وجوازها من شعر.

وقوله: (بنمرة) هي يفتح النون وكسر الميم هذا أصلها، ويجوز فيها ما يجوز في نظيرها وهو إسكان الميم مع فتح النون وكسرها، وهي موضع بجانب عرفات وليست من عرفات.

قوله: (ولا تشك قريش إلا أنه واقف عند المشعر الحرام كما كانت قريش تصنع في الجاهلية) معنى هذا أن قريشاً كانت في الجاهلية تقف بالمشعر الحرام، وهو جبل في المزدلفة، يقال له قرح. وقيل: إن المشعر الحرام كل المزدلفة، وهو بفتح الميم على المشهور، وبه جاء القرآن، وقيل بكسرها. وكان سائر العرب يتجاوزون المزدلفة ويقفون بعرفات، فظنت قريش أن النبي ﷺ يقف في المشعر الحرام على عادتهم ولا يتجاوزه فتجاوزه النبي ﷺ إلى عرفات لأن الله تعالى أمر بذلك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ أي سائر العرب غير قريش، وإنما كانت قريش تقف بالمزدلفة لأنها من الحرم، وكانوا يقولون: نحن أهل حرم الله فلا نخرج منه.

قوله: (فأجاز رسول الله ﷺ حتى أتى عرفة فوجد القبة قد ضربت له بنمرة فنزل بها حتى إذا زاغت الشمس) أما (أجاز) فمعناه جاوز المزدلفة ولم يقف بها بل توجه إلى عرفات.

وأما قوله: (حتى أتى عرفه) فمجاز والمراد قارب عرفات لأنه فسر بقوله: (وجد القبة قد ضربت بنمرة فنزل بها)، وقد سبق أن نمرة ليست من عرفات، وقد قدمنا أن دخول عرفات قبل صلاتي الظهر والعصر جميعاً خلاف السنة.

قوله: (حتى إذا زاغت الشمس أمر بالقصواء فرحلت له فأتى بطن الوادي فخطب الناس) أما (القصواء) فتقدم ضبطها وبيانها واضحاً في أول هذا الباب، وقوله:

(فرحلت) هو بتخفيف الحاء أي جعل عليها الرحل.

وقوله: (بطن الوادي) هو وادي (عرنة) بضم العين وفتح الراء وبعدها نون، وليست عرنة من أرض عرفات عند الشافعي والعلماء كافة إلا مالكاً فقال: هي من عرفات.

وقوله: (فخطب الناس) فيه استحباب الخطبة للإمام بالحجيج يوم عرفة في هذا الموضع، وهو سنة باتفاق جماهير العلماء، وخالف فيها المالكية، ومذهب الشافعي أن في الحج أربع خطب مسنونة إحداها يوم السابع من ذي الحجة يخطب عند الكعبة بعد صلاة الظهر، والثانية هذه التي يبطن عرنة يوم عرفات، والثالثة يوم النحر، والرابعة يوم النفر الأول، وهو اليوم الثاني من أيام التشريق. قال أصحابنا: وكل هذه الخطب أفراد، وبعد صلاة الظهر، إلا التي يوم عرفات فإنها خطبتان وقبل الصلاة. قال أصحابنا: ويعلمهم في كل خطبة من هذه ما يحتاجون إليه إلى الخطبة الأخرى. والله أعلم.

قوله ﷺ (إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا) معناه متأكدة التحريم شديده، وفي هذا دليل لضرب الأمثال والحقايق النظرية بالنظير قياساً.

قوله ﷺ: (ألا كل شيء من أمر الجاهلية تحت قدمي موضوع، ودماء الجاهلية موضوعة، وإن أول دم أضع دم ابن ربيعة بن الحارث كان مسترضعاً في بني سعد فقتلته هذيل، وربا الجاهلية موضوعة وأول رباً أضع رباناً ربا العباس بن عبد المطلب فإنه موضوع كله) في هذه الجملة إبطال أفعال الجاهلية وبيعها التي لم يتصل بها قبض، وأنه لا قصاص في قتلها، وأن الإمام وغيره ممن يأمر بمعروف أو ينهى عن منكر ينبغي أن يبدأ بنفسه وأهله فهو أقرب إلى قبول قوله وإلى طيب نفس من قرب عهده بالإسلام وأما قوله ﷺ: (تحت قدمي) إشارة إلى إبطاله.

وأما قوله ﷺ: (وإن أول دم أضع دم ابن ربيعة) فقال المحققون والجمهور اسم هذا الابن إياس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب. وقيل: اسمه حارثة، وقيل: آدم قال الدارقطني: وهو تصحيف، وقيل: اسمه تمام، وممن سماه آدم الزبير بن بكار. قال القاضي عياض: ورواه بعض رواة مسلم دم ربيعة بن الحارث قال: وكذا رواه أبو داود. قيل: هو وهم، والصواب ابن ربيعة لأن ربيعة عاش بعد النبي ﷺ إلى زمن عمر بن الخطاب، وتأوله أبو عبيد فقال: دم ربيعة لأنه ولي الدم، فنسبه إليه قالوا: وكان هذا الابن المقتول طفلاً صغيراً يحبو بين البيوت، فأصابه حجر في حرب كانت بين بني سعد وبني ليث بن بكر، قاله الزبير بن بكار.

قوله ﷺ في الربا: (أنه موضوع كله) معناه الزائد على رأس المال كما قال الله تعالى: ﴿وإن تبتم فلکم رءوس أموالکم﴾ وهذا الذي ذكرته إيضاح، وإلا فالمقصود مفهوم من نفس لفظ الحديث، لأن الربا هو الزيادة، فإذا وضع الربا فمعناه وضع الزيادة، والمراد

بالوضع الرد والإبطال. قوله ﷺ: (فاتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمان الله) فيه الحث على مراعاة حق النساء والوصية بهن ومعاشرتهن بالمعروف، وقد جاءت أحاديث كثيرة صحيحة في الوصية بهن وبيان حقوقهن، والتحذير من التقصير في ذلك، وقد جمعتها أو معظمها في رياض الصالحين.

وقوله ﷺ: (أخذتموهن بأمان الله) هكذا هو في كثير من الأصول وفي بعضها بأمانة الله.

قوله ﷺ: (واستحللتم فروجهن بكلمة الله) قيل: معناه قوله تعالى: ﴿فإنما ساء بمعروف أو تسريحاً﴾ وقيل: المراد كلمة التوحيد وهي لا إله إلا الله محمد رسول الله ﷺ إذ لا تحل مسلمة لغير مسلم، وقيل: المراد بإباحة الله والكلمة قوله تعالى: ﴿فأنكحوا ما طاب لكم من النساء﴾ وهذا الثالث هو الصحيح، وبالأول قال الخطابي والهرودي وغيرهما. وقيل: المراد بالكلمة الإيجاب والقبول، ومعناه على هذا بالكلمة التي أمر الله تعالى بها. والله أعلم.

قوله ﷺ: (ولكم عليهن أن لا يوطئن فرشكم أحدًا تكرهونه، فإن فعلن ذلك فاضربوهن ضرباً غير مبرح) قال المازري: قيل: المراد بذلك أن لا يستخيلن بالرجال، ولم يرد زناها، لأن ذلك يوجب جلدتها، ولأن ذلك حرام مع من يكرهه الزوج ومن لا يكرهه.

وقال القاضي عياض: كانت عادة العرب حديث الرجال مع النساء، ولم يكن ذلك عيباً ولا رية عندهم، فلما نزلت آية الحجاب نهوا عن ذلك. هذا كلام القاضي. والمختار أن معناه ألا يأذن لأحدٍ تكرهونه في دخول بيوتكم والجلوس في منازلكم سواء كان المأذون له رجلاً أجنبياً أو امرأة أو أحدًا من محارم الزوجة. فالنهي يتناول جميع ذلك. وهذا حكم المسألة عند الفقهاء أنها لا يحل لها أن تأذن لرجل أو امرأة ولا محرم ولا غيره في دخول منزل الزوج إلا من علمت أو ظنت أن الزوج لا يكرهه، لأن الأصل تحريم دخول منزل الإنسان حتى يوجد الإذن في ذلك منه أو ممن أذن له في الإذن في ذلك، أو عرف رضاه باطراد العرف بذلك ونحوه، ومتى حصل الشك في الرضا ولم يترجح شيء ولا وجدت قرينة لا يحل الدخول ولا الإذن والله أعلم.

أما الضرب المبرح فهو الضرب الشديد الشاق، ومعناه اضربوهن ضرباً ليس بشديد ولا شاق، و (البرح) المشقة، و (المبرح) بضم الميم وفتح الموحدة وكسر الراء. وفي هذا الحديث إباحة ضرب الرجل امرأته للتأديب، فإن ضربها الضرب المأذون فيه فماتت منه وجبت ديته على عاقلة الضارب، ووجبت الكفارة في ماله.

قوله ﷺ: (ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف) فيه وجوب نفقة الزوجة وكسوتها وذلك ثابت بالإجماع.

قوله: (فقال بإصبعه السبابة يرفعها إلى السماء وينكتها إلى الناس اللهم اشهد) هكذا ضبطناه (ينكتها) بعد الكاف تاء مثناة فوق. قال القاضي: كذا الرواية بالتاء المثناة فوق. قال: وهو بعيد المعنى. قال: قيل: صوابه (ينكيتها) بياء موحدة قال: ورويناه في سنن أبي داود بالتاء المثناة من طريق ابن الأعرابي، وبالموحدة من طريق أبي بكر التمار. ومعناه يقلبها ويردها إلى الناس مشيرًا إليهم، ومنه (نكب كئنته) إذا قلبها. هذا كلام القاضي.

قوله: (ثم أذن ثم أقام فصلى الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئاً) فيه أنه يشرع الجمع بين الظهر والعصر هناك في ذلك اليوم، وقد أجمعت الأمة عليه، واختلفوا في سببه فقيل: بسبب النسك، وهو مذهب أبي حنيفة وبعض أصحاب الشافعي، وقال أكثر أصحاب الشافعي: هو بسبب السفر، فمن كان حاضراً أو مسافراً دون مرحلتين كأهل مكة لم يجز له الجمع كما لا يجوز له القصر. وفيه أن الجامع بين الصلاتين يصلي الأولى أولاً، وأنه يؤذن للأولى، وأنه يقيم لكل واحدة منهما، وأنه لا يفرق بينهما، وهذا كله متفق عليه عندنا.

قوله: (ثم ركب رسول الله ﷺ حتى أتى الموقف فجعل بطن ناقته القصواء إلى الصخرات، وجعل جبل المشاة بين يديه، واستقبل القبلة فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس، وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص).

في هذا الفصل مسائل وآداب للوقوف منها أنه إذا فرغ من الصلاتين عجل الذهاب إلى الموقف. ومنها أن الوقوف راكباً أفضل. وفيه خلاف بين العلماء وفي مذهبننا ثلاثة أقوال أصحها أن الوقوف راكباً أفضل، والثاني غير الراكب أفضل، والثالث هما سواء. ومنها أنه يستحب أن يقف عند الصخرات المذكورات وهي صخرات مفترشات في أسفل جبل الرحمة، وهو الجبل الذي بوسط أرض عرفات، فهذا هو الموقف المستحب، وأما ما اشتهر بين العوام من الاعتناء بصعود الجبل وتوهمهم أنه لا يصح الوقوف إلا فيه فغلط، بل الصواب جواز الوقوف في كل جزء من أرض عرفات، وأن الفضيلة في موقف رسول الله ﷺ عند الصخرات، فإن عجز فليقرب منه بحسب الإمكان، وسيأتي في آخر الحديث بيان حدود عرفات إن شاء الله تعالى عند قوله ﷺ: «وعرفة كلها موقف» ومنها استحباب استقبال الكعبة في الوقوف، ومنها أنه ينبغي أن يبقى في الوقوف حتى تغرب الشمس ويتحقق كمال غروبها، ثم يفيض إلى مزدلفة، فلو أفاض قبل غروب الشمس صح وقوفه وحجه، ويجبر ذلك بدم. وهل الدم واجب أم مستحب فيه قولان للشافعي أصحهما أنه سنة، والثاني واجب، وهما مبنيان على أن الجمع بين الليل والنهار واجب على من وقف بالنهار أم لا. وفيه قولان أصحهما سنة، والثاني واجب. وأما وقت الوقوف فهو ما بين زوال الشمس يوم عرفة وطلوع الفجر الثاني يوم النحر، فمن حصل بعرفات في جزء من هذا الزمان صح وقوفه، ومن فاتته ذلك فاتته الحج. هذا مذهب الشافعي وجماهير العلماء. وقال مالك: لا يصح الوقوف في النهار منفرداً، بل لا بد من الليل وحده، فإن اقتصر على

الليل كفاه وإن اقتصر على النهار لم يصح وقوفه. وقال أحمد: يدخل وقت الوقوف من الفجر يوم عرفة، وأجمعوا على أن أصل الوقوف ركن لا يصح الحج إلا به والله أعلم.

وأما قوله: (وجعل جبل المشاة بين يديه) فروي (جبل) بالحاء المهملة وإسكان الباء، وروي (جبل) بالجيم وفتح الباء. قال القاضي عياض رحمه الله: الأول أشبه بالحديث، و (جبل المشاة) أي مجتمعهم، و (جبل الرمل) ما طال منه وضخم، وأما بالجيم فمعناه طريقهم وحيث تسلك الرحالة.

وأما قوله: (فلم يزل واقفاً حتى غربت الشمس وذهبت الصفرة قليلاً حتى غاب القرص) هكذا هو في جميع النسخ، وكذا نقله القاضي عن جميع النسخ. قال: قيل: لعل صوابه (حين غاب القرص). هذا كلام القاضي. ويحتمل أن الكلام على ظاهره، ويكون قوله: (حتى غاب القرص) بياناً لقوله (غربت الشمس وذهبت الصفرة)، فإن هذه تطلق مجازاً على مغيب معظم القرص، فأزال ذلك الاحتمال بقوله (حتى غاب القرص). والله أعلم.

قوله: (وأردف أسامة خلفه) فيه جواز الإدراف إذا كانت الدابة مطيقة، وقد تظاهرت به الأحاديث قوله: (وقد شقن للقصواء الزمام حتى أن رأسها ليصيب مورك رحله) معنى (شقن) ضم وضيق، وهو بتخفيف النون، و (مورك الرحل) قال الجوهري: قال أبو عبيد: المورك والموركة يعني بفتح الميم وكسر الراء هو الموضع الذي يثني الراكب رجله عليه قدام واسطة الرحل إذا مل من الركوب، وضبطه القاضي بفتح الراء قال: وهو قطعة آدم يتورك عليها الراكب تجعل في مقدم الرحل شبه المخدة الصغيرة، وفي هذا استحباب الرفق في السير من الراكب بالمشاة، وبأصحاب الدواب الضعيفة.

قوله: (يقول بيده السكينة السكينة) مرتين منصوباً أي الزموا السكينة، وهي الرفق والطمأنينة. ففيه أن السكينة في الدفع من عرفات سنة، فإذا وجد فرجة يسرع كما ثبت في الحديث الآخر.

قوله: (كلما أتى حبلاً من الحبال أرخى لها قليلاً حتى تصعد حتى أتى المزدلفة) (الحبال) هنا بالحاء المهملة المكسورة جمع حبل، وهو التل اللطيف من الرمل الضخم.

وقوله: (حتى تصعد) هو بفتح الباء المشناة فوق وضمها يقال: صعد في الحبل وأصعد، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ تَصْعَدُونَ﴾ وأما المزدلفة فمعروفة سميت بذلك من التزلف والازدلاف، وهو التقرب، لأن الحجاج إذا أفاضوا من عرفات ازدلفوا إليها أي مضوا إليها وتقربوا منها، وقيل: سميت بذلك لمجيء الناس إليها في زلف من الليل أي ساعات، وتسمى (جمعاً) بفتح الجيم وإسكان الميم، سميت بذلك لاجتماع الناس فيها، وأعلم أن المزدلفة كلها من الحرم قال الأزرق في تاريخ مكة، والماوردي وأصحابنا في كتب

المذهب وغيرهم: حد مزدلفة ما بين مأزمي عرفة ووادي محسر، وليس الحدان منها، ويدخل في المزدلفة جميع تلك الشعاب والحبال الداخلة في الحد المذكور.

قوله: (حتى أتى المزدلفة فصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد وإقامتين ولم يسبح بينهما شيئاً) فيه فوائد منها أن السنة للدافع من عرفات أن يؤخر المغرب إلى وقت العشاء، ويكون هذا التأخير بنية الجمع، ثم يجمع بينهما في المزدلفة في وقت العشاء، وهذا مجمع عليه، لكن مذهب أبي حنيفة وطائفة أنه يجمع بسبب النسك، ويجوز لأهل مكة والمزدلفة ومثي وغيرهم. والصحيح عند أصحابنا أنه جمع بسبب السفر فلا يجوز إلا لمسافر سقراً يبلغ فيه مسافة القصر، وهو مرحلتان قاصدتان. وللشافعي قول ضعيف أنه يجوز الجمع في كل سفر وإن كان قصيراً، وقال بعض أصحابنا: هذا الجمع بسبب النسك كما قال أبو حنيفة. والله أعلم.

قال أصحابنا: ولو جمع بينهما في وقت المغرب في أرض عرفات، أو في الطريق، أو في موضع آخر، وصلى كل واحدة في وقتها جاز جميع ذلك، لكنه خلاف الأفضل هذا مذهبننا، وبه قال جماعات من الصحابة والتابعين، وقاله الأوزاعي وأبو يوسف وأشهب وفقهاء أصحاب الحديث .

وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين: يشترط أن يصليهما بالمزدلفة، ولا يجوز قبلها.

وقال مالك: لا يجوز أن يصليهما قبل المزدلفة إلا من به أو بدايته عذر فله أن يصليهما قبل المزدلفة بشرط كونه بعد مغيب الشفق، ومنها أن يصلي الصلاتين في وقت الثانية بأذانٍ للأولى، وإقامتين لكل واحدة إقامة.

وهذا هو الصحيح عند أصحابنا، وبه قال أحمد بن حنبل وأبو ثور وعبد الملك الماجشون المالكي والطحاوي الحنفي، وقال مالك: يؤذن ويقيم للأولى، ويؤذن ويقيم أيضاً للثانية، وهو محكي عن عمر وابن مسعود رضي الله عنهما، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: أذان واحد وإقامة واحدة، وللشافعي وأحمد قول أنه يصلي كل واحدة بإقامتها بلا أذان، وهو محكي عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمر. وقال الثوري: يصليهما جميعاً بإقامة واحدة، وهو يحكى أيضاً عن ابن عمر والله أعلم.

وأما قوله: (لم يسبح بينهما) فمعناه لم يصل بينهما نافلة، والنافلة تسمى سبحة لاشتمالها على التسبيح، ففيه الموالاة بين الصلاتين المجموعتين، ولا خلاف في هذا لكن اختلفوا هل هو شرط للجمع أم لا؟ والصحيح عندنا أنه ليس بشرط، بل هو سنة مستحبة، وقال بعض أصحابنا: هو شرط. أما إذا جمع بينهما في وقت الأولى فالموالاة شرط بلا خلاف.

قوله: (ثم اضطجع رسول الله ﷺ حتى طلع الفجر فصلى الفجر حين تبين له

الصحيح بأذان وإقامة :

نبي هذا الفصل مسائل :

إحداها: أن المبيت بمزدلفة ليلة النحر بعد الدفع من عرفات نسل، وهذا مجمع عليه، لكن اختلف العلماء هل هو واجب أم ركن أم سنة؟ والصحيح من قول الشافعي أنه واجب لو تركه أثم وصح حجه ولزمه دم، والثاني أنه سنة لا إثم في تركه ولا يجب فيه دم، ولكن يستحب.

وقال جماعة من أصحابنا: هو ركن لا يصح الحج إلا به كالوقوف بعرفات. قاله من أصحابنا ابن بنت الشافعي وأبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، وقاله خمسة من أئمة التابعين وهم علقمة والأسود والشعبي والنخعي والحسن البصري والله أعلم.

والسنة أن يبقى بالمزدلفة حتى يصلي بها الصبح إلا الضعفة فالسنة لهم الدفع قبل الفجر كما سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى. وفي أقل المجزي من هذا المبيت ثلاثه أقوال عندنا الصحيح ساعة في النصف الثاني من الليل، والثاني ساعة في النصف الثاني أو بعد الفجر قبل طلوع الشمس، والثالث معظم الليل، والله أعلم.

المسألة الثانية: السنة أن يبالي بتقديم صلاة الصبح في هذا الموضع ويتأكد التذكير بها في هذا اليوم أكثر من تأكده في سائر السنة للاقتداء برسول الله ﷺ لأن وظائف هذا اليوم كثيرة فسن المبالغة بالتذكير بالصبح ليتسع الوقت للوظائف.

الثالثة: يسن الأذان والإقامة لهذه الصلاة وكذلك غيرها من صلوات المسافرين، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة بالأذان لرسول الله ﷺ في السفر كما في الحضر. والله أعلم.

قوله: (ثم ركب القصواء حتى أتى المشعر الحرام فاستقبل القبلة فدعاه وكبره وهللله ووحده فلم يزل واقفاً حتى أسفر جداً ودفع قبل أن تطلع الشمس) أما (القصواء) فسبق في أول الباب بيانها.

وأما قوله: (ثم ركب) ففيه أن السنة الركوب، وأنه أفضل من المشي، وقد سبق بيانه مرات، وبيان الخلاف فيه. وأما (المشعر الحرام) فبفتح الميم هذا هو الصحيح، وبه جاء القرآن وتظاهرت به روايات الحديث، ويقال أيضاً بكسر الميم، والمراد به هنا (قزح) بضم القاف وفتح الزاي وبعاء مهمل، وهو جبل معروف في المزدلفة. وهذا الحديث حجة الفقهاء في أن المشعر الحرام هو قزح، وقال جماهير المفسرين وأهل السير والحديث: المشعر الحرام جميع المزدلفة.

وأما قوله: (فاستقبل القبلة) يعني الكعبة (فدعاه) إلى آخره فيه أن الوقوف على قزح من مناسك الحج، وهذا لا خلاف فيه، لكن اختلفوا في وقت الدفع منه، فقال ابن مسعود وابن عمر وأبو حنيفة والشافعي وجماهير العلماء: لا يزال واقفاً فيه يدعو ويذكر حتى

يسفر الصبح جدًا كما في هذا الحديث، وقال مالك: يدفع منه قبل الإسفار والله أعلم.
وقوله: (أسفر جدًا) الضمير في (أسفر) يعود إلى الفجر المذكور أولاً قوله: (جدًا) بكسر الجيم أي إسفارًا بليقًا. قوله في صفة الفضل بن عباس: (أبيض وسيما) أي حسنا.
قوله: (مرت به ظعن يجرين) الظعن بضم الظاء والعين ويجوز إسكان العين جمع ظعينة كسفينة وسفن، وأصل الظعينة البعير الذي عليه امرأة، ثم تسمى به المرأة مجازًا لملاستها البعير، كما أن الرواية أصلها الجمل الذي يحمل الماء، ثم تسمى به القرية لما ذكرناه.

وقوله: (يجرين) بفتح الياء.

قوله: (فطفق الفضل ينظر إليهن فوضع رسول الله ﷺ يده على وجه الفضل) فيه الحث على غض البصر عن الأجنبية، وغضهن عن الرجال الأجانب، وهذا معنى قوله: (وكان أبيض وسيما حسن الشعر) يعني أنه بصفة من تفتتن النساء به لحسنه. وفي رواية الترمذي وغيره في هذا الحديث أن النبي ﷺ لوى عنق الفضل، فقال له العباس: لويت عنق ابن عمك، قال: رأيت شابا وشابة فلم أمن الشيطان عليهما، فهذا يدل على أن وضعه ﷺ يده على وجه الفضل كان لدفع الفتنة عنه وعنهما. وفيه أن من رأى منكرا وأمكته إزالته بيده لزمه إزالته، فإن قال بلسانه ولم ينكف المقول له وأمكته بيده أثم ما دام مقتصرا على اللسان والله أعلم.

قوله: (حتى أتى بطن محسر فحرك قليلا) أما محسر فبضم الميم وفتح الحاء وكسر السين المشددة المهملتين سمي بذلك لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه أي أعيا وكل، ومنه قوله تعالى: ﴿يَنْقَلِبُ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾.

وأما قوله: (فحرك قليلا) فهي سنة من سنن السير في ذلك الموضع. قال أصحابنا: يسرع الماشي ويحرك الراكب دابته في وادي محسر، ويكون ذلك قدر رمية حجر. والله أعلم.

قوله: (ثم سلك الطريق الوسطى التي تخرج على الجمرة الكبرى حتى أتى الجمرة التي عند الشجرة فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حصي الخذف رمى من بطن الوادي)

أما قوله: (سلك الطريق الوسطى) ففيه أن سلوك هذا الطريق في الرجوع من عرفات سنة، وهو غير الطريق الذي ذهب فيه إلى عرفات، وهذا معنى قول أصحابنا يذهب إلى عرفات في طريق ضب، ويرجع في طريق المأزمين ليخالف الطريق تفاؤلا بتغير الحال كما فعل النبي ﷺ في دخول مكة حين دخلها من الثنية العليا، وخرج من الثنية السفلى، وخرج إلى العيد في طريق، ورجع في طريق آخر، وحول رداءه في الاستسقاء. وأما الجمرة الكبرى فهي جمرة العقبة، وهي التي عند الشجرة، وفيه أن السنة للحاج إذا دفع من مزدلفة

فوصل متى أن يبدأ بجمرة العقبة، ولا يفعل شيئاً قبل رميها، ويكون ذلك قبل نزوله، وفيه أن الرمي بسبع حصيات، وأن قدرهن بقدر حصى الخذف، وهو نحو حبة الباقلاء، وينبغي ألا يكون أكبر ولا أصغر، فإن كان أكبر أو أصغر أجزأه بشرط كونها حجراً، ولا يجوز عند الشافعي والجمهور الرمي بالكحل والزرنخ والذهب والفضة وغير ذلك مما لا يسمى حجراً، وجوزه أبو حنيفة بكل ما كان من أجزاء الأرض، وفيه أنه يسن التكبير مع كل حصاة، وفيه أنه يجب التفريق بين الحصيات فيرميهن واحدة واحدة، فإن رمى السبعة رمية واحدة حسب ذلك كله حصاة واحدة عندنا وعند الأكثرين، وموضع الدلالة لهذه المسألة (يكبر مع كل حصاة) فهذا تصريح بأنه رمى كل حصاة وحدها مع قوله ﷺ في الحديث الآتي بعد هذا في أحاديث الرمي (لتأخذوا عني مناسككم).

وفيه أن السنة أن يقف للرمي في بطن الوادي بحيث تكون متى وعرفات والمزدلفة عن يمينه، ومكة عن يساره، وهذا هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث الصحيحة. وقيل: يقف مستقبل الكعبة، وكيفما رمى أجزأه بحيث يسمى رمياً بما يسمى حجراً. والله أعلم. وأما حكم الرمي فالمشروع منه يوم النحر رمي جمرة العقبة لا غير بإجماع المسلمين، وهو نسك بإجماعهم، ومذهبنا أنه واجب ليس بركن، فإن تركه حتى فاتته أيام الرمي عصى ولزمه دم وصح حجه. وقال مالك: يفسد حجه، ويجب رميها بسبع حصيات. فلو بقيت منهن واحدة لم تكفه الست.

وأما قوله: فرماها بسبع حصيات يكبر مع كل حصاة منها حصى الخذف فهكذا هو في النسخ، وكذا نقله القاضي عياض عن معظم النسخ. قال: وصوابه مثل حصى الخذف قال: وكذلك رواه غير مسلم، وكذا رواه بعض رواة مسلم. هذا كلام القاضي. قلت: والذي في النسخ من غير لفظة (مثل) هو الصواب، بل لا يتجه غيره، ولا يتم الكلام إلا كذلك، يكون قوله حصى الخذف متعلقاً بحصيات أي رماها بسبع حصيات حصى الخذف يكبر مع كل حصاة، فحصى الخذف متصل بحصيات، واعترض بينهما (يكبر مع كل حصاة)، وهذا هو الصواب. والله أعلم.

قوله: (ثم انصرف إلى النحر ثلاثاً وستين بيده، ثم أعطى علياً فنحر ما غبر، وأشركه في هديه) هكذا هو في النسخ ثلاثاً وستين بيده، وكذا نقله القاضي عن جميع الرواة سوى ابن مهران فإنه رواه بدنة. قال: وكلامه صواب، والأول أصوب قلت: وكلاهما حري فنحر ثلاثاً وستين بدنة بيده قال القاضي: فيه دليل على أن المنحر موضع معين من متى، وحيث ذبح منها أو من الحرم أجزأه. وفيه استحباب تكثير الهدى وكان هدي النبي ﷺ في تلك السنة مائة بدنة. وفيه استحباب ذبح المهدي هديه بنفسه، وجواز الاستنابة فيه، وذلك جائز بالإجماع إذا كان النائب مسلماً، ويجوز عندنا أن يكون النائب كافراً كتابياً بشرط أن ينوي صاحب الهدى عند دفعه إليه أو عند ذبحه.

وقوله: (ما غبر) أي ما بقي، وفيه استحباب تعجيل ذبح الهدايا وإن كانت كثيرة في

يوم النحر، ولا يؤخر بعضها إلى أيام التشريق.
وأما قوله: (وأشركه في هديه) فظاهره أنه شاركه في نفس الهدى. قال القاضي عياض: وعندي أنه لم يكن تشريكاً حقيقة، بل أعطاه قدرًا يذبحه، والظاهر أن النبي ﷺ نحر البدن التي جاءت معه من المدينة، وكانت ثلاثاً وستين كما جاء في رواية الترمذي وأعطى علياً البدن التي جاءت معه من اليمن، وهي تمام المائة. والله أعلم.

قوله: (أمر من كل بدنة ببضعة فجعلت في قدر فطبخت فأكل من لحمها وشربا من مرقها) البضعة بفتح الباء لا غير، وهي القطعة من اللحم، وفيه استحباب الأكل من هدي التطوع وأضحيتته. قال العلماء: لما كان الأكل من كل واحدة سنة، وفي الأكل من كل واحدة من المائة منفردة كلفة جعلت في قدر ليكون أكلاً من مرق الجميع الذي فيه جزء من كل واحدة، ويأكل من اللحم المجتمع في المرق ما تيسر، وأجمع العلماء على أن الأكل من هدي التطوع وأضحيتته سنة ليس بواجب.

قوله: (ثم ركب رسول الله ﷺ فأفاض إلى البيت فصلى بمكة الظهر) هذا الطواف هو طواف الإفاضة، وهو ركن من أركان الحج بإجماع المسلمين، وأول وقته عندنا من نصف ليلة النحر، وأفضله بعد رمي جمرة العقبة وذبح الهدي والحلق، ويكون ذلك ضحوة يوم النحر، ويجوز في جميع يوم النحر بلا كراهة، ويكره تأخيرها عنه بلا عذر، وتأخيرها عن أيام التشريق أشد كراهة، ولا يحرم تأخيرها سنين متطاوله، ولا آخر لوقته، بل يصح ما دام الإنسان حيًا. وشرطه أن يكون بعد الوقوف بعرفات حتى لو طاف للإفاضة بعد نصف ليلة النحر قبل الوقوف ثم أسرع إلى عرفات فوقف قبل الفجر لم يصح طوافه، لأنه قدمه على الوقوف.

واتفق العلماء على أنه لا يشرع في طواف الإفاضة رمل ولا اضطباع إذا كان قد رمل واضطبع عقب طواف القدوم، ولو طاف بنية الوداع أو القدوم أو التطوع وعليه طواف إفاضة وقع عن طواف الإفاضة بلا خلاف عندنا، نص عليه الشافعي، واتفق الأصحاب عليه كما لو كان عليه حجة الإسلام فحج بنية قضاء أو نذر أو تطوع فإنه يقع عن حجة الإسلام. وقال أبو حنيفة وأكثر العلماء: لا يجزئ طواف الإفاضة بنية غيره. وأعلم أن طواف الإفاضة له أسماء فيقال أيضًا طواف الزيارة، وطواف الفرض والركن، وسماه بعض أصحابنا طواف الصدر، وأنكره الجمهور قالوا: وإنما طواف الصدر طواف الوداع والله أعلم.

وفي هذا الحديث استحباب الركوب في الذهاب من مئى إلى مكة، ومن مكة إلى مئى ونحو ذلك من مناسك الحج، وقد ذكرنا قبل هذا مرات المسألة وبيننا أن الصحيح استحباب الركوب، وأن من أصحابنا من استحباب المشي هناك.

وقوله: (فأفاض إلى البيت فصلى الظهر) فيه محذوف تقديره فأفاض فطاف بالبيت

طواف الإفاضة ثم صلى الظهر فحذف ذكر الطواف لدلالة الكلام عليه.

وأما قوله: (فصل في بمكة الظهر) فقد ذكر مسلم بعد هذا في أحاديث طواف الإفاضة من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ أفاض يوم النحر فصلى الظهر بمئى. ووجه الجمع بينهما أنه ﷺ طاف للإفاضة قبل الزوال. ثم صلى الظهر بمكة في أول وقتها، ثم رجع إلى مئى فصلى بها الظهر مرة أخرى بأصحابه حين سأله ذلك، فيكون متنفلاً بالظهر الثانية التي بمئى، وهذا كما ثبت في الصحيحين في صلاته ﷺ بيطن نخل أحد أنواع صلاة الخوف فإنه ﷺ صلى بطائفة من أصحابه الصلاة بكمالها وسلم بهم، ثم صلى بالطائفة الأخرى تلك الصلاة مرة أخرى، فكانت له صلاتان، ولهم صلاة.

وأما الحديث الوارد عن عائشة وغيرها أن النبي ﷺ أخر الزيارة يوم النحر إلى الليل فمحمول على أنه عاد للزيارة مع نسائه لا لطواف الإفاضة، ولا بد من هذا التأويل للجمع بين الأحاديث. وقد بسطت إيضاح هذا الجواب في شرح المذهب والله أعلم.

قوله: (فأتى بني عبد المطلب يسقون على زمزم فقال: انزعوا بني عبد المطلب فولوا أن يغلبكم الناس على سقائكم لنزعتم معكم فناولوه دلوًا فشرب منه) :

أما قوله ﷺ: (انزعوا) فكسر الزاي، ومعناه استقوا بالدلاء وانزعوها بالرشاء.

وأما قوله: (فأتى بني عبد المطلب) فمعناه أتاهم بعد فراغه من طواف الإفاضة. وقوله: (يسقون على زمزم) معناه يغرفون بالدلاء ويصبونه في الحياض ونحوها ويسبلونه للناس.

وقوله ﷺ: (لولا أن يغلبكم الناس لنزعتم معكم) معناه لولا خوفي أن يعتقد الناس ذلك من مناسك الحج ويزدحمون عليه بحيث يغلبونكم ويدفعونكم عن الاستقاء لاستقيت معكم لكثرة فضيلة هذا الاستقاء. وفيه فضيلة العمل في هذا الاستقاء، واستحباب شرب ماء زمزم. وأما زمزم فهي البئر المشهورة في المسجد الحرام بينها وبين الكعبة ثمان وثلاثون ذراعًا. قيل: سميت زمزم لكثرة مائها يقال: ماء زمزوم وزمزم وزمازم إذا كان كثيرًا، وقيل: لضم هاجر رضي الله عنها لمائها حين انفجرت وزمها إياه، وقيل: لزمزمة جبريل عليه السلام وكلامه عند فجره إياه، وقيل: إنها غير مشتقة ولها أسماء أخر ذكرت في تهذيب اللغات مع نفائس أخرى تتعلق بها، منها أن عليًا رضي الله عنه قال: خير بئر في الأرض زمزم، وشرب بئر في الأرض برهوت. والله أعلم.

قوله: (وكانت العرب يدفع بهم أبو سيارة) هو بسين مهملة ثم ياء مثناة تحت مشددة أي كان يدفع بهم في الجاهلية. قوله: (فلما أجاز رسول الله ﷺ من المزدلفة بالمشعر الحرام لم تشك قريش أنه سيقصر عليه ويكون منزله ثم، فأجاز ولم يعرض له حتى أتى عرفات فنزل).

أما المشعر فسبق بيانه، وأنه يفتح الميم على المشهور، وقيل بكسرها، وأن قرح الجبل

المعروف في المزدلفة، وقيل: كل المزدلفة، وأوضحنا الخلاف فيه بدلائله. وهذا الحديث ظاهر الدلالة في أنه ليس كل المزدلفة. وقوله: (أجاز) أي جاوز.

وقوله: (ولم يعرض) هو بفتح الياء وكسر الراء. ومعنى الحديث أن قريشاً كانت قبل الإسلام تقف بالمزدلفة وهي من الحرم، ولا يقفون بعرفات، وكان سائر العرب يقفون بعرفات، وكانت قريش تقول: نحن أهل الحرم فلا نخرج منه، فلما حج النبي ﷺ ووصل المزدلفة اعتقدوا أنه يقف بالمزدلفة على عادة قريش، فجاوز إلى عرفات لقول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ أي جمهور الناس فإن من سوى قريش كانوا يقفون بعرفات ويفيضون منها.

وأما قوله: (فأجاز ولم يعرض له حتى أتى عرفات فنزل) ففيه مجاز تقديره فأجاز متوجهاً إلى عرفات حتى قاربها فضربت له القبة بنمرة قريب من عرفات، فنزل هناك حتى زالت الشمس ثم خطب وصلى الظهر والعصر ثم دخل أرض عرفات حتى وصل الصخرات فوقف هناك وقد سبق هذا واضحاً في الرواية الأولى.

(٢٠) بَاب مَا جَاءَ أَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ

١٤٩ - (...) حَدَّثَنَا عُثْمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ جَعْفَرٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَابِرٍ فِي حَدِيثِهِ ذَلِكَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «نَحَرْتُ هَاهُنَا. وَمِنَى كُلُّهَا مَنَحَرٌ. فَانْحَرُوا فِي رِحَالِكُمْ. وَوَقِفْتُ هَاهُنَا. وَعَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ. وَوَقِفْتُ هَاهُنَا. وَجَمَعْتُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ».

١٥٠ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا قَدِمَ مَكَّةَ أَتَى الْحَجَرَ فَاسْتَلَمَهُ. ثُمَّ مَشَى عَلَى تَيْمِيْنِهِ. فَرَمَلَ ثَلَاثًا وَمَشَى أَرْبَعًا.

(بَاب مَا هَاءَ أَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ)

الشرح: قوله ﷺ: (نحرت هاهنا، ومنى كلها منحر، فانحروا في رحالكم، ووقفت هاهنا، وعرفة كلها موقف، ووقفت هاهنا، وجمع كلها موقف) في هذه الألفاظ بيان رفق النبي ﷺ بأمنته وشفقته عليهم في تنبيههم على مصالح دينهم ودنياهم فإنه ﷺ ذكر لهم الأكمل والجائز، فالأكمل موضع نحره ووقوفه، والجائز كل جزء من أجزاء المنحر، وجزء من أجزاء عرفات، وخيرهن أجزاء المزدلفة وهي جمع بفتح الجيم وإسكان الميم، وسبق بيانها وبيان حدها وحد منى في هذا الباب. وأما عرفات فحدها ما جاوز وادي عرنة إلى الجبال القابلة مما يلي بساتين ابن عامر. هكذا نص عليه الشافعي

وجميع أصحابه. ونقل الأزرقي عن ابن عباس أنه قال: حد عرفات من الجبل المشرف على بطن عرنة إلى جبال عرفات إلى وصيق بفتح الواو وكسر الصاد المهملة، وآخره قاف إلى ملتقى وصيق وادي عرنة. وقيل في حدها غير هذا مما هو مقارب له، وقد سطل القول في إيضاحه في شرح المذهب وكتاب المناسك والله أعلم.

قال الشافعي وأصحابنا: يجوز نحر الهدي ودماء الحيوانات في جميع الحرم، لكن الأفضل في حق الحاج النحر بمئى، وأفضل موضع منها للنحر موضع نحر رسول الله ﷺ وما قاربه، والأفضل في حق المعتمر أن ينحر في المروة لأنها موضع تحلله كما أن مئى موضع تحلل الحاج. قالوا: ويجوز الوقوف بعرفات في أي جزء كان منها، وكذا يجوز الوقوف على المشعر الحرام وفي كل جزء من أجزاء المزدلفة لهذا الحديث والله أعلم.

وأما قوله ﷺ (ومئى كلها منحر فأنحروا في رحالكم) فالمراد بالرحال المنازل. قال أهل اللغة: رحل الرجل منزله سواء كان من حجر أو مدر أو شعر أو وبر، ومعنى الحديث مئى كلها منحر يجوز النحر فيها فلا تتكلفوا النحر في موضع نحري، بل يجوز لكم النحر في منازلكم من مئى.

قوله: (أن رسول الله ﷺ لما قدم مكة أتى الحجر فاستلمه ثم مشى على يمينه فرمل ثلاثاً ومشى أربعاً) في هذا الحديث أن السنة للحاج أن يبدأ أول قدومه بطواف القدوم، ويقدمه على كل شيء، وأن يستلم الحجر الأسود في أول طوافه، وأن يرمل في ثلاث طوافات من السبع، ويمشي في الأربع الأخيرة، وسيأتي هذا كله واضحاً حيث ذكر مسلم أحاديثه. والله أعلم.

* * *

(٢١) باب في الوقوف وقوله تعالى ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس

١٥١ - (١٢١٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُزُوءَةَ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا. قَالَتْ: كَانَ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ دِينَهَا يَقِفُونَ بِالْمُزْدَلِفَةِ وَكَانُوا يُسَمُّونَ الْخُمْسَ وَكَانَ سَائِرُ الْعَرَبِ يَقِفُونَ بِعَرَفَةَ. فَلَمَّا جَاءَ الْإِسْلَامَ أَمَرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ نَبِيَّهُ ﷺ أَنْ يَأْتِيَ عَرَفَاتَ فَيَقِفَ بِهَا ثُمَّ يُفِيضَ مِنْهَا. فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]

١٥٢ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا هِشَامُ عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: كَانَتْ الْعَرَبُ تَطُوفُ بِالْبَيْتِ عَرَاةً. إِلَّا الْخُمْسَ. وَالْخُمْسُ قُرَيْشٌ وَمَا وَلَدَتْ. كَانُوا يَطُوفُونَ عَرَاةً. إِلَّا أَنْ تُغَطِّيَهُمُ الْخُمْسُ ثِيَابًا. فَيُعْطِي الرِّجَالُ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءُ النِّسَاءَ. وَكَانَتْ الْخُمْسُ لَا يَخْرُجُونَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ. وَكَانَ النَّاسُ كُلُّهُمْ يَتْلَعُونَ عَرَفَاتَ. قَالَ

هشام: فَحَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: الْحُمْسُ هُمُ الْعَزِيزُ أَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِمْ: ﴿ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩] قَالَتْ: كَانَ النَّاسُ يُفِيضُونَ مِنْ عَرَفَاتٍ. وَكَانَ الْحُمْسُ يُفِيضُونَ مِنَ الْمُزْدَلِفَةِ يَقُولُونَ: لَا تُفِيضْ إِلَّا مِنَ الْحَرَمِ. فَلَمَّا نَزَلَتْ: ﴿أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٩٩]، رَجَعُوا إِلَى عَرَفَاتٍ. [خ: ١٦٦٥]

١٥٣ - (١٢٢٠) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَفْرُو النَّاقِدُ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ عَفْرُو: حَدَّثَنَا شَفِيَّانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عَفْرُو سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ جُبَيْرٍ بْنِ مُطْعِمٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، قَالَ: أَضَلَلْتُ بَعِيرًا لِي. فَذَهَبْتُ أَطْلُبُهُ يَوْمَ عَرَفَةَ. فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَاقِفًا مَعَ النَّاسِ بِعَرَفَةَ. فَقُلْتُ: وَاللَّهِ إِنَّ هَذَا لَمِنَ الْحُمْسِ. فَمَا شَأْنُهُ هَاهُنَا؟ وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تُعَدُّ مِنَ الْحُمْسِ. [خ: ١٦٦٤]

(بَابُ فِيهِ التَّوَرُّفُ وَقَوْلُهُ تَعَالَى ثُمَّ أَفِيضُوا مِنْ حَيْثُ أَفَاضَ النَّاسُ)

الشرح: قوله: (كانت قريش ومن دان دينها يقفون بالمزدلفة وكانوا يسمون الحمس) إلى آخره (الحمس بضم الحاء المهملة وإسكان الميم وبسین مهملة قال أبو الهيثم: (الحمس) هم قريش ومن ولدته قريش وكنانة وجديلة قيس. سموا حمسًا لأنهم تحمسوا في دينهم أي تشددوا، وقيل: سموا حمسًا بالكعبة لأنها حمساء حجرها أبيض يضرب إلى السواد وقد سبق قريثا شرح هذا الحديث وسبب وقوفهم بالمزدلفة.

قوله: (كانت العرب تطوف بالبيت عراة إلا الحمس) هذا من الفواحيش التي كانوا عليها في الجاهلية وقيل: نزل فيه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا﴾ ولهذا أمر النبي ﷺ في الحجة التي حجها أبو بكر رضي الله عنه سنة تسع أن ينادي مناديه ألا يطوف بالبيت عريان.

قوله: (عن جبیر بن مطعم قال: أضللت بعيرًا لي فذهبت أطلبه يوم عرفة فرأيت رسول الله ﷺ واقفًا مع الناس بعرفة فقلت: والله إن هذا لمن الحمس فما شأنه هاهنا؟ وكانت قريش تعد من الحمس) قال القاضي عياض: كان هذا في حجه قبل الهجرة، وكان جبیر حينئذ كافرًا، وأسلم يوم الفتح، وقيل يوم خيبر، فتعجب من وقوف النبي ﷺ بعرفات. والله أعلم.

(٢٢) بَابُ فِي نَسْخِ التَّحْلِيلِ مِنَ الْإِحْرَامِ وَالْأَمْرِ بِالتَّمَامِ

١٥٤ - (١٢٢١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ

ابن جعفر أخبرنا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب، عن أبي موسى قال: قدمت على رسول الله ﷺ وهو مبيح بالبطحاء. فقال لي: «أحججت؟» فقلت: نعم. فقال: «بم أهلك؟» قال: قلت: ليبيك يا هلال كإهلال النبي ﷺ. قال: «فقد أحسن. طف بالبيت وبالصف والمروة وأجل» قال: فطف بالبيت وبالصف والمروة. ثم أتيت امرأة من بني قيس. فقلت رأسي. ثم أهلك بالحج. قال: فكنك أفتي به الناس. حتى كان في خلافة عمر رضي الله عنه. فقال له رجل: يا أبا موسى! أرى يا عبد الله بن قيس! رؤيتك بغض فتيك. فإنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في الشك. فقال: يا أيها الناس! من كئنا أفتيناه فتيًا فليبيد. فإن أمير المؤمنين قادم عليكم. فيه فأتوا. قال: فقدم عمر رضي الله عنه فذكر ذلك له. فقال: إن تأخذ بكتاب الله فإن كتاب الله يأمر بالثمام. وإن تأخذ بشئ رسول الله ﷺ فإن رسول الله ﷺ لم يجعل حتى بلغ الهدى مجله. [ج: ١٧٢٤]

(...) وحدثنا غيبه الله بن معاوية حدثنا أبي حدثنا شعبة في هذا الإسناد نحوه.

١٥٥ - (...) وحدثنا محمد بن المثنى حدثنا عبد الرحمن (يعني ابن مهدي) حدثنا شعبة عن قيس عن طارق بن شهاب عن أبي موسى رضي الله عنه قال: قدمت على رسول الله ﷺ وهو مبيح بالبطحاء. فقال: «بم أهلك؟» قال: قلت: أهلك بإهلال النبي ﷺ. قال: «هل سفت من هدي؟» قلت: لا. قال: «فطف بالبيت وبالصف والمروة. ثم جل» فطف بالبيت وبالصف والمروة. ثم أتيت امرأة من قومي فمشطنتي وغسلت رأسي. فكنك أفتي الناس بذلك في إمارة أبي بكر وإمارة عمر. فإني لقاتم بالموسم إذ جاءني رجل فقال: إنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في شأن الشك. فقلت: أيها الناس! من كئنا أفتيناه بشيء فليبيد. فهذا أمير المؤمنين قادم عليكم. فيه فأتوا. فلما قدم قلت: يا أمير المؤمنين! ما هذا الذي أحدث في شأن الشك؟ قال: إن تأخذ بكتاب الله فإن الله عز وجل قال: ﴿وَاتَّبِعُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٦] وإن تأخذ بشئ نبيتنا عليه الصلاة والسلام. فإن النبي ﷺ لم يجعل حتى نحر الهدى.

١٥٦ - (...) وحدثني إسحق بن منصور وعبد بن حميد قالا: أخبرنا جعفر بن عون أخبرنا أبو عميس عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن أبي موسى

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْتَنِي إِلَى الْيَمَنِ. قَالَ: فَوَافَقْتُهُ فِي الْعَامِ الَّذِي حَجَّ فِيهِ. فَقَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا مُوسَى! كَيْفَ قُلْتَ جِئْتَ أَخْرَزْتَ؟» قَالَ: قُلْتُ: لَبَّيْكَ إِهْلَالًا كِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «هَلْ سَفَتْ هَذِيحًا؟» فَقُلْتُ: لَا. قَالَ: «فَانْطَلِقْ فَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. ثُمَّ أَجِلْ» ثُمَّ سَأَلَ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ حَدِيثِ شُعْبَةَ وَشَفِيئَانَ.

١٥٧ - (١٢٢٢) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُثَيْرٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي مُوسَى عَنْ أَبِي مُوسَى، أَنَّهُ كَانَ يُغْتَنِي بِالْمُتَعَةِ. فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: رُوَيْدُكَ يَبْغِضُ قُتَيْبًا. فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحَدَتْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الشُّكِّ بَعْدُ. حَتَّى لَقِيَهُ بَعْدُ. فَسَأَلَهُ. فَقَالَ عُمَرُ: عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَدْ فَعَلَهُ، وَأَصْحَابُهُ وَلَكِنْ كَرِهْتُ أَنْ يَظْلَمُوا مَغْرِبِينَ بِهِمْ فِي الْأَرَاكِ. ثُمَّ يَزُوحُونَ فِي الْحَجِّ تَقْطُرُ رُءُوسُهُمْ.

(بَابُ فِي نَسْجِ الثَّغْلِ مِنَ الْإِحْرَامِ وَالْأَمْرِ بِالتَّهَامِ)

الشرح: في الباب حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه (أن النبي ﷺ قال له: أحججت؟ قال: فقلت: نعم فقال: بم أهلت؟ قال: قلت لبيك بإهلال كإهلال النبي ﷺ قال: قد أحسنت طف بالبيت وبالصفا والمروة وأحل قال: فطفت بالبيت وبالصفا والمروة ثم أتيت امرأة من بني قيس فقلت رأسي ثم أهلت بالحج) في هذا الحديث فوائد منها جواز تعليق الإحرام فإذا قال: أحرمت بإحرام كإحرام زيد صح إحرامه وكان إحرامه كإحرام زيد. فإن كان زيد محرماً بحج أو بعمره أو قارناً كان المعلق مثله، وإن كان زيد أحرم مطلقاً كان المعلق مطلقاً، ولا يلزمه أن يصرف إحرامه إلى ما يصرف زيد إحرامه إليه، فلو صرف زيد إحرامه إلى حج كان للمعلق صرف إحرامه إلى عمرة، وكذا عكسه. ومنها استحباب الثناء على من فعل شيئاً لقوله ﷺ: أحسنت. وأما قوله ﷺ: (طف بالبيت وبالصفا والمروة وأحل) فمعناه أنه صار كالنبي ﷺ وتكون وظيفته أن يفسخ حجه إلى عمرة فيأتي بأفعالها وهي الطواف والسعي والحلق، فإذا فعل ذلك صار حلالاً وتمت عمرته، وإنما لم يذكر الحلق هنا لأنه كان مشهوراً عندهم ويحتمل أنه داخل في قوله: وأحل.

وقوله: (ثم أتيت امرأة من بني قيس فقلت رأسي) هذا محمول على أن هذه المرأة كانت محرماً له.

وقوله: (ثم أهلت بالحج) يعني أنه تحلل بالعمرة، وأقام بمكة حلالاً إلى يوم التروية

وهو الثامن من ذي الحجة، ثم أحرم بالحج يوم التروية كما جاء مبيناً في غير هذه الرواية. فإن قيل قد علق علي بن أبي طالب وأبو موسى رضي الله عنهما إحرامهما بإحرام النبي ﷺ فأمر عليا بالدوام على إحرامه قارئاً، وأمر أبا موسى بفسخه إلى عمرة فالجواب أن عليا رضي الله عنه كان معه الهدي كما كان مع النبي ﷺ الهدي فبقي على إحرامه كما بقي النبي ﷺ وكل من معه هدي، وأبو موسى لم يكن معه هدي فتحلل بعمرة كمن لم يكن معه هدي، ولولا الهدي مع النبي ﷺ لجعلها، عمرة وقد سبق إيضاح هذا الجواب في الباب الذي قبل هذا.

قوله: (فقلت رأسي) هو بتخفيف اللام.

قوله: (رويدك بعض فتياك) معنى (رويدك) ارفق قليلاً وأمسك عن الفتيا، ويقال فتيا وفتوى لفتان مشهورتان. قوله (إن عمر رضي الله عنه قال: إن نأخذ بكتاب الله فإن كتاب الله يأمر بالتمام، وإن نأخذ بسنة رسول الله ﷺ لم يحل حتى بلغ الهدي محله):

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: ظاهر كلام عمر هذا إنكار فسخ الحج إلى العمرة وأن نهيه عن التمتع إنما هو من باب ترك الأولى لأنه منع ذلك منع تحريم وإبطال، ويؤيد هذا قوله بعد هذا: قد علمت أن النبي ﷺ قد فعله وأصحابه، لكن كرهت أن يظنوا معرسين بهن في الأراك.

وقوله: (معرسين) هو بإسكان العين وتخفيف الراء والضمير في بهن يعود إلى النساء للعلم بهن وإن لم يذكرن، ومعناه كرهت التمتع لأنه يقتضي التحلل ووطء النساء إلى حين الخروج إلى عرفات.

* * *

(٢٣) بَابُ جَوَازِ التَّمَتُّعِ

١٥٨ - (١٢٢٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ. قَالَ: قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَقِيقٍ: كَانَ عُثْمَانُ يُتَهَى عَنِ الْمُتَمَتُّعِ. وَكَانَ عَلِيٌّ يَأْمُرُ بِهَا، فَقَالَ عُثْمَانُ لِعَلِيٍّ كَلِمَةً. ثُمَّ قَالَ عَلِيٌّ: لَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ قَدْ تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَقَالَ: أَجَلٌ. وَلَكِنَّا كُنَّا خَائِفِينَ. [خ: ١٥٦٣]

(...) وَحَدَّثَنِيهِ يَحْيَى بْنُ حَبِيبٍ الْخَارِثِيُّ حَدَّثَنَا خَالِدٌ (يَعْنِي ابْنَ الْخَارِثِ) أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ.

١٥٩ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ. قَالَ: اجْتَمَعَ عَلِيٌّ

وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَعْشَقَانِ. فَكَانَ عُثْمَانُ يَنْتَهِي عَنِ الْمُتَعَةِ أَوْ الْمُعْمَرَةِ. فَقَالَ عَلِيٌّ: مَا تُرِيدُ إِلَيَّ أَمْرٌ فَعَلَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، تَنْتَهِي عَنْهُ؟ فَقَالَ عُثْمَانُ: دَعْنَا مِنْكَ. فَقَالَ: إِنِّي لَا أَشْتَطِيعُ أَنْ أَدْعَكَ. فَلَمَّا أَنْ رَأَى عَلِيٌّ ذَلِكَ، أَهْلًا بِهِمَا جَمِيعًا.

١٦٠ - (١٢٢٤) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَأَبُو كُرَيْبٍ قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ لِأَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ خَاصَّةً.

١٦١ - (...). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ عَمَّارِ بْنِ الْعَامِرِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَتْ لَنَا رُخْصَةٌ. يَعْنِي الْمُتَعَةُ فِي الْحَجِّ.

١٦٢ - (...). وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ فُضَيْلٍ عَنْ زُبَيْدٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ عَنْ أَبِيهِ. قَالَ: قَالَ أَبُو ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَصْلُحُ الْمُتَعَتَانِ إِلَّا لَنَا خَاصَّةً. يَعْنِي مُتَعَةَ النِّسَاءِ وَمُتَعَةَ الْحَجِّ.

١٦٣ - (...). حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ نَبِيَّانٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي الشَّعَثَاءِ. قَالَ: أَتَيْتُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيَّ وَإِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيَّ فَقُلْتُ: إِنِّي أَهْمُ أَنْ أَجْمَعَ الْمُعْمَرَةَ وَالْحَجَّ، الْعَامَ. فَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ: لَكِنْ أَبُوكَ لَمْ يَكُنْ لِيَهُمْ بِذَلِكَ. قَالَ قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ نَبِيَّانٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ مَرَّ بِأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِالرَّبَذَةِ. فَذَكَرَ لَهُ ذَلِكَ. فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَتْ لَنَا خَاصَّةً دُونَكُمْ.

١٦٤ - (١٢٢٥) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ جَمِيعًا عَنِ الْفَزَارِيِّ قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ عَنْ غُنَيْمِ بْنِ قَيْسٍ. قَالَ: سَأَلْتُ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ الْمُتَعَةِ؟ فَقَالَ: فَعَلْنَاَهَا. وَهَذَا يَوْمِيذٍ كَافِرٍ بِالْعُرْشِ. يَعْنِي بُيُوتَ مَكَّةَ.

(...). وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ فِي رَوَاتِيهِ: يَعْنِي مُعَاوِيَةَ.

(...). وَحَدَّثَنِي عَمْرُو النَّافِدُ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ح وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي خَلَفٍ حَدَّثَنَا زَوْحٌ بْنُ عُبادَةَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ جَمِيعًا عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ

بهذا الإسناد، مثل حديثهما. وفي حديث شفيان: المُنْعَةُ في الحج.

١٦٥ - (١٢٢٦) وَحَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ عَنْ مُطَرِّفٍ، قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: إِنِّي لَأُحَدِّثُكَ بِالحَدِيثِ الَّذِي يَنْفَعُكَ اللَّهُ بِهِ بَعْدَ الْيَوْمِ. وَاعْلَمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَعَمَرَ طَائِفَةً مِنْ أَهْلِهِ فِي الْعَشِيرِ. فَلَمْ يَنْزِلْ آيَةٌ تَنْسَخُ ذَلِكَ. وَلَمْ يَنْتَه عَنْهُ حَتَّى مَضَى لَوَجْهِهِ. اذْنَأَى كُلُّ امْرِئٍ بَعْدَ، مَا شَاءَ أَنْ يَزِيحِي.

١٦٦ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَمُحَمَّدُ بْنُ خَاتِمٍ كِلَاهُمَا عَنْ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا شَفِيانُ عَنِ الْجُرَيْرِيِّ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. وَقَالَ ابْنُ خَاتِمٍ فِي رَوَاتِيهِ: اذْنَأَى رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ. يَغْنِي عُمَرُ.

١٦٧ - (...) وَحَدَّثَنِي غُنَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ عَنْ مُطَرِّفٍ. قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ. أَخَذْتُكَ حَدِيثًا عَنِ اللَّهِ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهِ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجَّةٍ وَعُمْرَةٍ. ثُمَّ لَمْ يَنْتَه عَنْهُ حَتَّى مَاتَ. وَلَمْ يَنْزِلْ فِيهِ قُرْآنٌ يُحَرِّمُهُ. وَقَدْ كَانَ يُسَلِّمُ عَلَيَّ حَتَّى امْتَنَوْتُ. فَتَرَكْتُ ثُمَّ تَرَكْتُ الْكَبِيَّ فَعَادَ.

(...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ هِلَالٍ. قَالَ: سَمِعْتُ مُطَرِّفًا قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُعَاذٍ.

١٦٨ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ مُطَرِّفٍ، قَالَ: بَعَثَ إِلَيَّ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ فِي مَرَضِهِ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ فَقَالَ: إِنِّي كُنْتُ مُحَدِّثُكَ بِأَحَادِيثٍ. لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَنْفَعَكَ بِهَا بَعْدِي. فَإِنْ عَشِثُ فَأَكْتُمُ عَنِّي. وَإِنْ مِتُّ فَحَدِّثْ بِهَا إِنْ شِئْتَ: إِنَّهُ قَدْ سَلَّمَ عَلَيَّ. وَاعْلَمْ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَدْ جَمَعَ بَيْنَ حَجٍّ وَعُمْرَةٍ. ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ فِيهَا كِتَابُ اللَّهِ، وَلَمْ يَنْتَه عَنْهُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ. قَالَ رَجُلٌ فِيهَا بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ.

١٦٩ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ حَدَّثَنَا عِمْسَى بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَزُوبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ مُطَرِّفٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ عَنْ عِمْرَانَ ابْنِ الْحُصَيْنِ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: اَعْلَمُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ بَيْنَ حَجِّ وَعُمْرَةٍ. ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ فِيهَا كِتَابًا. وَلَمْ يَنْهَ عَنْهُمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. قَالَ فِيهَا رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ.

١٧٠ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنِي عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا هُثَامُ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: تَمَتَّعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَمْ يَنْزِلْ فِيهِ الْقُرْآنُ. قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ مَا شَاءَ.

١٧١ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ. حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ عَنْ مُطَرِّفٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ الشَّخِيرِ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، بِهَذَا الْحَدِيثِ. قَالَ: تَمَتَّعَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ وَتَمَتَّعْنَا مَعَهُ.

١٧٢ - (...) حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الْمُقَدَّمِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ قَالَ: قَالَ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ: نَزَلَتْ آيَةُ الْمُتَعَةِ فِي كِتَابِ اللَّهِ (يَغْنِي مُتَعَةُ الْحَجِّ). وَأَمَرْنَا بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ لَمْ يَنْزِلْ آيَةُ تَنْسُخِ آيَةِ مُتَعَةِ الْحَجِّ. وَلَمْ يَنْهَ عَنْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى مَاتَ. قَالَ رَجُلٌ بِرَأْيِهِ، بَعْدُ، مَا شَاءَ. [خ: ٤٥١٨]

١٧٣ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عِمْرَانَ الْقَصِيرِ حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، بِمِثْلِهِ، غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَقَعَلْنَاهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَلَمْ يَقُلْ: وَأَمَرْنَا بِهَا.

(بَابُ هَوَازِ التَّمَتُّعِ)

الشرح: قوله: (كان عثمان رضي الله عنه ينهى عن التمتع وكان علي يأمر بها) المختار أن التمتع التي نهى عنها عثمان هي التمتع المعروف في الحج، وكان عمر وعثمان ينهيان عنها نهى تنزيه لا تحريم، وإنما نهيا عنها لأن الأفراد أفضل، فكان عمر وعثمان يأمران بالأفراد لأنه أفضل، وينهيان عن التمتع نهى تنزيه لأنه مأمور بصلاح رعيته، وكان يرى الأمر بالأفراد من جملة صلاحهم. والله أعلم.

قوله: (ثم قال علي لقد علمت أنا قد تمتعنا مع رسول الله ﷺ قال: أجل ولكن كنا خائفين) فقوله: (أجل) بإسكان اللام أي نعم.

وقوله: (كنا خائفين) لعله أراد بقوله خائفين يوم عمرة القضاء سنة سبع قبل فتح مكة لكن لم يكن تلك السنة حقيقة تمتع إنما كان عمرة وحدها.

قوله: (فقال عثمان: دعنا عنك فقال يعني عليا إني لا أستطيع أن أدعك، فلما أن رأى علي ذلك أهل بهما) ففيه إشاعة العلم وإظهاره ومناظرة ولاية الأمور وغيرهم في تحقيقه ووجوب مناصحة المسلم في ذلك وهذا معنى قول علي: لا أستطيع أن أدعك، وأما إهلال علي بهما فقد يحتج به من يرجح القرآن، وأجاب عنه من رجح الأفراد بأنه إنما أهل بهما ليبين جوازهما لئلا يظن الناس أو بعضهم أنه لا يجوز القرآن ولا التمتع، وأنه يتعين الأفراد. والله أعلم.

قوله: (عن أبي ذر قال: كانت المتعة في الحج لأصحاب محمد ﷺ خاصة) وفي الرواية الأخرى: (كانت لنا رخصة)، يعني المتعة في الحج. وفي الرواية الأخرى قال أبو ذر: لا تصلح المتعتان إلا لنا خاصة يعني متعة النساء ومتعة الحج. وفي الرواية الأخرى إنما كانت لنا خاصة دونكم. قال العلماء معنى هذه الروايات كلها أن فسخ الحج إلى العمرة كان للصحابة في تلك السنة، وهي حجة الوداع، ولا يجوز بعد ذلك. وليس مراد أبي ذر إبطال التمتع مطلقاً، بل مراده فسخ الحج كما ذكرنا، وحكمته إبطال ما كانت عليه الجاهلية من منع العمرة في أشهر الحج، وقد سبق بيان هذا كله في الباب السابق. والله أعلم.

قوله: (لا تصلح المتعتان إلا لنا خاصة) معناه إنما صلحتنا لنا خاصة في الوقت الذي فعلناها فيه ثم صارتا حراماً بعد ذلك إلى يوم القيامة. والله أعلم.

قوله: (سألت سعد بن أبي وقاص عن المتعة فقال: فعلناها وهذا يومئذ كافر بالعرش يعني بيوت مكة) وفي الرواية الأخرى (يعني معاوية) وفي الرواية الأخرى (المتعة في الحج). أما العرش فيضم العين والراء وهي بيوت مكة كما فسره في الرواية. قال أبو عبيد: سميت بيوت مكة عرشاً لأنها عيدان تنصب وتظلل. قال: ويقال لها أيضاً عروش بالراء وواحد عرش كفلس وفلوس، ومن قال عرش فواحد عريش كفليب وقلب. وفي حديث آخر أن عمر رضي الله عنه كان إذا نظر إلى عروش مكة قطع التلبية. وأما قوله (وهذا يومئذ كافر بالعرش) فالإشارة بهذا إلى معاوية بن أبي سفيان، وفي المراد بالكفر هنا وجهان أحدهما ما قاله المازري وغيره المراد وهو مقيم في بيوت مكة.

قال ثعلب: يقال: اكتفر الرجل إذا لزم الكفور، وهي القرى. وفي الأثر عن عمر رضي الله عنه (أهل الكفور هم أهل القبور) يعني القرى البعيدة عن الأمصار وعن العلماء. والوجه الثاني المراد الكفر بالله تعالى، والمراد أنا تمتعنا ومعاوية يومئذ كافر على دين الجاهلية مقيم بمكة، وهذا اختيار القاضي عياض وغيره، وهو الصحيح المختار، والمراد بالمتعة العمرة التي كانت سنة سبع من الهجرة، وهي عمرة القضاء، وكان معاوية يومئذ كافراً وإنما أسلم بعد ذلك عام الفتح سنة ثمان، وقيل: إنه أسلم بعد عمرة القضاء سنة سبع، والصحيح الأول.

وأما غير هذه العمرة من عمر النبي ﷺ فلم يكن معاوية فيها كافراً ولا مقيماً بمكة بل كان معه ﷺ. قال القاضي عياض: وقاله بعضهم كافر بالعرش بفتح العين وإسكان الراء، والمراد عرش الرحمن. قال القاضي: هذا تصحيف. وفي هذا الحديث جواز المتعة في الحج.

قوله: (عن عمران بن حصين أن رسول الله ﷺ أعمار طائفة من أهله في العشر فلم تنزل آية تنسخ ذلك ولم ينع عنه حتى مضى لوجهه) وفي الرواية الأخرى أن رسول الله ﷺ جمع بين حج وعمرة ثم لم ينع عنه حتى مات ولم ينزل فيه قرآن يحرمه، وفي الرواية الأخرى نحوه ثم قال: قال رجل برأيه ما شاء يعني عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وفي الرواية الأخرى تمتعنا مع رسول الله ﷺ فلم ينزل فيه القرآن قال رجل برأيه ما شاء. وفي الرواية الأخرى (تمتع وتمتعنا معه). وفي الرواية الأخرى (نزلت آية المتعة في كتاب الله يعني متعة الحج وأمرنا بها رسول الله ﷺ).

وهذه الروايات كلها متفقة على أن مراد عمر أن التمتع بالعمرة إلى الحج جائزة، وكذلك القرآن، وفيه التصريح بإنكاره على عمر بن الخطاب رضي الله عنه منع التمتع، وقد سبق تأويل فعل عمر أنه لم يرد إبطال التمتع بل ترجيح الأفراد عليه.

قوله: (وقد كان يسلم علي حتى اكتويت فتركت ثم تركت الكي فعاد) فقوله: (يسلم علي) هو بفتح اللام المشددة.

وقوله: (فتركت) هو بضم التاء أي انقطع السلام علي، ثم تركت بفتح التاء أي تركت الكي فعاد السلام علي. ومعنى الحديث أن عمران بن الحصين رضي الله عنه كانت به بواسير فكان يصبر على المهمات وكانت الملائكة تسلم عليه، فاكثوى فانقطع سلامهم عليه، ثم ترك الكي فعاد سلامهم عليه.

قوله: (بعث إلي عمران بن حصين في مرضه الذي توفي فيه فقال: إني كنت محدثك بأحاديث لعل الله أن ينفعك بها بعدي، فإن عشت فاكنتم عني، وإن مت فحدثت بها إن شئت أنه قد سلم علي واعلم أن نبي الله ﷺ قد جمع بين حج وعمرة).

أما قوله: (فإن عشت فاكنتم عني) فأراد به الإخبار بالسلام عليه لأنه كره أن يشاع عنه ذلك في حياته لما فيه من التعرض للفتنة بخلاف ما بعد الموت. وأما قوله (لعل الله أن ينفعك بها) فمعناه تعمل بها وتعلمها غيرك.

وأما قوله: (أحاديث) فظاهره أنها ثلاثة فصاعداً ولم يذكر منها إلا حديثاً واحداً وهو الجمع بين الحج والعمرة. وأما إخباره بالسلام فليس حديثاً فيكون باقي الأحاديث محدثاً من الرواية.

قوله: (حدثنا حامد بن عمر البكرائي) هو منسوب إلى جد جد أبيه أبي بكر

الصحابي رضي الله عنه فإنه حامد بن عمر بن حفص بن عمر بن عبيد الله بن أبي بكره
التفقي رضي الله عنه.

(٢٤) بَابُ وَجُوبِ الدِّمِّ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَأَنَّهُ إِذَا عَدَمَهُ لَزِمَهُ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ
وَسَبْعَةِ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ

١٧٤ - (١٢٢٧) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ اللَّيْثِ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي
حَدَّثَنِي عُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: تَمَتَّعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ.
وَأَهْدَى. فَسَاقَ مَعَهُ الْهَدْيَ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ. وَبَدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَهْلَ بِالْعُمْرَةِ. ثُمَّ
أَهْلَ بِالْحَجِّ. وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ. فَكَانَ مِنَ النَّاسِ مَنْ
أَهْدَى فَسَاقَ الْهَدْيَ. وَمِنْهُمْ مَنْ لَمْ يُهْدِ. فَلَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَكَّةَ قَالَ لِلنَّاسِ:
«مَنْ كَانَ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ مِنْ شَيْءٍ حَرَمٌ مِنْهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَجَّهُ. وَمَنْ لَمْ
يَكُنْ مِنْكُمْ أَهْدَى، فَلْيَطُفْ بِالْبَيْتِ وَبِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ وَلْيَقْضِرْ وَلْيَحْلِلْ. ثُمَّ لِيَهْلِ
بِالْحَجِّ وَلِيَهْدِ. فَمَنْ لَمْ يَجِدْ هَذِيأَ، فَلْيَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ إِلَى
أَهْلِهِ» وَطَافَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ. فَاسْتَلَمَ الرُّكْنَ أَوَّلَ شَيْءٍ. ثُمَّ حَبَّ ثَلَاثَةَ
أَطْوَابٍ مِنَ السَّبْعِ. وَمَشَى أَرْبَعَةَ أَطْوَابٍ، ثُمَّ رَكَعَ، حِينَ قَضَى طَوَافَهُ بِالْبَيْتِ عِنْدَ
الْمَقَامِ، رَكَعَتَيْنِ. ثُمَّ سَلَّمَ فَأَنْصَرَفَ. فَأَتَى الصَّفَا فَطَافَ بِالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعَةَ أَطْوَابٍ.
ثُمَّ لَمْ يَحْلِلْ مِنْ شَيْءٍ حَرَمٌ مِنْهُ حَتَّى قَضَى حَجَّهُ، وَنَحَرَ هَذِيهُ يَوْمَ النَّحْرِ، وَأَفَاضَ
فَطَافَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ حَلَّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ حَرَمٌ مِنْهُ. وَفَعَلَ، مِثْلَ مَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،
مَنْ أَهْدَى وَسَاقَ الْهَدْيَ مِنَ النَّاسِ. [خ: ١٦٩١]

١٧٥ - (١٢٢٨) وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ شُعَيْبٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ جَدِّي حَدَّثَنِي
عُقَيْلُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الرُّبَيْعِ، أَنَّ عَائِشَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَمَتُّعِهِ بِالْحَجِّ إِلَى الْعُمْرَةِ. وَتَمَتَّعَ النَّاسُ مَعَهُ. بِمِثْلِ الَّذِي أَخْبَرَنِي
سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. [خ: ١٦٩٢]

* * *

(بَابُ دُخْرِ الدِّمِّ عَلَى الْمُتَمَتِّعِ وَأَنَّهُ إِذَا عَدَمَهُ لَزِمَهُ صَوْمُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ
فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةِ إِذَا رَجَعَ إِلَى أَهْلِهِ)

الشرح: قوله: (عن ابن عمر رضي الله عنه قال: تمتع رسول الله ﷺ في حجة الوداع بالعمرة إلى الحج، وأهدى وساق معه الهدي من ذي الحليفة، وبدأ رسول الله ﷺ فأهل بالعمرة، ثم أهل بالحج، وتمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج) قال القاضي: قوله (تمتع) هو محمول على التمتع اللغوي وهو القران آخرًا، ومعناه أنه ﷺ أحرم أولًا بالحج مفردًا، ثم أحرم بالعمرة فصار قارنًا في آخر أمره، والقارن هو متمتع من حيث اللغة، ومن حيث المعنى لأنه ترفه باتحاد الميقات والإحرام والفعل، ويتعين هذا التأويل هنا لما قدمناه في الأبواب السابقة من الجمع بين الأحاديث في ذلك. وممن روى أفراد النبي ﷺ ابن عمر الراوي هنا وقد ذكره مسلم بعد هذا.

وأما قوله: بدأ رسول الله ﷺ: فأهل بالعمرة ثم أهل بالحج فهو محمول على التلبية في أثناء الإحرام، وليس المراد أنه أحرم في أول أمره بعمرة، ثم أحرم بحج، لأنه يفضي إلى مخالفة الأحاديث السابقة، وقد سبق بيان الجمع بين الروايات فوجب تأويل هذا على موافقتها، ويؤيد هذا التأويل قوله (تمتع الناس مع رسول الله ﷺ بالعمرة إلى الحج) ومعلوم أن كثيرًا منهم أو أكثرهم أحرموا بالحج أولًا مفردًا، وإنما فسحوه إلى العمرة آخرًا فصاروا متمتعين.

فقوله: (وتمتع الناس) يعني في آخر الأمر. والله أعلم.

قوله ﷺ: (ومن لم يكن منكم أهدى فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصر وليحلل، ثم ليهل بالحج وليهد، فمن لم يجد هديًا فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله) أما قوله ﷺ: (فليطف بالبيت وبالصفا والمروة وليقصر وليحلل) فمعناه يفعل الطواف والسعي والتقصير، وقد صار حلالًا، وهذا دليل على أن التقصير أو الحلق نسلك من مناسك الحج، وهذا هو الصحيح في مذهبنا، وبه قال جماهير العلماء، وقيل: إنه استباحة محظور وليس بنسلك، وهذا ضعيف، وسيأتي إيضاحه في موضعه إن شاء الله تعالى، وإنما أمره رسول الله ﷺ بالتقصير ولم يأمر بالحلق مع أن الحلق أفضل ليبقى له شعر يحلقه في الحج، فإن الحلق في تحلل الحج أفضل منه في تحلل العمرة.

وأما قوله ﷺ: (وليحلل) فمعناه وقد صار حلالًا فله فعل ما كان محظورًا عليه في الإحرام من الطيب واللباس والنساء والصيد وغير ذلك، وأما قوله ﷺ: (ثم ليهل بالحج) فمعناه: يحرم به في وقت الخروج إلى عرفات لا أنه يهل به عقب تحلل العمرة، ولهذا قال (ثم ليهل) فأتى بشم التي هي للتراخي والمهلة. وأما قوله ﷺ: (وليهد) فالمراد به هدي التمتع فهو واجب بشروط اتفق أصحابنا على أربعة منها، واختلفوا في ثلاثة.

أحد الأربعة: أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج، الثاني: أن يحج من عامه، الثالث: أن يكون أفقيا لا من حاضري المسجد، وحاضروه أهل الحرم ومن كان منه على مسافة

لا تقصر فيها الصلاة. الرابع: ألا يعود إلى الميقات لإحرام الحج. وأما الثلاثة فأحدها نية التمتع، والثاني كون الحج والعمرة في سنة في شهر واحد، الثالث كونهما عن شخص واحد. والأصح أن هذه الثلاثة لا تشترط. والله أعلم.

وأما قوله ﷺ: (فمن لم يجد هدياً) فالمراد لم يجده هناك إما لعدم الهدى، وإما لعدم ثمنه، وإما لكونه يباع بأكثر من ثمن المثل، وإما لكونه موجوداً لكنه لا يبيعه صاحبه، ففي كل هذه الصور يكون عادماً للهدى فينتقل إلى الصوم سواء كان واجداً لثمنه في بلده أم لا. وأما قوله ﷺ: (فمن لم يجد هدياً فليصم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع) فهو موافق لنص كتاب الله تعالى، ويجب صوم هذه الثلاثة قبل يوم النحر، ويجوز صوم يوم عرفة منها، لكن الأولى أن يصوم الثلاثة قبله، والأفضل ألا يصومها حتى يحرم بالحج بعد فراغه من العمرة، فإن صامها بعد فراغه من العمرة وقبل الإحرام بالحج أجزأه على المذهب الصحيح عندنا، وإن صامها بعد الإحرام بالعمرة وقبل فراغها لم يجزه على الصحيح، فإن لم يصمها قبل يوم النحر وأراد صومها في أيام التشريق ففي صحته قولان مشهوران للشافعي أشهرهما في المذهب أنه لا يجوز، وأصحهما من حيث الدليل جوازه. هذا تفصيل مذهبننا. ووافقنا أصحاب مالك في أنه لا يجوز صوم الثلاثة قبل الفراغ من العمرة. وجوزه الثوري وأبو حنيفة، ولو ترك صيامها حتى مضى العيد والتشريق لزمه قضاؤها عندنا. وقال أبو حنيفة: يفوت صومها ويلزمه الهدى إذا استطاعه. والله أعلم.

وأما صوم السبعة فيجب إذا رجع، وفي المراد بالرجوع خلاف. الصحيح في مذهبي أنه إذا رجع إلى أهله، وهذا هو الصواب، لهذا الحديث الصحيح الصحيح. والثاني إذا فرغ من الحج ورجع إلى مكة من مئى، وهذا القولان للشافعي ومالك. والثاني قال أبو حنيفة. ولو لم يصم الثلاثة ولا السبعة حتى عاد إلى وطنه لزمه صوم عشرة أيام. وفي اشتراط التفريق بين الثلاثة والسبعة إذا أراد صومها خلاف قيل: لا يجب. والصحيح أنه يجب التفريق الواقع في الأداء، وهو بأربعة أيام ومسافة الطريق بين مكة ووطنه. والله أعلم.

قوله: (وطاف رسول الله ﷺ حين قدم مكة واستلم الركن أول شيء ثم خب ثلاثة أطواف) من السبع ومشى أربعة أطواف إلى آخر الحديث. فيه إثبات طواف القدوم واستحباب الرمل فيه، وأن الرمل هو الخب، وأنه يصلي ركعتي الطواف، وأنهما يستحبان خلف المقام، وقد سبق بيان هذا كله وسنذكره أيضاً حيث ذكره مسلم بعد هذا إن شاء الله تعالى.

* * *

(٢٥) بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْقَارِنَ لَا يَتَحَلَّلُ إِلَّا فِي وَقْتِ تَحَلُّلِ الْحَاجِّ الْمَفْرَدِ

١٧٦ - (١٢٢٩) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ حَفْصَةَ زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ

تَحِلُّ أَنْتَ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي. وَقَلَدْتُ هَذِي. فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَنْتَحِرَ». [خ: ٥٩١٦]

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ عَنْ مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَكَ لَمْ تَجِلْ؟ يَنْتَحِرُ.

١٧٧ - (...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى. حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ عُثَيْدٍ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ قَالَتْ: قُلْتُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: مَا شَأْنُ النَّاسِ حَلُّوا وَلَمْ تَجِلْ مِنْ عُمْرَتِكَ؟ قَالَ: «إِنِّي قَلَدْتُ هَذِي، وَلَبَدْتُ رَأْسِي، فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَجِلَّ مِنَ الْحَجِّ».

١٧٨ - (...) وَحَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ حَدَّثَنَا عُثَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ حَفْصَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! يَمَثُلُ حَدِيثُ مَالِكٍ: «فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَنْتَحِرَ».

١٧٩ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْمُخْزُومِيُّ وَعَبْدُ الْمَجِيدِ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: حَدَّثَنِي حَفْصَةُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَزْوَاجَهُ أَنْ يَحْلِلْنَ عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ. قَالَتْ حَفْصَةُ: فَقُلْتُ: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَجِلَ؟ قَالَ: «إِنِّي لَبَدْتُ رَأْسِي، وَقَلَدْتُ هَذِي، فَلَا أَجِلُّ حَتَّى أَنْتَحِرَ هَذِي».

(بَابُ بَيَانِ أَنَّ الْقَارِنَ لَا يَنْفَلِكُ إِلَّا فِي وَثْنِ تَحْلُلِ الصَّحَّاحِ الْمُفْرِدِ)

الشرح: فيه قول حفصة: (يا رسول الله ما شأن الناس حلوا ولم تحلل أنت من عمرتك؟ قال: إني لبدت رأسي، وقلدت هذي فلا أجل حتى أنتحر) وهذا دليل للمذهب الصحيح المختار الذي قدمناه واضحا بدلائله في الأبواب السابقة مرات أن النبي ﷺ كان قارنا في حجة الوداع. فقولها: (من عمرتك) أي العمرة المضمومة إلى الحج. وفيه أن القارن لا يتحلل بالطواف والسعي، ولا بد له في تحلله من الوقوف بعرفات والرمي والحلق والطواف كما في الحاج المفرد. وقد تأوله من يقول بالافراد تأويلات ضعيفة: منها أنها أرادت بالعمرة الحج لأنهما يشتركان في كونهما قصدا، وقيل: المراد بها الإحرام، وقيل: إنها ظنت أنه معتمر، وقيل: معنى (من عمرتك) أي بعمرتك بأن تفسخ حجك إلى عمرة كما فعل غيرك، وكل هذا ضعيف، والصحيح ما سبق.

وقوله ﷺ: (لبدت رأسي وقلدت هذي) فيه استحباب التلبيد وتقليد الهدي، وهما

ستان بالاتفاق، وقد سبق بيان هذا كله.

* * *

(٢٦) بَابُ بَيَانِ جَوَازِ التَّحْلِيلِ بِالْإِخْصَارِ وَجَوَازِ الْقِرَانِ

١٨٠ - (١٢٣٠) وَحَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى قَالَ قَرَأْتُ عَلَى مَالِكٍ عَنْ نَافِعٍ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - خَرَجَ فِي الْفِتْنَةِ مُعْتَمِرًا. وَقَالَ: إِنْ صُدِّدْتُ عَنِ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَخَرَجَ فَأَهْلُ بِغَمْرَةَ. وَسَارَ حَتَّى إِذَا ظَهَرَ عَلَى الْبَيْدَاءِ التَّفَتَّ إِلَى أَصْحَابِهِ فَقَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ. أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ الْحَجَّ مَعَ الْعُمْرَةِ. فَخَرَجَ حَتَّى إِذَا جَاءَ الْبَيْتَ طَافَ بِهِ سَبْعًا. وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ سَبْعًا لَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ. وَرَأَى أَنَّهُ مُجَرَّرٌ عَنْهُ وَأَهْدَى. [ج: ١٨١٣]

١٨١ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى (وَهُوَ الْقَطَّانُ) عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ حَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - سَأَلَ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ كَلَّمَاهُ عُبَيْدَ اللَّهِ جِئْتُكَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ لِقِتَالِ ابْنِ الرُّبَيْرِ. قَالَ: لَا يَضُرُّكَ أَنْ لَا تَحُجَّ الْعَامَ. فَإِنَّا نَحْنُ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ النَّاسِ قِتَالٌ يُحَالُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ الْبَيْتِ. قَالَ: فَإِنْ جِئْتُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ. جِئْتُ خَالَتُ كُفَارَ قُرَيْشٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ. أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ عُمْرَةَ. فَأَنْطَلَقَ حَتَّى أَتَى ذَا الْخُلَيْفَةِ فَلَجَى بِالْعُمْرَةِ. ثُمَّ قَالَ: إِنْ خَلَيْتُ سَبِيلِي فَصَيَّيْتُ عُمْرَتِي. وَإِنْ جِئْتُ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فَعَلْتُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا مَعَهُ. ثُمَّ تَلَا: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] ثُمَّ سَارَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَهْرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ: مَا أَمْرُهُمَا إِلَّا وَاحِدٌ. إِنْ جِئْتُ بَيْنِي وَبَيْنَ الْعُمْرَةِ جِئْتُ بَيْنِي وَبَيْنَ الْحَجِّ. أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أَوْجَبْتُ حَجَّةً مَعَ عُمْرَةٍ فَأَنْطَلَقَ حَتَّى ابْتِغَاءَ بِقْدِيدٍ هَذِيًا. ثُمَّ طَافَ لَهُمَا طَوَافًا وَاحِدًا بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. ثُمَّ لَمْ يَجْلُ مِنْهُمَا حَتَّى حَلَّ مِنْهُمَا بِحَجَّةٍ يَوْمَ النَّحْرِ. [ج: ١٦٤٠]

(...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ ثُمَيْرٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ عَنْ نَافِعٍ قَالَ: أَرَادَ ابْنُ عُمَرَ الْحَجَّ جِئْتُكَ نَزَلَ الْحَجَّاجُ بِابْنِ الرُّبَيْرِ. وَأَقْتَصَّ الْحَدِيثَ بِمِثْلِ هَذِهِ الْقِصَّةِ. وَقَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: وَكَانَ يَقُولُ: مَنْ جَمَعَ بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ كَفَّاهُ طَوَافٌ وَاحِدٌ، وَلَمْ يَجْلُ حَتَّى يَجْلُ مِنْهُمَا جَمِيعًا.

١٨٢ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زُفَيْرٍ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ. ح. وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ (وَالْقُفْطُ لَهُ)

حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ أَرَادَ الْحَجَّ عَامَ نَزَلَ الْحِجَابُ بِابْنِ الزُّبَيْرِ. فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ النَّاسَ كَائِبُونَ بَيْنَهُمْ قِتَالًا. وَإِنَّا نَخَافُ أَنْ يَصُدُّوكَ. فَقَالَ: لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ: أَصْنَعُ كَمَا صَنَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ عُمْرَةً. ثُمَّ خَرَجَ حَتَّى إِذَا كَانَ بِظَاهِرِ الْبَيْدَاءِ قَالَ: مَا شَأْنُ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ إِلَّا وَاحِدٌ. أَشْهَدُوكُمْ (قَالَ ابْنُ رُمَحٍ: أَشْهَدُكُمْ) أَنِّي قَدْ أُوجِبْتُ حَجًّا مَعَ عُمْرَتِي. وَأَهْدَى هَذَيْنِ اشْتَرَاهُ بِقُدَيْدٍ. ثُمَّ انْطَلَقَ يُهْلُ بِهِمَا جَمِيعًا. حَتَّى قَدِمَ مَكَّةَ فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَالصَّفَا وَالْمَرْوَةِ. وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ. وَلَمْ يَنْحَرْ. وَلَمْ يَحْلِقْ. وَلَمْ يَقْصُرْ. وَلَمْ يَحْلِقْ مِنْ شَيْءٍ حَرَمٍ مِنْهُ. حَتَّى كَانَ يَوْمُ الشَّخْرِ فَتَنَحَّرَ وَخَلَقَ وَرَأَى أَنْ قَدْ قَضَى طَوَافَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ بِطَوَافِهِ الْأَوَّلِ. وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: كَذَلِكَ فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ.

١٨٣ - (...) حَدَّثَنَا أَبُو الرَّبِيعِ الزُّهْرَانِيُّ وَأَبُو كَامِلٍ. قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ. ح. وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ. كِلَاهُمَا عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، بِهَذِهِ الْقِصَّةِ. وَلَمْ يَذْكُرِ النَّبِيُّ ﷺ إِلَّا فِي أَوَّلِ الْحَدِيثِ. جِئَ قِيلَ لَهُ: يَصُدُّوكَ عَنْ الْبَيْتِ. قَالَ: إِذْنًا أَفْعَلُ كَمَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَلَمْ يَذْكُرْ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ: هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. كَمَا ذَكَرَهُ اللَّيْثُ.

(بَابُ بَيَانِ هَوَازِ التَّحْلُلِ بِالْإِحْصَارِ وَهَوَازِ الْقِرَابِ)

الشرح: قوله: (عن نافع أن عبد الله بن عمر خرج في الفتنه معتمرا وقال: إن صدقت عن البيت صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ، فخرج فأهل بعمره وسار حتى إذا ظهر على البيداء التفت إلى أصحابه فقال: ما أمرهما إلا واحد أشهدكم أنني قد أوجبت الحج مع العمرة، فخرج حتى إذا جاء البيت طاف سبعا، وبين الصفا والمروة سبعا، لم يزد، ورأى أنه مجزئ عنه وأهدى).

في هذا الحديث جواز القران، وجواز إدخال الحج على العمرة قبل الطواف، وهو مذهبنا ومذهب جماهير العلماء، وسبق بيان المسألة، وفيه جواز التحلل بالإحصار.

وأما قوله: (أشهدكم) فإنما قاله ليعلمه من أراد الاقتداء به، فلهذا قال: (أشهدكم)، ولم يكتف بالنية مع أنها كافية في صحة الإحرام.

وقوله: (ما أمرهما إلا واحد) يعني في جواز التحلل منهما بالإحصار، وفيه صحة القياس والعمل به، وأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يستعملونه، فلهذا قاس الحج على العمرة لأن النبي ﷺ إنما تحلل من الإحصار عام الحديبية من إحرامه بالعمرة وحدها.

وفيه أن القارن يقتصر على طواف واحد وسعي واحد هو مذهبنا ومذهب الجمهور وخالف فيه أبو حنيفة وطائفة وسبقت المسألة.

وأما قوله: (صنعنا كما صنعنا مع رسول الله ﷺ فخرج فأهل بعمره) فالصواب في معناه أنه أراد إن صددت وحصرت تحللت كما تحللنا عام الحديبية مع النبي ﷺ. وقال القاضي: يحتمل أنه أراد أهل بعمره كما أهل النبي ﷺ بعمره في العام الذي أحصر. قال: ويحتمل أنه أراد الأمرين. قال: وهو الأظهر. وليس هو بظاهر كما ادعاه، بل الصحيح الذي يقتضيه سياق كلامه ما قدمناه والله أعلم.

قوله: (حتى حل منهما بحجة يوم النحر) معناه حتى أهل منهما يوم النحر بعمل حجة مفردة

(٢٧) باب في الأفراد والقران بالحج والعمرة

١٨٤ - (١٢٣١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي تَوْبٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهَلَالِيُّ قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو الْمُهَلَّبِيُّ حَدَّثَنَا عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ عَنْ نَافِعٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ (فِي رِوَايَةٍ يَحْيَى) قَالَ: أَهَلَّلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا. (وَفِي رِوَايَةِ ابْنِ عَوْنٍ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهَلَ بِالْحَجِّ مُفْرَدًا.

١٨٥ - (١٢٣٢) وَحَدَّثَنَا سُريجُ بْنُ يُونُسَ حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ عَنْ بَكْرِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُلَبِّي بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ جَمِيعًا. قَالَ بَكْرٌ: فَحَدَّثْتُ بِذَلِكَ ابْنَ عُمَرَ. فَقَالَ: لَبَّى بِالْحَجِّ وَخَدَهُ. فَلَقِيتُ أَنَسًا فَحَدَّثْتُهُ بِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ فَقَالَ أَنَسٌ: مَا تَعْدُونَنَا إِلَّا صِيبَانًا! سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَبَّيْكَ عُمْرَةً وَحَجًّا». [خ: ٤٣٥٤، ٤٣٥٣]

١٨٦ - (...) وَحَدَّثَنِي أُمَيَّةُ بْنُ بَشْطَامٍ الْعَيْشِيُّ حَدَّثَنَا يَزِيدُ (يَعْنِي ابْنَ زُرْعَةَ) حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ الشَّهِيدِ عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَنَسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ جَمَعَ بَيْنَهُمَا. بَيْنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ. قَالَ: فَسَأَلْتُ ابْنَ عُمَرَ، فَقَالَ: أَهَلَّلْنَا بِالْحَجِّ. فَزَجَعْتُ إِلَى أَنَسٍ فَأَخْبَرَنِي مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ. فَقَالَ: كَأَنَّمَا كُنَّا صِيبَانًا!.

(بَابُ فِي الْأَفْرَادِ وَالْقِرَانِ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ)

الشرح: قوله: (عن ابن عمر رضي الله عنه قال: أهللنا مع رسول الله ﷺ بالحج مفردًا) وفي رواية (أن رسول الله ﷺ أهل بالحج مفردًا) هذا موافق للروايات السابقة

عن جابر وعائشة وابن عباس وغيرهم أن النبي ﷺ أحرم بالحج مفردًا. وفيه بيان أن الرواية السابقة قريبًا عن ابن عمر التي أخير فيها بالقران متأولة، وسبق بيان تأويلها.

قوله: (عن أنس سمعت رسول الله ﷺ يقول: لبيك عمرة وحجًا) يحتج به من يقول بالقران، وقد قدمنا أن الصحيح المختار في حجة النبي ﷺ أنه كان في أول إحرامه مفردًا ثم أدخل العمرة على الحج فصار قارنًا، وجمعنا بين الأحاديث أحسن جمع، فحديث ابن عمر هنا محمول على أول إحرامه ﷺ، وحديث أنس محمول على أواخره وأثنائه، وكأنه لم يسمعه أولًا، ولا بد من هذا التأويل أو نحوه لتكون رواية أنس موافقة لرواية الأكثرين كما سبق والله أعلم.

* * *

(٢٨) بَاب مَا يَلْزَمُ مَنْ أَخْرَمَ بِالْحَجِّ ثُمَّ قَدِمَ مَكَّةَ مِنَ الطَّوَافِ وَالسَّعْيِ

١٨٧ - (١٢٣٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنُ أَبِي خَالِدٍ عَنْ وَبَرَةَ. قَالَ: كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ ابْنِ عُمَرَ. فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: أَيُضِلُّحُ لِي أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الْمَوْقِفَ. فَقَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ: فَإِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَا تَطُفُ بِالْبَيْتِ حَتَّى تَأْتِيَ الْمَوْقِفَ. فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَقَدْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ الْمَوْقِفَ. فَيَقُولُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تَأْخُذَ، أَوْ يَقُولِ ابْنُ عَبَّاسٍ، إِنْ كُنْتُ صَادِقًا؟

١٨٨ - (...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا جَرِيرٌ عَنْ بَيَّانٍ عَنْ وَبَرَةَ قَالَ: سَأَلَ رَجُلٌ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَقَدْ أَخْرَمْتُ بِالْحَجِّ؟ فَقَالَ: وَمَا يَفْتَعُكَ؟ قَالَ: إِنِّي رَأَيْتُ ابْنَ فُلَانٍ يَكْرَهُهُ وَأَنْتَ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِنْهُ. رَأَيْنَاهُ قَدْ فَتَنَّهُ الدُّنْيَا. فَقَالَ: وَأَيْنَا (أَوْ أَيُّكُمْ) لَمْ تَفْتِنَهُ الدُّنْيَا؟ ثُمَّ قَالَ: رَأَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخْرَمَ بِالْحَجِّ. وَطَافَ بِالْبَيْتِ. وَسَعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَوْزَةِ. فَسُنَّهُ اللَّهُ وَسُنَّهُ رَسُولُهُ ﷺ أَحَقُّ أَنْ تَتَّبِعَ مِنْ سُنَّةِ فُلَانٍ، إِنْ كُنْتُ صَادِقًا.

١٨٩ - (١٢٣٤) حَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ عُمَرُو بْنِ دِينَارٍ قَالَ: سَأَلْنَا ابْنَ عُمَرَ عَنْ رَجُلٍ قَدِمَ بِعُمْرَةٍ. فَطَافَ بِالْبَيْتِ وَلَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَوْزَةِ. أَيَأْتِي امْرَأَتَهُ؟ فَقَالَ: قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَطَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا. وَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ رَمْعَتَيْنِ. وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمَوْزَةِ، سَبْعًا. وَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسُوءَ حَسَنَةً. (ج: ٣٩٥)

(...) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَأَبُو الرَّبِيعِ الرَّهْزَانِيُّ عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ. ح وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ مُجْرِيٍّ جَمِيعًا عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ عُمرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ ابْنِ عُيَيْنَةَ.

(بَابُ مَا يَلْزَمُ مَنْ أَضْرَمَ بِالصَّيِّغِ ثُمَّ قَدِمَ مَلَكَةً مِنَ الطَّرَافِ وَالشَّغْفِ)

الشرح: قوله: (عن وبرة) هو يفتح الباء.

قوله: (كنت جالساً عند ابن عمر فجاءه رجل فقال: أيا صلح لي أن أطوف قبل أن أتى الموقف؟ فقال: نعم فقال: فإن ابن عباس يقول: لا تطوف بالبيت حتى تأتني الموقف، فقال ابن عمر: فقد حج رسول الله ﷺ فطاف بالبيت قبل أن يأتي الموقف، فبقول رسول الله ﷺ أحق أن تأخذ أو يقول ابن عباس إن كنت صادقاً؟ هذا الذي قاله ابن عمر هو إثبات طواف القدوم للحاج، وهو مشروع قبل الوقوف بعرفات، وبهذا الذي قاله ابن عمر قال العلماء كافة سوى ابن عباس، وكلهم يقولون: إنه سنة ليس بواجب إلا بعض أصحابنا ومن وافقه فيقولون: واجب يجبر تركه بالدم. والمشهور أنه سنة ليس بواجب ولا دم في تركه، فإن وقف بعرفات قبل طواف القدوم فات، فإن طاف بعد ذلك بنية طواف القدوم لم يقع عن طواف القدوم، بل يقع عن طواف الإفاضة إن لم يكن طاف للإفاضة، فإن كان طاف للإفاضة وقع الثاني تطوعاً لا عن القدوم. ولطواف القدوم أسماء طواف القدوم والقادم والورود والوارد والتحية، وليس في العمرة طواف قدوم، بل الطواف الذي يفعله فيها ركناً لها، حتى لو نوى به طواف القدوم وقع ركناً، ولغت نيته، كما لو كان عليه حجة واجبة فنوى حجة تطوع فإنها تقع واجبة. والله أعلم.

وأما قوله: (إن كنت صادقاً) فمعناه إن كنت صادقاً فني إسلامك واتباعك رسول الله ﷺ فلا تعدل عن فعله وطريقته إلى قول ابن عباس وغيره. والله أعلم.

قوله: (رأيناها قد فتنته الدنيا) هكذا في كثير من الأصول (فتنته الدنيا)، وفي كثير منها أو أكثرها (أفتنته)، وكذا نقله القاضي عن رواية الأكثرين، وهما لغتان صحيحتان (فتن وأفتن)، والأولى أصح وأشهر، وبها جاء القرآن، وأنكر الأصمعي (أفتن) ومعنى قولهم: (فتنته الدنيا) لأنه تولى البصرة، والولايات محل الخطر والفتنة، وأما ابن عمر فلم يتول شيئاً. وأما قول ابن عمر: (وأينا لم تفتنته الدنيا)؟ فهذا من زهده وتواضعه وإنصافه. وفي بعض النسخ وأينا أو أيكم؟ وفي بعضها وأينا أو قال: وأيكم؟ وكله صحيح.

قوله: (سألنا ابن عمر رضي الله عنه عن رجل قدم بعمرة فطاف بالبيت ولم يطف بين الصفا والمروة أيا تأتي امرأته؟ فقال قدم رسول الله ﷺ فطاف بالبيت سبعاً وصلى خلف المقام ركعتين وبين الصفا والمروة سبعاً، وقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) معناه لا يحل له ذلك لأن النبي ﷺ لم يتحلل من عمرته حتى طاف

وسعى فتجب متابعتة والافتداء به، وهذا الحكم الذي قاله ابن عمر هو مذهب العلماء كافة، وهو أن المعتمر لا يتحلل إلا بالطواف والسعي والعلق إلا ما حكاه القاضي عياض عن ابن عباس وإسحاق بن راهويه أنه يتحلل بعد الطواف وإن لم يسع، وهذا ضعيف مخالف للسنة.

* * *

(٢٩) بَاب مَا يَلْزَمُ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ وَسَعَى مِنَ الْبَقَاءِ عَلَى الْإِحْرَامِ وَتَرَكَ التَّحْلُلَ

١٩٠ - (١٢٣٥) حَدَّثَنِي هَارُونُ بْنُ سَعِيدٍ الْأَيْلِيُّ حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي عُمَرُو (وَهُوَ ابْنُ الْحَارِثِ) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْعِرَاقِ قَالَ لَهُ: سَلْ لِي غُرُورَ بْنِ الرَّبِيعِ عَنْ رَجُلٍ يُهْلُ بِالْحَجِّ. فَإِذَا طَافَ بِالْبَيْتِ أَجِلُ أَمْ لَا؟ فَإِنْ قَالَ لَكَ: لَا يَجِلُّ. فَقُلْ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا يَقُولُ ذَلِكَ. قَالَ فَسَأَلْتُهُ فَقَالَ: لَا يَجِلُّ مَنْ أَهَلَ بِالْحَجِّ. إِلَّا بِالْحَجِّ. قُلْتُ: فَإِنْ رَجُلًا كَانَ يَقُولُ ذَلِكَ. قَالَ: يَمَسُّ مَا قَالَ. فَتَصَدَّقَ ابْنِي الرَّجُلِ فَسَأَلَنِي فَحَدَّثْتُهُ. فَقَالَ: قُلْ لَهُ: فَإِنْ رَجُلًا كَانَ يُخْبِرُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ فَعَلَ ذَلِكَ. وَمَا شَأْنُ أَشْعَاءَ وَالرَّبِيعِ قَدْ فَعَلَا ذَلِكَ. قَالَ: فَجِئْتُهُ فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ. فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ قُلْتُ: لَا أَدْرِي. قَالَ: فَمَا بَالُهُ لَا يَأْتِينِي بِنَفْسِهِ يَسْأَلُنِي؟ أَطَلَّ عِرَاقِيًّا. قُلْتُ: لَا أَدْرِي. قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ كَذَبَ. قَدْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْبَرْتَنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ جِبْنَ قَدِيمَ مَكَّةَ أَنَّهُ تَوَضَّأَ. ثُمَّ طَافَ بِالْبَيْتِ. ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ. ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ ثُمَّ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ثُمَّ حَجَّ عُثْمَانُ فَرَأَيْتُهُ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ. ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ. ثُمَّ مُعَاوِيَةُ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ. ثُمَّ حَجَّ جَعْلُبُ بْنُ الْعَوَّامِ. فَكَانَ أَوَّلَ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ. ثُمَّ رَأَيْتُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ. ثُمَّ لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ. ثُمَّ آخِرُ مَنْ رَأَيْتُ فَعَلَ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ. ثُمَّ لَمْ يَنْقُضْهَا بِعُمَرَةَ. وَهَذَا ابْنُ عُمَرَ عِنْدَهُمْ أَفَلَا يَسْأَلُونَهُ؟ وَلَا أَخَذَ مِنْ مَضَى مَا كَانُوا يَتَذَكَّرُونَ بِشَيْءٍ جِبْنَ يَضَعُونَ أَقْدَامَهُمْ أَوَّلَ مِنَ الطَّوْفِ بِالْبَيْتِ. ثُمَّ لَا يَجْلُونَ. وَقَدْ رَأَيْتُ أُمِّي وَخَالَتِي جِبْنَ تَقْدَمَانِ لَا تَبْدَأَانِ بِشَيْءٍ أَوَّلَ مِنَ الْبَيْتِ تَطُوفَانِ بِهِ. ثُمَّ لَا تَجْلَانِ. وَقَدْ أَخْبَرْتَنِي أُمِّي أَنَّهَا أَقْبَلَتْ هِيَ وَأَخُوتُهَا وَالرَّبِيعُ وَفُلَانٌ وَفُلَانٌ بِعُمَرَةَ قَطُّ. فَلَمَّا مَسَحُوا الرُّكْنَ خَلُّوا. وَقَدْ كَذَبَ فِيمَا ذَكَرَ مِنْ ذَلِكَ. [ج: ١٦٤١]

١٩١ - (١٢٣٦) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ.

ح وحدثني زهير بن حبيب (واللفظ له) حدثنا روح بن عبادة حدثنا ابن جريج حدثني منصور بن عبيد الرحمن عن أمه صفية بنت أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما. قالت: خرجنا معزبين فقال رسول الله ﷺ «مَنْ كَانَ مَعَهُ هَذِي، فَلْيَقُمْ عَلَى إِخْرَامِهِ. وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَذِي، فَلْيَحْلِلْ» فلم يكن معي هذي فحللت. وكان مع الزبير هذي فلم يحلل. قالت: فلبست ثيابي ثم خرجت فجلست إلى الزبير. فقال: قومي عني. فقلت: أتخشى أن أيب عليك؟.

١٩٢ - (...) وحدثني عباس بن عبد العظيم العنبري حدثنا أبو هشام المغيرة بن سلمة المخزومي حدثنا وهيب حدثنا منصور بن عبيد الرحمن عن أمه عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما. قالت: قدمنا مع رسول الله ﷺ مهملين بالخج ثم ذكر بمثل حديث ابن جريج. غير أنه قال: فقال: استرجعي عني. استرجعي عني فقلت: أتخشى أن أيب عليك؟.

١٩٣ - (١٢٣٧) وحدثني هارون بن سعيد الأيلي وأحمد بن عيسى قال: حدثنا ابن وهب أخبرني عمرو بن أبي الأسود أن عبيد الله مولى أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما حدثه، أنه كان يسمع أسماء، كلما مروت بالخجون تقول: صلى الله على رسوله وسلم. لقد نزلنا معه هاهنا. ونحن، يومئذ، جفاف الحقائب. قليل ظهرونا. قليلة أروادنا. فاعتمزنا أنا وأختي عائشة والزبير وفلان وفلان. فلما مسعنا البيت أخللتنا ثم أهللتنا من العشي بالخج. [خ: ١٧٩٦]

قال هارون في روايته: أن مولى أسماء. ولم يسم: عبد الله.

(باب ما يلزم من طاف بالبيت يسعى من البقاء على الإحرام
وترك التحلل)

الشرح: قوله: (فتصداني الرجل) أي تعرض لي هكذا هو في جميع النسخ (تصداني) بالنون، والأشهر في اللغة (تصدى لي).

قوله: (أول شيء بدأ به حين قدم مكة أنه توضأ ثم طاف بالبيت) فيه دليل لإثبات الوضوء للطواف لأن النبي ﷺ فعله، ثم قال ﷺ: (لتأخذوا عني مناسككم) وقد أجمعت الأئمة على أنه يشرع الوضوء للطواف، ولكن اختلفوا في أنه واجب وشرط لصحته أم لا؟ فقال مالك والشافعي وأحمد والجمهور: هو شرط لصحة الطواف، وقال أبو

حنيفة: مستحب ليس بشرط، واحتج الجمهور بهذا الحديث، ووجه الدلالة أن هذا الحديث مع حديث «خذوا عني مناسككم» يقتضيان أن الطواف واجب، لأن كل ما فعله هو داخل في المناسك، فقد أمرنا بأخذ المناسك. وفي حديث ابن عباس في الترمذي وغيره أن النبي ﷺ قال: «الطواف بالبيت صلاة إلا أن الله أباح فيه الكلام» ولكن رفعه ضعيف. والصحيح عند الحفاظ أنه موقوف على ابن عباس، وتحصل به الدلالة مع أنه موقوف لأنه قول لصحابي انتشر، وإذا انتشر قول الصحابي بلا مخالفة كان حجة على الصحيح.

قوله: (ثم لم يكن غيره) وكذا قال فيما بعده: (ولم يكن غيره) هكذا هو في جميع النسخ (غيره) بالغين المعجمة والياء. قال القاضي عياض: كذا هو في جميع النسخ قال: وهو تصحيف وصوابه: (ثم لم تكن عمرة) بضم العين المهملة وبالميم. وكان السائل لعروة إنما سأل عن نسخ الحج إلى العمرة على مذهب من رأى ذلك، واحتج بأمر النبي ﷺ لهم بذلك في حجة الوداع، فأعلمه عروة أن النبي ﷺ لم يفعل ذلك بنفسه، ولا من جاء بعده. هذا كلام القاضي.

قلت: هذا الذي قاله من أن قول (غيره) تصحيف ليس كما قال، بل هو صحيح في الرواية، وصحيح في المعنى لأن قوله (غيره) يتناول العمرة وغيرها ويكون تقدير الكلام ثم حج أبو بكر فكان أول شيء بدأ به الطواف بالبيت ثم لم يكن غيره أي لم يغير الحج ولم ينقله وينسخه إلى غيره لا عمرة ولا قران والله أعلم.

قوله: (ثم حججت مع أبي الزبير بن العوام) أي مع والده الزبير قوله: (الزبير) بدل من أبي.

قوله: (ولا أحد ممن مضى ما كانوا يبدءون شيئاً حين يضعون أقدامهم أول من الطواف بالبيت ثم لا يحلون) فيه أن المحرم بالحج إذا قدم مكة ينبغي له أن يبدأ بطواف القدوم، ولا يفعل شيئاً قبله، ولا يصلي تحية المسجد، بل أول شيء يصنعه الطواف، وهذا كله متفق عليه عندنا.

وقوله: (يضعون أقدامهم) يعني يصلون مكة.

وقوله: (ثم لا يحلون) فيه التصريح بأنه لا يجوز التحلل بمجرد طواف القدوم كما سبق.

قوله: (وقد أخبرني أمي أنها أقبلت هي وأختها والزبير وفلان وفلان بعمرة فقط فلما مسحوا الركن حلوا) فقولها: (مسحوا) المراد بالماسحين من سوى عائشة، وإلا فعائشة لم تمسح الركن قبل الوقوف بعرفات في حجة الوداع بل كانت قارئة، ومنعها الحيض من الطواف قبل يوم النحر، وهكذا قول أسماء بعد هذا (اعتمرت أنا وأختي عائشة والزبير وفلان وفلان، فلما مسحنا البيت أحللنا ثم أهللنا بالحج)، المراد به

أيضاً من سوى عائشة، وهكذا تأوله القاضي عياض، والمراد الإخبار عن حجتهم مع النبي ﷺ حجة الوداع على الصفة التي ذكرت في أول الحديث، وكان المذكورون سوى عائشة محرمين بالعمرة، وهي عمرة الفسخ التي فسخوا الحج إليها، وإنما لم تستثن عائشة لشهرة قصتها.

قال القاضي عياض: وقيل: يحتمل أن أسماء أشارت إلى عمرة عائشة التي فعلتها بعد الحج مع أخيها عبد الرحمن من التمتع. قال القاضي: وأما قول من قال: يحتمل أنها أرادت في غير حجة الوداع فخطأ لأن في الحديث التصريح بأن ذلك كان في حجة الوداع. هذا كلام القاضي. وذكر مسلم بعد هذه الرواية رواية إسحاق بن إبراهيم، وفيها أن أسماء قالت: (خرجنا محرمين فقال رسول الله ﷺ: من كان معه هدي فليقيم على إحرامه، ومن لم يكن معه هدي فليحلل فلم يكن معي هدي فحللت، وكان مع الزبير هدي فلم يحل). فهذا تصريح بأن الزبير لم يتحلل في حجة الوداع قبل يوم النحر، فيجب استثناؤه مع عائشة، أو يكون إحرامه بالعمرة وتحلله منها في غير حجة الوداع. والله أعلم.

وقولها: (فلما مسحوا الركن حلوا) هذا متأول عن ظاهره لأن الركن هو الحجر الأسود، ومسحه يكون في أول الطواف، ولا يحصل التحلل بمجرد مسحه بإجماع المسلمين وتقديره فلما مسحوا الركن وأتموا طوافهم وسعيهم وحلقوا أو قصرُوا أحلوا. ولا بد من تقدير هذا المحذوف، وإنما حذفه للعلم به، وقد أجمعوا على أنه لا يتحلل قبل إتمام الطواف. ومذهبنا ومذهب الجمهور أنه لا بد أيضاً من السعي بعده، ثم الحل أو التقصير، وشذ بعض السلف فقال: السعي ليس بواجب. ولا حجة لهذا القائل في هذا الحديث لأن ظاهره غير مراد بالإجماع فیتعين تأويله كما ذكرنا ليكون موافقاً لباقي الأحاديث. والله أعلم.

قولها: (عن الزبير فقال: قومي عني فقالت: أتخشى أن أثب عليك) إنما أمرها بالقيام مخافة من عارض قد يبد منه كلمس بشهوة أو نحوه فإن اللبس بشهوة حرام في الإحرام، فاحتاط لنفسه بمباعدتها من حيث إنها زوجة متحللة تطمع بها النفس.

قوله: (استرخي عني استرخي عني) هكذا هو في النسخ مرتين أي تباعدي.

قوله: (مرت بالحجون) هو بفتح الحاء وضم الجيم، وهو من حرم مكة، وهو الجبل المشرف على مسجد الحرس بأعلى مكة على يمينك وأنت مصعد عند المحصب.

قولها: (خفاف الحقائق) جمع حقبة وهو كل ما حمل في مؤخر الرجل والفتب، ومنه احتقب فلان كذا.

* * *

(٣٠) باب في مُنْعَةِ الْحَجِّ

١٩٤ - (١٢٣٨) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا زَوْجُ بْنُ عُبَادَةَ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ مُسْلِمِ الْقُرَيْ. قَالَ: سَأَلْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ مُثَنَّى الْحَجِّ؟ فَرَحَّصَ فِيهَا وَكَانَ ابْنُ الزُّبَيْرِ يَنْهَى عَنْهَا. فَقَالَ: هَذِهِ أُمُّ ابْنِ الزُّبَيْرِ تُحَدِّثُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَحَّصَ فِيهَا. فَأَذْخَلُوا عَلَيْهَا فَأَسْأَلُوهَا. قَالَ: فَدَخَلْنَا عَلَيْهَا. فَإِذَا امْرَأَةٌ صَحْمَةٌ عَمِيَاءُ. فَقَالَتْ: قَدْ رَحَّصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيهَا.

١٩٥ - (...) وَحَدَّثَنَا ابْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ. ح وَحَدَّثَنَا ابْنُ بَشَّارٍ حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ (يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ) جَمِيعًا عَنْ شُعْبَةَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ. فَأَمَّا عَبْدُ الرَّحْمَنِ، فَمِنِّي حَدِيثُهُ الْمُثَنَّى. وَلَمْ يَقُلْ: مُثَنَّى الْحَجِّ. وَأَمَّا ابْنُ جَعْفَرٍ فَقَالَ: قَالَ شُعْبَةُ: قَالَ مُسْلِمٌ: لَا أَذْرِي مُثَنَّى الْحَجِّ أَوْ مُثَنَّى النِّسَاءِ.

١٩٦ - (١٢٣٩) وَحَدَّثَنَا عُيَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ حَدَّثَنَا مُسْلِمُ الْقُرَيْ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ بِعُمَرَةَ. وَأَهْلُ أَصْحَابِهِ بِحَجٍّ. فَلَمْ يَجْلُ النَّبِيُّ ﷺ وَلَا مَنْ سَاقَ الْهَدْيِ مِنْ أَصْحَابِهِ. وَحَلَّ بِقِيَّتِهِمْ. فَكَانَ طَلْحَةُ بْنُ عُيَيْدٍ اللَّهُ. فَمِنْ سَاقِ الْهَدْيِ فَلَمْ يَجْلُ.

١٩٧ - (...) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ. حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ (يَعْنِي ابْنَ جَعْفَرٍ) حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ. غَيْرَ أَنَّهُ قَالَ: وَكَانَ مِمَّنْ لَمْ يَكُنْ مَعَ الْهَدْيِ طَلْحَةُ بْنُ عُيَيْدٍ اللَّهُ. وَرَجُلٌ آخَرُ. فَأَحَلَّا.

(بَابُ فِي مُثَنَّى الْحَجِّ)

الشرح: قوله: (عن مسلم القرى) هو بقاب مضمومة ثم راء مشددة. قال السمعاني: هو منسوب إلى بني قرة حي من عبد القيس. قال: وقال ابن ماكولا، هذا ثم قال: وقيل: بل لأنه كان ينزل فنظره قرة.

(٣١) بَابُ جَوَازِ الْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ

١٩٨ - (١٢٤٠) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا بَهْزُ حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ طَاوُسٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: كَانُوا يَزُورُونَ أَنَّ الْعُمْرَةَ فِي أَشْهُرِ الْحَجِّ مِنْ أَفْجَرِ الْفُجُورِ فِي الْأَرْضِ. وَيَجْعَلُونَ الْمُحَرَّمَ صَفْرًا. وَيَقُولُونَ: إِذَا بَرَأَ

الدُّبُرُ. وَعَفَا الْأَثَرُ. وَأَنْسَلَخَ صَفَرًا. حَلَّتِ الْعُمْرَةُ لِمَنْ اعْتَمَرَ. فَقَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ صَبِيحَةَ رَابِعَةٍ. مُهْلِينَ بِالْحَجِّ فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً. فَتَعَاظَمَ ذَلِكَ عِنْدَهُمْ. فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الْحِلِّ؟ قَالَ: «الْحِلُّ كُلُّهُ».

١٩٩ - (...) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ. فَقَدِمَ لِأَرْبَعِ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. فَصَلَّى الصُّبْحَ، وَقَالَ - لَمَّا صَلَّى الصُّبْحَ -: «مَنْ شَاءَ أَنْ يَجْعَلَهَا عُمْرَةً، فَلْيَجْعَلَهَا عُمْرَةً».

٢٠٠ - (...) وَحَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ دِينَارٍ حَدَّثَنَا زَوْجُ ح. وَحَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْمُبَارَكِيُّ حَدَّثَنَا أَبُو شِهَابٍ. ح. وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ كُلُّهُمْ عَنْ شُعْبَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ. أَنَا زَوْجٌ وَيَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ فَقَالَا كَمَا قَالَ نَصْرُ: أَهْلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحَجِّ. وَأَمَّا أَبُو شِهَابٍ فَفِي رَوَاتِيهِ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَهْلُ بِالْحَجِّ. وَفِي حَدِيثِهِمْ جَمِيعًا: فَصَلَّى الصُّبْحَ بِالْبَطْحَاءِ. خَلَا الْجَهْضَمِيُّ فَإِنَّهُ لَمْ يَقُلْهُ.

٢٠١ - (...) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْقَاضِي الشَّوْشِي حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ أَخْبَرَنَا أَيُّوبُ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ الْبَرَاءِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ لِأَرْبَعِ خَلَوْنَ مِنَ الْعَشْرِ. وَهُمْ يَلْبُثُونَ بِالْحَجِّ. فَأَمَرَهُمْ أَنْ يَجْعَلُوهَا عُمْرَةً.

٢٠٢ - (...) وَحَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حَمِيدٍ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ. أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ بِذِي طَوًى. وَقَدِمَ لِأَرْبَعِ مَضِينَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ. وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ أَنْ يُحَوِّلُوا إِحْرَامَهُمْ بِعُمْرَةٍ. إِلَّا مَنْ كَانَ مَعَهُ الْهَدْيُ. [خ: ١٠٨٥]

٢٠٣ - (١٢٤١) وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ. ح. وَحَدَّثَنَا غُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ (وَاللَّفْظُ لَهُ) حَدَّثَنَا أَبِي حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ الْحَكَمِ عَنْ مُجَاهِدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذِهِ عُمْرَةٌ اسْتَمْتَعْنَا بِهَا. فَمَنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ الْهَدْيُ فَلْيَحِلِّ الْحِلَّ كُلَّهُ. فَإِنَّ الْعُمْرَةَ قَدْ دَخَلَتْ فِي الْحَجِّ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ».

٢٠٤ - (١٢٤٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا جَمْرَةَ الصُّبَيْعِيَّ قَالَ: تَمَتَّعْتُ فَتَهَانِي نَاسٌ عَنْ ذَلِكَ. فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ؟ فَأَمَرَنِي بِهَا. قَالَ: ثُمَّ انْطَلَقْتُ إِلَى الْبَيْتِ فَبِمَتْ. فَأَتَانِي أَبُ فِي مَتَابِي فَقَالَ: عُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ وَحَجٌّ مَبْرُورٌ. قَالَ: فَأَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ فَأَخْبَرْتُهُ بِالَّذِي رَأَيْتُ. فَقَالَ: اللَّهُ أَكْبَرُ! اللَّهُ أَكْبَرُ! سُبُّهُ أَبِي الْقَاسِمِ ﷺ [ج: ١٥٦٧]

(بَابُ حَبَوَاتِ الْعُمْرَةِ فِي أَشْهُرِ الصَّحِّ)

الشرح: قوله: (كانوا يرون العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض) الضمير في (كانوا) يعود إلى الجاهلية.

قوله: (ويجعلون المحرم صفر) هكذا هو في النسخ (صفر) من غير ألف بعد الراء، وهو منصوب مصروف بلا خلاف، وكان ينبغي أن يكتب بالألف، وسواء كتب بالألف أم بحذفها لا بد من قراءته هنا منصوباً لأنه مصروف. قال العلماء: المراد الإخبار عن النسيء الذي كانوا يفعلونه، وكانوا يسمون المحرم صفرًا ويحلونه وينسئون المحرم أي يؤخرون تحريره إلى ما بعد صفر لئلا يتوالى عليهم ثلاثة أشهر محرمة تضيق عليهم أمورهم من الغارة وغيرها، فأضلهم الله تعالى في ذلك فقال تعالى: ﴿إِنَّمَا النِّسَاءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ الآية.

قوله: (ويقولون: إذا برأ الدبر) يعنون دبر ظهور الإبل بعد انصرافها من الحج، فإنها كانت تدبر بالسير عليها للحج.

قوله: (وعفا الأثر) أي درس وأمحي، والمراد أثر الإبل وغيرها في سيرها عفا أثرها لطول مرور الأيام. هذا هو المشهور. وقال الخطابي: المراد أثر الدبر والله أعلم. وهذه الأنفاظ تقرأ كلها ساكنة الآخر، ويوقف عليها لأن مرادهم السجع.

قوله: (عن أبي العالية البراء) هو بتشديد الراء لأنه كان ييري النبل.

قوله: (حدثنا أبو داود المبارك) هو سليمان بن محمد ويقال سليمان بن داود، وأبو محمد المبارك بفتح الراء منسوب إلى المبارك وهي بليدة بقرب واسط بينها وبين بغداد وهي على طرف دجلة.

قوله: (صلى رسول الله ﷺ الصبح بذي طوى) هو بفتح الطاء وضمها وكسرهما، ثلاث لغات حكاهن القاضي وغيره، الأصح الأشهر الفتح، ولم يذكر الأصمعي وآخرون غيره وهو مقصور منون، وهو وادٍ معروف بقرب مكة.

قال القاضي: ووقع لبعض الرواة في البخاري بالمد، وكذا ذكره ثابت. وفي هذا الحديث دليل لمن قال يستحب للمحرم دخول مكة نهارًا لا ليلاً، وهو أصح الوجهين

لأصحابنا، وبه قال ابن عمر وعطاء والنخعي وإسحاق ابن راهويه وابن المنذر. والثاني دخولها ليلاً ونهاراً سواء لا فضيلة لأحدهما على الآخر، وهو قول القاضي أبي الطيب والماوردي وابن الصباغ والبيدري من أصحابه، وبه قال طاووس والثوري. وقالت عائشة وسعيد بن جبير وعمر ابن عبد العزيز: يستحب دخولها ليلاً وهو أفضل من النهار. والله أعلم.

(٣٢) بَابُ تَقْلِيدِ الْهَذْيِ وَإِسْعَارِهِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ

٢٠٥ - (١٢٤٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ أَبِي عَدِيٍّ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ عَنْ شُعْبَةَ عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي حَسَّانَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَ: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الظُّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ. ثُمَّ دَعَا بِنَاقِيَةٍ فَأَشْعَرَهَا فِي صَفْحَةٍ سَنَامِيهَا الْأَيْمَنِ. وَسَلَّتِ الدَّمَ. وَقَلَّدَهَا نَعْلَيْنِ. ثُمَّ رَكِبَ وَاجْلَعَتْهُ. فَلَمَّا اسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ، أَهَلَ بِالْحَجِّ.

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ قَتَادَةَ فِي هَذَا الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى حَدِيثِ شُعْبَةَ. غَوِيْرَ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ لَمَّا أَتَى ذَا الْحُلَيْفَةِ. وَلَمْ يَقُلْ: صَلَّى بِهَا الظُّهْرَ.

٢٠٦ - (١٢٤٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى وَابْنُ بَشَّارٍ قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَسَّانَ الْأَعْرَجَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي الْهَجِيمِ لِابْنِ عَبَّاسٍ: مَا هَذَا الْفُتْيَا الَّتِي قَدْ تَشَعَّقْتَ أَوْ تَشَعَّبْتَ بِالنَّاسِ، أَنْ مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَقَدْ حَلَّ؟ فَقَالَ: سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ وَإِنْ رَغِمَتْكُمْ.

٢٠٧ - (...) وَحَدَّثَنِي أَحْمَدُ بْنُ سَعِيدٍ الدَّارِمِيُّ حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِسْحَقَ حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يَحْيَى عَنْ قَتَادَةَ عَنْ أَبِي حَسَّانَ قَالَ: قِيلَ لِابْنِ عَبَّاسٍ: إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ قَدْ تَفَشَّعَ بِالنَّاسِ، مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَقَدْ حَلَّ. الطَّوَافُ عُمْرَةٌ. فَقَالَ: سُنَّةُ نَبِيِّكُمْ ﷺ وَإِنْ رَغِمَتْكُمْ.

٢٠٨ - (١٢٤٥) وَحَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ. قَالَ: كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ يَقُولُ: لَا يَطُوفُ بِالْبَيْتِ حَاجٌّ وَلَا غَيْرُ حَاجٍّ إِلَّا حَلًّا. قُلْتُ لِعَطَاءٍ: مِنْ أَيْنَ يَقُولُ ذَلِكَ؟ قَالَ: مِنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ مَجَلَّهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٣٣] قَالَ: قُلْتُ: فَإِنَّ ذَلِكَ بَعْدَ الْمَعْرُوفِ. فَقَالَ: كَانَ ابْنُ

عَبَّاسٌ يَقُولُ: هُوَ بَعْدَ الْمَعْرِفِ وَقَبْلَهُ. وَكَانَ يَأْخُذُ ذَلِكَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ. حِينَ أَمَرَهُمْ أَنْ يَجْلُوا فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ. [خ: ٤٣٩٦]

(بَابُ تَقْلِيدِ الْهَنْدِيِّ فِي إِشْعَارِهِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ)

الشرح: قوله: (صلى رسول الله ﷺ الظهر بذي الحليفة، ثم دعا بناقته فأشعرها في صفحة سنامها الأيمن، وسلت الدم، وقلدها نعلين ثم ركب راحلته فلما استوت به على البيداء أهل بالحج) أما الإشعار فهو أن يجرحها في صفحة سنامها اليمنى بحربة أو سكين أو حديدة أو نحوها، ثم يسلت الدم عنها. وأصل الإشعار والشعور بالإعلام والعلامة وإشعار الهدي لكونه علامة له، وهو مستحب ليعلم أنه هدي، فإن ضل رده واجده، وإن اختلط بغيره تميز، ولأن فيه إظهار شعار، وفيه تنبيه غير صاحبه على فعل مثل فعله وأما صفحة السنام فهي جانبه، والصفحة مؤنثة، فقوله: (الأيمن) بلفظ التذكير يتأول على أنه وصف لمعنى الصفحة لا للفظها، ويكون المراد بالصفحة الجانب، فكأنه قال: جانب سنامها الأيمن. ففي هذا الحديث استحباب الإشعار والتقليد في الهدايا من الإبل، وبهذا قال جماهير العلماء من السلف والخلف. وقال أبو حنيفة: الإشعار بدعة لأنه مثله، وهذا يخالف الأحاديث الصحيحة المشهورة في الإشعار.

وأما قوله: إنه مثله فليس كذلك، بل هذا كالفصد والحجامة والختان والكي والوسم. وأما محل الإشعار فمذهبنا ومذهب جماهير العلماء من السلف والخلف أنه يستحب الإشعار في صفحة السنام اليمنى. وقال مالك: في اليسرى، وهذا الحديث يرد عليه. وأما تقليد الغنم فهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة من السلف والخلف إلا مالكاً فإنه لا يقول بتقليدها. قال القاضي عياض: ولعله لم يبلغه الحديث الثابت في ذلك. قلت: قد جاءت أحاديث كثيرة صحيحة بالتقليد فهي حجة صريحة في الرد على من خالفها. واتفقوا على أن الغنم لا تشعر لضعفها عن الجرح، ولأنه يستتر بالصوف. وأما البقرة فيستحب عند الشافعي وموافقيه الجمع فيها بين الإشعار والتقليد كالإبل. وفي هذا الحديث استحباب تقليد الإبل بنعلين، وهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة، فإن قلدها بغير ذلك من جلود أو خيوط مفتولة ونحوها فلا بأس.

وأما قوله: (ثم ركب راحلته) فهي راحلة غير التي أشعرها. وفيه استحباب الركوب في الحج، وأنه أفضل من المشي، وقد سبق بيانه مرات.

وأما قوله: (فلما استوت به على البيداء أهل بالحج) فيه استحباب الإحرام عند استواء الراحلة لا قبله ولا بعده، وقد سبق بيانه واضحاً. وأما إحرامه ﷺ بالحج فهو المختار، وقد سبق بيان الخلاف في ذلك واضحاً والله أعلم.

قوله: (ما هذا الفتيا التي قد تشغفت أو تشغبت بالناس) وفي الرواية الأخرى (إن هذا الأمر قد تشفع بالناس) أما اللفظة الأولى فيشبه ثم غين معجمتين ثم فاء، والثانية كذلك لكن بدل الفاء باء موحدة، والثالثة بتقديم الفاء وبعدها شين ثم عين. ومعنى هذه الثالثة انتشرت وفشت بين الناس. وأما الأولى فمعناها علقت بالقلوب وشغفوا بها. وأما الثانية فرويت أيضًا بالعين المهملة ومن ذكر الروایتين فيها المعجمة والمهملة أبو عبيد والقاضي عياض. ومعنى المهملة أنها فرقت مذاهب الناس وأوقعت الخلاف بينهم. ومعنى المعجمة خلطت عليهم أمرهم.

قوله: (ما هذا الفتيا) هكذا هو في معظم النسخ (هذا الفتيا). وفي بعضها (هذه)، وهو الأجود، ووجه الأول أنه أراد بالفتيا الإفتاء فوصفه مذكراً، ويقال فتيا وفتوى.

قوله: (عن ابن عباس أن من طاف بالبيت فقد حل فقال: سنة نبيكم ﷺ وإن رغمت) وفي الرواية الأخرى (حدثنا ابن جريج قال أخبرني عطاء قال: كان ابن عباس يقول: لا يطوف بالبيت حاج ولا غير حاج إلا حل قلت لعطاء: من أين يقول ذلك؟ قال: من قول الله عز وجل: ﴿ثُمَّ مَحَلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ...﴾ قلت: فإن ذلك بعد المعرف، فقال: كان ابن عباس يقول: هو بعد المعرف وقبله، كان يأخذ ذلك من أمر النبي ﷺ حين أمرهم أن يحلوا في حجة الوداع. هذا الذي ذكره ابن عباس هو مذهبه، وهو خلاف مذهب الجمهور من السلف والخلف، فإن الذي عليه العلماء كافة سوى ابن عباس أن الحاج لا يتحلل بمجرد طواف القدوم، بل لا يتحلل حتى يقف بعرفات ويرمي ويحلق ويطوف طواف الزيارة، فحينئذ يحصل التحللان، ويحصل الأول باثنين من هذه الثلاثة التي هي رمي جمرة العقبة والحلق والطواف. وأما احتجاج ابن عباس بالآية فلا دلالة له فيها لأن قوله تعالى: ﴿مَحَلُهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ معناه لا تنحر إلا في الحرم، وليس فيه تعرض للتحلل من الإحرام، لأنه لو كان المراد به التحلل من الإحرام لكان ينبغي أن يتحلل بمجرد وصول الهدى إلى الحرم قبل أن يطوف. وأما احتجاجة بأن النبي ﷺ أمرهم في حجة الوداع بأن يحلوا فلا دلالة فيه لأن النبي ﷺ أمرهم بفسخ الحج إلى العمرة في تلك السنة، فلا يكون دليلاً في تحلل من هو ملتبس بإحرام الحج. والله أعلم.

قال القاضي: قال المازري: وتأول بعض شيوخنا قول ابن عباس في هذه المسألة على من فاته الحج أنه يتحلل بالطواف والسعي. قال: وهذا تأويل بعيد لأنه قال بعده، وكان ابن عباس يقول: لا يطوف بالبيت حاج ولا غيره إلا حل. والله أعلم.

(٣٣) بَابُ التَّقْصِيرِ فِي الْعُمْرَةِ

٢٠٩ - (١٢٤٦) حَدَّثَنَا عَمْرُو النَّاقِدُ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ هِشَامِ بْنِ حُجْرٍ عَنْ طَاوُسٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: قَالَ لِي مُعَاوِيَةُ: أَعْلِمْتُ أَنَّي قَصَّرْتُ مِنْ رَأْسِ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الْمَرَوَةِ بِمَشْقَصٍ؟ فَقُلْتُ لَهُ: لَا أَعْلَمُ هَذَا إِلَّا حُجَّةَ عَلَيْكَ.

٢١٠ - (...) وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ حَدَّثَنِي الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ مُعَاوِيَةَ بْنَ أَبِي سُفْيَانَ أَخْبَرَهُ قَالَ: قَصَرْتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِمَشْقَصٍ. وَهُوَ عَلَى الْمَرَوَةِ. أَوْ رَأَيْتُهُ يَقْصِرُ عَنْهُ بِمَشْقَصٍ. وَهُوَ عَلَى الْمَرَوَةِ. [خ: ١٧٣٠]

٢١١ - (١٢٤٧) حَدَّثَنِي عُبيدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى. حَدَّثَنَا دَاوُدُ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَضْرُخُ بِالْحَجِّ صِرَاحًا. فَلَمَّا قَدِمْنَا مَكَّةَ أَمَرْنَا أَنْ نَجْعَلَهَا عُقْرَةً. إِلَّا مَنْ سَاقَ الْهَدْيَ. فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ التَّزْوِيَةِ، وَرُحْنَا إِلَى مِثَى. أَهْلَلْنَا بِالْحَجِّ.

٢١٢ - (١٢٤٨) وَحَدَّثَنَا حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ حَدَّثَنَا وَهَيْثُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ دَاوُدَ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ عَنْ جَابِرٍ وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. قَالَا: قَدِمْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَنَحْنُ نَضْرُخُ بِالْحَجِّ صِرَاحًا.

٢١٣ - (١٢٤٩) حَدَّثَنِي حَامِدُ بْنُ عُمَرَ الْبَكْرَاوِيُّ حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ عَنْ عَاصِمٍ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ. فَأَتَاهُ أَبٌ فَقَالَ: إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ وَابْنَ الرُّبَيْعِ اخْتَلَفَا فِي الْمُتَعَتِّينَ. فَقَالَ جَابِرٌ: فَعَلْنَاهُمَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ثُمَّ نَهَانَا عَنْهُمَا عُمَرُ. فَلَمْ نَعُدْ لَهُمَا. [خ: ١٥٥٨]

(بَابُ التَّقْصِيرِ فِي الْعُمْرَةِ)

الشرح: قوله: (قال ابن عباس: قال لي معاوية: أعلمت أنني قصرت عن رأس رسول الله ﷺ عند المروة بمشقص؟ فقلت: لا أعلم هذه إلا حجة عليك) وفي الرواية الأخرى: (قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص، وهو على المروة، أو رأيتني يقصر عنه بمشقص، وهو على المروة).

في هذا الحديث جواز الاقتصار على التقصير وإن كان الحلق أفضل، وسواء في ذلك الحاج والمعتمر، إلا أنه يستحب للمتمتع أن يقصر في العمرة ويحلق في الحج ليقع الحلق في أكمل العبادتين، وقد سبقت الأحاديث في هذا. وفيه أنه يستحب أن يكون تقصير المعتمر أو حلقه عند المروة لأنها موضع تحلله، كما يستحب للحاج أن يكون حلقه أو تقصيره في مِثَى لأنها موضع تحلله، وحيث حلقا أو قصرا من الحرم كله جاز. وهذا الحديث محمول على أنه قصر عن النبي ﷺ في عمرة الجعرانة لأن النبي ﷺ في حجة

الوداع كان قارئاً كما سبق إيضاحه، وثبت أنه ﷺ خلق بمئى و فرق أبو طلحة رضي الله عنه شعره بين الناس، فلا يجوز حمل تقصير معاوية على حجة الوداع، ولا يصح حمله أيضاً على عمرة القضاء الواقعة سنة سبع من الهجرة، لأن معاوية لم يكن يومئذ مسلماً إنما أسلم يوم الفتح سنة ثمان. هذا هو الصحيح المشهور، ولا يصح قول من حمله على حجة الوداع وزعم أنه ﷺ كان متمتعاً لأن هذا غلط فاحش، فقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة السابقة في مسلم وغيره أن النبي ﷺ قبل له: ما شأن الناس حلوا ولم تحل أنت؟ فقال: «إني لبدت رأسي، وقلدت هديي فلا أحل حتى أنحر الهدي». وفي رواية «حتى أحل من الحج» والله أعلم.

قوله: (بمشقص) هو بكسر الميم وإسكان الشين المعجمة وفتح القاف. قال أبو عبيد وغيره: هو نصل السهم إذا كان طويلاً ليس بعريض. وقال أبو حنيفة الدينوري: هو كل نصل فيه عترة، وهو الناتئ وسط الحربة. وقال الخليل: هو سهم فيه نصل عريض يرمى به الوحش. والله أعلم.

قوله: (خرجنا مع رسول الله ﷺ نصرخ بالحج صراخاً فلما قدمنا مكة أمرنا أن نجعلها عمرة إلا من ساق الهدي، فلما كان يوم التروية ورحنا إلى مئى أهلنا بالحج) فيه استحباب رفع الصوت بالتلبية، وهو متفق عليه بشرط أن يكون رفقا مقتصدًا بحيث لا يؤدي نفسه. والمرأة لا ترفع بل تسمع نفسها لأن صوتها محل فتنه. ورفع الرجل مندوب عند العلماء كافة. وقال أهل الظاهر: هو واجب ويرفع الرجل صوته بها في غير المساجد وفي مسجد مكة ومئى وعرفات، وأما سائر المساجد ففي رفعه فيها خلاف للعلماء، وهما قولان للشافعي ومالك أصحابهما استحباب الرفع كالمساجد الثلاثة. والثاني لا يرفع لئلا يهوش على الناس بخلاف المساجد الثلاثة لأنها محل المناسك. وفي هذا الحديث جواز العمرة في أشهر الحج، وهو مجمع عليه، وفيه حجة للشافعي وموافقيه أن المستحب للمتعمع أن يكون إحرامه بالحج يوم التروية، وهو الثامن من ذي الحجة عند إرادته التوجه إلى مئى، وقد سبقت المسألة مرات.

قوله: (ورحنا إلى مئى) معناه أردنا الرواح، وقد سبق بيان الخلاف في أنه يستحب الرواح إلى مئى يوم التروية من أول النهار أو بعد الزوال. والله أعلم.

قوله: (حدثني سليم بن حيان) هو بفتح السين وكسر اللام.

(٢٤) بَابُ إِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَهَدْيِهِ

٢١٣ - (١٢٥٠) حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِيٍّ حَدَّثَنِي سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ عَنْ مَرْوَانَ الْأَصْفَرِ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ عَلِيًّا قَدِيمَ مِنَ النَّبِيِّ. فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ

ﷺ: «بِمَ أَهْلَلْتُ؟» فَقَالَ: أَهْلَلْتُ بِإِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ. قَالَ: «لَوْلَا أَنْ مَعِيَ الْهَنْدِي، لَأَخْلَلْتُ».

(...) وَحَدَّثَنِيهِ حُجَّاجُ بْنُ الشَّاعِرِ. حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ. ح. وَحَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ هَاشِمٍ. حَدَّثَنَا بَهْرُ قَالَ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. غَيْرَ أَنَّ فِي رِوَايَةِ بَهْرٍ «لَخَلَلْتُ».

٢١٤ - (١٢٥١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي إِسْحَقَ وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ، وَحَمِيدِ أَنْهُمْ سَمِعُوا أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَهْلُ بِهِمَا جَمِيعًا: «لَبَّيْكَ عُمْرَةَ وَحَجًّا. لَبَّيْكَ عُمْرَةَ وَحَجًّا».

٢١٥ - (...) وَحَدَّثَنِيهِ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ عَنْ يَحْيَى ابْنِ أَبِي إِسْحَقَ وَحَمِيدِ الطَّوِيلِ. قَالَ يَحْيَى: سَمِعْتُ أَنَسًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَبَّيْكَ عُمْرَةَ وَحَجًّا» وَقَالَ حَمِيدٌ: قَالَ أَنَسٌ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَبَّيْكَ بِعُمْرَةَ وَحَجٍّ».

٢١٦ - (١٢٥٢) وَحَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ وَعَمْرُو بْنُ النَّاقِدِ وَزُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ جَمِيعًا عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ قَالَ سَعِيدٌ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ عَنْ حَنْظَلَةَ الْأَسْلَمِيِّ. قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَيَهْلُنَّ ابْنُ مَرْيَمَ بِفَجِّ الرُّوحَاءِ، حَاجًّا أَوْ مُعْتَمِرًا، أَوْ لَيُثْبِتْنَهُمَا».

(...) وَحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ حَدَّثَنَا لَيْثٌ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ بِهَذَا الْإِسْنَادِ، مِثْلَهُ. قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ!».

(...) وَحَدَّثَنِيهِ حَوْملَةُ بْنُ يَحْيَى أَخْبَرَنَا ابْنُ وَهْبٍ أَخْبَرَنِي يُونُسُ عَنْ ابْنِ شِهَابٍ عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ عَلِيٍّ الْأَسْلَمِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ!» بِمِثْلِ حَدِيثِهِمَا.

* * *

(بَابُ إِهْلَالِ النَّبِيِّ ﷺ وَهَنْدِيهِ)

الشرح: قوله ﷺ: (والذي نفسي بيده ليهلن ابن مريم بفتح الروحاء حاجا أو معتمرا أو ليثبتنهما) قوله ﷺ: (ليثبتنهما) هو بفتح الياء في أوله معناه يقرن بينهما، وهذا يكون بعد نزول عيسى عليه السلام من السماء في آخر الزمان.

وأما (فج الروحاء) فبفتح الفاء وتشديد الجيم. قال الحافظ أبو بكر الحارثي، هو بين مكة والمدينة قال: وكان طريق رسول الله ﷺ إلى بدر وإلى مكة عام الفتح وعام حجة الوداع.

* * *

(٣٥) باب بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمانيه

٢١٧ - (١٢٥٣) حَدَّثَنَا هَدَّابُ بْنُ خَالِدٍ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ اعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ. كُلُّهُنَّ فِي ذِي الْقَعْدَةِ إِلَّا النَّبِيَّ مَعَ حَجَّتِهِ: عُمْرَةً مِنَ الْحَذَيْبِيَّةِ، أَوْ زَمَنَ الْحَذَيْبِيَّةِ، فِي ذِي الْقَعْدَةِ. وَعُمْرَةً مِنَ الْعَامِ الْمُفْقِلِ، فِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَعُمْرَةً مِنْ جِعْرَانَةَ حَيْثُ قَسَمَ غَنَائِمَ حَتَيْنِ فِي ذِي الْقَعْدَةِ. وَعُمْرَةً مَعَ حَجَّتِهِ. [ج: ١٧٧٨]

(...) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ حَدَّثَنَا هَمَّامٌ حَدَّثَنَا قَتَادَةُ. قَالَ: سَأَلْتُ أَنَسًا: كَمْ حَجَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ حَجَّةٌ وَاحِدَةٌ وَاعْتَمَرَ أَرْبَعَ عُمَرٍ. ثُمَّ ذَكَرَ بِمَثَلِ حَدِيثِ هَدَّابٍ.

٢١٨ - (١٢٥٤) وَحَدَّثَنِي زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا زُهَيْرٌ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَأَلْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ، كَمْ عَزَّوَتْ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: سَبْعَ عَشْرَةَ. قَالَ: وَحَدَّثَنِي زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَزَا سَبْعَ عَشْرَةَ. وَأَنَّهُ حَجَّ بَعْدَ مَا هَاجَرَ حَجَّةً وَاحِدَةً. حَجَّةَ الْوَدَاعِ.

قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَبِمَكَّةَ أُخْرَى. [ج: ٣٩٤٩، ج: ٤٤٠٤]

٢١٩ - (١٢٥٥) وَحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَكْرٍ الْبُوسَنِيُّ أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ. قَالَ: سَمِعْتُ عَطَاءَ يُخْبِرُ قَالَ: أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الرُّبَيْعِ قَالَ: كُنْتُ أَنَا وَابْنُ عُمَرَ مُسْتَبْذَيْنِ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ. وَإِنَّا لَنَسْمَعُ صَوْرَتَهَا بِالسَّوَالِكِ تَسْتَنُّ. قَالَ: فَقُلْتُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجَبٍ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقُلْتُ لِعَائِشَةَ: أَيُّ أَثْنَاءِ! أَلَا تَسْمَعِينَ مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ قَالَتْ: وَمَا يَقُولُ؟ قُلْتُ: يَقُولُ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ فِي رَجَبٍ. فَقَالَتْ: يَغْفِرُ اللَّهُ لِأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ. لَعَمْرِي! مَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ. وَمَا اعْتَمَرَ مِنْ عُمْرَةٍ إِلَّا وَإِنَّهُ لَمَعَهُ.

قَالَ: وَابْنُ عُمَرَ يَسْمَعُ. فَمَا قَالَ: لَا، وَلَا نَعَمْ، سَكَتَ.

٢٢٠ - (...) وَحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: دَخَلْتُ، أَنَا وَعُرْوَةُ بْنُ الرُّبَيْعِ، الْمَسْجِدَ. فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ جَالِسٌ إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ. وَالنَّاسُ يُصَلُّونَ الصُّحَى فِي الْمَسْجِدِ. فَسَأَلْنَاهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ؟ فَقَالَ: يَدْعُو. فَقَالَ لَهُ عُرْوَةُ: يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ! كَيْفَ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَالَ: أَرْبَعٌ عُمرٍ إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ. فَكَرِهْنَا أَنْ نُكَذِّبَهُ وَنَزِدَ عَلَيْهِ. وَسَمِعْنَا اثْنَتَيْنِ عَائِشَةَ فِي الْحُجْرَةِ. فَقَالَ عُرْوَةُ: أَلَا تَسْمَعِينَ، يَا أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ! إِلَى مَا يَقُولُ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَتْ: وَمَا يَقُولُ؟ قَالَ: يَقُولُ: اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَرْبَعٌ عُمرٍ إِحْدَاهُنَّ فِي رَجَبٍ فَقَالَتْ: يَوْعُمُ اللَّهُ أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَا اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَّا وَهُوَ مَعَهُ وَمَا اعْتَمَرَ فِي رَجَبٍ قَطُّ.

[خ: ١٧٧٥]

(بَابُ بَيَانِ عَمَرِ عُمَرَ النَّبِيِّ ﷺ وَرَمَانِهِ)

الشرح: قوله: (اعتمر النبي ﷺ أربع عمر كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته: عمرة من الحديبية، أو زمن الحديبية، في ذي القعدة، وعمرة من العام المقبل في ذي القعدة، وعمرة من الجعرانة حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة، وعمرة مع حجته). وفي الرواية الأخرى: (حج حجة واحدة واعتمر أربع عمر). هذه رواية أنس. وفي رواية ابن عمر (أربع عمر إحداهن في رجب)، وأنكرت ذلك عائشة، وقالت: لم يعتمر النبي ﷺ قط في رجب. فالحاصل من رواية أنس وابن عمر اتفاقهما على أربع عمر وكانت إحداهن في ذي القعدة عام الحديبية سنة ست من الهجرة وصدوا فيها فتحلوا وحسبت لهم عمرة، والثانية في ذي القعدة وهي سنة سبع وهي عمرة القضاء، والثالثة في ذي القعدة سنة ثمان، وهي عام الفتح. والرابعة مع حجته وكان لإحرامها في ذي القعدة وأعمالها في ذي الحجة. وأما قول ابن عمر: إن إحداهن في رجب فقد أنكرته عائشة وسكت ابن عمر حين أنكرته. قال العلماء: هذا يدل على أنه اشتبه عليه أو نسي أو شك، ولهذا سكت عن الإنكار على عائشة ومراجعتها بالكلام، فهذا الذي ذكرته هو الصواب الذي يتعين المصير إليه. وأما القاضي عياض فقال: ذكر أنس أن العمرة الرابعة كانت مع حجته فيدل على أنه كان قارئاً. قال: وقد رده كثير من الصحابة قال: وقد قلنا: إن الصحيح أن النبي ﷺ كان مفرداً، وهذا يرد قول أنس، وردت عائشة قول ابن عمر: فحصل أن الصحيح ثلاث عمر. قال: ولا يعلم للنبي ﷺ اعتمار إلا ما ذكرناه. قال: واعتمد مالك في الموطأ على أنهن ثلاث عمر. هذا آخر كلام القاضي، وهو قول ضعيف بل باطل، والصواب أنه ﷺ اعتمر أربع عمر كما صرح به ابن عمر وأنس وجزما الرواية به، فلا يجوز رد روايتهما بغير جازم.

وأما قوله: إن النبي ﷺ كان في حجة الوداع مفردًا لا قارئًا فليس كما قال، بل الصواب أن النبي ﷺ كان مفردًا في أول إحرامه، ثم أحرم بالعمرة فصار قارئًا، ولا بد من هذا التأويل والله أعلم.

قال العلماء: وإنما اعتمر النبي ﷺ هذه العمر في ذي القعدة لفضيلة هذا الشهر، ولمخالفة الجاهلية في ذلك، فإنهم كانوا يرونه من أفجر الفجور كما سبق، ففعله ﷺ مرات في هذه الأشهر ليكون أبلغ في بيان جوازه فيها، وأبلغ في إبطال ما كانت الجاهلية عليه. والله أعلم.

وأما قوله: (إن النبي ﷺ حج حجة واحدة) فمعناه بعد الهجرة لم يحج إلا حجة واحدة وهي حجة الوداع سنة عشر من الهجرة.

وقوله: (قال أبو إسحاق وبمكة أخرى) يعني قبل الهجرة، وقد روي في غير مسلم (قبل الهجرة حجتان).

قوله: (عن زيد بن أرقم أن رسول الله ﷺ غزا تسع عشرة غزوة) معناه أنه غزا تسع عشرة وأنا معه أو أعلم له تسع عشرة غزوة، وكانت غزواته ﷺ خمسًا وعشرين، وقيل: سبعا وعشرين، وقيل غير ذلك، وهو مشهور في كتب المغازي وغيرها.

قوله: (عن عائشة قالت: لعمري ما اعتمر في رجب) هذا دليل على جواز قول الإنسان لعمري، وكرهه مالك لأنه من تعظيم غير الله تعالى ومضاهاته بالحلف بغيره.

قوله: (إنهم سألوا ابن عمر عن صلاة الذين كانوا يصلون الضحى في المسجد فقال: بدعة) هذا قد حملة القاضي وغيره على أن مراده أن إظهارها في المسجد والاجتماع لها هو البدعة، لا أن أصل صلاة الضحى بدعة، وقد سبق المسألة في كتاب الصلاة. والله أعلم.

* * *

الفهرس

- ١١ - كِتَابُ الْجَنَائِزِ..... ٣
- (١) بَابُ تَلْقِينِ الْمَوْتَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ..... ٣
- (٢) بَابُ مَا يُقَالُ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ..... ٤
- (٣) بَابُ مَا يُقَالُ عِنْدَ الْمَرِيضِ وَالْمَيِّتِ..... ٥
- (٤) بَابُ فِي إِغْمَاضِ الْمَيِّتِ وَالِدُعَاءِ لَهُ إِذَا حُضِرَ..... ٦
- (٥) بَابُ فِي شُحُوصِ بَصَرِ الْمَيِّتِ يَتَّبِعُ نَفْسَهُ..... ٧
- (٦) بَابُ الْبَيْكَاءِ عَلَى الْمَيِّتِ..... ٧
- (٧) بَابُ فِي عِيَادَةِ الْمَوْضَى..... ١٠
- (٨) بَابُ فِي الصَّبْرِ عَلَى الْمُصِيبَةِ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى..... ١٠
- (٩) بَابُ الْمَيِّتِ يُعَذَّبُ بِبَيْكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ..... ١١
- (١٠) بَابُ التَّشْدِيدِ فِي التَّيَاحَةِ..... ١٧
- (١١) بَابُ نَهْيِ النِّسَاءِ عَنِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ..... ٢٠
- (١٢) بَابُ فِي غَسْلِ الْمَيِّتِ..... ٢٠
- (١٣) بَابُ فِي كَفْنِ الْمَيِّتِ..... ٢٣
- (١٤) بَابُ تَشْجِيَةِ الْمَيِّتِ..... ٢٧
- (١٥) بَابُ فِي تَحْسِينِ كَفْنِ الْمَيِّتِ..... ٢٨
- (١٦) بَابُ الْإِسْرَاحِ بِالْجَنَازَةِ..... ٢٩
- (١٧) بَابُ فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ وَاتِّبَاعِهَا..... ٣٠
- (١٨) بَابُ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ مِائَةٌ شَفَعُوا فِيهِ..... ٣٤
- (١٩) بَابُ مَنْ صَلَّى عَلَيْهِ أَرْبَعُونَ شَفَعُوا فِيهِ..... ٣٤
- (٢٠) بَابُ فِيمَنْ يُتَنَّى عَلَيْهِ خَيْرٌ أَوْ شَرٌّ مِنَ الْمَوْتَى..... ٣٥
- (٢١) بَابُ مَا جَاءَ فِي مُسْتَرِيحٍ وَمُسْتَرَجٍ مِنْهُ..... ٣٦

- (٢٢) باب في التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ..... ٣٧
- (٢٣) باب الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ..... ٣٩
- (٢٤) باب الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ..... ٤٢
- (٢٥) باب نَسْخِ الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ..... ٤٤
- (٢٦) باب الدُّعَاءِ لِلْمَيِّتِ فِي الصَّلَاةِ..... ٤٥
- (٢٧) باب أَتَى يَقُومُ الْإِمَامُ مِنَ الْمَيِّتِ لِلصَّلَاةِ عَلَيْهِ..... ٤٦
- (٢٨) باب رُكُوبِ الْمُصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ إِذَا انْصَرَفَ..... ٤٧
- (٢٩) باب فِي اللَّحْدِ وَنَضْبِ اللَّيْنِ عَلَى الْمَيِّتِ..... ٤٨
- (٣٠) باب جَعْلِ الْقَطِيفَةِ فِي الْقَبْرِ..... ٤٩
- (٣١) باب الْأَمْرِ بِتَسْوِيَةِ الْقَبْرِ..... ٥٠
- (٣٢) باب النَّهْيِ عَنْ تَجْصِيسِ الْقَبْرِ وَالْبِنَاءِ عَلَيْهِ..... ٥١
- (٣٣) باب النَّهْيِ عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى الْقَبْرِ وَالصَّلَاةِ عَلَيْهِ..... ٥٢
- (٣٤) باب الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَازَةِ فِي الْمَسْجِدِ..... ٥٣
- (٣٥) باب مَا يُقَالُ عِنْدَ دُخُولِ الْقُبُورِ وَالِدُّعَاءِ لِأَهْلِهَا..... ٥٥
- (٣٦) باب اسْتِثْنَاءِ النَّبِيِّ ﷺ رُفْهُ عَرْ وَجَلَّ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ..... ٥٩
- (٣٧) باب تَزَكُّ الصَّلَاةِ عَلَى الْقَاتِلِ نَفْسَهُ..... ٦٠
- (١٢) كتاب الزَّكَاةِ..... ٦٢
- (١) باب مَا فِيهِ الْعُشْرُ أَوْ نِصْفُ الْعُشْرِ..... ٦٧
- (٢) باب لَا زَكَاةَ عَلَى الْمُتْلِمِ فِي عِبْدِهِ وَفَرَسِهِ..... ٦٧
- (٣) باب فِي تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ وَمَنْعِهَا..... ٦٩
- (٤) باب زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى الْمُسْلِمِينَ مِنَ الثَّغِيرِ وَالشَّعِيرِ..... ٧٠
- (٥) باب الْأَمْرِ بِإِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ قَبْلَ الصَّلَاةِ..... ٧٥

- (٦) تَابِ إِثْمِ مَانِعِ الزَّكَاةِ..... ٧٥
- (٧) تَابِ إِرْضَاءِ الشَّعَاةِ..... ٨٢
- (٨) تَابِ تَغْلِيظِ عُقُوبَةِ مَنْ لَا يُؤَدِّي الزَّكَاةَ..... ٨٣
- (٩) تَابِ التَّرْغِيبِ فِي الصَّدَقَةِ..... ٨٤
- (١٠) تَابِ فِي الْكَثَارَةِ لِلْأَمْوَالِ وَالتَّغْلِيظِ عَلَيْهِمْ..... ٨٦
- (١١) تَابِ الْحُتِّ عَلَى الثَّقَفَةِ وَتَبْشِيرِ الْمُتَّقِي بِالْخَلْفِ..... ٨٨
- (١٢) تَابِ فَضْلِ الثَّقَفَةِ عَلَى الْعِيَالِ وَالْمَمْلُوكِ وَإِثْمِ مَنْ صَيَّعَهُمْ أَوْ حَبَسَ نَفَقَتَهُمْ عَنْهُمْ..... ٩٠
- (١٣) تَابِ الْإِيْتِدَاءِ فِي الثَّقَفَةِ بِالنَّفْسِ ثُمَّ أَهْلِهِ ثُمَّ الْقَرَابَةِ..... ٩١
- (١٤) تَابِ فَضْلِ الثَّقَفَةِ وَالصَّدَقَةِ عَلَى الْأَقْرَبِينَ وَالزَّوْجِ وَالْأَوْلَادِ وَالْوَالِدَيْنِ وَلَوْ كَانُوا مُشْرِكِينَ..... ٩٢
- (١٥) تَابِ وَصُولِ ثَوَابِ الصَّدَقَةِ عَنِ الْمَيِّتِ إِلَيْهِ..... ٩٧
- (١٦) تَابِ بَيَانِ أَنَّ اسْمَ الصَّدَقَةِ يَقَعُ عَلَى كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الْمَعْرُوفِ..... ٩٨
- (١٧) تَابِ فِي الْمُتَّقِي وَالْمُسْلِكِ..... ١٠٢
- (١٨) تَابِ التَّرْغِيبِ فِي الصَّدَقَةِ قَبْلَ أَنْ لَا يُوجَدَ مَنْ يَقْبَلُهَا..... ١٠٢
- (١٩) تَابِ قَبُولِ الصَّدَقَةِ مِنَ الْكَسْبِ الطَّيِّبِ وَتَرْبِيعِهَا..... ١٠٤
- (٢٠) تَابِ الْحُتِّ عَلَى الصَّدَقَةِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ أَوْ كَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ وَأَنَّهَا حِجَابٌ مِنَ النَّارِ..... ١٠٧
- (٢١) تَابِ الْحَمَلِ بِأَجْرَةٍ يُتَصَدَّقُ بِهَا وَالتَّهْمِ الشَّدِيدِ عَنْ تَقْصِيرِ الْمُتَصَدِّقِ بِقَلِيلٍ..... ١١٠
- (٢٢) تَابِ فَضْلِ الْمُنِيحَةِ..... ١١١
- (٢٣) تَابِ مَثَلِ الْمُتَّقِي وَالتَّخِيلِ..... ١١٢
- (٢٤) تَابِ ثُبُوتِ أَجْرِ الْمُتَصَدِّقِ وَإِنْ وَقَعَتِ الصَّدَقَةُ فِي يَدِ غَيْرِ أَهْلِهَا..... ١١٥
- (٢٥) تَابِ أَجْرِ الْحَازِنِ الْأَمِينِ وَالرَّوَاةِ إِذَا تَصَدَّقَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ بِإِذْنِهِ..... ١١٥

- الضريح أو الغرقي..... ١١٦
- (٢٦) باب ما أنفق العبد من ماله مؤلّاه..... ١١٨
- (٢٧) باب من جمع الصدقة وأعمال البر..... ١٢٠
- (٢٨) باب الحث على الإنفاق وكراهة الإحصاء..... ١٢٢
- (٢٩) باب الحث على الصدقة ولو بالقليل ولا تمتنع من القليل لإخفائه..... ١٢٣
- (٣٠) باب فضل إخفاء الصدقة..... ١٢٤
- (٣١) باب بيان أن أفضل الصدقة صدقة الصحيح الصحيح..... ١٢٦
- (٣٢) باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى وأن اليد العليا هي المنيعة وأن السفلى هي الآخذة..... ١٢٧
- (٣٣) باب النهي عن المسألة..... ١٣٠
- (٣٤) باب المشكين الذي لا يجد غنى ولا يظن له فيصدق عليه..... ١٣١
- (٣٥) باب كراهة المسألة للناس..... ١٣٢
- (٣٦) باب من حيل له المسألة..... ١٣٥
- (٣٧) باب إباحة الأخذ لمن أعطي من غير مسألة ولا إشراف..... ١٣٦
- (٣٨) باب كراهة الخوص على الدنيا..... ١٣٩
- (٣٩) باب لو أن لابن آدم واد يني لا يتقى ثالثًا..... ١٤٠
- (٤٠) باب ليس الغنى عن كثرة العرض..... ١٤١
- (٤١) باب تخوف ما يخرج من زهرة الدنيا..... ١٤١
- (٤٢) باب فضل التتعب والصبر..... ١٤٤
- (٤٣) باب في الكفاف والقناعة..... ١٤٥
- (٤٤) باب إعطاء من سأل بفحش وغلظة..... ١٤٦
- (٤٥) باب إعطاء من يخاف على إيمانه..... ١٤٨
- (٤٦) باب إعطاء المؤلف قلوبهم على الإسلام وتصبر من قوي إيمانه..... ١٤٩

- (٤٧) باب ذم الخوارج وصفاتهم..... ١٥٦
- (٤٨) باب التخريض على قتل الخوارج..... ١٦٤
- (٤٩) باب الخوارج شر الخلق والخليقة..... ١٦٨
- (٥٠) باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله وهم بنو هاشم وبنو المطلب دون غيرهم..... ١٦٩
- (٥١) باب ترك اشتغال آل النبي ﷺ على الصدقة..... ١٧٢
- (٥٢) باب إباحة الهدية للنبي ﷺ ولبنتي هاشم وبنتي المطلب وإن كان المهدي ملكها بطريق الصدقة وبيان أن الصدقة إذا قبضها المتصدق عليه زال عنها وصف الصدقة وحلت لكل أحد ممن كانت الصدقة مكرمة عليه..... ١٧٥
- (٥٣) باب قبول النبي الهدية وردة الصدقة..... ١٧٧
- (٥٤) باب الدعاء لمن أتى بصدقة..... ١٧٧
- (٥٥) باب إرضاء الساعي ما لم يطلب حراما..... ١٧٩
- ١٣- كتاب الصيام..... ١٨٠
- (١) باب فضل شهر رمضان..... ١٨٠
- (٢) باب وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفطر لرؤية الهلال وأنه إذا غم في أوله أو آخره أكملت عدة الشهر ثلاثين يوما..... ١٨٢
- (٣) باب لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين..... ١٨٦
- (٤) باب الشهر يكون تسعا وعشرين..... ١٨٧
- (٥) باب بيان أن لكل بلد رؤيتهم وأنهم إذا رأوا الهلال يتلذذ لا يثبت حكمه لما بعد عنهم..... ١٨٩
- (٦) باب بيان أنه لا اعتبار بكبر الهلال وصغره وأن الله تعالى أمده للرؤية فإن غم فليكمل ثلاثون..... ١٨٩
- (٧) باب بيان معنى قوله ﷺ: «شهرنا عيد لا ينقصان»..... ١٩١

- (٨) باب بيان أنَّ الدُّخُولَ فِي الصَّوْمِ يَحْصُلُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ وَأَنَّ لَهُ الْأَكْلَ وَغَيْرَهُ حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ وَبَيَانُ صِفَةِ الْفَجْرِ الَّذِي تَتَعَلَّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ مِنَ الدُّخُولِ فِي الصَّوْمِ وَالدُّخُولِ وَقْتُ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ..... ١٩١
- (٩) باب فَضْلِ الشُّحُورِ وَتَأْكِيدِ اسْتِحْبَابِهِ وَاسْتِحْبَابِ تَأْخِيرِهِ وَتَعْجِيلِ الْفِطْرِ..... ١٩٧
- (١٠) باب بَيَانُ وَقْتِ انْقِضَاءِ الصَّوْمِ وَخُرُوجِ النَّهَارِ..... ١٩٩
- (١١) باب النَّهْيِ عَنِ الْوُضَالِ فِي الصَّوْمِ..... ٢٠١
- (١٢) باب بَيَانُ أَنَّ الْقَبْلَةَ فِي الصَّوْمِ لَيْسَتْ مُحَرَّمَةً عَلَى مَنْ لَمْ تَحْرُكْ شَهْوَتُهُ..... ٢٠٤
- (١٣) باب صِحَّةِ صَوْمِ مَنْ طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ وَهُوَ حُجُبٌ..... ٢٠٨
- (١٤) باب تَغْلِيظِ تَحْرِيمِ الْجِمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ عَلَى الصَّائِمِ وَوُجُوبِ الْكَفَّارَةِ الْكُبْرَى فِيهِ وَبَيَانِهَا وَأَنَّهَا تَجِبُ عَلَى الْمُوسِرِ وَالْمُعْسِرِ وَتَثْبُتُ فِي ذِمَّةِ الْمُعْسِرِ حَتَّى يَسْتَطِيعَ..... ٢١٢
- (١٥) باب جَوَازِ الصَّوْمِ وَالْفِطْرِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ لِلْمُسَافِرِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ إِذَا كَانَ سَفَرُهُ مَرْحَلَتَيْنِ فَأَكْثَرَ وَأَنَّ الْأَفْضَلَ لِمَنْ أَطَاقَهُ بِلَا ضَرَرٍ أَنْ يَصُومَ وَلَنْ يُشَقَّ عَلَيْهِ أَنْ يُفِطَرَ..... ٢١٦
- (١٦) باب أَجْرِ الْمُفْطِرِ فِي الشَّفْرِ إِذَا تَوَلَّى الْعَمَلَ..... ٢٢١
- (١٧) باب التَّخْيِيرِ فِي الصَّوْمِ وَالْفِطْرِ فِي الشَّفْرِ..... ٢٢٢
- (١٨) باب اسْتِحْبَابِ الْفِطْرِ لِلْحَاجِّ بِعَرَفَاتِ يَوْمِ عَرَفَةَ..... ٢٢٤
- (١٩) باب صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ..... ٢٢٦
- (٢٠) باب أَيُّ يَوْمٍ يُصَامُ فِي عَاشُورَاءَ..... ٢٣٢
- (٢١) باب مَنْ أَكَلَ فِي عَاشُورَاءَ فَلْيَكُفْ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ..... ٢٣٣
- (٢٢) باب النَّهْيِ عَنِ صَوْمِ يَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ الْأَضْحَى..... ٢٣٤
- (٢٣) باب تَحْرِيمِ صَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ..... ٢٣٦
- (٢٤) باب كَرَاهَةِ صِيَامِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ مُتَّفَرِّدًا..... ٢٣٧
- (٢٥) باب بَيَانِ نَسْخِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ﴾ بِقَوْلِهِ ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾..... ٢٣٩

- (٢٦) بَابُ قَضَاءِ رَمَضَانَ فِي شَعْبَانَ..... ٢٤٠
- (٢٧) بَابُ قَضَاءِ الصَّيَامِ عَنِ الْمَيْتِ..... ٢٤٢
- (٢٨) بَابُ الصَّائِمِ يُدْعَى لِطَعَامٍ فَلْيَقُلْ إِنِّي صَائِمٌ..... ٢٤٥
- (٢٩) بَابُ حِفْظِ اللِّسَانِ لِلصَّائِمِ..... ٢٤٦
- (٣٠) بَابُ فَضْلِ الصَّيَامِ..... ٢٤٧
- (٣١) بَابُ فَضْلِ الصَّيَامِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لِمَنْ يُطِيقُهُ بِلَا ضَرَرٍ وَلَا تَفْرِيتٍ حَتَّى..... ٢٥٠
- (٣٢) بَابُ جَوَازِ صَوْمِ النَّافِلَةِ بَيْنَهُ مِنَ النَّهَارِ قَبْلَ الزَّوَالِ وَجَوَازِ فِطْرِ الصَّائِمِ نَفْلًا مِنْ غَيْرِ غُلْزٍ..... ٢٥١
- (٣٣) بَابُ أَكْلِ النَّاسِي وَشُرْبِهِ وَجَمَاعُهُ لَا يُفْطِرُ..... ٢٥٢
- (٣٤) بَابُ صِيَامِ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ وَاسْتِخْبَابُ أَنْ لَا يُخْلَى..... ٢٥٣
- (١٣٥) بَابُ النَّهْيِ عَنْ صَوْمِ الدَّهْرِ لِمَنْ تَضَرَّرَ بِهِ أَوْ قَوَّتَ بِهِ حَقًّا أَوْ لَمْ يُفْطِرِ الْعِيدَيْنِ وَالتَّشْرِيقَ وَبَيَانَ تَفْضِيلِ صَوْمِ يَوْمٍ وَإِفْطَارِ يَوْمٍ..... ٢٥٥
- (٣٦) بَابُ اسْتِخْبَابِ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ وَعَاشُورَاءَ وَالْإِثْنَيْنِ وَالْحَمِيسِ..... ٢٦٢
- (٣٧) بَابُ صَوْمِ سُرَرِ شَعْبَانَ..... ٢٦٦
- (٣٨) بَابُ فَضْلِ صَوْمِ الْحَرَمِ..... ٢٦٧
- (٣٩) بَابُ اسْتِخْبَابِ صَوْمِ سِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ سُؤَالِ إِتْبَاعِ لِرَمَضَانَ..... ٢٦٨
- (٤٠) بَابُ فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ وَالْحُثِّ عَلَى طَلَبِهَا وَبَيَانَ مَحَلِّهَا وَأَرْجَى أَوْقَاتِ طَلَبِهَا..... ٢٧٠
- ١٤- كِتَابُ الْإِغْتِكَافِ..... ٢٧٨
- (١) بَابُ إِغْتِكَافِ الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ رَمَضَانَ..... ٢٧٨
- (٢) بَابُ مَتَى يَدْخُلُ مَنْ أَرَادَ الْإِغْتِكَافَ فِي مُغْتَكِفِهِ..... ٢٨٠
- (٣) بَابُ الْإِجْتِهَادِ فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ..... ٢٨١
- (٤) بَابُ صَوْمِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ..... ٢٨٢

- ١٠- كتاب الحج ٢٨٤
- (١) باب ما يباح للمُحْرِمِ بِحَجٍّ أَوْ عُمْرَةٍ وَمَا لَا يَبَاحُ وَبَيَانُ تَحْرِيمِ الطَّيْبِ عَلَيْهِ ٢٨٤
- (٢) باب مَوَاقِيتِ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ٢٩١
- (٣) باب التَّلْبِيَةِ وَصَفَتِهَا وَوَقْتُهَا ٢٩٥
- (٥) باب أَمْرِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ بِالْإِحْرَامِ مِنْ عِنْدِ مَسْجِدِ ذِي الْحَلِيفَةِ ٢٩٩
- (٥) باب الْإِهْلَالِ مِنْ حَيْثُ تَتَبَعُ الرَّاحِلَةُ ٣٠٠
- (٦) باب الصَّلَاةِ فِي مَسْجِدِ ذِي الْحَلِيفَةِ ٣٠٤
- (٧) باب الطَّيْبِ لِلْمُحْرِمِ عِنْدَ الْإِحْرَامِ ٣٠٤
- (٨) باب تَحْرِيمِ الصَّيْدِ لِلْمُحْرِمِ ٣٠٩
- (٩) باب مَا يُتَذَبُّ لِلْمُحْرِمِ وَغَيْرِهِ قَتْلُهُ مِنَ الدَّوَابِّ فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ ٣١٦
- (١٠) باب جَوَازِ خَلْقِ الرَّأْسِ لِلْمُحْرِمِ إِذَا كَانَ بِهِ أَذَى وَوُجُوبُ الْفِدْيَةِ لِحَلِّهِ وَبَيَانُ قَدْرِهَا ٣٢١
- (١١) باب جَوَازِ الْحِجَامَةِ لِلْمُحْرِمِ ٣٢٥
- (١٢) باب جَوَازِ مَدَاوَاةِ الْمُحْرِمِ عَيْنِيهِ ٣٢٥
- (١٣) باب جَوَازِ غَسْلِ الْمُحْرِمِ بَدَنَهُ وَرَأْسَهُ ٣٢٧
- (١٤) باب مَا يُفْعَلُ بِالْمُحْرِمِ إِذَا مَاتَ ٣٢٨
- (١٥) باب جَوَازِ اسْتِزَاطِ الْمُحْرِمِ التَّحُلُّلَ بِغُذْرِ الْمَرَضِ وَنَحْوِهِ ٣٣٢
- (١٦) باب إِحْرَامِ النِّفْسَاءِ وَاسْتِحْبَابِ اغْتِسَالِهَا لِلْإِحْرَامِ وَكَذَا الْحَائِضُ ٣٣٣
- (١٧) باب بَيَانِ وَجْهِ الْإِحْرَامِ وَأَنَّهُ يَجُوزُ إِفْرَادُ الْحَجِّ وَالْتِمَتُّ وَالْقِرَانُ وَجَوَازُ إِدْخَالِ الْحَجِّ عَلَى الْعُمْرَةِ وَمَنْعُ يَجُلِّ الْقَارِنُ مِنْ نُسُكِهِ ٣٣٤
- (١٨) باب فِي الْمُتَعَةِ بِالْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ٣٦٢
- (١٩) باب حَجَّةِ النَّبِيِّ ﷺ ٣٦٣
- (٢٠) باب مَا جَاءَ أَنَّ عَرَفَةَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ ٣٨٥

- (٢١) باب في الوقوف وقوله تعالى ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس..... ٣٨٦
- (٢٢) باب في نسخ التحليل من الإحرام والأمر بالتعميم..... ٣٨٧
- (٢٣) باب جواز التمتع..... ٣٩٠
- (٢٤) باب وجوب الدم على المتمتع وأنه إذا عذمه لزمه صوم ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع إلى أهله..... ٣٩٦
- (٢٥) باب بيان أن القارن لا يتحلل إلا في وقت تحلل الحاج المفرد..... ٣٩٨
- (٢٦) باب بيان جواز التحلل بالإحصار وجواز القران..... ٤٠٠
- (٢٨) باب ما يلزم من أحرم بالحج ثم قدم مكة من الطواف والسعي..... ٤٠٣
- (٢٩) باب ما يلزم من طاف بالبيت وسعى من البقاء على الإحرام وترك التحلل..... ٤٠٥
- (٣٠) باب في منعة الحج..... ٤٠٨
- (٣١) باب جواز العمرة في أشهر الحج..... ٤٠٩
- (٣٢) باب تقليد الهدي وإشعاره عند الإحرام..... ٤١٢
- (٣٣) باب التفصير في العمرة..... ٤١٤
- (٢٤) باب إهلال النبي ﷺ وهديه..... ٤١٦
- (٣٥) باب بيان عدد عمر النبي ﷺ وزمانه..... ٤١٨
